

التفكير الصوتي عند مكي بن أبي طالب القيسي في ضوء
علم اللغة المعاصر

إعداد

علاء الدين أحمد محمد الغرايبة

المشرف

الدكتور جعفر عباينة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في

اللغة العربية وآدابها

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

آب ٢٠٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....

١- الدكتور/ جعفر نايف عباينة
أستاذ اللسانيات

.....

٢- الأستاذ الدكتور/ إسماعيل أحمد عمارة
أستاذ اللسانيات

.....

٣- الأستاذ الدكتور/ زكريا أبو حمدي
أستاذ اللسانيات

.....

٤- الأستاذ الدكتور/ سمير شريف استيتيه
أستاذ اللسانيات

الإهداء

إلى أبي

رمز التضحية والوفاء في الزمن الصعب

إلى أمي

ابتهالات الفجر الصادقة الطاهرة

إلى زوجتي أمل

سكن القلب وحسنة الدنيا

إلى ابنتي رهف

أمل المستقبل وزينة الحياة

إلى إخواني جميعاً

عصافير عشنا الدافيء

أهدي هذه الثمرة

علاء الدين غرايبة

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	فهرس المحتويات
ي	الملخص بالعربية
١	المقدمة
	حياة القيسي:
٦	اسمه ونسبه وأصله
٦	مولده ونشأته
٧	شيوخه وعلمه
٩	أبرز تلاميذه
٩	وفاته

٨٧-١٠

الفصل الأول: مخارج الأصوات العربية

١١

تمهيد

١٣

.....أولاً: عدد أصوات العربية.....

١٧

.....ثانياً: عدد مخارج الأصوات العربية.....

٢٠

.....ثالثاً: ترتيب مخارج الأصوات الأصلية.....

٢٢

.....رابعاً: أعضاء النطق.....

٢٧

.....خامساً: توزيع الأصوات على مخارجها:

٢٨

.....أولاً: أصوات الحلق.....

٤٠

.....ثانياً: أصوات الفم:

٤٠

.....- أصوات أقصى اللسان.....

٤٨

.....- أصوات وسط اللسان.....

٥١

.....- صوتا حافة اللسان.....

٦٢

.....- أصوات طرف اللسان.....

٧٥

.....ثالثاً: أصوات الشفتين.....

٧٨

.....رابعاً: مخرج الغنة.....

١٨٤-٨٨

الفصل الثاني: صفات الأصوات العربية

٨٩	تمهيد
٩١	أولاً: صفات الأصوات التي بينها تضاد:
٩١	- الجهر والهمس
١١٢	- الشدة والرخاوة والتوسط
١٢٥	- الإطباق والانفتاح
١٢٩	- الاستعلاء والاستفال
١٣٢	- التفخيم والترقيق
١٣٥	- الفتح والإمالة
١٣٦	- العلة
١٣٧	- الصمّ
١٣٩	- الإصمات والذلاقة
١٤٣	- الزوائد والأصلية
١٤٥	- الإبدال:
	*مظاهر الإبدال:
١٤٩	أ : الأصوات المتدانية في المخرج
١٤٩	ب : الأصوات المتجاورة في المخرج ...
١٥١	ج : الأصوات المتقاربة في المخرج
١٥٣	ثانياً: صفات الأصوات التي لا تضادّ بينها:
١٥٥	- الصفير
١٥٥	- الانحراف
١٥٦	- القلقلّة
١٦١	- الغنة
١٦٥	- الخفيّة
١٦٦	- النقشيّ
١٦٨	- التكرير
١٧٢	- الراجع
١٧٣	- المهتوف
١٧٤	- الجرسى
١٧٩	- الاستطالة

١٨١	المُشرية (المخالطة)	-
١٨٢	الهوائية	-
١٨٣	المتصل	-
١٨٣	المدّ واللين	-
١٨٣	اللين	-

١٨٤ **ثالثاً: صفات الأصوات بحسب المخارج**

الفصل الثالث: المماثلة الصوتية

تمهيد

- ١٨٦ أولاً: مفهوم المماثلة قديماً وحديثاً
- ١٨٧ ثانياً: أنواع المماثلة:
- ١٩١ أ: من حيث اتجاه التأثير
- ١٩٢ ب: من حيث تجاوز الأصوات المتأثرة
- ١٩٣ ج: من حيث درجة التأثير
- ١٩٤
.....
- ١٩٦ * مفهوم المماثلة عند القيسي.....
- ثالثاً: أشكال المماثلة:
- ٢٠٠ ١- المماثلة بين الجهر والهمس.....
- ٢٠٣ ٢- المماثلة بين الإطباق وعدمها.....
- ٢٠٤ ٣- المماثلة بين الشدة وعدمه.....
- ٢٠٥ ٤- المماثلة بين التقخيم وعدمه.....
- ٢٠٧ ٥- المماثلة بين الاستعلاء وعدمه.....
- ٢٠٨ ٦- المماثلة بين الصوائت:
- أولاً: هاء الكناية
- ٢١٢ ثانياً: همزة الوصل
- ٢١٩ ثالثاً: كسر همزة القطع في كلمة (أم)
- ٢٢٣ رابعاً: كسر فاء جمع التكسير الذي على وزن فاعول.....
- ٢٢٥ خامساً: كسر فاء الفعل والاسم المتبوع بصوت حلقى.....
- ٢٢٥ ٧- الإدغام:
- ٢٢٧ أ-فصل في إدغام الدال:
- ٢٣٧ - إدغام الدال في الجيم
- ٢٣٧ - إدغام الدال في الذال
- ٢٣٨ - إدغام الدال في الزاي
- ٢٣٩ - إدغام الدال في الصاد
- ٢٤٠ - إدغام الدال في الضاد والطاء
- ٢٤١

٢٤٢ إدغام الدال في السين والشين
٢٤٣ إدغام الدال في التاء
٢٤٤	ب-فصل في إدغام تاء التأنيث:
٢٤٤ إدغام التاء في الجيم
٢٤٥ إدغام التاء في الصاد والطاء
٢٤٦ إدغام التاء في الزاي والسين
٢٤٨ إدغام التاء في الذال والتاء
٢٤٩	ج-فصل في إدغام الذال:
٢٥٠ إدغام الذال في التاء والدال
٢٥١ إدغام الذال في الصاد
٢٥٢ إدغام الذال في الزاي والسين
٢٥٣ إدغام الذال في الجيم
٢٥٣	د- فصل في إدغام اللام في الراء والراء في اللام
٢٥٤	هـ- فصل في إدغام الباء الساكنة في الفاء والميم
٢٥٧	٨- المماثلة وأحكام النون الساكنة والتنوين:
٢٥٨	أولاً: الإظهار
٢٦١	ثانياً: الإدغام:
٢٦٢	أ- الإدغام المستكمل (الكامل)
٢٦٤	ب- الإدغام غير المستكمل (الناقص)
٢٧٠	ثالثاً: الإقلاب
٧٣	رابعاً: الإخفاء

٢٧٩-٣١٠

الفصل الرابع: المدّ

٢٨٠	تمهيد
٢٨١	أولاً: العلاقة بين أصوات المد والحركات
٢٨١	-مصطلح الصائت
٢٩٧	

٢٩٩	ثانياً: مفهوم المدّ وأصواته
	ثالثاً: علل المدّ وموجباته:
٢٩٩		١- موجبات المد:
٣٠١	أ- المدّ مع الهمزة:
٣٠١	- المدّ المتّصل
٣٠١	- المدّ المنفصل
٣٠١	- مدّ البديل
٣٠١	ب- المدّ مع الساكن:
٣٠١	- المدّ اللازم
٣٠٢	- المدّ العارض
٣٠٣	٢- علل المدّ
٣١١-٣٧٠		الفصل الخامس: الإمالة
٣١٢	أولاً: تعريف الإمالة
٣٢٠	ثانياً: درجات الإمالة
٣٢٦	ثالثاً: علل الإمالة
٣٤٢	رابعاً: أصوات الإمالة
٣٥٣	خامساً: موانع الإمالة
٣٥٩	- التفخيم والترقيق:
٣٦٠	أ- تفخيم الراء وترقيقها
٣٦٧	ب- تفخيم اللام وترقيقها
٣٧١-٤٠٦		الفصل السادس: الهمز وأحكامه وعلله
٣٧٢	المبحث الأول: صوت الهمزة:
٣٧٢	أولاً: نقل الهمزة نطقياً
٣٧٥	المبحث الثاني: أحكام الهمزة:
٣٧٥	المطلب الأول: الهمزة المفردة:
٣٧٦	أ- الهمزة الساكنة
٣٧٨	ب- الهمزة المتحركة

٣٩٤	المطلب الثاني: اجتماع الهمزتين:
٢٩٤	أولاً: اجتماع الهمزتين في كلمة
٤٠٠	ثانياً: اجتماع الهمزتين في كلمتين
٤٠٧	الخاتمة
٤١١	المصادر والمراجع
٤٢٧	الملخص بالإنجليزية

المُلخَص

التفكير الصوتي عند مكي بن أبي طالب القيسي
في ضوء علم اللغة المعاصر

إعداد

علاء الدين أحمد الغرايبة

المشرف

الدكتور جعفر عباينة

تناول هذا البحث دراسة الفكر الصوتي عند مكي بن أبي طالب القيسي، وقد استُهل هذا البحث لتحقيق هذا الهدف بمقدمة عرضت فيها صلتني بالموضوع والسبب في اختيار هذا الموضوع وقيمته، ثم تحدثتُ عن المصادر والمراجع ومدى الاستفادة منها، وقد ختمتُ هذه المقدمة بالحديث عن منهج الدراسة وعن المصاعب التي واجهتني.

ثم جاء الحديث عن حياة مكي القيسي من حيث (اسمه ونسبه، وأصله ومولده ونشأته، وشيوخه وعلمه، وأبرز تلاميذه ووفاته) تمهيدا للفصول الستة القادمة التي تكشف عن فكره الصوتي.

أما الفصل الأول فقد درست فيه (مخارج الأصوات العربية) عند القيسي، وقد جاء الحديث عن هذا الموضوع في خمسة مباحث هي: عدد الأصوات العربية، وعدد مخارج هذه الأصوات وترتيب هذه المخارج، وأعضاء النطق، وآخرها توزيع الأصوات العربية على مخارجها.

ثم جاء الفصل الثاني وقد درست فيه (صفات الأصوات العربية) التي تحدثت عنها القيسي، وهو يتألف من ثلاثة مباحث: صفات الأصوات التي بينها تضاد، وصفات الأصوات التي لا تضادَ بينها، وصفات الأصوات بحسب المخارج.

وتناولت في الفصل الثالث دراسة ظاهرة (المماثلة) إذ اشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث هي: مفهوم المماثلة قديماً وحديثاً، وأنواعها، وأشكالها، وقد تخلل ذلك إبراز لما قدمه القيسي من آراء وتعليقات حول هذه الظاهرة.

أما الفصل الرابع، فقد تحدثت فيه عما قدّمه القيسي عن ظاهرة (المدّ) وقد اشتمل الفصل على أربعة مباحث هي: العلاقة بين أصوات المدّ والحركات، ومفهوم المدّ وأصواته، وعلل المدّ وموجباته، وقد ختمت هذا الفصل بالحديث عن المدّ في أشباه الصوائت.

وتناولت في الفصل الخامس دراسة ظاهرة (الإمالة) وذلك في خمسة مباحث هي: تعريف الإمالة، ودرجات الإمالة، وعلل الإمالة، وأصوات الإمالة، وموانع الإمالة، كما تحدثت في هذا الفصل عن (التفخيم والترقيق) لأختم الفصل بمحاولة الكشف عن العلاقة بين (الإمالة والترقيق) من جانب (الفتح والتفخيم) من جانب آخر.

أما الفصل السادس فقد درست فيه (الهمز وأحكامه وعلله) بحيث اشتمل هذا الفصل على مبحثين كبيرين، أولهما: كان عن صوت الهمزة من حيث مخرجها وصفاتها، وثانيهما: عن أحكام الهمزة، وقد قسّمته قسّمين؛ الأول: أحكام الهمزة المفردة، والثاني: أحكام الهمزتين المجتمعتين.

ثم ختم البحث بالنتائج التي توصلت إليها، وقد تبين من خلال البحث أن العلماء القدماء - ومنهم مكي بن أبي طالب القيسي - قد قدّموا للدرس الصوتي نتائج قيّمة؛ وإن اعتمدوا على الملاحظة الذاتية في دراساتهم، التي كانت بمثابة لبنة أساسية بنى عليها العلماء المحدثون آراءهم الصوتية الحديثة الدقيقة المخبريّة التي تعتمد على الآلات الحديثة والمختبرات الصوتية.

المُقدِّمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيّد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين
وبعد،

فقد تعلّق فكري منذ كنت طالباً في مراحل الدرس الجامعي الأولى بالدراسات الصوتية الحديثة، أيام كنا ندرّس (الصوتيات) على يد شيوخنا في جامعة بغداد العتيقة، أمثال الأستاذ الدكتور محمد حسين آل ياسين، والأستاذ الدكتور حسام النعيمي، وكم كانت سعادتي كبيرة عندما كنت ألقف كتاباً لغويّاً يهتمُّ بهذا الجانب، كان شعوراً ساذجاً غير مُعلّل، إلا أنه كان يشدّني إلى غرّف المزيد من هذا المنهل العذب، حتى إذا ما قاربت على إنهاء دراستي الجامعية الأولى شرّعتُ بذرة التفكير في العلاقة بين الدرس الصوتي القديم والدرس الصوتي الحديث تتفتّق في ذهني شيئاً فشيئاً.

ولما غدوتُ طالباً في مرحلة الدراسات العليا الأولى (الماجستير) أخذت أقرأ في مجال الدراسات الصوتية، يحدوني إلى ذلك تلك الفكرة التي بدأت تنمو معي، حتى وجدتي أكثر تعلقاً بهذه الدراسات، وأشدّ حرصاً على حضور مناقشة جلّ الرسائل اللغوية التي تتعلق بهذا الموضوع (الدرس الصوتي القديم في ضوء علم اللغة المعاصر) وكان الأستاذ الدكتور سمير استيتيه هو الأكثر اهتماماً بهذه المواضيع، ولعل من أسباب انشغادي إليه أنني رأيت في فكره اللغوي تفسيراً بيّناً لكثير من الأسئلة الغامضة التي كانت تكتنفني حول الموضوع نفسه، فقضيت مدة ليست بقليلة لا أبرح محاضراته القيمة، حتى خرجت من تلك المرحلة برسالتني الأولى لدرجة (الماجستير) والتي حملت عنوان (الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير) وتحت إشرافه.

وكنت كلما قرأت كتاباً أو رسالة جامعية عن العلاقة بين الدرس الصوتي القديم والدرس الصوتي الحديث - ازداد انشغالي بهذا الموضوع أكثر فأكثر، ولما كانت أغلب مصادر هذه الكتب، وفهارس تلك الرسائل الجامعية لا تخلو من كتاب للعالم الجليل (مكي بن أبي طالب القيسي) وأخص منها ثلاثة كتب: أولها (الكشف عن وجوه القراءات السبع) وثانيها (الرعاية لتجويد القراءات) وآخرها (التبصرة في القراءات) فقد قصدت باهتمامي شطر هذا العالم، أقرأ ما

كتب، وأتفحص حسّه الصوتي، فإذا هي جهود صوتية عظيمة، وإذا بي أمام إسهامات صوتية جادة، استوعب فيها المؤلف الموضوعات الصوتية جميعها، وإن كانت تتوزع بين حقول اللغة الأخرى، إلا أنها عُرِضت بمنهج محكم رصين؛ حرص فيه المؤلف على بيان الأحكام التي توصل إليها العلماء في هذا الجانب وفي جوانب أخرى، ثم تعليل تلك الأحكام تعليلاً صوتياً.

ولهذا عدت، وبدأت الطريق من أوله؛ ذلك لأنني أدركت عندما بدأ اتصالي بكتب القيسي السابقة قبل تسجيل هذه الرسالة أنه لا بد للباحث في مجال الكشف عن الفكر الصوتي لأي عالم لغوي قديم من دراسة الآراء اللغوية الصوتية التي أتى بها العلماء القداماء - ولأن دراستي مختصة بالكشف عن الفكر الصوتي عند مكي بن أبي طالب القيسي فقد وجبت العودة إلى العلماء القداماء أولئك الذين عاشوا قبل القيسي - ليتسنى لنا الوقوف على مدى استفادة مكي القيسي من تلك الآراء، ثم لنعرض ما قدم القيسي للعلماء الذين جاءوا من بعده. وفيما أحسب فإنّ تجاوز هذه الخطوة لمثل هذه الدراسات خطأ جسيم وعواقبه وخيمة، وحسبنا في ذلك أن في تجاوزها إغفال لنقطة البدء الصحيحة.

ولما عرضت الموضوع على أستاذي الدكتور جعفر عباينة، وقد استأنست برأيه في هذا الموضوع بالذات، أشار عليّ أن أقرأ في الكتب القديمة ما استطعت، حتى إذا ما انتهيت منها أشرع في قراءة ما توصلت إليه الدراسات الحديثة حتى أقف على هذا كله، وذلك في سبيل جلاء موقف القيسي من تلك الآراء الصوتية بعامّة، وبيان السمات الذي اتخذها في توجيهه القراءات السبع بخاصة.

وموضوع مثل هذا الموضوع - دون الخوض في دراسته تحوّمه المشقات التي أولاها: اتساع دائرة التأليف في المجال اللغوي قديماً وحديثاً، مما جعلني أقف أمام هالة عظيمة من المصادر والمراجع التي أخذ نطاقها يتسع لحظة بعد لحظة فكان من الصعب الإلمام بكل ما أورده كتب اللغة قديماً وحديثاً حول هذا الموضوع، وثانيتها: أن القيسي لم يترك حلقة من حلقات الدرس الصوتي، إلا وقد علّق بها رأياً من آرائه، فجاءت هذه الرسالة بهذا الحجم لتتاسب حجم تلك الآراء المتعددة التي انتظمها فكر القيسي الصوتي.

وقد توزعت آراء القيسي الصوتية - فيما أحسب - بين ثلاثة مصادر لغوية مهمّة هي: "الكشف عن وجوه القراءات السبع" و"الرعاية لتجويد القراءة" و"التبصرة في القراءات" إذ تشكّل هذه المصادر في مجملها منهجاً لغوياً متكاملًا، وقد ألمح القيسي إلى ذلك حين ربط بين هذه

المصادر، قائلاً في مقدمة كتاب الكشف "كنت قد ألقت بالمشرق كتاباً مختصراً في القراءات السبع في سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة، وسميته "كتاب التبصرة" وهو فيما اختلف فيه القراء السبعة المشهورين، وأضربت فيه عن الحجج والعلل، ومقاييس النحو في القراءات واللغات طلباً للتسهيل، وحرصاً على التخفيف؛ ووعدت في صدره أني سأؤلف في علل القراءات التي ذكرتها في ذلك الكتاب (كتاب التبصرة) وأذكر فيه حجج القراءات ووجوهها، وأسميه "كتاب الكشف عن وجوه القراءات". كما قال أيضاً: وفي كتاب الكشف نفسه - في باب معرفة الحروف القويّة والضعيفة: "قد شرحنا علل هذا كله وبيناه في كتاب "الرعاية لتجويد القراءة" فأغنى، وفيما ذكرنا كفاية لما قصدنا إليه" ولأجل هذا فقد اعتمدنا على هذه المصادر الثلاثة للكشف عن الجهد الفكري الصوتي لمكي بن أبي طالب القيسي وآرائه في الدراسات الصوتية. استكمالاً لجهود السابقين في هذا المجال، وحرصاً منا على خدمة لغة القرآن الكريم.

أما كتب التراث التي استفدت منها في هذا الجانب فهي كثيرة إلى حدّ يصعب عرضها هاهنا، بيد أنني أخصّ منها في هذا المقام تلك المصادر التي شكّلت لبنة أساسية من لبنات الدرس الصوتي العربي، كالكتاب لسيبويه، و"سر صناعة الإعراب" لابن جني و"شرح شافيه ابن الحاجب" لرضي الدين الأستراباذي.

كما استفدت من المراجع الحديثة - تلك التي اهتمت بالجانب الفونولوجي من علم اللغة العام، إذ إليها احتكمت، وعلى ما ساقته بنيت آرائي، وبناء على ما قدّمته كشفت عن مدى صحة الآراء الصوتية التي أتى بها مكي القيسي، وتلك المراجع متعدّدة إلا أنها متّفقة في كثير من جوانبها، وأذكر منها على سبيل المثال: "علم اللغة" لمحمود السعران و"الأصوات اللغوية" لإبراهيم أنيس و"علم اللغة العام" "الأصوات" لكمال بشر.

أما منهجية البحث فتتمثل في المنهج الوصفي التحليلي من جانب ومنهج الموازنة من جانب آخر؛ إذ اعتمدت في الأول منهما على وصف المادة الصوتية عند مكي بن أبي طالب القيسي، وعرضها عرضاً يتناسب وعناوين الفصول الستة ليسهل تناولها ودراستها، وتمثل المنهج الثاني في عقد موازنات بين آراء القيسي الصوتية وغيره من علماء الدرس الصوتي القديم من جهة، وعقد مقابلات أخرى بين تلك الآراء وآراء علماء الدرس الصوتي الحديث من جهة أخرى، وقد بذلت قصارى جهدي في أن أنهج نهجاً علمياً خالصاً قوامه الأمانة في نقل ما يخدم الموضوع، والعمل الدؤوب الجاد للوصول بهذا البحث إلى درجة من درجات الكمال العلمي.

وفيما يتعلّق بموضوعات البحث؛ فقد جعلتها في تمهيد وستة فصول وخاتمة، ففي التمهيد عرّضت بإشارة مقتضبة لحياة مكي بن أبي طالب القيسي وشيوخه، وعلمه وأبرز تلاميذه، ووفاته.

وفي الفصل الأول درست (مخارج الأصوات العربية) بحسب ما أورد لها القيسي من وصف، بحيث توزّعت آراء القيسي في هذا الفصل على خمسة مباحث هي: عدد الأصوات العربية، وعدد مخارج هذه الأصوات، وترتيب تلك المخارج وأعضاء النطق، وآخرها - وهو ما يركّز عليه الفصل - توزيع الأصوات العربية على مخارجها.

وفي الفصل الثاني تحدّثت عن (صفات الأصوات العربية) التي ذكرها القيسي وهي تتجاوز الأربعين صفة، وقد جعلت الفصل ثلاثة مباحث: صفات الأصوات التي بينها تضادّ، وصفات الأصوات التي لا تضادّ بينها، وصفات الأصوات بحسب المخارج، وقد وقفت عند كل صفة أحاول البحث في أصلها، والوقوف على بداياتها ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

أما الفصل الثالث فقد خصصته للحديث عن ظاهرة المماثلة، وقد بدأت بتعريف هذه الظاهرة قديماً وحديثاً، ثم درست أنواعها وأشكالها. وقد عرضت في هذا الفصل ما قدمه القيسي حول هذه الظاهرة.

وفي الفصل الرابع بحثت العلاقة بين أصوات المدّ والحركات، ثم مفهوم المدّ وأصواته، كما درست علل المدّ وموجباته، وقد ختمت هذا الفصل بالحديث عن المدّ في أشباه الصوائت.

وأما الفصل الخامس فقد جعلته للحديث عن (ظاهرة الإمالة) فعرّقت مصطلح الإمالة، ثم أشرت إلى درجات هذه الظاهرة، ودرست علل الإمالة، وأصوات الإمالة وموانع الإمالة، وقد ختمت هذا الفصل بالحديث عن (التفخيم والترقيق) ليتسنى لنا الوقوف على حقيقة العلاقة بين (الإمالة والترقيق) من جانب و(التفخيم والفتح) من جانب آخر.

وفي الفصل السادس تحدّثت عن (الهمز وأحكامه وعلله) وقد درست فيه صوت الهمزة من حيث ثقل نطقه ثم عرضت لأحكام الهمزة في مبحث ثان، فقسمته قسمين: أحكام الهمزة المفردة، وأحكام الهمزتين المجتمعتين.

وفي الخاتمة عرضت أهم النتائج التي توصلتُ إليها في هذا البحث. وإنه من باب الوفاء والتقدير أن أعتزف بفضل كل من ساعدني في سبيل إخراج هذا البحث إلى حيّز الوجود، وأخصّ بالذكر أستاذي ومشرفي الدكتور جعفر عابنة الذي منحني أغلى أوقاته، وما فتئ يحثني على مواصلة البحث الجاد، وقد كان مثلاً طيباً للأستاذ المخلص للعلم، الحاني على طلبته.

كما لا يفوتني أن أشكر كل من أسدى إليّ عوناً لا سيّما الذين دفعوني - منذ البداية - إلى الأمام الأستاذ الدكتور محمد حسين آل ياسين من جامعة بغداد، والشيخ الجليل الأستاذ سمير استيتيه الذي عرفته أباً حانياً ومعلماً صادقاً، ومشرفاً ما انتبرت علاقتي معه يوماً ولا فترت. كما أشكر الأستاذ الدكتور إسماعيل عميرة الذي تعلمت منه الكثير، وقد عجزت أن أحقق له تلك الرغبة الصادقة التي طالما حثّني عليها وهي معرفة العلم الذي يسمّى بـ (فقه اللغة المقارن) بكل ما يحتاج إليه هذا العلم من معرفة اللغات السامية الأخرى.

وأما الأستاذ الدكتور زكريا أبو حمديّة فله مني جزيل الشكر كفاء ما أنفق من وقت في قراءة هذا البحث، ومن جهد في مناقشة هذه الرسالة.

أما أخي إحسان الغرايبة فإنّ فضله لا يقتصر على هذا البحث وحده، فلطالما كان لي السند والعون المعنوي والمادي في رحلة الحياة الشاقة، جزاه الله عنا كل الخير.

وبعد، فإله أسأل أن أكون قد قدّمت عملاً نافعاً، أنال منه أجر الصابرين على مشقّة الرحلة في طلب العلم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الباحث

علاء الدين غرايبة

٢٠٠٣/٨/١١

التمهيد

حياة مكي بن أبي طالب القيسي

اسمه ونسبه وأصله:

هو مكي بن أبي طالب القيسي، أبو محمد، اتفقت المصادر على اسمه وعلى كنية أبيه⁽¹⁾ فهو أبو محمد مكي بن أبي طالب، غير أنّ الخلاف في اسم أبيه، قال ياقوت: "واسم أبي طالب "محمد" ويقال "حمّوش"⁽²⁾ وقد نقل الزركلي في الأعلام أنّ "حمّوشا" هو في تسمية أهل المغرب تصغير "محمد" وهو للتحبّب⁽³⁾ فحمّوش هو (محمد).

وله ثلاث نسب: أولاها: وهي "القيسي" الراجح أنها ترجع إلى قبائل قيس عيلان التي انتشرت حتى وصلت إلى ما بعد جبال أطلس⁽⁴⁾ وتكاد المصادر التي ترجمت له تتفق على هذه النسبة (القيسي)⁽⁵⁾ وثانيها "القيرواني" وبعضهم يتبعها بـ "المغربي"⁽⁶⁾ وكلا النسبتين تعيّن أصله وبيئته التي نشأ وترعرع فيها.

مولده ونشأته:

ولد صاحبنا في القيروان سنة ٣٥٥ هـ⁽⁷⁾ ولا خلاف في ذلك إلا ما ذكره ابن خلكان عن الداني في قوله: "إنه ولد سنة أربع وخمسين وثلاثمائة"⁽⁸⁾ نشأ في القيروان وترعرع ثم سافر إلى مصر وهو ابن ثلاث عشرة سنة أي عام (٣٦٨) هـ ودرس على أيدي المؤدبين والعارفين بعلوم الحساب، ثم رجع للقيروان فاستكمل علومه ودرس القراءات ثم عاد إلى مصر ثانية عام (٣٧٧ هـ)⁽⁹⁾. وهكذا فقد بدأت رحلاته العلمية منذ سنة ثمان وستين وثلاثمائة وانتهت سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة، أي مدة خمس وعشرين سنة قضاها مترددا بين بلده القيروان ومصر،

(1) إنباه الرواة على أبناء النحاة ٣/٣١٥ - وفيات الأعيان ٤/٣٦١ - معرفة القراء الكبار ٣١٦، سير أعلام النبلاء ١١/١٣١، الوافي بالوفيات ٢١/٦٨. عيون التواريخ ١٣/٢١٧، بغية الوعاة ٢/٢٩٨، معجم الأدباء ٧/١٢٤، شذرات الذهب ٥/١٧٥، نزهة الألباء ٣٤٧، غاية النهاية ٢/٢٠٩، الضلة ٥٩٧، بغية الوعاة ٢/٢٩٨، تاريخ ابن خلدون ٤/٤٣٤.

(2) معجم الأدباء ١٧٤/٧.

(3) الأعلام، ٨/٢١٤.

(4) المعجب في تلخيص أخبار المغرب ٢٤٨، ٢٦٥.

(5) بغية الوعاة ٢/٢٩٨.

(6) معرفة القراء الكبار ٣١٦.

(7) غاية النهاية، ٢/٢٠٩، إنباه الرواة ٣/٣١٥.

(8) وفيات الأعيان، ٤/٣٦١.

(9) وفيات الأعيان ٥/٢٧٤.

ثم بين مصر والحجاز والشام^(١). ثم أمضى سنة في القيروان وتوجّه ليُضي هناك بقية عمره^(٢).

شيوخه وعلمه:

لقد درس القيسي على يد عدد كبير من الشيوخ في القيروان، ومصر والحجاز والأندلس وقد كان لهم أثر كبير في شخصية القيسي وفي مؤلفاته، وقد كان يتخيّر شيوخه ويصطفيهم ويدلنا على ذلك قوله في الرعاية: "يجب على طالب القرآن أن يتخيّر لقراءته ونقله وضبطه أهل الديانة والصيانة والفهم في علوم القرآن والنفاذ في علم العربية (والتجويد بحكاية ألفاظ القرآن) وصحة النقل عن الأئمة المشهورين بالعلم.

فإذا اجتمع للمقري صحة الدين، والسلامة في النقل والفهم في علوم القرآن، والنفاذ في علوم العربية والتجويد بحكاية ألفاظ القرآن، كملت حاله ووجبت إمامته^(٣).

وأهم من أخذ عنهم:

- ١- أبو بكر محمد بن علي الأدفوي ت(٣٨٨)هـ، تلميذ النحاس، من مدينة "أدفو" من مدن صعيد مصر، وقد كان سيد أهل عصره في علوم القرآن^(٤).
 - ٢- أبو الطيب بن غلبون ت (٣٨٩) هـ الذي يرجع إليه ضبط القيسي للقراءة ونقل هذا العلم إلى الأندلس، قال الداني: "كان ابن غلبون حافظاً للقراءة ضابطاً ذا عفاف ونسك وفضل وحسن تصنيف"^(٥).
 - ٣- أبو محمد بن أبي زيد ت (٣٨٩) هو الذي انتهت إليه رئاسة المذهب المالكي في المغرب، وذكر القاضي عياض انه حاز رئاسة الدين والدنيا وكان يسمى مالكا الأصغر، وعن هذا الشيخ تفقه القيسي وتبحر في مذهبه^(٦).
- ولما كان للقيسي ذلك الدأب على الرحلة وطلب العلم فقد كثر شيوخه وتعدّدوا، ولا مجال لذكرهم في هذا المقام، فقد أوفى محقق الرعاية الموضوع حقه^(٧).

(١) معجم الأدياء ١٢٥/٧، إنباه الرواة ٣/٤/٣، ٣١٦، وفيات الأعيان ٣٦١/٤.

(٢) إنباه الرواة، ٣١٦/٣.

(٣) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ٨٩.

(٤) معرفة القراء الكبار، ٣١٦، غاية النهاية في طبقات القراء ١٩٨/٢.

(٥) وفيات الأعيان ٢٧٧/٥، غاية النهاية في طبقات القراء ٤٧٠/١.

(٦) شذرات الذهب، ١٣١/٣.

(٧) الرعاية، المقدمة ١١-١٣.

كان القيسي نحويًا، عالماً بوجوده القراءات^(١) متبحراً في علوم القرآن والعربية، فقيهاً، أديباً متفنناً، غلبت عليه علوم القرآن فكان من الراسخين فيها^(٢) قال عنه الذهبي: "وكان مع ذلك ديناً فاضلاً تقياً، صواماً، متواضعاً، عالماً، قواماً، مجاب الدعوة، وكانت تحفظ له كرامات وإجابة دعوات" وقال: "كان من أوعية العلم مع الدين والسكينة والفهم"^(٣).

ولا يمكننا أن نحدّد من خلال عبارات المترجمين اختصاصاً بعينه للقيسي؛ ذلك أنه كان من هؤلاء المتفرّدين الذين كانت علومهم شاملة، فالذهبي مرة يصفه بأنه المقرئ العلامة ومرة بأنه من أوعية العلم^(٤) ويقوت ينقل لنا أنه فقيه ويصفه بالتفنن^(٥) وأبو البركات الأنباري يصفه بأنه نحوي عالم بوجوده القراءة^(٦) وابن بشكوال ينقل بأنه كان من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية مجوداً للقراءات عالماً بمعانيها^(٧).

والناظر في كتبه وآثاره سيقف على ذلك الشمول الذي وسعه علم القيسي وفكره. فهي تتوزع في حقول شتى، بين علوم القرآن، وعلوم اللغة، والفقه وعلم الكلام وغيره. ولا نريد أن نتحدّث عنها هنا فقد تناولها محقق الكشف تناولاً مفصلاً، كما لا نريد أن نتحدّث طويلاً عن حياته وشيوخه وتلاميذه فقد تناولتها الكتب المذكورة في الهامش* تناولاً موسعاً. إذ رأيت الحديث عنها ضرباً من فضول القول الذي لا داعي له، بالإضافة إلى أنه سيخرج بنا عن القصد، وعن الموضوع الأهم وهو دراسة التفكير الصوتي عند القيسي.

(١) نزهة الألباء، ٣٤٧.

(٢) معجم الأديباء ١٢٥/٧.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٣١/١١.

(٤) معرفة القراء الكبار ٣١٩، سير أعلام النبلاء ١٣١/١١.

(٥) معجم الأديباء ١٢٦/٧.

(٦) نزهة الألباء ٣٤٧.

(٧) الصلة ٥٩٧.

* انظر مقدمة كتاب "الكشف"، د. محي الدين رمضان ٢٣-٢٩. انظر: مكي وجهوده في التفسير: د. أحمد حسن فرحات، ومقدّمات كتب القيسي المحققة: مقدمة كتاب الرعاية د. أحمد حسن فرحات، مقدمة كتاب الكشف د. محي الدين رمضان، مقدمة الإبانة د. محي الدين رمضان، مقدمة مشكل إعراب القرآن د. حاتم صالح الضامن فقد أغنت المقدمات عن الحديث عن القيسي، ومعظم كتبه مذكورة في معجم الأديباء، ١٢٥/٧ وما بعدها.

أبرز تلاميذه:

- تردد ذكر اسم القيسي في عدد كبير من التراجم بأنه شيخ لهم ومن أبرزهم:
- ١- أبو عمر المقرئ، واسمه أحمد بن محمد الكلاعي، وكان مقرئاً فاضلاً، عالماً بالقراءات ضابطاً لها، توفي سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة وصلى عليه شيخه القيسي^(١).
 - ٢- الوالي أبو الوليد محمد بن جهور، الذي تولّى أمر قرطبة بعد أبيه أبي الحزم بن جهور، الذي أقرئ القرآن وجوّده على يد القيسي وتوفي سنة اثنتين وستين وأربعمائة^(٢).
 - ٣- محمد بن شريح بن أحمد، صاحب كتاب (الكافي في القراءات) وكتاب (التذكرة) وقد أجاز له القيسي، وكان من جلة المقرئين وخيارهم، توفي سنة ست وسبعين وأربعمائة^(٣).

وفاته:

أجمعت المصادر على أنه توفي في الثاني من المحرم سنة سبع وثلاثين وأربعمائة، ودفن في ربض قرطبة^(٤).

(١) السابق ٩، ٥٢.

(٢) السابق ٥١٧.

(٣) السابق ٥٢٣، غاية النهاية في طبقات القراء ١٥٣/٢.

(٤) غاية النهاية ٢/٢٠٩، وفيات الأعيان ٥/٢٧٧، معجم الأدباء ٧/١٢٥ الصلة ٥٩٩، انباه الرواة ٣/٣١٨. شذرات الذهب ٥/١٧٥،

بغية الوعاة ٢/٢٩٨.

الفصل الأول

مخارج الأصوات العربية

مخارج الأصوات العربيّة

تمهيد:

لقد أولى الدرس الصوتي القديم الأصوات العربيّة وصفاتها اهتماماً لافتاً من مباحثه، وذلك بعد ما أيقن العلماء القدماء بضرورة معرفة هذه الأصوات وصفاتها، إذ بها تُعرف أحوال الإدغام وشروطه، كما يُعرف الإبدال ومسوّغاته. وبهذه المعرفة أيضاً يتمّ تعليل الكثير من الظواهر اللغوية الأخرى نحو الإمالة، والمدّ، والإعلال وغيرها، قال سيبويه: "وإنما وصفت لك حروف المعجم بهذه الصفات لتعرف ما يحسن فيه الإدغام وما يجوز فيه، وما لا يحسن فيه ذلك، ولا يجوز فيه، وما تبدله استئقلاً كما تدغم وما تخفيه وهو بزنة المتحرك"^(١).

لهذا فقد شغل مبحث الأصوات وصفاتها حيزاً لا يستهان به في كثير من مؤلفات المتقدمين على اختلاف مواضيعها والفنون التي تناولتها من لغة ونحو وصرف وتجويد وقرارات، وكانت مؤلفات مكي القيسي من بينها، تقدّم للدرس الصوتي في هذا المجال وفي غيره آراء قيمة، وتعليقات تشترك مع ما سبقها من آراء في بعض المواطن وتتفوق عليها في مواطن أخرى. فما كان القيسي يعرض لصفة إلاّ وتراه يضيف إليها شرحاً وبياناً، وما تكلم على صوت إلاّ حدّد هويته وكشف عن أحواله.

وكان الغرض من كل هذا أن يقدم لأهل تلاوة القرآن العون على تجويد ألفاظه وإحكام النطق به^(٢) ولعلّ هذا يؤيد بوضوح ما قصده السيوطي إذ قال: "وأما ألقاب الحروف فنذكرها النحويون لفائدتين: إحداهما: لأجل الإدغام ليعرف ما يدغم في غيره لقربه منه في المخرج والصفة أو في أحدهما، وما لا يدغم لبعده منه في ذلك.

والثانية: بيان الحروف العربيّة حتى ينطق من ليس بعربي بمثل ما ينطق به العربي كبيان رفع الفاعل كذلك النطق بحروفها مخالفة مخارجها"^(٣).

وقد قصرتُ الكلام في هذا الفصل على مخارج الأصوات ثم أردفته بفصل ثانٍ عن صفاتها؛ حتى يكون هذا الفصل وما بعده تمهيداً لما سيأتي من فصول، إذ بهما وعليهما يتم

(١) الكتاب ٤/ ٤٣٦ وانظر المقتضب حيث يشير المبرد إلى السبب ذاته ١/ ١٩٦، والممتع في التصريف ٤٣٠.

(٢) الرعاية ٥٠.

(٣) همع الهوامع ٣/ ٤٥٤ وما بعدها.

تفسير الظواهر اللغوية التي تناولتها في الفصول الأخر نحو: الإمالة، والمماثلة، والمدّ، وأحكام الهمز، كما لا يغيب عن الأذهان أنّ الحديث عن مخارج الأصوات وصفاتها يشكل جانباً مهماً من جوانب الدراسة الصوتية العامة فيما اصطلح عليه بعلم الأصوات النطقي.

ولقد وجدت القيسي يولي الأصوات أهمية بارزة في دراسته، كيف لا وقد اصطلح على دراسته لمخارج الأصوات وصفاتها بـ"علم مخارج الحروف وصفاتها"^(١)، فأحسن الحديث عن مخارجها وصفاتها. وارتأيت أنّ أقسم الحديث عن مخارج الأصوات وصفاتها إلى فصلين؛ إذ يكمل كل واحد منهما الآخر من أجل تحديد هويّة الصوت كما أراد القيسي. أما الفصل الأول: فسيكون عن مخارج الأصوات على أن ينتظم هذا الفصل مباحث خمسة هي: عدد أصوات العربية، وعدد مخارج الأصوات العربية، ثم ترتيب هذه المخارج وأعضاء النطق فتوزيع الأصوات على مخارجها، وأما الفصل الثاني فسيكون عن صفات هذه الأصوات؛ إذ ينتظمها ثلاثة مباحث هي: صفات الأصوات التي بينها تضاد، وصفات الأصوات التي لا تضاد بينها، وصفات الأصوات بحسب المخارج.

(١) الرعاية ٢١٨.

أولاً : عدد أصوات العربية :

استهل مكي بن أبي طالب القيسي ذكر عدد أصوات العربية بباب سمّاه "باب معرفة الحروف التي يؤلّف منها الكلام وعللها"^(١) مبيناً في هذا الباب أولاً: سبب تسمية هذه الألفاظ (بالحروف)، إذ علّل المسألة بقوله "وإنما سمّي كل واحد من هذه التسعة والعشرين على اختلاف ألفاظها حرفاً، لأنه طرف للكلمة كلها، طرف في أولها وطرف في آخرها، وطرف كل شيء حرفه من أوله ومن آخره"^(٢) وقد جاء في لسان العرب "والحرف في الأصل: الطرف والجانب، وبه سُمي الحرف من حروف الهجاء"^(٣).

كما بيّن القيسي في هذا الباب عدد الحروف العربية قائلاً: "الحروف التي يؤلّف منها الكلام تسعة وعشرون حرفاً، وهي حروف: أ، ب، ت، وشهرتها تُغني عن ذكرها"^(٤). والقيسي في ذلك لم يخرج عمّا أجمع عليه أهل العربية وفي مقدمتهم الخليل (ت ١٧٥ هـ)^(٥) وتلميذه سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، جاء في الكتاب "فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً"^(٦).

بيد أنه خالف المبرد (ت ٢٨٥ هـ) الذي عدّها ثمانية وعشرين، إذ قال في المقتضب: "اعلم أنّ الحروف العربية خمسة وثلاثون حرفاً، منها ثمانية وعشرون لها صور"^(٧)؛ وعقب ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) على هذه النظرة - نظرة المبرد - قائلاً: "وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس غير مرضي منه عندنا"^(٨) وهو "ليس بشيء ذلك أن جميع هذه الحروف إنّما يجب إثباتها واعتدادها لما كانت موجودة في اللفظ الذي هو قبل الخط، والهمزة أيضاً موجودة في اللفظ كالهاء والقاف وغيرهما، فسبيلها أن تعدّ حرفاً كغيرها، فأما انقلابها في بعض أحوالها لعارض يعرض لها من تخفيف أو بدل فلا يخرجها من كونها حرفاً، وانقلابها أدل دليل على كونها حرفاً؛ ألا ترى أن الألف والياء والواو والتاء والهاء والنون وغيرهن قد يقلبن في بعض الأحوال، ولا يخرجهنّ ذلك من أن يُعتدّن حروفاً وهذا أمر واضح غير مشكل"^(٩).

(١) السابق ٩٣

(٢) السابق، ٩٣.

(٣) لسان العرب مادة (حرف).

(٤) الرعاية، ٩٣.

(٥) العين، ٥٨/١ وانظر تهذيب اللغة ٤٨/١.

(٦) الكتاب، ٤٣١/٤.

(٧) المقتضب، ١٩٢/١.

(٨) السابق، ٤١/١.

(٩) السابق ٤٣/١.

كما وقف ابن عصفور من هذه المسألة الموقف ذاته الذي وقفه ابن جني إذ انتقد أبا العباس وعدّ مذهبه في هذه المسألة فاسداً "لأنّ الهمزة لو لم تكن حرفاً لكان "أَخَذَ " و"أَكَلَ" وأمثالهما على حرفين خاصّة، لأنّ الهمزة ليست عنده حرفاً. وذلك باطل، لأنه أقلّ أصول الكلمة ثلاثة أحرف، فاء وعين ولام"^(١)، ثم فسّر عدم استقرار الهمزة على صورة واحدة بقوله: "فسبب ذلك أنها كتبت على حسب تسهيلها، ولولا ذلك لكانت على صورة واحدة وهي الألف، ومما يدلّ على ذلك أن الموضع الذي لا تُسهّل فيه تكتب فيه ألفاً، بأي حركة تحركت؟ وذلك إذا كانت أولاً، نحو: أحمد، وأبلم، وإئمد"^(٢).

وحاول بعض الدارسين المحدثين أن يخرج للمبرد رأيه في هذا بقوله إنّ "النص الوارد في كتاب المبرد (المقتضب) لا يتضح فيه بشكل قاطع أن المبرد لا يعد الهمزة من حروف العربية الأصلية"^(٣) ثم يورد نصّ المبرد السابق الذكر^(٤) فيعلّق قائلاً: "إنّ غاية ما يمكن قوله هنا أن المبرد لاحظ أن صور الحروف العربية ثمانية وعشرون وهو يريد الرموز الكتابية، والهمزة من بين أصوات العربية لم يكن لها رمز محدد لأسباب لغوية تاريخية، أما أنها أحد أصوات العربية لديه فيكفي في تقرير ذلك كلامه على مخارج حروف الحلق الذي نقلنا جزءاً منه هنا"^(٥) وهو بهذا الرأي يتفق مع خليل العطيّة.^(٦)

في حين يرى كمال بشر أن المبرد قد وقع في خطأ واضح، إذ خلط بنظرته هذه بين مستويين: مستوى النطق ومستوى الكتابة، إذ يقول: "إنه يعلل تركه للهمزة وعدم ذكره لها في الأبجدية بتغيّر صورتها وعدم استقرارها على حالة واحدة، والواقع أن الذي يتغيّر إنما هي الصورة الكتابية للهمزة لا نطقها، فمن المؤكد أن الهمزة تنطق سواء أكتبت على ياء أم واو، وبالطبع حين تكتب على صورتها الأصلية وهي الألف"^(٧).

(١) الممنوع في التصريف ٤٢١.

(٢) السابق ٤٢١.

(٣) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، غانم قدوري الحمد، ١٧٠.

(٤) المقتضب، ١/١٩٢.

(٥) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، غانم الحمد، ١٧٠.

(٦) جهود الكوفيين في علم الأصوات، خليل العطيّة (بحث) مجلة كلية الآداب في جامعة البصرة، ع ٢٢، ١٩٩١، مطبعة دار

الحكمة في البصرة ٤١.

(٧) دراسات في علم اللغة، كمال بشر، ٨٠.

كما خالف القيسي الفراء (ت ٢٠٧ هـ) الذي عدّ هذه الحروف ثمانية وعشرين حرفاً^(١) وهو رأي انفرد به الفراء دون علماء الكوفة^(٢) وقد خرّج خليل العطيّة مذهب الفراء هذا بمثل ما خرّج للمبرد من قبل؛ إذ خرج بنتيجة مفادها أن الأصوات الأصليّة عند الفراء هي تسعة وعشرون وأمّا إشارته إلى كونها ثمانية وعشرين فشيبهة بقول المبرد أنّ الهمزة لا صورة لها وأراد رسمها الكتابي^(٣).

ولقد جانب أغلب علماء اللغة القدماء الصواب حينما جعلوا عدد الحروف العربيّة تسعة وعشرين حرفاً، إذ عدّوا الألف صوتاً صامتاً حرفاً وهو ليس كذلك، فهو صائت طويل مشبع من صائت قصير وهو (الفتحة) ورحم الله الأزهري إذ قال: "الألف اللينة لا حرف لها إنما هي جزء من مدّة بعد فتحة"^(٤) وسيتم نقاش هذا الأمر في موطن لاحق إن شاء الله، على أنني لا أتفق أيضاً مع ما ذهب إليه الفراء والمبرد على الرغم من أنهما جعلوا الأصوات العربيّة ثمانية وعشرين صوتاً وذلك لأنهما أخرجوا الهمزة من هذه الأصوات بحجة أنّه ليس لها صورة ثابتة وقد وفّق كمال بشر في رده على ذلك.

فالصوامت العربيّة ثمانية وعشرون صوتاً هي:

همزة القطع - ب - ت - ث - ج - ح - خ - د - ذ - ر - ز - س - ش - ص - ض - ط -
ظ - ع - غ - ف - ق - ك - ل - م - ن - هـ - و (في مثل ولد)، ي (في مثل بيت).
لا تسعة وعشرون.

كما اقتفى القيسي خطأ سيبويه في بيان عدد أصوات العربيّة وتقسيماتها أيضاً؛ إذ قسّم الأصوات العربيّة إلى أصوات أصلية - وقد بيّنتُ رأيه في عددها - وأصوات فرعية، وقد قسّم الأصوات الفرعية قسمين: أصوات مستعملة وأخرى قليلة الاستعمال، إذ يقول: "وقد أضيف إلى ذلك أحرف مستعملة و أحرف أخر قليلة الاستعمال"^(٥) وقد خصص لهذا الأمر باباً سماه "باب بيان ما زادت العرب في كلامها على التسعة والعشرين الحروف المشهورة وعلل ذلك"^(٦) فكان

(١) معاني القرآن ٣٦٨/١.

(٢) جهود الكوفيين في علم الأصوات، خليل العطيّة (بحث) ٣٩.

(٣) السابق ٤١.

(٤) تهذيب اللغة ٦٨٢/١٥.

(٥) الرعاية ٩٣.

(٦) السابق ١٠٧.

أساس التقسيم عنده أن تكون هذه الأصوات مستعملة في كلام العرب والقرآن كثيراً، أو أن تكون قليلة الاستعمال.

والأصوات الفرعية التي تضاف إلى التسعة والعشرين صوتاً المشهورة ستة أصوات اتسعت العرب بها في كلامها وتفصّحت بها في لغاتها هي: النون الخفيفة، والألف المُمالة، والألف المفخّمة، والصاد التي يخالط لفظها لفظ الزاي، وهمزة بين بين. وسيتم الحديث عن هذه الأصوات كل في موطنه.

وفي حق هذه الأصوات الخمسة يقول "فهذه الخمسة الأحرف مستعملة في الكلام والقرآن كثيراً، وهي زائدة على التسعة والعشرين الحروف المشهورة ومخرج كل حرف من هذه الخمسة متوسط بين مخرج الحرفين اللذين اشتركا فيه"^(١).

أما الصوت السادس فهو لم يستعمل في القرآن، وهو صوت بين الشين والجيم، ويقول فيه "أما الحرف السادس فهو حرف لم يستعمل في القرآن، وهو حرف بين الشين والجيم، وهي لغة لبعض العرب يبدلون من كاف المؤنث شيئاً يخالط لفظها لفظ الجيم"^(٢) "فذلك خمسة وثلاثون حرفاً"^(٣).

وهي الأصوات ذاتها التي ذكرها سيبويه؛ بيد أنه وصفها بقوله "وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار"^(٤) فالاستحسان وعدمه من جانب، والكثرة والقلّة من جانب آخر هما أساس التقسيم عند سيبويه، إذ يقول في تمام عدد أصوات العربية "وتكون اثنين وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من تُرضى عربيته ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر"^(٥).

وهي بعددها كذلك عند القيسي، لكنه لم يصفها بالاستحسان وعدمه بل بالشاذة إضافة إلى الأساس السابق (الاستعمال وعدمه)، إذ يقول "وبعض العرب يزيد عند الاضطراب إلى هذه الخمسة والثلاثين حرفاً، سبعة أحرف وهي قليلة الاستعمال في الكلام، ولا تستعمل في القرآن،

(١) السابق ١١١ .

(٢) السابق ١١١ .

(٣) السابق ١١١ .

(٤) الكتاب ٤/٤٣٢ .

(٥) السابق ٤/٤٣٢ .

وهي شاذة فتبلغ الحروف في عدتها اثنين وأربعين حرفاً^(١)، لذلك أعرض القيسي عن شرحها إذ قال - والحديث ما يزال عن هذه الأصوات السبعة الشاذة - "وذلك قليل في لغاتهم ولذلك أعرضنا عن شرح باقياها"^(٢).

ثانياً: عدد مخارج الأصوات العربية :

ذكر مكي بن أبي طالب القيسي أن علماء اللغة القدماء قد اختلفوا في تحديد عدد مخارج الأصوات، إذ يقول تحت باب سمّاه "باب الاختلاف في المخارج"^(٣): "اعلم أن سيبويه وأكثر النحويين يقولون: إن للحروف ستة عشر مخرجاً، وللحق منها ثلاثة عشر مخرجاً وهي التي قد ذكرناها مبيّنة مفسّرة. وخالفهم الجرمي ومن تابعه، فقال: للحروف أربعة عشر مخرجاً، وللحق ثلاثة مخارج، وللحق أحد عشر مخرجاً، وذلك أنه جعل اللام والنون والراء من مخرج واحد، وجعل لها سيبويه ومن تابعه ثلاثة مخارج متقاربة على ما ذكرنا"^(٤).

وقد ورد ذكر هذا الاختلاف أيضاً عند المتأخرين من العلماء القدماء^(٥) فقد قال ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) في كتابه النشر: "أما مخارج الحروف: فقد اختلفوا في عددها، فالصحيح المختار عندنا وعند من تقدمنا من المحققين كالخليل بن أحمد ومكي بن أبي طالب وأبي القاسم الهذلي وأبي الحسن شريح وغيرهم، سبعة عشر مخرجاً، وهذا الذي يظهر من حيث الاختيار وهو الذي أثبتته أبو علي بن سينا في مؤلف أفرده في مخارج الحروف وصفاتها. وقال كثير من النحاة والقراء: هي ستة عشر فأسقطوا مخرج الحروف الجوفية التي هي حروف المد واللين، وجعلوا مخرج "الألف" من أقصى الحلق و"الواو" من مخرج المتحركة وكذلك "الياء". وذهب قطرب والجرمي والقراء وابن دريد وابن كيسان إلى أنها أربعة عشر فأسقطوا مخرج النون واللام والراء وجعلوها من مخرج واحد وهو طرف اللسان، والصحيح عندنا الأول لظهور ذلك في الاختيار"^(٦).

(١) الرعاية ١١١ وما بعدها.

(٢) السابق ١١٢.

(٣) السابق ٢٤٣.

(٤) السابق ٢٤٣.

(٥) النشر ١٥٨/١، ارتشاف الضرب ، ٤/١ وما بعدها ، مع الهوامع ٤٥٠/٣.

(٦) النشر ١٥٨/١.

وفي ضوء ما تقدم فإن لدينا ثلاث مجموعات تختلف في تحديد عدد هذه المخارج على

النحو التالي:

المجموعة الأولى: وترى أن عدد مخارج الأصوات سبعة عشر مخرجاً؛ ذلك لأنهم أضافوا للمخارج الستة عشر المشهورة مخرج الأصوات الهوائية المسمّى "بمخرج الحروف الجوفية"^(١) وقد ورد عن ابن الجزري أن أصحاب هذا الاتجاه هم: الخليل بن أحمد، ومكي بن أبي طالب، وأبو القاسم الهذلي (٤٦٥ هـ) وأبو الحسن شريح (٥٣٧ هـ) وغيرهم، والحقيقة أن القيسي ذكر صراحة أن مخارج الأصوات ستة عشر مخرجاً حين قال: "يجب أن تعلم إن للحروف التي تألف منها الكلام ستة عشر مخرجاً"^(٢) وعليه فإن القيسي لم يعد المخارج سبعة عشر كما ظن ابن الجزري.

وأراني أطمئن إلى ما ذهب إليه بعض المحدثين^(٣) حين رأى أن القيسي كان يميل إلى جعل هذه المخارج سبعة عشر. إذ رأيت القيسي - ومن خلال النصوص التي قدّمها - يميل إلى اعتبار الألف من الجوف، فقد قال حين ذكر حروف الحلق الستة "وقد زاد قوم الألف"^(٤) والألف عنده "حرف يهوي في الفم، حتى ينقطع مخرجه في الحلق فنسب في المخرج إلى الحلق، لأنه آخر خروجه. وقد ذكرنا أنه حرف خفي شديد الخفاء، إذ لا علاج على اللسان فيه عند خروجه، إنما هو حرف اتسع مخرجه في هواء الفم، ولذلك قيل له: هوائي وهاو"^(٥). كما أن حديثه عن صفات الأصوات الجوفية والأصوات الهوائية يدل على أنه أدرك أن لهذه الأصوات مخرجاً مستقلاً، فانظر إلى ما قاله في حق هذه الأصوات: "الحروف الهوائية وهي أيضاً حروف المد واللين المتقدمة الذكر، وإنما سميت بالهوائية لأنهن نسبن إلى الهواء، لأن كل واحدة منهن تهوي عند اللفظ بها في الفم، فعمدة خروجها من هواء الفم وأصل ذلك: (الألف) والواو والياء ضارعتا الألف في ذلك"^(٦) وقال أيضاً معللاً سبب تسمية الخليل لهذه الأصوات بالجوفية: "ويقال الحروف الجوف جمع أجوف وهن ثلاث: الألف والواو والياء، وهي حروف المدّ واللين، سمّاهن الخليل بذلك لأنه نسبهن إلى آخر انقطاع مخرجهن وهو الجوف"^(٧) تجددك تطمئن إلى القول بأن القيسي جعل لأصوات المد مخرجاً خاصاً وهو الجوف، وإن لم يصرح بهذا تصريحاً واضحاً أثناء ذكره

(١) العين ٥٧/١، النشر ١٥٨/١، الرعاية ١٤٢.

(٢) الرعاية ١٤٤.

(٣) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، غانم الحمد ١٨٠.

(٤) الكشف ١٣٩/١.

(٥) الرعاية ١٦٠.

(٦) السابق ١٢٦.

(٧) السابق ١٤٢.

لعدد المخارج، فتصريحه السابق ومفاده: أن للأصوات ستة عشر مخرجاً حال دون عدّه من الفئة الأولى.

المجموعة الثانية: وترى هذه المجموعة أن عدد مخارج الأصوات ستة عشر مخرجاً، ذلك لأنهم أسقطوا من المخارج مخرج الأصوات الجوفية وهي أصوات المد واللين، وتضم هذه المجموعة سيبيويه وجمهور اللغويين من بعده^(١) ونضيف إليهم القيسي .

المجموعة الثالثة: وترى هذه المجموعة أن عدد المخارج أربعة عشر مخرجاً ذلك لأنهم يجعلون الراء والنون واللام من مخرج واحد وهي عند جمهور النحاة واللغويين ثلاثة مخارج، يقول القيسي: "قال ابن كيسان: محتجاً لسيبيويه النون أدخل في اللسان من الراء، وفي الراء تكرير ليس في النون، وارتعاد طرف اللسان بالراء لتكريرها مخالف لمخرج النون، فهما مخرجان متقاربان، قال: واللام مائلة إلى حافة اللسان عن موضع النون، وتتحرف عن الضاحك والناب والرباعية حتى تخالط الثنايا، فهذا مخرج ثالث"^(٢).

وهي نتيجة مبنية على أساس الاختيار والتذوق، ويعقب أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) على هذا قائلاً "مذهب هؤلاء أنه مخرج واحد، ومذهب الجمهور أنها ثلاثة مخارج وهو الصحيح لتباينها عند الاختبار"^(٣). وتضم هذه المجموعة قطرب (٢٠٦ هـ) والجرمي (٢٢٥ هـ) والفرّاء.

ما يؤخذ على ابن الجزري في تقسيمه السابق أنه أيضاً جعل ابن دريد من المجموعة الثالثة التي عدت مخارج الأصوات أربعة عشر مخرجاً، وعبارة ابن دريد في الجمهرة واضحة صريحة لا غبار عليها إذ يعتبر المخارج ستة عشر وليس أربعة عشر.^(٤)

في حين رأى علماء اللغة المحدثون أنّ عدد مخارج الأصوات العربية هو أحد عشر مخرجاً^(٥) أما سبب الاختلاف بينهم وبين القدماء فيتركز - كما يرى بعض المحدثين^(١) - في أن

(١) الكتاب ٤/٤٣٣، الأصول في النحو ٣/٤٠٠، الجمهرة ١/٨، سر صناعة الإعراب، ٤٦/١، المفصل ٣٩٣، شرح الشافية ٣/٢٥٠ شرح المفصل ١٠/١٢٤، ارتشاف الضرب ١/٤، همع الهوامع ٣/٣٤٧.

(٢) الرعاية ٢٤٤.

(٣) ارتشاف الضرب ١/٥.

(٤) الجمهرة ١/٨.

(٥) علم اللغة، محمود السعران ١٨١ وما بعدها، علم اللغة العام، كمال بشر ٨٩ وما بعدها، دراسة الصوت اللغوي أحمد مختار ٣١٥ وما بعدها.

المحدثين يعدّون عدداً من الأصوات من مخرج واحد بينما يعدها علماء اللغة العربية من مخرجين أو أكثر لا سيّما أصوات طرف اللسان، أو أنهم لا يعتبرون بعض المخارج أصلاً، مثل مخرج النون الخفيفة.

ثالثاً: ترتيب مخارج الأصوات الأصلية :

كان ترتيب المخارج عند مكي بن أبي طالب القيسي على نحو ترتيب سيويوه^(١) إذ رتب القيسي مخارج الأصوات ترتيباً تصاعدياً، فبدأ من أقصى الحلق مما يلي الصدر ثم وزّع هذه الأصوات على الفم بشكل تصاعدي حتى انتهى إلى الشفتين. يقول القيسي "اعلم أن المخارج على الاختصار ثلاثة: الفم والحلق والشفتان. فأما الحروف التي تخرج من الحلق فستة"^(٢) ثم أخذ القيسي بإدراج الأصوات على المخارج مبتدئاً من الحلق ومنتهاً إلى الشفتين، وفي حاشية الصفحة ذاتها من كتاب الكشف يشير المحقق إلى أن بعض مخطوطات الكشف ويرمز لها بالرمز (ص) - جاء فيها "الحلق والفم"^(٤) ومعنى هذا أن القيسي قال في رواية أخرى "الحلق والفم والشفتان" وهو الأولى عندي ذلك لما تعارف عليه أهل العلم آنذاك من تقديمهم الحلق على الفم، والفم على الشفتين^(٥)، ومما يؤكد هذا الأمر أيضاً أن القيسي ذكر مخارج الأصوات صوتاً بعد صوت في كتاب "الرعاية" مبتدئاً بالهمزة وهي تخرج من أول مخارج الحلق ومنتهاً بالواو الصوت الخارج من الشفتين^(٦).

كما قال القيسي بنص صريح واضح "ورتب - تبارك وتعالى اسمه - لها مخارج تخرج منها عند النطق بها من آخر الصدر الأعلى وما يليه من الحلق والفم إلى أطراف الشفتين وإلى الخياشيم، ولا يخرج حرف من مخرج غير مخرجه إلا بتغيّر لفظه"^(٧) وهذا نص لا غبار عليه، يكشف عن هيئة ترتيب القيسي لهذه المخارج. وفي ضوئه وجب أن يكون النص في الكشف "اعلم أنّ المخارج على الاختصار ثلاثة: الحلق والفم والشفتان" فإن ما جاء في نسخة (ص) من المخطوطات هو الصحيح. والله أعلم.

(١) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، غانم الحمد ١٩٠ وما بعدها.

(٢) الكتاب ٤/٤٣٣.

(٣) الكشف ١/١٣٩.

(٤) الكتاب ٤/٤٣٣.

(٥) الكتاب ٤/٤٣٣، والمقتضب ١/١٢٩، الأصول في النحو ٣/٤٠٠، سر صناعة الإعراب ١/٤٧.

(٦) الرعاية ١٤٥ وما بعدها.

(٧) السابق ٥٠ من مقدمة المؤلف.

وقد علّل زكريا الأنصاري (٩٢٦هـ) فلسفة ابتداء علماء اللغة القدماء بالحلّق بقوله "واعلم أن كل مقدار له نهايتان أيتها فرضت أوله كان مقابلها آخره، ولما كان وضع الإنسان على الانتصاب كان رأسه أوله، ورجلاه آخره، ومن ثم كان أول المخارج الشفتين: وأولها مما يلي اللسان، وآخره مما يلي الصدر، ولو كان وضعه على التّكيس لا نعكس، ولما كان مادة الصوت الهواء الخارج من داخل، كان أوله آخر الحلّق وآخره أول الشفتين"^(١).

وقد أشاد ابن جني بهذا الترتيب^(٢) فهو الصحيح عنده أما الترتيب الوارد في معجم العين^(٣) ففيه خلط واضطراب لما رتبّه سيبويه^(٤).

وعلّل مهدي المخزومي هذا الاختلاف بين ترتيب الخليل وترتيب سيبويه ومن تبعه بأنه "اختلاف اصطناع كلّ منهما مقياساً لتذوق الحروف"^(٥) فالخليل يجعل الهمزة مفتوحة إذا ما أراد أن يحدد مخارج الأصوات^(٦)؛ بينما كان مقياس ابن جني وهو من أيّد سيبويه في تقسيمه لمخارج الأصوات أن يكسر همزة الوصل قبل الصوت^(٧).

أما علماء اللغة المحدثون فقد رتبوا مخارج الأصوات وفق الترتيب التنازلي لمخارج هذه الأصوات^(٨) أي أنهم اتبعوا الترتيب المعاكس لترتيب القدماء، فابتدأوا بالشفّتين وانتهوا بالحنجرة، فقد وصف غانم الحمد هذه المعاكسة في ترتيب المخارج بأنه تقليد لعلماء الأصوات الغربيين الذين رتبوها مبتدئين بالشفّتين ومنتهين بالحنجرة وهو لا يعتبر هذا التقليد مسوّغاً

(١) الدقائق المحكمة ، زكريا الأنصاري، ٤٢.

(٢) ترتيبها في كتاب العين على النحو التالي : العين - الحاء - الهاء - الخاء - الغين - القاف - الكاف - الجيم - الشين - الضاد - الصاد - السين - الزاي - الطاء - الدال - التاء - الظاء - الذال - الناء - الراء - اللام - النون - الفاء - الباء - الميم - الواو - الألف - الياء - الهمزة ، العين ٥٧/١ وما بعدها .

(٣) ترتيب سيبويه للأصوات كما يلي : الهمزة - الألف - الهاء - العين - الحاء - الغين - الخاء - الكاف - القاف - الضاد - الجيم - الشين - الباء - اللام - الراء - النون - والطاء - الدال - التاء - الصاد - الزاي - السين - الظاء - الذال - الناء - الفاء - الباء - الميم - الواو ، الكتاب ٤/٤٣١ .

(٤) سر صناعة الإعراب ١/٤٥ وما بعدها.

(٥) الخليل بم أحمد الفراهيدي المخزومي، ٣٧

(٦) العين ١/٤٧ .

(٧) سر صناعة الإعراب ١/٦ وما بعدها.

(٨) علم اللغة ، محمود السعمران ١٨٢، علم اللغة العام كمال بشر ٨٩ وما بعدها ، دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر ٣١٥ وما بعدها .

للعدول عن الترتيب الذي سارت عليه جماهير علماء العربية خاصة وأن كلا الترتيبين يفضيان إلى نتيجة واحدة^(١).

(١) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، غانم الحمد ، ١٨٩.

رابعاً: أعضاء النطق:

لم يحدد القيسي باباً مستقلاً للحديث عن أعضاء النطق، كما لم يُقدّم تعريفاً وافياً لكل عضو من أعضاء الجهاز الصوتي ، وبمعنى أوضح لم يهتم القيسي بجهاز النطق من حيث هو جهاز العملية الصوتية بل جاء حديثه عن هذه الأعضاء في معرض دراسته لمخارج الأصوات العربية، فجاء كلامه على هذه الأعضاء عرضاً يستلزمه السياق، ولربما كان هذا من باب ما أشار إليه محمود السعران حين قال: "إنّ أول واجب على دارس الأصوات اللغوية هو معرفته أعضاء النطق تكويناً ووظيفة ، ولكن هذا لا يعني أنه في حاجة إلى الإلمام بكل التفاصيل التي يقدمها لنا علم "وظائف الأعضاء" وعلم "التشريح" من أعضاء النطق، إذ إن الكثير من المعلومات لا يؤدي له نفعاً، ولكن هناك قدراً ضرورياً من المعرفة بهذه الأعضاء عليه أن يحصله"^(١).

لهذا فقد عرف القيسي أعضاء النطق، وأدرك دور هذه الأعضاء في حدوث الأصوات، كما أدرك غيره من العلماء القدماء ذلك" ولم يغب عن إدراكهم منها شيء سوى ما لا يقع تحت النظر، والملاحظة الذاتية وإن كانوا أحسوا بأثره الصوتي وميزوه عن غيره"^(٢).

وقد ورد مصطلح "العضو" عند القيسي حين تحدّث عن الأصوات الخفية قائلاً: "ولا يعتمد اللسان عند خروجها على عضو من أعضاء الفم"^(٣) وأعضاء النطق عند القيسي كما أشرنا لم تستقل باباً أو عنواناً ، لكننا نستطيع من خلال كلامه المفصل على مخارج الأصوات وكيفية النطق بها، وحديثه عن مميزاتها وصفاتها أن نتعرّف على هذه الأعضاء التي تدخل في العملية الصوتية.

فقد ذكر القيسي أعضاء النطق حينما حدّد مخارج الأصوات مختصرة فقال: "اعلم أنّ المخارج على الاختصار ثلاثة: الفم والحلق والشفتان"^(٤). وكان قد ذكرها في موطن آخر حين تحدّث عن توزيع الأصوات على المخارج فقد قال: "ورتب - تبارك وتعالى اسمه - لها *

(١) علم اللغة ، محمود السعران ، ١٣٢ .

(٢) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، غانم الحمد، ٩٣ .

(٣) الرعاية، ١٢٧ .

(٤) الكشف/١، ١٣٩ .

(٥) أي : الأصوات العربية.

مخارج تخرج منها عند النطق بها من آخر الصدر الأعلى وما يليه من الحلق والشم إلى أطراف الشفتين وإلى الخياشيم^(١).

وثمة طريقان يمكننا أن نسلكهما للتعرف على الأعضاء التي ذكرها القيسي أولهما: من خلال تحديد القيسي لمخارج الأصوات: نحو قوله "الظاء، تخرج من المخرج العاشر من مخارج الفم، وذلك مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العلى"^(٢) وعليه يمكننا التعرف إلى عضوين رئيسيين من أعضاء النطق كان القيسي قد ذكرهما وهما: طرف اللسان وأطراف الثنايا العلى، وهكذا في باقي الأصوات، وثانيتها: من خلال كلام القيسي على صفات الأصوات نحو قوله "الحروف اللهوية: وهما حرفان: القاف والكاف، سمّاهما الخليل بذلك لأنه نسبهما إلى الموضع الذي يخرج منه وهو اللهاة، واللهاة: ما بين الفم والحلق"^(٣) وبناء عليه نقول: إن القيسي قد عرف "اللهاة" عضواً من أعضاء النطق وهكذا دواليك.

وفي ضوء ما تقدّم، وبناء على الأسس السابقة نستطيع القول: إن القيسي عرف أغلب أعضاء النطق، ووقف على أهم تفاصيلها الواقعة تحت النظر: فقد عرف اللسان^(٤) ولم يكتف بذلك بل قسمه إلى أجزاء نحو "حافة اللسان"^(٥) و"طرف اللسان"^(٦) وكان يسميه أحياناً "ذلق اللسان"^(٧) أو "أسلته"^(٨) إذ إن طرف اللسان وذلقه وأسلته واحد عند القيسي، كما ذكر "ظهر اللسان"^(٩) و"وسط اللسان"^(١٠) و"أقصى اللسان"^(١١) وقد ورد هذا التقسيم عند القدماء^(١٢).

وفي الدرس الصوتي الحديث قسم المتحدثون اللسان إلى الأجزاء ذاتها التي وردت عند القيسي، أو عند القدماء بشكل عام، فقد قسموه إلى ثلاثة أقسام:

١- أقصى اللسان: وهو الجزء المقابل لأقصى الحنك وأحياناً يسمى مؤخر اللسان.

(١) الرعاية ٥٠.

(٢) السابق ٢٢٠.

(٣) السابق ١٣٩.

(٤) السابق ١٦٠.

(٥) السابق ١٨٤-١٨٨.

(٦) السابق ١٩٣-١٩٨.

(٧) السابق ١٤١.

(٨) السابق ١٤٠.

(٩) السابق ١٩٥.

(١٠) الكشف ١/١٣٩.

(١١) الرعاية ١٧٠.

(١٢) الكتاب ٤/٤٣٣، الأصول في النحو ٣/٤٠٠، سر صناعة الإعراب ١/٤٧.

- ٢- وسط اللسان: وهو الجزء المقابل للحنك الصلب (وسط الحنك).
- ٣- طرف اللسان: وهو الجزء الذي يقابل اللثة، ويدخل ضمن هذا الجزء ما يُسمى بـ"ذلق اللسان"^(١).

كما عرّف القيسي "الحنك"، على أنه ذكر منه "وسط الحنك"^(٢) فقط مكتفياً بالإشارة إلى أقصى الحنك بقوله: "وما فوق أقصى اللسان من الحنك"^(٣) والجزء الذي يقابل أقصى اللسان هو أقصى الحنك. كما ذكر "اللثة" وهي- كما يقول-: "اللحم المركب فيه الأسنان"^(٤).

وكان العلماء القدماء قد ذكروا مصطلح "الحنك الأعلى" للإشارة إلى سقف الفم، يقول سيبويه: "ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى"^(٥). ويقول أيضاً: "ومما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى"^(٦) كما ورد ذلك عند ابن جني في سر الصناعة^(٧) وعند ابن دريد في الجمهرة^(٨) إذ إن مصطلح "الحنك الأعلى" ومصطلح "سقف الفم" مصطلحان مترادفان^(٩).

أما العلماء المحدثون فقد قسّموا الحنك إلى ثلاثة أقسام^(١٠):

- ١- مقدم الحنك أو اللثة "بما في ذلك أصول الأسنان العليا" ومعنى هذا أن القيسي وُفق في ذكره للجزء الأول من الحنك إذ سمّاه "اللثة".
- ٢- وسط الحنك أو الحنك الصلب (ويسمى بالغار) ولعلّ ما ذكره القيسي من أن نطع الغار الأعلى هو سقفه^(١١) أي سقف الفم^(١٢) إشارة إلى هذه التسمية، هذا بالإضافة إلى أن القيسي ذكر مصطلح "وسط الحنك".

(١) علم اللغة، محمود السعران ١٣٨، وما بعدها، علم اللغة العام، كمال بشر ٦٩.

(٢) الرعاية ١٧٥.

(٣) السابق ١٧١.

(٤) السابق ١٤٠.

(٥) الكتاب ٤٣٣/٤.

(٦) السابق ٤٣٣/٤.

(٧) سر صناعة الإعراب ٤٧/١.

(٨) الجمهرة ٨/١.

(٩) علم اللغة، محمود السعران ١٣٣، دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر ١٠٥.

(١٠) علم اللغة، محمود السعران ١٣٣ وما بعدها، علم اللغة العام، كمال بشر ٧٠.

(١١) الرعاية ١٤٠.

(١٢) الدراسات الصوتية، غانم الحمد ١٠٠ وقد ذكر أن السمرقندي قال: "نطع الفم" وهو الغار الأعلى أي سقف الفم

٣- أقصى الحنك أو الحنك اللين (ويسميه بعضهم بالطبق) وقد ذكرنا أن القيسي اكتفى بالإشارة إلى هذا المصطلح دون أن يذكره.

كما ذكر العلماء المحدثون أن في نهاية الحنك اللين عضواً من أعضاء النطق يسمى "اللهة"^(١) ولم يكن هذا المصطلح غائباً عن القيسي، إذ عرف هذا المصطلح بل عرفه قائلاً: "واللهة ما بين الفم والحلق"^(٢) وفي هذا إشارة دقيقة إلى موضعها، في حين -وعلى حد علمي- لم يرد تعريف هذا المصطلح عند العلماء القدماء، سوى الخليل الذي ذكر اللهة دون أن يحدد مكانها فقال: "القاف والكاف لهويتان، لأن مبدأهما من اللهة"^(٣).

كما ذكر القيسي "الثنايا" ولم يكتف بهذا فحسب بل وقف على أجزاء هذا العضو الداخلة في العملية الصوتية، فقسّم الثنايا قسمين: "الثنايا السفلى"^(٤) و"الثنايا العليا"^(٥) أو "العلى" كما اصطلح عليها^(٦)، وذكر أيضاً "أصول الثنايا العليا"^(٧) و"أطراف الثنايا العليا"^(٨).

ولم يرغب عن فكر القدماء ذكر هذه الأعضاء، فقد أشاروا إلى الثنايا وإلى أصولها وأطرافها^(٩) وكان سيبويه قد ذكر من الأسنان: الضاحك والأضراس والنايب الرباعية والثنية، وتبعه ابن السراج (٣١٦ هـ)^(١٠) وابن جني^(١١) على أن خير من فصل القول في هذه الأجزاء هو رضي الدين الاسترأبادي إذ أحصى عددها، ووقف على ترتيبها وعرف كل جزء منها^(١٢) وقد أشار اللغويون المحدثون إلى الأسنان مقسمين إياها إلى قسمين: الأسنان العليا والأسنان السفلى^(١٣) وقد اكتفوا بذلك، بيد أن بعضهم فصل القول في هذا العضو^(١٤).

(١) علم اللغة، محمود السعران ١٣٥، دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر ١٠٥، علم اللغة العام، كمال بشر ٧١.

(٢) الرعاية ١٣٩.

(٣) العين، ٥٨/١.

(٤) الرعاية ٢٠٩.

(٥) السابق ٢٧٧.

(٦) السابق ٢٢٠.

(٧) السابق ١٢٣.

(٨) السابق ٢٢٧.

(٩) الكتاب ٤/٤٣٤، الأصول في النحو ٣/٤٠١، سر صناعة الإعراب ٤٧/١، الجمهرة ٨/١.

(١٠) الأصول في النحو ٣/٤٠٠.

(١١) سر صناعة الإعراب ٤٧/١.

(١٢) شرح الشافية ٣/٢٥٢.

(١٣) علم اللغة، محمود السعران ١٤٠، علم اللغة العام، كمال بشر ٧١.

(١٤) الأصوات اللغوية، سمير استيئيته، ٣٧ وما بعدها.

كما ذكر القيسي "الشفنتين"^(١) وحدد أجزائها كذكره "باطن الشفة السفلى"^(٢) وقد ذكر القدماء هذه الأجزاء^(٣) أما علماء الأصوات المحدثون فقد ذكروا الشفتين، إلا أنهم أشاروا - إضافة إلى ما ذكره القدماء- إشارة واضحة لما يقدمه هذا العضو من وظيفة عضوية، وقد خصوا إلى أن فتح الشفتين ذو درجات مختلفة، واختلاف درجة فتح الشفتين يؤثر في طبيعة الصوت المنطوق^(٤) وأضاف بعضهم تفصيلاً دقيقاً لهما^(٥). على أن لا نعدم مثل هذه الإشارات في كتب التراث، وسنرى ذلك مفصلاً في فصل المد، إن شاء الله.

وذكر القيسي "الخياشيم"^(٦) ووضح المقصود بهذا العضو فقال: "والخيشوم الذي تخرج منه هذه الغنة هو المركب فوق غار الحلق الأعلى"^(٧) ولم يرد مثل هذا التعريف عند أغلب العلماء القدماء، بل اكتفوا بذكر هذا العضو^(٨) دون أن يوضحوا موقعه كما فعل القيسي إلا ابن دريد الذي سبق القيسي لهذا حين قال: "والخيشوم مركب فوق الغار الأعلى وإليه يسمو هذا الصوت"^(٩) ويعني صوت الغنة.

أما علماء اللغة المحدثون فإنهم لم يستخدموا مصطلح "الخياشيم" كما فعل القدماء، بل استخدموا مصطلح "التجويف الأنفي"^(١٠) تارة و"الفراغ الأنفي"^(١١) تارة أخرى للدلالة على الفراغ الذي يندفع خلاله النفس أثناء انغلاق طريق الفم.

وذكر القيسي "الحلق"^(١٢) بيد أنه خالف أغلب القدماء في عدم تقسيمه الحلق إلى ثلاثة أقسام، إذ قسم القدماء الحلق إلى: أقصى الحلق ووسطه وأدناه^(١) في حين قسمه هو إلى ثلاثة

(١) الرعاية ١٤٢، الكشف ١/١٣٩.

(٢) الرعاية ٢٢٧.

(٣) الكتاب ٤/٤٣٣، سر صناعة الإعراب ١/٤٨، الأصول في النحو ٣/٤٠١.

(٤) علم اللغة العام، كمال بشر ٧١، علم اللغة محمود السعرا ١٣٩.

(٥) المصطلح الصوتي، عبد القادر مرعي، ٤٤، جرس اللسان العربي، جعفر مرعي، ١/٦ وما بعدها.

(٦) الرعاية ١٣١، الكشف ١/١٣٩.

(٧) الرعاية ٢٤٠.

(٨) الكتاب ٤/٤٣٤، الأصول في النحو ٣/٤٠١، المقتضب ١/١٩٤، سر صناعة الإعراب ١/٤٨.

(٩) الجمهرة ١/٧.

(١٠) علم الأصوات، بسام بركة ١١٨، دراسة الصوت، أحمد مختار ١٠٤، علم الأصوات اللغوية، مناف مهدي ٧٤، المصطلح

الصوتي، عبد القادر مرعي ٤٠.

(١١) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس ٢٠، دراسات في فقه اللغة محمد الأنطاكي ١٢٧.

(١٢) الرعاية ١٤٥، الكشف ١/١٣٩.

أقسام أيضاً ولكن بمصطلحات أخرى هي: آخر الحلق مما يلي الصدر واصطُح عليه باسم المخرج الأول من مخارج الحلق^(٢) ثم المخرج الثاني^(٣) فالمخرج الثالث^(٤) وقد اقتفى بذلك خطأ المبرّد^(٥).

وهذا التقسيم للحلق يشمل ما اصطُح عليه المحدثون بـ "الفراغ الحلقى" أو "التجويف الحلقى" وهو الفراغ الواقع بين أقصى اللسان والجدار الخلفي للحلق^(٦) كما يشمل "الحنجرة" وهي الجزء الواقع في أسفل الفراغ الحلقى وفي أعلى القصبة الهوائية^(٧) وهو مصطلح أشمل وأعم من المصطلحات الحديثة، وذلك أنه يشملها جميعاً، إذ يشمل الحنجرة وفيها الوتران الصوتيان ولسان المزمار والتجويف الحلقى^(٨).

وفي ضوء ما تقدم نستطيع القول: لقد بذل القيسي جهداً طيباً في تقديمه لأعضاء النطق - كما فعل ذلك القدماء من قبله- فذكر معظم أجزاء جهاز النطق، وتوصل إلى نتائج جيدة تكاد تكون قريبة من نتائج الدراسات الصوتية الحديثة، كتحديد له موطن اللهاة" وما فات القدماء في هذا المجال لا يعود إلى قصورهم، بل يعود إلى عدم توفر الوسائل الآلية والتشريحية في عصرهم، إذ اعتمدوا في دراساتهم على الملاحظة الذاتية، والملاحظة قاصرة عن اكتشاف بعض أجزاء جهاز النطق الخفية كالوترين الصوتيين، وذلك لخفائهما وعدم وضوحهما للرؤية العادية^(٩).

خامساً: توزيع الأصوات على مخارجها :

وزّع القيسي الأصوات اللغوية العربية على مخارجها في كتاب الكشف تحت باب سمّاه "باب في جملة من مخارج الحروف مختصراً"^(١٠)، فجاء الحديث عن هذه المخارج مختصراً،

(١) الكتاب ٤/٤٣٤، الأصول في النحو ٣/٤٠١، سر صناعة الإعراب ١/٤٨٠..

(٢) الرعاية ١٤٥.

(٣) الرعاية ١٦٢.

(٤) السابق ١٤٥..

(٥) المقتضب ١/١٩٢.

(٦) علم اللغة محمود السعران ١٣٥، علم اللغة العام، كمال بشر ٦٩.

(٧) المرجعان السابقان بالصفحات ذاتها.

(٨) علم اللغة العام كمال بشر ١١٤، الدراسات الصوتية عند ابن جني، حسام النعيمي ٢٩٦، الدراسات الصوتية، غانم الحمد ٢٢٤.

(٩) المصطلح الصوتي، عبد القادر مرعي ٢١.

(١٠) الكشف ١/١٣٩.

إلا أن الحديث عنها كان أكثر وضوحاً ودقة وتفصيلاً في كتاب "الرعاية"؛ لذا سيتم عرض هذا التصنيف الصوتي الذي أقامه القيسي في كتابيه، ومناقشته مناقشة علمية في ضوء ما وصلت إليه الدراسات الصوتية الحديثة، مع الإشارة إلى آراء العلماء القدماء في هذا الموضوع.

أولاً: أصوات الحلق :

قال القيسي "يجب أن تعلم أن للحروف التي تألف منها الكلام ستة عشر مخرجاً للحلق منها ثلاثة مخارج"^(١) "فأما الحروف التي تخرج من الحلق فستة: الهمزة والهاء والخاء والعين والحاء والغين، وزاد قوم الألف"^(٢) وجاء في كتاب الرعاية - فيما رواه عن الخليل - ما نصّه: "الحروف الحلقية وهي ستة: العين والحاء، والهاء، والخاء، والغين، والهمزة، فهذه الحروف تخرج من الحلق، نسبهنّ إلى الموضع الذي يخرج منه وهو الحلق"^(٣) ثم شرع القيسي يفصل القول في هذا التوزيع على النحو الآتي:

أ : الهمزة قال القيسي "الهمزة أول الحروف خروجاً، وهي تخرج من أول مخارج الحلق من آخر الحلق، مما يلي الصدر"^(٤).

ب : الهاء "تخرج من مخرج الهمزة من وسط المخرج الأول من مخارج الحلق، والهمزة قبلها في الرتبة، وإن كانتا من مخرج واحد"^(٥).

ج : الألف "مخرجها من مخرج الهمزة والهاء، من أول الحلق"^(٦) لكنه استترك الكلام على هذا التوزيع قائلاً "لكنّ الألف حرف يهوي في الفم حتى ينقطع مخرجه في الحلق، فنُسب في المخرج إلى الحلق لأنه آخر خروجه"^(٧) وكان قد قال في حق هذا الصوت: "وزاد قوم الألف"^(٨) أي زادوا هذا الصوت على مخرج الحلق وهو ليس كذلك.

د : العين "تخرج من أول المخرج الثاني من مخارج الحلق الثلاثة مما يلي الفم"^(٩)

هـ: الحاء "تخرج من مخرج العين المذكور، وهو المخرج الثاني من الحلق فهي بعد العين"^(١٠)

و : الخاء "تخرج من أول المخرج الثالث من مخارج الحلق، مما يلي الفم"^(١)

(١) الرعاية ١٤٤ .

(٢) للكشف ١/ ١٣٩ .

(٣) الرعاية ١٣٩ .

(٤) السابق ١٤٥ .

(٥) السابق ١٥٥ .

(٦) السابق ١٦٠ .

(٧) السابق ١٦٠ .

(٨) للكشف ١/ ١٣٩ .

(٩) الرعاية ١٦٢ .

(١٠) السابق ١٦٤ .

ز: الغين "تخرج من مخرج الخاء وبعدها، وهو آخر المخرج الثالث من مخارج الحلق مما يلي الفم" (٢).

ولي في رأي القيسي وحديثه عن أصوات الحلق كما ورد في الكشف والرعاية عدد من التعقيبات :

أما التعقيب الأول: ففي النص الوارد في كتاب الكشف خلط واضطراب يتنافى مع ما جاء في كتاب الرعاية؛ إذ يفترض النص الوارد في الكشف أن الخاء متقدمة على العين، وأنّ الحاء متقدمة على الغين حسب ما ورد في النص التالي "ومسالك خروجها من الحلق على ترتيبها في الخط الذي مثلنا" (٣) وفي كتاب الرعاية يفترض مكي أن ترتيبها هو كآلاتي العين فالحاء ثم الخاء فالغين (٤).

والسبب الذي دفعني إلى أن أنسب الخلط والاضطراب إلى نص كتاب الكشف، وأنفي عن نص كتاب الرعاية هذا الخلط هو اتفاق قول القيسي في الرعاية مع أقوال العلماء القدماء بحق مخارج الأصوات الحلقية، فقد جاء في العين "العين ثم الحاء ثم الهاء فهذه ثلاثة أحرف من حيز واحد بعضها أرفع من بعض ثم الخاء والغين كلهن حلقية" (٥) وذكر سيبويه أن: "من أوسط الحلق مُخرج العين والحاء وأدناها مخرجاً من الفم الغين والحاء" (٦)، وجاء في المقتضب "والمخرج الثاني من الحلق مخرج الحاء والعين والمخرج الثالث الذي هو أدنى حروف الحلق إلى الفم مما يلي الحلق مخرج الخاء والغين" (٧)، وورد في الجمهرة ما نصّه "الثاني العين والحاء والثالث وهو أدناها إلى الفم الغين والحاء" (٨). وذكر ابن جني "ومن وسط الحلق مخرج العين والحاء ومما فوق ذلك مع أول الفم مخرج الغين والحاء" (٩) وقال الزمخشري

(١) السابق ١٦٨.

(٢) السابق ١٦٩.

(٣) الكشف ١/١٣٩.

(٤) الرعاية ١٦٢-١٦٩.

(٥) العين ١/٥٧ وما بعدها.

(٦) الكتاب ٤/٤٣٣.

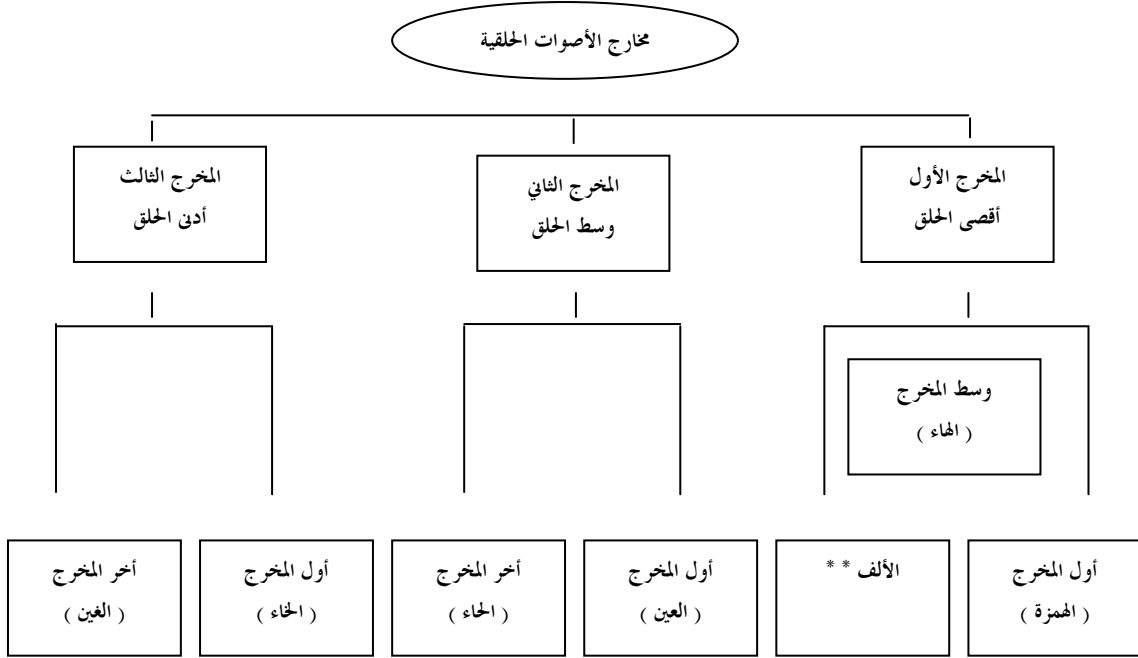
(٧) المقتضب ١/١٩٢.

(٨) الجمهرة ١/٨.

(٩) سر صناعة الإعراب ١/٤٧.

(ت ٥٣٨ هـ) "وللعين والحاء وأوسطه وللغين والحاء أدناه"^(١). وذكر ابن الطحان (ت ٥٤٠ هـ) "ومن آخره مما يلي الفم تخرج الغين والحاء"^(٢).

والرسم الآتي يبين توزيع الأصوات الحلقية على مخارجها حسب الأشهر من آراء العلماء القدماء :



وبناء عليه فالعلماء القدماء جميعهم يؤكدون خروج صوتي الحاء والعين من حيز واحد، والحاء والغين من حيز آخر، وهذا يتفق مع ما جاء في كتاب الرعاية ويتنافى مع ما جاء في كتاب الكشف، ويرجح لدي أن هذا من تصحيف النسخ والرواية، ولربما كان خطأ وقع فيه المحقق أو الطابع وتجدر الإشارة إليه، ومن هنا يُفترض أن يكون النص في كتاب الكشف هكذا "فأما الحروف التي تخرج من الحلق فستة: الهمزة والهاء والحاء والعين والحاء والغين"، وليس كما هو موجود الآن في كتاب الكشف .

أما التعقيب الثاني: فقد عدّ القيسي أصوات الحلق ستة أصوات هي على الترتيب: الهمزة - الهاء - العين - الحاء - الخاء - والغين . كما قسّم مخرج الحلق إلى ثلاثة مخارج

(١) المفصل ٣٩٣.

(٢) مخارج الحروف وصفاتها ٨٠.

(**) وقد أخرج القيسي هذا الصوت من هذا المخرج إذ عدّه صوتاً هوائياً .

فرعية سماها على الترتيب: المخرج الأول، والمخرج الثاني، والمخرج الثالث، وقد ظهر مثل هذا التقسيم عند المبرد في المقتضب^(١)، وكان علماء اللغة القدماء قد قسموا الحلق إلى ثلاثة أقسام أيضاً، لكنهم سمّوا الأجزاء الفرعية على الترتيب: أقصى الحلق ثم وسط الحلق فأدناه^(٢) وأغلب العلماء بعد القيسي على هذا الرأي^(٣) فالمخرج الأول عند القيسي يوازي أقصى الحلق عند القدماء، والمخرج الثاني يوازي وسط الحلق عندهم، والمخرج الثالث يوازي أدناه. وقد ظهر تقسيم القيسي هذا عند متأخري العلماء القدماء^(٤). وهنا لا يعدو أن يكون الاختلاف اختلافاً شكلياً أو لفظياً، وهو لا يهمننا بقدر ما يهمننا بيان الاختلاف في تحديد الأصوات الحلقية بين القيسي وعلماء اللغة القدماء والمحدثين.

لقد خالف القيسي سيبويه في عدد أصوات الحلق إذ عدّها القيسي ستة أصوات بإخراج الألف، بينما عدّها سيبويه سبعة أصوات بما فيها الألف^(٥) وهي كذلك عند أغلب العلماء القدماء^(٦).

لكن القيسي لم يخالف الخليل الذي عدّ هذه الأصوات ستة أيضاً إذ يقول: "وأما مخرج العين والحاء والهاء والخاء والغين فالحلق، وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة"^(٧) فلم يدرج الخليل معهنّ الألف فقال القيسي تعقيباً على ذلك: "ولم يذكر الخليل معهنّ الألف لأنها تخرج من هواء الفم وتتصل إلى آخر الحلق فلما لم تقتصر في خروجها على الحلق دون الفم لم يذكرها مع حروف الحلق"^(٨).

وإن كان الخليل قد ذكر في موطن آخر أن الهمزة صوت أجوف وجعلها مع الواو والياء والألف اللينة معللاً تسمية هذه الأصوات بأصوات الجوف بقوله: "وسميت جوفاً لأنها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان، ولا من مدارج الحلق، ولا مدرج اللهاة، إنما هي هاوية في الهواء فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف"^(٩). فقد ردّ القيسي عنه إدراج الهمزة

(١) المقتضب ١/١٩٢.

(٢) الكتاب ٤/٤٣٣، الأصول في النحو ٣/٤٠٠، سر صناعة الإعراب ١/٤٧.

(٣) شرح الشافية ٣/٢٥١، المفصل ٣٩٣، شرح المفصل ١٠/١٢٤، مخارج الحروف وصفاتها ٧٩.

(٤) النشر ١/١٥٨ وما بعدها، ارتشاف الضرب ١/٤ وما بعدها.

(٥) الكتاب ٤/٤٣٣.

(٦) الأصول في النحو ٣/٤٠٠، المقتضب ١/١٩٢، الجمهرة ١/٨، سر صناعة الإعراب ١/٤٦، مخارج الحروف وصفاتها ٨٠،

المفصل ٣٩٣، شرح المفصل ١٠/١٢٤، شرح الشافية ٣/٢٥١.

(٧) العين ١/٥٢.

(٨) الرعاية ١٣٩.

(٩) العين ١/٥٧.

مع أصوات اللين إذ قال: "سمّاهن الخليل بذلك لأنه نسيهنّ إلى آخر انقطاع مخرجهنّ وهو الجوف، وزاد غيره معهنّ الهمزة"^(١) ولربما كانت هذه الزيادة من قول الأزهرى، وذلك أن اللين يقول بعد سطر من إدراج الهمزة مع الأصوات الأخرى حسب ما يرويه عن الخليل؛ وكان - ويقصد الخليل - يقول كثيراً: الألف اللينة والواو والياء هوائية إي أنها في الهواء^(٢) فاستنتى من ذلك الهمزة، وإذا كان الخليل فعلاً قد نسب الهمزة إلى أصوات الجوف، فلربما قصد بها الهمزة المسهّلة أو ما سمّاه بالمخفّفة، إذ يقول الخليل: "والياء والواو والألف والهمزة هوائية في حيز واحد، لأنها لا يتعلق بها شيء"^(٣) ويقول في موطن آخر: "ثم الألف والواو والياء في حيز واحد، والهمزة في الهواء لم يكن لها حيز تنسب إليه"^(٤) ولا أتصور أن الخليل يقع في مثل هذا التناقض الواضح وعليه فيمكن تخريج المسألة بأحد أمرين الأول: أن لدى الخليل همزتين: همزة محققة ومخرجة من أقصى الحلق، وهمزة مخفّفة من حيز الألف والواو والياء، وقد تبنّى عليّ الحمد هذا الرأي فقال: "لعلّي لا أجنب الصواب إن قلت: إن الخليل ميّز بين الحروف الصاح الصامتة، وحروف المدّ واللين - الصائتة - وإنه حينما عدّ الهمزة مع الألف والواو والياء إنما عنى الهمزة المرفّهة اللينة - على حد اصطلاحه - أمّا الهمزة المهتوتة المضغوطة فعنده حرف صحيح شديد انفجاري مخرجه من أقصى الحلق متميزة عن الألف والواو والياء اللينة بعيدة ومختلفة عنها"^(٥) وأراني أطمئن إلى هذا التخريج.

وكان حلمي خليل قد أكد هذا إذ قال: "لقد أدرك الخليل الفرق الجوهرى بين الصوامت والصوائت من حيث وجود الاحياز والمدارج والمدارج والمخارج مع الصوامت، وعدم وجودها مع الصوائت ولذلك وصف الثانية بأنها هوائية، أي لا اعتراض لتيار الهواء فيها"^(٦) ثم علل مسألة توزيع الخليل للهمزة بين هذه وتلك من باب الاختلاط في المعايير الصرفيّة والصوتيّة، فالخليل يعبر عن صفة الاعتلال صوتياً بمصطلح (جوف) مرّةً وبمصطلح (هوائية) مرّةً^(٧) والثاني أن الخليل لم يذكر الهمزة فجاءت الزيادة من غيره كما قال القيسي.

(١) الرعاية ١٤٢.

(٢) العين ٥٧/١.

(٣) السابق ٥٨/١.

(٤) السابق ٥٨/١.

(٥) قراءات في حرف الوصل بين القدماء والمحدثين، على توفيق الحمد، مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردنيّة ٨، ١٩٨٤، ع (٢٥)

(٦) ٢٦، ٨٠.

(٧) التفكير الصوتي عند الخليل، حلمي خليل، ٣٩.

(٨) السابق ٣٧.

وما يهمننا هنا في هذا المقام أن الخليل قد استثنى الألف من أصوات الحلق وقد وافقه القيسي في ذلك إذ الألف عنده - وأعني القيسي - هواء لا مستقر لها في المخرج^(١) ولا علاج على اللسان فيها عند النطق بها، ولا لها مخرج تنسب على الحقيقة إليه ، ولا يعتمد اللسان عند خروجها على عضو من أعضاء الفم. إنما تخرج من هواء الفم حتى ينقطع النفس والصوت في آخر الحلق؛ ولذلك نُسبت في المخرج إلى الحلق^(٢) فهي من الأصوات الهوائية، التي تُنسب إلى الهواء، إذ عُمدة خروجها في هواء الفم^(٣) وتعليقه لعدم ذكر الخليل للألف مع هذه الأصوات يؤكد أن القيسي قد اقتفى آثار الخليل وتبعه في هذه المسألة .

ولربما كانت المسألة عند ابن الجزري أكثر وضوحاً من غيره؛ إذ عمد إلى وضع الألف والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها إلى الجوف، ثم قال "الصواب اختصاص هذه الثلاثة بالجوف دون الهمزة، لأنهنّ أصوات لا يعتمدن على مكان حتى يتصلن بالهواء بخلاف الهمزة"^(٤) فاستثنى الهمزة من أصوات الجوف، واستثنى الألف من أصوات الحلق أيضاً^(٥).

وقد أيدت الدراسات الحديثة إخراج الألف من أصوات الحلق، إذ يقول إبراهيم أنيس: "ولسنا نجد في كلام سيبويه ما يؤخذ عليه بصدد أصوات الحلق سوى إقحامه فيها ما سمّاه بالألف"^(٦) مع هذا فقد حاول إبراهيم أنيس أن يعتذر عن سيبويه إقحامه الألف في أصوات الحلق^(٧) إلا أن حسام النعيمي قد خالف إبراهيم أنيس فيما ذهب إليه. وقد دفع ما اعتذر به عن سيبويه بأمور عدّة مفصّلة^(٨).

كما أيدت الدراسات الصوتية ما ذهب إليه القيسي من وصفه لصوت الألف؛ إذ الألف في الدرس الصوتي الحديث صوت من الأصوات الصائتة (الأصوات المصوتة أو العلة أو الحركات أو أصوات اللين) والصفة التي تجمع هذه الأصوات: هي أنه عند النطق بها يندفع

(١) الرعاية ١٣٦ .

(٢) السابق ١٢٧ وما بعدها .

(٣) السابق ١٢٦ .

(٤) النشر ١/١٥٨ .

(٥) السابق ١/١٥٨ .

(٦) الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس ٩٤ .

(٧) السابق ٩٥ .

(٨) الدراسات الصوتية واللهجية حسام النعيمي ٣٠٣ وما بعدها .

الهواء من الرئتين ماراً بالحنجرة، ثم يتخذ مجراه في الحلق والقم في ممر ليس فيه حوائل تعترضه فتُضيق مجراه كما يحدث مع الأصوات الرخوة، أو تحبس النفس ولا تسمح له بالمرور كما يحدث مع الأصوات الشديدة، فالصفة التي تختص بها أصوات اللين هي كيفية مرور الهواء في الحلق والقم وخلو مجراه من حوائل وموانع^(١) فكلا الوصفين: الحديث ووصف القيسي لا ينسبان الألف لمخرج بعينه إذ تخرج في هواء القم دون أن يعترضها عائق أو حائل إذ (لا يعتمد اللسان عند خروجها على عضو من أعضاء القم) أو بتعبير آخر (لا علاج على اللسان فيها عند النطق بها) كما يرى القيسي.

أما **التعقيب الثالث**: ففي قول القيسي ومفاده أن الهمزة "تخرج من أول مخارج الحلق من آخر الحلق مما يلي الصدر"^(٢)، والهاء: "تخرج من مخرج الهمزة من وسط المخرج الأول من مخارج الحلق"^(٣) إجماع من علماء اللغة القدماء على ذلك سوى الخليل الذي عدّ مخرج الهاء بعد مخرج العين والحاء، أي أنها ليست من حيز الهمزة، إذ يقول: "فأقصى الحروف كلها العين ثم الحاء ولولا بحّة في الحاء لأشبهت العين لقرب مخرجها من العين، ثم الهاء ولولا هتّة في الهاء، وقال مرة (ههة) لأشبهت الحاء لقرب مخرج الهاء من الحاء، فهذه ثلاثة أحرف في حيز واحد بعضها أرفع من بعض"^(٤) وهو قول يتنافى وكل ما قاله علماء اللغة بحق الهاء، فهي - في نظرهم - تخرج من أقصى الحلق قرب الهمزة^(٥).

وقد أيدت الدراسات الحديثة هذا الأمر؛ إذ ثبت كما يقول إبراهيم أنيس أنهما من حيز واحد^(٦) لكنها ارتضت - وأعني تلك الدراسات - أن تنسب مخرج الهمزة والهاء إلى الحنجرة^(٧) وأتصور أنها تسمية مغايرة لفظياً للمصطلح القديم بدليل أن بعضهم جعل مخرج

(١) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس ٢٦، مدخل إلى علم اللغة، رمضان عبد التواب ٩١، علم اللغة العام، كمال بشر ٧٤، علم اللغة محمود السعران ١٤٨، الأصوات اللغوية، محمد الخولي ٥٠، دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر ٣٤٥.

(٢) الرعاية ١٤٥.

(٣) السابق ١٥٥.

(٤) العين ٥٧/١ وما بعدها.

(٥) الكتاب ٤٣٣/٤، المقتضب ١٩٢/١، الأصول في النحو ٤٠٠/٣، الجمهرة ٨/١، سر صناعة الإعراب ٤٦/١، المفصل ٣٩٣، شرح المفصل ١٢٤/١٠، شرح الشافية ٢٥١/٣، مخارج الحروف وصفاتها ٨٠، النشر ١٥٨/١. رسالة أسباب الحروف ٧٢.

(٦) الأصوات اللغوية إبراهيم أنيس ٩٤.

(٧) مناهج البحث في اللغة، تمام حسان ١٢٥، الأصوات اللغوية محمد الخولي ٣٢، علم اللغة محمود السعران ١٥٧-١٧٨، دراسات في فقه اللغة محمد الانطاكي ١٥٧ وما بعدها، دراسات في علم اللغة كمال بشر ١٠٩، علم اللغة العام كمال بشر ١١٢، المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين ١٧٢.

الهمزة والهاء من أقصى الحلق^(١) مستخدماً المصطلح القديم ذاته، وبعضهم نسبه إلى المزمارة نفسه^(٢) وكان بعض المحدثين قد فسّر مصطلح أقصى الحلق بأنه لسان المزمارة وأنه محاذ للحنجرة^(٣) وأيده آخر إذ لا خلاف بين القدماء والمحدثين ذلك لأن "المزمارة كما هو معلوم في أعلى الحنجرة"^(٤) ويضيف قائلاً: "وسبق أن ذكرنا إمكان شمول لفظ الحلق عند القدماء الحنجرة أيضاً وعلى هذا فلا خلاف في وصف مخرج الهمزة"^(٥).

مع هذا فقد وصف بعضهم القول بخروج الهمزة والهاء من أقصى الحلق بأنه قول غير دقيق؛ إذ إن الهمزة ليست من أقصى الحلق وإنما هي من الحنجرة وهي سابقة للحلق^(٦) وفي هذا بعض التجني على القدماء، فإن كان من الدقة وصف الصوتين - الهمزة والهاء - بأنهما صوتان حنجريان، فإن من العدل أن ننصف وصف القدماء وننعتة بالصحة كذلك فلعل الاختلاف ناتج عن عدم الدقة في تحديد أعضاء النطق في وقت خلا من الوسائل الصوتية الحديثة التي وفّرت للمحدثين صوراً دقيقة لمناطق الأصوات وصفاتها، أو لربما كان اختلافاً في التسمية فقط.

يقول يحيى مباركي بهذا الصدد "وبناء عليه فالخلاف في التسمية مبني على أساس نظرة اجتهادية من الفريقين في تعيين مخرج صوت الهمزة فقط لا في كونه متعلقاً بخطأ القدماء وإصابة بعض المحدثين في نسبة بعض الأصوات العربية إلى ذلك المخرج"^(٧) ويضيف أيضاً "يتبين لنا أن القدماء كانوا على إدراك تام بما يحدث في منطقة الحنجرة من ضغط وتوتر وانغلاق للوترين الصوتيين ثم انطلاقيهما فجأة بعد حبس الهواء وراءهما قليلاً"^(٨). ثم خلص إلى أن مخرج الهمزة هو من أقصى الحلق كما يرى القدماء، إذ قال "وهو ما يرجح - في رأي - صواب نظرة القدماء الذين قدّروا أن مخرج صوت الهمزة العربية المحققة هو من أقصى الحلق من أسفله أي مما يلي منطقة الوترين الصوتيين"^(٩).

(١) دروس في علم أصوات العربية جان كانتينو ١٢٣، ١١٩.

(٢) الأصوات اللغوية إبراهيم أنيس ٧٧ وما بعدها..

(٣) قراءات في حرف الوصل بين القدماء والمحدثين، على توفيق الحمد ٧٨.

(٤) الدراسات الصوتية عند ابن جني، حسام النعيمي، ٣٠٤.

(٥) السابق ٣٠٤.

(٦) مدخل إلى علم اللغة، رمضان عبد التواب ٢٢٣ / علم الأصوات العام كمال بشر ١١٤.

(٧) صوت الهمزة في اللغة العربية بين القدماء والمحدثين، يحيى مباركي، بحث في مجلة جامعة أم القرى السنة التاسعة، العدد

الثاني عشر ١٩٩٦، ١٤١.

(٨) السابق ١٤١.

(٩) السابق ١٥٢.

والافتراض الذي وضعه كمال بشر من أن القدماء ربما أطلقوا (الحلق) على منطقة واسعة تشمل الحنجرة وغيرها، وحينئذ تكون الحنجرة هي المقصودة بأقصى الحلق^(١) هو الافتراض الذي دفعني لأن أقول: لقد وفق القدماء في تحديد مكان نطق صوتي الهمزة والهاء ومنهم القيسي الذي عبّر عن ذلك بكلامه على مخرج الهمزة إذ تخرج من أول مخارج الحلق من آخر الحلق مما يلي الصدر وفي هذا إشارة لمكان الحنجرة.

والذي أراه أن القدماء لم يبتعدوا كثيرا عن رأي المحدثين فهم لم يضلوا الطريق ولم يجانبوا الصواب فهذا ما وفرته ملاحظتهم البسيطة التجريدية لهم في زمن خلا من الأجهزة الدقيقة ولهذا يقول أحمد مختار عمر "إذا كانت التسجيلات الطيفية الحديثة للهمزة قد أظهرتها بصورة متنوعة صوتا غير مستقر لا يأخذ شكلا معينا محددًا، وصوتا شبيها بالعلّة في بعض السياقات، فكيف تنتظر من القدماء بوسائل ملاحظاتهم البسيطة أن يصلوا إلى أوجه الصواب فيها"^(٢).

وأما التعقيب الرابع: فقد رتب القيسي أصوات الحلق^(٣) ترتيباً مخالفاً لأغلب آراء العلماء القدماء في ترتيبهم لها؛ إذ لعلّ نظرة فاحصة للآراء السابقة^(٤) التي قدمتها كفيلا بالكشف عن هذا الأمر.

فقد أجمع العلماء القدامى - بما فيهم القيسي - على أن مخرج الهمزة هو من أقصى الحلق ثم يليها مخرج الهاء ولا خلاف في ذلك^(٥). لكننا إذا ما دققنا النظر في آرائهم فإننا سنجد أن تلك الآراء تتوزع بين أربعة اتجاهات في توزيعهم لأصوات وسط الحلق وأصوات أدنى الحلق، وهي على النحو الآتي:

(١) علم اللغة العام كمال بشر ١١٤. وقد وافقه حسام النعيمي في ذلك الدراسات الصوتية عند ابن جني ٣٠٤.

(٢) دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ٢٩٧.

(٣) إذا ما اتفقنا على أن النص المفترض من قبل الباحث في كتاب الكشف هو " فأما الحروف التي تخرج من الحلق فسنة : الهمزة والهاء والحاء والعين والحاء والغين " وليس كما ورد في كتاب الكشف بنصه الحالي . انظر ما قدمناه في الصفحات السابقة.

(٤) انظر ص ٢٠ من الرسالة.

(٥) باستثناء الخليل كما أشرنا في التعقيب الثالث .

الاتجاه الأول: هو للخليل^(١) الذي ذهب إلى أن ترتيب أصوات الحلق هو الهمزة ثم العين ثم الحاء ثم الهاء من حيز واحد ثم الخاء فالغين من حيز آخر.

الاتجاه الثاني: وهو لسيبويه^(٢) ومن تبعه^(٣) إذ وزّع سيبويه أصوات وسط الحلق وأدناه على النحو التالي: العين فالحاء من وسط الحلق ثم الغين فالحاء من أدناه.

الاتجاه الثالث: وهو للمبرد^(٤) إذ يفترض أن ترتيب هذه الأصوات هو على النحو الآتي: الحاء فالعين من وسط الحلق ثم الخاء فالغين من أدناه .

الاتجاه الرابع: وهو للقيسي إذ خالف القيسي الاتجاهات الثلاثة السابقة فوزع الأصوات الحلقية كالاتي: العين فالحاء من وسط الحلق ثم الخاء فالغين من أدناه^(٥).

وقبل الخوض في مناقشة ترتيب هذه الاتجاهات الأربعة لا بد من معرفة الأساس الذي بُني عليه هذا الترتيب، إذ يثير قول القيسي ونصّه "الحاء تخرج من مخرج العين المذكور وهو المخرج الثاني من الحلق بعد العين"^(٦) وقوله "الغين تخرج من مخرج الخاء وبعدها"^(٧) تساؤلاً هو: علام استند القيسي وسيبويه من قبله في ترتيبهم لهذه الأصوات؟ وهل لهذه الأصوات ذات المخرج الواحد ترتيب معين أم لا؟

لقد فهم أبو حيان من كلام سيبويه على هذه الأصوات أن سيبويه رتب هذه الأصوات تصاعدياً إذ تكون الحاء بعد العين^(٨) وكذا هي القضية عند ابن الجزري^(٩) لكنّ أبا الحسن علي بن خروف (ت ٦٠٦هـ) فهم فهماً يختلف عن فهم أبي حيان إذ قال "إن سيبويه لم يقصد ترتيباً فيما

(١) العين ٥٧/١ وما بعدها .

(٢) الكتاب ٤٣٣/٤ .

(٣) الأصول في النحو ٤٠٠/٣ ، سر صناعة الإعراب ٤٦/١ وما بعدها، مخارج الحروف وصفاتها ٨٠ .

(٤) المقتضب ١٩٢/١ .

(٥) الرعاية ١٦٢ - ١٦٤ - ١٦٨ - ١٦٩ .

(٦) السابق ١٦٤ .

(٧) السابق ١٦٩ .

(٨) ارتشاف الضرب ٥/١ .

(٩) النشر ١ / ١٥٨ وما بعدها .

فيما هو من مخرج واحد^(١)، ويمكن أن يكون الصواب إلى جانب ابن خروف في هذا لأن قول سيبويه لا يشي بهذا الترتيب. لكن أليس في قول القيسي تصريح واضح بترتيب هذه الأصوات ذات المخرج الواحد؟

لقد اجتهد إبراهيم أنيس في هذه المسألة وعدّها من باب الخلاف الوهمي الذي وقع فيه القدماء^(٢) ثم عزا مسألة اختلاف إحساس القدماء بهذين الصوتين إلى قضى الجهو والهمس إذ إن أحدهما مهموس والآخر مجهور وأنه لا فرق بينهما في المخرج^(٣) مؤكداً ما برهنت عليه التجارب العلمية الحديثة في هذا الشأن.

بيد أن هذا التوهم الذي ذكره إبراهيم أنيس ونسبه إلى القدماء لم يلق رواجاً لدى غانم الحمد، وعدّ الاختلاف بين العلماء في ترتيبهم للأصوات السابقة مبنياً على ملاحظة دقيقة جداً لحالة تلك الأصوات في مخارجها، ثم خرج إلى نتيجة خلاصتها "أن الأصوات التي تخرج من مخرج واحد يمكن أن ترتب في داخل ذلك المخرج على أساس أن الصوت المهموس يكون متقدماً نسبياً على الصوت المجهور، وأن الصوت المنفتح يكون متقدماً على الصوت المطبق. وذلك التمايز بين أصوات المخرج الواحد يكون جزئياً ودقيقاً إذ لا يحمل الدارس على جعل مخرج مستقل لكل صوت من تلك الأصوات المشتركة في مخرج واحد"^(٤).

لهذا فاختلاف علماء التجويد في ترتيب الأصوات التي هي من مخرج واحد مثل العين والحاء، والغين والحاء ليس وهمياً عنده بل هو مبني على ملاحظة دقيقة جداً لحالة تلك الأصوات من مخارجها^(٥) وأراني أطمئن إلى ما ذهب إليه الحمد كما أرى أن لا غرابة إذن أن يقع العلماء القدامى في هذا الاختلاف اليسير لا سيما وهم يعتمدون الملاحظة الذاتية البسيطة.

(١) ارتشاف الضرب ٦/١.

(٢) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس ٩٤.

(٣) السابق ٩٤.

(٤) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، غانم الحمد ١٨٥.

(٥) السابق ١٨٦.

ولم يشر أغلب علماء اللغة المحدثين لهذا الاختلاف - على حد اطلاق - إذ انصرف أغلبهم يصف هذه الأصوات دونما اهتمام بالمسألة التي أثارها أنيس والحمد ، فكانت إشاراتهم مقتصرة على طريقة خروج هذه الأصوات ، فيحددون المخرج العام ثم يذكرون صفات هذه الأصوات.

ولئن كانت أصوات وسط الحلق عند القدماء - بما فيهم القيسي - هي العين والحاء بصرف النظر عن الترتيب المشار إليه سابقاً فإن علماء اللغة المحدثين لم يختلفوا مع القدماء في تحديد مخرج هذين الصوتين، إذا عدت الدراسات الحديثة هذين الصوتين صوتين حلقين^(١)، مع اختلاف نسبي في عباراتهم لوصف الصوتين.

إذ ارتضى إبراهيم أنيس تحديد مخرجهما بالعبارة ذاتها التي استخدمها القدماء ، فهما من وسط الحلق عنده^(٢)، والحلق عنده يشمل الحنجرة أيضاً. وعدّ بعضهم مخرجهما من أدنى الحلق^(٣) ووصفهما آخر بأنهما يحدثان في الفراغ الحلقى أعلى الحنجرة^(٤) في حين حدّد سعد مصلوح مخرجهما من جذر اللسان مع الجدار الخلفي للحلق^(٥)، وذكر بعضهم أنهما يحدثان في البلعوم الحنجري^(٦) وجميعها تتفق في الوصف وإن اختلف التعبير، إذ إن الفراغ الحلقى هو التجويف الحلقى ذاته وهو الفراغ الواقع بين أقصى اللسان والجدار الخلفي للحلق^(٧) كما يعرف بعضهم الحلق بأنه التجويف الواقع بين التجويف الفموي والحنجرة^(٨) أي أنه الجزء الذي بين الحنجرة والفم^(٩) فمن وصف هذا المخرج بأنه من أدنى الحلق فقد أصاب، ومن ذكر بأنه من أعلى الحنجرة فقد أصاب أيضاً.

(١) علم اللغة ، محمود السعران ١٨٢-١٧٨، دراسات في فقه اللغة ، محمد الأنطاكي ١٥٧، علم الأصوات اللغوية ، مناف مهدي .٤٤

(٢) الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس ٧٧.

(٣) دروس في علم أصوات العربية ، جان كانتينو ٣١.

(٤) علم اللغة محمود السعران ١٧٨.

(٥) دراسة السمع والكلام ، سعد مصلوح ٢٠٠.

(٦) محاضرات في اللغة ، عبد الرحمن أيوب ٩٨.

(٧) علم اللغة ، محمود السعران ١٣٥، علم اللغة العام كمال بشر ٦٩.

(٨) الأصوات اللغوية ، محمد الخولي ٢١.

(٩) علم اللغة العام ، كمال بشر ٦٩.

أما صوتاً أدنا الحلق (الخاء والغين) بتعبير القدماء - فأمرهما مختلف قليلاً عما سبق، فبعض علماء اللغة المحدثين لم يختلف مع القدماء في تحديد المخرج، إذ إنهما من أدنا الحلق^(١).

في حين استخدم غيره تعبيرات لا تختلف عن تعبيرات القدماء إلا شكلاً و لفظاً، إذ عدّ كمال بشر مخرج هذين الصوتين من أقصى الحنك^(٢) وكذا فعل محمود السعران^(٣) وذهب آخرون إلى أن مخرج هذين الصوتين من الطبق^(٤)، ورأى محمد الخولي أن يكون وصفه أكثر تحديداً؛ إذ ذكر أنهما مؤخران - طبقان^(٥) وهو بهذا يلتقي مع وصف جان كانتينو لهذين الصوتين، إذ عدّ الأخير الصوتين لهويين^(٦) إذ اللهاة هي نهاية الطبق.

ويعقب تمام حسان على هذا بقوله "لقد اعتبر النحاة والقراء الحلق مخرج الغين وبهذا يستطيع الباحث أن يقف منهم أحد موقفين ينبني كل منهما على طريقة فهمهم للاصطلاح (حلق). فإذا كان مفهوم هذا الاصطلاح في أذهانهم مطابقاً لما نفهمه نحن الآن، فهم ولا شك مخطئون في القول بأن صوت الغين يخرج من الحلق، أما إذا كان فهمهم للاصطلاح أوسع من فهمنا له حتى يشمل ما بين مؤخر اللسان والطبق، فلا داعي للقول بخطئهم"^(٧) وكذا القول في صوت الخاء^(٨) وأراني أطمئن إلى الموقف الثاني القائل بأن فهم النحاة والقراء لمصطلح (الحلق) أوسع من فهمنا له إذ يشمل هذا الفهم ما بين مؤخر اللسان والطبق وبهذا يكون القدماء قد وفقوا في تحديد مخرج الغين والحاء.

(١) السابق ٧٦.

(٢) علم اللغة العام، كمال بشر ١٢١.

(٣) علم اللغة، محمود السعران ١٧٧.

(٤) دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر ٣١٨، مناهج البحث في اللغة، تمام حسان ١٢٩-١٣٠، المدخل إلى علم اللغة رمضان عبدالنواب ٢٢٣، دراسات في فقه اللغة، محمد الأنطاكي ١٥٦.

(٥) الأصوات اللغوية، محمد الخولي ٣٥.

(٦) دروس في أصوات العربية، جان كانتينو ٣١.

(٧) مناهج البحث في اللغة، تمام حسان ١٢٩.

(٨) السابق ١٣٠.

والناظر في الآراء الحديثة السابقة جميعها يجد أنها تلتقي في وصفها، إذ إن الاختلاف فيما بينها ليس في تحديد المخرج وإنما في استخدام المصطلح؛ فقد قسمت الدراسات الحديثة الحنك إلى ثلاثة أقسام؛ ومن هذه الأقسام (أقصى الحنك) الذي يعادل اصطلاحاً (الحنك اللين) أو ما يسمى بـ(الطبق)^(١). كما أن الآراء الحديثة تلتقي والآراء القديمة في تحديد مخرج هذين الصوتين؛ إذ إن أقصى الحنك عند المحدثين هو الموقع ذاته الذي وصفه القدماء بأدنى الحلق من الفم، فكلاهما يصف حسب ترتيبه للمخارج.

بيد أن بعض المحدثين اختلف مع القدماء في ترتيب هذين الصوتين، فقد ذهب مذهباً يختلف عن مذهب القدماء في ترتيبهم لهما، إذ أضاف لهذين الصوتين صوتاً آخر لم يكن موجوداً بهذا الموقع عند القدماء، وقدم عليهما صوتاً آخر فأخر الخاء والغين عما هما عليه عند القدماء من حيث الترتيب. وحتى تتضح المسألة أكثر نأخذ رأي القدماء بمن فيهم القيسي - في حقيقة مخرج صوتي القاف والكاف - للكشف عن هذا الاختلاف.

ثانياً : أصوات الفم:

أ- أصوات أقصى اللسان

يقول القيسي في الكشف "وأما حروف الفم فقد تتشارك في المخرج ، وهي ثمانية عشر حرفاً: القاف ثم الكاف ثم الشين والجيم والياء، هن أخوات في المخرج من وسط اللسان إلى الحنك " ^(٢) وفصل القيسي الأمر تفصيلاً واضحاً في كتاب الرعاية بقوله: "القاف تخرج من المخرج الأول من مخارج الفم مما يلي الحلق ، من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك"^(٣) و"الكاف تخرج من المخرج الثاني من مخارج الفم بعد القاف مما يلي الفم"^(٤).

وفي ضوء ما تقدم فإن لدينا حقيقتين صوتيتين تتعلقان بمخرج القاف والكاف: أولاهما: يكون مخرج القاف والكاف عند القيسي بعد مخرج الخاء نحو الفم. ثانيتهما: يكون مخرج الكاف بعد مخرج القاف عنده، وهو بهذا يذهب مذهب القدماء في ترتيبهم لهذه الأصوات، إذ يقول سيبويه: "ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف،

(١) علم اللغة ، محمود السمران ١٣٤ / علم اللغة العام، كمال بشر ٧٠.

(٢) الكشف ١/١٣٩.

(٣) الرعاية ١٧١.

(٤) السابق ١٧٣.

ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلاً ومما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف^(١) وقد تبعه في هذا الوصف أغلب العلماء القدماء^(٢).

بيد أنّ الخليل يقول: "القاف والكاف لهويتان"^(٣) وقد علّل القيسي سبب هذه التسمية بقوله: "سمّاهما الخليل بذلك لأنه نسبهما إلى الموضع الذي يخرج منه وهو اللهاة، واللهاة: ما بين الفم والحلق"^(٤) واللهاة في الدرس الصوتي الحديث نهاية الحنك اللين (الطبق)^(٥).

يمكن أن نعدّ القاف صوتاً لهوياً في الدرس الصوتي القديم - كما صرّح الخليل - وكما أشار إلى ذلك علماء اللغة القدماء من أنّ صوت القاف مما فوق مخرج الغين والخاء، إذ هو من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك. وهي كذلك في الدرس الصوتي الحديث، إذ إنها تخرج - كما تلفظ اليوم في العربية الفصحى - بأن يتصل أقصى اللسان بأدنى الحلق بما في ذلك اللهاة، ثم ينفصل العضوان فجأة ليحدث الهواء المحبوس باتصالهما صوتاً انفجارياً شديداً فهي صوت لهوي^(٦).

لكن كيف لنا أن نعدّ الكاف صوتاً لهوياً، وأغلب العلماء المحدثين يؤكدون أنه صوت حنكي-قصي^(٧)، ويفهم هذا الأمر من وصف القدماء لمخرج الكاف - إذ تخرج من المخرج الثاني من مخارج الفم مما يلي الفم^(٨) فإن كانت القاف تخرج من أقصى اللسان ومما يوازيها من الحنك الأعلى بما في ذلك اللهاة، والكاف متقدمة تجاه الشفتين على القاف - فلا يمكن أن تكون الكاف لهوية بأي حال من الأحوال^(٩).

(١) الكتاب ٤/٤٣٣.

(٢) المقتضب ١/١٩٢، ٢٠٩، الأصول في النحو ٣/٤٠٠، الجمهرة ٦/١، سر صناعة الإعراب ١/٤٧، مخارج الحروف وصفاتها ٨١، المفصل ٣٩٣ وما بعدها، شرح المفصل ١٠/١٢٤، شرح الشافية ٣/٢٥٢، النشر ١/١٥٩، ارتشاف الضرب ٦/١.

(٣) العين ١/٥٨.

(٤) الرعاية، ١٣٩.

(٥) علم اللغة العام، كمال بشر ٧١، علم اللغة، محمود السعران ١٣٥.

(٦) علم الأصوات، كمال بشر ١٠٩، الأصوات اللغوية، محمد الخولي ٣٢-٣٦، الأصوات اللغوية إبراهيم أنيس ٧٦، دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر ٣١٨، مناهج البحث في اللغة، تمام حسان ١٢٥، علم اللغة، محمود السعران ١٨٢-١٥٦، دراسات في فقه اللغة، محمد الأنطاكي ١٥٦، المدخل إلى علم اللغة رمضان عبد التواب ٢٢١.

(٧) المراجع السابقة نفسها بصفحاتها.

(٨) الرعاية ١٧٣.

(٩) علم اللغة العام، كمال بشر ١٠٩.

مع ذلك فقد وافق بعض علماء اللغة المحدثين علماء اللغة القدماء فيما قدموه من وصف لمخرج هذين الصوتين حتى أنه استخدم المفردات ذاتها - وإن أشار إلى عدم استطاعته تأكيد كيفية نطق العرب الفصحاء في الجزيرة العربية في العصور الإسلامية لصوت القاف الأصلي فكان أقرب ما يكون له حسب رأيه هو نطق مجيدي القراءات للقاف في عهدنا هذا - إذ يقول في صوت القاف: "يندفع الهواء من الرئتين ماراً بالحنجرة فلا يحرك الوترين الصوتيين، ثم يتخذ مجراه في الحلق حتى يصل إلى أدنى الحلق من الفم، ثم ينحبس الهواء باتصال أدنى الحلق (بما في ذلك اللهاة) بأقصى اللسان ثم ينفصل العضوان انفصلاً مفاجئاً، فيحدث الهواء صوتاً انفجارياً شديداً" (١) ويصف حدوث صوت الكاف بقوله "يندفع الهواء من الرئتين ماراً بالحنجرة فلا يحرك الوترين الصوتيين، ثم يتخذ مجراه في الحلق أولاً فإذا وصل إلى أقصى الفم قُرب اللهاة انحبس الهواء انحباساً كاملاً، لاتصال أقصى اللسان بأقصى الحنك الأعلى، فلا يسمح بمرور الهواء، فإذا انفصل العضوان انفصلاً مفاجئاً انبعث الهواء إلى خارج الفم محدثاً صوتاً انفجارياً هو ما نسميه بالكاف" (٢).

ولا فرق عنده بين القاف والكاف مخرجا إلا أن القاف أعمق قليلاً في مخرجها (٣) وقد ذهبت معظم الدراسات الصوتية الحديثة المذهب ذاته الذي ذهب إليه أنيس في عدّه القاف أعمق مخرجا من الكاف. إلا أن الاختلاف بين إبراهيم أنيس وبين أغلب علماء الدرس الصوتي الحديث يكمن في أن إبراهيم أنيس جعل ترتيبه لأصوات (الغين والحاء والقاف والكاف) كما هو في الدرس القديم وقد أشرت إلى ذلك؛ في حين ذهب أغلبهم مذهباً آخر في ترتيبها؛ إذ عدّوا الكاف والغين والحاء أصواتاً طبقية (أقصى الحنك) وعدّوا القاف صوتاً لهوياً كما تنطق في اللغة الفصيحة اليوم (٤) وهذا يعني فصل صوت القاف عن صوتي الخاء والغين، هذا أولاً، أما ثانياً فإن كان موضع القاف أعمق - باتجاه الحنجرة - من صوتي الخاء والغين فهو رأي يُخالف النظرة الصوتية القديمة.

وذهب كانتينو مذهباً ثالثاً حيث جعل الأصوات الثلاثة (الغين والحاء والقاف) أصواتاً لهوية، وذكر أن (الكاف) صوت طبقي (أقصى حنكي) (٥).

(١) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس ٧٥.

(٢) السابق ٧٥.

(٣) السابق ٧٥.

(٤) علم الأصوات العام كمال بشر ٩٠، مناهج البحث في اللغة، تمام حسان ١١٢، علم اللغة محمود السعمران ١٧٧، ١٥٦، دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر ٣١٨، دراسات في فقه اللغة، محمد الأنطاكي ١٥٦، علم الأصوات اللغوية مناف مهدي ٨٠.

(٥) دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو ٣٠-٣١-٢٣.

ونلاحظ في الآراء السابقة - القديمة منها والحديثة - بعض الملاحظات:
 أولاً: اتفق القيسي مع علماء اللغة القدماء والمحدثين في جعلهم (الكاف) صوتاً طبقياً،
 وإن اختلفت تعبيراتهم في ذلك فقد وصف القيسي مخرج الكاف قائلاً: "الكاف تخرج من المخرج
 الثاني من مخارج الفم بعد القاف مما يلي الفم"^(١) ووصف القاف بقوله: "تخرج من المخرج الأول
 من مخارج الفم مما يلي الحلق من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك"^(٢) وقد بينت سابقاً أن ما
 يقابل أقصى اللسان هو الحنك اللين (الطبق) وهذا يعني أنهم متفقون في تحديد المخرج بيد أن
 لكل واحد منهم صيغة قد ارتضاها لوصفه.

ثانياً: يقترب جان كانتينو في رأيه من الرأي الذي قدمه علماء اللغة المتقدمون في
 ترتيبهم لأصوات (الغين والحاء والقاف) حيث ضم صوت القاف لصوتي الغين والحاء وعدّها
 أصواتاً لهوية دون أن يشير إلى ترتيب معين لهذه الأصوات، وعقب على الترتيب القديم بقوله
 "وترتيب المخارج هكذا ترتيب صحيح بصفة جلية ملحوظة وموافق تقريباً لترتيبنا نحن"^(٣)
 فالخلاف بينه وبين الرأي الصوتي القديم أنه عدّ الحاء والغين لهويتين إضافة إلى القاف بينما لم
 يُصرّح العلماء القدماء تصریحاً واضحاً بخروج الحاء والغين من اللهاة، إذ كانت تسمى عندهم
 أصوات أدنى الحلق، وقد بينا سابقاً أن هذا الاختلاف ليس في الموضع وإنما هو خلاف لفظي
 والذي جعل كانتينو يقترب من (القدماء) أنه ضمّ (الحاء والغين والقاف) إلى بعضها وذكر أنّها
 لهوية، وهو رأي مقبول إلى حد ما.

ويقول حسام النعيمي: "ويبدو أن الغين والحاء يمكن أن ينطقا من اللهاة قريبين من
 موضع القاف وهو ما عليه نطقنا اليوم ويكونان بعيدها أو قبيلها، كلاهما ممكن، مما يؤدي إلى
 الاشتباه في تعيين المخرج، وقد جربت ذلك بنفسني"^(٤). ورأى غانم الحمد أن الفصل بين مخرج
 القاف ومخرج الغين والحاء أمر غير يسير^(٥).

(١) الرعاية ١٧٣.

(٢) السابق ١٧١.

(٣) دروس في علم أصوات العربية ، جان كانتينو ٣٢.

(٤) الدراسات الصوتية عند ابن جني ، حسام النعيمي ٣٠٧.

(٥) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، غانم الحمد ١٩٨.

ثالثاً: اتفق علماء اللغة المحدثون على أن القاف صوت لهوي كما مر سابقاً والكاف والخاء والغين أصوات طبقية، لكنهم لم يقطعوا القول بتفسير الخلاف بينهم وبين الرأي الصوتي القديم في تحديد مخارج هذه الأصوات؛ فقد بُنيت تفسيراتهم على الظن.

فقد عدّ تمام حسان أن تقديم الخاء والغين على القاف (نحو الفم) من باب الخلط الكبير الذي وقع فيه النحاة العرب، وضرب شاهداً على ذلك ما فعله ابن الجزري حينما غلط في تحديد مخارج أصوات الخاء والغين والكاف فيقول "إنّ صوتي الخاء والغين من أدنى الحلق إلى الفم وراء مخرج القاف، مع أنهما من مؤخر اللسان مع الطبق أمام مخرج القاف، وهو يجعل الكاف خلف القاف والعكس أصح، فصوت الكاف من نفس مخرج صوتي الخاء والغين" (١).

وقد رفض عبد الغفار هلال ما خلص إليه تمام حسان حيث قال: "وأما أنهم أخطأوا في تحديد المخارج فهذا ما لا أتصوره لأنهم كما رأينا سابقاً يميلون إلى الدقة في وصف الحرف وبيان مخرجه بل يتوجه هذا النقد إلى الدكتور نفسه حين اعتبر الغين والخاء من نفس مخرج الكاف لا من الحلق، فالدراسات الصوتية الحديثة تؤكد حقيقتها وتبرهن عليها، وتقديم القاف على الكاف الذي ذكره ابن الجزري يوافق - حقاً - كسابقه ما عرفه علماء اللغة من المتقدمين، وذوق الصوتين يؤكد ما قالوه فإنك إذا وقفت على الكاف والقاف نحو: ك - اق. تجد أن القاف أقرب إلى الحلق، والكاف أبعد منه" (٢).

في حين خلص كمال بشر إلى أنّ: مخرج القاف من أقصى الحنك كما يفهم من التراث القديم في مجموعة على حين أنها لهوية في النطق المعاصر، ثم فسّر هذا الخلاف بالرجوع إلى واحد من اثنين:

الأول: لعل علماء اللغة أخطأوا في تقدير الموضع الدقيق لنطق القاف وهذا احتمال يراه بعض الدارسين المحدثين.

الثاني: وهو ما تشير الدلائل إلى رجحانه، هو أن العرب ربما كانوا يتكلمون عن قاف تختلف عن قافنا الحاضرة، فليس من البعيد أنهم يقصدون بالقاف ذلك الصوت الذي تمكن تسميته (بالجاف) أو ما يشبه الكاف الفارسية، وهو ذلك الصوت الذي نسمعه في بعض جهات الصعيد وريف الوجه البحري. وهو شبيه بالجيم القاهرية أو هو هي من حيث الأثر السمعي، وإن اختلفا في التوزيع الصوتي في اللغة.

(١) مناهج البحث في اللغة (تمام حسان) ١١٢

(٢) في أصوات العربية، عبد الغفار هلال ١٣١.

ويؤيد هذا الاحتمال أمور، منها ما ذكرناه سابقاً من أن نسبتها إلى موضع للنطق مختلف عن مخرج القاف المعاصرة. ومنها وصفهم لها بأنها صوت مجهور، ويؤكد ذكرهم لها ضمن أصوات (قطب جد) وهي أصوات سموها أصوات القفلة، وسماتها الأساسية - كما قالوا هم - كون هذه الأصوات الشديدة (انفجارية) مجهورة^(١) وقد وافقه عبد الغفار هلال في هذا الرجحان على اعتبار انه لا يمكن - في رأيه - رد أو قبول أي فكرة حول وصف كيفية نطق هذا الصوت والسبب عنده: "لأن العرب الفصحاء قد انقضوا ولم نعد نستطيع الوقوف على الطريقة التي كانوا يتبعونها في نطق هذا الصوت "وبناء عليه" فوصف علماء اللغة له بالجهر يؤكد أنه لم يكن كالقاف التي ننطق بها الآن بل عراه كثير من التطور حتى أصبح كما نسمعه الآن.^(٢)

في حين رأى حسام النعيمي أن نسبة الخطأ إلى القدماء في تعيين القاف، أو القول بأنهم وصفوا القاف من لهجات معينة غير ما شهر فيما بعد في الفصح، أقرب من القول باختلاف الصوت، لأنه لا يتصور أن يجمع العرب في الفصح اليوم على صوت القاف المألوف، مع اختلافهم في نطقه في العاميات ويكون هذا الذي أجمعوا عليه مخالفاً لما أخذوه من أسلافهم مع وجود الصوت الذي يدعي أنه صوت القاف القديم في مناطق واسعة في العالم العربي كالعراق والجزيرة العربية والخليج مما يدل على أنه أثر من آثار اللهجات العربية القديمة. هذا فضلاً عن أن قرآء القرآن الذين أخذوا القراءة ممن قبلهم حفظاً وتلقيناً في كل بلاد الإسلام يلفظونها قافاً بهذا الصوت المعروف بالفصح مع أنهم إذا تكلموا بلهجاتهم قد يلفظونها بصوت آخر يختلف في هذا البلد عن ذلك فبعضهم يجعلها كافاً فارسية وبعضهم يلفظها كالقاف الفصيحة^(٣).

والذي أراه أن ما ذهب إليه كمال بشر وقام بترجيحه من أن العرب كانوا يتكلمون على قاف تختلف عن قافنا الحاضرة هو الأقرب عندي من القول بخطأ العلماء في تقدير الموضع وما يؤيد هذا أولاً: أن وصف صوت القاف العربي لم يصل إلينا تحديده بصفة قاطعة^(٤) لهذا فإن أي وصف للقاف القديمة هو وصف مبني على الافتراض فقد تعرض بعض المحدثين لهذه المسألة مثلاً فوصف القاف القديمة كما وصفها ابن خلدون بأنها بين القاف والكاف، ثم رجح في موطن

(١) علم اللغة العام ، كمال بشر ١١٠ .

(٢) أصوات اللغة العربية عبد الغفار هلال ١٥٤ .

(٣) الدراسات الصوتية واللهجية عند ابن جني ، حسام النعيمي ٣٠٦ .

(٤) أصوات اللغة العربية ، عبد الغفار هلال ١٣١ .

لاحق أن يكون نطق القاف كالجيم القاهرية لدى القبائل الحجازية أيام النبي (صلى الله عليه وسلم)^(١).

ثانياً: فكما لا يتصور أن يجمع العرب في الفصحى اليوم على صوت القاف المؤلف ذلك الصوت اللهوي المهموس، فلا يتصور أيضاً أن يجمع العرب القدماء - وهم أهل الفصاحة والدقة - على القاف الصوت المجهور الذي يلي الغين والحاء. يقول جان كانتينو في هذا الشأن: "وبما أن قسماً كبيراً من الألسن الدارجة العربية ينطق أصحابها بقاف مجهورة أمكننا الاعتقاد على سبيل الاحتمال والترجيح بأن القاف كان فعلاً حرفاً مجهوراً في العربية القديمة، ويمكن أن يكون نطقه مهموساً في العربية الفصحى اليوم ناتجاً عن كونه أصبح مهموساً في اللهجات الحضرية المدنية لأن أغلبية المتقنين اليوم هم من أصل مدني"^(٢).

أما القول بفصل القاف عن الغين والحاء وجعلها لهوية، وضمّ الغين والحاء إلى الكاف لتصبح حنكية -قصية، فقد استبعد بعض العلماء هذا القول معتمداً على الملاحظة الذاتية معللاً سبب هذا بقوله "باستحالة الجمع بين الكاف والغين والحاء في مخرج واحد، وهي ملاحظة تنبني على أساس مما ذكره سيوييه في الكتاب، وهو أمر غفل عنه الدارسون المحدثون الذين أخذوا بهذا الاتجاه " قال سيوييه وهو يتحدث عن القاف وأنها من أقصى اللسان، ولم تنحدر انحدار الكاف إلى الفم، بل تصعدت إلى ما فوقها من الحنك الأعلى: "والدليل على ذلك أنك لو جافيت بين حنكك فبالغت ثم قلت: قَقْ، قَقْ، لم تر ذلك مخللاً بالقاف. ولو فعلته بالكاف وما بعدها من حروف اللسان أخلّ ذلك بهنّ"^(٣) وعند تطبيق - والكلام ما يزال لهذا الباحث - هذه التجربة المبنية على الملاحظة الذاتية نجد أن الكاف تختفي فلا يمكن أن ننطق بها مع فتح الفم إلى أقصاه، وهو ما عبّر عنه سيوييه بقوله (جافيت بن حنكك) ويمكن في نفس الوقت نطق القاف والغين والحاء، وهذا يدل على أن مخرج الغين والحاء ليس قريباً من مخرج الكاف، وإلا اختل كما اختل مخرج الكاف"^(٤).

وقد قوى حسام النعيمي هذا الرأي بقوله: "يقوي ذلك ما ذكره من أن النون لا تتطوق نوناً خالصة مظهرة لا تشوبها شائبة الإخفاء أو الإدغام إلا مع حروف الحلق الستة: الهمزة

(١) الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس ٧٤.

(٢) دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو ١٠٧.

(٣) الكتاب ٤/٤٨٠.

(٤) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد غانم الحمد ١٩٨.

والهاء والحاء والعين والحاء والغين، ولو حاولنا إخفاءها مع الهمزة أو الهاء أو الحاء أو العين لما أمكننا ذلك بمعنى أنه ليس من الأصوات المألوفة في القراءة اليوم فلا تقرأ: (من أتى) بالإخفاء مثلاً كما نخفي في: من جاء، ومن كان، ولكننا ألفنا الإخفاء مع الخاء والغين كما نلفظها اليوم فنقول: (من غادر، أو من خالف) بالإخفاء فيهما، ولو رددناهما إلى أدنى الحلق وراء موضع القاف لما وجدنا الإخفاء معهما سائغاً، ولعل هذا الاختلاف في موضع إخراج هذين الحرفين هو الذي جعل بعض القراء يخفون معهما، وإن كان جمهور القراء لا يرونها من حروف الإخفاء^(١).

واقف هنا موقف هؤلاء العلماء مؤيداً هذا الرأي ومقويه للأمر الآتية: لعل في الإدغام الحاصل بين القاف والكاف دليل على عدم قبول فكرة جعل مخرج القاف من اللهاة ومخرج الأصوات الثلاثة الأخرى من أقصى الحنك إلى الأمام من مخرج القاف أيضاً، فقد عُرف عن العرب ضرباً من الإدغام اصطلاح عليه (بإدغام المتقاربين): وهو إدغام يكون بين الصوتين المتقاربين مخرجاً أو صفة، أو مخرجاً وصفة^(٢) ومن هذا الإدغام إدغام القاف في الكاف إذ ورد عن بعض القراء أن قرأ قوله تعالى "فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة"^(٣) بإدغام القاف في الكاف^(٤) وعقب سيبويه على هذا الإدغام بقوله "الإدغام حسن والبيان حسن، وإنما أدغمت لقرب المخرجين، وأنهما من حروف اللسان"^(٥) فهو يشير إلى قرب مخرج الصوتين - ولي في هذا الموضوع حديث -^(٦) في حين لم يرد عند العرب - على حدّ اطلاعي - إدغام الخاء في الكاف، أو إدغام الغين في الكاف، وهذا دليل على بُعد المخارج بينهما، ويقول السيرافي في هذا الموضوع "فصار الغين والحاء حيزاً مفرداً بين حروف الحلق وحروف الفم.... وأنهما حيز لا يختلط بحروف الحلق ولا حروف الفم في الإدغام"^(٧).

كما يقوي هذا الرأي ما ورد عن العرب أيضاً من أن أحسن التأليف ما بوعد فيه بين الأصوات، يقول ابن جني - في هذا الصدد - "وأحسن التأليف ما بوعد فيه بين الحروف،

(١) الدراسات الصوتية واللهجية عند ابن جني، حسام النعيمي ٣٠٧.

(٢) إتحاف فضلاء البشر، ٢١، النشر، ٢١٨/١.

(٣) الكهف ١٩.

(٤) الكشاف، ٤٧٦/٢.

(٥) الكتاب ٤٥٢/٤.

(٦) الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير، علاء غرابية رسالة ماجستير جامعة اليرموك ١٩٩٩، ٤٤.

(٧) شرح كتاب سيبويه، السيرافي ٥١١/٦ وما بعدها، نقلاً عن الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، غانم الحمد ١٩٩.

فمتى تجاوز مخرجا الحرفين فالقياس ألا يأتفأ، وإن تجشّما ذلك بدأوا بالأقوى من الحرفين^(١) لهذا كان أقل الحروف تآلفاً بلا فصل حروف الحلق (الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء)^(٢). ويتلو حروف الحلق حروف أقصى اللسان (القاف والكاف) إذ لا تتجاوز ألبتة ، فلا تجد في الكلام (كقى)، ولا (قك)^(٣) ويقول القيسي في هذا الشأن لولا الهمس والتسفل اللذان في الكاف لكانت قافاً لقرب مخرجيهما ولذلك لم يأتلف القاف والكاف في كلمة إلا بحاجز بينهما، ولا تجد قافاً تلاصق كافاً من أصل كلمة ألبتة^(٤) فالأصوات يبدل بعضها من بعض، ويدغم بعضها في بعض للتناسب والقرب الذي بينها^(٥).

و لعل هذين الأمرين يؤكدان عندي أيضاً ما ذهبت إليه من أن العرب قد وصفوا قافاً غير التي هي عندنا.

ب- أصوات وسط اللسان

قال مكي القيسي: "الشين والجيم والياء، هنّ أخوات في المخرج من وسط اللسان إلى الحنك"^(٦) وجاء في الرعاية ما نصّه "الشين تخرج من المخرج الثالث من مخارج الفم، بعد مخرج الكاف من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك"^(٧) "والجيم تخرج من مخرج الشين"^(٨) "والياء تخرج من مخرج الشين والجيم المذكورين وهو المخرج الثالث من مخارج الفم"^(٩).

فقد تابع القيسي خطأ سيبويه ومن تبعه^(١٠) في تحديد مخارج هذه الأصوات إذ ورد عن سيبويه قوله "ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء"^(١١) لكنه خالف ابن دريد الذي أسقط الياء من هذا الحيز^(١).

(١) سر صناعة الإعراب ٢ / ٨١٤

(٢) السابق ٢ / ٨١٢ .

(٣) السابق والصفحة ذاتها وانظر الجمهرة ٦/١ .

(٤) الرعاية ١٧٣

(٥) السابق ٢١٦ .

(٦) الكشف ١٣٩ .

(٧) الرعاية ١٧٥ .

(٨) السابق ١٧٦ .

(٩) السابق ١٧٩ .

(١٠) المقتضب ١/٢١٠ - ١٩٢ - ١٩٣ - ٢٢١ - ٢١٤، في كتاب المقتضب ثمة تصحيف واضح في وصف مخرج الشين ما نصه " فأما

الشين فتخرج من وسط اللسان من مخرج الميم " ٢١٤ والأصل : من مخرج الجيم .

(١١) الكتاب ٤/٤٣٣ .

ومضى معظم العلماء على مذهب سيبويه في تحديد مخارج هذه الأصوات إذ جاءت بعض عباراتهم كما هي عند سيبويه^(٢) في حين فصل بعضهم في ترتيبها^(٣) ووضح آخر حقيقة هذه الياء فهي الياء غير المدية^(٤).

وظن بعض الباحثين المحدثين أن القيسي قد ذكر الضاد مع الأصوات الشجرية (الجيم والشين والياء) فنسب إلى القيسي ما لم يقله، بقوله: "الأصوات الشجرية هي ثلاثة أصوات على الأرجح، الجيم والشين والياء، وزاد مكي ابن أبي طالب القيسي الضاد"^(٥) معتمداً بذلك على النص الذي في كتاب الرعاية والذي نصه: "الحروف الشجرية وهي ثلاثة أحرف: الشين والضاد والجيم، سمّاهن الخليل بذلك لأنه نسبهن إلى الموضع الذي يخرج منه وهو مفرج الفم"^(٦) وقد تجاوز هذا الباحث كلام القيسي السابق لهذا النص والذي جاء فيه "بقيت عشرة ألقاب تمام (أربعة وأربعين) لقباً لقبها بذلك (الخليل بن أحمد) في أول كتاب العين، جعل ألقابها عشرة، مشتقة من أسماء المواضع التي تخرج منها الحروف"^(٧) فالقيسي أورد رأي الخليل هذا حتى يتمّ ألقاب الأصوات التي كان قد تتبّعها، ولم يتبنّ هذا الرأي؛ بدليل أن القيسي أخرج الضاد من أصوات وسط اللسان في وصفه التفصيلي لها، فهي عنده "تخرج من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس"^(٨).

ولم يكن وصف الخليل لهذه الأصوات بالشجرية مختلفاً عما وصفه سيبويه بقوله "من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك" فقد ورد في نهاية القول المفيد أن الشجر: هو ما بين وسط اللسان وما يقابله من الحنك الأعلى^(٩) وإنما كان الخلاف بينهما في الأصوات ذاتها، إذ أضاف الخليل إليها صوت الضاد.

(١) وقد ذكر ابن دريد في باب مخارج الحروف وأجناسها أن قوماً من النحويين ذكروا أن مخرج الجيم والشين من اللهاة، والياء من وسط اللسان بينه وبين ما حاذاه من الحنك الأعلى، الجمهرة ابن دريد ٨/١.

(٢) سر صناعة الإعراب ٤٧/١، الأصول في النحو ٤٠٠/٣، مخارج الحروف وصفاتها، المفصل ٣٩٤، النشر ١٥٩/١، ارتشاف الضرب ٧/١، شرح المفصل ١٢٥/١٠، بيد أن ابن يعيش أضاف إليها الضاد.

(٣) شرح الشافية ٢٥٢/٣.

(٤) النشر ٥٩/١.

(٥) الدراسات الصوتية لدى علماء التجويد، حسين عيود ٩٣.

(٦) الرعاية ١٣٩.

(٧) السابق ١٣٨ وما بعدها.

(٨) السابق ١٨٤.

(٩) نهاية القول المفيد ٣٤.

أما علماء الأصوات المحدثون فقد توافق رأي أغلبهم مع ما جاء من تحديد المتقدمين لمخارج هذه الأصوات من قبل علماء اللغة القدماء. إذ وصف إبراهيم أنيس خروج صوت الشين بقوله "فإذا وصل الهواء إلى مخرج الشين، وهو عند التقاء أول اللسان وجزء من وسطه بوسط الحنك الأعلى^(١)، كما وصف صوت الجيم كما ينطقه مجيدو القراءة القرآنية في الوقت الحاضر، إذ تصوّر أنّ تطوراً كبيراً قد أصاب هذا الصوت، وليس لديه دليل يوضح كيف كان ينطق بها فصحاء العرب، فرجّح أن تكون الجيم الخالية من التعطيش هي الأصل بأن "يندفع الهواء إلى الحنجرة فيحرك الوترين الصوتيين، ثم يتخذ مجراه في الحلق والقم حتى يصل إلى المخرج، وهو عند التقاء وسط اللسان بوسط الحنك الأعلى التقاء يكاد ينحبس معه مجرى الهواء"^(٢) وحين وصف الياء (صوت شبه اللين) لحظ أيضاً ما لحظه القدماء من أن اللسان يرتفع إلى وسط الحنك الأعلى^(٣) ووصف غيره هذه الأصوات بأنها أصوات غارية^(٤). في حين ذكر بعضهم أنها الأصوات الأدنى حنكية^(٥) وكان قد وصفها في صفحات سابقة بأنها تتكون من وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى^(٦) لهذا فهو لم يختلف مع سابقيه إلا باستخدامه مصطلحاً مختلفاً.

وما يلاحظ على الوصف القديم لهذه الأصوات عدم تحديده الدقيق للمواضع الفاصلة بين الأصوات الثلاثة، واعتذر عن ذلك كمال بشر بقوله "يجب أن نعلم أن بين الياء وبين الجيم والشين قرباً شديداً في المخرج حتى أن بعض الدارسين سمى هذه الأصوات الثلاثة (أصوات وسط الحنك) وهذه الأصوات الثلاثة يسميها العرب "الأصوات الشجرية" نسبة إلى شجر الفم " لهذا فقد فصل القول في تحديد مخارج الأصوات إذ عدّ الجيم والشين من الأصوات اللثوية - الحنكية، بينما الياء صوت يخرج من وسط الحنك^(٧)، وكذا هي عند محمود السعران^(٨) ومحمد الخولي^(٩) الذي اصطلح على تسميتها بالصوت (الغاري) لكن كمال بشر عقّب على التقسيم الأول

(١) الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس ٦٨.

(٢) السابق ٦٨ وما بعدها.

(٣) السابق ٤٠.

(٤) مناهج البحث في اللغة، تمام حسان ١٥٦، علم الأصوات اللغوية، مناف مهدي ٧٧، ٧٨، ٧٩، دراسات في فقه اللغة، محمد الأنطاكي ١٥٤ وما بعدها.

(٥) دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو ٨٨-١٣٧.

(٦) السابق ٣١.

(٧) علم اللغة العام كمال بشر ٩٠.

(٨) علم اللغة، محمود السعران ١٧٦-١٧٧-١٨١.

(٩) الأصوات اللغوية، محمد الخولي ٣٢.

بقوله: "إن علماء العربية عدّوا هذه الأصوات الثلاثة أصوات وسط الحنك، وهو تقدير جيد سليم، وبعضهم يسمي هذه الأصوات بالأصوات الشجرية"^(١).

وعدّ حسام النعيمي كلام بشر من باب التناقض، كيف لا وقد فسّر كمال بشر اللثة بمقدم الحنك ووصف مقدم الحنك بأنه الجزء المحدّب والمحرز الواقع خلف الأسنان العليا مباشرة، أما وسط الحنك فقد أطلق عليه الحنك الصلب أو الغار، ثم تساءل كيف يكون التقدير جيداً وسليماً، وهو يذهب إلى خلاف ما ذكر من مخرج الشين، ثم فسّر النعيمي وصف بشر لصوتي الشين والجيم بأنهما لثويان - حنكيان من باب نظرتهما إلى موضع اللسان في حال نطقهما، إذ إن طرف اللسان يرتفع إلى مؤخر اللثة والجزء الأساس فيه يكون في الوقت نفسه مرتفعاً نحو الحنك الأعلى الذي هو وسط الحنك أو الغار^(٢).

ويبدو لي أنّ نقد حسام النعيمي لرأي كمال بشر فيما قاله بشر من التقدير الجيد والسليم لوصف العلماء القدماء ليس في محله، ذلك لأنني أتصور أنّ مقصد كمال بشر من الكلام السابق هو أنّ يقدر للعلماء القدماء وصفهم هذا وهم لا يملكون ما نملك من أجهزة دقيقة، وما يقوي هذا لدي أنّ كمال بشر نفسه صرّح بالقرب الشديد بين الأصوات الثلاثة.

ج - صوتا حافة اللسان: (الضاد ، واللام)

أولاً: صوت الضاد

قال مكي القيسي "الضاد تخرج من المخرج الرابع من مخارج الفم، من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس"^(٣) وبهذا الوصف خالف القيسي الخليل الذي عدّ صوت الضاد صوتاً شجرياً مع صوتي الجيم والياء، لأن مبدأها من شجر الفم^(٤) وسبق أن تعرضنا لهذه المسألة^(٥) لكنه تابع خطأ سيبويه في تحديد مخرج هذا الصوت ، جاء في الكتاب ما نصه "ومن بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد"^(٦) وإن كان ما يلاحظ على سيبويه أنه وضع

(١) علم اللغة العام كمال بشر ١٢٠ وما بعدها.

(٢) الدراسات الصوتية عند ابن جني ، حسام النعيمي ٣٠٨.

(٣) الرعاية ١٨٤.

(٤) العين ١ / ٥٨.

(٥) انظر ص ٥١ وما بعدها من الرسالة.

(٦) الكتاب ٤ / ٤٣٣.

صوت الضاد قبل الجيم والشين والياء، حينما رتب أصوات العربية^(١) ولما أتى على شرحها قدّمها - باتجاه الشفتين - على هذه الأصوات.

وقد وصف المبرد مخرج الضاد بقوله "مخرجها من الشّدق، فبعض الناس تجري له في الأيمن، وبعضهم تجري له في الأيسر"^(٢) ومعنى الشّدق: جانب الفم، قال ابن سيّدة: الشّدقان طِفْطِفة الفم من باطن الخدين، يقال: نفخ في شدقيه^(٣) واعتبر ابن دريد "الضاد" صوتاً من أصوات وسط اللسان مما يليه إلى الحافة اليمنى^(٤). ومما يلاحظ على ابن دريد أنه في كل وصف وصفه للأصوات العربية كان يرجئ هذا الصوت إلى النهاية للحديث عنه، سواء أكان هذا الحديث في "باب مخارج الحروف وأجناسها"^(٥) أم كان في "باب صفة الحروف وأجناسها"^(٦).

وكان ابن جنّي قد أضاف لوصف سيبويه ما نصّه "ومن أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد، إلا أنك إن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن وإن شئت من الجانب الأيسر"^(٧) وإن كان سيبويه قد تكلم عن هذا الوصف إلا أنه كان وصفاً للضاد الضعيفة^(٨).

وقد أضاف بعض المتأخرين بعد القيسي شرح مصطلح "الحافة" إذ قال: "الحافة الجانب، ولللسان حافتان من أصله إلى رأسه كحافتي الوادي، ويريد بأول الحافة ما يلي أصل اللسان، وبآخر الحافة ما يلي رأسه"^(٩) ثم حدّد موضع الضاد بدقة بقوله "فأنت تخرج الضاد من أقصى إحدى حافتي اللسان إلى قريب من رأس اللسان، ومنتهاه أول مخرج اللام، هذا الذي ذكرناه مخرج الضاد من اللسان إلى قريب من رأس اللسان، وموضعها من الأسنان نفس الأضراس العليا، فيكون مخرجها بين الأضراس وبين أقصى إحدى حافتي اللسان، وأكثر ما تخرج من

(١) السابق ٤/٤٣١.

(٢) المقتضب ١/١٩٣.

(٣) لسان العرب مادة (شّدق).

(٤) الجمهرة ١/٨.

(٥) السابق ١/٨.

(٦) السابق ١/٦.

(٧) سر صناعة الإعراب ١/٤٧.

(٨) الكتاب ٤/٤٣٢.

(٩) شرح الشافية ٣/٢٥٢.

الجانب الأيمن على ما يؤذن به كلام سيبويه وصرح به السيرافي^(١) "فالضاد تجد المنفذ بين الأضراس"^(٢).

وجعل ابن يعيش "الضاد من حيز الجيم والشين والياء تارة، ولما أراد أن يكون أكثر دقة في تحديد مخرج هذا الصوت جعل له حيزاً واحداً معللاً ذلك بقوله "لأنها تقرب من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس"^(٣) ولعلّ ابن يعيش أراد أن ينقل آراء القدماء بدقة وقد تمّ مناقشة هذا الأمر^(*) ولعلّ ما يبرر ذلك أن صوت الضاد صوت مستطيل^(٤) أو كما يسميه رضي الدين الاسترأبادي الصوت الطويل، فهو من أقصى الحافة إلى أدنى الحافة: أي إلى أول مخرج اللام، فاستغرق أكثر الحافة^(٥) فمخرجها إذن يقترب من وسط اللسان (مخرج الجيم والشين والياء) من جهة، ويصل إلى (مخرج اللام) من الجانب الآخر تجاه الشفتين من جهة أخرى.

وقد أكد المتأخرون من العلماء القدماء ما جاء به سيبويه دون زيادة فوصفوا مخرج صوت الضاد كما هو عند سيبويه، مع تأكيدهم أنّ صوت الضاد يتكون من الجانبين خلافاً لمن ذهب إلى أنها تختص بالجانب الأيمن، وخلافاً لما زعم الخليل من أنها شجرية^(٦).

وقد أجمعت الدراسات الصوتية الحديثة - فيما اطّلت عليه - على أنّ وصف العلماء القدماء السابق لصوت الضاد، إنما ينطبق على صوت قديم قد فقدنا نطقه اليوم، كيف لا، وهذا الصوت كما وصفه القيسي قائلاً: "أصعب الحروف تكلفاً في المخرج وأشدّها صعوبة على الالفاظ"^(٧)، وقد اكتفى جان كانتينو بالقول "وقد وصف النحاة العرب النطق بالضاد وصفاً حسناً

(١) السابق ٢٥٢/٣، ويقول الاسترأبادي في هذا الموطن: "اعلم أنّ الأسنان اثنتان وثلثون سناً: ست عشرة في الفك الأعلى، ومثلها في الفك الأسفل؛ فمنها الثنايا؛ وهي أربع من قدام؛ ثنتان من فوق، ومثلها من أسفل ثم الرباعيات؛ وهي أربع أيضاً؛ رباعيتان من فوق يمنة ويسرة، ومثلها من أسفل، وخلفهما الأنياب الأربع؛ نابان من فوق يمنة ويسرة، ومثلها من أسفل، وخلف الأنياب الضواحك؛ وهي أربع؛ ضاحكتان من فوق يمنة ويسرة ومثلها من أسفل وخلف الضواحك الأضراس، وهي ست عشرة، ثمان من فوق؛ أربع يمنة وأربع يسرة، ومثلها من أسفل...." ٢٥٢/٣.

(٢) شرح الشافية ٢٦٣/٣.

(٣) شرح المفصل، ١٢٥/١٠.

(٤) انظر ص ٥١ من الرسالة.

(٥) الرعاية ١٣٤، وسيأتي الحديث عن صفة (الاستطالة) بشكل مفصّل لاحقاً. انظر ص ١٨٥.

(٦) شرح الشافية ٢٥٢/٣ وما بعدها.

(٧) ارتشاف الضرب ٦/١ مخرج الحروف وصفاتها ٨١، النشر ١٥٩/١.

(٨) الرعاية ١٨٥.

كافياً نوعاً ما^(١) ثم أضاف قائلاً "على أن هذا التحديد ليس كافياً تمام الكفاية إذ يجوز معه التردد في نطق هذا الحرف بين دال مفخمة ذات زائدة لامية وبين الظاء ذات الزائدة الانحرافية، وبين الزاي المفخمة ذات الزائدة الانحرافية إلا أن اتجاه تطور هذه الأحرف لا يترك لك أي شك في هذا الصدد فالنطق القديم كان: (ظُل) أي ظاء ذات زائدة انحرافية، أي بتقريب طرف اللسان من الثنايا كما في النطق بالظاء وبأن النفس يجري لا من طرف اللسان فقط بل من جانبه أيضاً^(٢). وأياً كانت حقيقة هذا الصوت قديماً فقد خرج كانتينو بمسألتين:

أولاهما: أن صوت الضاد صار ظاء أو دالاً مفخمة أو طاء في الألسن العربية العصرية.

ثانيتها: أن هذا الصوت قد خرج من هذه الألسن واضمحل فيها^(٣) وهي النتيجة ذاتها التي خرج إليها أكثر من عالم لغوي حديث^(٤).

وقد تخيل إبراهيم أنيس كيفية نطق الضاد القديمة بقوله: "والضاد القديمة كما أتخيلها يمكن النطق بها بأن يبدأ المرء بالضاد الحديثة ثم ينتهي نطقه بالظاء، فهي إذن مرحلة وسطى فيها شيء من شدة الضاد الحديثة وشيء من رخاوة الظاء العربية ولذلك كان يعدها القداماء من الأصوات الرخوة^(٥). وهو صوت فريد لا نكاد نجد له نظيراً في اللغات السامية شقيقات اللغة العربية^(٦) ومن أجل هذا كان العرب يتباهون بنطقهم الخاص لهذا الصوت^(٧).

إذن فما وصفه القداماء لصوت الضاد إنما هو وصف لضاد قديمة اختلفت من نطقنا المعاصر، وأن الوصف الحديث لصوت الضاد من أنه انفجاري^(٨) وأنه أدنى حنكي^(٩) وأنه يحدث من انطباق اللسان على أصول الثنايا^(١٠) أي أنه أسناني لثوي^(١١) هو وصف مبني على نطق بعض العرب اليوم لا جميعهم، وهو لا يوافق نطق العرب يوم وصفت الأصوات^(١٢) وعليه

(١) دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو ٨٥ وما بعدها.

(٢) السابق ٨٦.

(٣) السابق ٨٧.

(٤) الأصوات اللغوية إبراهيم أنيس ٤٦ وما بعدها، علم اللغة العام، كمال بشر ١٠٤ وما بعدها، الدراسات الصوتية عند ابن جني، حسام النعيمي ٣٠٨، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، غانم الحمد ٢٦٥، مناهج البحث، تمام حسان ١٢١.

(٥) الأصوات اللغوية إبراهيم أنيس ٤٧.

(٦) السابق ٤٨.

(٧) العربية الفصحى، هنري فليش ١٣٧.

(٨) علم اللغة، محمود السعمران ١٥٥.

(٩) دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو ٣٠.

(١٠) الأصوات اللغوية إبراهيم أنيس ٤٦.

(١١) علم اللغة العام، كمال بشر ١٠٤، دراسات في فقه اللغة، محمد الأنطاكي ١٤٨، دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر

٣١٦، علم الأصوات اللغوية، مناف مهدي ٤٣، المدخل إلى علم اللغة رمضان عبد التواب ٣١.

(١٢) الدراسات الصوتية عند ابن جني، حسام النعيمي ٣٠٨.

فإن هذه الأوصاف للضاد تختلف عما ذكره علماء العربية لهذا الصوت في نقطتين أساسيتين: أولاهما: تتعلق بموضع النطق، والثانية خاصة بكيفية مرور الهواء عند النطق^(١).

والناظر في الأصوات التي تطور إليها صوت الضاد القديم يجد حلقة وصل صوتية تجمع بين هذه الأصوات وصوت الضاد، وإليك بيان هذا:

أولاً: تطور صوت الضاد إلى صوت الظاء:

وقد أشار سيبويه إلى هذا الصوت إشارة غير مباشرة عندما تحدث عن صوت الضاد الضعيفة بقوله: "تتكلف من الجانب الأيمن، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر وهو أخف، لأنها من حافة اللسان مطبقة، لأنك جمعت في الضاد تكلف الإطباق مع إزالته عن موضعه، وإنما جاز هذا فيها لأنك تحولها من اليسار إلى الموضع الذي في اليمين، وهي أخف لأنها من حافة اللسان، وأنها تخالط مخرج غيرها بعد خروجها، فتستطيل حين تُخالط حروف اللسان فسهل تحويلها إلى الأيسر، لأنها تصير في حافة اللسان في الأيسر إلى مثل ما كانت في الأيمن، ثم تنسل من الأيسر حتى تتصل بحروف اللسان، كما كانت كذلك في الأيمن"^(٢). فكشف الاسترأباضي عن حقيقة هذه الضاد المسماة بالضاد الضعيفة وعلاقتها بالظاء، قائلاً: "قال السيرافي: أنها لغة قوم ليس في لغتهم ضاد، فإذا احتاجوا إلى التكلم بها في العربية اعتضلت عليهم، فربما أخرجوها ظاء، لإخراجهم إياها من طرف اللسان وأطراف الثنايا، وربما تكلفوا إخراجها من مخرج الضاد فلم يأت لهم، فخرجت بين الضاد والظاء"^(٣) ولهذا الوصف جذور تمتد إلى عصر صدر الإسلام، إذ وردت أخبار تشير إلى الخلط بين الضاد والظاء^(٤).

وقد ذكر القيسي الخصائص الصوتية التي تقرّب بين الصوتين بقوله: "الضاد يُشبه لفظها بلفظ الظاء؛ لأنها من حروف الإطباق، ومن الحروف المستعلية ومن الحروف المجهورة، ولولا اختلاف المخرجين وما في الضاد من الاستطالة، لكان لفظهما واحداً، ولم يختلفا في السمع"^(٥). ثم كشف عن كيفية الوصول إلى هذه الظاء من الضاد بقوله: "لا بُدّ للقارئ المجود أن يلفظ بالضاد مفخمة مستعلية منطبقة مستطيلة، فيظهر صوت خروج الريح عند ضغط حافة اللسان بما

(١) علم اللغة العام، كمال بشر ١٠٤.

(٢) الكتاب ٤/٤٣٢ وما بعدها.

(٣) شرح الشافية ٣/٢٥٦.

(٤) التمهيد ٩٩.

(٥) الرعاية ١٨٤.

يليه من الأضراس عند اللفظ بها، ومتى فرط في ذلك أتى بلفظ الطاء أو بلفظ الذال فيكون مبدلاً ومغيراً^(١).

وهذا ما قوّى الاعتقاد عند عدد من الباحثين بأن أن يتصور نطق الضاد القديمة بقوله: "والضاد القديمة كما أتخيلها يمكن النطق بها بأن يبدأ المرء بالضاد الحديثة ثم ينتهي نطقه بالطاء فهي إذن مرحلة وسطى فيها شيء وشدة الضاد الحديثة وشيء من رخاوة الطاء العربية؛ ولذلك كان يعدها القدماء من الأصوات الرخوة"^(٢)، فهو صوت يشبه ذلك الصوت الذي هو وسط بين الضاد والطاء في بعض اللهجات في البلاد العربية كالعراق والكويت، أو بعبارة أدق: لعل ما ينطقه هؤلاء الناس في هذه المناطق أثر من آثار الضاد القديمة، أو هو تطور صوتي لها^(٣).

وقد ذكر جان كانتينو أن أكثر أنواع نطق الضاد في الفصحى شبيهاً كان هو نطقها كالطاء، إذا كان في لهجة المتكلم حروف ما بين الأسنان^(٤) وكل هذا كما يقول كمال بشر "كان سببه أن هذين الصوتين على حسب وصف سيبيويه يشتركان في بعض النواحي الصوتية، أو بعبارة أخرى كان وقعهما في الأذان متشابهاً"^(٥) إذن فهو تطور مقبول على أساس من التقارب الصوتي الكبير بين هذين الصوتين.

ثانياً: تطور صوت الضاد إلى طاء:

وقد أشار ابن يعيش قديماً إلى هذا التطور حين قال "والضاد الضعيفة من لغة قوم اعتاصت عليهم فربما أخرجوها طاء، وذلك أنهم يخرجونها من طرف اللسان وأطراف الثنايا"^(٦) وهو تطور مقبول تقويه عندي أسباب عدة:

منها أن هذا التطور فيه خلاص من صعوبة نطق صوت الضاد القديم كما أن فيه توجهاً سليماً مفترضاً لصوت يتكون بجهد أقل من صوت الضاد، وهو صوت الطاء، يقول القيسي "الضاد أصعب الحروف تكلفاً في المخرج، وأشدّها صعوبة على اللافظ"^(٧). أما لماذا هذا التوجه لصوت الطاء بالذات؟ فأقول لعدد من الأسباب:

(١) السابق ١٨٤ وما بعدها.

(٢) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس ٤٧.

(٣) علم اللغة العام كمال بشر ١٠٧.

(٤) دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو ٨٧.

(٥) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ٥١.

(٦) شرح المفصل، ١٠ / ١٢٧.

(٧) الرعاية ١٨٥.

أ- إذ يجمع هذين الصوتين عدد كبير من الصفات المشتركة كالإطباق^(١) والاستعلاء^(٢) والجهر^(٣) والتفخيم^(٤) وهذه الصفات هي التي فسّر بها العلماء القدماء الإبدال الذي وقع بين التاء والطاء في وزن (افتعل) كمثّل (اضطر)، وقد كشف القيسي عن أصلها بقوله: "فمن اضطر" أصله: (اضتر) عن الضرر على وزن افتعل^(٥) معللاً هذا الإبدال بين التاء والطاء. بقوله: "أبدلوا من التاء طاءً لمؤاخرتها للضاد في الإطباق والاستعلاء والجهر، ولبعد التاء من الضاد وضعفها، لأن التاء حرف مهموس فيه ضعف، فقرن بالضاد حرف قوي مثلها وهو الطاء، فأبدلت من التاء"^(٦) ومعنى هذا أن ثمة تجانساً بين الضاد القديمة والطاء القديمة.

ب- وحديثاً لماعدّ درس الصوتي الحديث الطاء مهموسة^(٧) بينما عدّها درس الصوتي القديم مجهورة^(٨) وتبين أن ثمة خلافاً بينهما في حقيقة هذا الصوت أخذ العلماء المحدثون يفترضون لهذا الصوت شكلاً معيناً بناء على وصف القدماء له. فقدّم بعضهم احتمالات يمكن بها تفسير ما ذهب إليه اللغويون القدماء من وصفهم للطاء بأنها صوت مجهور؛ وما يهمننا هنا في هذا المقام هو الافتراض الذي قدمه كمال بشر وذلك التصور الذي تصوّره إبراهيم أنيس لصوت الطاء القديمة إذ جمع رأيهما شيء واحد وهو؛ أنهما لما تصوّرا الطاء القديمة - اعتماداً على وصف القدماء - كانت عندهم صوتاً يشبه الضاد التي نعرفها الآن لدى المصريين^(٩) ومعنى هذا أن صورة نطق الطاء القديمة تشبه لحد كبير صورة نطق الضاد المتطورة.

ج- وفي درس الحديث ثمة تقارب شديد أيضاً بين الطاء والضاد؛ إذ إن النظير المجهور للطاء هو الضاد، فلا فرق بين الضاد والطاء إلا أن الأول مجهور والثاني مهموس^(١٠) ومعنى هذا أن ثمة قراباً صوتياً بين الصوتين الحديثين أيضاً.

وبناء عليه فنثمة علاقة صوتية وثيقة تجمع بين الصوتين في جميع مراحل تكوينهما، إذ

تجمع هذه العلاقة:

(١) الكتاب ٤٣٦/٤ الجمهرة ٨/١، سر صناعة الإعراب ٦١/١.

(٢) المقتضب ٢٢٥/١، سر صناعة الإعراب ٦٢/١، النشر ١٦١/١.

(٣) الجمهرة ٨/١، سر صناعة الإعراب ٦٠.

(٤) الرعاية ١٢٩

(٥) السابق ١٩٩.

(٦) السابق ١٩٩.

(٧) علم اللغة محمود السعران ١٥٥، علم اللغة العام، كمال بشر ٨٧.

(٨) الكتاب ٤٣٤/٤، سر صناعة الإعراب ٦٠/١، الرعاية ١٩٨.

(٩) الأصوات اللغوية إبراهيم أنيس ٥٧، علم اللغة العام كمال بشر ١٠٣.

(١٠) علم اللغة، محمود السعران ١٥٥، علم اللغة العام، كمال بشر ١٠٤.

أولاً : الضاد القديمة بالطاء القديمة.

ثانياً : الضاد المتطورة بالطاء المتطورة (الحديثة).

ثالثاً : الضاد المتطورة بالطاء القديمة.

إذن فمن الممكن أن نتصور تطور صوت الضاد القديمة إلى الطاء بجامع العلاقة الصوتية التي تجمعهما.

ثالثاً : تطور صوت الضاد إلى دال مفخمة:

ذكر القديس أن صوت الضاد من الأصوات المطبقة وقد حصروا هذه الأصوات بأربعة فقط هي الطاء والظاء والضاد والصاد^(١) وما سوى ذلك فمفتوح غير مطبق^(٢).

ثم ذكر القيسي أن هذه الأصوات المطبقة هي أصوات التفخيم ذاتها ومعنى التفخيم كما يصفه القيسي "يتفخم اللفظ بها لانطباق الصوت بها بالريح من الحنك"^(٣). ويضاف إليها ثلاثة أصوات أخرى غير مطبقة لكنها مفخمة اصطلاحاً عليها بالمستعلية ويعرفها القيسي قائلاً: وهي سبعة منها الأربعة أحرف التي هي حروف الإطباق المذكورة والغين والحاء والقاف، وإنما سُميت بالاستعلاء، لأن الصوت يعلو عند النطق بها إلى الحنك فينطبق الصوت مستعلياً بالريح (مع طائفة من اللسان) مع الحنك مع حروف الإطباق المذكورة على هيئة ما ذكرناه، ولا ينطبق مع الخاء والغين والقاف إنما يستعلي الصوت غير منطبق بالحنك"^(٤). وما عدا هذه الأصوات فمخفض^(٥).

وفي ضوء النصوص السابقة فإن (الدال) صوت غير مفخم ولا مطبق ولا مستعل، وبناء عليه يُثار السؤال الآتي: كيف لنا أن نفسر تطور صوت (الضاد) إلى (دال) وثمة كل هذا التباين الصوتي بينهما؟. ونحن في ظل حقيقة لغوية مفادها "حروف الاستعلاء كلها مفخمة، ولا يجوز تفخيم شيء من حروف الاستفالة إلا الراء واللام في بعض أحوالها"^(٦).

أقول: لعل من الضروري في المرحلة الأولى أن ننظر في كلام سيبويه الذي نصّه "لولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، والصاد سيئاً والظاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام؛ لأنه ليس

(١) الكتاب ٤/٤٣٦.

(٢) سر صناعة الإعراب ١/٦١.

(٣) الرعاية ١٢٨ وما بعدها.

(٤) السابق ١٢٣.

(٥) سر صناعة الإعراب ١/٦٢.

(٦) جهد المقل ١٥٤.

شيء من موضعها غيرها"^(١). إذ يكشف سيوييه في هذا النص عن علاقة صوتية تربط الطاء بالدال، فلو لا الإطباق الذي في الطاء لصارت الطاء دالاً. ونضيف إليه - حسب ما أوردنا من نصوص سابقة عن صوت الاستعلاء والإطباق والتفخيم - أنه لو لا الاستعلاء والإطباق والتفخيم الذي في الطاء لصارت الطاء دالاً، وقد أكد القيسي هذا بقوله "لولا التسفل والانفتاح اللذان في الدال لكانت طاء، كذلك لولا الإطباق والاستعلاء اللذان في الطاء لكانت دالاً فإنما فرق بينهما في السمع اختلاف بعض الصفات لا غير"^(٢). فالطاء والدال صوتان مجهوران شديداً مخرجهما من بين طرف اللسان وأصول الثنايا حسب الوصف القديم لهما^(٣).

لذا فإننا نستطيع القول: إن كل ما علينا فعله من الناحية المنطقية التصورية إذا ما أردنا أن نقلص الفارق الصوتي بين صوتي الطاء المطبق والدال المنفتح، أن نطبق صوت الدال، ومعنى هذا أننا سنحصل على الدال المطبقة المستعلية المفخمة والتي هي (الطاء) ذاتها .

لهذا حينما أراد جان كانتينو تحديد الأصوات المطبقة قال: "الحروف المطبقة وهي الطاء (الدال المفخمة) والطاء والصاد والضاد"^(٤) فجعل الدال المفخمة تعريفاً لصوت الطاء، وقال غانم الحمد: "إن هذه الدال المفخمة تمثل الطاء العربية القديمة المجهورة"^(٥).

وقد بينا سابقاً الخصائص الصوتية التي تجمع صوتي: الضاد والطاء، ومعنى هذا قبول فكرة التطور الصوتي لصوت الضاد لتصبح (دالاً مفخمة) أي طاء .

رابعا - تطور صوت الضاد إلى لام مفخمة:

وقد أشار إلى هذا التطور ابن الجزري حينما تحدّث عن صعوبة نطق الضاد، إذ ليس "في الحروف ما يعسر على اللسان مثله، فإن ألسنة الناس فيه مختلفة، وقلّ من يحسنه فمنهم من يخرج طاء ومنهم من يمزجه بالدال، ومنهم من يجعله لأم مفخمة" وهو أمر غير جائز عنده^(٦).

(١) الكتاب ٤/٤٣٦.

(٢) الرعاية ٢٠١.

(٣) الكتاب ٤/٤٣٣ وما بعدها.

(٤) دروس في علم أصوات العربية ، جان كانتينو ٣٣.

(٥) الدراسات الصوتية لدى علماء التجويد، غانم الحمد ٢٨.

(٦) النشر ١/١٧٣ وما بعدها.

وما يجمع صوت الضاد بصوت اللام أن كلا الصوتين من حافة اللسان، فالضاد من بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس واللام كذلك من حافة اللسان لكن من أدناها إلى منتهى طرف اللسان^(١).

فاللسان حافة؛ وهذه الحافة تقسم إلى جزأين: جزء يخرج منه صوت الضاد وهو الجزء الأكبر، والجزء الآخر يخرج منه صوت اللام، ومعنى هذا أنهما يشتركان في المخرج ذاته، وقد قيل لصوت الضاد "الطويل"؛ ذلك لأنه يخرج من أقصى حافة اللسان إلى أدنى الحافة: أي إلى أول مخرج اللام فاستغرق بذلك أكثر الحافة^(٢) كما ويشترك أحياناً صوت اللام مع صوت الضاد في صفة التفخيم كمثل تفخيم اللام في قراءة ورش لـ "الصّلاة" و"الطلاق"^(٣) واللام المفخمة يشبه صوتها صوت الضاد، يقول الحسن بن قاسم المرادي: "اللام يشارك الضاد في المخرج لأن الضاد من أقصى الحافة واللام من أدنى الحافة، والضاد حرف مستطيل استطال في مخرجه وامتد صوته حتى اتصل بمخرج اللام فكذلك شابه لفظه لفظ اللام المفخمة"^(٤).

واللام المفخمة كما يصفها الدرس الصوتي الحديث، يتخذ اللسان معها شكلاً مقعراً كما هو الحال مع أصوات الإطباق، إذ الفرق بين اللام المرققة والمغلظة هو نفس الفرق الصوتي بين الدال والضاد^(٥). وفي ضوء ما سبق فثمة علاقة صوتية واضحة بين صوتي الضاد واللام من حيث المخرج وصفة التفخيم، وخلاصة القول فيما قدمنا أن جميع الأصوات البديلة لصوت الضاد القديمة، التي تحدث عنها القيسي بأنها أصعب الحروف تكلفاً في المخرج وأشدّها صعوبة على اللفظ - كانت البديل الأسهل لنطق هذا الصوت، وأن ثمة علاقة صوتية تجمع هذه الأصوات البديلة وصوت الضاد.

(١) الكتاب سيبويه ٤/٤٣٣، شرح الشافية ٣/٢٥٢ وما بعدها.

(٢) شرح الشافية ٣/٢٥٢ وما بعدها.

(٣) الرعاية ١٢٩.

(٤) الدراسات الصوتية لدى علماء التجويد، غانم الحمد ٢٦٨.

(٥) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس ٥٩، علم اللغة، محمود السعران ١٧٠، المصطلح الصوتي، عبد القادر مرعي ٦٥.

ثانياً : صوت اللام

قال مكي القيسي في كتاب الرعاية "اللام تخرج من المخرج الخامس من مخارج الفم بعد مخرج الضاد، وهي تخرج من حافة اللسان أدناها إلى منتهى طرفه"^(١) كما تحدث عن هذا الصوت قائلاً في كتاب الكشف: "اللام من طرف اللسان وأصول الثنايا"^(٢) ويبدو هنا وكأن القيسي يحدد لصوت اللام مخرجين لا مخرجاً واحداً وهما في الحقيقة تحديد واحد.

والذي أراه أن القيسي لم يخفق في تحديد مخرج اللام على الرغم مما يبديه النسان من تناقض، وما يقوي هذا الرأي، ما ورد في لسان العرب، إذ قال ابن سيده "طرف كل شيء منتهاه"^(٣) وجاء في اللسان أيضاً ما نصّه "الحافان من اللسان: عرقان أخضران يكتفانه من باطن، وقيل حاف اللسان: طرفه"^(٤).

وكان الخليل قد قال: "الراء واللام والنون ذلقة لأن مبدأها من ذلق اللسان وهو تحديد طرفي ذلق اللسان"^(٥) وعلّل القيسي هذه التسمية بقوله "نسبهنّ إلى الموضع الذي يخرج منه، ومخرجهنّ من طرف اللسان، وطرف كل شيء ذلقه"^(٦). في حين وصفها سيبويه بقوله: "ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى [مما فوق الضاحك والنايب الرباعيّة والثنية مخرج اللام]"^(٧) وقد تبعه بهذا الوصف ابن السراج^(٨) وابن جني^(٩).

فالذي يبدو أنّ القيسي كان يحاول الجمع بين وصف الخليل ووصف سيبويه في هذا الموضوع في ظلّ عدم تناقض هذين الوصفين تناقضاً جوهرياً. إذ إن الاختلاف بينهما لا يعدو أن يكون اختلافاً شكلياً. فجاءت عبارة الخليل مختصرة في حين كانت عبارة سيبويه أكثر

(١) الرعاية ١٨٨.

(٢) الكشف ١/١٣٩.

(٣) لسان العرب مادة طرف.

(٤) السابق مادة حفف.

(٥) العين ١/٥٨.

(٦) الرعاية ١٤٠ وما بعدها.

(٧) الكتاب ٤/٤٣٣ وما بين القوسين ليس موجوداً في طبعة هارون بل موجود في طبعة بولاق ٢/٤٠٥.

(٨) الأصول في النحو ٣/٤٠٠.

(٩) سر صناعة الإعراب ١/٤٧.

تفصيلاً وتوضيحاً وذلك لما استجد لسيبويه من ملاحظة يمكن من خلالها أن يكون وصفه قد أضاف لوصف الخليل شيئاً .

وعليه، فلعل لا أجنب الصواب إن قلت: إنّ القيسي حاول أن ينقل بأمانة ما قيل بحق مخرج اللام بدقة. فجاءت عبارته مختصرة تارة كما فعل الخليل، ثم جاءت موضحة مفصلة كما فعل سيبويه، ولربما ينطبق على القيسي قول صبحي الصالح في هذا الشأن حين قال: "ويظن بعض الباحثين المحدثين^(١) أن القراء والنحاة العرب قد خلطوا خلطاً كبيراً في تحديد المخارج والصفات، ويستشهدون على ذلك بتردد بعض الحروف بين مخرجين أو أكثر، أو بين مخرج وصفة، أو إسقاط بعض الصفات والتفصيل في بعضها، والحق أنّ هذا الخلط إنما جاء النحاة من شدة أمانتهم وحرصهم على أن ينقلوا الآراء جميعاً.... على أنك لو أخذت بمنهج واحد منهم وقنعت بتقسيماته واصطلاحاته لما وجدته يخلط أو يناقض نفسه وهم جميعاً - بعد هذا كله - أسمح من أن يضيق بعضهم على بعض فيما ذهبوا إليه أو اصطالحوا عليه. فمخارج الحروف وصفاتها تخضع للملاحظة المباشرة وكلما تجددت هذه الملاحظة ولدت مصطلحات جديدة، وتسميات مستحدثة"^(٢).

ويبدو أنّ هذا المنهج كان واضحاً عند القيسي إذ بدا في غير ما موطن، من نحو:
أولاً: وصف القيسي لمخرج اللام بوصفين مختلفين كما مرّ سابقاً.

ثانياً: ورد عن القيسي في كتاب الكشف نص ينقل به الآراء كما وردت بنصّها فوصف الصوت بأوصاف متعددة فقد قال: "اللام من طرف اللسان وأصول الثنايا، ثم النون من أسفل اللام مما يلي الثنايا، وكذلك الراء تخرج من مخرج النون غير أنها أدخل في ظهر اللسان قليلاً، وقد قيل إنّ اللام والنون والراء أخوات في المخرج من طرف اللسان وأصول الثنايا"^(٣). وانظر حديثه عن مخرج النون - كما سيرد لاحقاً- تجد أنّ كلّ هذا يؤكد أن القيسي كان أميناً في نقل ما وصفه القدماء كلّ الأمانة فيضيف حين تتطلب المسألة إضافة ويكتفي بما ينقل حين لا تتطلب غير ذلك.

وقد تابع علماء العربية القدماء بعد القيسي وصف سيبويه لمخرج اللام، كما لم يختلف علماء الدرس الصوتي الحديث مع سيبويه في وصفه لمخرج اللام، فقد جاءت عباراتهم مشابهة بعض الشيء لعبارة سيبويه، إذ يتكون صوت اللام عندهم بأن يتصل طرف اللسان بأصول

(١) يعني هنا تمام حسان صاحب كتاب مناهج البحث في اللغة .

(٢) دراسات في فقه اللغة ، صبحي الصالح ٢٨٤.

(٣) الكشف ١/١٣٩.

الثنايا العليا^(١) ويصف محمود السعران ذلك قائلاً: "يعتمد طرف اللسان على أصول الثنايا العليا إذ تنشأ عقبة في وسط الفم مع ترك منفذ للهواء من إحدى حافتي اللسان أو عن حافتيه"^(٢) وهذه ميزة صوت اللام الذي تحدث عنها سيبويه حين وصف صوت اللام بقوله "ليس كالرخوه، لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه. وليس يخرج الصوت من موضع اللام ولكن من ناحيتي مستدق اللسان فويق ذلك"^(٣) وسيأتي الحديث عن هذه الصفة "الانحراف" - إن شاء الله - فيما بعد.

أما تلك التسمية التي أطلقها بعضهم لمخرج اللام كمثل: سني - جانبي^(٤) أو أنه أدنى حنكي^(٥) فهي كما يقول حسام النعيمي: "لا أهمية لهذا الاختلاف في التسمية ما دام الوصف واحداً"^(٦) وقد بينا سابقاً تلك العلاقة بين وصف سيبويه ووصف بعض المحدثين ، ثم أنظر إلى تحديد جان كانتينو لمخرج اللام والذي نصه "جميع أول حافة اللسان وأول الحنك الأعلى والأضراس الصغرى والأنياب والثنايا هو مخرج اللام"^(٧) تجده لم يغيّر من وصف سيبويه أي شيء.

د. أصوات طرف اللسان:

ذكرت سابقاً أنّ القيسي جعل اللام من طرف اللسان حسب النص الوارد في كتابه الكشف^(٨) وقلنا أن هذا يبدو من باب التوفيق والأمانة في نقل المعلومة، لهذا فإنني سأخرج صوت اللام من هذا التصنيف على أن أكتفي بما قدمته سابقاً عن مخرج اللام، معتمداً في ذلك على ما استقرئه من نصوص القيسي والتي يبدو فيها أنه يتبع سيبويه في تحديده لمخارج الأصوات.

(١) الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس ٥٩، علم اللغة ، محمود السعران ١٦٩، دراسة الصوت اللغوي أحمد مختار عمر ٣١٦، علم اللغة العام كمال بشر ١٢٩.

(٢) علم اللغة ، محمود السعران ١٦٩ وانظر علم اللغة العام ، كمال بشر ١٢٩.

(٣) الكتاب ٤/٤٣٥.

(٤) علم اللغة محمود السعران ١٧٠.

(٥) دروس في علم أصوات العربية جان كانتينو ٣٠

(٦) الدراسات الصوتية واللهجية ، حسام النعيمي ٣٠٩.

(٧) دروس في علم أصوات العربية جان كانتينو ٣٠

(٨) الكشف ١/١٣٩ انظر ص ٥١ من الرسالة

فأصوات طرف اللسان كما ذكرها سيبويه وتابعه فيها القيسي أحد عشر صوتاً (الراء والنون والطاء والذالاء ولتاء والصاد والزاي والسين والطاء والذال والناء) تتوزع بين خمسة مخارج متقاربة، لهذا فإنني سأقسّمها إلى أقسام فرعية كما هو آت:

أولاً: (مخرج النون)

قال القيسي: "النون تخرج من المخرج السادس من مخارج الفم فوق اللام قليلاً أو تحتها قليلاً - على الاختلاف في ذلك"^(١) وقد ميّز القيسي بين نونين: نون ساكنة، ونون متحركة، إذ تسمى النون الساكنة عنده بـ "الخفيفة"، وفي هذه النون الأخيرة "غنة" تخرج من الخياشيم فذلك مما يزيد في قوتها. لهذا "فالخفيفة منها مخرجها من الخياشيم من غير مخرج المتحركة"^(٢).

وبفهم من كلام القيسي أن ثمة اختلافاً بين علماء اللغة القدماء في تحديد مخرج النون، ومع هذا فقد تبع القيسي سيبويه عندما قال " قال سيبويه مخرجها من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا"^(٣) فقد أشار إلى الاختلاف دون أن يذكر جلّ الآراء التي دار حولها الخلاف، ثم أجاز رأي سيبويه من بينها، ورأي سيبويه هو " [ومن طرف اللسان بينه وبين] ما فوق الثنايا مخرج النون"^(٤).

كما تحدّث سيبويه عن الغنة التي تخرج من الخياشيم - الصوت الذي ذكره القيسي - وذلك في معرض حديثه عن الصفات التي سميت بها الأصوات العربية، فقال: "ومنها (حرف شديد) يجري معه الصوت؛ لأن ذلك الصوت غنة من الأنف، فإنما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف، لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصوت، وهو النون، وكذلك الميم"^(٥) وماز أيضاً بين النون الخفيفة والنون المتحركة، فقال "ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة"^(٦) وبناء عليه فقد تبع القيسي سيبويه في تحديد مخرج النون وفي بيان أهم صفاتها، وسيأتي الحديث عن هذه الصفة لاحقاً - إن شاء الله -.

وقد ورد وصف سيبويه لمخرج النون عند أغلب العلماء القدماء بالعبارة ذاتها^(٧) وإن جاءت مختصرة عند بعضهم بوصفها أنها أقرب المخارج لمخرج اللام^(١)، أو بأنها من تحت حافة اللسان من الشق الأيمن واللام هي القريبة منها^(٢).

(١) الرعاية ١٩٣.

(٢) السابق ١٩٣.

(٣) السابق ١٩٣.

(٤) الكتاب ٤٣٣/٤ وما بين القوسين ساقط من طبعة هارون وموجود في طبعة بولاق ٤٠٥/٢.

(٥) السابق ٤٣٥/٤.

(٦) السابق ٤٣٤/٤.

(٧) الأصول في النحو ٤٠٠/٣ وما بعدها، سر صناعة الإعراب ٤٧/١.

وبعد القيسي ذهب العلماء القدماء مذهب سيبيويه في وصف مخرج النون^(٣) وإن حدد بعضهم مخرجها من تحت اللام قليلاً^(٤) أو من أسفل اللام قليلاً^(٥) ووصفها آخر بأنها من خلف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا^(٦) إلا أنهم استخدموا وصف سيبيويه بألفاظه وعبارته لتحديد مخرج اللام ولم يضيفوا إليه شيئاً.

ولم يختلف علماء اللغة المحدثون مع العلماء القدماء في وصفهم لمخرج النون، فهي تنتج -عندهم- بأن يعتمد طرف اللسان على أصول الثنايا العليا^(٧) فهي إذن صوت سنّي، أو بتعبير آخر عن طريق اتصال اللسان باللثة فهي صوت لثوي^(٨).

وقد علّل حسام النعيمي وصف بعض المحدثين لصوت النون بأنه سنّي بقوله: "إنّ اتصال اللسان بأصول الثنايا وما فوقها جعلهم يعطون الحرف صفة الأسنان^(٩) لهذا فإن نطق صوت النون عنده" يمكن إخراجها باتصال طرف اللسان بأسفل اللثة وهو ما عبر عنه ابن جني بلفظ فويق الثنايا، ويمكن إخراجها أيضاً بأن يتصل طرف اللسان بأصول الثنايا وما اتصل بها من اللثة وهذا هو الذي نظر إليه المحدثون^(١٠).

ثانياً : مخرج (الرء)

ذكر القيسي أن "الرء تخرج من المخرج السابع من مخارج الفم من مخرج النون غير أنها أدخل إلى ظهر اللسان قليلاً^(١١)" وبهذا الوصف لم يزد القيسي وغيره^(١٢) على ما ذكره

(١) المقتضب ١/١٩٣.

(٢) الجمهرة ١/٨.

(٣) المفصل ٤/٣٩٤.

(٤) ارتشاف الضرب ١/٦.

(٥) النشر ١/١٥٩.

(٦) شرح المفصل ١٠/١٢٥.

(٧) علم اللغة ، محمود السعران ١٦٩ ، الأصوات اللغوية إبراهيم أنيس ٦١ ، علم اللغة العام كمال بشر ١٣٠.

(٨) دراسة الصوت اللغوي ، أحمد مختار عمر ٣١٦ ، مناهج البحث تمام حسان ١٣٤ ، دراسات في فقه اللغة / محمد الأنطاكي ١٣٥ ،

المصطلح الصوتي ، عبد القادر مرعي ٦٥.

(٩) الدراسات الصوتية واللهجية ، حسام النعيمي ٣٠٩.

(١٠) السابق ٣٠٩.

(١١) الرعاية ١٩٥ .

(١٢) الأصول في النحو ٣/٤٠٠ ، سر صناعة الإعراب ١/٤٧ ، شرح المفصل ١٠/١٢٥ ، ارتشاف الضرب ١/٧ ، شرح الشافية

٣/٢٥٣ النشر ١/١٥٩ .

سيبويه، إذ ورد في الكتاب ما نصه "ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام مخرج الراء"^(١).

وفي ضوء ما سبق فإن مخرج النون والراء عند سيبويه ومن تبعه^(٢) واحد لكن بينهما اختلافاً، كان المرعشي قد وضحه فقال "إن مخرجي النون والراء يشترك فيهما اللسان واللثة، فمن نظر إلى اللسان ظهر له جعل مخرج الراء قبل مخرج النون لأن مخرج الراء تضمن ما هو مقدّم على مخرج النون، ومن نظر إلى اللثة أخرج الراء لأن ما يلابسه رأس اللسان من اللثة بعد مخرج النون، وإنما قلنا في الأول (يظهر) ولم نقل: قدم الراء لعدم إطلاعنا على الرواية من أهل الأداء بتقديم الراء على النون"^(٣)

وعقب عليه غانم الحمد بقوله "ولم أجد من سبق إلى مثل هذا التفصيل في تحديد مخرجي الراء والنون، خاصة تعليقه أمر تقديم أحدهما على الآخر باعتبار العضو الذي ينظر إليهما من خلاله فمن نظر إلى اللسان قدّم الراء، لأن الجزء الذي يعتمد عليه منه للراء أدخل من الجزء الذي يعتمد عليه منه للنون، ومن نظر إلى العضو الآخر وهو اللثة قدّم النون وأخر الراء، لأن موضع اعتماد اللسان على اللثة مع النون أعمق منه مع الراء"^(٤).

ويلاحظ من كل ما سبق أن القيسي استطاع أن يحدد المخارج التفصيلية لكل من الأصوات الثلاثة (اللام، الراء، النون) وذلك باعتماده على ما ورد في كتاب سيبويه على الرغم من الصعوبة البالغة في تحديد مخارج هذه الأصوات، وهذا ما يعطل عدم تفصيل الخليل لمخارج هذه الأصوات فهي عنده من حيز واحد، ووصفها (بالذقية) لأن مبدأها من ذلق اللسان وهو تحديد طرفي ذلق اللسان^(٥).

وقضية تحديد مدى القرب بينهما ليس بالأمر اليسير فهو يحتاج إلى دقة مغلطة في الحذر، يقول المبرد: "اللام و النون والراء متقارب بعضه من بعض و ليس في التذاني كما أذكر لك"^(٦)، ثم انظر إلى وصف المبرد لمخارج هذه الأصوات إذ يقول " أقرب المخارج منه -

(١) الكتاب ٤/٤٣٣.

(٢) حاشية ١٠ المراجع نفسها .

(٣) جهد المقل ١٣٢ .

(٤) الدراسات الصوتية ، غانم الحمد ٢٠٧ .

(٥) العين ١/٥٨ .

(٦) المقتضب ١/١٩٣ .

ويقصد صوت اللام - مخرج النون المتحركة فأما النون المتحركة فأقرب الحروف منها اللام.... فإذا ارتفعت عن مخرج النون نحو اللام فالراء بينهما، على أنها إلى النون أقرب واللام تتصل به بالانحراف الذي فيها"^(١) تَجِدُ كَمْ هو ذلك التقارب بين هذه الأصوات كبيراً. كما يُلاحظ عدم وضوح مدلول لفظة "ارتفعت" التي استخدمها المبرد بقوله "إذا ارتفعت عن مخرج النون نحو اللام" هل النون قبل اللام أم اللام قبل النون. وظاهر كلامه -عندي - أن النون قبل اللام. ويؤيد كلام القيسي السابق والذي نصه "النون فوق اللام قليلاً أو تحتها قليلاً على الاختلاف"^(٢) ظني هذا ففيه إشارة واضحة إلى الخلاف الواقع بين العلماء في تحديد مخرج هذا الصوت.

ثم انظر في وصف ابن دريد لمخارج هذه الأصوات ، تجده قد اكتفى بتحديد مخرج النون ثم ذكر أن اللام قريبة من ذلك المخرج؛ فهل هذا يعني أن ابن دريد بدأ بتحديد مخرج الصوت الأول أي السابق للصوتين التاليين من ذلك المخرج فقال: "النون تحت حافة اللسان من الشق الأيمن واللام قريبة من ذلك والراء أدخل بطرف إلا أن الراء أدخل بطرف اللسان في الفم"^(٣) فإن لم يؤيد نصّ ابن دريد السابق ظني بأن بعض العلماء القدماء - كالمبرد على سبيل المثال - قد رتبوا النون قبل اللام وهذا يعني أنهم خالفوا ترتيب سيبويه ومن تبعه لها، فهو - وأعني هذا النص - دون شك يصرح بذلك القرب الشديد بين الأصوات الثلاثة السابقة.

وخلاصة القول في هذا الأمر أن أغلب العلماء القدماء - ومنهم القيسي - قد ذكروا أن اللام قبل النون والراء، لكنهم ذكروا أيضاً القرب الشديد بين هذه الأصوات. لهذا لما سئل المرعشي عن الخلاف في اعتبار اللام والراء والنون من مخرج واحد، أو من ثلاثة مخارج أجاب قائلاً "فالأقرب أن يجعل اللام وحده من مخرج واحد ويجعل من مخرج آخر كلي"^(٤).

و لقد أحسّ العلماء المحدثون بما أحسّه العلماء القدماء بخصوص العلاقة المخرجيّة والصوتية التي تجمع هذه الأصوات؛ إذ رأوا وجه شبه كبير بين هذه الأصوات الثلاثة؛ فهي تشترك في قرب مخارجها وفي نسبة وضوحها الصوتي، إذ إنها من أوضح الأصوات الساكنة في السمع^(٥) كما أنها أصوات لثوية^(١) إذ يتصل طرف اللسان بأصول الثنايا العليا^(٢) أو بتعبير

(١) السابق ١/١٣٩.

(٢) الرعاية ١٩٣.

(٣) الجمهرة ١/٨ .

(٤) جهد المقل ، ١٣٣.

(٥) الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس ٥٨ .

آخر فويق مغارز الثنايا إلى اللثة^(٣) حال إنتاجها وإن ذكر بعضهم أن اللام والنون أصوات أسنانية لثوية، والرء صوت لثوي، لكنه عاد وقال إنه يلاحظ تقارباً شديداً بين مخارج هذه الأصوات لدرجة أنه يصعب أحياناً التفريق بينها^(٤).

وهكذا نجد أن العلماء القدماء والمحدثين متفقون على أن هذه الأصوات الثلاثة متقاربة فيما بينها في المخرج، بيد أن أغلب القدماء وصفوا كل صوت من الأصوات الثلاثة من مخرج مستقل عن الآخر، أما المحدثون فقد عدوا هذه الأصوات من مخرج واحد وهو اللثة^(٥).

ثالثاً : مخرج (الطاء الدال والتاء)

قال القيسي في الرعاية: "الطاء تخرج من المخرج الثامن من مخارج الفم ، تخرج من طرف اللسان وأصول الثنايا"^(٦) وقال أيضاً: "الدال تخرج من مخرج الطاء المذكور"^(٧) ثم قال: "التاء تخرج من مخرج الطاء المذكور وهو المخرج الثامن من مخارج الفم"^(٨).

وفي كتاب الكشف ورد ما نصه "الطاء والتاء والدال أخوات يخرجن مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا"^(٩) وهذا يعني أنها ليست من المخرج الذي ذكره القيسي في كتاب الرعاية، والعجب أن تنسب الأصوات التالية (الطاء والذال والتاء) إلى طرف اللسان وأصول الثنايا في الكشف^(١٠) في حين تنسب هذه الأصوات - وأقصد الطاء والذال والتاء - إلى طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا في الرعاية^(١١) فهل كان هذا من باب التناقض في تحديد مخرج هذه الأصوات عند القيسي؟ والذي أراه أن هذا من تصحيف النسخ أو الرواة ، ولربما كان خطأ وقع فيه المحقق أو الطابع وتجدر الإشارة إليه.

(١) دراسة الصوت اللغوي ، أحمد مختار عمر ٣١٦ وما بعدها ، أصوات اللغة العربية عبد الغفار هلال ١٢٣ ، المصطلح الصوتي عبد القادر مرعي ٦٥ .

(٢) الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس ٥٩ ، علم اللغة محمود السعران ١٦٩ ، ١٧١ .

(٣) دروس في علم أصوات العربية ، جان كانتينو ٦٠ ، ٧٤ ، الدراسات الصوتية واللهجية عند ابن جني ، حسام النعيمي ٣٠٩ .

(٤) علم اللغة العام ، كمال بشر ٨٩ .

(٥) المصطلح الصوتي ، عبد القادر مرعي ٧٢ .

(٦) الرعاية ١٩٨ .

(٧) السابق ٢٠١ .

(٨) السابق ٢٠٤ .

(٩) الكشف ١/١٣٩ .

(١٠) السابق ١/١٣٩ .

(١١) الرعاية ٢٢٠ - ٢٢٣ - ٢٢٤ .

و الذي أراه أنّ النص الوارد في كتاب الرعاية هو الصحيح وأما ما ورد في كتاب الكشف فيعوزه الدقة والتصحيح ، و ما قوى هذا عندي أن سيبويه^(١) ومن تبعه^(٢) أجمعوا على أن مخرج (الطاء والتاء والذال) من طرف اللسان وأصول الثنايا ، ثم انظر ما قاله القيسي في النصين الواردين في كتاب الكشف تجدهما خاليين من الحديث عن صوت الثاء. ومن هنا يفترض أن يكون النص في كتاب الكشف هكذا " ثم الطاء والذال والتاء أخوات يخرجن مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا"^(٣) إذ إنّ ترتيب مخارج الأصوات العربية يقتضي ذلك.

وبهذا التحديد يكون القيسي قد تابع خطأ سيبويه في تحديد مخارج الأصوات الثلاثة - الطاء، والذال، والتاء - إذ جاء في الكتاب ما نصه "ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والذال والتاء"^(٤) دون أن يزيد القيسي عليه شيئاً ، كذلك فقد تابع العلماء القدماء بعد القيسي ما ورد عند سيبويه دون زيادة^(٥).

وقد وصف الخليل هذه الأصوات الثلاثة بالأصوات النطعية، إذ قال: "الطاء والتاء والذال نطعية، لأن مبدأها من نطع الغار الأعلى"^(٦) وقد اكتفى القيسي بتعليل هذه التسمية دون أن يتبنّى هذا الرأي، فقال: "سمّاهن الخليل بذلك، لأنه نسبهنّ إلى الموضع الذي يخرجن منه، فلما كنّ يخرجن من نطع الغار الأعلى، وهو سقفة نسبهنّ إليه"^(٧) وقد جاء في اللسان "النطعُ والنطعُ والنطعُ، والنطعةُ: ما ظهر من غار الفم الأعلى، وهي الجلدة الملتزقة بعظم الخليقاء فيها آثار كالتحزيز، وهناك موقع اللسان في الحنك"^(٨).

ولم يلق وصف الخليل هذا رواجاً لدى الدراسات الصوتية الحديثة فقد ذكر بعض المحدثين أن وصف القدماء لهذه الأصوات بالنطعية فيه خلط كبير، ذلك لأنّ هذه الأصوات الثلاثة ليست من نطع الغار بل هي عنده - أسنانية - لثوية^(٩) وذكر آخر أنّ هذا المصطلح (النطعية) قد جانبه

(١) الكتاب ٤/٤٣٣ .

(٢) الأصول في النحو ٣/٤٠٠ ، الجمهرة ٨/١ ، المقتضب ١/١٩٣ ، سر صناعة الإعراب ١/٤٧ .

(٣) الكشف ١/١٣٩ .

(٤) الكتاب ٤/٤٣٣ .

(٥) المفصل ٣٩٤ ، شرح الشافية ٣/٢٥٣ ، شرح المفصل ١٠/١٢٥ ، النشر ١/١٥٩ ، ارتشاف الضرب ١/٧ .

(٦) العين ١/٥٨ .

(٧) الرعاية ١٤٠ .

(٨) لسان العرب ، مادة (نطع)

(٩) مناهج البحث في اللغة ، تمام حسان ١١١ و ما بعدها .

التوفيق؛ معللاً هذا بقوله: "لأن النطق - كما شرحته المعاجم وكما يُفهم من كلام هؤلاء العلماء - هو أقرب جزء من الحنك الأعلى إلى أصول الثنايا"^(١) ثم استدل على ذلك بتعريف الفيروزآبادي للنطق فعقّب قائلاً: "وتدل التجارب الحديثة على أن طرف اللسان مع هذه الأصوات يتصل بأصول الثنايا، بل ومعظم الثنايا من الداخل، فهي أصوات أسنانية - لثوية، ولو وضعوا هذا المصطلح للام والراء والنون لكانوا أقرب إلى الصواب"^(٢).

ومعنى هذا أن الدراسات الصوتية الحديثة خالفت الخليل في وصفه لهذه الأصوات بالنطعية، لكنهم لم يخالفوا وصف سيبويه - وقد سار القيسي على منواله في هذا الوصف - إذ ورد في النص السابق أن التجارب الحديثة أثبتت أن مخرج هذه الأصوات عند التقاء طرف اللسان بأصول الثنايا، وهو التعبير ذاته الذي استخدمه سيبويه ومن تبعه، كما استخدم محمود السعران هذا الوصف^(٣) بيد أنه استخدم مصطلح (سنّي) للدلالة على مخرج هذه الأصوات، وهذا لا يشيء - بالضرورة - بالاختلاف بينه وبين العلماء القدماء ما دام الوصف واحداً .

وقد أجمع أغلب العلماء المحدثين على أنّ هذه الأصوات الثلاثة (أسنانية - لثوية) إذ تحدث نتيجة التصاق مقدمة اللسان باللثة والأسنان العليا^(٤) وقد صرح كمال بشر بأن هذا الوصف يقابل الوصف القديم السابق^(٥) وبناءً عليه لم يختلف العلماء القدماء والمحدثون في وصف هذه الأصوات وإن اختلفت مصطلحاتهم، إذ يبقى الوصف واحداً والمخرج واحداً .

رابعاً : مخرج (الزاي و السين والصاد)

قال القيسي في كتاب الكشف: " الزاي والصاد والسين أخوات، يخرجن مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا السفلى"^(٦) وكذا ورد في كتاب الرعاية، بيد أنّ الحديث جاء فيه مفصلاً إذ فصل كل صوت على حدة^(٧).

(١) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس ٩٠ .

(٢) السابق ٩٠ .

(٣) علم اللغة، محمود السعران ١٥٤ وما بعدها .

(٤) علم اللغة العام، كمال بشر ٨٩، دراسات في فقه اللغة محمد الأنطاكي ١٤٩، دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر ٣١٦ المصطلح الصوتي، عبد القادر مرعي ٦٤، علم الأصوات اللغوية، مناف مهدي ٦٠ وما بعدها .

(٥) علم اللغة العام، كمال بشر ٨٩ .

(٦) الكشف ١/١٣٩ .

(٧) الرعاية ٢٠٩، ٢١١، ٢١٥ .

وكان الخليل قد وصف هذه الأصوات بالأصوات الأصلية معللاً هذه التسمية قائلاً: "لأن مبدأها من أسلة اللسان وهي مستدق طرف اللسان"^(١) وهذا يعني أنّ الخليل قد حدّد المخرج بالاعتماد على واحد من جزأي أعضاء النطق التي تدخل في تحديد المخرج، لا كما فعل سيبويه وغيره من العلماء. وعقب القيسي على هذا الوصف بقوله "سمّاهن الخليل بذلك، لأنه نسبهنّ إلى الموضع الذي يخرجن منه، فلمّا كن يخرجن من طرف اللسان، وطرف اللسان أسلته، نسبهنّ إلى ذلك"^(٢).

وجاء في الكتاب "ومما بين طرف اللسان وفويق الثنايا مُخرَجُ الزاي، والسين، والصاد"^(٣) وعند النظر إلى هذا الوصف تجد أنّ القيسي حدّد الثنايا التي يخرج من فوقها الأصوات الثلاثة فقال: "فويق الثنايا السفلى"، بينما لم يحددها سيبويه، ومع ذلك فمن الممكن أن يكون القيسي قد أخذ هذا التحديد من ابن السراج، خاصة وأن القيسي قد اطلع على كتاب الأصول وكتب عليه كتاباً سمّاه "الوصول إلى تذكرة كتاب الأصول لابن السراج في النحو"^(٤) فقد جاء في الأصول لابن السراج ما نصّه "مما بين اللسان وفويق الثنايا السفلى: مخرج الزاي والسين والصاد"^(٥) فقد حدّد ابن السراج الثنايا بالسفلى لكنه لم يحدد جزء اللسان الذي شارك في إنتاج هذه الأصوات.

وما يلاحظ على هذه المجموعة من الأصوات أنّ أغلب القدماء - حسب اطلاعي - لم يتفقوا على تحديد وصفهم لهذه الأصوات، فإذا ما نظرنا في الأوصاف السابقة التي وردت عن سيبويه وعن ابن السراج وعن القيسي وعن ابن جني ونصه "ومما بين الثنايا وطرف اللسان مخرج الصاد والزاي والسين"^(٦) نجد أنّ القدماء قبل القيسي اختلفوا في تحديد مخرج هذه الأصوات ولعلنا نجد هذا الفرق أكثر وضوحاً إذا ما نظرنا في تحديد ابن دريد ومفاده "السين والصاد والزاي بجانب اللسان الأيمن من أصول الأضراس إلى أصول الثنايا العليا"^(٧) ووصف

(١) العين ٥٨/١.

(٢) الرعاية ١٤٠.

(٣) الكتاب ٤/٤٣٣.

(٤) إنباه الرواة ٣/٣١٥ وما بعدها.

(٥) الأصول في النحو ٣/٤٠٠ وما بعدها.

(٦) سر صناعة الإعراب ١/٤٧.

(٧) الجمهرة ٨/١.

المبرد حين قال "ومن طرف اللسان وملتقى حروف الثنايا حروف الصغير، وهي حروف تنسل انسلالاً وهي السين، والصاد، والزاي"^(١).

وذهب العلماء القدماء بعد القيسي مذهبين: مذهباً يصف مخرج هذه الأصوات كما وصفها ابن جنى^(٢) نحو: الزمخشري^(٣) وابن الحاجب^(٤) ومذهباً يصفها كما وصفها القيسي نحو: ابن الجزري في النشر^(٥) وأبو حيان الأندلسي في ارتشاف الضرب^(٦) إلا رضي الدين الاستراباذي الذي شرح عبارة بن جنى الذي يصف بها مخرج هذه الأصوات قائلاً "إنها تخرج من بين رأس اللسان والثنايا من غير أن يتصل طرف اللسان بالثنايا كما اتصل بأصولها لإخراج الطاء والدال، بل يحاذيها ويسامتها"^(٧).

كما عقب على وصف سيبويه لمخرج هذه الأصوات بيد أنه استخدم مصطلح "طرف الثنايا" بدلاً من "فويق الثنايا" الواردة في وصف سيبويه، فقال "وعبارة سيبويه (مما بين طرف اللسان وطرف الثنايا مخرج الزاي والسين والصاد) فعلى ما قال مخرج هذه الحروف هو مخرج النون"^(٨).

وفي دراسة صوتية لغانم الحمد خرج هذا الباحث بنتيجة مفادها أن علماء التجويد حاولوا أن يحددوا مراد سيبويه من قوله "فويق الثنايا" فوجد أنهم ينقسمون إلى مذاهب وأنهم لم يتفقوا على تحديد هذا المخرج فمنهم من حدّد فويق الثنايا بـ "فويق الثنايا السفلى"، في حين ذهب آخرون إلى تخصيص الثنايا بـ "العليا" لكنهم لم يستخدموا حينئذ كلمة "فويق" وذهب آخرون إلى تحديد هذا المخرج بوصف مختلف، فوصفه الباحث بأنه الأكثر تحديداً ونصه "ومن طرف اللسان ومن بين الثنايا لا أصولها ولا أطرافها"^(٩).

(١) المقتضب ١/١٩٣ .

(٢) سر صناعة الإعراب ١/٤٧ .

(٣) المفصل ٣٩٤ .

(٤) شرح الشافية ٣/٢٥٠ .

(٥) النشر ١/١٦٠ .

(٦) ارتشاف الضرب ١/٧ .

(٧) شرح الشافية ٣/٢٥٣ وما بعدها .

(٨) السابق ٣/٢٥٤ .

(٩) الدراسات الصوتية ، غانم الحمد ٢٠٩ وما بعدها .

وفي الدراسات الحديثة كان الأمر كذلك، إذ اختلف علماء الدرس الصوتي الحديث في تحديد مخرج هذه الأصوات ، فقد أشار بعضهم إلى أن هذا الاختلاف ناتج عن اختلاف اللهجات العربية، وناتج عن اختلاف الأفراد أحياناً، لكنه عقّب وقال "فنطق اللهجات لها مقبول حسن فإذا وصف لنا مخرج السين في كتب القراءات القديمة على أنه من طرف اللسان فويق الثنايا السفلى، كان هذا الوصف في مجموعه مقبولاً، لأنه يكون نوعاً من السين لا يراها العربي غريبة على سمعه"^(١) وبناء عليه يكون مخرج هذه الأصوات - بتقديره - عند التقاء طرف اللسان بالثنايا السفلى أو العليا^(٢) في حين ذهب بعضهم إلى أن طرف اللسان يعتمد على اللثة، على أن هناك إمكانية أن يعتمد ذلك اللسان لا على اللثة ولكن على الأسنان السفلى، أو على أصول الثنايا السفلى في أحيانٍ آخر^(٣).

وقد فسّر جان كانتينو وصف سيبويه السابق بأن هذه الأصوات هي أصوات أسنانية أو مغارزية^(٤) وبهذا الوصف يقترب جان كانتينو من بعض العلماء الذين وصفوا مخرج هذه الأصوات باللثوية، ذلك أنّ "مغارز الثنايا في اللثة، فالمراد واحد وإن اختلفت العبارة"^(٥).

في حين فسّر كمال بشر^(٦) وعبد الغفار هلال^(٧) وصف ابن جني لمخرج هذه الأصوات ونصه "ومما بين الثنايا وطرف اللسان مخرج الصاد الزاي والسين"^(٨) بأن هذه النظرة تقتضي أن تكون هذه الأصوات سنيّة ، لكنهما اختلفا في تقديرهما لوصف نطق الأصوات الثلاثة في العصر الحديث فحددها عبد الغفار هلال -بتقديره وتقدير غيره من العلماء- من طرف اللسان مع أطراف الثنايا السفلى^(٩) على أن كمال بشر حدّدها - بملاحظته الذاتية - بأنها من وضع طرف اللسان خلف الأسنان العليا مع التقاء مقدم اللسان باللثة التقاءً خفيفاً من شأنه أن يحدث الاحتكاك الذي نسمعه عند نطقها^(١٠).

(١) الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس ٦٧ .

(٢) السابق ٦٧ .

(٣) علم اللغة محمود السعران ١٧٥ .

(٤) دروس في علم أصوات العربية جان كانتينو ٧٢ .

(٥) الدراسات الصوتية و اللهجية عند ابن جني ، حسام النعيمي ، ٣١٠ .

(٦) علم اللغة العام ، كمال بشر ٩٢ .

(٧) أصوات اللغة العربية ، عبد الغفار هلال ١٢٦ .

(٨) سر صناعة الإعراب ٤٧/١ .

(٩) أصوات اللغة العربية ، عبد الغفار هلال ١٢٦ .

(١٠) علم اللغة العام ، كمال بشر ٩٦ .

وفي ضوء ما سبق يمكن تفسير هذا الاختلاف في وصف القدماء والمحدثين لهذه الأصوات الثلاثة في أمرين:

الأول: وهو رأي لكمال بشر، وأراني أتفق معه إذ يقول فيه - معتمداً على وصفه السابق للأصوات الثلاثة كما نطقها اليوم - " ومعنى هذا أن هذه الأصوات - سنية لو نظرنا إلى الوضع الأول ويُقصدُ بذلك وضع اللسان خلف الأسنان العليا - ولكنها لثوية بالنسبة إلى الوضع الثاني - ويعني به التقاء مُقدّم اللسان باللثة التقاءً خفيفاً - ومعناه أيضاً صحّة تسميتها أصواتاً أسنانية - لثوية بالاعتبارين معاً" (١) .

ثم عَقَبَ قائلاً: "ويبدو أن ابن جني ركز نظره على التقاء طرف اللسان بالأسنان وأهمّل التقاء مُقدّم اللسان باللثة، وهو الالتقاء الذي نتج عنه الاحتكاك الذي يعد خاصةً مُهمّةً من خواص هذه الأصوات الثلاثة، وقد سوّغ لنا عدّها أصواتاً لثوية ووضعها مع الرءاء في مجموعة واحدة" (٢) .

الثاني: أن الاختلاف في الوصف وهو - فيما أحسب - ناتج عن وصف ألفونات الفونيمات السابقة لا وصف الفونيمات ذاتها. والدليل على ذلك أن نطق كل واحد من هذه الأصوات وفي جميع اللهجات مقبول. حتى إن وصف القدماء في مجموعة مقبول - كما يقول إبراهيم أنيس - لأنه يكون نوعاً من الأصوات التي لا يراها العربي غريبة على سمعه (٣)، ولو كنّا نصف فونيمياً لا تفتقنا على وصف واحد لا غير.

مع هذا يبقى الاختلاف بيننا وبين القدماء في أنهم يجعلون الصاد والزاي والسين تاليةً للطاء والدال والتاء، أمّا نحن فنشعر بالعكس ونحسّ بأنها سابقة على هذه الأصوات وليست تاليةً لها من حيث المخرج باتجاه الشفتين.

خامساً : مخرج (الطاء , التاء , الدال)

قال القيسيّ "الطاء تخرج من المخرج العاشر من مخارج الفم، وذلك ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العلى" (٤) ثم قال: "التاء تخرج من مخرج الطاء المذكور، وهو المخرج

(١) السابق ٩٦ .

(٢) السابق ٩٦ .

(٣) الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس ٦٧ .

(٤) الرعاية ٢٢٠ .

العاشر من مخارج الفم" (١) كما قال أيضاً: "الذال تخرج من مخرج الظاء والشاء المذكور" (٢) وكنت قد أشرت في صفحات سابقة إلى ما يشوب النص الموجود في كتاب الكشف من خلط (٣).

وبهذا الوصف يكون القيسي قد تابع مذهب سيبويه ومن تبعه (٤) في تحديد مخرج هذه الأصوات، إذ جاء في الكتاب ما نصّه "ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والشاء" (٥) بيد أنّ القيسي قد حدّد الثنايا بالعليا كما حدّدها المبرد من قبل (٦) على أنه ليس ثمة اختلاف جوهري فيما سبق إذ إنّ جميع هذه الأوصاف تلتقي في تحديد المخرج سواء أددت هذه الثنايا أم لم تحدد، فالذين لم يحدّدوا الثنايا أدركوا أنّ طرف اللسان يلمس الثنايا السفلى والعليا معاً، أمّا الذين حدّدوا هذه الثنايا فقد ركزوا على الثنايا العليا باعتبار أنّ طرف اللسان يركّز عليها أكثر من ارتكازه على السفلى والله أعلم.

على أن الاسترلابادي بيّن أنّ المقصود من طرف الثنايا هو رؤوس الثنايا العليا (٧) وقد تابع بعض العلماء القدماء بعد القيسي خطأ سيبويه في تحديد مخرج هذه الأصوات (٨) في حين راح بعضهم الآخر يحدّد هذه الثنايا بالعليا على خطأ القيسي (٩) سوى ابن يعيش الذي جعل مخرجها متأخراً قليلاً عمّا وصفه سيبويه وغيره من العلماء القدماء إذ قال: "الظاء والشاء والذال من حيز واحد وهو ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا وبعضها أرفع من بعض، وهي لثوية لأنّ مبدأها من اللثة" (١٠) وباعتقادي فإنّ ابن يعيش قد خرج عن الدقّة في وصفه لمخرج هذه الأصوات إذ إنّ هذه الأصوات ليست لثوية بأي حال من الأحوال.

لكنني أتصوّر أنّ ابن يعيش مضى على خطأ الخليل في وصفه إذ إنّ أساس تقسيم الأصوات على المخارج عند الخليل يختلف تماماً عمّا سار عليه القدماء في تحديد مخارجها. قال

(١) السابق ٢٢٣.

(٢) السابق ٢٢٤.

(٣) انظر ص ٥٨ من البحث .

(٤) الجمهرة ٨/١ ، الأصول في النحو ٤٠١/٣ ، سر صناعة الإعراب ٤٧/١.

(٥) الكتاب ٤٣٣/٤.

(٦) المقتضب ١٩٣/١.

(٧) شرح الشافية ٢٥٤/٣.

(٨) المفصل ٣٩٤.

(٩) ارتشاف الضرب ٧/١ ، النشر ١٦٠/١.

(١٠) شرح المفصل ١٢٥/١٠.

الخليل: "الظاء والذال والثاء لثوية لأن مبدؤها من اللثة"^(١) فهو يعتمد المبدأ الذي قصده الخليل أي أنه ينسب كل صوت إلى مدرجته وموضعه الذي يبدأ منه .

في حين حدّد العلماء القدماء المخرج بناءً على نقطة التقاء العضوين المشتركين في حبس الهواء أثناء خروجه، ويتساءل جان كانتينو هنا: "هل أن ابن يعيش كان يعني أن مخرج هذه الحروف أدخل من الفم أم أنه يلمح إلى أن نطقها بشيء من الصّغير وهو نطق سيأتي فيه الكلام، ومهما يكن الأمر فلا بدّ أن نعنتي بنطق هذه الحروف في العربيّة الفصحى نطقاً بين الأسنان خالصاً"^(٢)، كما أنكر إبراهيم أنيس هذا الوصف (اللثوية) مؤكداً صحة وصف سيبويه لها فهي مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا^(٣).

وبناءً عليه فإن الدرس الصوتي الحديث يتفق مع القدماء وفي مقدّماتهم سيبويه على أن هذه الأصوات الثلاثة تخرج من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا^(٤) أو بتعبير آخر بأن طرف اللسان يوضع بين أطراف الثنايا^(٥) أي الثنايا العليا والسفلى^(٦) أو بوصف آخر بين الأسنان^(٧).

ثالثاً : أصوات الشفتين :

تقسم أصوات الشفتين إلى قسمين على أساس الحيز الذي تخرج منه، قال القيسي: "وأما حروف الشفتين فأربعة: الفاء منفردة، ثمّ الباء والميم والواو أخوات"^(٨) وبناءً عليه سأدرس أصوات الشفتين: كما هو آت:

أ - مخرج (الفاء)

(١) العين ٥٨/١.

(٢) دروس في علم أصوات العربيّة , جان كانتينو , ٦٤ .

(٣) الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس ٩١ .

(٤) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس ٤٥ ، التجويد والأصوات إبراهيم نجا ، ٥٢، أصوات اللغة العربية ، عبد الغفار هلال ١٢٦، علم الأصوات اللغوية ، مناف مهدي ٥٦ .

(٥) علم اللغة ، محمود السعران ، ١٧٣ .

(٦) علم اللغة العام ، كمال بشر ، ١١٨ .

(٧) دراسات في فقه اللغة محمد الأنطاكي ١٤٧ وما بعدها ، دروس في أصوات العربية ، جان كانتينو ٦٤ .

(٨) الكشف ١٣٩/١ .

قال القيسي: "الفاءُ تخرج من المخرج الحادي عشر من مخارج الفم، من باطن الشفة السفلى، وأطراف الثنايا العليا" (١) وقد وردت هكذا عند سيبويه (٢) ومن سبق القيسي (٣) ومعنى هذا أنه لا يوجد اختلاف بين القيسي والعلماء القدماء الذين سبقوه في تحديد مخرج هذا الصوت، إلاّ الفراء الذي عدّ الفاء من بين الشفتين (٤) وقد تابع العلماء القدماء بعد القيسي وصف سيبويه دون أن يزيدوا عليه شيئاً (٥) كما أنّها لم تتغير عند علماء التجويد (٦).

وكان الخليل قد وصف هذا الصوت بأنه صوت شفوي إذ قال "الفاء والباء والميم شفوية، وقال مرّه شفوية لأن مبدأها من الشفة" (٧) وتابعه بذلك ابن يعيش في شرح المفصل فقال: "الفاء والباء والميم من حيّز واحد وهي الشفة" (٨) والحقيقة الصوتية غير ذلك إذ إنّ الفاء تخرج من باطن الشفة السفلى أثناء النقاها بأطراف الثنايا العليا .

ولم يبتعد علماء اللغة المحدثون عن وصف أغلب العلماء القدماء، فقد حدّدوا صوت الفاء بالعبارة ذاتها التي استخدمها القدماء، وان ابتكروا لها مصطلح (الصوت الشفوي-أسناني) (٩) وهي صفة كما يقول جان كانتينو: مذكورة عند القدماء بدقة (١٠).

ب-مخرج (صوت الباء والميم والواو) (نصف الصائت))

قال القيسي: "الباء تخرج من المخرج الثاني عشر من مخارج الفم، مما بين الشفتين مع تلاصقهما" (١١) ثم قال: " الميم تخرج من مخرج الباء وهو المخرج الثاني عشر من مخارج الفم، وهي أخت الباء في الجهر والشدة غير أنّ الميم فيها غنة إذ أسكنت تخرج من الخيشوم مع

(٦) الرعاية ٢٢٧ .

(٧) الكتاب ٤ / ٤٣٣ .

(٨) الجمهرة ٨/١ ، الأصول في النحو ٣ / ٤٠١ ، المقترض ١ / ١٩٤ ، سر صناعة الإعراب ١ / ٤٨ .

(٩) انظر شرح الشافية ٣ / ٢٥٤ .

(١٠) المفصل ٣٩٤ ، شرح الشافية ٣ / ٢٥٠ ، ارتشاف الضرب ١ / ٧ ، النشر ١ / ١٦٠ .

(١١) الدراسات الصوتية، غانم الحمد ٢١٥ .

(١٢) العين ١ / ٥٨ .

(١٣) شرح المفصل ١٠ / ١٢٥ .

(١٤) الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس ٤٤ ، دراسات في فقه اللغة ، الأنطاكي ٤٧ ، علم اللغة السعرا ١٧٣ ، دراسة الصوت اللغوي أحمد مختار عمر ٣١٥ ، علم الأصوات العام بسام بركه ١٢١٤ ، علم اللغة العام كمال بشر ، دروس في علم أصوات العربية جان كانتينو ٤٣ .

(١٥) دروس في علم أصوات العربية ، جان كانتينو ٤٣ .

(١٦) الرعاية ٢٢٩ .

نَفَسٌ يجري معها"^(١) وقال أيضاً "الواو تخرج من مخرج الباء والميم من المخرج الثاني عشر من بين الشفتين ينقطع آخرها في الخروج من مخرج الألف"^(٢).

وبهذا التفصيل يكون القيسي قد أضاف بعض الشيء إلى عبارة سيبويه التي نصّها "ومما بين الشفتين مخرج الباء، والميم، والواو"^(٣) فقد وضّح حال الشفتين أثناء نطق صوت الباء إذ إنهما يتلاصقان مع الصّوت، كما أضاف لمخرج الميم صوت الغنة الذي يخرج من الخيشوم، وإن كان سيبويه قد ذكر هذا لكنه أشار إليه في معرض حديثه عن صفات الأصوات، ولم يذكره مقترناً ببيان مخرج الصوت^(٤) كما ميّز القيسي بين صوتي الواو: الواو (المديّة) والواو (نصف الصّائت)، إذ حدّد مخرج الواو نصف الصّائت من بين الشفتين فقال: " يكون فيها مدّ ولين إذا أسكنت وانضمّ ما قبلها، وفيها لين إذا سكنت وانفتح ما قبلها.... فيها ثقل إذا تحرّكت، لأنّ مخرجها من الشفتين، وينقطع آخرها في الخروج من مخرج الألف"^(٥) وفي الدّرس الحديث تعدّ الواو والياء إذا تحركتا نصف صائت (ولّد، يترك) مع الاختلاف في لفظة المصطلح الحديث^(٦).

ولم يرد تفصيل هذا الحديث وهذه الزيادة عند علماء اللغة القدماء قبل القيسي؛ فأغلبهم تابعوا خطأ سيبويه في تحديد هذه الأصوات^(٧) سوى المبرد الذي أشار إلى صوت الغنة الذي يرافق صوت الميم فقال: "والميم ترجع إلى الخياشيم، بما فيها من الغنة، فلذلك نسمعها كالنون لأنّ النون المتحركة مشرّبة غنة"^(٨) وذلك التّوضيح الذي قدّمه حول صوت الواو فقال: "إلا أنّ الواو تهوي في الفم حتى تتصل بمخرج الطاء والضاد تنقشى حتى تتصل بمخرج اللام"^(٩)

وعلى هذا الأمر سار العلماء القدماء بعد القيسي، فمنهم من اكتفى بالحديث عن مخرج هذه الأصوات على أنه مما بين الشفتين^(١٠) ومنهم من أضاف لهذا المخرج ما أضافه المبرد من

(٥) السابق ٢٣٢ .

(٦) السابق ٢٣٥ .

(٧) الكتاب ٤ / ٤٣٣ .

(٨) السابق ٤ / ٤٣٣ .

(٩) الرعاية ٢٣٥ .

(٦) علم اللغة العام ، كمال بشر ١٣٢ ، علم اللغة ،محمود السعران ١٨٠ ، علم الأصوات العام ، بسام بركة ١٣٨ .

(٧) الأصول في النحو ٣ / ٤٠١ ، الجمهرة ١ / ٨ ، سر صناعة الإعراب ١ / ٤٨ .

(٨) المقتضب ١ / ١٩٤ .

(٩) السابق ١ / ١٩٤ .

(١٠) المفصل ٣٩٤ .

قبل مسقطاً الواو (نصف الصائت) من هذا المخرج كما فعل الخليل من قبل أيضاً^(١)، ومنهم من اكتفى بالإشارة إلى أن أحسن الأحوال ما ذكره سيبويه وعليه العلماء بعده^(٢)، ومنهم من وضّح حقيقة هذه الواو كما وضّحها القيسي من قبل كابن الجزري الذي يقول: "المخرج السادس عشر للواو غير المدية والباء والميم مما بين الشفتين فينطبقان على الباء والميم"^(٣)، وبعضهم أنكر على الخليل أن جعل الواو هوائية لا مخرج لها في حين هي مما بين الشفتين دون أن يوضّح هو حقيقة هذه الواو، كما أنكر على المهدي الذي فصل الواو عن الباء والميم وجعل لها مخرجاً على حده وهو المخرج السادس عشر لذا فهي عنده مما بين الشفتين، فتنطبقان في الباء والميم لا في الواو^(٤).

أمّا علماء الأصوات المحدثون فقد اختلفوا مع القدماء في عدّهم صوت الواو من الأصوات الشفوية، على أن بعضهم قبل بهذا الوصف^(٥) وعلل بعضهم الأمر بأن العلماء القدماء - على ما يبدو - قد شغلهم وضع الشفتين في النطق بالواو - من حيث استدارتها - عن تحسّس موضع اللسان في الحنك^(٦)، ولهذا فوصف الواو - عند بعضهم - بأنه شفوي ليس خطأ لأن الشفتين لهما دخل كبير في نطقه ذلك أنّهما تنضمان عند النطق به، ولكن الوصف الأدق أن يقال: "انه من أقصى اللسان حين يقترب من أقصى الحنك"^(٧) وبعبارة جامعة مختصرة أكثر فالواو شفوي - حنكي - قصي^(٨).

ولعلّ القدماء قد أحسّوا - حقا - بحركة اللسان لكنهم لم يحدّدوا - فيما أحسب - هذه الحركة ذلك أنّهم انشغلوا بحركة الشفتين، وما قوى هذا عندي وصف المبرد لصوت الواو، إذ حدد حركة اللسان من خلال قوله: "تهوي في الفم حتى تتصل بمخرج الطاء والضاد وتتفشى حتى تتصل بمخرج اللام"^(٩) ففي مخارج الأصوات المذكورة السابقة حركة للسان وكان قد تم توضيحها في مخارج هذه الأصوات كل على حدا.

(١) شرح المفصل ١٠/ ١٢٥ .

(٢) شرح الشافية ٣/ ٢٥٤ .

(٣) النشر ١/ ١٦٠ .

(٤) ارتشاف الضرب ٧/ ١ .

(٥) دروس في أصوات العربية ، جان كانتينو ، ٤٣ .

(٦) الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس ، ٤١ ، الدراسات الصوتية و اللهجية عند ابن جني ، حسام النعيمي ٣١٠ وما بعدها .

(٧) الأصوات لإبراهيم أنيس ٤١ ، علم اللغة العام ، كمال بشر ٩٢ .

(٨) علم اللغة ، محمود السعران ١٨٠ .

(٩) المقتضب ١/ ١٩٤ .

رابعاً: مخرج الغنة:

حدد القيسي الغنة قائلاً: "الغنة نون ساكنة خفيفة تخرج من الخياشيم"⁽¹⁾ وهي "تابعة للنون الخالصة السكون غير المخفاة - وهي التي تتحرك مرة وتسكن مرة"⁽²⁾ تلك التي تخرج "من طرف اللسان بينه وبين فويق الثنايا"⁽³⁾ فهي إن سكنت كان فيها غنة تخرج من الخياشيم⁽⁴⁾ إذ إن الغنة تابعة لهذه النون كما أنها "تابعة للتتوين - لأنه نون ساكنة - وللميم الساكنة"⁽⁵⁾ أيضاً. والغنة صوت يخرج من الخيشوم "المركب فوق غار الحلق الأعلى"⁽⁶⁾ وصوتا الغنة كما يحددهما القيسي هما: الميم والنون ولهما مخرجان مخرج للغنة من الخيشوم ومخرج في الفم "فإن كان ميمًا، فمن الشفتين يخرج، وإن كان نونًا، فمن طرف اللسان وأطراف الثنايا يخرج فحرف الغنة له مخرجان"⁽⁷⁾ ولهذا يمكن تعريفها بأنها الأثر السمعي الناتج عن نطقنا للنون الساكنة والتتوين والميم الساكنة.

فالأصل في هذه الغنة إذن أن تكون تابعة للنون الخالصة السكون من نحو: عن وللميم الساكنة من نحو: لم، وللتتوين نحو الوقوف على النون من (غفور) فالصوت الخارج من المجرى الأنفي سماه القيسي النون الخفيفة، وقد استقى القيسي هذا المصطلح (النون الخفيفة) للدلالة على الغنة من تعريف سيبويه للغنة، إذ قال هذا الأخير "ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة"⁽⁸⁾ وقد تبعه ابن السراج⁽⁹⁾ وابن دريد⁽¹⁰⁾ وابن الأنباري⁽¹¹⁾ والزجاجي⁽¹²⁾ في ذلك، وحين شرح السيرافي هذه المسألة من كتاب سيبويه قال: "يجب أن تكون الخفية لأن التفسير يدل عليه"⁽¹³⁾.

(1) الرعاية، ٢٤٠.

(2) السابق، ٢٤٠.

(3) السابق، ١٩٣.

(4) السابق، ١٩٣.

(5) السابق ٢٤٠.

(6) السابق، ٢٤٠.

(7) الكشف، ١٦٤/١.

(8) الكتاب، ٤٣٤/٤.

(9) الأصول في النحو ٤٠١/٣.

(10) الجمهرة، ٨/١.

(11) أسرار العربية، ٢٨٨.

(12) الجمل في النحو، ٤١١.

(13) شرح كتاب سيبويه ٤٤٦/٦ نقلا عن الدراسات الصوتية، غانم الحمد ٢١٨.

أما المبرّد فقد اكتفى بتسميتها النون الساكنة قائلاً: "أما النون الساكنة فمخرجها من الخياشيم نحو: منك وعنك" (1) ومن خلال هذا المثال نقول انه يقصد النون الخفية ذلك لان النون تخفى عند صوت الكاف كما سنرى لاحقاً - ثم إنه ذكر نونا أخرى سماها "النون المتحركة" تلك التي تقرب في مخرجها من اللام (2) أما ابن جنى فإنه لم يفرق بين التسميتين إذ قال: "ومن الخياشيم مخرج النون الخفية ويقال الخفيفة أي الساكنة" (3) وقد تبعه كل من الزمخشري (4) وابن يعيش (5) في هذا، أما أبو حيان الأندلسي فقد وجد أن لا فرق بين المصطلحين حين تحدث عن مخرج الخيشوم قائلاً: "هو للنون الساكنة الخفية الخفيفة المخفأة التي لم يبق منها إلا الغنة" (6).

فهل ثمة فرق جوهري بين مصطلحي: الخفيفة والخفية؟ ثم ما علاقة كل واحد منهما بالآخر، وقبل هذا وذاك هل استخدم القيسي مصطلح (الخفية) إلى جانب مصطلح (الخفيفة) للدلالة على (الغنة)؟ وحتى يتسنى لنا الإجابة عن هذه الأسئلة وددت لو أنا نتوقف عند قول القيسي ومفاده: "الغنة التي في الحرف الخفي هي النون الخفية" (7) فثمة في النص ما يؤكد استخدام القيسي لمصطلح (الخفية) إلى جانب (الخفيفة) للدلالة على الغنة، ثم إن في هذا النص ما يمكن الكشف من خلاله عن غرض القيسي في استخدامه هذا المصطلح (الخفية) مقيداً مع أصوات الإخفاء.

الذي أراه أن القيسي حين استخدم مصطلح (الخفية) استخدمه للدلالة على الغنة المتبقية من ذلك التأثير الذي يصيب النون الساكنة في حال مجاورتها لأحد أصوات الإخفاء فقط، فاستخدم مصطلح (الخفية) في هذا الموطن لأنه مشتق من مصطلح (الإخفاء) وما يؤكد هذا أنه لما تحدث عن مواطن ظهور (النون الخفيفة) والتي هي الغنة قال: "والغنة تظهر عند إدغام النون الساكنة والتنوين في النون والميم، ولا تدغم وتظهر عند إدغام النون والتنوين في الياء والواو" (8) فاستثنى حكم النون الساكنة والتنوين مع أصوات الإخفاء في هذا الموطن.

(1) المقتضب ٣/١.

(2) السابق ١٩٣/١.

(3) سر صناعة الإعراب ٤٨/١.

(4) المفصل ٣٩٤.

(5) شرح المفصل ١٢٥/١٠.

(6) ارتشاف الضرب ٧/١.

(7) الكشف ١٦٦/١.

(8) الرعاية ٢٤٠.

والذي أردت قوله من كل هذا: أن القيسي استخدم مصطلحي: (الخفيفة) و(الخفية) للتعبير عن ذلك الصوت الخارج من المجرى الأنفي (الغنة) بيد أنه خصص لكل واحد منهما موقعا، فالغنة التي تخرج مع أصوات الإخفاء سماها (النون الخفية) والغنة التي تحدث مع باقي الأصوات - خلا الرء واللام إذ لا غنة معهما - سماها (النون الخفيفة)... وبناء عليه: فإن ورد في كلام القيسي استخدام (النون الخفيفة) أو (النون الخفية) فإنه يقصد بذلك الغنة.

وفي ضوء ما سبق لا يعدو الاختلاف في تباين استخدام القدماء لمصطلحي (الخفيفة والخفية) أن يكون اختلافا شكليا إذ إن كليهما يستخدم للتعبير عن ذلك الصوت الخارج من الخيشوم (المجرى الأنفي) وأدلل على ذلك بما قاله القيسي حين فسر عملية الإخفاء قائلا: "النون الساكنة مخرجها من طرف اللسان وأطراف الثنايا، ومعها غنة تخرج من الخياشيم، فإذا خفيت لأجل ما بعدها زال مع الخفاء ما كان يخرج من طرف اللسان منها وبقي ما كان يخرج من الخياشيم ظاهرا"⁽¹⁾ ويقصد الغنة التي قال عنها: "الغنة التي في الحرف الخفي هي النون الخفية"⁽²⁾ ولما فسر إدغام النون في الواو والياء ذلك الحكم الذي تظهر معه الغنة الخفيفة كما مر آنفا فقال: "إذا قلت "من يؤمن" فأدغمت، فتخرج النون من مخرج الياء، لأنك أبدلت منها في حال الإدغام ياء، غير أنك تبقي الغنة خارجة من الخياشيم"⁽³⁾.

فما الفرق بين الغنة التي تخرج مع أصوات الإخفاء (الخفية) وبين تلك التي تخرج مع الياء والواو والنون والميم (الخفيفة) وتلك التي تظهر مع أصوات الحلق؟ وقد قال القيسي بحقها ضاربا لها مثلا "فإذا قلت: منه وعنه، فمخرج هذه النون من طرف اللسان ومعها غنة تخرج من الخياشيم، لأنها غير مخفاة - أي النون - إنما هي ظاهرة مع حروف الحلق"⁽⁴⁾ الفرق ليس بجوهر هذا الصوت (الغنة) إنما الفرق يكمن في الموضع الذي يستخدم من أجله المصطلح للتعبير عن هذا الصوت، وبناء على هذا يمكننا القول: إن القيسي حدّد ظهور هذا الصوت (الغنة) في جميع الحالات التي يتجاوز فيها صوت (النون الساكنة والتنوين) الأصوات العربية خلا صوتي: الرء واللام، ذلك لأن النون والتنوين يدغمان فيهما إدغاما مستكمل التشديد، فنذهب بذلك الغنة ولا تظهر، أما مع باقي الأصوات فإن الغنة تظهر⁽⁵⁾ وسنقف عند هذه الأحكام جميعها

(1) الكشف ١٦٦/١

(2) السابق ١٦٦/١.

(3) السابق ١٦٧/١.

(4) الكشف ١٦٧/١.

(5) انظر الرعاية من ٢٦٢ إلى ٢٦٧ والكشف ١٦١/١ إلى ١٦٧/١.

في الفصل الثالث (المماثلة) في مبحث مستقل من مباحث أشكال المماثلة سميناه "المماثلة وأحكام النون الساكنة والتنوين" إن شاء الله.

نعود إلى التعريف الذي قدمه القيسي للغنة فثمة جملة من الأشياء التي يجب الوقوف عندها والتنبيه إليها، فالناظر في تعريف القيسي السابق للغنة يجد أن القيسي يفرق بين نونين نون ساكنة خفيفة هي غنة تخرج من الخيشوم (الفراغ الأنفي) ونون غير مخفاة تلك التي تتحرك مرة وتساكن مرة، فإذا ساكنت، ففيها غنة تخرج من الخياشيم وذلك مما يزيد في قوتها⁽¹⁾ ولهذا فهو يقول: "النون الساكنة مخرجها من طرف اللسان وأطراف الثنايا، ومعها غنة تخرج من الخياشيم"⁽²⁾ بيد أن ما ينبغي الإشارة إليه أن النون المتحركة لا تعدم الغنة، ففيها بعض الغنة من الأنف⁽³⁾ ثم إن المبرد فرّق بينهما أيضا حين قال: "الميم ترجع إلى الخياشيم بما فيها من الغنة، فذلك تسمعها كالنون، لأن النون المتحركة مشربة غنة بما فيها من الغنة. والغنة من الخياشيم، والنون الخفيفة خالصة من الخياشيم"⁽⁴⁾ فما الذي قصده المبرد إذ قال: "النون الخفيفة خالصة من الخياشيم، والنون المتحركة مشربة غنة، ثم هل وقف القيسي عند هذه الآراء؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة وددت لو نتوقف عند ذلك الحد الذي خرج فيه القيسي تعريفا للغنة ومفاده: "الغنة حرف مجهور شديد، لا عمل للسان فيها تخرج من الخيشوم المركب فوق الغار الأعلى، فهي صوت يخرج من ذلك الموضوع"⁽⁵⁾ فالذي أراه أن ما ذكره المبرد عن النون الخفيفة الخالصة من الخياشيم هو ذاته ما قصده القيسي بالحرف المجهور الشديد الذي لا عمل للسان فيها؛ فكلاهما يرميان إلى الصوت المتبقي من النون الساكنة والتنوين في حالة أن يلتقي هذان الصوتان الأصوات العربية جميعها خلا الأصوات الحلقية وصوت النون وصوتي الراء واللام.

أما الأصوات الحلقية، فذلك لأن النون الساكنة والتنوين "يظهران إذا لقيهما حرف من حروف الحلق في كلمتين"⁽⁶⁾ ومعنى الإظهار بحسب المثال الذي يرويه القيسي حين يقول: "إذا قلت: منه وعنه فمخرج هذا النون من طرف اللسان ومعها غنة تخرج من الخياشيم لأنها غير مخفاة"⁽⁷⁾ - أن يبقى معتمد النون في الفم موجودا فلا يزول إضافة إلى بقاء الغنة "إذ ليس ثمة

(1) الرعاية ١٩٣.

(2) الكشف ١-١٦٦.

(3) سر صناعة الإعراب، ١/٤٧.

(4) المقتضب ١/١٩٤.

(5) الرعاية ٢٤٠.

(6) الكشف ١/١٦١.

(7) السابق ١-١٦٧.

تتناقض بين الإظهار ووجود الغنة⁽¹⁾ أما حكم النون الساكنة والتنوين مع النون المتحركة فإن إبقاء معتمد النون في الفم تحصيل حاصل سواء أكان ذلك للنون الساكنة قبل الإدغام أم بعده، أما صوتا الراء واللام فذلك لأن حكمهما أن يدغما إدغاما مستكمل التشديد مع النون الساكنة والتنوين فلا تظهر الغنة فهما "يدغمان بذهاب الغنة"⁽²⁾ ويقول القيسي: "إن أدغمت حرف الغنة في الراء واللام أدغمت ما يخرج من المخرجين جميعا"⁽³⁾ ويقصد مخرج الغنة من الخيشوم ومعتمد النون في الفم.

أما باقي الأصوات فإن الغنة ستكون خالصة فيها لأن معتمد النون في الفم سيزول وتبقى الغنة، فمع أصوات الإخفاء ستكون النتيجة كما يقول القيسي: "إذا خفيت لأجل ما بعدها زال مع الخفاء ما كان يخرج من طرف اللسان منها، وبقي ما يخرج من الخياشيم ظاهرا"⁽⁴⁾ فإذا قلت: عنك ومنك، فمخرج هذه الغنة من الخياشيم والنون التي تخرج من طرف اللسان هي التي خفيت"⁽⁵⁾.

أما حكم النون الساكنة والتنوين إذا لقيتهما الباء أن ينقلبا ميمًا مع إظهار الغنة التي كانت في النون⁽⁶⁾ وهذا يعني أن معتمد النون في الفم قد زال بسبب الإبدال الذي لحقه، في حين بقيت الغنة ظاهرة.

أما مع الياء والواو فهما أي: النون الساكنة والتنوين يدغمان مع إظهار الغنة⁽⁷⁾ التي كانت في النون⁽⁸⁾ ومعنى الإدغام هنا زوال معتمد النون في الفم والإبقاء على الغنة موجودة، لقول القيسي: "إذا قلت: من يؤمن" فأدغمت فتخرج النون من مخرج الياء، لأنك أبدلت منها حال الإدغام ياء" غير أنك تبقى الغنة خارجة من الخياشيم"⁽⁹⁾ وكذا الحال مع صوت الواو⁽¹⁰⁾.

(1) بعض أحكام التجويد، داوود عبده (بحث)، ٥٧ وما بعدها.

(2) الكشف ١/١٦١.

(3) السابق ١/١٦١.

(4) السابق ١/١٦٦.

(5) السابق ١/١٦٧.

(6) السابق ١/١٦٤. والرعاية ٢٦٥.

(7) الرعاية ٢٦٤.

(8) السابق ١/١٦٣.

(9) السابق ١/١٦٧.

(10) السابق ١/١٦٤. الرعاية ٢٦٥.

أما حكمها مع الميم فهما يدغمان في الميم وتبقى الغنة غير مدغمة⁽¹⁾ فحكمه كحكم سابقه (الواو والياء) لهذا يقول القيسي: "حرف الغنة له مخرجان، فإذا أدغمته أدغمت ما يخرج من الفم منه - يقصد معتمد النون في الفم (اللثة) وأبقيت ما يخرج من الخياشيم ظاهراً"⁽²⁾ ولهذا كله كانت الغنة خالصة من الخياشيم بزوال معتمدها في الفم.

وقد ذكر لنا القيسي تجربة لمعرفة حقيقة هذه الغنة الخارجة من التجويف الأنفي إذ قال: "وتعرف صحة ذلك أنك لو أردت اللفظ بالنون الخفيفة أو التتوين وأمسكت أنفك لم يمكن خروج الغنة التي في النون، وخرجت النون بغير غنة مع تغيير الصوت بالنون عند عدم الغنة، فدل ذلك على أن مخرج الغنة من الخيشوم، ألا ترى أنك لو قلت: "عنك و"منك" و"رب غفور" فأمسكت أنفك عند اللفظ بذلك لتغير لفظ النون والتتوين، لأنك قد حلت بإمساكك أنفك - ب الحرف ومخرجه فعلمت من ذلك أن مخرج النون الخفيفة التي هي غنة في النون والتتوين من الخياشيم"⁽³⁾.

وقد اقتفى القيسي خطأ سيبويه كما تبعه غيره من العلماء القدماء⁽⁴⁾ الذين جاءوا بعد سيبويه في تحديد صوت الغنة لا بل وفي ذكر التجربة ذاتها وإن أضاف القيسي إليها بعض التوضيح والتفسير، فقد قال سيبويه: "من الخياشيم مخرج النون الخفيفة"⁽⁵⁾ ثم بين ماهيتها وطريقة معرفتها قائلاً: "ومنها حرف شديد (يجري معه الصوت) لأن ذلك الصوت غنة من الأنف، فإنما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف؛ لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصوت وهو النون، وكذلك الميم"⁽⁶⁾ وأضاف القيسي "لا عمل للسان فيها، والخيشوم الذي تخرج منه هذه الغنة هو المركب فوق الغار الأعلى، فهي صوت يخرج من ذلك الموضع"⁽⁷⁾ محددًا موقع الخيشوم، ومنبها إلى أن لا عمل للسان في هذا الصوت.

بيد أن القيسي قصر عن بلوغ ما وصل إليه سيبويه وذلك لأنه وصف صوت الغنة بأنه "شديد" وما فعل ذلك سيبويه ولعل ذلك من حسن تقدير سيبويه لهذه المسألة، ثم إن وصف

(1) السابق ١٦٢/١ - ٢٦٣.

(2) السابق ١٦٤/١.

(3) الرعاية ٢٤٠ وما بعدها.

(4) الأصول ٤٠١/٣، سر صناعة الإعراب ٤٨/١. الجمل في النحو ٤٠١.

(5) الكتاب ٤٣٤/٤.

(6) السابق ٤٣٥/٤.

(7) الرعاية ٢٤٠.

(الغنة) بالشدة (الانفجارية) فيه مجانية للصواب من حيث إنّ الهواء الخارج من المجرى الأنفي لا يلتقي عارضاً في ذاك المجرى يحول دون استمراره، إذ الحقيقة غير ذلك، فالمجرى الأنفي لم يُغلق في وجه الهواء الخارج أثناء النطق بهذا الصوت، ولهذا فالأولى أن يتّصف بالرخوة (الاحتكاكية) لا العكس، وكنت أحسب أنّ القيسي يتحدث عن صوت النون لا صفته كما كان يهدف إلى ذلك سيبويه من خلال نصه السابق، بيد أن حديثه عن الخيشوم، وإشارته إلى عدم تدخل اللسان في إنتاج هذا الصوت يحول دون قبول هذا الظنّ. فالغنة من حيث إنها "حرف شديد مجهور لا عمل للسان فيها" هي الغنة الخالصة التي تحدّثنا عنها قبل قليل.

ولعلّ هذا الذي ذكره القيسي قد وضح للعلماء من بعده كثيراً من المسائل الهامة، حتى بنوا إلى ما قدّمه القيسي أشياء لا تتعدّى ما ذكره بل تلخصّه، فهذا ابن الطحّان يقول: "الغنة الصوت الزائد على جسم الميم، منبعث عن الخيشوم المركب فوق غار الحلق الأعلى"⁽¹⁾ وهذا ابن الجزري يلخص ما قاله القيسي بقوله: "الخيشوم وهو للغنة في النون والميم الساكنتين حالة الإخفاء أو ما في حكمه من الإدغام بغنة"⁽²⁾ ويقصد بذلك الغنة الخالصة.

إلا أنّه تجدر الإشارة هنا إلى أنّ القيسي انطلق يناقش هذه المسائل من قاعدة صوتية كان قد أسسها إمام النحو سيبويه إذ قال: "وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفاً خفياً مخرجه من الخياشيم"⁽³⁾ كما قال: "وهي - ويعني النون - مع الراء واللام والياء والواو إذ أدغمت بغنة فليس مخرجها من الخياشيم ولكن صوت الفم أشرب غنة"⁽⁴⁾ وقد فصلّ القيسي القول في هذا فأحسن التوضيح.

أما علماء الدرس الصوتي الحديث فقد اتفق أغلبهم مع القدماء في هذه المسألة، فكل ما عبّر عنه من قبل المحدثين له جذور في كتب التراث، لا بل إن بعضهم يعرف الغنة كما عرفها القدماء إذ قال: "الغنة خروج الصوت من الخيشوم وأصواتها الميم والنون والتتوين"⁽⁵⁾ كما أنّ الإشارة التي قالها أنيس من أنّ الغنة هي الصوت المتبقي من النون الساكنة حالة الإخفاء⁽⁶⁾ هو ما أشار إليه القدماء عينه، وأن ما ذكره آخر من أنّ الغنة يقصد بها مجرد خروج النفس

(1) مخارج الحروف وصفاتها ٩٦.

(2) النشر ١/١٦٠.

(3) الكتاب ٤/٥٥٤.

(4) السابق ٤/٥٥٤.

(5) علم الأصوات اللغوية، عصام نور الدين ٢٣٦.

(6) الأصوات اللغوية، أنيس ٦٤.

المجهور من الأنف قليلاً كان ذلك النفس طويلاً أم قصيراً^(١) هو توضيح لما قصده العلماء القدماء في قولهم: من الخياشيم مخرج النون الخفيفة. على أنهم استبدلوا من "حرف الغنة"^(٢) مصطلح "الأنفية" للدلالة على ذينك الصوتين "النون والميم"^(٣) في حين استخدم بعضهم مصطلح (الصوامت الغناء) للدلالة على الصوتين ذاتهما فالميم صوت أغنّ والنون كذلك^(٤) وهو لا يعدو أن يكون اختلافاً شكلياً إذ إن مدلول تلك المصطلحات واحد من حيث إنها تلتقي جوهرياً بما ترمي إليه.

"وليس ثمة جديد في كلام المحدثين عن الغنة وحرفيها (النون والميم) سوى إشارتهم إلى انخفاض الحنك اللين واللهة في أثناء نطق الأصوات الأنفية"^(٥) والذي أراه أن قصور القدامى عن الوصول إلى هذا الجديد الذي جاء به المحدثون لا يعزى لذلك الفكر الذي نعتر به في زمن خلا من الأجهزة المتطورة الحساسة تلك التي تشخص بدقة ما يحدث، بل إلى انعدام وجود تلك الأجهزة فالمحدثون يصفون تكون هذه الأصوات الأنفية بقولهم: "بأن الهواء يحبس حبساً تاماً في موضع الفم، ولكن ينخفض الحنك اللين فيمكن الهواء من النفاذ عن طريق الأنف"^(٦) فهم يصفون ما يحدث بدقة بينما اكتفى القدماء بالإشارة إلى ذلك دونما تفصيل أو توضيح في ذلك، إذ اكتفى أغلبهم بالقول: الغنة تخرج من الخيشوم.

ونخلص من كل هذا إلى أن القيسي نبه إلى أن ثمة نوعين من الغنة، بيد أنهما ينبعثان من أصل واحد، فكلاهما صفة مصاحبة لصوتين اثنين هما: النون والميم، إحداهما تسمى: الغنة الخالصة ويمكن تعريفها بأنها ذلك النفس (الهواء) الخارج من طريق المجرى الأنفي إذ يرافق ذلك زوال معتمد النون في الفم، فيصحبها فناء لصوت النون نتيجة مجاورته لأصوات الإخفاء، أو ما في حكمه من الإدغام بغنة، أو إذا وقع قبل صوت الباء وثانيهما: الغنة غير الخالصة، ويمكن تعريفها بأنها النفس (الهواء) الخارج عن طريق المجرى الأنفي إذ يرافق ذلك بقاء اعتماد النون في الفم، ويحدث هذا إذا وقعت النون الساكنة قبل أصوات الإظهار (أصوات الحلق) وقبل صوت النون.

(١) الدراسات الصوتية، غانم الحمد ٣١٢.

(٢) الرعاية ١٣١.

(٣) علم اللغة العام، كمال بشر ١٣٠، أسس علم اللغة، ماريوباي ٨٦ الأصوات اللغوية، سمير استيتية ١٤٠، الأصوات اللغوية، محمد الخولي ٩٤.

(٤) علم اللغة، محمود السعران، ١٦٨ وما بعدها.

(٥) الدراسات الصوتية، غانم الحمد ٣١٤.

(٦) علم اللغة العام، كمال بشر، ١٣٠، علم اللغة، محمود السعران ١٦٨.

وقد ارتضى بعض المحدثين^(١) تسمية النوع الأول من أنواع الغنة وأعني الغنة الخالصة - بـ (الأصوات الأنفية) وقد تم تعريفها ووصفها وهي تختلف عن (الأصوات المؤنفة) المصطلح المرادف لما سمي (الغنة غير الخالصة) أو لما أسماه القدماء (الإدغام بغنة) إذ يقول الباحث: "الأصوات المؤنفة في العربية أصوات سياقية، بمعنى أنه ليس لها وجود صوتوني وإنما لها وجود صوتوني، فالنون التي تدغم في الياء التي تتبعها في مثل: "من يعمل" تتحول إلى ياء فيها غنة، وقد سمي علماء العربية وعلماء القراءات هذه الظاهرة (الإدغام بغنة) فالغنة تشير إلى تأنيف الصوت أي خروج قسم من الهواء من الأنف"^(٢) وهذا لا يبتعد عن قول إبراهيم أنيس ومفاده "الحالة الوحيدة التي يسمح فيها بمرور الهواء من الأنف والقم معا هي عند جمهور القراء حين تلتقي النون بكل من الياء والواو فذلك الصوت الأنفي الذي نسمعه في قراءة أمثال: (من يقول - من وال) ليس نونا بل هو ياء أنفية سمح النطق بها بأن يمر الهواء من كل من الأنف والقم، فالنون في المثل الأول قلبت ياء وفي الثاني واوا، ولكن هذه الياء وتلك الواو وقد شاب كلا منهما شائبة وهي النطق بهما من الأنف والقم معا"^(٣).

وفي دراسة صوتية لبعض أحكام التجويد، قدم صاحب هذه الدراسة - داوود عبده - أمرا مميزا عما قدمه القدماء ورأيا مختلفا عما صرح به أغلب المحدثين إذ قال: "الغنة ليست سوى علة (حركة) أنفية: فتحة أنفية أو ضمة أنفية أو كسرة أنفية"^(٤) أي أنها ليست جزءا من النون، وتفسر هذا المفهوم كما يراه هو أنه وحين يقال: "إن إدغام النون في الياء أو الواو هو إدغام بغنة فهذا يعني أن العلة السابقة لهذه النونات أو الميمات يجب أن تخرج من الأنف" إذ "يتهيأ المتكلم لنطق النون أو الميم وهما صوتان أنفيان فيؤدي هذا التهيؤ إلى فتح منفذ في مؤخر الفم يؤدي إلى الأنف قبل موعد فتحه بقليل، فتخرج العلة السابقة للصحيح الأنفي من الأنف فتكون علة أنفية، ولكن ليس معنى هذا أن تسرب الهواء من الأنف خلال نطق العلة هو جزء من النون أو الميم التالية، فنطق هذين الصوتين يتم كما هو مخطط له دون نقصان، وحين تتحول النون إلى صوت آخر بعد خروج العلة من الأنف فإنها تتحول كاملة غير منقوصة"^(٥).

(١) الأصوات اللغوية، سمير استيتية ١٤٠.

(٢) الأصوات اللغوية، سمير استيتية، ١٤٢ وما بعدها.

(٣) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ٦٥.

(٤) بعض أحكام التجويد، داوود عبده، (بحث) ٦٠.

(٥) السابق ٦٠.

ثم خرج من كل هذا إلى أن الغنة ليست "صوت المدغم" ولا "صفته" وهو رأي جليل من حيث إنه يقف على الحقيقة الصوتية العلمية لمصطلح الغنة ويفسره بناء على التكيف السياقي للصوائت إذ "العلل تصبح أنفية بجوار الأصوات الصحيحة الأنفية"^(١) فما قصده أنيس بالشائبة حين قال: "من أن شائبة قد شابت كلا من الياء والواو بعدما قلبت النون إلى ياء أو واو إذ صار النطق بهما من الأنف والفم معا"^(٢) هو التكيف السياقي للصوائت القصير السابق للنون قبل قلبها إلى الياء أو الواو.

وبناء على هذا الكلام فإن القيسي لم يوفق في تعريفه للغنة من حيث إنها نون ساكنة خفيفة، فهو تعريف يخلو من الدقة في ضبط المصطلحات، وإن كان المبرد قد اعتذر للقدماء في هذا الأمر فقال: "وإنما سميتا باسم واحد، لاشتباه الصوتين، وإلا فإنهما ليسا من مخرج واحد"^(٣) أما أنها لا عمل للسان فيها، وأنها تخرج من الخيشوم، فهو كلام دقيق وصحيح.

وفي آخر المطاف لا أستبعد أن يكون لتمييز مخرج هذه النون علاقة بعناية العلماء القدماء من لدن سيبويه^(٤) ومرورا بالقيسي بالنون الخفيفة حتى أخذت اهتماما بالغ الأهمية من درسهم الصوتي فهي أول الأصوات الفروع ذكرا، فقد ذكرها القيسي من بين الأصوات الفروع التي زادت بها العرب في كلامها على التسعة والعشرين صوتا المشهورة فقال: "النون الخفيفة: نحو التوين، والنون التي تخفى عند الكاف والجيم وشبه ذلك، نحو النون الخفيفة التي تؤكد بها الأفعال لأن مخرجها من غير مخرج النون المتحركة، والنون الصحيحة السكون"^(٥).

(١) السابق ٦٠.

(٢) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس ٦٥.

(٣) المقتضب ١٩٤/١.

(٤) الكتاب ٤٣٤/٤. الأصول ١٠٤/٣. المقتضب ٣/١. الجمهرة ٨/١. المفصل ٣٩٤ شرح المفصل ١٢٥/١٠. الجمل في النحو ٤١١.

(٥) الرعاية ١٠٧.

الفصل الثاني صفات الأصوات العربيّة

صفات الأصوات

تمهيد :

إنّ دراسة صفة الصّوت من تمام الوصول إلى هويته؛ ذلك لأنّ تحديد الصّوت يتطلّب تحديد مخرجه وصفته (أو صفاته) معاً، فكما تتباين الأصوات في مخرجها، فقد تختلف في صفاتها أيضاً، وبناء عليه فالبحث في صفات الأصوات من كمال البحث في مخرجها.

ولقد أدرك القيسي هذه الحقيقة إذ قال: "ربما اجتمع للحروف صفتان وثلاث وأكثر، فالحروف تشترك في بعض الصفات، وتفترق في بعض، والمخرج واحد، وتتفق في الصفات والمخرج مختلف، ولا تجد أحرفاً اتّقت في الصفات والمخرج واحد، لأنّ ذلك يوجب اشتراكها في السمع؛ فتصير بلفظ واحد، فلا يفهم الخطاب منها"^(١) وقال أيضاً: "ولو كانت المخارج واحدة، والصفات واحدة، لكان الكلام بمنزلة أصوات البهائم التي لها مخرج واحد، وصفة واحدة لا تفهم. فهذه حكمة جبل الله عليها هذه الحروف في أصوات بني آدم لتخرج بهذه الصفات عن جنس أصوات البهائم، لأنّ أصوات البهائم لا تختلف في مخرجها ولا في صفاتها، ولذلك لا تفهم، فباختلاف صفات هذه الحروف في ألفاظ بني آدم، واختلاف مخرجها، وتباين طباعها فهم الكلام، وظهر المعنى القائم الذي في نفس المتكلم للمخاطب، وعلم المراد"^(٢).

ولكل ما سبق عقد القيسي لهذه الصفات باباً مستقلاً سماه "باب صفات الحروف وألقابها وعللها"^(٣) وهي خطوة أكاد أقول: إنها رائدة في الدرس الصّوتي، كيف لا، وقد فصل القيسي دراسة الصفات في باب مستقل، ولم يكتف بهذا بل جمع منها ما لم يتقدّمه في هذا الشأن أحد من العلماء المتقدّمين، ولم يقف عند هذا الحدّ حسب، بل قدّم لكل صفة من الصفات ما يناسبها من تعليل وتفسير فقال: "وما علمت أنّ أحداً من المتقدّمين سبقني إلى تأليف مثل هذا الكتاب"^(٤)، ولا إلى جمع مثل ما جمعت فيه من صفات الحروف وألقابها ومعانيها"^(٤) وقال أيضاً: "لم أزل أتتبع ألقاب الحروف التسعة والعشرين وصفاتها وعللها، حتى وجدت من ذلك أربعة وأربعين لقباً،

(١) الرعاية ١١٥.

(٢) السابق ١٤٣ وما بعدها.

(٣) السابق ١١٥.

(٤) ويعني كتاب الرعاية.

(٤) الرعاية ٥٢.

صفات لها وصفت بذلك على معانٍ ولعل ظاهره فيها ، نذكرها مع كل قسم - إن شاء الله تعالى - في أربعة وأربعين باباً^(١) ثم قال في حقها: "وهذه الصفات والألقاب إنما هي طبائع في الحروف خلقها الله عزّ وجل على ذلك، فسُمّيت تلك الطبائع التي فيها، بما نذكر من الألقاب اصطلاحاً، ولُقِّبت به اتفاقاً مع ما يسعد ذلك من معنى الاشتقاق الذي نذكره- إن شاء الله تعالى"^(٢).

على أنّ الصفات التي تحدّث عنها القيسي لا تتوزّع تحت منظومة واحدة، إذ "ليست جميع تلك الصفات والألقاب تمثّل كميّاتٍ نطقية تصاحب تكوّن الأصوات في مخرجها، فمن تلك الألقاب ما يشير إلى مخرج الحرف، مثل الألقاب التي لقب الخليلُ بها الحروف وهي: الحلقية واللهوية والشجرية والأسلية والنطعية والثوية والذلقية والشفوية والجوفية والهوائية، ومن تلك الألقاب أيضاً ما يُعبّر عن معنى صرفي يتعلّق بالحرف، مثل: الحروف الزوائد والحروف الأصلية وحروف الإبدال وحروف العلة، فهذه الألقاب لا تمثّل صفة صوتية، إنما تشير إلى خاصّة صرفية"^(٣) ونضيف إلى ذلك صفتي الإصمات والذلاقة فهي لا تصف إلاّ خاصيّة صرفية لبنية الألفاظ العربية، إذ جعل صفة الإصمات ضابطاً من ضوابط معرفة الدخيل من كلام العرب فهي "الممنوعة من أن تنفرد في كلمة طويلة"^(٤) وسيأتي الحديث عن هذه المسألة لاحقاً إن شاء الله.

وحتى يتسنى لنا الوقوف على هذه الصفات جميعاً، وتقديمها تقديماً مناسباً، فإنني سأقسّمها تقسيماً مغايراً لما جاء في كتاب الرعاية، حتى تنتظم أبواب متعدّدة ومختلفة، على أن ينتظم كلُّ باب جملة من الصفات التي تشترك في تقسيمها على أساس واحد، كالمقابلة (التضاد) بين الصفات، فنقول "هذا باب الصفات التي بينها تضاد" و صفات أخرى لا تضاد بينها فنجعل لها باباً سميّناه "هذا باب الصفات التي لا تضاد بينها" وثالثة جعلنا لها باباً خاصاً سميّناه "هذا باب صفات الأصوات بحسب مخرجها" وإليك بيان ذلك:

(١) السابق ١١٥.

(٢) السابق ١١٥ وما بعدها .

(٣) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، غانم الحمّد ٢٢٨.

(٤) الرعاية ١٣٥.

أولاً : صفات الأصوات التي بينها تضاد

الجهر والهمس:

أ-الجهر:

عرف القيسي الصوت المجهور بأنه: "حرف قوي يمنع النفس أن يجري معه عند النطق به لقوته، وقوة الاعتماد عليه في موضع خروجه"⁽¹⁾ ثم ربط المعنى الاصطلاحي للجهر بالمعنى اللغوي له فقال: "وإنما لقب هذا المعنى بالجهر؛ لأن "الجهر": الصوت الشديد القوي، فلما كانت في خروجها كذلك، لقبته به لأن الصوت يَجْهَرُ بها لقوتها"⁽²⁾ وقد جاء في اللسان ما مفاده: "يقال: جَهَرَ بالقول إذا رفع به صوته، فهو جهير، وأَجْهَرَ فهو مُجْهَرٌ إذا عرف بشدة الصوت، وجهر الشيء: علن وبدا؛ ... وأجهر بقراءته لغة، وأجهر وجهور: أعلن به وأظهره"⁽³⁾ وجاء أيضاً: "ورجل جهير الصوت أي عالي الصوت، والجهوري هو الصوت العالي"⁽⁴⁾.

والأصوات المجهورة هي "ما عدا هجاء قولك: "سكت فحّثه شخص"⁽⁵⁾ فهي إنن: الهمزة، الألف، العين، الغين، القاف، الجيم، الياء، الضاد، اللام، النون، الراء، الطاء، الدال، الزاي، الظاء، الذال، الباء، الميم، والواو، فتلك هي تسعة عشر صوتاً.

ومصطلح (الجهر) من مصطلحات سيبويه ذكره حين تحدث عن صفات الأصوات حيث قال: "فالمجهورة حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت، فهذه حال المجهورة في الحلق والقم، إلا أن النون والميم قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم فتصير فيهما غنة"⁽⁶⁾ ثم إن الأصوات المجهورة التي ذكرها القيسي هي ذاتها التي ذكرها سيبويه من قبل، فلا اختلاف بينهما عليها⁽⁷⁾ وعليه فإن القيسي اقتفى أثر سيبويه في تحديده للصوت المجهور، وهو وإن لم يتقيد بعبارته؛ فإنه لم يخرج عن مضمونها وفحواها.

(1) الرعاية ١١٧.

(2) السابق ١١٧.

(3) لسان العرب، مادة (جَهَرَ).

(4) السابق، مادة (جَهَرَ).

(5) الرعاية ١١٧.

(6) الكتاب ٤/٤٣٤.

(7) السابق ٤/٤٣٤.

فالقيسي يعرف الصوت المجهور كما عرفه سيبويه، بيد أنه أضاف إلى تعريف سيبويه الكلام على القوة في الصوت المجهور، والضعف والخفاء في الصوت المهموس، ولعله أفاد من شروح كتاب سيبويه تلك التي فسرت مصطلحي: الجهر والهمس، فقد جاء في شرح السيرافي لكتاب سيبويه ما نصه "سمى سيبويه هذه الحروف مجهورة لما فيها من إشباع الاعتماد المانع من جري النفس معه عند التردد، لأن قوة الصوت باقية. أخذ سيبويه من الجهر، وسمى الحروف الأخرى مهموسة؛ لأن الهمس الصوت الخفي، فلضعف الاعتماد فيها، وجري النفس مع تردد الحرف تضعف"⁽¹⁾.

وإن كان القيسي قد التزم بفحوى عبارة سيبويه في تعريفه للصوت المجهور فقد التزمها أغلب علماء اللغة القدماء كذلك⁽²⁾ مما دفع بعض المحدثين إلى القول: "هذا هو التعريف الذي وقف أمامه علماءنا القدماء حائرين، قانعين بترديد ألفاظه بنصها دون شرح واضح أو تعليق ذي قيمة، لا يكادون يقربون معه حتى ينقلبوا عنه، كأنما قد تخيلوا في ألفاظه قدسية تحول دون أي تغيير فيها أو تبديل، ولو بكلمات مرادفة"⁽³⁾ على أننا لا نعدم في كتب التراث تعريفات أخرى للصوت المجهور لا تلتزم عبارة سيبويه السابقة، نحو ما جاء في الجمهرة ونصه: "سميت مجهورة؛ لأن مخرجها لم يتسع فلم تسمع لها صوتاً"⁽⁴⁾ وما جاء في مفتاح العلوم، إذ قال السكاكي - وقد اقترب من تعريف ابن دريد السابق - إن لم يوافق تمام الموافقة فقال: "الجهر انحصار النفس في مخرج الحرف"⁽⁵⁾ وهما تعريفان كما ترى ملبسان بتعريف مصطلح (الشدة) وسنقف عند حدّ هذا المصطلح لاحقاً - إن شاء الله -.

أما المبرّد فقد التزم بالمعيار الآخر الذي ذكره سيبويه لتحديد الصوت المجهور حين قال الأخير في حق صفة الهمس: "أنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جري النفس، ولو أردت ذلك في المجهور لم تقدر عليه"⁽⁶⁾ ثم جاء المبرّد ليعرف الصوت المجهور قائلاً: "ومنها حروف إذا رددتها (في اللسان*) ارتدع الصوت فيها وهي المجهورة"⁽¹⁾.

(1) شرح السيرافي على كتاب سيبويه، نقلاً عن الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ٩٨.

(2) الجمل في النحو، ٤١٣ - سر صناعة الإعراب ٦٠/١ - المفصل ٣٩٥ - أسرار العربية ٤٢٣. شرح المفصل ١٠/١٢٩ - شرح شافية ابن الحاجب ٢٥٨/٣ - همع الهوامع ٢٣٠/٢ الممتع في التصريف ٤٢٦، ارتشاف الضرب ١٠/١، مخارج الحروف وصفاتها. ٩٣.

(3) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ١٠١.

(4) الجمهرة ٨/١.

(5) مفتاح العلوم، ١٠٩.

(6) الكتاب ٤/٤٣٤.

فتعريف سيبويه قد شاع في كتب التراث، وكلامه على المجهور من الأصوات ظل أساساً ثابتاً لبناء الدرس الصوتي القديم إذ لم يضاف أيُّ عالم لهذا البناء الشيء الكثير، إن لم يضيفوا إليه ألبته، أما ما جاء به ابن دريد فقد رأيت كيف كان تعريفاً يشوبه الخلط والاضطراب. وإن قال قائل: فهذا الأزهري يشير إلى أن ثمة معياراً ثالثاً ذكره الليث لتمييز المجهور من المهموس وهو (صوت الصدر)؛ فماله إشراب من صوت الصدر كان مجهوراً، وما ليس له إشراب من هذا الصوت كان مهموساً حيث قال: "الهمس حسُّ الصوت في الفم مما لا إشراب له من صوت الصدر، ولا جهازة في النطق، ولكنه كلام مهموس في الفم كالسر"⁽²⁾.

أقول: إن سيبويه قد ذكر هذا المعيار من قبل أيضاً حين تحدث عن الصوت المهموس قائلاً: "أما الحروف المهموسة فكلها تقف عندها مع نفخ؛ لأنهن يخرجن مع التنفس لا صوت الصدر، وإنما تنسلُّ معه"⁽³⁾.

أما علماء الدرس الصوتي الحديث، فقد وقفوا طويلاً عند تعريف سيبويه، إذ لقي هذا التعريف اهتماماً بالغ الأهمية من دراساتهم، ذلك أنهم حاولوا تفسير ألفاظه، وشرح تراكيبه التي تحتاج إلى توضيح، وقد دعاهم إلى ذلك أنهم وجدوا تعريف سيبويه للجهر يبتعد عن تعريفهم لهذا المصطلح؛ إذ المعيار ليس هو المعيار إن لم يكن في جوهره، ففي ألفاظه التي تحتاج إلى شرح وتفسير، فعلماء الدرس الصوتي الحديث يعرفون الجهر بأنه اهتزاز الوترين الصوتيين عند النطق بالصوت، فالصوت المجهور هو الذي يهتز معه الوتران الصوتيان⁽⁴⁾ فهاهو كمال بشر يقول: "والملاحظ أن لغويي العرب قد تكلموا عن ظاهرتي الجهر والهمس، كما تكلموا عن المجهور والمهموس من الأصوات، ولكنهم في مناقشتهم لم يشيروا إلى الأوتار الصوتية، ولم يعتمدوا على أوضاعها في تحديد الجهر والهمس، وإنما قدموا لهاتين الظاهرتين تعريفات تعتمد

* إضافة من الباحث دل عليها السياق في تعريف المبرد للصوت المهموس حيث قال: "ومنها حروف إذا اردتها في اللسان جرى معها الصوت وهي المهموسة" المقتضب ١/١٩٤.

(1) المقتضب ١/١٩٤.

(2) تهذيب اللغة، مادة همس ٦/١٤٢.

(3) الكتاب ٤/١٧٥.

(4) علم اللغة، محمود السعراي ٥٨، علم اللغة العام، كمال بشر ٨٧، الأصوات اللغوية، محمد الخولي ٣٩، المصطلح الصوتي، عبد

القادر مرعي ١٠٣.

في الأساس على - ما نفهم - على كيفية مرور الهواء في جهاز النطق، وهي تعريفات - على كل حال - تتسم بالصعوبة والتعقيد إلى حد أنه ليس من السهل التعرف بدقة على مقاصدهم⁽¹⁾.

وهو السبب ذاته الذي دفع بجان كانتينو لأن يقول: "تحديد الجهر والهمس تحديد غامض يمكن التناقش في معناه"⁽²⁾ وبإبراهيم أنيس للقول: "إن وصف سيوييه لمعنى الجهر والهمس في الأصوات يحتاج إلى مزيد من الشرح والتفسير"⁽³⁾.

وعلى الرغم مما يبديه مفهوم الجهر بين القدماء والمحدثين من اختلاف فإنهم متفقون على أغلب الأصوات المجهورة سوى القاف والطاء والهمزة⁽⁴⁾ ولما كان الاختلاف أقل كثيراً من الاتفاق حيث إن بقية الأصوات لم تكن موضع خلاف في هذا التقسيم فقد عدّ غير ما باحث مفهوم القدماء هو نفسه مفهوم المحدثين إلا أن مفهوم القدماء كان غامضاً عسير الفهم⁽⁵⁾.

ولأجل هذا الغموض في تعريف سيوييه (المفهوم القديم للجهر) شرع العلماء المحدثون في تفسير هذا التعريف، وقد توصلوا إلى نتائج أحسبها قيمة، وهي من الكثرة إذ لا نستطيع عرضها جميعاً، ولهذا ارتأيت عرض أهمها، ثم واجهتني مشكلة منهجية تتعلق بكيفية عرض هذه الآراء الحديثة، من أين البداية في النقاش؟ ثم كيف تكون المعالجة؟ وهل التعرض لمصطلحات التعريف القديم جميعها جملة واحدة بالأمر اليسير، علماً بأن القاري قد يتيه عند استعراض الآراء الكثيرة المتتابعة ثم رأيتني اطمئن إلى تجزئة التعريف إلى أطرافه الأساسية: (الموضع، الاعتماد، منع النفس، جريان الصوت، صوت الصدر) إذ نعرض لكل طرف من هذه الأطراف الهامة ما قدمه العلماء المحدثون من تفسير وتحليل لها. ثم نخلص من هذا كله إلى رأي نحسب أنه الرأي الذي نطمئن إليه.

(1) علم اللغة العام، كمال بشر، ٨٨.

(2) دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو.

(3) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ٩٨.

(4) علم اللغة العام، كمال بشر، ٨٧ وما بعدها، الأصوات اللغوية، سمير استيتيه، ١٠٧، المصطلح الصوتي، عبد القادر مرعي ١٠٦.

(5) المصطلح الصوتي، عبد العزيز الصيغ، ١٠٧.

وإليك عرضاً لهذه الآراء الحديثة التي تناولت تعريف سيبويه:

أولاً: الموضوع:

نقل إبراهيم أنيس كلاماً للمستشرق الألماني (شادة) مفاده "إن كلمة (المخرج) التي اتخذها سيبويه مصطلحاً (للموضع) الذي فيه يولد الصوت اللغوي مصطلحاً جانباً التوفيق"⁽¹⁾ ويعقب إبراهيم أنيس على هذا قائلاً: "فالمُحاضر - أي شادة - يسمي مكان اتصال العضوين بالموضع، أما المخرج في رأيه فهو الطريق الذي يتسرّب منه النفس إلى الخارج، والمحاضر هنا على حق، غير أن تغييره لمعنى المصطلح الذي استعمله سيبويه لمكان النقاء العضوين وسماه بالمخرج لا مبرر له، فقد اشتهر بين الدارسين بهذا المعنى، أما الذي يحل الإشكال فهو ما جرينا عليه في هذا الكتاب من استعمال مصطلح جديد لطريق النفس سميناه (المجرى) أي طريق النفس من الرئتين حتى الخارج ويكون مخرج الصوت حينئذ هو نقطة معينة في هذا المجرى كما أراد سيبويه، وبذلك نبقي على مصطلحه"⁽²⁾.

فإبراهيم أنيس يفسر كلمة (الموضع) بـ "المجرى أي طريق النفس من الرئتين حتى الخارج" ولهذا فهو يقول: "ولأمر ما عبر سيبويه بقوله "أشبع الاعتماد في موضعه ولم يقل في مخرجه، لأنه كان يشعر بهذا الإشباع في كل مجرى الصوت منذ صدوره من الرئتين إلى انطلاقه للخارج، فكلمة الموضع هنا هي ما عبرنا عنه في هذا الكتاب بالمجرى، وفرقنا بينه وبين المخرج"⁽³⁾.

أما تمام حسان فقد فسّر كلمة (الموضع) بقوله: "يظهر من استعمال سيبويه لكلمة (موضعه) دون كلمة (مخرجه) في النص السابق أن المقصود بهذه الكلمة غير المقصود بالأخرى. ويتبع ذلك" أ- أن الاعتماد يكون له موضع ولا يوصف بأنه له مخرج لأن المخرج عند سيبويه للحروف فقط. ب- أن الاعتماد يكون من موضعه (والضمير للاعتماد) واقعا على مخرج الحرف ضاغطاً عليه فمنشأ الاعتماد وموضعه هو الحجاب الحاجز الضاغط على الرئتين لإفراغ ما فيهما من هواء وهو (أي الاعتماد أو الضغط) واقع على مخرج الحرف أي المكان الذي يتم نطقه فيه"⁽⁴⁾.

(1) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ٩٢.

(2) السابق، ٩٣.

(3) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس ١٠١.

(4) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ٦١.

في حين خطأ كل من علي النعيم وماهر حبيب تفسير تمام حسان السابق حيث قال الأول منهما: "وأحسب أن الذي حمل الدكتور تمام على القول: إن موضع الاعتماد هو الحجاب الحاجز، ما ذكره سيوييه وابن جني من وصفهما للصوت المجهور بأنه (صوت الصدر) فظن خطأ أن الموضع المقصود هو الحجاب الحاجز"⁽¹⁾ كما قال ماهر حبيب: "جعل الدكتور تمام للاعتماد موضعا... وهذا الكلام يستلزم منه مشابهة الاعتماد بالحرف، لكن المعلوم أن للاعتماد موضعا، وللحرف مخرجا، وما كان الحرف أصلا لولا اعتماده على مخرج، فالاعتماد في المخرج فكيف ينفصل عنه؟"⁽²⁾ ثم أردف قائلا: "جعل الضمير في كلمة (موضعه) في قول سيوييه: "المجهور حرف أشبع الاعتماد في موضعه..."⁽³⁾ عائدا إلى الاعتماد؟، والخطأ هنا ظاهر جدا يفنده نقل صاحب اللسان عن سيوييه عبارة أخرى في تحديد معنى الجهر، يقول فيها: والحروف المجهورة ضد المهموسة وهي تسعة عشر حرفا، قال سيوييه: "معنى الجهر في الحروف أنها حروف أشبع الاعتماد في موضعها"⁽⁴⁾ فدل ذلك على أن الضمير عائد إلى الحرف، أي في موضع خروجه فذهب ماهر حبيب مذهب أنيس في تفسيره لكلمة (الموضع) بأنه المجري قائلا: "ولكن ما وفق به الدكتور أنيس ملاحظته لاستخدام كلمة (موضع) بدلا من كلمة (مخرج) وان هذه الكلمة ترادف كلمة مجرى"⁽⁵⁾.

أما عبد الصبور شاهين فقد فسر كلمة (الموضع) بأنها تعني عند سيوييه المخرج، وقد دلل على ذلك بنص لسيوييه يتحدث فيه عن الأصوات المطبقة ومفاده: "وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن. فهذه الأربعة لها مواضعان في اللسان"⁽⁶⁾ ثم اتبعه قائلا: فإذا تأملنا هذا النص وجدناه يستخدم كلمة (الموضع) بمعنى: مكان التقاء أعضاء النطق التي يخرج منها الصوت"⁽⁷⁾.

(1) الوتران الصوتيان وتحليل وظائفهما النطقية، علي النعيم، ١٠٦.

(2) مفهوم الدرس الصوتي عند العرب، ماهر حبيب، ١٣١.

(3) الكتاب ٤/٤٣٤.

(4) لسان العرب، مادة (جهر).

(5) مفهوم الدرس الصوتي عند العرب، ماهر حبيب، ٣٠٩.

(6) الكتاب ٤/٤٣٦.

(7) في التطور اللغوي، عبد الصبور شاهين، ٢٠٠.

وإلى مثل هذا الرأي ذهب عبد الرحمن أيوب، فكلمة (الموضع) توازي عنده (المخرج) إذ قال: "الاعتماد في الموضع معناه: ارتكاز عضو على عضو آخر في الموضع الذي يلتقيان فيه"⁽¹⁾ أي في المخرج ثم بنى على هذا الكلام أن "الجهر والهمس لدى سيبويه لا يختلفان عن مفهومنا له"⁽²⁾.

وذهب بعض المحدثين إلى أبعد من ذلك، لا لأنه فسر كلمة (الموضع) بالمخرج، بل لأنه حدّد هذا الموضع بالوترين الصوتيين حيث قال: "الاعتماد هو النقاء عضوين أو جزأين، أما ضعفه فهو التباعد بينهما، والمقصود بالعضوين: هما الوتران الصوتيان"⁽³⁾ ومعنى هذا أن ما قصده سيبويه بالموضع هو موضع الوترين الصوتيين.

هذه أغلب الآراء الحديثة التي تعرضت لتفسير كلمة (الموضع) التي استخدمها سيبويه قديماً، وحرار فيها المفسرون. وأراني لا أطمئن إلى ترجيح رأي على آخر، إلا بعدما أتناول تحليل باقي عناصر التعريف القديم وتفسيرها، نحو (الاعتماد) فما الذي قصده سيبويه حين قال: أشبع الاعتماد للصوت المجهور، وأضعف الاعتماد للصوت المهموس؟

لقد كان لغموض مصطلحات تعريف القداء للصوت المجهور والمهموس أثر كبير في اختلاف تفسيرات المحدثين لصفتي الجهر والهمس؛ إذ جاءت معظم آرائهم مبنية على الافتراض الذي قوامه القناعة الذاتية، لا الأسس العلمية الثابتة، ولهذا فقد كانت أغلبها مختلفة النتائج.

فإبراهيم أنيس يفسر الاعتماد بأنه يعني عملية التصويت، حيث قال: "وليس للاعتماد معنى في كلام سيبويه سوى عملية إصدار الصوت، تلك العملية التي تلازم النفس من خروجه من الرئتين إلى انطلاقه إلى الهواء الخارجي.... ومما يدل على أن الاعتماد معناه العملية العضوية المطلوبة في إصدار الصوت، أن سيبويه اعتبر أن في المهموس اعتماداً أيضاً، ولكنه اعتماد ضعيف"⁽⁴⁾ ثم بنى على هذا الاستنتاج أن (إشباع الاعتماد) التي ذكرها سيبويه في تعريفه كان المقصود منها أنه "أراد بها أن يصف المجهور بأنه صوت متمكن مشبع فيه وضوح وفيه

(1) الأصوات عند سيبويه، عبد الرحمن أيوب، ٣١.

(2) محاضرات في اللغة، عبد الرحمن أيوب ١٢٣.

(3) الأصوات اللغوية، عبد القادر عبد الجليل، ١١٩ وما بعدها.

(4) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس ١٠١.

قوة، وتلك هي الصفة التي يشير إليها الأوروبيون بقولهم (SONORITY) فالمجهور أوضح في السمع من نظريه المهموس لا نزاع في هذا^(١).

لكن رأي إبراهيم أنيس قوبل بالنقد والتهديب، فهذا علي النعيم يقول: "هذا الرأي يستفاد من المعنى اللغوي لمصطلح الجهر، وهو الذي حمل بعض المستشرقين على ترجمة المجهور بأنه مرتبط بالوضوح السمعي، من ذلك ترجمة جان كانتينو لهما بـ Sonore للمجهور و Sourde للمهموس^(٢) وهذا ما فعله هنري فليش^(٣) أيضا وهذا المعنى الذي ذهب إليه يحس في المجهور والمهموس، إذ إن الأول أوضح في السمع من الثاني، ولكن في تعريف سيبويه أبعادا أكثر من ذلك، أهمها مصطلح الاعتماد^(٤) ويقول ماهر حبيب: "إن إبراهيم أنيس لم يتوصل برأينا إلى نتيجة مقنعة لأن هذا التفسير لم يأت بجديد فالمعنى واضح من خلال المعنى المعجمي لهذه المفردة التي أصبحت مصطلحا عند القدماء"^(٥).

والناظر في كلام علي النعيم وماهر حبيب السابق يجده يخلو من الدقة، إذ إن فيه عدم قدرة على إدراك المقصود من كلام إبراهيم أنيس المتمثل في قوله: "وليس للاعتماد معنى في كلام سيبويه سوى عملية إصدار الصوت تلك العملية التي تلازم النفس من خروجه من الرئتين إلى انطلاقه إلى الهواء الخارجي"^(٦).

فالهدف الذي يريد أن يوصله أنيس بين في هذه العبارة وهو - فيما أحسب - غير الذي نقده الباحثان الكريمان، وإن حديث أنيس عن الوضوح السمعي للمجهور وعدمه للمهموس لا ينقض ما قلناه من أن أنيس كان يهدف إلى أبعد من ذلك، فهو يريد أن يصف العملية الصوتية القوية التي يتطلبها إنتاج الصوت المجهور في مقابل ضعف تلك العملية التي يحتاجها الصوت المهموس لا غير.

(١) السابق، ١٠١.

(٢) دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو ٣٤.

(٣) العربية الفصحى، هنري فليش، ٣٨.

(٤) الوتران الصوتيان وتحليل وظائفهما الصوتية، ١٠٥.

(٥) مفهوم الدرس الصوتي عند العرب، ماهر حبيب، ٣٠٧.

(٦) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس ١٠١.

أما تمام حسان فقد فسر مصطلح "الإشباع" بـ (التقوية) و(الاعتماد) بـ (الضغط)، و(الإضعاف) بـ (إزالة القوة) إذ قال: "١- يظهر أن الإشباع والإضعاف كما يبدو من المقابلة بينهما ووضوح معنى الثاني منهما (إذ إن معنى الإضعاف: سلب القوة) يمكن فهمها على النحو التالي:

الإشباع = التقوية Strengthening.

الإضعاف = إزالة التقوية Weakeing.

٢- يظهر من إسناد الإشباع إلى (الاعتماد) واتفاق منع جري الصوت مع إشباع الاعتماد وجري النفس مع إضعاف الاعتماد أن:

الاعتماد = الضغط Pressure^(١).

بيد أن هذا الرأي أيضا لم يلقَ رواجاً لدى بعض المحدثين حيث قال: "ما قال سيبويه بالضغط ألبيته، كما قال الدكتور تمام إن الضغط هو الاعتماد، فكيف يرى بعد ذلك أن الجهر نتيجة لتقوية الضغط، والهمس نتيجة لإضعافه، كيف ينتاب سيبويه إحساس بالضغط وهو لم يتحدث عن أي ضغط"^(٢).

ولست مدافعا هاهنا عن تمام حسان لكنني أقول: إن كان سيبويه قد تحدث عن ضغط فلمَ التعب وراء تفسير الاعتماد، هذا أولاً. أما ثانياً؛ فقد حاكم هذا الباحث تمام حسان بناء على النص الذي جاء في لسان العرب ومفاده: "اعتمد على الشيء: توكل"^(٣) ثم قال: من أين جاء معنى الضغط للاعتماد" وإنني أعجب لمَ لمَ يلاحظ هذا الباحث تلك العلاقة بين الاتكاء والضغط؛ إذ إن إشباع الاتكاء معناه تقوية هذا الضغط؛ لأن في زيادة الاتكاء على الشيء وفي هذا الموضوع على المخرج - زيادة في الضغط عليه. مع هذا أنا مع من ذهب في قوله مذهب الإنصاف لتمام حسان حين قال: "وفق أي - تمام حسان - حينما ربط بين الجهر وقوة الضغط، ولكنه لم يلبث أن جانب الصواب حينما ربط بين هذا الضغط، وبين عضلة الحجاب الحاجز"^(٤).

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ٦٠ وما بعدها.

(٢) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، حسين عبود، ١٣١ وما بعدها.

(٣) لسان العرب مادة (عمد).

(٤) مفهوم الدرس الصوتي عند العرب، ماهر حبيب، ٣٠٩.

في حين فسّر عبد الرحمن أيوب عبارة (إشباع الاعتماد) بأنها تعني "أن الموضع معناه ارتكاز عضو عل عضو آخر في الموضع الذي يلتقيان فيه"⁽¹⁾.

أما عبد الصبور شاهين فقد فسّر عبارة (إشباع الاعتماد) التي وصف بها سيبويه الصوت المجهور بأنها تعني: "أن للمجهور موضعين: موضعاً في الفم، وموضعاً في الصدر هو مخرج الجهر، ولذا كان المجهور مشبعا لقوة اعتماده بازدواجه، على حين كان المهموس ضعيفا، لما انه معتمد على موضع واحد هو مخرج الفم، والنفس جار معه دون احتباس"⁽²⁾.

وآخر العناصر الهامة في التعريف القديم للصوت المجهور هو عبارة (منع النفس) فما الذي قصده سيبويه حين قال: "ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت"⁽³⁾.

فقد فسّر إبراهيم أنيس هذه العبارة بأنها تعني اقتراب الوترين الصوتيين عند النطق بالصوت المجهور، فقد رأى أن القدماء أحسوا مع المجهور باقتراب الوترين الصوتيين حين عبروا عن المجهور بقوة الاعتماد وعن المهموس بضعف الاعتماد. فمع المجهور يقترب الوتران الصوتيان أحدهما من الآخر مما يضطر هواء النفس إلى الاندفاع من بينهما في قوة تحرك الوترين الصوتيين وتجعلهما يتذبذبان أما مع المهموس فإن الهواء يجد الطريق مفتوحا إذ يسمح للهواء بانسيابه حرا تطبيقا ثم قال: "وقد التبس الأمر على بعض الدارسين فحسبوا أن منع النفس مع المجهور هو ذلك الانحباس المؤقت الذي يحدث مع الأصوات الشديدة، ذلك لان منع النفس مع المجهور عملية تتم في الحنجرة أما ذلك الانحباس المؤقت فيتم في مخرج الصوت، كما سنرى في شرح كلام سيبويه عن الشدة والرخاوة"⁽⁴⁾.

وقد ارتضى عبد الصبور شاهين تفسير عبارة (منع النفس) بمثل ما فسّرها إبراهيم أنيس؛ أي أنها تعني اقتراب الوترين الصوتيين إذ يمنع الهواء من الانطلاق منعاً طبيعياً، إذ يقول: "فالمنع في الحقيقة جزئي إذ يحول الجهر بين كمية الهواء المحتبسة في الصدر وبين أن تتطلق على طبيعتها كما في حالة التنفس العادي، فيتسرب الهواء بين الوترين الصوتيين ضاغطا

(1) الأصوات عند سيبويه، عبد الرحمن أيوب ٣٠.

(2) في التطور اللغوي، عبد الصبور شاهين، ٢٠٢.

(3) الكتاب ٤/٤٣٤.

(4) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ١٠١ وما بعدها.

عليهما ليحركهما فيجري الصوت، فإذا تم الصوت وانقضى الاعتماد جرى النفس على طبيعته⁽¹⁾.

ويكمل قائلاً: "ويبدو أن سيبويه كان يقصد بعبارة (ويجري الصوت) شيئاً زائداً في حالة الجهر على حالة الهمس، إلا أنه لم يدرك أن منشأ هذه الزيادة في الحنجرة، فقد كان يجهل تشريح الأعضاء الصوتية، فكان أن عبر عن فكرته هذه التعبير الغامض العام، بيد أنه حاول أن يلقي مزيداً من الضوء على فكرته حين تحدث في مواضع أخرى عن الفرق بين المجهور والمهموس، فجعل أساس هذه التفرقة: "أن صوت المجهور من الصدر والقم، وصوت المهموس من الفم وحده" وهنا يبدو سيبويه وكأنه يتصور أن بالرئة خاصة عضوية لإنتاج الصوت المجهور، وان هذه الخاصة العضوية تنشط في هذه الحالة نشاطاً يتوقف معه النفس، حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت⁽²⁾.

وهي الملحوظات ذاتها التي سجلها عبد القادر عبد الجليل على نص سيبويه المقصود⁽³⁾. أما تمام حسان فقد قال: "يظهر من عبارة سيبويه القائلة "ومنع النفس أن يجري معه ... ويجري الصوت" أن هناك نوعاً من التقابل بين النفس وبين الصوت ويمكن إيضاحه كما يأتي:

النفس يرتبط بالهمس breath.

الصوت يرتبط بالجهر Voice⁽⁴⁾.

ثم خرج تمام حسان بنتائج كانت برأيه تفسيراً لتعريف سيبويه فقال: يظهر من عبارات سيبويه ومحاولة فهمها:

أ- أن سيبويه لم يكن يعرف وظيفة الأوتار الصوتية في الجهر والهمس، بل لم يكن يعرف حتى تركيب الحنجرة بدليل تسميته إياها أقصى الحلق واعتباره إياها جزءاً قصياً من الحلق.

ب- أنه رأى الجهر نتيجة لتقوية الضغط كما رأى الهمس نتيجة لإضعافه.

ج- أن سيبويه مع إحساسه بهذا الضغط (الاعتماد) لم يكن يعرف مصدره ولا طريقته ومن ثم يكون الربط بين هذا وبين الحجاب الحاجز تفسيرنا نحن للظاهرة وليس تفسير سيبويه.

د- أن الجهر مظهره (الصوت) وأن الهمس مظهره النفس⁽¹⁾.

(1) في التطور اللغوي، عبد الصبور شاهين، ٢٠١.

(2) في التطور اللغوي، عبد الصبور شاهين، ٢٠١.

(3) الأصوات اللغوية، عبد القادر عبد الجليل، ١٢٠.

(4) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ٦١ وما بعدها.

وبعد كل ما تقدم، يلحظ الناظر في هذه الآراء جميعها أنها تقوم على افتراض أن المفهوم القديم لمصطلح الجهر هو نفسه لدى المحدثين، ومما يدل على ذلك أن أغلب العلماء المحدثين حين تعرضوا لدراسة الأصوات الثلاثة المختلف فيها (الطاء، القاف، الهمزة) افترضوا أن ثمة تطوراً أصابها فآل بها من حالة الجهر إلى حالة الهمس هذا من جانب⁽²⁾ ومن جانب آخر، فقد صرح إبراهيم أنيس بذلك حيث قال: "ونحن حين نحسن الظنّ بتعريف سيبويه ونحكم بأنه كان على علم حقيقي بطبيعة المجهور والمهموس نستطيع بامعان النظر تفسير هذا التعريف تفسيراً مقبولاً ولست أرى مبرراً للحكم عليه بغير هذا"⁽³⁾.

والذي أراه أن عبارة سيبويه ونصّها: "المهموس أخف من المجهور"⁽⁴⁾ هي التي على أساسها أستطيع القول: لقد وفق إبراهيم أنيس أيما توفيق حينما فسر (الموضع) (بالمجرى) والذي يعني طريق النفس من الرئتين وحتى الخارج، ثم فسر (الاعتماد) (بعملية التصويت) المطلوبة في إصدار الصوت منذ صدوره من الرئتين وحتى انطلاقه إلى الخارج، ثم بنى على هذه الأسس أن إشباع الاعتماد دليل على أن الصوت متمكن مشبع، فيه وضوح وفيه قوة، أي قوة إنتاجية وأخرى سمعية، فالصوت المجهور أوضح في السمع من نظيره المهموس وأقوى.

ولقد دفعني إلى تبني هذا الرأي جملة من الأمور:

أولها: إشارة بعض المحدثين إلى ذلك الجهد والضغط الذي تتصف به الأصوات المجهورة عن نظيرتها المهموسة⁽⁵⁾ وقد أكدها آخر حين قال: "بصورة إجمالية، فإن شدة الأصوات المهموسة وارتفاعها، هي دون شدة الأصوات المجهورة والسبب في ذلك يعود إلى اختلاف درجة الضغط وشدته، فشدة الصوت وارتفاعه يتناسبان طردياً مع شدة الضغط المنتج لهذا الصوت"⁽⁶⁾. وعليه فقد وفق إبراهيم أنيس حين عدّ القوة الإنتاجية والسمعية معادلة موازية لعبارة "إشباع الاعتماد" فقد رأينا كيف تتطلب الأصوات المجهورة توتراً عضلياً لإنتاجها.

(1) السابق ٦١ وما بعدها.

(2) علم اللغة العام، كمال بشر، ١٨٨، ١٠٢ وما بعدها، الأصوات اللغوية، سمير استيتيه ١٠٧ وما بعدها، مناهج البحث في اللغة،

تمام حسان، ١٢٢ وما بعدها.

(3) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس ١٠١.

(4) الكتاب ٤/٤٥٠.

(5) الفكر الصوتي عند السيوطي، عبد القادر مرعي ١٢٩ وما بعدها.

(6) الأصوات اللغوية، سمير استيتيه، ١٠٣.

ثانيها: إن اختلاف علماء اللغة المحدثين في تفسير كلمة (الموضع) واختلافهم في تحديد مكان هذا الموضع، لهو دليل على أن الضغط والقوة التي تتطلبها الأصوات المجهورة لا تتقيد بنقطة واحدة (كالمخرج) مثلا بل إنها تلازمه على طول المجرى فتتمام حسان يقيد الضغط بالحجاب الحاجز^(١) وعبد الصبور شاهين^(٢) وعبد القادر عبد الجليل^(٣) يشران إلى أن بالرئة خاصية عضوية تنشط لإنتاج الصوت المجهور، وهذا عبد الرحمن الحاج صالح يقول: "يحدث تصلب وإنشداد للغشاء المخاطي الذي يغلف جدران الفم حتى الحلق لإنتاج الصوت المجهور"^(٤) وهذا حسين عبود يشير إلى أن ثمة جهدا عضليا بينا، وقوته ظاهرة عند التقاء الأعضاء الصوتية لتشكيل مخرج الصوت المجهور كاستحكام عضلات الشفة لإنتاج الأصوات الشفوية المجهورة^(٥). وعليه فقد راق لي رأي إبراهيم أنيس حين فسّر (الموضع) (بالمجرى).

أما ثالثها: فيتمثل في قول سمير استيتيه ونصّه: "قد يغلق الوتران الصوتيان بتوتر وشدة تسمح بهما مرونة هذين الوترين، غير أن منفذا ضيقا بينهما يبقى في مواجهة الهواء لينفذ من خلاله. ونظرا لأن الهواء يمكن أن تضيق قوته في مواجهة الوترين الصوتيين المغلقين، ونظرا لأن قوته تحتاج إلى تكثيف يكفيه للمرور من خلال المنفذ الضيق، فإن سرعته تزداد، حتى تجعله قادرا على أن ينطلق في سبيله، يتسارع الهواء، فيصطدم خلال مروره في المنفذ الضيق بطرفي الوترين الصوتيين فيتذبذبان وتحاول الأنسجة والعضلات المتخصصة إعادة الوترين الصوتيين إلى وضعهما الذي يكون عليه في حالة التنفس الطبيعي، ثم يعود النشاط نفسه بالقدر الذي تتكرر فيه الأصوات المجهورة، ولست أجد وصفا لتسارع الهواء أدق من وصف العلماء العرب حيث قالوا: المجهور حرف أشبع الاعتماد في موضعه، وإن لم يدركوا أن الجهر ذبذبة الوترين الصوتيين^(٦).

فالتسارع عند سمير استيتيه في مرحلتيه: مرحلة القدرة على النفاذ من الوترين الصوتيين، ومرحلة تقويته لكي يُسمع هو ما ارتضاه تفسيراً لعبارة (أشبع الاعتماد) وكل هذا يتفق

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ٦١.

(٢) في التطور اللغوي، عبد الصبور شاهين، ٢٠١.

(٣) الأصوات اللغوية، عبد القادر عبد الجليل، ١١٩.

(٤) نقلا عن مفهوم الدرس الصوتي عند العرب، ماهر حبيب، ٣٠٩ وما بعدها.

(٥) الدراسات الصوتية لدى علماء التجويد، حسين عبود ١٣٣.

(٦) الأصوات اللغوية، سمير استيتيه ١٠٥ وما بعدها.

مع تفسير إبراهيم أنيس للعبارة ذاتها، فكلاهما متفقان على أن الصوت المجهور يتطلب نشاطا عضليا زائدا لإنتاجه.

ورابعها: إن إشارة سيبويه لوجود اعتماد في الحلق والغم وأخر في الأنف إذ قال: "فهذه حال المجهورة في الحلق والغم إلا أن النون والميم قد يعتمد لهما في الغم والخياشيم فتصير فيها غنة"⁽¹⁾ يؤكد أن إشباع الاعتماد يعني التقوية اللازمة لإصدار الصوت المجهور، فقد فسر عبد الرحمن أيوب التقوية الحادثة في الغرف الرنانة قائلا: عملية التقوية كما هو واضح عملية رنين وهي انتشار الموجات في جسم الغرف الرنانة ثم انصدامها به واكتسابها قوة جديدة من هذا الاصطدام تسبب زيادة اتساعها وبالتالي علو الصوت الناتج عنها⁽²⁾ وكما هو معلوم فثمة علاقة بين الوضوح السمعي والجهر والهمس "إذ يتأثر الوضوح السمعي للصوت بالجهر والهمس أما أثر الجهر في وضوح الصوت سمعيا فآثر إيجابي بمعنى أن الجهر من العوامل التي تزيد درجة الوضوح هذه، وأما أثر الهمس فلا شك في أنه أثر سلبي بمعنى أن الهمس من العوامل التي تنقص درجة الوضوح تلك"⁽³⁾.

ويمكن تفسير هذا الكلام بما قاله يوسف الهليس ونصه: "الرنينات الصوتية هي تقوية الصوت الذي تنتج عن اهتزاز الهواء الموجود في التجويف الحلقي، والفمي، والأنفي، والتي تشكل حجر الرنين، والمعروف أن لكل جسم تردده الطبيعي، فإذا تذبذب جسم قريب منه، وكان تردد هذا الجسم قريبا من تردده الطبيعي، فإنه يتذبذب استجابة لذبذبة الجسم الآخر، وتحصل أجوبة لهذه الرنينات، فعندما يهتز الوتران الصوتيان فإن الهواء المحصور في التجويف الحلقي والفمي والأنفي، يتذبذب أيضا فتحصل تقوية للصوت تصدر في ترددات معينة وتسمى (الرنين الأول والرنين الثاني)⁽⁴⁾.

(1) الكتاب ٤/٤٣٤.

(2) الكلام إنتاجه وتحليله، عبد الرحمن أيوب ٢٢٦.

(3) الأصوات اللغوية، سمير استيتيه ١٧٣.

(4) فضل علماء المسلمين القدماء في علم الصوتيات الموجي والسمعي، يوسف الهليس (بحث غير منشور) ٤، إذا أردت الاستفاضة عن هذا الموضوع (حجرات الرنين وعلاقتها بالتقوية وكيفية ذلك) فانظر الكلام إنتاجه وتحليله، عبد الرحمن أيوب، ٢٢٠ وما بعدها. الصوتيات، برنيل مالبرج، ٣٠ وما بعدها دراسة السمع والكلام، سعد مصلوح.

وبناء على كلِّ ما سبق أقول: أليس كل ما سُنِّقناه هو دليل واضح على الدقة الذهنية ورهافة الحسّ التي توصل إليها سيبويه حين عرف الصوت المجهور والمهموس، ثم انتهى إلى أن المهموس أخف من المجهور، بكل ما في كلمة الخفّة من معنى.

هذا هو المعيار الأول الذي اعتمده القدماء للتمييز بين الصوت المجهور والصوت المهموس. ولقد حاولت الوقوف على حقيقته وهو يقوم أساساً على ملاحظة دقيقة لموضع النطق وكيفيته. لكن ثمة جزء آخر من تعريف سيبويه والقدماء يقوم - فيما يبدو - أساساً على الوضوح السمعي للأصوات.

يقول سيبويه: "وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فردّدت الحرف مع جري النَّفس، ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه"⁽¹⁾ وروي عن أبي الحسن الأخفش أنه قال: "سألت سيبويه عن الفصل بين المهموس والمجهور فقال: "المهموس: إذا أخفّيته ثم كررته أمكنك ذلك، وأما المجهور فلا يمكنك ذلك... قال سيبويه وإنما فرق بين المهموس والمجهور أنك لا تصل إلى تبين المجهور إلا أن تدخله الصوت الذي يخرج من الصدر، فالمجهورة كلها هكذا يخرج صوتهن من الصدر ويجري في الحلق، غير أن الميم والنون يخرج أصواتهما من الصدر ويجري في الصدر والخياشيم غنة تخالط ما جرى في الحلق. والدليل على ذلك أنك لو أمسكت بأنفك ثم تكلمت بهما رأيت ذلك قد أخلّ بهما، أما المهموسة فتخرج أصواتها من مخارجها، وذلك مما يزجي الصوت ولم يعتمد عليه فيها كاعتمادهم في المجهور؛ فأخرج الصوت من الفم ضعيفاً، والدليل على ذلك: أنك إذا أخفيت الصوت همست بهذه الحروف ولا تصل إلى ذلك في المجهور"⁽²⁾.

وقد تصدى حسام النعيمي لتفسير هذا الضابط (المعيار)، إذ ضم هذين النصين معاً وتوصل إلى الضابط الذي اعتمده القدماء في تحديد المجهور على النحو التالي:
"التمييز المهموس من المجهور اتبع الطريقة الآتية:

- ١- أخفض صوتك بالحرف إلى أدنى ما تستطيع (الإخفاء).
- ٢- ردد الصوت بالحرف - (التكرار).
- ٣- أجر النَّفس وأنت تقوم بهذه المحاولة (جري النَّفس).

(1) الكتاب ٤/٤٣٤.

(2) نقلاً عن الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ٩٩.

فإذا سمع الصوت الذي يسمع إذا لفظ وحده بوضوح وبصوت مرتفع، فالحرف مهموس، أي إذا لم تؤد التجربة إلى تحول صوت الحرف، فهو مهموس، أما إذا قمت بالتجربة لنطق حرف معين، وأدى خفض الصوت به وتكراره مع جري النفس إلى سماع صوت آخر، فالصوت الذي حاولت نطقه قد تحول إلى صوت مجهور، ولو جربت ذلك مع الثاء لسمعتها - ثاء - كما هي ولو جربت ذلك مع الذال فسوف تسمعها ثاء أيضاً (لا ذالاً) وهذه الطريقة هي الضابط الذي اتبعه القدماء مقياساً لمعرفة المجهور⁽¹⁾.

وقد راق لعبد العزيز الصيغ هذا التفسير وذكره في كتابه وعقب قائلاً: "وهذه الطريقة هي الضابط الذي اتبعه القدماء مقياساً لمعرفة المجهور. وهو صحيح اليوم كما كان صحيحاً لديهم قديماً؛ هذا التفسير يلخص في النقاط التالية:

أولاً: إن مفهوم الجهر لدى القدماء غير مفهوم الجهر لدى المحدثين.

ثانياً: ونتيجة لذلك فإن الأصوات المجهورة لدى القدماء مجهورة لدى المحدثين، إلا أصواتا ثلاثة وهي مجهورة لدى القدماء فقط على وفق مفهومهم.

ثالثاً: أن صوتي القاف والطاء مجهوران بضابط القدماء، ومهموسان بضابط المحدثين⁽²⁾.

أما صوت الصدر الذي ذكره سيبويه في الضابط السابق، فقد فسره إبراهيم أنيس بصدى الذبذبات التي تحدث في الوترين الصوتيين بالحنجرة. فالمراد بصوت الصدر كما يقول إبراهيم أنيس هو صدى الذبذبات التي تحدث في الوترين الصوتيين بالحنجرة، وهذا الصدى نحس به حين نسد الأذنين بالأصابع أو حين نضع الكف على الجبهة فهو الرنين الذي نشعر به مع المجهورات وسببه تلك الذبذبات التي في الحنجرة⁽³⁾.

إن في عبارة سيبويه أموراً تكشف وبكل وضوح عن إحساس لمفهوم الموجات الصوتية، ومعرفة دقيقة لعملية تضخيم الصوت في الفراغات الرنانة في الحلق والقم. فعلى الرغم من أنه لم يكن يعرف الموجات والذبذبات فقد أحس بمفهومها، فموجات الهواء التي تخرج من الصدر على حد تعبيره تضخمها الفراغات الرنانة في الحلق والقم فتسمعها الأذن. فالفرق بين الصوت المجهور وبين المهموس أن مصدر الذبذبات مع المجهورات هو الحنجرة على حين أن مصدرها

(1) التحول والثبات في أصوات العربية، حسام النعيمي، ٢٨٧ وما بعدها.

(2) المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، عبد العزيز الصيغ، ١٠٦.

(3) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس ١٠٠.

مع المهموسات هو الحلق والفم، وتضخمها الفراغات الرنانة، ولكنهاذبذبات ضعيفة ليس لها أثر قوي في السمع^(١).

ومعنى هذا ان للمجهور رنيناً خاصاً يتميز به عن المهموس، هذا الرنين هو النغمة الموسيقية التي يتكون منها الصوت^(٢). أحس به علماءنا القدماء وقسموا على أساسه الأصوات إلى مهموسة ومجهورة^(٣)... وللرنين هذا تأثير في وضوح الصوت المجهور^(٤). فالصوت المجهور أوضح سمعياً من الصوت المهموس. بدليل استعارة كلمتي الجهر والهمس لبناء تعريفاتهما الاصطلاحية للظاهرتين.

لقد لاحظ أئمة اللغة أن المهموس لا تتغير طبيعته الصوتية، ولا يفقد جوهره، سواء نطق به خفياً أم مجهوراً. يقول سيبويه: "إنك إذا أخفيت همست بهذه الحروف ولا تصل إلى ذلك في المجهور^(٥). ويقول في موطن آخر: "ألا ترى أنك تقول: (قدم) فإن شئت أخفيت، وإن شئت رفعت صوتك فقد أحدثت صوتاً آخر"^(٦).

ويعقب هنري فلش على ذلك قائلاً: "في مسألة التفرقة بين المجهورة والمهموسة يفرق سيبويه بين صوت الصدر وصوت الفم، ثم يتصور الصوت الخفيض المُسَرَّ، والصوت المرتفع، فمن الممكن أن ينطق بالمهموس مع انخفاض الصوت ومع ارتفاعه، إذ إن هذه المهموسة من (صوت الفم) وليس الأمر كذلك فيما يتعلق بالمجهورة، فهي عند ارتفاع الصوت تشتمل ضرورة على (صوت الصدر)^(٧).

فسيبويه يرشدنا هنا إلى وسيلة أخرى لتمييز المجهور من المهموس، وذلك عن طريق إخفاء الصوت، إذ يمكن هذا الإخفاء مع المهموسات دون أن تفقد معالمها، أما الإخفاء مع المجهورات فيترتب عليه أن الحرف تضيع صفته المميزة^(٨). وقد عبّر إبراهيم أنيس عن الإخفاء

(١) أصوات اللغة العربية، عبد الغفار هلال، ١٤١.

(٢) التنافر الصوتي والظواهر السياقية ٧٤٠.

(٣) البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر ٨٦، الدراسات اللغوية عند العرب، هادي النهر، ١٥٤.

(٤) جهود المالقي الصوتية، محمد الطيان، ٧٢.

(٥) شرح السيرافي نقلاً عن الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ٩٩.

(٦) شرح السيرافي نقلاً عن العربية الفصحى، هنري فلش ١٩٩ وما بعدها.

(٧) العربية الفصحى، هنري فلش ٢٠٠.

(٨) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس ٩٩.

مع المجهورات بقوله: متى سكنت ذبذبات الوترين الصوتيين مع المجهور تحول إلى نظيره المهموس (1).

ومن كل مما سبق، نستطيع القول: إن معايير القدماء في تمييز الأصوات المجهورة من المهموسة قد أتت بنتائج توصل إليها المحدثون عن طريق أدق الأجهزة الحديثة. والدليل على ذلك اتفاقهما في حصر الأصوات المجهورة والمهموسة واختلافهما في ثلاثة أصوات فقط.

فإذا كان معيار الجهر والهمس عند المحدثين ذبذبة الوترين الصوتيين لإنتاج الأصوات المجهورة - كما رأينا - والعكس لنظيره المهموس، فإن للقدماء ضوابطهم الدقيقة التي أوصلتهم إلى نتائج مذهلة. فصحيح أن اللغويين العرب قد تكلموا على ظاهرتي الهمس والجهر دون الإشارة للوترين، كما أنهم لم يبينوا دورهما (2) إلا أنهم أحسوا بعملهما من خلال ما أشرت إليه في هذا البحث، ويقول هنري فليش: "فقد استطاع سيبويه أن يشير بوضوح كبير، وبما يملك من وسائل للتحليل، إلى ما كان يجعله من دور الحنجرة، وهو ما نطلق عليه "الجهر" (3).

على أنه كان لاختلاف فهم ظاهرتي الجهر والهمس بين سيبويه والمحدثين سبب في إصدار بعض المحدثين أحكاماً تصف تعريف سيبويه بالغموض والتعقيد (4). وبأنه ملبس، إذ يبدو وكأنه يتداخل مع تعريف الصوت الشديد ونظيره الرخو إلا أننا لا نعدم وجود من يُنصف القدماء (5) ولقد راق لي حديث هنري فليش ونصه: "الحق أن علماء العرب - مع ما بدا من جهلهم للوترين الصوتيين، ودورهما المعروف في تحديد صفتي الجهر والهمس، لم يكونوا على جهل بأهم ظاهرة في الصوت المجهور، وهي صفة (التمكن والقوة) التي تتأتى من (توترهما) عند التقائهما، واستشعارهم هذا دليل واضح على معرفتهم بالظاهرة، ولا شك أن "جهلهم بالسبب لا يستتبع مطلقاً أنهم لم يستطيعوا إدراك الأثر" (6) وعلى هذا الأساس فإن ملاحظة جري النفس، واهتزاز الوترين الصوتيين في حدوث الصوت أجدى في تعيينه، ووصفه (7).

(1) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس ٩٩.

(2) علم الأصوات اللغوية، عصام نور الدين ٢٣١.

(3) العربية الفصحى، هنري فليش ٢٠٠.

(4) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ١٠١، علم اللغة العام، كمال بشر ٨٨، دروس في علم أصوات العربية، جان كانييتو ٣٤.

(5) مصطلحات الدراسة الصوتية في التراث العربي، أمينة بن مالك ٣١٠.

(6) نقلاً عن البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار، ٥٨.

(7) في صوتيات العربية، محي الدين رمضان، ٦٥.

وهذا عينه ما فعله بعض المحدثين حين ارتضى تعريف المجهور والمهموس تعريفاً يوفق ما بين المعايير القديمة، والأسس الحديثة؛ إذ يقول: "الجهر: هو انحباس النفس عند النطق بالصوت لقوته، وذلك لقوة الاعتماد على مخرجه؛ أي أن مجرى الهواء يكون مغلقاً، فيحدث ضغط هواء الزفير تذبذباً في الوترين الصوتيين، فيصدر الصوت المجهور"⁽¹⁾.

ثانياً: الهمزة من حيث الجهر والهمس:

وصف القيسي الهمزة بأنها مجهورة إذ قال: "قد ذكرنا أنها من الحروف المجهورة ومن الحروف الشديدة"⁽²⁾ بناء على الأساس الذي اعتمده القدماء في تعريفهم للصوت المجهور فهي "حرف قوي يمنع النفس أن يجري معه عند النطق به لقوته، وقوة الاعتماد عليه في موضع خروجه"⁽³⁾ فهي "صوت شديد قوي فلما كانت في خروجها كذلك لقبته به، لأن الصوت يجهر بها لقوتها"⁽⁴⁾.

وعلى هذا الوصف كان أغلب القدماء فهي صوت مجهور شديد كما أشار إلى ذلك سيبويه⁽⁵⁾ وابن السراج⁽⁶⁾ وابن جني⁽⁷⁾ وغيرهم⁽⁸⁾.

أما أنها صوت شديد فذلك صحيح بناء على تعريفهم للصوت الشديد إذ معناه الاصطلاحي "حرف اشتدّ لزومه لموضعه، وقوي فيه حتى منع الصوت أن يجري معه عند اللفظ به"⁽⁹⁾ فهو وصف دقيق كما يقول كمال بشر: "إذا ما أخذ المعنى على أنه يعادل وصف المحدثين بأنها صوت انفجاري"⁽¹⁰⁾.

(1) علم الأصوات اللغوية، عصام نور الدين، ١٩٧.

(2) الرعاية ١٤٥.

(3) السابق ١١٧.

(4) السابق ١١٧.

(5) الكتاب ٤/٤٣٤.

(6) الأصول في النحو ٣/٤٠١.

(7) سر صناعة الإعراب ١/٦٠.

(8) شرح الشافية ٣/٢٥٩ وشرح المفصل ١٠/١٢٨.

(9) الرعاية ١١٧.

(10) دراسات في علم اللغة، كمال بشر ١١٣.

وأما أنها صوت مجهور فهذا ما فيه خلاف فعلى الرغم من اختلاف المحدثين في أن الهمزة مهموسة أو لا مهموسة ولا مجهورة فإنهم متفقون في نواح أخرى هي (1): ١- أنها صوت صامت، ٢- حنجرية مخرجها من الحنجرة، ٣- انفجارية أو وقفية، ٤- غير مجهورة بحال من الأحوال.

ولهذا فقد خطأً أغلب المحدثين وصف القدماء للهمزة بأنها صوت مجهور فهي عندهم صوت مهموس يتم نطقه بإقفال الوترين الصوتيين إقفالاً تاماً، وحبس الهواء خلفها، ثم انطلاقة بفتحها فجأة، وبناء عليه "تأتي جهة الهمس في هذا الصوت من أن إقفال الأوتار الصوتية معه لا يسمح بوجود الجهر في النطق، ولكن النحاة والقراء أخطأوا فعدّوا هذا الصوت مجهوراً وهو أمر مستحيل استحالة مادية مادامت الأوتار الصوتية مقفلة في أثناء النطق" (2)

فالذين ذهبوا إلى أن الهمزة مهموسة كان حكمهم مبنياً على أساس عدمذبذبة الأوتار الصوتية الذي يعد المرتكز الأساس في تعريفها، بيد أن الحكم الصواب لا يبنى على النظرة الجزئية للأشياء إذ يفترض في حالة الجهر أن تبقى فجوة بين الوترين الصوتيين حتى يسمح للهواء بالمرور وهذا ما لم يحدث حال إنتاج صوت الهمزة، فأغلب الظن أن تمام حسان يقصد بالهمس حينئذ عدم الجهر، وهو رأي غير دقيق كما يقول كمال بشر: "إذ هناك حالة ثالثة هي حالة وضع الأوتار الصوتية عند نطق الهمزة العربية. ولنا أن نقول في تفسير رأيهم هذا، إنهم لاحظوا المرحلة الثانية من نطق الهمزة وهي المرحلة التي تصاحب الانفجار، ففي هذه الحالة تكون الأوتار في وضع الهمس، ولكن هذا السلوك منهم غير دقيق بالنسبة لطبيعة الهمزة، إذ الهمزة العربية لا يتم نطقها بهذه المرحلة الثانية وحدها، وإنما تتكون من مرحلتين: المرحلة الأولى: مرحلة انطباق الوترين. وفيها ينضغط الهواء من خلفهما فينقطع النفس، والمرحلة الثانية: مرحلة خروج الهواء المضغوط فجأة محدثاً انفجاراً مسموعاً وهاتان المرحلتان متكاملتان ولا يمكن الفصل بينهما أو النظر إلى إحداها دون الأخرى" (3).

وبناء على هذه الحالة الخاصة التي يتمتع بها الوتران الصوتيان في حال نطق الهمزة فقد خرج غير ما باحث إلى القول بأن الهمزة (لا هي مجهورة ولا هي مهموسة) وهي كذلك عند

(1) السابق ١١١.

(2) مناهج البحث في اللغة، تمام حسان ١٢٥. المدخل إلى علم اللغة، رمضان عبد التواب ٥٦. العربية الفصحى، هنري فليش ٣٨.

علم الأصوات، مالبرج ١١٠. في صوتيات العربية، محي الدين رمضان ٨٩. أصوات اللغة، عبد الرحمن أيوب، ١٨٣.

(3) علم اللغة العام، كمال بشر، ١١٢. وانظر محاضرات في السانويات، فوزي الشايب، ١٥٣.

إبراهيم أنيس^(١) وهي كذلك عند كمال بشر^(٢) وهي كذلك عند سمير استيتيه^(٣) وعند بسام بركة^(٤).

وقد تساءل المحدثون عن سبب وصف القداء للهمزة بالجهر فراح بعضهم يضع الاحتمالات لهذه المسألة، فأورد كمال بشر مثلاً احتمالين وهما^(٥) الأول: لعلم وصفوا الهمزة متبوعة بحركة فأحسوا الجهر بسبب وجود الحركة، إذ الحركات العربية كلها مجهورة ووافقوه فوزي الشايب على هذا الاحتمال^(٦).

الاحتمال الثاني: لعلم كانوا يصفون الهمزة المسهّلة أو هي ما تسمى همزة بين بين فعند نطقها لا تقفل الأوتار الصوتية إقفالاً تاماً حينئذ يحدث الجهر، وبناء على هذا الاحتمال قال فوزي الشايب: "أم أنهم كانوا يقصدون الهمزة المسهّلة وهي التي تعرف في الاصطلاح بهمزة بين بين وهذه مجهورة فعلاً لأنها حركة"^(٧).

ثم أقول: لماذا لا نقيم لاعتبار ضابط الجهر والهمس عند القداء واختلافه مع ضابط المحدثين وزناً في هذه المسألة؟ ربما كان لضابط التمييز بين المجهور والمهموس عند القداء أكبر الأثر في وصفهم الهمزة بالجهر فمعيار المجهور عندهم كما يقول ابن جني: "أنت تعتبر ذلك بأنه قد يمكنك تكرير الحرف مع جري الصوت نحو (سس)، (ككك)، (هههه)، ولو تكلفت مثل ذلك مع المجهور ما أمكنت"^(٨) فكان القداء قد حاولوا تكرير صوت الهمزة مع جري الصوت فلم يتمكنوا من ذلك فحكموا على هذه الأصوات بالجهر، بناء عليه فالخلاف في وصف الهمزة مبني على أساس نظرة اجتهادية من الفريقين في التمييز بين الصوت المجهور والصوت المهموس فقط، لا في كونه متعلقاً بخطأ القداء وإصابة الآخرين في وصف صوت الهمزة.

(١) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ٩٠.

(٢) علم اللغة العام، كما بشر، ١١٢.

(٣) الأصوات اللغوية، سمير استيتيه، ١٠٩.

(٤) علم الأصوات العام، بسام بركة، ١١٧ وما بعدها.

(٥) دراسات في علم اللغة، كما بشر ١١٥ وما بعدها.

(٦) محاضرات في اللسانيات، فوزي الشايب ١٥٣ وما بعدها.

(٧) السابق ١٥٣ وما بعدها.

(٨) سر صناعة الإعراب ٦٠/١.

على أنني أرجح الاحتمال الأول على الثاني وأُؤيِّد ما قاله أحمد الحمو ومفاده "أغلب الظن أن سبب ذلك يعود إلى أن الهمزة يرتبط نطقها غالباً بنطق المصوتات، وبما أن المصوتات مجهورة، فإن نطقها قد أثر في نطق الهمزة فبدت لهم هي الأخرى مجهورة، وهذا ما سهّل عليهم القول بإمكانية انقلابها عن المصوتات كما رأينا"⁽¹⁾.

أما الاحتمال الثاني الذي يرجّح أن القدماء كانوا يصفون الهمزة المسهّلة فهذا ما استبعده بسبب أن القدماء كانوا يميزون بين الهمزة المحققة والهمزة المسهّلة فسيبويه يقول: "أعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء: التحقيق والتخفيف والبدل. فالتحقيق قولك: قرأت ورأس وأشباه ذلك، أما التخفيف فتصير الهمزة فيه بين وبين وتبدل وتحذف"⁽²⁾ فسيبويه لم يغفل الحديث عن الهمزة المحققة، ويبيّن على هذا أن حديثه وحديث القدماء من بعده لا يعني بالضرورة أنهم وصفوا الهمزة المسهّلة (بين بين).

وأختم الحديث عن هذه المسألة بالقول: إن الهمزة صوت لا مجهور ولا مهموس بناء على الوضعية المحايدة التي تتخذها الأوتار الصوتية أثناء النطق بالهمزة، فهما لا يتذبذبان لأنهما متلاصقان ومن هنا لا يمكن وصف هذا الصوت بالجهر، كما لا يمكن وصفه بالهمس، لأن من مرتكزات تعريفنا للهمس أن تبقى فجوة صغيرة بين الوترين الصوتيين يسمح من خلالها للهواء بالتسرب، وهذا ما لم يحدث أثناء النطق بهذا الصوت، وعليه تكون الهمزة لا مجهورة ولا مهموسة.

ب- الهمس:

عرّف القيسي الصوت المهموس بأنه: "حرف جرى مع النفس عند النطق به لضعفه، وضعف الاعتماد عليه عند خروجه فهو أضعف من المجهور، ... وإنما لقب هذا المعنى بالهمس لأن "الهمس" هو "الحسُّ الخفي الضعيف، فلما كانت ضعيفة لقيت بذلك"⁽³⁾.

(1) محاولة ألسنية في الإعلال، أحمد الحمو (بحث) عالم الفكر، مجلد ٢٠، ع ٣، ١٨٢.

(2) الكتاب ٥٤١/٣.

(3) الرعاية ١١٦.

وقد جمع القيسي الأصوات المهموسة في هجاء قولنا: سكت فحثه شخص^(١) وعلى هذا الرأي كان سببويه فالأصوات المهموسة عنده هي: "الهاء، والحاء، والخاء، والكاف، والشين، والسين، والتاء، والصاد، والثاء، والفاء، ذلك عشرة أحرف"^(٢).

كما عرفها قائلاً: "المهموس حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جرى النفس، ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه"^(٣)، ونلمح من هذا الكلام أن القيسي قد اقتفى آثار سببويه في تعريفه للمهموس. كما فعل غيره من علماء العرب^(٤).

ولا حاجة بناء أن نناقش هذه الصفة، إذ إن مناقشتنا للصفة النظيرة (الجهر) قد أغنى عن إعادته هاهنا.

(الشدة والرخاوة والتوسط):

أ- الشدة

استخدم القيسي مصطلح الشدة للدلالة على ثمانية أصوات "يجمعها هجاء قولك "أجدك قطبت"^(٥) ثم عرف الصوت الشديد بأنه "حرف اشتد لزومه لموضعه، وقوي فيه حتى منع الصوت أن يجري معه عند اللفظ به"^(٦) أما لماذا لُقّب بالشديد، فذلك "لاشتداد الحرف في موضع خروجه حتى لا يخرج معه صوت"^(٧).

ومصطلح "الشدة" من مصطلحات سببويه، فقد ذكره حين تحدّث عن صفات الأصوات قائلاً: "ومن الحروف الشديدة، وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه وهو الهمزة والقاف، والكاف، والجيم، والطاء، والتاء، والذال، والباء، وذلك أنك لو قلت ألحج ثم مددت صوتك لم

(١) السابق ١١٦، الكشف ١/١٣٧.

(٢) الكتاب ٤/٤٣٤.

(٣) السابق ٤/٤٣٤.

(٤) الجمل في النحو، ٤١٣، الأصول في النحو ٣/٤٠٢، سر صناعة الإعراب ١/٦٠، المفصل ٣٩٥، أسرار العربية ٤٢٣، شرح الشافية ٣/٢٥٨، شرح المفصل ١٠/١٢٩، مع الهوامع ٢/٢٣٠، الممتع في التصريف ٤٢٦، إرتشاف الضرب ١/١٠، مخارج الحروف وصفاتها ٩٣.

(٥) الرعاية، ١١٧.

(٦) السابق ١١٧.

(٧) السابق ١١٨.

يجر ذلك^(١) وهذا يعني أن القيسي حين عرّف الشدّة راق له استخدام عبارة "منع الصوت" كما ذكرها سيبويه، لا "منع النفس" كما عبّر عن ذلك المبرد إذ قال: "ومنها حروف تمنع النفس وهي التي تُسمّى الشديدة"^(٢).

والذي أراه أن الاثنين مرتبط ببعضهما ببعض، فتشكّل الأول يعني بالنتيجة تكوّن الثاني والعكس صحيح، لأن جريان النفس يعني تكوّن الصوت وعدم جريانه يعني عدم تكوّن ذلك الصوت، كما يمكن التعبير عن ذلك بعبارة أخرى فنقول: إذا تكوّن الصوت فهذا يعني أنّ النفس جرى، وإن لم يحدث ذلك فإن النفس مُنعت من الجريان، وما يؤكد هذا أن القيسي نفسه لما تحدّث عن التجربة التي بها يُعرف الصوت الشديد ذكر هذا فقال: "ألا ترى أنك تقول في الحرف الشديد: (الجّ، الدّ) فلا يجري النفس، مع الجيم والدّال، وكذلك أخواتهما، فلما اشتدّ في موضعه، وامتنع الصوت أن يجري معه سُمّي حرفاً شديداً"^(٣) فاستخدم منع النفس كمرحلة أولى لمراحل تكوّن الصوت الشديد وهذا ابن سينا يؤكد ذلك بقوله "والحروف بعضها في الحقيقة مفردة وحدثها من حركات تامّة للصوت أو للهواء الفاعل يتبعها إطلاق دفعه"^(٤) فهو لم يُفرق بين منع الصوت ومنع الهواء (النفس).

أمّا التجربة التي ذكرها القيسي فهي ذاتها التي ذكرها سيبويه، بيد أنني أشعر أن القيسي أضاف لكلام سيبويه السابق ما يوضّحه ويفسر عبارته المختصرة إذ قال: "اشتدّ لزومه لموضعه" للدلالة على ثبات هذا الصوت في موضع تكوّنه وإنتاجه، ففي ذلك إشارة إلى موضع العرقلة التي يصادفها الصوت الشديد أثناء خروج النفس وتشكّل هذا الصوت ألا تراه يقول: "وقوي فيه حتى منع الصوت أن يجري معه عند اللفظ به"^(٥).

وقد تابع أغلب العلماء القدماء خطأ سيبويه في تعريفهم للشدّة^(٦) في حين أضاف بعضهم صفة الصلابة لهذه الأصوات فقال: "إنها حروف صلابة لا يجري فيها الصوت"^(٧) وقد ربط ذلك

(١) الكتاب ٤/٤٣٤.

(٢) المقتضب ١/١٩٤.

(٣) الرعاية، ١١٨.

(٤) أسباب حدوث الحروف، ٦٠.

(٥) الرعاية ١١٧.

(٦) الأصول ٣/٤٠٢، سر الصناعة ١/٦١، همع الهوامع ٣/٤٥٥، ارتشاف الضرب، ١/١٠، النشر ١/١٦١.

(٧) أسرار العربية ٢٩٠.

بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي لمصطلح (شديد) ذلك لأن معنى الشدة في اللغة الصلابة^(١) وعبر عنها آخر بألفاظ مكثفة موجزة تقترب من التعريف الحديث كما سنرى لاحقاً إذ قال: "الشدة أن يحصر صوت الحرف في مخرجه فلا يجري"^(٢) ثم ذكر لهذا تجربة توضح معنى هذا المصطلح وتقريبه من الأذهان ، كما تُقرّقه عن (الرخوة) - الصفة المقابلة له - فقال: "ويتعرّف تباينهما بأن تقف على الجيم والشين فتقول (الحجّ والطش) فإنك تجد صوت الجيم راكداً محصوراً لا تقدر على مده، وصوت الشين جارياً تمده إن شئت"^(٣) فـصوت الجيم لا يمتد لانحصاره خلف عضويّ النطق، في حين أنّ صوت الشين وهو من الأصوات الرخوة يمتد به الصوت لعدم انحصاره خلف ذينك العضوين، وقد تبع ابن عصفور^(٤) وابن يعيش^(٥) الزمخشري في هذا فاستخدما تعريفه وتجربته، وإن كان ابن يعيش قد أضاف لهما أمثلة أخرى زائدة على الأمثلة التي ذكرها الزمخشري، أمّا ابن الطحّان فقد تبع القيسي في تعريفه^(٦) في حين أضاف الاستراباذي لما قيل: من عدم جري الصوت مع الصوت الشديد أن قيّد الكشف عن هذه الصفة بحالة التسكين فقط، فقال: "ونعني بالشديدة ما إذا أسكنته ونطقت به لم يجر الصوت"^(٧) ثم كشف عن علّة هذا القيد قائلاً: "وإنما اعتبر في امتحان الشديدة والرخوة إسكان الحروف لأنك لو حركتها والحركات أبعاض الواو والألف والياء وفيها رخاوة ما لجرت الحركات لشدة اتصالها بالحروف الشديدة إلى شيء من الرخاوة، فلم تتبين شدتها"^(٨) وهي ملاحظة دقيقة ذلك لأنها توميء إلى ذلك الخلل الذي يمكن أن يصيب ضابط التمييز بين الشدة والرخاوة، فالحركات جميعها رخوة، فلو حُركت الأصوات لما كان بالإمكان تمييز الأصوات الشديدة من الرخوة. أمّا علماء الدرس الصوتي الحديث فقد نأى جماعة منهم عن استخدام مصطلح "الشدة" للتعبير عن تلك الأصوات، في حين تمسك آخرون بهذا المصطلح^(٩) واستبدل آخرون مصطلح

(١) لسان العرب مادة (شدد).

(٢) المفصل ٣٩٥.

(٣) السابق ٣٩٥.

(٤) الممتع في التصريف ٤٢٦.

(٥) شرح المفصل ١٠/١٢٩.

(٦) مخارج الحروف وصفاتها ٩٣.

(٧) شرح الشافية ٣/٢٦٠.

(٨) السابق ٣/٢٦٠.

(٩) المدخل إلى علم اللغة ، رمضان عبد التواب ٦١ ، اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ، ٧٩ ، دروس في علم أصوات

العربية ، جان كانتينو ٣٥ ، المصطلح الصوتي ، عبد القادر مرعي ١٠٨ ، أصوات اللغة ، عبد الغفار هلال ١٤٢ ، الدراسات الصوتية ، غانم الحمد ٢٥٧ ، في البحث الصوتي ، خليل العطية ٤٥ ، الصوتيات و الفونولوجيا ، مصطفى حركات ٥٥ وما بعدها ، لحن العامة ، عبد العزيز مطر ١٤٨ .

"الانفجارية" بـ "الشديدة"^(١) في حين استخدم غيرهم "الوقفية" للدلالة على الأصوات الشديدة^(٢) ووصفها آخرون بـ "الاحتباسية"^(٣) وبـ "الانسدادية"^(٤) وهي مصطلحات مترادفة وتستخدم للتعبير عن الأصوات التي تتكون من انحباس تيار الهواء الخارج من الرئتين حبسا تاما للحظة قصيرة في مواضع نطقها، فينتج عن ذلك أن ينضغط تيار الهواء خلف هذه المواضع، ثم ينفث فيندفع الهواء مرة واحدة بقوة مُحدّثا هذه الأصوات وهي: الباء والداد والضاد والطاء والكاف والهمزة والتاء والقاف^(٥) وهذا يعني أن ثمة اختلافا بين المحدثين والقدماء في صوتين اثنين هما:^(٦)

أولاً: الجيم، إذ عدها القدماء شديدة ، بينما هي صوت مركّب أي انفجاري احتكاكي. ويدعوه بعضهم بالمزجي أو شبه الوقفي، وسبب ذلك كما يقول الخولي: "لأنه يتكون من صوتين أولهما وقفي والثاني احتكاكي"^(٧).

ثانياً: الضاد، فقد عدّها المحدثون صوتاً انفجارياً (شديداً) في حين لم يعدّها القدماء كذلك، وكان كمال بشر قد فسر هذا الاختلاف بإرجاعه إلى واحد من اثنين: أ- إخفاق القدماء في تحديد الموضوع الدقيق لنطق الضاد ب- أن القدماء كانوا يتكلمون عن ضاد غير تلك الضاد التي نعرفها ونمارسها^(٨).

ويتّضح من خلال ما قدّمته سابقاً أن كلا المفهومين: القديم - بما فيها مفهوم القيسي- والحديث لا يختلفان في جوهرهما، فكلاهما يشير إلى انحباس الهواء الخارج من الرئتين في موضع من مواضع مجرى ذلك الهواء لفترة من الزمن ثم انطلاقه، إلا أن الأوائل استخدموا مصطلح (الشدة) والتزموه في كتبهم، في حين استخدم المحدثون غير هذا المصطلح، وقد رأينا كيف تعددت مصطلحاتهم للدلالة على المفهوم ذاته.

(١) الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس ٢٤ ، علم اللغة العام ، كمال بشر ١٠٠ ، علم الأصوات اللغوية ، مناف مهدي ٤٧ اللغة ، فندريس ٤٧ .

(٢) الأصوات اللغوية ، سمير استنبئية ١٢٨ ، دراسة الصوت اللغوي ، احمد مختار عمر ١٤١ الصوتيات ، مالمبرج ٨٦ ، الأصوات اللغوية ، محمد الخولي ١٢٠ .

(٣) الوجيز في علم اللغة ، محمد الأنطاكي ١٦٠ ، محاضرات في اللغة ، عبد الرحمن أيوب ٩٤ ، مدخل في الصوتيات ، عبد الفتاح إبراهيم ٦٨ .

(٤) الألسنية العربية ريمون طحان ٤٩ ، أسس علم اللغة ماريوباي ٨٢ ، محاضرات في الألسنية العامة ، دي سوسير ٦٢ .

(٥) علم اللغة العام ، كمال بشر ٩٨ ، علم اللغة ، محمود السمران ١٥٣ .

(٦) علم اللغة العام ، كمال بشر ٩٨ .

(٧) الأصوات اللغوية ، محمد الخولي ٩٥ .

(٨) علم اللغة العام ، كمال بشر ١٠٥ وما بعدها .

ب- الرخاوة

أما مصطلح "الرخوة" فقد استخدمه القيسي مقابلاً لمصطلح "الشدة" إذ قال: "وإنما سميت بالرخوة، لأن "الرخاوة" اللين، واللين ضد الشدة، فسُميت بذلك لأنها ضد الشديدة"^(١) وقد استخدمه للدلالة على ثلاثة عشر صوتاً يجمعها قولك: "تخذ ظغش زحف صه ضس" وهي ما عدا الشديدة المذكورة، وما عدا هجاء قولك: "لم يروعا"^(٢) فهذه الأصوات إذن هي "الهاء"^(*) والحاء والغين والحاء والصاد والضاد والزاي والسين والشين والطاء والثاء والذال والفاء"^(٣).

ويُعرّف الصوت الرخو بأنه "حرف ضعف الاعتماد عليه في موضعه عند النطق به، فجرى معه الصوت، فهو اضعف من الشديد"^(٤) ثم يذكر لنا تجربة نعرف من خلالها ما قصد إليه من هذا التعريف فقال: "ألا ترى أنك تقول "الس" (الش)، فيجري النفس والصوت معهما، وكذلك أخواتهما، بخلاف الشديدة"^(٥).

وفي ضوء ذلك فإن ضابط (الرخاوة) عنده يتمثل بامتداد النفس أثناء النطق بالصوت، فصوت السين يمتد لو أنت أردت ذلك؛ لامتداد النفس معه، بينما يتعذر ذلك حال نطقنا للأصوات الشديدة، وذلك لتعذر امتداد النفس معها، وهذا يعني أنه يشير إشارة واضحة إلى ذلك الضابط الذي أتخذه المحذون فيما بعد لتحديد هذا المفهوم ذاته، كما سنرى بعد قليل.

ومصطلح (الرخوة) من مصطلحات سيبويه ذكره حين تحدّث عن صفات الأصوات، وقد استخدمه مقابلاً لمصطلح "الشديدة" فقال: "ومنها الرخوة وهي الهاء، والحاء، والغين، والحاء، والشين، والصاد والضاد والزاي والسين والطاء والثاء والذال والفاء، وذلك إذا قلت الطس وانقضى، وأشبه ذلك أجريت فيه الصوت إن شئت"^(٦) و يعني هذا أن القيسي قد اتفق مع سيبويه في عدد الأصوات الرخوة وماهيّتها، بيد أن سيبويه لم يذكر جريان النفس كما ذكر القيسي ذلك، في حين كان المبرد قد ذكر هذا من قبل، فقد عرّف مصطلح (الرخوة) قائلاً: "أما الرخوة فهي

(١) الرعاية ١١٩.

(٢) السابق ١١٩.

(٣) وردت في كتاب الكشف الباء وهو ليس صحيحاً ذلك لأن القيسي لا يعد صوت الباء صوتاً رخواً انظر الصفحة ذاتها للكشف ١٣٧/١ فالذي أراه أن تصحيحاً ما أصاب الهاء وآل بها إلى الباء.

(٤) الكشف ١٣٧/١.

(٥) الرعاية ١١٩.

(٦) السابق ١١٩.

(٧) الكتاب ٤٣٤/٤ وما بعدها.

التي يجري النَّفس فيها من غير ترديد"^(١) وقال أيضاً: "ومن الحروف حروف تجري على النفس، وهي التي تسمى الرخوة"^(٢) ويفهم من هذا النص أن المبرّد قيّد حدوث الصوت الرخو بجريان النَّفس معه، فهو الذي يجري على النفس، وهو كلام صحيح سليم من حيث إنَّ جريان النَّفس يكوّن الصوت الرخو، وتكوّن الصوت الرخو دليل على جريان النَّفس، وقد أكّد بعض علماء التجويد هذا في قوله: "إنَّ الرخاوة جريان الصوت والنَّفس، إذا علمت هذا فاعلم أن صوت الحرف ونَفسه إمّا أن يحتبس بالكلية فيحصل نَفَس شديد وهو في الحروف الشديدة أو لا يحتبس أصلاً، بأن يجري جرياً كاملاً وهو في الحروف الرخوة"^(٣).

ولم يبتعد أغلب القدماء عمّا رسمه لهم سيبويه^(٤) فاقتفوا أثره في تحديدهم للصوت الرخو وللأصوات التي تنطبق عليها هذا الوصف^(٥) فابن الأنباري وصفها بالضعيفة^(٦) في حين قيدها الزمخشري بعدم حصر صوت الحرف في مخرجه^(٧) إذ يمكنك أن تمدّ صوت الشين - وهو من الأصوات الرخوة - من قولك (الطش) ذلك لأنه جار^(٨) وتبعه ابن يعيش مضيفاً أمثلة أخرى^(٩) بيد أن ابن عصفور علّل سبب جريان الصوت من غير ترديد قائلاً: "لتجافي اللسان عن موضع الحرف"^(١٠) أي لعدم التصاقه به وهذا كلام دقيق من حيث إنَّ ضابط الرخوة "الاحتكاكية" هكذا كما هو عند المحدثين.

وفي ضوء ما سبق يكون ضابط الرخاوة هو (جريان الصوت) عند أغلب القدماء، وقد اتفق معهم الأستراباذي على ذلك حتى وصف الصوت الذي يخرج مع الأصوات الرخوة عند الوقف عليها كالنبر^(١١) أما ابن الجزري فيرى أن الأصوات الرخوة هي ما عدا الشديدة، وأن

(١) المقتضب ١/١٩٥.

(٢) السابق ١/١٩٤.

(٣) جهد المقل ٢٠.

(٤) الأصول ٣/٤٠٢، سر الصناعة، ١/٦١، همع الهوامع ٣/٤٥٥.

(٥) ارتشاف الضرب ١/١٠، النشر ١/١٦١.

(٦) أسرار العربية ٢٩٠.

(٧) المفصل ٣٩٥.

(٨) السابق ٣٩٥.

(٩) شرح المفصل ١٠/١٢٩.

(١٠) الممتع في التصريف ٤٢٦.

(١١) شرح الشافية ٣/٢٦٠.

الصوت الشديد عنده هو صوت اشتدّ لزومه لموضعه، وقوي فيه حتى منع النفس أن يجري معه عند اللفظ به^(١) وهو بهذا التحديد يقترب كثيراً من وصف القيسي لا بل إنه اقتفى أثره في ذلك.

أما علماء اللغة المحدثون فقد اتفقوا في نظرهم لمفهوم مصطلح (الرخاوة) مع ما ذهب إليه القدماء، حتى إن بعضهم تمسك بالمصطلح ذاته^(٢) في حين نأى آخرون عن استخدامه بيد أنهم لم يبتعدوا عن جوهر مفهوم القدماء لهذه الصفة إذ استبدل أغلبهم مصطلح (الاحتكاكية) بالرخوة^(٣) ويستخدم المصطلح الحديث للدلالة على الأصوات التي يتشكل أثناء النطق بها ضيقاً في مجرى الهواء لكن دون غلقه، حتى يحدث هذا الغلق احتكاكاً لهذا الهواء العابر، ولربما كان هذا ما قصده القدماء.

والأصوات الاحتكاكية - كما يراها المحدثون - ثلاثة عشر صوتاً وهي: الفاء، والثاء، والسين، والصاد، والشين، والخاء، والحاء، والذال، والظاء، والزاي، والعين، والغين^(٤) وهذا يعني أن العلماء القدماء والمحدثين متفقون على أن عددها ثلاثة عشر صوتاً. بيد أن ثمة فرقاً بينهما إذ عدّ القدماء صوت العين من الأصوات البينية: أي التي تتوسط (الرخاوة - الاحتكاكية) و(الشدة - الانفجارية) في حين عدّها أغلب المحدثين صوتاً احتكاكياً (رخواً) هذا من جانب، ومن جانب آخر فقد عدّ العلماء القدماء صوت الضاد صوتاً رخواً (احتكاكياً) في حين عدّه المحدثون صوتاً انفجارياً (شديداً) وقد سبق الحديث عن سبب هذا الاختلاف كما وضّحه كمال بشر.

ج - التوسط (البينية)

(بين الشدة والرخاوة - التوسط):

يستخدم مصطلح "التوسط" للدلالة على الأصوات التي يجد النفس له منفذاً يتسرّب منه إلى الخارج على الرغم من التقاء العضوين في مخرج الصوت المنطوق، فالأصوات التي يطلق عليها هذا المصطلح هي التي يتعذر معها استخدام مفهوم الصوت الانفجاري (الشديد) لتسرّب

(١) التمهيد في علم التجويد ٩٨.

(٢) في البحث الصوتي خليل العطية ٤٥.

(٣) علم اللغة العام، كمال بشر ٩٩، مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي ٤٤، الأصوات اللغوية، محمد الخولي ٨٨، دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر ١٤٢، مدخل في الصوتيات، عبد الفتاح إبراهيم ٦٩، الصوتيات والفونولوجيا، مصطفى حركات ٥٥.

(٤) علم اللغة، محمود السعران ١٧٢، علم اللغة العام، كمال بشر ٩٩، الأصوات اللغوية، محمد الخولي ٨٨.

الهواء على الرغم من النقاء العضويين في مخرج الصوت تسرباً دون الذي يلقاه مع الأصوات الرخوة، كما لا ينطبق عليها مدلول الصوت الاحتكاكي (الرخو)؛ لأن الصوت الاحتكاكي لا يلقى اعتراضاً كاملاً أثناء خروجه في منطقة مخرج ذلك الصوت، لهذا فقد ارتضى جان كانتينو تسمية هذه الأصوات بـ (الحروف الشديدة - الرخوة) وتفسير ذلك عنده "أنّ الجزء الأول منها شديد والجزء الأخير رخو مع لزومها نفس المخرج"^(١) ويعقب إبراهيم أنيس على تسميتها بالمتوسطة قائلاً: "أما تسميتها بالأصوات المتوسطة فليست تعني أكثر من أنها تخالف النوعين؛ أي ليست بالشديدة ولا بالرخوة"^(٢).

والأصوات المتوسطة عند القيسي هي هجاء قولك: "لم يرو عنا"^(٣) فهي: اللام، والميم، والياء، والواو، والراء، والعين، والنون، والألف، لكنه لم يخصّص لهذه الأصوات مصطلحاً معيناً كما فعل لكثير من المفاهيم الصوتية الأخرى، ثم انبنى على ذلك أنه لم يعرف مصطلح "المتوسطة" لكننا نستطيع ومن خلال حديثه عن الانحراف في صوت اللام أن نتعرف إلى تصوّره عن مفهوم التوسط إذ قال: "أما اللام فهو من الحروف الرخوة، لكنّه انحرف به اللسان مع الصوت إلى الشدة، فلم يعترض في منع خروج الصوت اعتراض الشديدة. ولا خرج معه الصوت كله خروجه مع الرخوة، فسُمّي منحرفاً، لانحرافه عن حكم الشديدة وعن حكم الرخوة فهو بين الصّفّين"^(٤) وهو التعبير ذاته والتعليل نفسه الذي نادى به إبراهيم أنيس فيما بعد.

وقد ظهر مفهوم هذا المصطلح (التوسط) بادئ الأمر عند سيبيويه، لكنّه لم يُقدّم تعريفاً محدّداً، لا بل لم يذكره علانية إنما أشار إليه إذ قال: "العين فبين الرخوة والشديدة"^(٥) أمّا باقي الأصوات فلم يذكر أنها متوسطة صراحة، إذ اكتفى بالقول: "ومنها المنحرف وهو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت"^(٦) فهو صوت شديد في الأصل إلاّ أنه "لم يعترض كاعتراض الحروف الشديدة وهو اللام"^(٧) وقال أيضاً: "ومنها حرف شديد يجري معه الصوت لأنّ ذلك الصوت غنة من الأنف، فإنما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف"^(٨) وبحق صوت الراء قال: "ومنها المكرّر وهو حرف شديد يجري فيه الصوت لتكريره

(١) دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو ٢٤.

(٢) الأصوات اللغوية إبراهيم أنيس ٢٥.

(٣) الكشف ١/١٣٧، الرعاية ١١٩.

(٤) الرعاية ١٣٢.

(٥) الكتاب ٤/٤٣٥.

(٦) السابق ٤/٤٣٥.

(٧) السابق ٤/٤٣٥.

(٨) السابق ٤/٤٣٥.

وانحرافه إلى اللام فتجافى للصوت، كالرخوة، ولو لم يكرر لم يجر الصوت فيه^(١) فجميع الأصوات السابقة (اللام، والنون، والميم، والراء) هي أصوات شديدة في الأصل، ثم خرجت عن ضابط الشدة (حصر الصوت) لما وجد النفس له مسرباً مع ذلك الصوت على الرغم من التقاء عضوي النطق، فهي إذن بين الشديدة والرخوة.

أما أصوات المدّ فإنني لا أتصوّر أنّ سيبويه قد وضعها مع الأصوات المتوسطة، إذ لم يذكر سيبويه أثناء حديثه عنها الضابط الذي رسمه لمفهوم (شديدة جرى معها الصوت) كما فعل مع الأصوات السابقة، كما أنّ أصوات المدّ لم تكن بأي حال من الأحوال شديدة في مرحلة من مراحل تكوّنها لاعتراض عارض ما، ثم فقدت هذه الصفة (الشدة) لما تسربّ الهواء لتصبح بين هذه وتلك كما حصل لغيرها من الأصوات المتوسطة؛ إذ يقول الاسترابادي عن هذه الصفة: "وإنما جعل حروف (لم يرو عننا) بين الشديدة والرخوة؛ لأن الشديدة هي التي ينحصر الصوت في مواضعها عند الوقف وهذه الأحرف الثمانية ينحصر الصوت في مواضعها عند الوقف، لكن تعرض لها أعراض توجب خروج الصوت من غير مواضعها"^(٢) وعلى حدّ اطلاعي لم أجد من العلماء القدماء والمحدثين من أشار إلى قضية انحصار أصوات المدّ في مواضعها، بل كان الأمر على نقيض ذلك تماماً إذ صرّح أغلبهم باتساع مخارج هذه الأصوات، مما يعني هذا عدم قبول فكرة أن تكون شديدة في مرحلة ورخوة في مرحلة أخرى.

ولا ندري كيف نخرّج للقدماء رأيهم هذا، إذ يمكن قبول فكرة أن تُعدّ الأصوات الخمسة (العين، الراء، اللام، النون، الميم) أصواتاً متوسطة، لكن لا يمكن أن تُعدّ تلك الأصوات التي يتّسع مخرجها لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهن^(٣) أصواتاً بينية (متوسطة) ولربما - فيما أحسب - كان للترتيب الذي قدّمه سيبويه أثر كبير في تبني القدماء فكرة عدّ أصوات المدّ أصواتاً متوسطة، فبعدما تحدّث سيبويه عن فكرة التوسط هذه أعقبها الحديث عن أصوات المدّ^(٤) وقد تبعه بذلك ابن السراج^(٥) فظنّ القدماء - فيما أحسب - أن سيبويه قد ألحق بالأصوات المتوسطة

(١) السابق ٤/٤٣٥.

(٢) شرح الشافية، ٣/٢٦٠ وانظر الممتع في التصريف ٤٢٦ وما بعدها.

(٣) الكتاب ٤/٤٣٥ وما بعدها.

(٤) السابق ٤/٤٣٥.

(٥) الأصول في النحو ٣/٤٠٢.

أصوات المدّ فتبنوا رأيهم في هذا الأمر^(١) حتى تبلورت الفكرة في أذهانهم فصاغ ابن جني لهذا المفهوم عبارة (لم يرو عننا)^(٢) للدلالة على تلك الأصوات التي عدّها أغلب العلماء القدماء متوسطة ومنهم القيسي.

بيد أنّ الأمر أخذ يختلف عمّا هو عليه عند متأخري العلماء القدماء إذ بدأوا يستشعرون بخصوصيّة أصوات المدّ - خاصة صوت الألف- الذي لا ينطبق عليه تعريف الأصوات التي (بين الشديدة والرخوة) ألبتة، فهذا ابن الطحان يستثنى صوت الألف من هذه الأصوات بعد أن حدّد الأصوات الشديدة والأصوات الرخوة فقال: "إلا سبعة أحرف وهي: النون، والواو، واللام، والياء، والعين، والميم"^(٣) ثم اتّضح الأمر أكثر فأكثر لدى ابن الجزري حتى استثنى الأصوات المدية الثلاثة فقال: "والمتوسطة بين الشدة والرخاوة خمسة يجمعها قولك (لن عمر)"^(٤) والذي أراه أن لا خلاف بين ما وصل إليه ابن الجزري وبين ما قصده سيبويه من قبل، فكلاهما يستثنيان الأصوات الصائتة من الأصوات المتوسطة، وأن ما ذهب إليه بعض المحدثين إذ رأى أن سيبويه لم يذكر من الحروف المتوسطة سوى حرف العين^(٥) وأن ما ذكره آخر أن سيبويه قد عدّ الأصوات (النون والميم والراء واللام) شديدة كما عدّ (الواو والياء والألف) رخوة وأن المتوسطة (العين)^(٦) يحتاج إلى إعادة نظر وتمحيص وتدقيق؛ إذ إنّ نظرة متأنية لتقسيم سيبويه للأصوات تكشف عن خطأ الاعتقاد بهذا الذي ذهب إليه^(٧).

وثمة حقيقة يجب التنبيه إليها في هذه الدراسة وهي أنّ القيسي خالف سيبويه ومن تبعه^(٨) في مفهومه لمعنى التوسط (بين الشدة والرخاوة) ففي الوقت الذي كان فيه مفهوم التوسط عند سيبويه - ومن تبعه - يعني أن تكون الأصوات شديدة في الأصل ثم يجري فيها النفس لعارض ما؛ كاستعانتها بصوت آخر كالعين الذي يستعين المتكلم عند اللفظ بها بصوت الحاء، أو

(١) المقتضب ١/١٩٦، سر الصناعة ١/٦١، شرح المفصل ١٠/١٢٩، أسرار العربية ٢٨٩، همع الهوامع ٣/٤٥٥، شرح الشافية ٣/١٦٠ وما بعدها، مفتاح العلوم ١٠٩، الممتع في التصريف ٤٢٦ وما بعدها، ارتشاف الضرب ١/١٠.

(٢) سر الصناعة ١/٦١.

(٣) مخارج الحروف وصفاتها ٨٨.

(٤) النشر ١/١٦١.

(٥) المصطلح الصوتي، عبد القادر مرعي ١١١.

(٦) في التطور اللغوي، عبد الصبور شاهين ٢٠٨.

(٧) الكتاب ٤/٤٣٤ وما بعدها.

(٨) المقتضب ١/١٩٦، الأصول ٣/٤٠٣، أما ابن جني فلم يتطرق للكشف عن مفهوم التوسط، إذ اكتفى بذكر الأصوات فقط، سر الصناعة ١/٦١.

للانحراف الذي فيها كما هو الحال في صوت اللام، وللتكرار الذي في الراء، أو لخروج بعضها من الأنف كالميم والنون^(١) فتكتسب صفة الرخوة كان مفهومه عند القيسي غير ذلك؛ فقد رأى هذا الأخير أن بعض هذه الأصوات - وهي التي تحدت عنها في هذا الموضوع - هي في الأصل رخوة لكنّها انحرفت عن هذه الصفة إلى الشدة، فقال عن صوت الراء: "فهو من الحروف المنحرفة؛ ولأنه انحرف عن الرخوة إلى الشدة"^(٢) وعن صوت اللام قال: "أمّا اللام: فهو من الحروف الرخوة لكنّه انحرف به اللسان مع الصوت إلى الشدة"^(٣) وقد أكدّ وفي موطن آخر أصالة صفة الرخوة في اللام قائلاً: "اللام حرف متوسط في القوة؛ لأن فيها جهراً، وفيها رخاوة، وفيها انحرافاً"^(٤)

وإن كنا - فيما أحسب - لا نستطيع أن نفسّر كيفية هذا الانحراف مع صوت الميم كما أدركناه مع صوتي: اللام والراء، فقد جاء الكلام واضحاً بيننا لا يحتاج إلى تأويل مع ذينك الصوتين في حين حاولت أن أصل إلى النتيجة ذاتها مع صوت الميم بيد أنني لم أستطع لا لشيء؛ إلاّ لأن النص لا يوحي إلا بعكس ذلك، وفي ضوء ذلك خلصتُ إلى أن القيسي يرى أن الأصل في الميم الشدة لكنها وبسبب من الغنة التي فيها خالطت بذلك صفة الرخاوة إذ يقول - والحديث عن صوت الميم: "وهي أخت الباء في الجهر والشدة، غير أنّ الميم فيها غنة إذا سكنت تخرج من الخيشوم مع نفس يجري معها، فشابهت بخروج النفس الحروف الرخوة، فلولا تلك الغنة والنفس الخارج معها لكانت الميم باءً، لاتفاقهما في المخرج والصفات والقوة"^(٥) فهي بذلك تكون قد انحرفت من الشدة إلى الرخاوة.

والذي أردت الوصول إليه من كلّ ذلك القول: إن بوادر اختلاف النظرة لمفهوم مصطلح "التوسط" بين القديم من لدن سيبويه وحتى ابن الجزري بدأت تظهر ملامحه عند القيسي حين قال - والحديث عن صفة الانحراف لصوت اللام: "فلم يعترض في منع خروج الصوت اعتراض الشديدة، ولا خرج معه الصوت خروجه مع الرخوة، فسّمى منحرفاً، لانحرافه عن حكم الشديدة وعن حكم الرخوة فهو بين الصفتين"^(٦) فوضع لهذا التوسط حداً أو لنقل وضع رجله على بداية

(١) الكتاب ٤/٤٣٥، الأصول ٣/٤٠٣.

(٢) الرعاية ١٩٥.

(٣) السابق ١٣٢.

(٤) السابق ١٨٨.

(٥) السابق ٢٣٢.

(٦) الرعاية ١٣٢.

السُّلْم، ثم راح العلماء بعده يحدّدون التوسط بما انتهى إليه، فقال الزمخشري: "الكون بين الشدّة والرخاوة أن لا يتم لصوته الانحصار ولا الجري"^(١) وقال الأنباري: "ومعنى ما بين الشدّة والرخوة: أنها حروف لا مفرطة في الصلابة، ولا ظاهرة الضعف بل هي في اعتدال بينهما؛ ولذلك كانت بين الشديدة والرخوة"^(٢) فأضحى مصطلح "التوسط" يعني: أن يكون الصوت بين صفة الشدّة وصفة الرخاوة دون الإشارة إلى أيهما هو الأصل.

والذي أراه في دراستنا لموضوع التوسط هذا أنه يجب استثناء أصوات المدّ مما عبّر عنه العلماء - مفهوماً - بالأصوات المتوسطة ذلك لأنّ وضعها مع هذه الأصوات فيه تناقضٌ بيّن؛ بين ما سمّاه القدماء الشديد (الانفجاري) والذي يعني انحصار النَّفْس في موضع مخرج الصوت حتى لا يسمح له بالمرور، وبين مصطلح (الأصوات المدّية) والذي يعني اندفاع النَّفْس (الهواء) عند النطق بهذه الأصوات من الرئتين ماراً بالحنجرة، ثم الحلق فالفم في ممر ليس فيه حوائل أو موانع تعترضه فتسدّ مجراه كما في الانفجارية (الشديدة) أو تُضَيِّق مجراه كما في الأصوات الاحتكاكية (الرخوة) فهذه الأصوات سمة مختلفة عمّا تتّسم به الأصوات (الانفجارية) أو (الاحتكاكية) تحول دون وضعها مع هذه أو تلك، على أن لا يعدّ هذا مسوّغاً لإضافتها للأصوات المتوسطة، إذ إن مفهوم (التوسط) أو ما عبّر عنه (بين الشديدة والرخوة) قديماً لا يشمل أصوات المدّ.

ويقول كمال بشر في هذا الشأن: "فاذا فسرت الياء والواو على أنهما الواو والياء في نحو (ولد، ويترك) فيكون كلامهم مقبولاً، ذلك لأن الواو والياء هنا لها شبه كبير بالحركات ولكنها تؤدي وظائف الأصوات الصامتة، ومن ثم سميت (أنصاف حركات). أما إذا قصد بها الواو والياء في نحو (أدعو وأرمي) فيكون تقديرهم غير دقيق، إذ الواو والياء في هذين المثالين حركات صرفة، ومن الخطأ ضمهما مع بقية هذه الأصوات (اللام والميم والنون والراء) لأن هذه الأصوات الأخيرة على الرغم من شبهها بالحركات لم تنزل أصواتاً صامتة، ويبدو أن الاحتمال الأول هو المقصود لأن الواو والياء في عبارتهم (لم يرو عننا) ليستا حركتين، بل هما كالواو والياء في (ولد ، ويترك)، لأدائهما وظيفتهما. أما ذكر الألف هنا فهو خطأ على أي احتمال أردت. ذلك لأن الألف هنا ليست إلا حركة فلا يجوز ضمها إلى هذه الأصوات"^(٣).

(١) المفصل ٣٩٥.

(٢) أسرار العربية ٢٩٠.

(٣) علم اللغة العام، كمال بشر ١٣٢.

فكمال بشر يفسر التوسط بهذا الاحتمال تفسيراً لا يمت لما قصده القدماء بصلة فهو يرى أنّ الأولى بهؤلاء القوم أن يحكموا على الأصوات المتوسطة بأنها متوسطة بين الأصوات الصامتة والحركات (لا بين الانفجارية والاحتكاكية) وعلّة ذلك عنده أن هذه الأصوات تتسم بخواص الأصوات الصامتة، لكنها في الوقت نفسه تبدي شَبَهاً معيناً بالحركات، ومن ثمّ أطلق عليها مصطلح "أشباه الحركات"^(١) والذي أراه أنّ القدماء لم يقصدوا هذا ألبيته وإنما أرادوا الحكم على هذه الأصوات بأنها من نوع مستقلّ لا هي بالشديدة ولا هي بالرخوة وقد عبّروا عن ذلك علانية إذ قالوا بين الشدّة والرّخوة^(٢) أو بتعبير آخر: "للحروف انقسام آخر إلى الشديدة والرّخاوة وما بينهما"^(٣).

وأما الاصطلاح الذي أطلقه كمال بشر (أشباه الحركات) على الأصوات المتوسطة ففيه خلط واضطراب؛ لأن (أشباه الحركات) و(أشباه الصوائت) مصطلح يطلق على صوتي الواو والياء غير المديّتين. وأما ما ذهب إليه بعض المحدثين حين ردّ على كمال بشر قائلاً: وكان الأولى أن يسميها (أشباه الصوائت) بدلاً من (أشباه الحركات)^(٤) فهو رأي تعوزه الدقّة أيضاً؛ ذلك لأن الأصوات المتوسطة (اللام والنون والميم والراء والعين) هي أصوات صامتة وليست أشباه صوائت، والتعبير عنها بأشباه الصوائت لا يفهم منه ما قصده القدماء بـ (التوسط بين الشدة والرّخوة).

وفي ضوء ذلك وددت لو نتقبل مصطلح (التوسط) هذا على ما هو عليه، إذ به وعليه يفهم المقصود بالتوسط، على أن نخرج من هذه القائمة الأصوات الثلاثة (الألف والياء والواو) وصوت العين وإن كان يمثّل صوت العين - كما يقول كمال بشر - مشكلة حقيقيّة في التعرف على خواصّه، تلك الخواصّ التي لم يزل بعضها غير واضح لنا وضوحاً تاماً^(٥) إذ من الغريب كما يقول سمير استينيتية: وصف هذا الصوت بأنه صوت وقفي، ذلك "لأن تيار الهواء لا يتوقف عند نطقها، بل لا يحدث التقاء أي عضوين عند نطق هذا الصوت أصلاً"^(٦) وبناء عليه فإنني

(١) السابق ١٣١.

(٢) الممتع في التصريف ٤٢٦، شرح الشافية ٢٦٠/٣.

(٣) سر الصناعة ٦١/١.

(٤) المصطلح الصوتي، عبد العزيز الصيغ ١٣١.

(٥) علم اللغة العام، كمال بشر، ١٣٢، الأصوات اللغوية، عبد القادر عبد الجليل ١٨١.

(٦) الأصوات اللغوية سمير استينيتية ١٣١.

اتفق مع عبد القادر مرعي حين قال: "ونحن نرى إن كان هذا الصوت (العين) موضع اختلاف المحدثين - أنه صوت رخو (احتكاكي) وذلك لأن صفة الاحتكاكية تغلب عليه، حيث يحتك الهواء بأقصى الحلق أثناء نطقه"^(١) وحتى نكون أكثر دقة نقول: إنه أرخى أصوات الرخوة رخاوة.

ولست أدري لم يتجاهل بعض المحدثين هذه التسمية (المتوسطة) ويتبنى مصطلحاً آخر وهو (المستمرة)^(٢) للدلالة على أصوات (الراء، واللام، والميم، والنون، والواو، والياء) أليس في هذا المصطلح (المستمرة) ما يوحي بأنّ هذه الأصوات لا تلقى اعتراضاً أثناء خروجها في الممر الصوتي إذ يمنعها من الاستمرار في طريقها؛ وهو الأمر ذاته الذي يفهم من معنى الاحتكاكية (الرخوة).

(١) المصطلح الصوتي عبد القادر مرعي ١١٢.

(٢) مناهج البحث في اللغة، تمام حسان ١٣٢ وما بعدها.

(الإطباق والافتتاح)

أ- الإطباق

حدّد القيسي عدد أصوات الإطباق بأربعة، كما بيّن ماهيّتها إذ قال: "حروف الإطباق: وهي أربعة: الطاء، والظاء، والصاد، والصاد" (١) ثم علّل سبب تسميتها بالإطباق قائلاً: "وإنما سمّيت بحروف الإطباق، لأنّ طائفة من اللسان تنطبق مع الريح إلى الحنك عند النطق بهذه الحروف، وتحتصر الريح بين اللسان والحنك الأعلى، عند النطق بها مع استعلائها في الفم" (٢) وقد جعل للإطباق درجات إذ إن "بعضها أقوى في الإطباق من بعض، فـ" الطاء" أفواها في الإطباق وأمكنها، لجهرها وشدتها، و"الظاء" أضعفها في الإطباق لرخاوتها وانحرافها، إلى طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا و"الصاد" و"الضاد" متوسطان في الإطباق" (٣).

ومصطلح الإطباق من مصطلحات سيبويه إذ قال: "فأمّا المطبقة فالصاد، والصاد، والظاء، والظاء" (٤) وقد عرفها قائلاً: "وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهنّ انطبق لسانك من مواضعهنّ إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف" (٥) وقال أيضاً: "فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان، وقد بيّن ذلك بحصر الصوت. ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، والصاد سيناً، والظاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس شيء من موضعها غيرها" (٦) وقد تابعه بهذا التعريف بعض العلماء القدماء (٧).

فالقيسي يتفق مع سيبويه على عدد هذه الأصوات وماهيّتها، كما يمكن القول - فيما أحسب - أن القيسي اتفق معه على أنّ طائفة من اللسان لا تنطبق على الحلق كله، وهذا يفهم من قول القيسي "لأنّ طائفة من اللسان" كما يفهم من قول سيبويه "لها موضعان من اللسان" كما ذهب إلى أنّ ثمة انحصاراً مع هذه الأصوات بيد أن سيبويه استخدم "حصر الصوت" في حين استخدم

(١) الرعاية ١٢٢، الكشف ١/١٣٧.

(٢) السابق ١٢٢.

(٣) السابق ١٢٢ وما بعدها.

(٤) الكتاب ٤/٤٣٦.

(٥) السابق ٤/٤٣٦.

(٦) السابق ٤/٤٣٦.

(٧) الأصول ٣/٤٠٤، الجمل في النحو ٤١٣.

القيسي "حصر الريح" لا الصوت، وتبعه بهذا ابن الطحان^(١) وابن الجزري^(٢) وجاء في اللسان أن معنى حصر "حصر يحصره حصرًا ضيق عليه وأحاط به"^(٣).

وجاءت عبارات عدد من العلماء القدماء غير واضحة ومختصرة لهذا المصطلح - وإن اتفقوا مع سيبويه في عدد أصوات الإطباق وماهيتها - فقد ذكر بعضهم مصطلح (الإطباق) دون أن يوضح ماهيته أو يذكر الأصوات المطبقة أو عددها^(٤) في حين ذكرها آخر معرفة الإطباق قائلاً: "لأنك إذا لفظت بها أطبقت عليها حتى تمنع النفس أن يجري معها"^(٥) فشرح الإطباق بمنع النفس، وهو بهذا بجانب الصواب إذ يقرب مفهوم الإطباق من مفهوم مصطلح الشدة (الانفجارية) وهو ليس كذلك، بدليل أن صوت (الصاد) لا يمنع النفس معه وهو من أصوات الإطباق، كما أن حقيقة الإطباق الصوتية تفترض شيئاً غير الذي ظنه ابن دريد إذ الإطباق لا يعني التصاق اللسان على الحنك الأعلى التصاقاً تاماً.

وقال ابن جني معرفة الإطباق تعريفاً مختصراً: "أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقاً له"^(٦) وتبعه بذلك ابن يعيش^(٧) وابن عصفور^(٨) أما رضي الدين الاستراباذي فقد قال: "المطبقة ما ينطبق معه الحنك على اللسان لأنك ترفع اللسان إليه فيصير الحنك كالطبق على اللسان فتكون الحروف التي تخرج بينهما مطبقاً عليها"^(٩) وقد جاء في اللسان "الطبق: غطاء كل شيء، وطبق كل شيء: ما ساواه، وطابقت بين الشيين إذا جعلتهما على حذو واحد، وألزمتهما"^(١٠).

أما علماء الدرس الصوتي الحديث ، فقد ذهبوا مذهبين: الأول منهما يتهم القدماء بغموض تعريفاتهم وفي مقدمتها التعريف الذي قدمه إمام النحاة سيبويه إذ هي بعيدة - بنظره - عن الوضوح؛ وذلك لأنها - وأعني التعريفات - تعدّ الأصوات المطبقة أصواتاً محصورة،

(١) مخارج الحروف وصفاتها ٩٣.

(٢) التمهيد في علم التجويد ١٠٠.

(٣) لسان العرب مادة (حصر) .

(٤) المقتضب ١/١٩٤.

(٥) الجمهرة ١/٨.

(٦) سر الصناعة ١/٦١.

(٧) شرح المفصل ١٠/١٢٩.

(٨) المتمتع في التصريف ٤٢٧.

(٩) شرح الشافية ٣/٣٦٢.

(١٠) لسان العرب ، مادة (طبق) .

وصاحب هذا المذهب هو جان كانتينو ولم يقف في الأمر عند هذا فحسب بل انتقد تلك التعريفات وذلك لأنها تفرق بين الإطباق والتفخيم، إذ يؤمن هذا الباحث بأن لا فرق بينها وبين الاستعلاء كذلك^(١) أما المذهب الثاني فتنبأه أغلب المحدثين حين رأوا أنّ العلماء القدماء وفقوا فيما قدموه عن هذه الصفة - وأنّ ما ذهب إليه جان كانتينو مبالغ فيه جداً، إذ إننا لو وازنا بين كلام سيبيويه عن المطبق، وقول المحدثين في وصف ما يحدث للسان في أثناء النطق بالصوت المطبق لوجدنا كلامه يقرب من قول المحدثين^(٢).

وأراني أطمئن إلى ما ذهب إليه الفريق الثاني من العلماء المحدثين، فقد رأينا كيف أشار سيبيويه إشارة واضحة إلى أنّ لهذه الأصوات (موضعين من اللسان) ولعلّ نص سيبيويه يتفق - وإن نقصه بعض التفصيل - مع تعريف بعض المحدثين للإطباق حين قال: "إنه ارتفاع مؤخر اللسان حال النطق بالصوت نحو الطبق (أي الحنك اللين) إذ يتقعر اللسان فيرتفع أقصاه وطرفه مع تعيير وسطه"^(٣) وبناء عليه فإنني أتفق مع كمال بشر حين قال في نهاية هذا التعريف الحديث "وهذا هو المقصود بالإطباق عند علماء العربية القدماء"^(٤) وهو النص ذاته الذي حدا ببعض المحدثين أن يفسر قول سيبيويه السابق (لها موضعان من اللسان) بـ "أن اللسان حين يرتفع إلى الحنك الأعلى يكون لهذه الحروف موضعان من اللسان أحدهما موضع المخرج وهو طرف اللسان، وثانيهما موضع التفخيم وهو مؤخر اللسان المرتفع إلى الحنك الأعلى"^(٥) لا بل وذهب إلى أبعد من هذا حين فسّر نص سيبيويه المتعلق بتعريف الإطباق ومفاده "حصر الصوت" بـ "الأثر السمعي" وعقب قائلاً: "وكأن سيبيويه يوشك أن يقول: وبذلك تتكون حجرة رنين لها شكل معين ينتج عنها أثر سمعي معين وهو الذي نسميه التفخيم"^(٦).

ويقول بعض المحدثين في هذا الشأن تعقيباً على نص سيبيويه: "من الواضح جداً أن سيبيويه قد أحاط بحقيقة الإطباق علماً، فهو على وعي بأن الإطباق إنّما يتم إنتاجه برفع ظهر اللسان حتى يقترب من منطقة الطبق، ومن الواضح كذلك أن نص سيبيويه يشير إلى أنه عند

(١) دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو ٣٦ وما بعدها.

(٢) علم اللغة، محمود السعرا ١٥٥، المصطلح الصوتي عبد القادر مرعي ١١٨، الدراسات اللهجية، حسام النعيمي ٣١٨، الدراسات الصوتية، غانم الحمد ٢٨٧ وما بعدها.

(٣) علم اللغة العام، كمال بشر ١٠٢.

(٤) السابق ١٠٢، وانظر بعض أحكام التجويد داود عبده (بحث) ٥٢.

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان ٦٣.

(٦) السابق ٦٣.

نطق الأصوات المطبقة، فإن تيار الهواء ينحصر في منطقة ضيقة بين اللسان والطبق: "فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك" وهذا الذي نسميه نحن الآن بالتضييق وعندما ينحصر الهواء على هذا النحو، فإنه يتم تشكيل حجرة رنين معينة، ينتج معها أثر سمعي، مقابل للأثر السمعي الذي ينتج عن الصوت المرقق"^(١) وهذا يعني أن القيسي وفق أيضاً حين قال: "تنحصر الريح بين اللسان والحنك الأعلى عند النطق بها" ثم أضاف ذلك الباحث قائلاً - تعقيباً على نص سيبويه - "يشير كلام سيبويه إلى أنه عند إنتاج الأصوات المطبقة، فإن موضعين من اللسان يستعملان في وقت واحد لإنتاج هذا النوع من الأصوات، أما الموضع الأول فهو مقدمة اللسان التي تضرب اللثة، وأما الموضوع الثاني فهو ظهره الذي يرتفع لإطباق، وهذه الأوصاف جميعاً مطابقة للمفهوم المعاصر للأصوات المطبقة"^(٢) ويبنى على هذا الكلام أيضاً أن القيسي كان موفقاً في تعريفه لمصطلح الإطباق حين قال: "لأن طائفة من اللسان لا كلة إذ يشابه هذا القول قول سيبويه لها موضعان من اللسان".

ب- (الانفتاح)

أما الانفتاح فهي صفة مقابلة لصفة الإطباق، فقد قال القيسي: "الحروف المنفتحة: وهي خمسة وعشرون حرفاً، وهي ما عدا حروف الإطباق المذكورة"^(٣) ثم علل سبب تسميتها بالمنفتحة قائلاً: "لأن اللسان لا ينطبق مع الريح إلى الحنك عند النطق بها، ولا تنحصر الريح بين اللسان والحنك بل يفتح ما بين اللسان والحنك، وتخرج الريح عند النطق بها"^(٤) فالانفتاح إذن يعني عدم رفع ظهر اللسان كما هو الحال في الإطباق.

وقد ورد مصطلح "الانفتاح" في كتاب سيبويه إذ قال: "ومنها المطبقة والمنفتحة، فأما المطبقة فالصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والمنفتحة: كل ما سوى ذلك من الحروف؛ لأنك لا تطبق لشيء منهنّ لسانك، ترفعه إلى الحنك الأعلى"^(٥). وكان سيبويه قد أشار إلى أهمية صفة الإطباق في التمييز الصوتي للأصوات المطبقة عن نظيراتها المنفتحة إذ قال: "لولا الإطباق

(١) الأصوات اللغوية سمير استيتية ١٤٩.

(٢) السابق ١٥٠.

(٣) الرعاية ١٢٣.

(٤) السابق ١٢٣.

(٥) الكتاب ٤/٤٣٦.

لصارت الطاء ذالاً، والصاد سيناً، والطاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس شيء من موضعها غيرها^(١) وقد تبعه بهذا أغلب العلماء القدماء^(٢).

وكان القيسي من بين هؤلاء الذين شعروا بحسّم الصوتي المرهف بوظيفة الإطباق في المحافظة على وجود بعض الأصوات العربية إذ قال: "لولا الإطباق والاستعلاء اللذان في الطاء لكانت ذالاً"^(٣) وقال أيضاً: "وكذلك لولا الانفتاح والتسفل اللذان في الذال لكانت طاء"^(٤) وقال بحق صوتي الطاء والذال: "ويجب أن تعلم أن الطاء تشبه في لفظها أيضاً الذال، فإذا أزلت لفظ الإطباق من الطاء صارت ذالاً، كذلك لو زدت لفظ الإطباق في الذال لصارت طاء، وإنما كان ذلك كذلك، لأن الطاء والذال من مخرج واحد، وهما مجهوران، ولولا الإطباق والاستعلاء اللذان في الطاء لكانت ذالاً"^(٥).

– (الاستعلاء والاستفال)

أ – (الاستعلاء):

حدّد القيسي أصوات الاستعلاء بسبعة أصوات، إذ قال: "حروف الاستعلاء: وهي سبعة: منها الأربعة أحرف التي هي حروف الإطباق المذكورة، و"الغين" و"الخاء" و"القاف"^(٦) ثم علّل سبب تسميتها بالاستعلاء قائلاً: "وإنما سميت بالاستعلاء؛ لأن الصوت يعلو عند النطق بها إلى الحنك فينطبق الصوت مستعلياً بالريح مع طائفة من اللسان مع الحنك مع حروف الإطباق المذكورة على هيئة ما ذكرنا"^(٧) فخصّص (الإطباق) لأصوات الإطباق فقط، واستثنى من ذلك باقي أصوات الاستعلاء، وقد أكدّ هذا قائلاً: "ولا ينطبق مع" الخاء" و"الغين" و"القاف" إنما يستعلي الصوت غير منطبق بالحنك"^(٨).

(١) السابق ٤/٤٣٦.

(٢) الأصول ٣/٤٠٤، سر الصناعة ١/٦١، شرح الشافية ٣/٢٦٢.

(٣) الرعاية ٢١٧.

(٤) السابق ٢١٧.

(٥) السابق ٢٢٠ وما بعدها .

(٦) الرعاية ١٢٣، الكشف ١/١٣٧.

(٧) السابق ١٢٣.

(٨) السابق ١٢٣.

فالقيسي يفرّق هنا بين صفتي الاستعلاء والإطباق؛ إذ يعدّ الصوت المطبق صوتاً مستعلياً، على أنه لا يشترط ذلك في الصوت المستعلي، فليس كل صوت مستعلٍ بالضرورة صوتاً مطبقاً.

ومصطلح الاستعلاء من مصطلحات الخليل - فيما نقله الأزهرى عن الخليل - لكنه استثنى من الأصوات السبعة السابقة صوتي: الغين والحاء^(١) أما سيبويه فقد ذكر هذه الصفة عَرَضاً حين تحدّث عن ظاهرة الإمالة، قائلاً: "فالحروف التي تمنعها الإمالة هذه السبعة: الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف والحاء"^(٢) وهي أصوات الاستعلاء السابقة الذكر، وورد هذا المصطلح أيضاً عنده حين علل سبب منع الإمالة مع هذه الأصوات إذ قال: "وإنما منعت هذه الحروف الإمالة لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى"^(٣) وقد تبعه المبرد بهذا الرأي، بيد أنه رتب الأمر ترتيباً مغايراً، إذ حدّد أصوات الاستعلاء فكانت كما هي عند سيبويه، ثم أتبعها بتفسير سبب تسميتها بالاستعلاء قائلاً: "وإنما قيل: مستعلية؛ لأنها حروف استعلت إلى الحنك الأعلى وهي الحروف التي تمنع الإمالة"^(٤).

أما ابن جني فقد تكون المسألة عنده مغايرة عما قدّمه سالفوه، وإن جاء تعريفه موافقاً لما قدّمه سالفوه وإن وصفها بأنها تتصعد لا تستعلي إذ قال: "ومعنى الاستعلاء: أن تتصعد في الحنك الأعلى"^(٥) - بل لأنه قابل بين الاستعلاء والانخفاض من جانب، فقال: "فالمستعلية سبعة وما عدا هذه الحروف فمخفض"^(٦) - ولأنه ذهب إلى أبعد من هذا حين فرّق بين الاستعلاء والإطباق، وهو بهذا يكون قد سبق القيسي إلى التفريق بينهما إذا قال: "فأربعة فيها مع استعلائها إطباق وقد ذكرناها، وأمّا الحاء والغين والقاف، فلا إطباق فيها مع استعلائها"^(٧).

ففي هذا تقدّم واضح في حقل الدرس الصوتي القديم إذ ميّز ابن جني هنا بين صفتي الإطباق والاستعلاء تمييزاً دقيقاً وهذا مما يُحسب له؛ إذ لم يرد مثلُ هذا التقابل بين المصطلحين

(١) تهذيب اللغة ١/٥١.

(٢) الكتاب ٤/١٢٨.

(٣) السابق ٤/١٢٩.

(٤) المقتضب ١/٢٢٥.

(٥) سر الصناعة ١/٦٢.

(٦) السابق ١/٦٢ وانظر للمع في العربية ٢٤١.

(٧) السابق ١/٦٢.

عند سيبويه والمبرد، فقد ذكرا صفة الاستعلاء دون أن يذكر صفة الانخفاض، ولعل هذا ما حدا بحسام النعيمي أن يظن بأن سيبويه لم يذكر صفة الاستعلاء كذلك إذ قال: "ووصف الحروف بالاستعلاء والانخفاض لم أجده عند سيبويه"^(١) وهي نتيجة تعوزها الدقة والصواب، لأن سيبويه قد ذكرها كما أشرت.

ولقد وهم بعض المحدثين حين رأى أن العلماء القدماء لم يفرّقوا بين الطبقيّة والإطباق، وأنهم أطلقوا عليها معاً اسم "الاستعلاء"^(٢) ويفنّده جلّ الآراء التي سُقّتها، إذ إن الاستعلاء لا يعني بأيّ حال من الأحوال التعبير عن الطبقيّة، فالطبقيّة مصطلح استعمل للدلالة على موطن المخرج، لا على كفيّة النطق، أمّا الإطباق فهو مصطلح استخدم للدلالة على كفيّة النطق، وقد فهم القدماء هذا الأمر فلو كان الأمر عندهم بهذا التصوّر لاستغنوا عن كلا المصطلحين بأحدهما.

كما جانب بعض المحدثين الصواب حين ظن أن العلماء القدماء خلصوا إلى أن الأصوات المطبقة هي: الصاد والضاد والطاء والظاء، والخاء والغين والقاف^(٣) وربما دعاه إلى هذا الاعتقاد - فيما أحسب - أن العلماء عدوا الأصوات المطبقة مستعلية ثم راح هو يخلط بين مصطلحي الاستعلاء والإطباق، وهو وهم يفنّده جلّ الآراء السابقة.

ب- (الاستفال):

أمّا مصطلح (الاستفال) فقد استخدمه القيسي مقابلاً لمصطلح الاستعلاء، فحديثه عن أصوات الاستفال ينبئ بذلك فقد قال: "الحروف المستقلة وهي اثنان وعشرون حرفاً، وهي ما عدا الحروف المستعلية المذكورة، وإنما سُمّيت مستقلة؛ لأنّ اللسان والصوت لا يستعلي عند النطق بها إلى الحنك، كما يستعلي عند النطق بالحروف المُستعلية المذكورة، بل يستقل اللسان بها إلى قاع الفم عند النطق على هيئة مخارجها"^(٤).

(١) الدراسات الصوتية عند ابن جني حسام النعيمي ٣١٩.

(٢) مناهج البحث في اللغة، تمام حسان ١٢٤.

(٣) علم الأصوات اللغويّة عصام نور الدين ٢٣٣.

(٤) الرعاية ١٢٤.

وواضح من كلام القيسي السابق ارتباط المعنى الاصطلاحي بالمعنى اللغوي، فثمة علاقة وطيدة بينهما فقد جاء في اللسان: "السُّفلى نقيض العُلْيَا، والسُّفْلُ: نقيض العلو في التسفُّل والتَّعلي" (١) فنقيض الاستعلاء إذن هو الاستفال .

على أن الخليل - وهو من استخدم مصطلح الاستعلاء، كما مرّ سابقاً - لم يستخدم مصطلح الاستفال هذا مقابلاً للاستعلاء، بل أطلق على أصوات الاستفال مصطلح (الانخفاض)، وقد قصرها على تسعة أصوات فقط هي: الكاف، والجيم، والشين، والزاي، والسين، والذال، والتاء، والذال، والثاء (٢) أمّا تلميذه سيبويه فقد ذكر مصطلح (الاستفال) في معرض حديثه عن الإمالة، ومعنى هذا أن حديثه عن صفة الاستفال جاء عرضاً، ولم يأخذ حيزاً بين تلك الصفات التي خصّ بها الأصوات كالجهر والهمس والإطباق والانفتاح وغيرهنّ فقال: "ألا تراهم قالوا: صبقت وصبقت وصويقت، لما كان ينقل عليهم أن يكونوا في حال تسفل ثم يصعدون ألسنتهم، أرادوا أن يكونوا في حال استعلاء، وألا يعملوا في الإصعاد بعد التسفل" (٣) فإذا كان الاستعلاء يعني الارتفاع والصعود باللسان إلى أعلى، فالتسفل هو الانخفاض بذاك اللسان إلى قاع الفم، بيد أن سيبويه لم يذكر هذا صراحة كما أنه لم يعرف مصطلح الاستفال.

وكان لعدم تعريف سيبويه لهذا المصطلح - فيما أحسب - أثر كبير في عدم ظهور ذلك المصطلح في مؤلفات القدماء إذ نأى أغلب العلماء القدماء قبل القيسي وبعده من علماء اللغة عن تعريف هذا المصطلح لا بل تمسكوا - على غير عاداتهم - بمصطلح الخليل (الانخفاض) (٤) على أنه لا يبتعد عن جوهر مصطلح (الاستفال) فقد عرف بعضهم أصوات الانخفاض بأنها: "ما ينخفض معه اللسان ولا يرتفع، وهي كل ما عدا المستعلية" (٥) فجوهر هذا التعريف هو مفهوم مصطلح (الاستفال) عينه.

أما علماء التجويد فقد استخدموا مصطلح الاستفال وقد اقتفوا أثر القيسي في ذلك، إذ جاءت عباراتهم توافق إلى حد كبير تعريف القيسي، فهذا ابن الطحان يقول: "والانفسال ضد ذلك - ويعني الاستعلاء - وهو انخفاض اللسان والصوت إلى قاع الفم" (٦).

(١) لسان العرب مادة (سفل) .

(٢) تهذيب اللغة ٥١/١ .

(٣) الكتاب ١٣٠/٤ .

(٤) سر الصناعة ٦٢/١، أسرار العربية ٢٩٠، المفصل ٣٩٤، شرح المفصل ١٢٩/١٠، همع الهوامع ٤٥٦/٣، مفتاح العلوم ١١٠ .

(٥) شرح الشافية ٢٦٢/٣ .

(٦) مخارج الحروف وصفاتها، ٩٤، وانظر: التجويد في الإتقان والتجويد ١٠٩، جهد المقل ١٢٤، النشر ١/١٦١ .

- (التفخيم والترقيق)

وضع القيسي صفة (التفخيم) من بين الصفات التي جمعها وتحدّث عنها، بيد أنه لم يضع صفة (الترقيق) المصطلح المقابل لمصطلح (التفخيم) من بين تلك الصفات، وقد آثرت وضعها هنا وأعني تحت باب الصفات التي بينها تضاد ذلك لأن القيسي أدرك قضية التقابل بينهما إذ أشار إلى هذا في غير ما موطن^(١) ولهذا فإنني سأحدّث هنا عن صفة (التفخيم) لا غير، وفق ما تتطلبه هذه الدراسة من منهجية محدّدة واحدة، على أي ساعرض لهذا التقابل بين صفتي (التفخيم و الترقيق) في فصل الإمالة إن شاء الله.

حدّد القيسي أصوات التفخيم بسبعة أصوات حين تحدّث عن هذه الصفة قائلاً: "حروف التفخيم: وهي حروف الإطباق المذكورة، يتفخم اللفظ بها؛ لانطباق الصوت بها بالريح من الحنك، ومثلها في التفخيم في كثير من الكلام "الراء" و"اللام" و"الألف"^(٢) بيد أنه جعل التفخيم صفة ثابتة لأصوات الإطباق (الصاد والضاد والطاء والظاء) والتي هي أصوات استعلائية إذ قال: "حرف الأطباق مفخّم"^(٣) وقال أيضاً: "حروف التفخيم: وهي حروف الإطباق المذكورة"^(٤) في حين عدّها صفة عرضيّة مشروطة لصوتي الراء واللام حين قال: "ويكون أيضاً للراء واللام في بعض المواضع تفخيم"^(٥) وفي موطن آخر قيّد القيسي أن تكون بعض الأصوات مفخّمة - وهي الأصوات الثلاثة الاستعلائية (القاف والغين والحاء) بمجاورتها للألف إذ قال: "يجب على القارئ أن يلفظ بالحاء إذا كان بعدها ألف مفخّمة مغلّظة، كما يلفظ بها إذا حكاها في الحروف"^(٦) وقال: "ويجب أن يلفظ بالغين مفخّمة إذا وقع بعدها ألف"^(٧) وقال بحق القاف "فيجب على القارئ أن يفخّم القاف تفخيماً بالغاً إذا أتت بعدها ألف كما يفعل إذا حكاها في الحروف"^(٨).

(١) الكشف ٢١٨/١، ٢٠٩.

(٢) الرعاية ١٢٨ وما بعدها .

(٣) الكشف ٢١٨/١.

(٤) الرعاية ١٢٨.

(٥) الكشف ١٣٧/١.

(٦) الرعاية ١٦٨.

(٧) السابق ١٦٩.

(٨) السابق ١٧١.

وحتى يتسنى لنا الوقوف على الحقيقة الصوتية لكل ما ذكر فإننا سنناقش في جملة من التقسيمات الأصوات التي ذكرها القيسي لصفة التفخيم، إذ نرجى مناقشة تفخيم صوتي: الراء واللام إلى موطن لاحق حيث سيتم دراستهما دراسة مفصلة في فصل الإمالة.

أما فيما يتعلق بصوت الألف، فقد وصف القيسي الألف المفخمة حين قال: "وهي ألف يخالط لفظها تفخيم، يقربها من لفظ الواو، كما كانت الألف الممالة ألفاً يخالط لفظها ترقيق يقر بها من الياء فهي نقيضة الألف الممالة وبذلك قرأ ورش عن نافع في "الصلاة" و "مُصَلَّى" و "الطلاق" و "بظلام" وشبهه وذلك فاش في لغة الحجاز"^(١) وهذه الألف هي صوت من الأصوات الفروع المستحسنة التي حددها القيسي، ذلك الصوت الذي تفتش في أهل الحجاز، وقد أكد سيبيويه هذا إذ قال: "ألف التفخيم، يُعنى بلغة أهل الحجاز في قولهم: الصلاة والزكاة والحياة"^(٢).

لكن هل أراد القيسي بالألف المفخمة التي وضعها بين أصوات التفخيم - تلك الألف التي تتفخم نتيجة لمجاورتها أصوات التفخيم -، أم الألف اللهجية التي نسبها لأهل الحجاز؟ فالذي أراه أن القيسي حينما تحدّث عن الألف ذلك الصوت المستحسن في قراءة القرآن والأشعار والذي هو واحد من ستة أصوات استعملتها العرب مع التسعة والعشرين المشهورة فإنه قصد بذلك ألف لغة أهل الحجاز، لكنه حينما حدّد أصوات التفخيم بسبعة أصوات ووضع من بينها صوت الألف فإنه عنى بها تلك السمة الطارئة المكتسبة لصوت الألف حين يجاور الأصوات المفخمة والتي هي أصوات الاستعلاء السبعة - الطاء والظاء والضاد والصاد والغين والخاء والقاف.

وفي ضوء هذا الاستنتاج يكون القيسي قد جانب الصواب حين وضع الألف من بين الأصوات المفخمة، إذ "الألف تتبع ما قبلها فلا توصف بترقيق ولا تفخيم" كما يقول ابن الجزري^(٣) وقد ساقه هذا الافتراض الخاطئ إلى أن قيّد تفخيم الأصوات الاستعلائية الثلاثة (القاف والغين والخاء) بمجاورتها للألف كما مرّ سابقاً. والصحيح كما يرى الدرس الصوتي الحديث أن هذه الأصوات هي أصوات مفخمة دونما أي قيد^(٤) وهذا يعني أن الأصوات المفخمة

(١) السابق ١٠٩.

(٢) الكتاب ٤/٣٢٢.

(٣) النشر ١/١٦١.

(٤) دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر ٣٢٥ وما بعدها، الأصوات اللغوية محمد الخولي ١١٤ وما بعدها، المصطلح الصوتي، عبد القادر مرعي ١٥٤، مناهج البحث تمام حسان ٩٠، علم الأصوات، مالمبرج ١١٥.

الاستعلاتية (القاف والغين والحاء) حين تجاور صوت الألف هي التي تؤثر فيه فتكسبه بهذا التأثير صفة التفخيم في ظل قاعدة صوتية حديثة قديمة؛ حديثة: تؤمن بأنه "حينما يوجد صوت ساكن مفخم في داخل المقطع، فإن كل المقطع يفخم، بل ربما يمتد نفوذ الصوت المفخم إلى المقاطع المجاورة"^(١). وقديمة: تفترض: "أن الحرف المطبق (المفخم) قوي لا يردُّ قوته حرف حائل" وقد نادى بها القيسي نفسه^(٢).

ومن هنا فالألف باعتباره فونيمًا لا يكون مفخمًا، وقد يكون أحد تنوعاته النطقية (الألفون) مفخمًا، فلا يجوز أن نقول: إن صوت الألف هو الذي أثر في هذه الأصوات الاستعلاتية الثلاثة (ق، غ، خ) نتيجة مجاورته لهنّ. بدليل أن هذا الصوت (الألف) لما جاور الأصوات المستقلة جميعها لم يكن مفخمًا، بمعنى أنه لم يؤثر بهذه الأصوات المستقلة بل هي التي أثرت فيه.

وثمة دليل آخر قاله سيبويه بحق هذا الصائت من قبل - وهو بهذا يكون أول من أشار إلى التكيّف السياقي الذي يحدث لصوت الألف - كما أنه يؤكد ما ذهبنا إليه من أن ثمة ألفاً مفخّمة وألفاً تنفخّ نتيجة التكيّف السياقي فقال: "لما كانت - ويقصد الألف - مع هذه الحروف الاستعلاتية غلبت عليها، كما غلبت الكسرة - ويقصد ظاهرة الإمالة - عليها في مساجد ونحوها"^(٣) "وهذا الشيء نفسه ينطبق على (الكسرة والضمة طويلة وقصيرة) فهما مفخمتان مع أصوات الإطباق، وبين التفخيم والترقيق مع القاف والغين والحاء، ولكنهما مرققتان مع الأصوات الأخرى"^(٤).

بقي أن نقول: إن معنى تفخيم الألف في الدرس الصوتي الحديث هو "دخول صوت الواو أو الضمة الخلفية في الألف أو الفتحة"^(٥) وأن أصوات التفخيم هي: الصاد والضاد والطاء والظاء والحاء والقاف والغين واللام والراء، بعضها لها مقابل مرقق كما في الأصوات الأربعة

(١) التشكيل الصوتي، سلمان العاني ٣٠.

(٢) الرعاية ٢١٣.

(٣) الكتاب ١٢٩/٤. والجمل المعترضة زائدة للتوضيح.

(٤) علم اللغة العام، كمال بشر ١٤٩، أصوات اللغة العربية، عبد الغفار هلال ١١٢، علم الأصوات، برنيل مالمبرج ٧٦.

(٥) التحول والثبات في أصوات العربية، حسام النعيمي ٢٧٩.

الأولى، وبعضها الآخر لا مرقق له كما في الخاء والقاف والغين، أما اللام والراء فهما مفخمتان في بعض الأحيان ومرققتان في بعضها الآخر^(١) وسيأتي الحديث عنهما لاحقاً.

وفي ضوء ما سبق يكون القيسي قد وُفق في عدّه أصوات الإطباق أصواتاً مفخّمة، كما وُفق في عدم تقييده صوتي اللام والراء بصفة التفخيم، إذ هما مفخمتان في بعض المواضع، في حين جانب الصواب حينما وصف الألف بالتفخيم وبنى على ذلك أنّ الأصوات الاستعلائية الثلاثة (الغين والقاف والحاء) تنفخّم نتيجة مجاورتها صوت الألف؛ إذ العكس هو الصحيح.

- (الفتح والإمالة)

تحدّث القيسي عن صفة (الإمالة) من بين الصفات المتعددة التي جمعها في باب مستقل، بيد أنه لم يتحدّث عن صفة (الفتح) المصطلح المقابل لمصطلح الإمالة من بين تلك الصفات، وقد أثرت أن أضع هذه الصفة بين الصفات التي تتطوي تحت باب "الصفات التي بينها تضاد"؛ ذلك لأنّ القيسي عقد لهذا التقابل باباً سماه "باب تذكر فيه علل الفتح والإمالة وما هو بين اللفظين"^(٢) وسيأتي الحديث مفصلاً عن هاتين الصفتين في فصل مستقل فذكرهما هناك يغنيا عن تفصيل القول بها هنا، لكن لا يضير أن نعرض لصفة (الإمالة) في هذا الموطن عرضاً سريعاً إذ نتحدّث عنها صفة من الصفات المتعددة التي ذكرها القيسي.

لقد حدّد القيسي أصوات الإمالة بثلاثة أصوات إذ قال: "حروف الإمالة وهي ثلاثة أحرف: "الألف" و "الراء" و "هاء التانيث"^(٣) ثم علّل سبب تسميتها قائلاً: "وإنما سميت حروف الإمالة، لأنّ الإمالة في كلام العرب لا تكون إلّا فيها"^(٤) وسأكتفي هنا في مناقشة أصل المصطلح دون المضي في مناقشة حيثيات هذه الظاهرة.

(١) دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر ٣٢٥ وما بعدها، الأصوات اللغوية، محمد الخولي ٢١٤ وما بعدها، مناهج البحث

في اللغة، تمام حسان ٩٠، علم الأصوات برنيل مالبرج ١١٥ وما بعدها، المصطلح الصوتي، عبد القادر مرعي ١٥٤.

(٢) الكشف ١/١٦٨.

(٣) الرعاية ١٢٩.

(٤) السابق ١٢٩.

مصطلح الإمالة من المصطلحات التي ذكرها سيبويه، بيد أنه نسب هذا المصطلح إلى الخليل إذ قال: "زعم الخليل أن إجناح الألف أخفّ عليهم، يعني الإمالة"^(١) وقال في موطن آخر: "قال الخليل: لو سميت رجلاً بها أو امرأة جازت فيها الإمالة"^(٢).

أما الدراسات الحديثة فقد استخدمت مصطلح (الإمالة) عينه للدلالة على هذه الظاهرة اللغوية^(٣) وإن كانت قد توسّعت في مفهوم هذا المصطلح - كما سنرى لاحقاً - حتى شملت أنواعاً أخرى إلا أن لهذا التوسع جذوره في الدرس الصوتي القديم وسنقف عند هذا في فصل الإمالة إن شاء الله.

- (العلة) -

لقد أثرت وضع هذه الصفة في باب الصفات التي بينها تضاد، وإن لم يذكر القيسي الصفة المضادة لها (الصحيحة)؛ وذلك لأن القدماء، وعلى رأسهم الخليل جعل هذه الصفة صفة مضادة لصفة (العلّة)، كما سنرى.

فقد ذكر القيسي صفة (العلّة) من بين الصفات التي جمعها، وقد حدّد أصواتها قائلًا: "حروف العلة" وهي أربعة: "الهمزة" وحروف المدّ واللّين الثلاثة المتقدمة الذكر"^(٤) معللاً سبب وصفها بالعلّة قائلًا: "وإنما سميت بحروف العلة، لأنّ التغيير والعلّة والانقلاب لا يكون في جميع كلام العرب إلا في أحدها"^(٥) ثم أضاف قائلًا: "وقد أدخل قوم في هذه الحروف "الهاء" لأنها تتقلب همزة في "ماء" و "أيّهات"، لأن أصله: "ماه" و "هيّهات" وشبهه"^(٦).

ويعد مصطلح العلة من مصطلحات الخليل، فهو الذي حدّد أصواته ووضع المصطلح المقابل له (الصحيح) فقال: "الثلاثي الصحيح أن يكون ثلاثة أحرف ولا يكون فيها واو ولا ياء ولا ألف (ليّنة) ولا همزة في أصل البناء، لأن هذه الحروف يُقال لها حروف العلل، فكلماء

(١) الكتاب ٢٧٨/٣.

(٢) السابق ١٣٥/٤.

(٣) في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس ٥٧، في الدراسات القرآنية واللغوية، الإمالة في القراءات واللهجات العربية، عبد الفتاح شلبي، في الأصوات اللغوية، غالب المطلبي ١٦٢، في البحث الصوتي عند العرب، خليل العتية ٧٨، المصطلح الصوتي، عبد القادر مرعي ١٥٧.

(٤) الرعاية ١٢٨.

(٥) السابق ١٢٨.

(٦) السابق ١٢٨.

سَلِمَت كلمة على ثلاثة أحرف من هذه الحروف فهي ثلاثي صحيح مثل: ضرب، خرج، دخل والثلاثي المعتل مثل: ضراء، ضري، ضرو، وخلا، وخلي، وخلو؛ لأنه جاء مع الحرفين ألف أو واو أو ياء فافهم^(١) لا كما ظنّ بعض المحدثين حين نسب هذا المصطلح لسببويه^(٢) فالخليل يقابل بين المصطلحين مقابلة واضحة لا تحتاج إلى أي توضيح ولا يقف عند هذا فحسب، بل يقسم (العلة) إلى أنواع فيما يرويه الأزهرى عنه^(٣) ويعرّف الاعتلال في هذه الأصوات بأنه: "تغيرها من حال إلى حال ودخول بعضها على بعض، واستخلاف بعضها من بعض"^(٤).

وفي ضوء ذلك يكون القيسي قد اقتفى أثر الخليل في تعريفه لمعنى (العلة) وفي تحديده لأصوات هذه الصفة كما فعل غيره من العلماء القدماء بيد أنهم خالفوا الخليل في مسألة إخراج الهزمة من أصوات الاعتلال أو الإعلال على حد تعبير بعضهم^(٥).

وفي الدرس الصوتي الحديث وجد هذا المصطلح العناية والاهتمام حتى غدا من المصطلحات الصرفوتية أي: تلك المصطلحات الصرفية التي تدرس في ضوء المفاهيم الصوتية^(٦) لا كما ظن بعض الباحثين المحدثين حين زعم أن دارسي الأصوات العربية المحدثين قد أهملوا الإشارة إلى ظاهرة (العلة)، ذلك لأنها ليس لها خاصية صوتية. إذ هي مبنية على أسس صرفية، ولهذا لم يذكرها في المجال الصوتي^(٧).

- (الصُّمُّ) :

وهي صفة استخدمها القيسي للدلالة على "الحروف التي ليست من الحلق، وهي ما عدا السبعة الأحرف الخارجة من الحلق وهي: الهزمة والهاء والألف والعين والحاء والغين والحاء، فما عدا هذه السبعة الأحرف يقال لها صمُّ"^(٨) وقد علل سبب تسميتها بالصم قائلًا: "إنما سميت

(١) العين ٥٩/١.

(٢) المصطلح الصوتي، عبد العزيز الصبغ ٢٥٠.

(٣) تهذيب اللغة، ٥٠/١ وما بعدها.

(٤) السابق ٥٠/١.

(٥) الكتاب ٣٣٠/٤، المقترض ١١١/١٠، الجمهرة ٦/١، سر الصناعة ٦٢/١، المفصل ٣٧٤ وما بعدها، شرح الشافية ٦٦/٣،

المتع في التصريف ٥٩٧/٢.

(٦) المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب بكوش، الإعلال في ضوء علم اللغة المعاصر، محمود خريسات (رسالة ماجستير) العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي ١٠٥/١ وما بعدها وحديثهم عن ظاهرة (الإعلال).

(٧) المصطلحات الصوتية في كتب التراث إبراهيم عبود السامرائي، رسالة دكتوراه الجامعة الأردنية ١٩٩٣، ٢٣٧.

(٨) الرعاية، ١٣٧.

صماً لتمكنها في خروجها من الفم، واستحكامها فيه، يقال للمحكم: المُصَمَّ حكاة الخليل وغيره^(١).

وقد ذكر القيسي أن مصطلح "الصم" من مصطلحات الخليل إذ قال "قال الخليل في كتاب العين: والحروف الصمّ: التي ليست من الحلق"^(٢) إلا أنني لم أجد هذا المصطلح في كتاب العين، ووجدت ما يقاربه في اللفظ وهو مصطلح "الصتم"^(٣) بيد أنه لا يدانيه في المعنى الاصطلاحي الذي استخدم من أجله، وإن ذكر ابن منظور أن "الحروف الصتم التي ليست من حروف الحلق"^(٤) فقد قسم الخليل الأصوات إلى تقسيمات عدة بناء على أسس مختلفة أهمها أساس المخرج^(٥) وأساس صحة الصوت واعتلاله^(٦) وعلى أساس نتيين من خلاله ما هو من تأليف العرب وما ليس من تأليفهم، فاستخدم مصطلحي "الأصوات الذلق" و"الأصوات الصتم".

فقال: "اعلم أن الحروف الذلق والشفوية ستة وهي: ر ل ن ، ف ب م، وإنما سميت هذه الحروف ذلقاً لأن الذلاقة في المنطق إنما هي بطرف أسلة اللسان والشفيتين وهما مدرجتا هذه الأحرف الستة منها ثلاثة ذلقية: ر ل ن ، تخرج من ذلق اللسان من طرف غار الفم، وثلاثة شفوية: ف ب م ، مخرجها من بين الشفتين خاصة"^(٧) ثم قال: "مهما جاء من بناء اسم رباعي منبسط معرّى من الحروف الذلق والشفوية فإنه لا يعرى من أحد حرفي الطلاقة أو كليهما^(*)، ومن السين والبدال أو أحدهما، ولا يضر ما خالف من سائر الحروف الصتم ، فإذا ورد عليك شيء من ذلك فانظر ما هو من تأليف العرب وما ليس من تأليفهم"^(٨) فانظر إليه تجده يقابل بين مصطلحي الذلق والصتم وقد أكد هذا حين قال: "فيجوز من تأليف الحروف جميع ما جاء من

(١) السابق ، ١٣٧ .

(٢) السابق ، ١٣٧ .

(٣) العين ، ٥٤/١ ، ٥٥/١ .

(٤) لسان العرب ، مادة (صتم) .

(٥) العين ، ٥٧/١ .

(٦) السابق ، ٥٥/١ .

(٧) السابق ، ٥١/١ .

(*) المقصود بها صوتي القاف والعين ، فقد وصفهما بالطلاقة في صفحة سابقة إذ قال : "ولكن العين والقاف لا تدخلان في بناء إلا حسنتاه، لأنهما أطلق الحروف " السابق /١ ٥٣ .

(٨) السابق ، ٥٤/١ .

الصحيح والمعتل ومن الذلق و(الطلق) والصتم^(١) وقد ذكر الأزهرى ذلك إذ قال "المصمتة وهي الصتم"^(٢) وجاء في اللسان أن الجوهرى قال "الحروف الصتم: ما عدا الذلق"^(٣).

وقد ذكر القيسي هذين المصطلحين "المصمتة والمذقة"^(٤) بيد أنه لم ينسبه إلى الخليل بل نسبه إلى ابن دريد^(٥) وإليك بيان ما قدمه عن هاتين الصفتين.

- (الإصمات والذلاقة):

قال القيسي "الحروف المصمتة، والحروف المذقة: فبهذين اللقبين لقب ابن دريد الحروف كلها"^(٦) ثم عقب على هاتين الصفتين قائلاً: "وقال - ويقصد ابن دريد - ومعنى "المصمتة" على ما فسره الأخفش: أنها حروف أصممت، أي منعت أن تختص ببناء كلمة في لغة العرب إذا كثرت حروفها لاعتيائها على اللسان فهي حروف لا تنفرد بنفسها في كلمة كثيرة الحروف، أعني على أكثر من ثلاثة أحرف، حتى يكون معها غيرها من الحروف المذقة؛ وذلك لاعتيائها وصعوبتها على اللسان"^(٧) ثم خرج من كل ذلك إلى أن معنى المصمتة: الممنوعة من أن تنفرد في كلمة طويلة من قولهم: "صمت" إذا منع نفسه الكلام"^(٨).

أما معنى الأصوات المذقة: على ما فسره الأخفش ، فقد قال القيسي: "إنها حروف عملها وخروجها من طرف اللسان وما يليه من الشفتين، وطرف كل شيء ذلقه، وسميت بذلك؛ إذ هي من طرف اللسان، وهو ذلقه، وهي أخف الحروف على اللسان وأحسنها انشراحاً، وأكثرها امتزاجاً بغيرها، وهي ستة أحرف: ثلاثة تخرج من الشفة، ولا عمل للسان فيها، وهي "الفاء" و "الباء" و "الميم" وثلاثة تخرج من أسلة اللسان إلى مقدم الغار الأعلى وهن: "الراء" و "النون" و "اللام" يجمع الستة هجاء قولك: "فر من لب فهذه الستة هي المذقة"^(٩).

(١) السابق ، ٥٥/١ .

(٢) تهذيب اللغة ، ٥١/١ .

(٣) لسان العرب ، مادة (صتم).

(٤) الرعاية ، ١٣٥ .

(٥) السابق ، ١٣٥ .

(٦) السابق ، ١٣٥ .

(٧) السابق ، ١٣٥ .

(٨) السابق ، ١٣٥ وما بعدها .

(٩) السابق ، ١٣٦ .

وفي ضوء كل ما سبق خرج القيسي إلى أن المصمتة: "وهي ما عدا هذه الستة من الحروف وهي اثنان وعشرون حرفاً ثلاثة منها معتلات وهن: "الواو" و "الياء" و "الهمزة" وتسعة عشر صحاح، والألف خارجة عن المذقة و المصمتة لأنها هواء لا مستقر لها في المخرج، فلست تجد كلمة كثرت حروفها في كلام العرب إلا وفيها حروف من الحروف المذقة الستة المذكورة، أو الألف، ولا تتفرد المصمتة بكلمة تكثر حروفها"^(١) فهما صفتان اتخذهما القيسي ضابطاً من ضوابط معرفة الدخيل في كلام العرب.

وفي هذا النص الأخير ما يوحي إيحاءً واضحاً بالتقارب الشديد بين ما أراده القيسي وما ذكره الخليل إذ قال - إضافة إلى ما قدمته من نصوص أثناء حديثنا عن مصطلح "الصم" - " فلما ذلقت الحروف الستة، ومذل بهن اللسان وسهلت عليه في المنطق كثرت في أبنية الكلام"^(٢) مما يعني أن هذا المصطلح هو من مصطلحات الخليل وقد أكد الجوهري هذا حين نسبه إلى الخليل^(٣).

وقد ورد ذكر هذين المصطلحين في الجمهرة كما ذكر القيسي ذلك فعلا دون أن ينسب ابن دريد ذلك إلى الخليل فقد قال: ((الحروف سبعة أجناس يجمعهن لقبان (المصمتة) و (المذقة) فالمذقة ستة أحرف و المصمتة اثنان وعشرون حرفاً ثلاثة منها معتلات وتسعة عشر حرفاً صحاح^(٤)) ثم قسم المذقة - كما فعل الخليل من قبل - إذ قال: "أما المذقة من الحروف فهي ستة ولها جنسان: جنس الشفة وهي (الفاء والميم والباء) لا عمل للسان في هذه الأحرف الثلاثة وإنما عملهن في التقاء الشفتين وأسفلهن الفاء ثم الباء ثم الميم، والجنس الثاني من المذقة بين أسلة اللسان إلى مقدم الغار الأعلى وهي (الراء والنون واللام)"^(٥)

وقد علل سبب تسمية بعضها بالمذقة، وبعضها الآخر بالمصمتة على ما رواه الأخفش فقال: "سميت الحروف (مذقة) لأن عملها في طرف اللسان، وطرف كل شيء ذلقه وهي أخف

(١) الرعاية، ١٣٦ وما بعدها .

(٢) العين، ٥٢/١ .

(٣) تهذيب اللغة، ٥١/١ .

(٤) الجمهرة، ٦/١ .

(٥) السابق، ٧/١ .

الحروف وأحسنها امتزاجاً بغيرها، وسميت الأخر (مصمتة) لأنها أصممت أن تختص بالبناء إذا كثرت حروفه لاعتياصها على اللسان^(١).

كما ورد ذكر هذين المصطلحين في أغلب مؤلفات القدماء من نحو سر الصناعة^(٢) والمفصل^(٣) والممتع في التصريف^(٤) وأسرار العربية^(٥) وشرح المفصل^(٦) وشرح الشافية^(٧) والتمهيد^(٨) وهمع الهوامع^(٩).

وحين نظر بعض المحدثين في النص الذي قدمه ابن جني وفيه يُبيّن علة تسميتها بالمذلقة قائلاً: "ومنها حروف الذلاقة وهي ستة لأنه يعتمد عليها بذلق اللسان وهو صدره وطرفه"^(١٠) حار لم فعل ابن جني هذا، وثمة أصوات ثلاثة هي (الباء والميم و الفاء) لا شأن لطرف اللسان على الإطلاق في إخراجها، إذ هي أصوات شفوية، ثم خرج هذا من باب التغليب في التسمية فغلبوا ذلق اللسان على الشفة في التسمية^(١١).

وقد يُقبل هذا منه لأنه أخذ الأمر بظاهر قول ابن جني ونصه يوحي بذلك أيضاً ، كما يوحي نص المفصل^(١٢) بيد أنني لا أستطيع الاعتذار عن غانم الحمد حين اتهم هذا التقابل – وأعني مقابلة العلماء القدماء بين صفتي الذلاقة و الإصمات قائلاً : "ولا يتضح بشكل محدد الأساس الذي يستند إليه تصنيف الحروف إلى مذلقة ومصمتة، فالمذلقة سميت مذلقة لأن مبدأها من ذلق اللسان وهو طرفه، كما جاء في كلام الخليل في كتاب العين وهي على هذا المعنى ثلاثة (ل ر ن) لكن المذلقة في ما رواه الأزهري عن الخليل ستة هي الثلاثة المذكورة إلى جانب حروف الشفة (ف ب م) وسميت مذلقة لأنها (أخف الحروف في المنطق). ولا يتبين

(١) السابق ، ٧/١ .

(٢) سر الصناعة ، ٦٤/١ .

(٣) المفصل ٣٩٤ وما بعدها.

(٤) الممتع في التصريف ٤٢٩ .

(٥) أسرار العربية ، ٤٢٢ .

(٦) شرح المفصل ١٣٠/١٠ .

(٧) شرح الشافية ٢٦٢/٣ وما بعدها.

(٨) التمهيد 78 .

(٩) همع الهوامع ٤٥٥/٣ .

(١٠) سر الصناعة ٦٤/١ .

(١١) الدراسات الصوتية عند ابن جني ، حسام النعيمي ، ٣٢٣ .

(١٢) المفصل " والذلاقة الاعتماد بها على ذلق اللسان وهو طرفه " المفصل ٣٩٥ .

أيضاً وجه التقابل بين المذقة والمصمتة؛ فسواء سميت المذقة بهذا الاسم لأنها تخرج من نطق اللسان أم لأنها أخف الحروف في النطق فإنها لا تقابل المصمتة التي سميت بذلك لأنها أصممت أن تختص بالبناء إذا كثرت حروفه"^(١) وقال أيضاً "ويلاحظ إلى جانب ذلك أن اطلاق كلمة (المذقة) على الحروف الستة وحملها على معنى أنها تخرج من طرف اللسان، كما جاء في قول ابن جني - مذهب غير سديد، لأن حروف الشفة (ف ب م) لا صلة لطرف اللسان بمخرجها"^(٢).

إذ يمكن قبول ما ذهب إليه هذا الباحث حين يتم تقسيم الكلام إلى أجزاء ثلاثة كأن نعلل سبب تسميتها بالمذقة بمثل ما قدمه من تعليل، ثم نقارن علة هذه التسمية بمصطلح الشفوية (الشفهية) المصطلح الذي يختص بالأصوات الثلاثة) (ب م ف) فنجد أنه لا ينطبق عليه، ثم نضع مسألة التقابل بين صفتي المذقة والإصمات بناء على ما سبق من خطوات فنجد أن لا تقابل بينهما. أقول هذا صحيح من حيث تجزئة الكلام على ما قدمه السابقون .

بيد أن الأمر لا يؤخذ بهذه الطريقة، فالذي أراه أن الخليل حين قابل بين الأصوات المذقة والمصمتة استخدم هذين المصطلحين - وتبعه ابن دريد والقيسي بذلك كما بينا - ضابطاً من ضوابط معرفة الدخيل في كلام العرب ، وهذا واضح من قوله: "فلما ذلقت الحروف الستة ومذل بهن اللسان وسهلت عليه في المنطق كثرت في أبنية الكلام فليس شيء من بناء الخماسي التام يعرى منها أو من بعضها"^(٣) ثم لما نظر في هذه الأصوات المذقة وجد أنها تنقسم إلى قسمين: "منها ثلاثة ذليقة: (ر ل ن) تخرج من نطق اللسان، وثلاثة شفوية (ف ب م) مخرجها من بين الشفتين"^(٤) هذا يعني أنه ميز بين الذلاقة التي هي صفة للأصوات التي تدخل في أبنية الكلم كثيراً وبين الذليقة التي تعتمد على طرف اللسان في إخراجها. وشتان بين مقصد كل منهما، إذ إن مصطلح "الذلاقة" مصطلح صرفي في حين أن مصطلح (الذليقة) مصطلح صوتي ويؤيد هذا ما ذهب إليه ابن دريد حين قال: "إن أحسن الأبنية عندهم أن بينوا بامتزاج الحروف المتباعدة ألا ترى أنك تجد بناءً رباعياً مصمت الحروف لا خراج له من حروف الذلاقة"^(٥) لا الذليقة .

(١) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، غانم الحمد ، ٣٠٠٠ ..

(٢) السابق ٣٠٠ .

(٣) العين ٥٢/١ .

(٤) السابق ٥١/١ .

(٥) الجمهرة ١١/١ وانظر مع الهوامع ٤٥٥/٣ .

فالذي حصل أن هذا الباحث تمسك بالفرع وترك الأصل، ونسي أن في الأصوات الذلقية "سراً طريفاً ينتفع به في اللغة"^(١) وهذا يعني أن التقابل بين الصفتين بات واضحاً فالمصممة سميت بذلك لأنها أصممت أن تختص بالبناء إذا كثرت حروفه تقابل المذقة التي تدخل في أبنية الكلام كثيراً، وذلك بسبب أنها "أخف الحروف"^(٢) ومن هنا فإنني أرى أن الاستراباذي كان موفقاً فيما ذهب إليه حين قال: "الذلاقة: الفصاحة والخفة في الكلام، وهذه الحروف أخف الحروف، ولا ينفك رباعي ولا خماسي من حرف منها، إلا شاذاً، كالعسجد، والدهدقة و الزهزقة والعسطوس، وذلك لأن الرباعي والخماسي ثقيلان فلم يخلوا من حرف سهل على اللسان خفيف، والمصممة: ضد حروف الذلاقة والشيء المصمت هو الذي لاجوف له، فيكون ثقيلاً، سميت بذلك لتقلها على اللسان، بخلاف حروف الذلاقة، وقيل: إنما سميت بذلك لأنها أصممت عن أن يبني منها وحدها رباعي أو خماسي، والأول أولى، لأنها ضد حروف الذلاقة في المعنى فمضادتها لها في الاسم أنسب"^(٣).

على أي أجمع بين السببين، إذ إن سبب انتشار الصوت في الألفاظ عائد لخفته، ولعل هذا ما قصده إبراهيم أنيس حين قال: "لما كانت هذه الحروف الستة هي أكثر الحروف شيوعاً في الكلام العربي أطلق عليها حروف الذلاقة دون النظر إلى مخرجها أو صفاتها أو أي ناحية من نواحي الدراسة الصوتية."^(٤) وأراه قد وفق في ذلك.

- (الزوائد والأصليّة):

أ - (الزوائد) :

حدد القيسي الأصوات الزائدة بعشرة أصوات إذ قال: "الحروف الزوائد: وهي عشرة أحرف يجمعها هجاء قولك: (سألتمونيتها) أو هجاء قولك: (اليوم تنساه)"^(٥) وقال ابن دريد: "هذا مما عمله أبو عثمان المازني"^(٦) كما وضع القيسي معنى تسميتها بالزوائد قائلاً "ومعنى تسميتهم لها بالزوائد: أنه لا يقع في كلام العرب حرف زائد في اسم ولا فعل إلا من هذه العشرة أحرف المذكورة، يأتي زائداً على وزن الفعل ليس بفاء، ولا عين، ولا لام"^(٧) فأصوات الفعل الثلاثي لا

(١) الممتع في التصريف ٤٢٩.

(٢) تهذيب اللغة ٥٠/١.

(٣) شرح الشافية، ٢٦٢/٣ وما بعدها.

(٤) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ٨٨.

(٥) الرعاية، ١٢٠.

(٦) الجمهرة ٩/١.

(٧) الرعاية، ١٢٠ وما بعدها.

يأتي منها زائداً، على أنه يمكن أن "يجتمع في الفعل زائدتان منها وثلاث زوائد منها نحو: انطلق واستكبر"^(١) فأصوات الزيادة هي الهمزة والنون في الفعل الأول، والهمزة (*) والسين والتاء في الفعل الثاني، كما قد "يجتمع منها أربعة في المصادر نحو: استكباراً"^(٢).

ويجب التنبيه هنا إلى أن هذه الأصوات لا تتقيد بكونها زائدة دائماً إذ "قد تقع أصولاً غير زوائد في مواضع أخرى، إلا الألف فإنها لا تكون أصلاً إلا منقلبة عن حرف آخر"^(٣) ونتيجة لهذا التقلب الذي تتميز به هذه الأصوات فقد لُقبَت أيضاً بـ " الحروف المذبذبة"^(٤) وعلل القيسي سبب تسميتها بهذا المصطلح قائلاً: "وإنما سُميت بالمذبذبة لأنها لا تستقر على حال، تقع مرة زوائد، ومرة أصولاً، وسائر الحروف غيرها لا تقع إلا أصلاً إلا الألف"^(٥).

وتعود فكرة مصطلح (الزوائد) إلى الخليل، إذ ذكره حين تحدث عن زيادة همزة الوصل (ألف الوصل على حد تعبيره) قال: "والألف في اسحنكك واقشعر ... ليست من أصل البناء"^(٦) وذكره في موطن آخر - وأعني المصطلح - فقال: "قمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم، فاعلم أنها زائدة على البناء"^(٧) كما أن سيبويه روى عن الخليل أنه قال: "والفتحة والكسرة والضمة زوائد"^(٨).

أما سيبويه فقد أفرد لهذا المصطلح باباً مستقلاً سماه "هذا باب علم حروف الزوائد وهي عشرة أحرف"^(٩) وهي الأصوات ذاتها التي ذكرها القيسي لكن سيبويه رفض فكرة زيادة الصوائت القصيرة التي نادى بها الخليل بدعوى أن الصوائت القصيرة هي بعض الصوائت

(١) السابق ، ١٢١.

(٢) لم تذكر في الرعاية .

(٣) الرعاية ، ١٢١.

(٤) السابق ، ١٢١.

(٥) السابق ، ١٢١.

(٦) العين ٤٩/١ ، وقد ذكر سيبويه في باب (علم حروف الزوائد " أن الهمزة تُزاد (تلحق) " إذا سكن الحرف في ابن وامرئ واضرب ، ونحوهن وهي تسمى ألف الوصل " الكتاب ٢٣٧/٤ وهذا يؤكد أن الخليل يتحدث عن مفهوم مصطلح (الزيادة) .

(٧) السابق ٤٩/١ .

(٨) الكتاب ٢٤١/٤ .

(٩) السابق ٢٣٥/٤ .

الطويلة إذ قال: "فالفتحة من الألف والكسرة من الياء، والضممة من الواو. فكل واحدة شيء مما ذكرت لك"^(١) وقد اختلفت العلماء القدماء آثار سيبويه في هذا^(٢).

وعلى هذا فلا خلاف بين أغلب القدماء في تحديد أصوات الزيادة إلا في موضع ذكره ابن دريد فقال: "قال بعضهم تسعة"^(٣) دون أن ينسبه إلى أهله، كما لا اختلاف على هذا مع المحدثين^(٤)، ويقول ابن السراج "الزيادة تكون على ثلاثة أضرب: زيادة لمعنى من نحو زيادة ألف (فاعل)، وزيادة لإلحاق بناء ببناء نحو زيادة الواو في كوثر ألحقته ببناء جعفر وزيادة البناء نحو واو عجوز وياء صحيفة"^(٥)

ب - الأصلية :

استخدم القيسي مصطلح (الأصلية) للدلالة على الأصوات الأصلية في الألفاظ، فهو مصطلح يقابل مصطلح (الزوائد) السابق الذكر، فقال القيسي بحق الأصوات الأصلية: "وهي تسعة عشر حرفاً، وهي ما عدا الحروف الزوائد المذكورة، وهي حروف المعجم كلها ما عدا هجاء "اليوم تنساه"، أو "سألتمونيها"^(٦) وعلل سبب تسميتها بهذا المصطلح قائلاً: "لأنها لا تقع أبداً في كلام العرب في الأسماء والأفعال إلا أصولاً، إما فاء الفعل، أو عينه، أو لامه"^(٧).

وقد ورد ذكر هذا المصطلح في سر الصناعة، إذ قسم ابن جنى الأصوات قسمين فقال "وللحروف قسمة أخرى إلى الأصل والزيادة"^(٨) وهذا يعني أن القيسي اختلف آثار ابن جنى في تقسيمه للأصوات على أساس من الزيادة والأصل.

- (الإبدال):

حدد القيسي أصوات الإبدال قائلاً: "وهي اثنا عشر حرفاً يجمعها هجاء قولك "طال يوم أنجدته"^(٩) وعلل سبب تسميتها بالإبدال قائلاً: "وإنما سميت بحروف الإبدال لأنها تبدل من

(١) السابق ٢٤٢/٤ .

(٢) الأصول ٢٣١/٣ وما بعدها ، سر الصناعة ٦٢/١ ، الجمهرة ٩/١ ، المقتضب ٥٦ /١ الفصل ٣٥٧ أما ما ورد في سر الصناعة ٦٢/١ من أن أبا العباس أخرج الهاء من حروف الزيادة فالنص الموجود في كتاب المقتضب يفند هذا الرأي .

(٣) الجمهرة ٩/١ .

(٤) شذا العرف في فن الصرف ١٢٩ .

(٥) الأصول ٢٣١/٣ .

(٦) الرعاية ، ١٢١ وما بعدها .

(٧) السابق ، ١٢٢ .

(٨) سر الصناعة ، ٦٢/١ .

غيرها"^(٢) وقد ضرب لهذا مثلاً يوضح فيه حقيقة الإبدال فقال: "تقول: هذا أمرٌ لازب، ولازم، فتبدل أحدهما من الآخر، فالميم بدل من الباء. ولا تقول: الباء بدل من الميم؛ لأن الباء ليست من حروف الإبدال، إنما يبدل غيرها منها، ولا تبدل هي من غيرها، وليس البديل في هذا جائزاً في كل شيء، إنما هو موقوف على السماع من العرب ينقل ولا يقاس عليه، فلم يأت في السماع من العرب حرف يكون بدلاً من غيره إلا من أحد هذه الاثني عشر حرفاً"^(٣)

فالإبدال إذن هو ظاهرة تشير إلى المتغيرات الصوتية إذ يتم في هذه الظاهرة إقامة صوت مكان صوت آخر مبدل منه. على أن أصل الإبدال عند القيسي فيما تناسب وتقارب من الأصوات، إذ قال: "اعلم أن الحروف إنما يبدل بعضها من بعض ... للتناسب والقرب الذي بينهما"^(٤).

ولقد حظيت هذه الظاهرة بمعالجة القدماء فألفوا لها كتباً خاصة^(٥) ومباحث محددة في كتبهم، وقد نبهوا إلى أن الإبدال المتحدث عنه هذا هو ما لا يحدث معه الإدغام^(٦) أما مصطلح (الإبدال) فهو من مصطلحات الخليل - فيما أحسب - فقد ذكره حين تحدث عن أصل لفظة "الفم" والتي هي "قوه" قال: "فأما قوله فموان فإنه جعل الواو بدلاً من الذاهبة، فإن الذاهبة هي هاء وواو"^(٧) كما ورد عنه أنه حاول تعليل هذه الظاهرة إذ جاء ما نصه "الذعاق، كالزعاق سمعنا ذلك من بعضهم وما ندرى ألغة أم لثغة"^(٨) وفسر بعض المحدثين "اللثغة" بأنها تدل على التغيير الصوتي، وذلك لأن المعنى اللغوي للثغة كما ذكر ابن منظور ذلك فقال: هي "أن تعدل الحرف إلى حرف غيره"^(٩) فهي إذن تغيير صوتي، ثم قسم الإبدال في اللغة - بناءً على كلام الخليل السابق قسمين: إما بين أصوات متقاربة المخارج، وهي تدخل في تفسير الخليل بأنها لثغة، ومتباعدة المخارج وهي (اللغة)^(١٠).

(١) الرعاية، ١٢٢.

(٢) السابق، ١٢٢.

(٣) السابق، ١٢٢.

(٤) السابق، ٢١٦.

(٥) الإبدال لابن السكيت، الإبدال للزجاجي، الإبدال لأبي الطيب اللغوي.

(٦) (الكتاب ٢٣٧/٤، المقترض ٦١/١، الأصول ٢٤٤/٣، سر الصناعة ٦٣/١، المفصل ٣٦٠، شرح المفصل ٧/١٠، شرح الشافية ١٩٧/٣).

(٧) العين، ٥١/١.

(٨) المرهر في علم اللغة ٥٥٦/١.

(٩) لسان العرب (مادة لثغ).

(١٠) المصطلح الصوتي، عبد العزيز الصيغ، ٢٢٩.

وهذا يعني أن ثمة علاقيتين تربط المبدل والمبدل منه، أو لاهما: تشتت قرب المخرج وتداني الصفة بين الصوتين، وثانيتها: لا تشتت ذلك، أما الأول فظاهر من قول القيسي حين قيد الإبدال بوجود القرب والتناسب بينهما، كما يظهر من إشارة الفراء إلى ذلك من قبل إذ قال: "إذا تقارب الحرفان في المخرج تعاقبا في اللغات"^(١) ولعل هذا الذي أراده المبرد حين قال: "قلبت الميم باء لأنهما من الشفة"^(٢) على أن أبا علي الفارسي قال بوضوح "أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها"^(٣) ولعل الذي قصده أبو علي الفارسي بالتقارب هنا هو ما فسره ابن جني بتقارب الصفات والمخارج ذاته، "إذ لم تغب فكرة تقارب المخارج واتفاق الصفات عن ذهن ابن جني وهو يفسر ظواهر الإبدال التي عرض إليها في كتابه (سر صناعة الإعراب) ومن هذا تعقيبه على من أبدل السين تاء من (أكياس) فقال: "أكيات" إذ قال: "أبدل السين تاء لموافقتهما إياها في الهمس والزيادة وتجاوز المخارج"^(٤) كما أكد هذا المنهج حين رد على البغداديين إبدالهم (الحاء) من (الثاء) في (حثنوا) بدلاً من (حثنوا) إذ قال: "فأما الحاء فبعيدة عن الثاء، وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحداهما إلى أختها"^(٥) وقد عرض حسام النعيمي دراسة مفصلة عن الإبدال الذي قدمه ابن جني وقد أظهر فيه أن أصل القلب عنده إنما هو فيما تقارب أو تجاوز أو تدانى من الأصوات^(٦) وهذا يعني أن أغلب العلماء القدماء التزموا بتبيين العلاقة الصوتية بين المبدل والمبدل منه.

ويعقب بعض المحدثين على هذا قائلاً: "إن اشتراط العلاقة بين الصوتين المبدلين أمر منطقي، إذ هي دليل على إمكان حدوث إبدال"^(٧) في حين لم يظهر ذلك النوع الذي لا يشترط التقارب بين المبدل والمبدل منه فيما عبر عنه (باللغة) في تلك الكتب ظهوراً بارزاً حتى إن بعض القدماء لم يُجوز تسمية ظاهرة تناوب الأصوات في الألفاظ بالبدل إذ قال: "فأما ما لم يتقارب مخرجاه البتة ... فلا يسمى بدلاً، وذلك كإبدال حرف من حروف الفم من حروف الحلق"^(٨) وربما يقترب هذا مع ما انتهى إليه إبراهيم أنيس حين نظر في هذا النوع ورأى أن الاختلاف

(١) معاني القرآن، الفراء ٢٤١/٣.

(٢) الكامل ٢٠٠/١.

(٣) فيما رواه ابن جني عنه، سر صناعة الإعراب ١٨٠/١.

(٤) سر الصناعة ١٥٥/١ وما بعدها.

(٥) السابق ١٨٠/١.

(٦) الدراسات الصوتية واللهجية عند ابن جني، حسام النعيمي ٩٧ وما بعدها.

(٧) أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنحو العربي عبد الصبور شاهين ٢٦٧.

(٨) المخصص ٢٧٤/١٣.

الطفيف في المعنى مع صعوبة الربط الصوتي يدل على أن الكلمتين تنتمي إلى أصليين مختلفين^(١) ويبدو أن المصادر التي ألفت لهذه الظاهرة هي التي شملت هذا النوع، وذلك أنها لم تتقيد بالتقارب الصوتي بين المبدل والمبدل منه، بل إنها "اعتدت كل لفظتين اختلفتا في صوت واتفقتا في بقية الأصوات من باب الإبدال ... رغم أنه لا توجد أدنى علاقة صوتية بين الصوتين"^(٢).

ولقد أرجع المحدثون نشأة هذه الظاهرة إلى التطور الصوتي، إذ يقول إبراهيم أنيس: "وحيث نستعرض تلك الكلمات التي فسرت على أنها من الإبدال حيناً ومن تباين اللهجات حيناً آخر، لا نشك لحظة في أنها جميعها نتيجة التطور الصوتي، أي أن الكلمة ذات المعنى الواحد حين تروى لها المعاجم صورتين أو نطقين، ويكون الخلاف بين الصورتين هي الأصل والأخرى فرع لها، أو تطور عنها، غير أنه في كل حالة يشترط أن نلاحظ العلاقة الصوتية بين الحرفين المبدل والمبدل منه، أي أن التقارب في الصفة أو المخرج شرط أساسي في كل تطور صوتي"^(٣).

أما فيما يتعلق بعدد هذه الأصوات فقد رأينا كيف أن القيسي عدها اثني عشر صوتاً، وجمعها في هجاء قولنا "طال يوم أنجذته" في حين عدها سيبويه والمبرد احد عشر صوتاً^(٤) وزاد غيره عليها^(٥) ومعنى هذا أن عددها غير ثابت إلا أنها لا تقل عن الذي ذكره سيبويه، وكان ابن يعيش قد وضح حقيقة هذا العدد و سبب اختلافه قائلاً: "فأما حصر حروف البدل في العدة التي ذكرها - ويقصد الزمخشري - فالمراد الحروف التي كثر إبدالها و اشتدت واشتهرت بذلك ولم يرد أنه لم يقع البدل في شئ من الحروف سوى ما ذكر ولو أراد ذلك لكان محالاً"^(٦)

و عود إلى ذي بدء، إلى ذلك الأساس الذي احتكم إليه القيسي في تفسيره لظاهرة الإبدال بين الأصوات ومفاده: "اعلم أن الحروف إنما يبدل بعضها من بعض للتناسب والقرب

(١) من أسرار العربية، إبراهيم أنيس ٨٤.

(٢) الإبدال لابن السكيت، الإبدال لأبي الطيب الغوي وانظر فيما قدمه عبد الصبور شاهين في كتابه أثر القراءات (١٦٦) وصبيح

التميمي في بحثه (التحليل الصوتي) ٨٣.

(٣) من أسرار العربية، إبراهيم أنيس ٧٥.

(٤) الكتاب ٢٣٧/٤.

(٥) المفصل ٣٦٠، شرح الشافية ١٩٩/٣.

(٦) شرح المفصل ٧/١٠.

بينها^(١) فقد ذكر القيسي بعض ما أبدلت العرب في ألفاظها صوتاً مكان صوت آخر على أساس ذلك الاحتكام الذي اعتمد عليه في تفسير مظاهر الإبدال التي حدثت في تلك الألفاظ وإليك بيان ذلك.

وقد راق لي ذلك التقسيم الذي عرضه حسام النعيمي في دراسته لظاهرة الإبدال أثناء دراسته الصوتية عند ابن جني معتمداً في هذا على ما قدمه ابن جني في ذلك الشأن فقد قسم هذا الباحث الإبدال خمسة أقسام^(٢) وهي: الإبدال بين الأصوات المتدانية في المخرج الواحد؛ وقد قصد بالمتدانية ما كانت فيه الأصوات أدنى إلى بعضها في المخرج من غيرها إذا كان معها فيه غيرها، وبين الأصوات المتجاورة وقد عني بالمتجاورة ما كانت الأصوات فيه من مخرج واحد إلا أنها ليس فيها صفة التداني ، من ذلك تجاور الهمزة والعين، فكلاهما من أصوات الحلق ، لكنهما ليستا من الحيز ذاته كما هو الحال بين الهمزة والهاء.

وثالث سماه الإبدال بين الأصوات المتقاربة في المخارج، وقد قصد بالمتقاربة، الأصوات التي من مخرجين مختلفين ولكن موضعيهما في النطق متقاربان كالثاء والفاء. وأما الباقية من هذه الأقسام فلا حاجة بنا لذكرها هنا ؛ إذ لا تقدم - فيما أحسب - لهذه الدراسة من فائدة تذكر ، ومن أراد التفصيل فله أن يرجع إلى ما قدمه ذلك الباحث.

وفي ضوء ذلك نقدم **لمظاهر الإبدال** التي ذكرها القيسي على النحو الآتي:

أولاً: (الأصوات المتدانية في المخرج)

أ- (الهمزة والهاء) :

الخمزة والهاء صوتان يتفقان في المخرج ويختلفان في الصفات " فلولا الجهر والشدة اللذان في الهمزة لكانت هاء إذ المخرج واحد ".^(٣) وفي المقابل "لولا الهمس والرخاوة اللذان في الهاء مع شدة الخفاء لكانت همزة"^(٤) ولولا ذلك لم يختلف السمع في الصوتين اللذين من مخرج واحد. ولأجل التداني في مخرج الهاء من الهمزة أبدلت العرب من الهاء همزة ومن الهمزة

(١) الرعاية ٢١٦.

(٢) الدراسات الصوتية واللهجية عند ابن جني، حسام النعيمي ٩٨.

(٣) السابق ، ١٥٥ .

(٤) السابق ، ١٥٥ .

هاء، فقالوا: "ماء" و أصله "ماه" وأصل "ماه" "موه" ثم أعل ، وقالوا لقشور الرأس: "إبرية" و "هبرية" وقالوا: "أيا فلان" و "هيا فلان" و "هرقت الماء" و "أرقتة" و "إياك" و "هياك" (١) .

وتفسير ذلك - فيما أحسب - أنه ونظراً للجهد العضلي الذي يبذله الإنسان حين النطق بالهمزة؛ إذ الهمزة صوت عسير النطق، لأنه يتم بانحباس الهواء خلف الأوتار الصوتية ثم انفراج هذه الأوتار فجأة وهي عملية تحتاج إلى مجهود عضلي كبير؛ فإنه يلجأ إلى إبدالها هاء. وقد جاء في اللسان: "قال الخليل الهاء صوت مهتوت في أقصى الحلق يصير همزة، فإذا رفته عن الهمزة كان نفساً يحول إلى مخرج الهاء فلذلك استخفت العرب إدخال الهاء على الألف المقطوعة نحو "أراق و هراق" (٢) فإبدال الهمزة هاء إذن غرضه التخفيف وسهولة النطق، وهي ظاهرة قديمة في اللغات السامية" (٣).

ب - (العين والحاء):

العين والحاء صوتان متدانيان في المخرج ومختلفان في صفة الجهر ومشتركان في صفة الرخاوة، لذلك "فلولا الجهر في العين لكانت حاء" (٤) وقديماً قال الخليل: "العين ثم الحاء ولولا بحة في الحاء لأشبهت العين لقرب مخرجها من العين" (٥) .

وفي ضوء هذا التداني الشديد في المخرج "قال بعض العرب في: "معهم" ، "محهم" فأبدل من العين حاء لقرب الحاء في الصفة من العين ولأن مخرجهما واحد. (٦) على أنه علل الإبدال هذا من باب المماثلة بين الهاء والحاء، إذ كلاهما صوت رخو مهموس، أما العين فهو صوت متوسط مجهور فـ "لبعد الهاء في الصفة عن العين، مع خفاء الهاء" (٧) أبدل من العين حاء ليتجانس الصوتان ، أما لماذا كان الإبدال مقيداً بصوت الحاء فذلك "لقربها من العين" (٨) إذ

(١) السابق ، ١٥٥ .

(٢) لسان العرب مادة هنت .

(٣) المدخل إلى علم اللغة ، رمضان عبد التواب ٢٤٥ .

(٤) السابق ١٦٤ .

(٥) العين ، ٥٧/١ .

(٦) الرعاية ١٦٤ .

(٧) السابق ١٦٤ .

(٨) السابق ١٦٤ .

هي من مخرجها ولذلك أبدلت العرب إحداهما من الأخرى، فقالوا: "ضبعت الخيل" و "ضبحت" ونزل " بحذاه وبعذاه" إذا نزل قريبا منه^(١).

ج- (التاء والطاء)

التاء والطاء صوتان متدانيان في المخرج^(٢) ولأجل هذا التداني في المخرج أبدل في وزن (افتعل) (ويفتعلون) وما شابه الطاء بالتاء، فمن ذلك " فمن اضطر " أصله " اضتُرَّ " من الضرر على وزن افتعل إذ أبدلوا من التاء طاء، وكذلك (اصطفى) أصله: (اصتفى) من الصفة على وزن افتعل " ^(٣).

وعلة الإبدال في ذلك " أن التاء إذا وقعت بعد حرف إطباق ، لم يكن بدّ من أن تبدل منها طاء لضعفها "^(٤) أما لماذا أبدلوا منها طاءً " فلمؤاخراتها للضاد في الإطباق والاستعلاء والجهر ولبعد التاء من الضاد وضعفها؛ لأن التاء حرف مهموس فيه ضعف فقرن بالضاد حرف قوي مثلها وهو الطاء، فأبدلت من التاء "^(٥).

وذلك في (اضطر) أما في اصطفى فقد " فُعِلَ بالتاء مع الصاد مثل ما فُعِلَ بها مع الضاد؛ لأن الصاد أيضاً من حروف الإطباق والاستعلاء ^(٦) فتفسير إبدال التاء طاء في الأمثلة السابقة يمكن تفسيره - حسبما يرى القيسي - في ضوء قانون المماثلة الصوتية، فصوت التاء صوت مهموس منفتح جاور صوتاً مطبقاً مفخماً (الضاد، الصاد) فتأثر الصوت المنفتح (التاء) نتيجة لهذا التجاور بالصوت المفخم المطبق لينقلب إلى نظيره صوت (الطاء) المطبق، فيما يسمى بالمماثلة الجزئية المباشرة .

د- (الباء والميم) :

الباب مؤاخية للميم، لأن مخرجهما واحد، ولأنهما مجهورتان شديدتان^(٧) " ولأجل تدانيهما في المخرج وتشابههما أبدلت العرب إحداهما من الأخرى، فقالت في اللون: أرمد وأربد

(١) السابق ١٦٥ .

(٢) السابق ٢٠٤ ، ٢٠٦ .

(٣) الرعاية (١٩٩) ، وانظر (٢٠٦) وما بعدها فئمة أمثلة أخرى .

(٤) السابق ٢٠٦ .

(٥) السابق ١٩٩ .

(٦) السابق ١٩٩ .

(٧) السابق ٢٢٩ .

وهو لون إلى الغبرة، وقالوا للسحائب البيض الرقاق (بيات مخر) و (بيات بخر)، ويقال: أرمى فلان على فلان، وأرعى عليه إذ زاد عليه، ولهذا نظائر كثيرة " (١) فعلى أساس من التقارب الصوتي والتناسب والتداني المخرجي بين الصوتين أبدل أحدهما من الآخر إذ ثمة علاقة مخرجية ووصفية بين الباء والميم، فاشتباه الصوتين في نطقهما واضح بين.

ثانياً : [الأصوات المتجاورة في المخرج]

أ- (العين والهمزة) :

العين والهمزة صوتان متجاوران في المخرج مشتركان في بعض الصفات (الجهر) فلقرب المخرج بين هذين الصوتين واشتراكهما في بعض الصفات أبدلت العرب من الهمزة عيناً، ومن العين همزة، فيقولون: "أديت فلاناً على فلان، وأعديته، وموت ذؤاف وذعاف، وأردت أن تفعل وعن تفعل" (٢) وما يعلل هذا الإبدال ويسوغه هو تجاور المخرج: وكنت قد سمعت أثناء دراستي في بغداد أيام كنت على مقاعد الطلب في مرحلة (البكالوريوس) من يقول: القرعان بدلاً من القرآن؛ إذ إن تجاور المخرج بين الصوتين يقود إلى هذا الإبدال ويسوغه من حيث التصور الصوتي له.

وعزا بعض المحدثين هذا الإبدال على أنه من باب المبالغة في تحقيق الهمزة إذ قال: "فمن يبالغ في هذا التحقيق، ويراد أن يكون أوضح في السمع يستبدل بها أحد الأصوات الحلقية القريبة منها مخرجاً وصفةً، وأقرب أصوات الحلق إليها هو " العين " لأن العين صوت مجهور وهو أقرب أصوات الحلق المجهورة للهمزة مخرجاً" (٣).

ب- (القاف والكاف):

القاف والكاف صوتان متجاوران في المخرج، فلولا الجهر والاستعلاء اللذان في القاف لكانت كافاً، كذلك لولا الهمس والتسفل اللذان في الكاف لكانت قافاً لقرب مخرجيهما" (٤).

ولهذا التجاور في المخرج، والتقارب في صفة الشدة، فقد وقع فيهما من الإبدال الذي أشار إليه القيسي إذ قال: "إذا وقعت الكاف في موضع يجوز أن تبدل منها قاف في بعض

(١) السابق ٢٢٩ .

(٢) الرعاية ١٦٢ .

(٣) في اللهجات العربية إبراهيم أنيس ١١٠ وما بعدها.

(٤) السابق ١٧٣ .

اللغات، وجب أن تُبين الكاف ، لئلا تخرج من لغة إلى لغة أخرى ، وذلك نحو قوله: "وإذا السماء كَشِطَتْ"^(١)، ألا ترى أنه في حرف ابن مسعود: قَشِطَتْ - بالقاف - فالبيان لازم"^(٢).

ج - (النون واللام) :

النون واللام صوتان متجاوران في المخرج، مشتركان في طرف اللسان ويلتقيان في صفة الجهر " فالنون مؤاخية اللام لقرب المخرجين ولانحراف اللام إلى مخرج النون، ولأنهما مجهورتان رخوتان، لكن في النون غنة ليست في اللام "حتى إن بعض المحدثين أجاز عدّها من "مخرج واحد بضرب من التوسع"^(٣).

فلهذا، أي لأجل " تقاربهما أبدلت العرب إحداهما من الأخرى، فقالوا : هتنت السماء ، وهتلت ، إذا هطل مطرها بقوة، وقالوا للجلال: سُدُنْ، وسُدُلْ ولهذا نظائر كثيرة"^(٤) فنظراً للعلاقة المخرجيّة والوصفيّة بينهما، وقع الإبدال بين ذينك الصوتين .

ثالثاً : [الأصوات المتقاربة في المخرج]

أ - (الفاء والثاء) :

الفاء والثاء صوتان متقاربان في المخرج مشتركان في جملة من الصفات، فالفاء قريبة من المخرج واللفظ من الثاء، فلولا الشدة التي في الثاء، والرخاوة التي في الفاء مع خلاف المخرجين لكانت الفاء ثاء، والثاء فاء؛ لاشتراكهما في الهمس والانفتاح والتسفل، وقرب مخرج أحدهما من الآخر"^(٥) وبعض المحدثين يقول: " يكاد مخرجهما يكون واحداً، فالصوت الذي يخرج من الثنايا العليا نتيجة مرور الهواء بينها وبين طرف اللسان الضاغط عليها قريب من الصوت الخارج منها نتيجة مرور الهواء بينها وبين باطن الشفة السفلى الضاغطة عليها"^(٦).

(١) الآية ١١ سورة التكوير .

(٢) الرعاية ١٧٤ .

(٣) علم اللغة العام ، كمال بشر ٩١ .

(٤) الرعاية ١٩٣ .

(٥) السابق ٢٢٧ .

(٦) الدراسات الصوتية عند ابن جني ، حسام النعيمي ١٤٥ .

إلا أن القيسي قد لاحظ الفرق بين كلا الصوتين حين قال بحق صوت الناء: "فيها بعض الشدة"، إذ نلاحظ في هذا الصوت انحباساً ما أثناء خروج النفس من بين طرف اللسان والثنايا العلى".

ولأجل هذا التقارب في المخرج والتشارك في كثير من الصفات، فقد أبدلت العرب أحدهما من الآخر فقالت: "جدث، وجدف، ومغاثير ومغافير، وثوم وفوم"^(١) وهو التفسير ذاته الذي يفسر لنا سبب الإبدال الذي يقع بين هذين الصوتين نتيجة لخطأ نطقي أو سمعي، إذ قد ينطق المرء أحد الصوتين في موطن الآخر دون شعور أو قصد من المتحدث.

ب- (الميم والنون):

الميم والنون صوتان متقاربان مخرجاً وصفة أيضاً إذ " الميم مؤاخية للنون للغنة التي في كل واحد منهما تخرج من الخيشوم، ولأنهما مجهورتان^(٢) منفتحتان^(٣) مستفلتان^(٤)، فالذي سوغ الإبدال بينهما عند القيسي هو تقاربهما مخرجاً وصفة إذ قال: "لمؤاخاتهما أبدلت العرب إحداهما من الأخرى فقالوا: (غين وغيم) وقالوا في " الغاية " المدى والندى، ويقال : مَجْرَ الرجل من الماء، ونَجْر إذا أكثر من شربه وهو كثير"^(٥).

على أنني لا أستبعد أن يكون هذا من باب الخطأ في السمع أو في النطق، إذ كثيراً ما تُسمع النون ميماً والميم نوناً، فهذا المبرّد يقول: "الميم ترجع إلى الخياشيم بما فيها من الغنة، فذلك تسمعها كالنون، لأن النون المتحركة مشربة غنة"^(٦).

وجاء في اللسان: "الغين لغة في الغيم وهو السحاب، وقيل النون بدل من الميم"^(٧) وجاء أيضاً: "الندى الغاية مثل المدى، زعم يعقوب أن نونه بدل الميم قال ابن سيده: ليس بقوي"^(٨) وجاء كذلك: "ومجر من الماء واللبن مجراً، فهو مَجْرٌ، تَمَلُّ ولم يرو، وزعم يعقوب أن ميمه

(١) الرعاية ٢٢٧.

(٢) السابق ٢٣٢.

(٣) السابق ١٢٣.

(٤) السابق ١٢٤.

(٥) السابق ٢٣٢.

(٦) المقتضب ١/١٩٤.

(٧) لسان العرب، مادة (غين).

(٨) السابق مادة (ندي).

بدل من نون نجر، وزعم اللحياني أن ميمه بدل من باء بجر، ويقال : مجر ونجر إذا عطش فأكثر من الشرب فلم يرو، لأنهم يبدلون الميم من النون^(١).

وعلى أساس من التقارب المخرجي والوصفي بين الصوتين فسّر القيسي سبب انقلاب النون ميماً عند التقائها بالباء فقال أثناء حديثه عن أحكام النون الساكنة والتنوين "إنهما ينقلبان ميماً إذا لقيتهما باء نحو "ان بورك"^(٢) وكذلك النون في كلمة مع الباء نحو (عنبر) تبدل منهما ميماً أيضاً، ولا تشديد في هذا، والغنة ظاهرة فيه في نفس الحرف الأول، لأنك أبدلت من حرف فيه غنة حرفاً آخر فيه غنة، وهو الميم الساكنة، فالغنة لازمة للمبدل والمبدل منه في نفسه^(٣) على أنه لا يكتفي بهذا التفسير فحسب، بل يُعلل المسألة في ضوء ظاهرة المماثلة الصوتية، تلك الظاهرة التي تسعى إلى الانسجام الصوتي وتناسبه بين الأصوات إلى أقصى حد ممكن إذ قال: "والعلة في إبدال النون الساكنة والتنوين ميماً عند الباء، أن الميم مؤاخية للباء، لأنها من مخرجها، ومشاركة لها في الجهر والشدة، وهي أيضاً مؤاخية للنون في الغنة و الجهر، فلمّا وقعت النون قبل الباء، ولم يُمكن إدغامها فيها لبُعد المخرجين، ولا أن تكون ظاهرة لشبهها بأخت الباء وهي الميم، أبدلت منها ميماً لمؤاخاتها النون والباء"^(٤).

ثانياً : صفات الأصوات التي لا تضادّ بينها :

ذكر القيسي جملة من الصفات التي تختص كل واحدة منها بصوت أو أكثر من أصوات العربية ، إذ يجمع بين هذه الصفات أن ليس لها ما يقابلها من صفات أخرى، وهذه الصفات هي:

- (الصفير)

حدّد القيسي أصوات الصفير بثلاثة أصوات إذ قال: " حروف الصفير وهي ثلاثة: " الزاي " و"السين " و " الصّاد " ^(٥) كما علّل سبب وصفها بهذه الصفة قائلاً: " وإمّا سمّيت بحروف الصفير، لصوت يخرج معها عند النطق بها يشبه الصفير، ففيهنّ قوّة لأجل هذه الزيادة التي فيهنّ، فالصفير من علامات قوّة الحرف"^(٦) وفي موطن لاحق وضّح القيسي حقيقة هذه

(١) السابق مادة (مجر).

(٢) النمل ٨

(٣) الرعاية ٢٦٥ وما بعدها، وانظر الكشف ١٦٥/١ .

(٤) السابق ٢٦٦ وانظر الكشف ١٦٥/١ .

(٥) الرعاية ١٢٤، الكشف ١٣٧/١ .

(٦) الرعاية ١٢٤ .

الصفة قائلاً: "وحقيقة الصفير: أنه اللفظ الذي يخرج بقوة مع الريح من طرف اللسان مما بين الثنايا تسمع له حساً ظاهراً في السمع"^(١).

وقد ورد مصطلح (الصفير) عند سيبويه حين تحدّث عن إدغام هذه الأصوات قائلاً: "وأما الصاد والسين والزاي، فلا تدغمهن في هذه الحروف التي أدغمت فيهنّ، لأنهنّ حروف الصفير، وهنّ أُندي في السمع"^(٢) فمصطلح الصفير إذن لسبويه، وهذا يكشف عن الخطأ الذي وقع فيه بعض المحدثين حين ظنّ أنّ سبويه لم يذكر هذا المصطلح^(٣) وقد تبني العلماء بعد سبويه هذا المصطلح فذكروه صفة للأصوات الثلاثة السابقة (الصاد والسين والزاي) كما فعل المبرد^(٤) وابن جني^(٥) والغريب أن حسام النعيمي - وهو من قدّم دراسة عن الجهود الصوتية عند ابن جني - لم يذكر هذه الصفة من بين الصفات العديدة التي أوردتها في دراسته هذه^(٦) ولعلّ أغفل عن ذكرها لعدم تنبّه لها، فيكون بهذا العمل قد وافق غانم الحمّد الذي نفي أيضاً عن ابن جني ذكره لهذه الصفة^(٧) وهو رأي يحتاج إلى إعادة نظر خاصة بعدما أثبتت تلك النصوص السابقة الذكر عكس ما ذهب إليه الباحثان السابقان.

وشبّه ابن الطّحان الصّوت المرافق لهذه الأصوات بالصّوت "الخارج عن ضغط ثقب"^(٨) فهي كذلك لأنهما يصقّرُ بها^(٩) أمّا ابن يعيش فقد اقتفى أثر القيسي في الكشف عن حقيقة هذا الصّوت^(١٠).

ولا يختلف علماء اللغة المحدثون مع القدماء في تعريف هذا المصطلح كما لم يختلفوا معهم في تحديد عدد أصواته وماهيّتها فهي عندهم أصوات واضحة في السمع" وذلك لأنها تكون مصحوبة باهتياج ولذلك فهي من ذوات التردد العالي وهو ناتج عن سرعة حركة الهواء في

(١) السابق ٢١٢.

(٢) الكتاب ٤/٤٦٤.

(٣) الدراسات الصوتية، غانم الحمّد، ٣١٤.

(٤) المقتضب ١/١٩٣.

(٥) سر الصناعة ٢/٨١٧ وما بعدها.

(٦) الدراسات الصوتية عند ابن جني، حسام النعيمي ٣١٢.

(٧) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، غانم الحمّد، ٣١٤.

(٨) مخارج الحروف وصفاتها ٩٤.

(٩) المفصل ٣٩٥، شرح الشافية ٣/٢٥٨.

(١٠) شرح المفصل ١٠/١٣٠.

منطقة التضييق عند موضع النطق^(١) كما كانت عند سيبويه "أندى في السمع"^(٢) نتيجة الاحتكاك الشديد الذي يصاحب هذه الأصوات أثناء نطقها^(٣) كما أنّ صفة الصفير حالة من حالات الصّوت الاحتكاكي، إذ إنّ الصاد والزاي والسين من الأصوات الاحتكاكية^(٤).

- (الانحراف)

حدّد القيسي أصوات الانحراف بصوتين هما: " اللام والراء " إذ قال: "حرفا الانحراف وهما: "اللام " و" الراء " "^(٥) كما علّل سبب تسميتهما فقال: "وإنّما سُمّيَا بذلك؛ لأنّهما انحرفا عن مخرجهما حتى اتصلا بمخرج غيرهما، وعن صفتها إلى صفة غيرهما"^(٦) ومصطلح الانحراف من مصطلحات الخليل ذكره حين قال: " ولم ينحرفن عن ظهر اللسان انحراف الراء واللام والنون"^(٧) أمّا سيبويه فقد حدّد هذا المصطلح وقصره على صوت واحد هو صوت اللام حين تحدّث عن صفات الأصوات قائلاً: "ومنها المنحرف، وهو حرفٌ شديدٌ جرى فيه الصّوت لانحراف اللسان مع الصّوت، ولم يعترض على الصّوت كاعتراض الحروف الشديدة وهو اللام"^(٨) فهو بين الشديد والرخو.

والملاحظ أنّ القيسي بإضافته صوت الراء لهذه الصفة خالف سيبويه وابن جني الذي ذهب مذهبه^(٩) والمبرد، الذي استعملها صفة لصوت اللام أيضاً^(١٠) وقد نسب ابن الجزري اقتصار صفة الانحراف على صوت اللام للبصريين^(١١) في حين نسب السيوطي توسيع معنى الانحراف ليشمل اللام والراء إلى الكوفيين^(١٢) إلا أنّ خليل العطيّة - وهو من قدّم دراسة عن

(١) الأصوات اللغوية سمير استيتية ، ١٥٨ .

(٢) الكتاب ٤/٤٤٤ جاء في اللسان: "فلان أندى صوتاً من فلان أي أبعد مذهباً وأرفع صوتاً " لسان العرب مادة (ندي).

(٣) العربية الفصحى ، هنري فلش ٤٠ ، دروس في علم أصوات العربية جان كانتينو ٣٨ ، علم الأصوات مالبرج ١٢٠ ، أسس علم اللغة ماريو باي ٨٥، المصطلح الصوتي عبد القادر مرعي ١٢٠ ، الصوتيات والفونولوجيا مصطفى حركات ١٠٧ ، ١١٥ ، الأصوات اللغوية إبراهيم أنيس ٦٦ وما بعدها ، بعض أحكام التجويد ، داوود عيده ، (بحث) ٥٢ .

(٤) الأصوات اللغوية محمد الخولي ٣٧ في البحث الصوتي خليل العطيّة ٥٨ ، أثر القراءات في الاصوات عبد الصبور شاهين ٢٠٩ علم الأصوات مالبرج ١٢٠ .

(٥) الرعاية ١٣١ وما بعدها .

(٦) السابق ١٣٢ .

(٧) العين ١/٥٢ .

(٨) الكتاب ٤/٤٣٥ .

(٩) سر الصناعة ١/٦٣ .

(١٠) المقتضب ١/٢١٣ .

(١١) النشر ١/١٦٢ .

(١٢) همع الهوامع ٢/٢٣٠ .

جهود الكوفيين في علم الأصوات - قال: " لم أطلع على رأيهم المذكور في كتبهم المطبوعة"^(١).

فإن كان ما ذكره السيوطي صحيحاً، فإنّ القيسي بهذا يكون قد ذهب مذهب الكوفيين، لا بل إنّ أبا حيّان الأندلسي أكدّ هذا حين قال: " وزاد الكوفيون - وتبعهم مكّي - الراء "^(٢) على أنّ أغلب العلّماء القدماء قد ذهبوا مذهب سيبويه في هذا، إذ قصرُوا هذه الصفة على صوت اللام فقط^(٣) في حين تابع كلّ من ابن الطّحان^(٤) وابن الجزري^(٥) مذهب القيسي إذ أضافوا صوت الراء لهذه الصفة.

ولقد جانب بعض المحدثين الصواب حين قال: " وهذا الرأي الذي يقول: بأنّ عدّ الراء منحرفاً هو مذهب الكوفيين نجد أصله عند سيبويه في عبارته التي وصف بها الراء"^(٦) وقد خالص إلى أنّ مصطلح الانحراف من مصطلحات سيبويه^(٧) من حيث إنه جذر لهذا المصطلح تجديراً ناقصاً فقد رأينا كيف أنّ أصل هذا المصطلح كان للخليل. فصحيح أن الباحث قد أصاب الحقيقة حينما استشهد بقول سيبويه في ذلك: " ومنها المكرّر، وهو حرف شديد يجري فيه الصّوت لتكريره وانحرافه إلى اللام "^(٨) إذ نجد في هذا النص ما يشير إلى أن سيبويه وصف صوت الراء بالانحراف؛ لكن هذا لا يعدّ مسوّغاً لأنّ يُنسب المصطلح له.

وقد وضّح القيسي معنى الانحراف لكلا الصّوتين السابقين فقال: " أمّا " اللام " فهو من الحروف الرّخوة، لكنه انحرف به اللسان مع الصّوت إلى الشدّة، فلم يعترض في منع خروج الصّوت اعتراض الشديدة، ولا خرج معه الصّوت كله خروجه مع الرخوة فسُمّي منحرفاً؛ لانحرافه عن حكم الشديدة، وعن حكم الرخوة فهو بين صفتين "^(٩) فظاهر قول القيسي يشير إلى أنّ الانحراف لصوت اللام هو انحراف صفة، حيث يرى أنّ اللام صوت رخو انحرف به اللسان مع الصّوت فأكسبه ذلك صفة الشدّة، وقد أكد ابن الطحان ذلك إذ رأى أنّ " الانحراف

(١) جهود الكوفيين في علم الأصوات (بحث) خليل العطية ٥٣.

(٢) ارتشاف الضرب ١١/١.

(٣) الأصول ٤٠٣/٣ ، المفصل ٣٩٥ ، الممتع في التصريف ٤٢٩ ، شرح المفصل ١٣٠/١٠.

(٤) مخارج الحروف وصفاتها ٩١.

(٥) النشر ١٦٢/١.

(٦) المصطلح الصّوتي ، عبد العزيز الصيغ ١٧٨.

(٧) السابق ١٧٧.

(٨) الكتاب ٤/٤٣٥.

(٩) الرعاية ١٣٢.

خروج من صفة إلى صفة؛ فاللام لم يعترض في منع خروج الصّوت اعتراض التّشديد، ولا خرج معه الصّوت خروجه مع الرخوة^(١).

ومذهب القيسي لا يتفق مع ما رآه سيبويه، فقد ذهب سيبويه إلى أن اللام صوت شديد انحرف إلى الرخو حين قال: "ومنها المنحرف وهو حرف شديد جرى فيه الصّوت لانحراف اللسان مع الصّوت، ولم يعترض على الصّوت كاعتراض الحروف الشديدة، وهو اللام. وإن شئت مددت فيها الصّوت، وليس كالرخوة؛ لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه، وليس يخرج الصّوت من موضع اللام ولكن من ناحيتي مستنق اللسان فويق ذلك"^(٢) فهو يرى أن اللام صوت شديد انحرف به اللسان مع الصّوت فأكسبه ذلك صفة الرخوة، وهو مذهب المبرد أيضاً إذ قال: " وهذه الحروف التي تعترض بين الرخوة والشديدة هي شديدة في الأصل "^(٣).

والذي أراه أن البحث في أصل صفة هذه الأصوات بحث مناف لما تمتاز به طبيعة تكون تلكم الأصوات ، وعليه فإنني أتفق مع عبد القادر مرعي فيما ذهب إليه إذ قال: " إن الأصوات المتوسطة لا يحدث أثناء النطق بها انفجار أو احتكاك فكيف إذن يمكن القول بأنها كانت شديدة ثم تحولت إلى رخوة لتأثرها بما يجاورها من الأصوات الرخوة "^(٤) وفي ضوء ذلك نستطيع أن نخرج رأي القيسي في هذه المسألة من باب أن القيسي عدّ صفة هذا الصّوت ميزة له فلا فرق أن يكون هذا التحوّل من الشدّة إلى الرخاوة أو من الرخاوة إلى الشدّة. إذ بهذه الصفة يتميّز هذا الصّوت ويتشكّل .

وقال القيسي في حق انحراف " الراء " : " أمّا الراء: فهو حرف انحرف عن مخرج النون الذي هو أقرب المخارج إليه، إلى مخرج اللام" وهو أبعد من مخرج النون من مخرجه، فسُمي منحرفاً لذلك "^(٥) وقد اختلف الحديث هنا عما سبق، إذ علّل القيسي سبب تسمية (الراء) بالانحراف لانحراف مخرجها، لا لانحراف صفتها كما كان صوت اللام.

(١) مخارج الحروف وصفاتها ٩٥.

(٢) الكتاب ٤/٤٣٥.

(٣) المقتضب ١/١٩٦.

(٤) المصطلح الصّوتي عبد القادر مرعي ١١١.

(٥) الرعاية ١٣٢.

مع ذلك فقد أشار القيسي إلى انحراف صفة الراء عن صفتها (الشدة) إلى الصفة النظرية وهي (الرخاوة) دون أن ينسب هذا لأهله إذ قال: " وقيل: إنّما سميت " الراء " منحرفة؛ لأنها في الأصل من الحروف الشديدة ، لكنها انحرفت عن الشدة إلى الرخاوة حتى جرى معها الصّوت ما لا يجري مع الشديدة لانحرافها إلى " اللام " وللتكرير الذي فيها ولولا ذلك لم يجر معها الصّوت عند النطق بها، لأن الأغلب عليها الشدة والحروف الشديدة لا يجري معها الصّوت على ما قدّمنا من الشرح"^(١).

وفيما أحسب فإنّ المقصود بهذا الكلام هو سببويه فهو الذي أشار إلى انحراف الصفة التي حدثت لصوت الراء فهو القائل: " ومنها المكرر وهو حرف شديد يجري فيه الصّوت لتكريره وانحرافه إلى اللام، فتجافى للصوت كالرخاوة، ولو لم يتكرر لم يجر الصّوت فيه، وهو الراء " ^(٢) وهي علّة مقبولة من حيث المنطق، فكما أنّ الانحراف حدث لصفة اللام، فقد حدث لصفة الراء كذلك. وعلى هذا يمكن أن نطلق مصطلح (الانحراف) على جميع الأصوات التي توسطت الشدة والرخاوة لا على الراء واللام فحسب، وهذا ما لم يفعله القدماء والمحدثون. وإن أطلقوا صفة التوسط على هذه الأصوات.

وأراني أطمئن إلى ما خرجت إليه كثيرٌ من الدراسات الحديثة حين جعلت الانحراف صفة مخصوصة لصوت اللام فقط، وإن استخدمت لهذه الصفة مصطلحاً آخر وهو (الجانبية)^(٣) إذ إن وصف الراء بالانحراف غير سديد، وذلك لأن الانحراف وصف لطبيعة مرور الهواء في مخرج اللام، وهو لا ينطبق على الراء الذي يوصف بأنه مكرر لأنّ مرور الهواء في مخرجه له صفة خاصة^(٤) فهو لا يلتقي أثناء نطقه ما يلقيه اللام؛ فالراء تتكرر فيه ضربات طرف اللسان على اللثة تكررًا سريعاً، ولا يلقي العقبة التي يجدها عند النطق باللام، حسب وصف القدماء لها إذ قال ابن جني: "ومن الحروف حرف منحرف، لأنّ اللسان ينحرف فيه مع الصّوت، وتجاوى ناحيتنا مستدق اللسان عن اعتراضهما على الصّوت، فيخرج الصّوت من تينك الناحيتين

(١) الرعاية ١٣٣.

(٢) الكتاب ٤/٤٣٥.

(٣) علم اللغة العام، كمال بشر ١٢٩، دروس في علم أصوات العربية جان كانييتو ٣٨، علم الأصوات اللغوية مناهج مهدي ٦٩، مناهج البحث تمام حسان ١٣٣، المدخل إلى علم اللغة رمضان عبد التواب ٤٧، مدخل في الصّوتيات عبد الفتاح إبراهيم ٧٠ بعض أحكام التجويد داوود عبده (بحث) ٥٢.

(٤) الدراسات الصّوتية غانم الحمّد ٣٢٢، جهود الكوفيين في علم الأصوات خليل العطية (بحث) ٥٣.

ومما فويقهما" (١) " ولو شددت جانبي موضع اللام، لانحصر الصّوت، ولم يجر ألبتة" (٢) وحسب تأكيد بعض المحدثين لهذا الوصف أيضاً إذ قال " تتكون الأصوات المنحرفة (الجانبيّة) بوضع عقبة في وسط المجرى الهوائي مع ترك منفذ للهواء من طريق أحد جانبي العقبة، أو عن جانبيها، ومن هنا كانت تسميتها بالمنحرف (الجانبيّة)" (٣).

لهذا فقد غدا مصطلح الانحراف مصطلحاً ذا دلالة معينة " لا مجرد كلمة تدل على معنى لغوي ينطبق على أي نوع من أنواع الانحراف" (٤) واختلاف التسمية بين القدماء والمحدثين لا يعدو أن يكون اختلافاً شكلياً فكلاهما: (الانحراف) المصطلح القديم، و(الجانبي) المصطلح الحديث يصفان حركة انحراف الهواء عن مجراه الأصلي إلى جانبي اللسان لدى النطق بهذا الصّوت (اللام) بدليل أن مجموعة من المحدثين استخدموا المصطلح القديم ذاته (٥) كما ذكر بعضهم أن العرب أصابوا في تسمية هذا الصّوت بالصّوت المنحرف (٦) لكن ما يحسب للمحدثين أنهم قصرُوا صفة الانحراف على اللام فقط.

(١) سر الصناعة ٦٣/١، وانظر شرح المفصل ١٣٠/١٠، شرح الشافية ٢٦٣/٣ وما بعدها .

(٢) الممتع في التصريف ٤٢٧.

(٣) علم اللغة، محمود السمران ١٨٥.

(٤) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، غانم الحمد ٣٢٣.

(٥) الصّوتيات والفونولوجيا مصطفى حركات ٦١، علم الأصوات اللغوية عصام نور الدين ٢٣٥.

(٦) علم اللغة العام (الأصوات) كمال بشر ١٢٩.

- (القَلْقَلَة) -

حدّد القيسي أصوات القلقلة بخمسة أصوات إذ قال: "حروف القلقلة، ويقال للقلقلة: وهي خمسة أحرف يجمعها هجاء قولك: "جد بطق"^(١) فأصوات القلقلة هي " الجيم والداد والباء والطاء والقاف " وأمّا سبب تسميتها بالقلقلة فيجيب القيسي عن ذلك قائلاً " وإنما سميت بذلك لظهور صوت يشبه النبرة عند الوقوف عليهنّ، وإرادة إتمام النطق بهنّ فذلك الصّوت في الوقف عليهنّ أبين منه في الوصل بهنّ"^(٢).

ثم جعل أصل ذلك كلّهُ " صوت القاف " إذ قال : " وقيل أصل هذه الصفة للقاف؛ لأنه حرف ضُغِطَ عن موضعه فلا يقدرُ على الوقف عليه، إلّا مع صوت زائد لشدّة ضغطة واستعلائه، يُشبههُ في ذلك أخواته المذكورات معه"^(٣).

وقد ورد ذكر مصطلح " القلقلة " عند سيبويه فهو إذن من مصطلحاته حين قال: " اعلم أنّ من الحروف حروفاً مشربةً ضغطت من مواضعها، فإذا وقفت خرج معها من الفم صُويّت، ونبا اللسان عن موضعه، وهي حروف القلقلة وذلك القاف، والجيم، والطاء، والداد، والباء " ^(٤) وقد ذكر لهذا مثلاً إذ قال: "والدليل على ذلك أنك تقول: الحنق، فلا تستطيع أن تقف إلّا مع الصويت"^(٥) كما ورد ذكر هذا المصطلح عند المبرد أيضاً، ولكنه أضاف إلى تلك الأصوات السابقة صوت الكاف دون أن يذكرها جميعاً إذ قال: " اعلم أنّ من الحروف حروفاً محصورة في مواضعها، فتسمع عند الوقف على الحرف منها نبرة تتبعه، وهي حروف القلقلة، وإذا تفقدت ذلك وجدته، فمنها القاف، والكاف، إلّا أنها دون القاف؛ لأنّ حصر القاف أشدّ، وإنّما تظهر منها النبرة في الوقف؛ فإن وصلت لم يكن " ^(٦) وقد سبق أن بيّنت أن القيسي قد قيّد ظهور هذا الصويت (النبرة) في الوقف أيضاً فهو يتفق مع المبرد في هذا، ويُعلّل المبرد سبب هذا القيد بقوله: " لأنك أخرجت اللسان عنها - ويقصد في حالة الوصل - إلى صوت آخر، فحلت بينه وبين الاستقرار ^(٧) وقال أيضاً - وقد وافقه القيسي على ذلك - : "وهذه المُقَلِّعة

(١) الرعاية ١٢٤.

(٢) السابق ١٢٤.

(٣) السابق ١٢٤.

(٤) الكتاب ١٧٤/٤.

(٥) السابق ١٧٤/٤.

(٦) المقتضب ١/١٩٦.

(٧) السابق ١/١٩٦.

بعضها أشدّ حصرًا من بعض، كما ذكرت لك في القاف والكاف" (١) بيد أنّ القيسي استثنى من ذلك صوت الكاف، وسنتبين أمر الاستثناء هذا بعد قليل .

ولم يذكر ابن جني صوت الكاف من بين أصوات القلقلة كما فعل المبرد، إذ قال: "اعلم أنّ في الحروف حروفاً مُشْرَبَةً تحفز في الوقف، وتضغط عن مواضعها وهي حروف القلقلة، وهي: القاف، والجيم، والطاء، والدال، والباء؛ لأنك لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت، وذلك لشدة الحفز والضغط" (٢) وقد وافقه الزمخشري على ذلك، ذلك أنه استعان في تعريفه للقلقلة بما قدّمه ابن جني فقال: "وحروف القلقلة ما في قولك: "قد طبح" والقلقلة ما تحسّ به إذا وقفت عليها من شدة الصّوت المتصعدّ من الصدر مع الحفز والضغط" (٣).

ويُعبّر بعض المحدثين على هذا التعريف بأنه "يختص بالإشارة إلى صفة الجهر التي تجمع أصوات القلقلة، وكذلك إلى الشدّة التي تجمعها أيضاً، فهاتان الصفتان لا تجتمعان إلا في أصوات القلقلة وليست عبارة "الصّوت المتصعد من الصدر" إلا بديلاً عن صفة الجهر، كما أنّ وصفه القلقلة "بشدّة الصّوت" إشارة إلى صفة الشدّة" (٤) وهو مذهب علماء التجويد، ذلك أنهم اشترطوا لحصول القلقلة في الحرف اجتماع الشدّة والجهر فيه" (٥).

وفي ضوء ما سبق فإننا نستطيع تفسير وجود ظاهرة القلقلة في الأصوات بوجود صفّتي الانفجار (الشدّة) والجهر بتلكم الأصوات، وقد أشار الاسترابادي إلى هذا إشارة واضحة إذ قال: "إنّما سميت حروف القلقلة لأنها يصحبها ضغط اللسان في مخرجها في الوقف مع شدة الصّوت المتصعد من الصدر، وهذا الضغط التام يمنع خروج ذلك الصّوت، فإذا أردت بيانها للمخاطب احتجبت إلى قلقلة اللسان وتحريكه عن موضعه حتى يخرج صوتها فيُسمع" (٦).

(١) السابق ١/١٩٦.

(٢) سر الصناعة ١/٦٣.

(٣) المفصل ٣٩٥.

(٤) المصطلح الصّوتي عبد العزيز الصيّغ ١٥٤.

(٥) الدراسات الصّوتية، غانم الحمّد ٣٠٤.

(٦) شرح الشافية ٣/٢٦٣.

ومن هنا فقد ذهب غيرُ باحثٍ محدثٍ إلى تعليل قفلة العرب للأصوات الخمسة السابقة بحرص هؤلاء على إظهار كلِّ ما في هذه الأصوات من جهر، فلا ينالها شيء من الهمس (١) ذلك لأنَّ الوقف على هذه الأصوات يعني سكون الصَّوت، وبالتالي يؤدي إلى خفائه في السمع، وذلك لأنه يشوبه نوع من الهمس، ولهذا فهو يحتاج إلى الجهر ليتسنى خروج الهواء حتى يتذبذب معه الوتران الصَّوتيان ولذا كان فتح مكان حصر الصَّوت بإظهار صويت عند الوقف يسمح للوترين بالنزير لازماً لبيان الصَّوت المجهور الانفجاري أو الشديد (٢).

أمَّا أنه لازم لإظهار الصَّوت الانفجاري (الشدید) فذلك لأنَّ تشكّل الصَّوت الانفجاري يقتضي انغلاق مخرج الصَّوت في مجرى تيار الهواء الخارج ثم انفراجه فجأة لينطلق الصَّوت، وهذا يعني أن " الصَّوت الانفجاري لا ينطق عادة النطق الكامل إلا إذا تبعه صوت آخر مستقل مهموس أو مجهور" (٣) ومن هنا نستطيع القول: إنَّ الوقف على هذه الأصوات الانفجارية (أصوات القفلة) يحول دون تشكّلها؛ ذلك لأنَّ الوقف يقتضي إبقاء المخرج مغلقاً، ولهذا تطلب الأمر أن يتبعها "صوت" أو "صويت" أو "نبرة" حتى تتشكّل هذه الأصوات، فيما عبّر عنه القيسي بـ "إرادة إتمام النطق بهن" (٤) وذلك لأنَّ هذا الصويت "ينقلها من السكون إلى شبه تحريك، فيتحقق نطقها كاملاً بكل صفاتها من شدة وجهر" (٥) فهو إذن صوت زائد كما يقول القيسي (٦) وأنَّ هذا الصَّوت يشبه الصائت القصير، فهو ليس نفساً خالصاً (٧) بل هو "حركة خفيفة" (٨) وهذا يعني أنه مجهور .

وكان سيويوه قد فرّق من قبل بين الصَّوت الخارج مع هذه الأصوات الشديدة المجهورة وبين النَّفس الخارج بعد النطق بالأصوات المهموسة، إذ وصفه بالنَّفخ فقال: "وأمَّا الحروف المهموسة فكلها تقف عندها مع نَفخ، لأنهنَّ يخرجن مع النَّفَس لا صوت الصدر وإنما تتسلُّ

(١) الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس ١٤٥، علم اللغة العام كمال بشر ١١٦، الأصوات اللغوية عبد القادر عبد الجليل ٢٧٨، في البحث الصَّوتي خليل العطية ٥٩.

(٢) الدراسات الصَّوتية عند ابن جني، حسام النعيمي ٣٢١.

(٣) علم اللغة، محمود السعران ١٦١.

(٤) الرعاية ١٢٤.

(٥) علم اللغة العام كمال بشر ١١٦.

(٦) الرعاية ١٢٥.

(٧) علم اللغة، محمود السعران ١٦١ وما بعدها .

(٨) علم اللغة العام كمال بشر ١١٦.

معها" (١) كما وضّح ابن الطّحان الفرق بينهما قائلاً " والقلقلة صوت حادث - عند خروج حروفها - بالضغطة عن موضعها، ولا يكون إلا في الوقف، ولا يستطيع أن يوقف دونها، مع طلب إظهار ذاته؛ وهي مع - الرّوم - أشد. والنّفخ - أيضاً - صوت حادث، عند خروج حرفه، بضغطة عن موضعه، ولكنه دون ضغط القلقلّة؛ لأنك تجد الصّوت إذا خرج من الصدر انسلّ آخره، وقد فتر من بين الثنايا؛ كأنه وجد منفذاً، فيُسمع نحو النّفخة؛ كالضاد ترى أنها قد وجدت منفذاً بين الأضراس والنّفخ - أيضاً - لا يكون إلا في الوقف؛ فكلّ الصفات موجودة في متقلّبات الحروف، إلا القلقلّة والنّفخ؛ فإنهما خصيستان بالوقف، كما أعلمنا" (٢).

ويضاف إلى ما تقدّم أنّ القلقلّة هي الظاهرة التي يتم من خلالها النطق بالأصوات الانفجارية (الشديدة) والمجهورة نطقاً سليماً كاملاً، أن النطق بهذا الصويت لهو تخفيف للجهد العضلي المبذول أثناء النطق بتلك الأصوات، ذلك لأن الاحتفاظ بإغلاق مجرى تيار الهواء مدة من الزمن يتطلب جهداً عضلياً واضحاً، وللخلاص منه يتم الإفراج عن ذلك، وأنّ ثمة علاقة بين شدة هذا الجهد ومنطقة الإغلاق، فكلما كانت منطقة الإغلاق قريبة من الحنجرة، ازداد الجهد شدة؛ ذلك لأن المساحة التي يحصر بها هذا التيار ستكون صغيرة بالنسبة للأصوات الأخرى، وهذا ظاهرٌ من كلام المبرد ومفاده: "حصر القاف أشد" (٣) فالقاف صوت قريب من الحلق، وقد يستشفّ هذا الأمر - فيما أحسب - من قول القيسي: "الصّوت يشدّد عند الوقف على القاف فسميت بذلك لهذا المعنى، وأضيف إليها أخواتها لما فيهن من ذلك الصّوت الزائد عند الوقف عليهن، و " القاف " أبينها صوتاً في الوقف لقربها من الحلق، وقوتها في الاستعلاء" (٤) وقد تبعهم بذلك ابن يعيش إذ قال " وهذه القلقلّة بعضها أشدّ حصراً من بعض كما ذكرنا في القاف" (٥).

أمّا استثناء القيسي لصوت الكاف من بين أصوات القلقلّة فهو يتفق مع النظرة الصّوتية الحديثة لتعريف هذه الصفة، فقد عرّف بعض المحدثين أصوات القلقلّة بأنها " هي الحروف التي لها صوت شديد الوقع لأنها جمعت بين الجهر والشدة، وهي تتمثّل في خمسة أحرف شديدة ومجهورة هي: القاف، والجيم، والطاء، والذال، والباء" (٦) ومعلوم أنّ الكاف صوت مهموس

(١) الكتاب ٤/١٧٥.

(٢) مخارج الحروف وصفاتها ٩٦ وما بعدها.

(٣) المقتضب ١/١٩٦.

(٤) الرعاية ١٢٥.

(٥) شرح المفصل ١٠/١٣٠.

(٦) دروس في علم أصوات العربية جان كانييتو ٣٧ وما بعدها.

ليس مجهوراً، وهذا يعني أنه فقد شرطاً من شروط هذه الصفة، وهو أن يكون الصوت انفجارياً (شديداً)، وكان حسام النعيمي قد علّل مسألة استثناء ابن جني لصوتي الكاف والتاء فقال: " إنّ الصوت الشديد المهموس لا يحتاج إلى هواء الصدر في الوقف لإظهاره لأنّ استغناؤه عن تذبذب الوترين يجعل بالإمكان الاستفادة من هواء الفم في ذلك، ويبدو أن انتفاء الحاجة إلى هواء الصدر هو الذي جعلهم يخرجون هذين الحرفين من الحاجة إلى صويت في إظهارهما، وإن كان واقع الحال في النطق يؤكد أنهم بحاجة إلى انفراج موضع حصر الهواء لكي يظهر في الوقف " (١).

وعود إلى ذي بدء إلى تعليل القيسي السابق في تسمية هذه الأصوات بالقلقلة إذ قال: " وإنما سميت بذلك لظهور صوت يشبه النبرة عند الوقف عليهن وإرادة إتمام النطق بهنّ " فإن فيه إشارة إلى ما خلصت إليه الدراسات الصوتية الحديثة حين عرّفت النبر على أنه " إشباع مقطع من المقاطع بأن يقوّي إمّا ارتفاعه الموسيقي أو شدته أو مدّاه أو عدة عناصر من هذه العناصر في نفس الوقت وذلك بالنسبة إلى نفس العناصر في المقاطع المجاورة" (٢) إذ تنطبق جميع مظاهر النبر هذه على القيمة الوظيفية التي تقدّمها " النبرة " الواردة في نص القيسي لتلكم الأصوات .

وقد قسم بعض علماء اللغة المحدثين القلقلّة إلى نوعين: كبرى: وهي التي تكون عند الوقف على الصوت وتوصف بأنها شديدة جداً، وصغرى: وهي التي تكون عند نطق هذه الأصوات إذا كانت وسطاً (٣) ولم يذكر القيسي هذين النوعين علانية إلا أنه ذكر ما يمكن أن يفهم منه ذلك إذ قال: " فذلك الصوت في الوقف عليهنّ أبين منه في الوصل بهنّ " (٤).

وآخر ما يقال في هذه المسألة أنّ كمال بشر لمّا نظر في الأصوات التي حدّدها العلماء لصفة القلقلّة، سجّل ملاحظات أحسب أنها هامة لاستيفاء هذا الموضوع (٥).

(الغنة)

(١) الدراسات الصوتية عند ابن جني حسام النعيمي ٣٢١.

(٢) دروس في علم أصوات العربية جان كانييتو ١٩٤.

(٣) السابق ٣٨.

(٤) الرعاية ١٢٤.

(٥) علم اللغة العام (الأصوات) كمال بشر ١١٦ وما بعدها.

لقد سبق الحديث عن هذه الصفة في مبحث مخارج الأصوات ؛ لذا فإنني لن أطيل الحديث عنها ها هنا فقد أغنى ذكرها هناك عن ذكرها هنا، أمّا سبب وضعها في مخارج الأصوات طوراً، ومن بين صفات الأصوات طوراً آخر فذلك لأنّ الغنة صوت وهي النون الخفيفة، كما أنها صفة لأن هذا الصوت يُسمَع عند نطق الميم والتتوين كما يرى ذلك القيسي.

استخدم القيسي صفة الغنة للدلالة على صوتين هما: النون والميم الساكنتان، وقد جعل هذه الصفة من علامات القوة في الصوت إذ قال: " حرفا الغنة وهما: النون والميم الساكنتان، سُميتا بذلك، لأن فيهما غنة تخرج من الخياشيم عند النطق بهما، فهي زائدة فيهما، كالإطباق الزائد في حروف الإطباق، وكالصفير الزائد في حروف الصفير، فالغنة من علامات قوة الحرف ومثلها: "التتوين" (١).

– (الخَفِيَّة)

حدّد القيسي الأصوات الخفية بأربعة أصوات هي: " الهاء وحروف المدّ واللّين المتقدّمة الذكر" (٢) وهي كما ذكر القيسي: "الألف والواو الساكنة التي قبلها ضمة والياء الساكنة التي قبلها كسرة" (٣) وعلل سبب تسميتها بهذا المصطلح قائلاً: " إنّما سُميت بالخفية، لأنها تُخفي في اللفظ إذا اندرجت بعد حرف قبلها، إنّما لفظها في (هذا) خفي بين حرفين، أو بعد حرفٍ أو حروف (هواء)" (٤).

وكان القيسي قد عدّ صوت الألف الأكثر خفاء من بينها إذ قال: " والألف أخفى هذه الحروف" (٥) وسبب ذلك كما يقول: " لأنها لا علاج على اللسان فيها عند النطق بها، ولا لها مخرج تُنسب على الحقيقة إليه، ولا تتحرك أبداً، ولا تتغيّر حركة ما قبلها، ولا يعتمد اللسان عند خروجها على عضو من أعضاء الفم. إنّما تخرج من هواء الفم حتى ينقطع النّفس والصّوت في آخر الحلق، ولذلك نُسبت (في المخرج) إلى الحلق، فهي خفية في اللفظ، ولذلك لا تكون إلاّ متصلة بما قبلها، ولا تختلف حركة ما قبلها، ولا تكون إلا ساكنة" (٦) كما ذكر القيسي أنّ

(١) الرعاية ١٣١.

(٢) السابق ١٢٧.

(٣) السابق ١٢٥.

(٤) السابق ١٢٧.

(٥) السابق ١٢٧.

(٦) السابق ١٢٧ وما بعدها .

بعض العلماء ذكر " أن في الهمزة خفاءً يسيراً، وكذلك النون الساكنة فيها خفاء " (١) دون أن ينسب هذا لأهله .

ويبدو من خلال الكلام السابق أنّ القيسي اقتفى أثر سيبويه في هذا، فقد قال سيبويه أثناء حديثه عن الصوائت الطويلة " وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتساع مخرجها(٢) وهذا يتفق مع كلام القيسي السابق، وقال أيضاً: " وأخفاهنّ وأوسعهنّ مخرجاً: الألف، ثم الياء، ثم الواو " (٣) وهو الرأي ذاته الذي تبناه القيسي، كما أن سيبويه وصف الهاء بالخفاء(٤) لا بل إنّ الذي ذكر أن في النون خفاء هو سيبويه نفسه (٥) وبناء عليه يكون مصطلح الخفاء من مصطلحات سيبويه، وقد عقب بعض المحدثين على مضمون ما أورده سيبويه لهذا المصطلح قائلاً: " إن وصفه للنون لا يفهم منه المعنى نفسه الذي وصف به الأصوات الأربعة الأخرى، وإنما يقصد بها(الغنة) أمّا (الخفاء) في بقية الأصوات فالأرجح أنه يقصد به عدم وضوح الصّوت لاتساع المخرج " (٦).

وأراني أطمئن إلى ما خرج إليه هذا الباحث في ظلّ ما قاله القيسي إنّ: " النون حرف غنة " (٧) بيد أنني لا أوافق الرأي حين ظنّ أنّ مصطلح (الخفاء) لم يكن واضح الدلالة بدليل - والكلام ما يزال له - : "أنّ الزمخشري وابن يعيش والرضي قد وصفوا التاء بالخفاء" (٨) إذ أخذ هذا على محمل ظاهر القول ، والحقيقة - فيما أحسب - أنّ ثمة تصحيحاً قد أصاب هذا الصّوت (الهاء) فالّ به إلى صوت (التاء).

والدليل على ذلك إجماع أغلب العلماء من لدن الخليل على ضعف الهاء وخفائها ، فقد جاء في العين " إنما استحسنوا الهاء في هذا الضرب للينها وهشاشتها وإنّما هي نفس خالص " (٩) كما ذكر ابن منظور فيما رواه عن سيبويه أنه قال: "من الحروف المهتوت، وهو الهاء، وذلك

(١) السابق ١٢٨ .

(٢) الكتاب ٤/٤٣٦ .

(٣) الكتاب ٤/٤٣٦ .

(٤) السابق ٤/١٩٠ ، ١٩٥ .

(٥) السابق ٤/١٦١ ، ١٦٤ .

(٦) المصطلح الصّوتي ، عبد العزيز الصيّغ ١٦٩ .

(٧) الكشف ١/٢١٨ .

(٨) المصطلح الصّوتي ، عبد العزيز الصيّغ ١٦٩ .

(٩) العين ١/٥٤ .

لما فيها من الضعف والخفاء^(١) فالهاء هي الصّوت الخفي لا التاء، وكذا وردت في سر الصناعة^(٢) وفي الممتع في التصريف^(٣) والمبدع في التصريف^(٤).

أمّا أنّ الزمخشري قد وصف التاء بالخفاء حين قال: " المهتوت التاء لضعفها ولخفائها"^(٥) وتبعه بذلك ابن يعيش^(٦) والرضي الاسترابادي^(٧) فقد ذكر الجاربردى أن ما ذكر في المفصل من أن المهتوت التاء كأنه غلط من النساخ^(٨) وسيتم مناقشة هذا الأمر عند حديثنا عن مصطلح المهتوت، وإنما نذكره هنا لا للتكرار، وإنما لتوضيح مضمون مصطلح (الخفاء) ولتأكيد أنّ القدماء لم يقعوا في الخلط والاضطراب في حقيقة المصطلحات .

ولقد أيدت الدراسات الصوتية الحديثة ذلك الرأي الذي تبناه القدماء حينما وصفوا الهاء بالخفاء، إذ كان معنى الخفاء قلّة وضوحها الصّوتي، في حين رأت تلك الدراسات أنهم جانبوا الصواب حينما ضمّوا إليها الأصوات الصائتة، إذ إن الهاء صوت مهموس، والصوائت جميعها مجهورة، وثمة علاقة ارتباطية بين الوضوح السمعي وصفتي الجهر والهمس، فهي طردية مع صفة الجهر وعكسية مع صفة الهمس، يقول سمير استيتية: "يتأثر الوضوح السمعي الصّوتي بالجهر والهمس، أمّا أثر الجهر في وضوح الصّوت سمعياً فأثرٌ إيجابي بمعنى أن الجهر من العوامل التي تزيد من درجة الوضوح هذه، وأمّا أثر الهمس فلا شكّ في أنه أثر سلبي، بمعنى أنّ الهمس من العوامل التي تنقص درجة الوضوح تلك"^(٩) وهذا يعني أنّ القدماء لم يدركوا أنّ أصوات المدّ هي أعلى الأصوات إسماعاً^(١٠).

- (النفثي) -

(١) لسان العرب، مادة (هت) .

(٢) سر الصناعة ١/٦٤ .

(٣) الممتع في التصريف ٤٢٨ وما بعدها .

(٤) المبدع في التصريف ٢٦٠ .

(٥) المفصل ٣٩٦ .

(٦) شرح المفصل ١٠/١٣١ .

(٧) شرح الشافية ٣/٢٦٤ .

(٨) شرح الشافية، الجاربردى ٢٥٠ .

(٩) الوضوح السمعي (بحث) سمير استيتية ٦٣ .

(١٠) المنهج الصّوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين ١٧٢ .

يُعرّف القيسيّ التفشّي قائلاً : " هو كثرة انتشار خروج الريح بين اللسان والحنك وانبساطه في الخروج عند النطق بها " (١) وعرّفه في موطن آخر: "هو الريح التي تخرج بشدة عند النطق بالشين" (٢) وقد جعلها صفة لصوت واحد فقط هو " الشين " في كتاب الرعاية (٣) بينما عدّها صفة لصوتين هما: الشين والفاء في كتاب الكشف (٤) مع تأكيده تمكنها في الشين إذ قال: "وحرّفاً التفشّي: الشين والفاء، وهو في الشين أمكن " (٥) وقد ظننت أن ثمة خطأ ما هنا أو هناك في النصّ إذ لم يذكر القيسي هذا الأمر في نصّ الرعاية حينما تحدّث عن هذه الصفة (التفشي) لكنني سرعان ما تقبلت ذلك حين وجدت القيسي يذكر أثناء حديثه عن صوت الفاء أن فيه تفشياً إذ قال: "والفاء حرف ضعيف لأنه مهموس رخو لكن فيه تفش كالشين، والشين أكثر تفشياً من الفاء " (٦) ولعلّي لا أجنب الصواب إن قلت إن لدى القيسي رغبة واضحة في أن يقصر هذه الصفة على الشين فقط .

وقد ذكر القيسي أن بعض العلماء خصّ صوت (الناء) بالتفشّي إضافة إلى صوت الشين إذ قال: " وقد قيل إن في الناء تفشياً " (٧) وأن بعضهم قد أضاف " الضاد " مع الشين، فقال : - والمقصود هنا ذلك العالم - " الشين تتفشّي في الفم حتى تتصل بمخرج " الظاء " والضاد تتفشّي حتى تتصل بمخرج اللام - قال: وسُمّي هذان الحرفان المخالطين لأنهما يخالطان ما يتصلان به من طرف اللسان " (٨).

ولي تعقيبان على النص الأخير الذي أورده القيسي والذي يتحدّث فيه عمّن أضاف لصوت الشين صوت الضاد، وهما :
 أولاً : يبدو لي أنّ الذي يتحدّث عنه القيسي في هذا النص هو سيبويه، فهذا الأخير هو الذي وصف صوتيّ: (الشين والضاد) بالمخالطين إذ قال: " واللذان خالطاها - ويقصد هنا حروف طرف اللسان - الضاد والشين " (٩) بيد أنه لم يتحدّث عن التفشّي الذي يصيب الضاد والشين

(١) الرعاية ١٣٥ .

(٢) السابق ٢٢٧ .

(٣) السابق ١٣٤ .

(٤) الكشف ١/١٣٧ .

(٥) السابق ١/١٣٧ .

(٦) الرعاية ٢٢٧ .

(٧) السابق ١٣٤ .

(٨) السابق ١٣٥ .

(٩) الكتاب ٤/٤٥٧ .

في هذا الموضوع، بل وصفها بالاستطالة ، إذ قال مفسراً مصطلح المخالطة : " لأنّ الضاد استطالت لرخاوتها حتى اتّصلت بمخرج اللام، والشين كذلك حتى اتّصلت بمخرج الطاء " (١) وكأني بالقيسي يفسر مصطلح الاستطالة عند سيبويه بالتنقيط على الرغم من أن سيبويه قال وفي موطن سابق " الشين لا تدغم في الجيم، لأنّ الشين استطال مخرجها لرخاوتها حتى اتّصل بمخرج الطاء فاجتمع هذا فيها والتنقيط " (٢) فميّز بين مصطلحي التنقيط والاستطالة وإن جعلهما صفة لصوت الشين ، لكنه لم يصرّح علانية بتنقيط صوت الضاد.

ولعلّ كلام سيبويه السابق هو الذي جعل المبرّد يخلط بين المصطلحين ، ذلك أنه أضاف " الضاد " لصوت الشين إذ قال " والحرفان اللذان يبعدان من مخرجها، ويتصلان بها في التنقيط الذي فيهما الشين والضاد " (٣).

ثانياً : كان المبرّد قد قال : " ولا تدغم الشين في الجيم ألّبتة، لأنّ الشين من حروف التنقيط، فلها استطالة من مخرجها حتى تتصل بمخرج الطاء " (٤) وهذا يعني أنه يتفق مع سيبويه في أن التنقيط الذي في الشين يوصلها إلى صوت الطاء لا إلى الطاء كما أشار نصّ القيسي، وهذا هو الصحيح بحكم التسلسل المخرجي لهذه الأصوات . واتفق العلماء على هذا والذي أراه أنّ محقق كتاب الرعاية قد وقع في خلط واضطراب حين قدّر وجود صوت " الطاء " في هذا النص تاركاً ما قد نبّه عليه هو نفسه في هامش الصفحة بأن أشار إلى أنه: " في مخطوطة وقد رمز لها بالرمز (ر) ورَدَ صوت الطاء بدلاً من الطاء (٥) وهو الصواب وبناء عليه يجب أن يكون نص كتاب الرعاية كالاتي : " الشين تنقيط في الفم حتى تتصل بمخرج " الطاء " لا كما أورده المحقق.

وقد كان القيسي - فيما أحسب - على صواب حين قصر صفة التنقيط على صوت الشين فقط، وقد أشار إلى أن في الفاء بعض التنقيط واستثنى من ذلك الأصوات الأخرى، فهو بهذا يميّز بين مصطلحي: التنقيط والاستطالة ، التنقيط كصفة يصف بها شدة خروج الريح مع صوت الشين فهي لهذا الصوّت فقط، والاستطالة كصفة يصف بها سعة المساحة التي يستغلها

(١) السابق ٤/٤٥٧.

(٢) السابق ٤/٤٤٨.

(٣) المقتضب ١/٢١٤.

(٤) السابق ١/٢١١.

(٥) الرعاية ١٣٥.

صوت الضاد أثناء إنتاجه، وعليه فهي الصفة التي تستحق أن يتحلى بها هذا الصوت فقط ولعل أمر هذه الصفة (الاستطالة) واضح بيّن في موضعه، فانظر ما كتب فيه.

ولعلّي لا أجانِب الصواب إن قلت: إن القيسي قد تقدّم خطوة في حقل الدرس الصوتي في ظل غياب تحديد كل من سيوييه والمبرد لهذه لظاهرة وأصواتها. فقد ذكر سيوييه مصطلح (التفشي) وهو بهذا يكون من مصطلحاته بيد أنه لم يعرف التفشي، كما أنه وصف أصواتاً عدّة بهذه الصفة، ثم لما وصف صوت الشين بالتفشي أضاف إليها صفة الاستطالة^(١) والأصوات التي أضافها هي " الراء " إذ قال: " الراء لا تدغم في اللام ولا في النون لأنها مكرّرة، وهي تفشي إذا كان معها غيرها " ^(٢) ويقول بعض الباحثين المحدثين: " والواضح أنه يخصّ صوت الشين فقط بالتفشي، ولكنه يصف أصواتاً أخرى أيضاً بالتفشي لأسباب عارضة، فالراء تفشي إذا كان معها غيرها، وهذا يعني التكرير المتّصف بالزيادة في التصويت ^(٣). وهذا لا يتناقض وما خرجت إليه من أنّ مصطلح التفشي لم يكن محدد الدلالة بشكل واضح كما ظهر عند القيسي، لا بل لم يكن واضحاً عند علماء التجويد أيضاً، إذ أضاف بعضهم الضاد والفاء والثاء إلى الشين ^(٤) وأضاف آخرون الميم والفاء والراء إلى الشين ^(٥) مما يؤكد هذا عدم وضوح صفة التفشي عندهم.

ولقد غاب ذكر هذه الصفة عند عدد ليس بقليل من علماء اللغة القدماء ^(٦) في حين ذكرها بعضهم عرضاً حين تحدّث عن بعض الأصوات لا أثناء حديثه عن صفات الأصوات فقال: " إلا أنها قد دخلت على الشين لتفشي الشين " ^(٧) وكذا فعل ابن يعيش ^(٨) حتى ظن بعض المحدثين أن ابن دريد وابن يعيش لم يذكرها هذه الصفة ^(٩) وظهر عند آخرين كابن الطحان الذي عرفه قائلاً: " التفشي انتشار خروج الريح وانبساطه؛ حتى يتخيّل أن الشين

(١) الكتاب ٤/٤٤٨.

(٢) السابق ٤/٤٤٨.

(٣) المصطلح الصوتي عبد العزيز الصيغ ١٨٠.

(٤) الدراسات الصوتية، غانم الحمّد ٣١٩.

(٥) السابق ٣١٩.

(٦) الأصول في النحو لابن السراج - الجمل في النحو للزجاجي - تهذيب اللغة للأزهري - سر الصناعة لابن جني - المفصل

للزمخشري - أسرار العربية الأنباري .

(٧) الجمهرة ٦/١.

(٨) شرح المفصل ١٠/١٣٨.

(٩) المصطلح الصوتي، عبد العزيز الصيغ ١٨١.

انفرشت حتى لحقت بمنشأ الطاء^(١) وهي أخصّ بهذه الصفة من الهاء، وقد ذكر بعضهم الضاد في هذا المعنى؛ لاستطالتها؛ لما اتصلت بمخرج اللام^(٢) وكالرضي الاسترابادي الذي قال: "وفضيلة الشين التفشي"^(٣).

والذي يبدو أن صفة التفشي كانت للشين على الأغلب وبالاتفاق، وإن اختلف في صوت الضاد^(٤) إذ قال ابن الجزري: "حروف التفشي هو الشين اتفاقاً لأنه نفشى في مخرجه حتى اتصل بمخرج الطاء، وأضاف بعضهم الفاء والضاد، وبعضهم: الراء والصاد والسين، والياء والثاء والميم"^(٥).

أمّا علماء الدرس الصوتي الحديث فقد اتفقوا - فيما اطلعتُ عليه - مع القداماء في تحديد هذا المصطلح، يقول بعضهم معرفاً التفشي: "بأن يشغل اللسان أثناء النطق بالصوت مساحة أكبر ما بين الغار واللثة، وهو وصف صادق على الشين، كما يحدث لدى بعض ذوي العيوب النطقية، ولا سيما الأطفال الذين لا يجدون عناية ممن حولهم من الكبار"^(٦) على أنهم قصرُوا صفة التفشي على صوت الشين فقط ودونما خلاف على ذلك^(٧).

- (التكرير)

وهو مصطلح يُطلق على صوت الراء، يقول القيسي: "الحرف المكرر وهو "الراء"^(٨) ويعلّل سبب تسميته بالمكرّر بقوله "لأنه يتكرر على اللسان عند النطق به، كأنّ طرف اللسان يرتعد به"^(٩) ويقول في موطن آخر: "والتكرير هو "ارتعاد طرف اللسان بالراء مكرراً لها"^(١٠).

(١) وقد قلتُ في موطن سابق: إن الطاء هي الأولى في هذا الموضوع.

(٢) مخارج الحروف وصفاتها ٩٤ وما بعدها.

(٣) شرح الشافية ٢٧٠/٣.

(٤) شرح التسهيل ٢٥٠/٤.

(٥) النشر ١٦٣/١.

(٦) علم الأصوات، مالمبرج ١٢٠.

(٧) دروس في علم أصوات العربية جان كانييتو ٣٨، في البحث الصوتي، خليل العطية ٥٦، المصطلح الصوتي، مرعي ١٢٠،

المصطلح الصوتي الصيغ ١٨٢ الأصوات اللغوية سمير استينية، ١٥٩.

(٨) الرعاية، ١٣٠، الكشف، ١/ ١٣٧.

(٩) الرعاية ١٣١.

(١٠) السابق، ١٩٦.

وقد ورد ذكر هذا المصطلح عند سيبويه حين تحدّث عن صفات الأصوات قائلاً: "ومنها المكرر وهو حرف شديد يجري فيه الصّوت لتكريره وانحرافه إلى اللام، فتجافى للصّوت كالرخوة، ولو لم يكرّر لم يجر الصّوت فيه وهو الراء" (١) فهو إذن من مصطلحات سيبويه وقد تقفّى علماء اللغة القدماء (٢) والمحدثون (٣) خطأ سيبويه في حديثهم عن الراء أمّا السيوطي فقد جمع بين وصف سيبويه وتعريف القيسي لصفة (التكرير) (٤) .

وقد رأى بعض المحدثين أنّ ثمة اختلافاً بين القدماء والمحدثين من علماء اللغة في شأن هذا الصّوت وهو " أنّ سيبويه قد عدّ صوت الراء صوتاً شديداً، بينما يرى علماء اللغة المحدثون أنّ هذا الصّوت متوسطاً يجمع بين الشدّة والرخاوة " (٥) والذي أراه أن المسألة لا تؤخذ بظاهر القول، فلعلّ نظرة متأنية لما قاله سيبويه في هذا الشأن تكشف عن خطأ الاعتقاد بصحة ما ذهب إليه هذا الباحث، فظاهر قول سيبويه ومفاده " وهو حرف شديد " يشي بما ذهب إليه ذلك الباحث، بيد أن سيبويه قال: "ولو لم يكرّر لم يجر الصّوت فيه" (٦) ومعنى هذا أنّ الصّوت قد تحوّل من صوت شديد (انفجاري) إلى صوت رخو (احتكاكي) بالتكرار الذي فيه، إذ لو لم يكن مكرراً لكان شديداً، ثمّ لما عدّد سيبويه الأصوات الشديدة لم يذكر لنا صوت الراء معها (٧) .

وقد أكد القيسي هذا حين قال: "الراء حرف قوي للتكرير الذي فيه، وهو شديد أيضاً، وقد جرى فيه الصّوت لتكرره وانحرافه إلى (اللام) فصار كالرخوة لذلك" (٨) فقد أدرك القدماء تميز هذا الصّوت بخاصية الوسطية بين الشدّة والرخاوة، وبناء عليه لم يختلفوا مع القدماء، وثمة ما يؤكد هذا وهو أنّ القيسي لما عدّ الأصوات الرخوة استثنى من ذلك الأصوات الشديدة وهجاء

(١) الكتاب ، ٤ / ٤٣٥ .

(٢) الأصول ، ٣ / ٤٠٣ ، الجمل في النحو ، ٤١٣ . سر الصناعة ، ١ / ٦٣ . المفصل ، ٣٩٦ . شرح المفصل ، ١٠ / ١٣٠ . شرح الشافية ٣ / ٢٦٤ . المقتضب ، ١ / ١٩٦ . مخارج الحروف وصفاتها ، ٩٥ .

(٣) الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس ، ٦٠ علم اللغة ، محمود السعران ، ١٧٠ وما بعدها ، المصطلح الصّوتي عبد القادر مرعي ، ١٢٤ ، علم اللغة العام ، كمال بشر ١٢٩ ، مدخل في الصّوتيات ، عبد الفتاح إبراهيم ١٨٩ وما بعدها ، أسس علم اللغة ، ماريوباي ٨٦ ، المدخل إلى علم اللغة ، رمضان عبد التواب ، ٤٨ .

(٤) همع الهوامع ٣ / ٥٦٤ .

(٥) المصطلح الصّوتي ، عبد القادر مرعي ، ١٢٤ .

(٦) الكتاب ٤ / ٤٣٥ .

(٧) السابق ٤ / ٤٣٤ .

(٨) الرعاية ، ١٣١ .

قولك "لم يروعنا" فلم يعدّ صوت الراء صوتاً شديداً ولا صوتاً رخواً^(١) وكذلك فعل ابن جني من قبل^(٢) وفي هذه النصوص من الوضوح ما يدعوا هذا الباحث أن يعيد النظر فيما ذهب إليه .

ولقد استخدم أغلب علماء اللغة المحدثين هذا المصطلح للدلالة على صوت الراء، فلم يختلفوا مع القدماء في هذا^(٣) على أن بعضهم استخدم مصطلح " التردد"^(٤) لكنّه لا يختلف في مفهومه عن المصطلح الشائع .

- (الرَّاجِع)

استخدم القيسي هذا المصطلح للدلالة على صوتين هما : الميم الساكنة والنون الساكنة، وذلك لأنهما يرجعان في مخرجهما إلى الخياشيم لما فيهما من الغنة، بيد أنه استهلّ الكلام على صوت الميم فقط إذ قال: " الحرف الرَّاجِع وهو الميم الساكنة، سميت بذلك ؛ لأنها ترجع في مخرجها إلى الخياشيم لما فيها من الغنة"^(٥) ويبدو أن القيسي استقى فكرة هذا المصطلح من المبرّد حين تحدث هذا الأخير عن صوت الميم قائلاً: "الميم ترجع إلى الخياشيم بما فيها من الغنة"^(٦) لكنّ القيسي لم يكتف بصوت الميم بناء على تعريفه لمصطلح الراجع، إذ قال: " يجب أن يشاركها في هذا اللقب النون الساكنة لأنها ترجع أيضاً إلى الخياشيم لما فيها من الغنة "^(٧) . ولم يشع هذا المصطلح في كتب التراث ولم تستخدم الدراسات الحديثة - فيما اطلعت عليه - هذا المصطلح للدلالة على هذين الصّوتين، بل استخدم أغلب المحدثين مصطلح " الغنة " للدلالة على صوتي: النون و الميم، وإن كان المصطلح الأخير لا يدل بمعناه الاصطلاحي على ما يدل عليه مصطلح (الراجع)، فعرقها بعضهم بأنها "خروج صوت الحرف من الخيشوم، وحروفه الميم والنون"^(٨) في حين استخدم آخرون مصطلح (الأنفيّة) للدلالة على الصّوتين

(١) السابق، ١١٨ وما بعدها .

(٢) سر الصناعة ، ٦١ /١ .

(٣) علم اللغة ، محمود السمران ، ١٧٠ - علم اللغة العام ، كمال بشر ، ١٢٩ - علم الأصوات اللغوية عصام نور الدين ، ٢٣٥ .

(٤) علم الأصوات ، مالمبرج ، ١٢٥ .

(٥) الرعاية ١٣٨ .

(٦) المقتضب ، ١ / ١٩٤ .

(٧) الرعاية ١٣٨ .

(٨) أثر القراءات ، عبد الصبور شاهين ، ٢١٠ ، أصوات اللغة العربية ، عبد الغفار هلال ١٤٧ الأصوات اللغوية ، عبد القادر عبد الجليل ، ٢٨٠ ، دراسات في التجويد ، عبد الحميد أبو سكين ٥٩ .

أنفسهما وذلك بالنظر إلى طريقة تكونهما^(١) ووصفها غيرهم بالصوامت " الغناء " فالميم صامت أغنّ والنون كذلك^(٢).

– (المهتوف)

استخدم القيسي مصطلح المهتوف للدلالة على صوت الهمزة لما يحتاج من القوة والشدة عند ظهوره إذ قال : " الحرف المهتوف : وهو الهمزة ، سُميت بذلك لخروجها من الصدر كالتهوّع ، فتحتاج إلى ظهور صوت قوي شديد ، والتهنّف : الصّوت الشديد ، يقال : هتّفَ به ، إذا صوّت^(٣) وجاء في اللسان : "التهنّف ، والتهنّف : الصّوت الجافي العالي ، وقيل : الصّوت الشديد : وقد هتّفَ به هتافاً أي صاح به " ^(٤)

ولم يرد مصطلح " المهتوف " هذا عند أحد من القدماء ، إذ كان بديلاً لمصطلح " المهتوت " الذي ورد عن الخليل وسيبويه ، كما سنرى ، فقد قال القيسي : " وذكر بعض العلماء في موضع المهتوف : المهتوت – بتاءين – قال لأنّ الهمزة إذا وقفت عليها لانت وصارت إمّا "واواً" و إمّا "ياءً" و إمّا ألفاً^(٥) ولعلّ ما يفهم من اختيار القيسي لهذه الصفة (المهتوف) لصوت الهمزة ارتباط معناها الاصطلاحي بمعناها اللغوي؛ وذلك لأنّ صوت الهمزة صوت حنجري يصاحب إنتاجه إغلاق فتحة المزمار ثم فتحها فتحاً مفاجئاً وهذا يتطلب مجهوداً عضلياً زائداً .

وما يؤكد هذا أنّ القيسي ربط معنى هذه الصفة بمنزلة تسميتهم للهمزة بالجرسي ، وقد سميت بذلك كما يقول : " لأنّ الصّوت يعلو عند النطق بها ، ولذلك استتقلت في الكلام والجرس في اللغة : الصّوت ، فكأنه الحرف الصّوتي ، أي المصّوت به عند النطق " ^(٦) وبهذا تمتاز الهمزة عن غيرها من الأصوات بأنها يصوّت بها وإن كان " كلّ الحروف يصوّت بها عند

(١) علم اللغة العام ، كمال بشر ١٣٠ ، الوجيز الأنطاكي ١٤٣ ، علم الأصوات اللغوية مناصف مهدي ، ٥٣ ، ٧٤ متّخذ في الصّوتيات عبد الفتاح إبراهيم ٦٩ وما بعدها .

(٢) علم اللغة ، محمود السعران ١٦٨ .

(٣) الرعاية ، ١٣٧ .

(٤) لسان العرب ، مادة (هتّف) .

(٥) الرعاية ، ١٣٨ .

(٦) السابق ، ١٣٣ .

النطق بها ، لكن الهمزة لها مزيّة زائدة في ذلك " (١) وقال أيضاً : " يُقال : هتف به، إذا صوّت، وهو في المعنى بمنزلة تسميتهم للهمزة بالجرسي، لأن " الجرس " الصوت الشديد، والهتف: الصوت الشديد، فسميت الهمزة بذينك لشدة الصوت بها وقوته" (٢).

أمّا مصطلح المهتوت ، فهو مأخوذ من " الهتّ " والذي يعني " كسر الشيء حتى يصير رفاتاً والهتّ شبه العصر للصوت " (٣) فهو مصطلح يشير إلى ما يحدث للصوت من تبدّل وتغيّر لا إلى حقيقة نطق الصوّت، ولهذا فإنّ مبدأ التقسيم - مختلف بين القيسي والخليل القائل: " أمّا الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتّوتة مضغوطة فإذا رفّه عنها لانت فصارت الياء والواو والألف عن غير طريقة الحروف الصّاح " (٤) في وصف كلّ منهما لصوت الهمزة، وما يؤكد هذا أنّ السيوطي لمّا وصف صوت الهمزة بالمهتّوت ربطه بالمعنى اللغوي (٥) وقد تبعهم بذلك أبو حيان الأندلسي (٦).

أمّا سيبويه فإنه لمّا أراد استخدام مصطلح " المهتّوت " فقد استخدمه وصفاً لصوت الهاء وذلك لما فيها من الضعف والخفاء، جاء في اللسان: " قال سيبويه : من الحروف المهتّوت، وهو الهاء، وذلك لما فيها من الضعف والخفاء" (٧) وتبعه بذلك ابن جني معللاً ذلك بقوله: "لما فيها - أي الهاء - من الضعف والخفاء" (٨) وكذا فعل ابن عصفور (٩) وبهذا يكون سيبويه قد استخدم المصطلح لمعنى يختلف عن الذي استخدمه الخليل له .

فالذي أراه أن كلا المصطلحين " المهتوف، والمهتوت " صحيح شريطة أن نربط كل مصطلح صوتي منهما بمعناه اللغوي، إذ بهذه الطريقة يُفسّر لنا ذلك التصرّو المختلف الذي حدا بشيخ العربية وتلميذه سيبويه أن يتفقا بذكر المصطلح " المهتّوت " ويختلفا بصوت هذا

(١) السابق ١٣٣ .

(٢) السابق ١٣٧ وما بعدها.

(٣) لسان العرب مادة (هتّ) .

(٤) العين ، ٥٢/١ .

(٥) همع الهوامع ، ٤٥٦/٣ .

(٦) ارتشاف الضرب ١١ وما بعدها.

(٧) لسان العرب ، مادة (هتّ) .

(٨) سر الصناعة ٦٥/١ .

(٩) الممتع في التصريف ٤٢٨ وما بعدها .

المصطلح، كما يوضح لنا سبب اختيار القيسي لمصطلح " المهتوف " بدلاً من " المهتوت " على أن تكون " الهمزة " هي الصّوت الذي يوصف بالهتّ أو بالهتف لا غيرها .

أمّا ما ذهب إليه الزمخشري - وقد تبعه بهذا ابن يعيش^(١) والاستراباذي^(٢) من إطلاقه مصطلح " المهتوت " على صوت التاء لضعفها وخفائها^(٣) فقد رفضه الجاربردي وذكر أن المهتوت هو الهاء وقال: "إنّ ما ذكر في المفصل من أن المهتوت التاء كأنه غلط من النسخ"^(٤) ووافقه بعض المحدثين ووصفه بأنه تصحيف لصفة الهاء التي صارت تاء^(٥)، وأراني أتفق معه في هذا إذ لا يُعقل بأن يوصف صوت التاء بما قدّمه الاستراباذي قائلاً: " وإنما سمّي التاء مهتوتاً لأنّ الهتّ سرد الكلام على سرعة، فهو حرف خفيف، لا يصعب التكلم به على سرعة"^(٦) وهو الصّوت الشديد الانفجاري " الذي يمنع الصّوت أن يجري فيه"^(٧) إذ إن " الشدّة من علامات قوّة الحرف"^(٨) .

والذي أراه أن هذا الوصف الذي قدّمه الاستراباذي ينطبق على صوت الهاء لا التاء، ويؤكد هذا ما ذهب إليه العلماء القدماء من لدن الخليل الذي قال: " إنّما استحسنوا الهاء في هذا الضرب للينها وهشاشتها، وإنما هي نفس لا اعتياص فيها " ^(٩) - إلى وصف المحدثين الذي يلتقي ووصف القدماء: " الهاء هو صوت النفس الخالص الذي لا يلقى مروره اعتراضاً في الفم"^(١٠) .

ونخلص من كلّ هذا إلى أن القيسي وفق في استخدامه لمصطلح (الهتف) للدلالة على صوت (الهمزة)، وذلك للعلاقة الواضحة التي تربط المعنى اللغوي لمصطلح (الهتف) بما يتطلبه إنتاج صوت الهمزة من عسر ومشقة هذا من جانب. ومن جانب آخر فإنّ هذا المصطلح

(١) شرح المفصل ١٠/١٣١.

(٢) شرح الشافية ٣/٢٦٤.

(٣) المفصل ، ٣٩٦.

(٤) شرح الشافية الجاربردي ، ٢٥٠.

(٥) في البحث الصوتي ، خليل العطية ٦١ .

(٦) شرح الشافية ، ٣/٢٦٤.

(٧) الكتاب ، ٤/٤٣٤.

(٨) الرعاية ، ١١٧.

(٩) العين ، ١/٥٤.

(١٠) علم اللغة ، محمود السعمران ، ١٧٨- الأصوات اللغوية ، سمير استيتية ١٣٤ .

(التهف) لا يدل على المعنى اللغوي الذي أراده الخليل لمصطلح (الهت) وهو المصطلح الذي ارتضاه لقباً لصوت الهمزة. فكلا المصطلحين جائز من حيث اختلاف المدلول الذي استُخدم من أجله كل مصطلح على حدا.

- (الجرسى)

استخدم القيسي مصطلح " الجرسى " للدلالة على صوت واحد هو " الهمزة " (١) وقد علل سبب تسميتها بهذا المصطلح بقوله: " سُميت بذلك؛ لأن الصوت يعلو بها عند النطق بها، ولذلك استُقلت في الكلام، فجاز فيها التحقيق، والتخفيف، والبدل، والحذف، وبين بين وإلقاء الحركة." (٢)

وقد ربط القيسي بين المعنى الاصطلاحي للفظة ومعناها اللغوي إذ قال: " الجرس فى اللغة: الصوت، فكأنه الحرف الصوتي، أي المصوت به عند النطق، وكل الحروف يصوت بها عند النطق بها ، لكن الهمزة لها مزية زائدة فى ذلك وكذلك قال الخليل فى الهمزة إنها كالتّهوع* ، وقال مرة أخرى كالتلعة. فلما كان فى الصوت بها زيادة على الصوت على سائر الحروف، نسبت إلى تلك الزيادة ، فقل لها الحرف الجرسى، وقال الخليل: الجرس: الصوت، ويقال: جرسُ الكلام: تكلمت به، أي: صوت به ويقال: أجرس الحلي: إذا صوت" (٣) فالقيسي يصف هذا الصوت (الهمزة) بناءً على تلك الزيادة التصويتية له على الأصوات الأخرى، فكل الأصوات لها جرس أي: صوت لكن الهمزة لها زيادة فى ذلك، من حيث إن الهمزة تتطلب جهداً عضلياً زائداً لإخراجها ، فهي صوت عسير فى النطق، ونستشف ذلك من كلامه على ما قدمه الخليل من تشبيه الهمزة بالهوع .

وجاء فى اللسان استخدام مصطلح " الجرس " لهذا الصوت ولغيره من الصوامت دون الصوائت ، فقد ذكر ابن منظور أنّ الجرس: مصدر الصوت ، والجرس: الصوت نفسه ... وجرس الحرف: نغمته ، والحروف الثلاثة الجوف: وهي الياء والألف والواو، وسائر الحروف مجروسة " (٤) فالجرس عند ابن منظور صفة للأصوات الصامتة والصائتة كلها بيد أنها عند

(١) الرعاية ، ١٣٣ .

(٢) السابق ، ١٣٣ .

(*) التّهوع : تكلف القيء لسان العرب مادة (هوع).

(٣) السابق ، ١٣٤ .

(٤) لسان العرب ، مادة (جرس).

القيسي صفة للهمزة فقط، بسبب الزيادة الجرسية التي فيها، على أن كليهما استخدم الجرس بمعنى قوة الصّوت، ولعلّ القيسي كان - فيما أحسب - أكثر توفيقاً من غيره حين قصر هذه الصفة على صوت الهمزة .

فقديماً تمّ الربط بين النّبر والهمز، فقال ابن الأنباري: " النبر عند العرب ارتفاع الصّوت، يقال نبر الرجل نبرة إذا تكلم بكلمة بها علو " (١) ثم ساق حادثة حج المهدي فقال لما حجّ المهدي قدم الكسائي يصلي في المدينة، فهمز، فأنكر أهل المدينة عليه وقالوا: تنبرُ في مسجد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالقرآن " (٢) مؤكداً تلك العلاقة التي تربط النبر بالهمز، إذ النبر : الرفع (٣) .

وقديماً أطلق الخليل مصطلح (الجرس) على صوت الألف : " أمّا الألف اللينة فلا صرف لها إنّما هي جرس مدّة بعد فتحة " (٤) ولهذا فهو من مصطلحات الخليل ووافقه بهذا ابن دريد فقد استخدم مصطلح " الجرس " صفة لصوت الألف إذ قال: " وأمّا الحرف التاسع والعشرون فجرس بلا صرف " (٥) ولعلّ ابن دريد يريد هاهنا المعنى اللغوي للجرس لا المعنى الاصطلاحي الذي قدّمه القيسي، إذ قال بعدها : " يريد أنه ساكن لا يتصرّف في الإعراب وهو الألف الساكنة، وذلك لا يكون إلا ساكناً أبداً " (٦) وكأني بابن دريد يقول: أمّا الحرف التاسع والعشرون فصوت بلا صرف، وينطبق هذا على الكلام الذي قدّمه الأزهري فيما رواه عن الخليل إذ قال: " فأما الألف اللينة فلا صرف لها، إنّما هي جرس مدّة بعد فتحة " (٧) فهي صوت بعد فتحة. وقد أكد هذا قائلاً: " أمّا الجرس فهو فهمّ الصّوت في سكون الحرف، وأمّا الصرف فهو حركة الحرف " (٨) ولهذا الصوت أيضاً (الألف) استخدم ابن يعيش مصطلح (الجرس) للدلالة عليه إذ قال: " الهاوي الألف، ويقال له الجرس لأنّه صوت لا معتمد له في الحلق والجرس الصوت " (٩) .

(١) لسان العرب ، مادة (نبر) .

(٢) السابق ، مادة نبر .

(٣) دقائق التصريف ٤١٧ .

(٤) تهذيب اللغة ٥١/١ .

(٥) الجمهرة ، ٧/١ .

(٦) السابق ٧/١ .

(٧) تهذيب اللغة ٥١/١ .

(٨) السابق ٥٠/١ .

(٩) شرح المفصل ١٣٠/١٠ .

أمّا ابن جنّي فقد استخدم مصطلح (الجرس) للدلالة على صدى الأصوات جميعها ، وذلك في معرض حديثه عن التفريق بين الصوت والحرف إذ قال: " اعلم أنّ الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلاً متصلاً حتى يعرض له في الحلق والفم والشفقتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها، وإذا تفتنت لذلك وجدته على ما ذكرته لك، ألا ترى أنك تبتدئ الصوت من أقصى حلقك، ثم تبلغ به أي المقاطع شئت، فتجد له جرساً ما، فإن انتقلت منه راجعاً عنه، أو متجاوزاً له، ثم قطعت، أحسست عند ذلك صدى غير الصدى الأول، وذلك نحو الكاف، فإنك إذا قطعت بها سمعت هناك صدى ما، فإن رجعت إلى القاف سمعت غيره، وإن جزت إلى الجيم سمعت غير دينك الأولين" (١)

أمّا ابن الجزري فقد تبع خطأ مكي القيسي في استخدامه مصطلح (الجرس) للدلالة على صوت الهمزة (٢) وبقي أن نقول: لم يكتب لهذا المصطلح الانتشار بمثل ما كان للمصطلحات الأخرى ولعلّ هذا متأًت من أنه يشير إلى صفة لا ترقى إلى أهمية الصفات الأخرى المميزة حقاً بين الأصوات، كالجهر والهمس والإطباق والاستعلاء والشدة والرخاوة وغيرها، فهي صفة توضح خاصية صوتية معنية في الصوت الذي يوصف بها لا غير.

- (الاستطالة)

استخدم القيسي مصطلح (المستطيل) للدلالة على صوت " الضاد " العربية القديمة، وذلك لأنّ مخرج هذا الصوت يبدأ من أول حافة اللسان من أقصاه وينتهي إلى مخارج طرف اللسان فيستوعب طول حافته، إذ يقول: " الحرف المستطيل: وهو " الضاد " سُمّيّت بذلك لأنها استطالت على الفم عند النطق بها، حتى اتصلت بمخرج اللام " (٣) وسبب اتصالها بمخرج اللام " قرب مخرج اللام من مخرجها " (٤) فهي صفة لازمت هذا الصوت لما كان مخرجه متسعاً إذن فهي صفة تختص بمخرج الصوت لا بطبيعة خروجه .

(١) سر الصناعة ٦/١ .

(٢) التمهيد ١٠٦ .

(٣) الرعاية ، ١٣٤ - الكشف ، ١٣٧/١ .

(٤) السابق ١٣٤ .

ومصطلح الاستطالة من مصطلحات سيبويه حيث قال: " لأنّ الضاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام " (١) بيد أنه استخدم هذا المصطلح للدلالة على صوتين هما: الضاد والشين، إذ قال مكملاً النص السابق: " والشين كذلك حتى اتصلت بمخرج الطاء " (٢) وهذا الذي سقته ينفي قول بعض المحدثين ومفاده: " ولم يذكر سيبويه هذه الصفة " (٣) وقصده الاستطالة.

كما تابع المبرد سيبويه في هذه الإضافة (٤) وتبعه آخرون في حديثهم عن صفة الاستطالة هذه كابن الطحان (٥) والرضي الاستراباذي (٦) وابن عصفور (٧) وابن الجزري (٨) وأبو حيان الأندلسي (٩) وجلّ علماء التجويد (١٠).

ويبدو أنّ القيسي قد تقدّم خطوة في مرحلة الدرس الصوتي على ابن جني حين عدّ الأول مصطلح " الاستطالة " مقتصراً على الضاد في حين استخدمها الأخير وصفاً لأصوات المدّ (الألف والواو والياء) فقال: " فجميع الحروف صحيح إلاّ الألف والياء والواو اللواتي هنّ حروف المدّ والاستطالة " (١١) فقد عُرِفَت هذه الأصوات بصفات أخرى كالمدّ والعلّة أو الهوائية، فأغنت هذه عن استخدام مصطلح الاستطالة للدلالة عليها ، وقديماً فرّق الجعبري (ت ٧٣٢هـ) بين مصطلحي الاستطالة والمدّ ، فكان تفريقه تأييداً لما ذهب إليه القيسي إذ قال : " الفرق بين المستطيل والممدود أنّ المستطيل جرى في مخرجه ، والممدود جرى في نفسه " (١٢) واستخدام القيسي لمصطلح (الاستطالة) ينطبق على جري المخرج لا النفس.

(١) الكتاب ٤/٤٥٧.

(٢) السابق ٤/٤٥٧.

(٣) جهود المالقي الصوتية في كتابه " الدر النثير " رسالة دكتوراه ، محمد حسّان الطيّان ٣١٣..

(٤) المقتضب ، ١/٢٠٠.

(٥) مخارج الحروف وصفاتها ، ٩٤ وما بعدها .

(٦) شرح الشافية ، ٣/٢٥٢ وما بعدها وإن سمّاه " الطويل " فذلك لا يغيّر من مفهوم المصطلح شيئاً.

(٧) الممتع في التصريف ، ٤٢٩ .

(٨) النشر ، ١/١٦٣ .

(٩) ارتشاف الضرب ، ١/١٢ .

(١٠) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، غانم الحمّد ، ٣٢٠ وما بعدها .

(١١) سر الصناعة ، ١/٦٢ .

(١٢) المنح الفكرية ، ١٧ .

ويتفق أغلب علماء اللغة المحدثين والعلماء القدماء في قصر مصطلح الاستطالة على صوت الضاد فقط^(١) وفي ضوء ذلك يكون القيسي قد وفق في وصف " الضاد " بالاستطالة ، كما أنه أصاب الحقيقة حين قصر هذه الصفة على هذا الصوت.

- المُشْرِبَةُ (المَخَالِطَةُ)

يعرّف القيسي الأصوات المُشْرِبَةَ أو المَخَالِطَةَ - بكسر اللام وفتحها - قائلاً : " وهي الحروف الستة التي ذكرنا أنّ العرب اتّسعت فيها فزادتها على التسعة والعشرين ، الحروف المستعملة نحو " الصاد " بين " الصاد " و " الزاي " و " همزة بين بين " وشبه ذلك مُشْرِبَةٌ فهي بغيرها وهي مَخَالِطَةٌ في اللفظ لغيرها ، وهي مَخَالِطَةٌ لأنّ غيرها يخالطها في اللفظ " ^(٢).

وواضح من الكلام السابق أنّ القيسي استخدم مصطلح (المَخَالِطَةُ) أو (المُشْرِبَةُ) للدلالة على تلك الأصوات التي تتركب من صوتين نحو الصاد التي بين الزاي والصاد، فلا هي " صاد خالصة ولا هي زاي خالصة " ^(٣) إذ مخرج هذا الصّوت " متوسط بين الحرفين اللذين اشتركا فيه " ^(٤) وينطبق هذا الأمر على الأصوات الأخرى " الألف المُمَالَة، الألف المَفخَمَة، همزة بين بين، النون الخفيفة " إذ إن مخرج كل حرف من هذه الخمسة متوسط بين مخرج الحرفين اللذين اشتركا فيه " ^(٥).

ولم أجد - فيما اطّلت عليه - أحداً من العلماء القدماء استخدم هذا المصطلح للاستخدام ذاته، فسيبويه استخدم مصطلح (المُشْرِبَةُ) لمعنى آخر غير الذي أراده القيسي ^(٦) " فهو لديه اقرب إلى أن يكون مرادفاً لمصطلح (المَجْهُورَةُ) ^(٧) وقد تبعه ابن جني بذلك ^(٨) كما

(١) علم الأصوات ، مالمبرج ، ١٢٠ ، وانظر : المصطلح الصّوتي عبد القادر مرعي ، ١٢١ - دراسات في التجويد والأصوات اللغوية، عبد الحميد أبو سكين ٥٨ - في البحث الصّوتي عند العرب ، خليل العطية ، ٦١ علم الأصوات اللغوية ، عصام نور الدين ، ١٣٦ .

(٢) الرعاية ، ١٣٠ .

(٣) السابق ١١٠ .

(٤) لسابق ١١١ .

(٥) السابق ١١١ .

(٦) الكتاب ، ١٧٤/٤ .

(٧) الدراسات الصّوتية ، غانم الحمّد ، ٣٢٥ ، في التطور اللغوي - عيد الصبور شاهين ٢١٤ وما بعدها - المصطلح الصّوتي ، عيد العزيز الصبغ ، ٢٤٦ .

(٨) سر الصناعة ٦٣/١ .

استخدم المبرّد المصطلح ذاته (المشربة) " إلا أنه لم يستخدمه لذات المعنى فقال: "النون المتحركة مشربة غنة"^(١) - وقد سبق الحديث عن هذا مفصلاً في مخرج الغنة .

فمصطلح المخالطة (المشربة) إذن هو من مصطلحات القيسي، ذلك لأنه اختصه لمعنى مستقل ، إذ يراد منه الدلالة على المستوى التركيبي الصّوتي الذي يحصل لصوت ما من الأصوات حين يختلط مخرجه بين مخرجين معلومين محدّدين.

- (الهوائية)

أطلق القيسي مصطلح " الهوائية " على أصوات المدّ واللين، وهي، " الألف " و " الواو الساكنة التي قبلها ضمة " و " الياء الساكنة التي قبلها كسرة " ^(٢) وقد علّل القيسي سبب تسميتها بالهوائية بقوله: " لأنهنّ نسبنّ إلى الهواء لأنّ كلّ واحدة منهنّ تهوي عند اللفظ بها في الفم ، فعُمدت خروجها في هواء الفم .وأصل ذلك: " الألف " و " الواو " و " الياء " ، ضارعتا الألف في ذلك. والألف أمكن في هواء الفم - عند خروجها - من الواو والياء، إذ لا يعتمد اللسان عند النطق بها على موضع من الفم . ألا ترى أنّ النطق بهذه الحروف إنّما هو فتح الفم أو ضمه بصوت ممتدّ (أو غير) ممتدّ حتى ينقطع مخرجه في الحلق ، وأصل ذلك الألف " ^(٣). وقد عرضت لمضمون هذا المصطلح حينما تحدّثت عن مخرج هذه الأصوات وسيأتي الحديث عنها لاحقاً أيضاً حين يتطلب الأمر ذلك ، لذا لا حاجة بي أن أكرّر هذه المسألة.

ومصطلح (الهوائية) من مصطلحات الخليل، فهو الذي رُوي عنه أنه نسب الأصوات السابقة إلى الهواء ، فقد جاء في العين ما نصّه "وكان يقول كثيراً* : " الألف اللينة والواو والياء هوائية أي أنّها في الهواء." ^(٤)

وكان سيبويه قد أشار إلى اتّساع مخرج هذه الأصوات، بيد أنه فرّق بين اتّساع مخرج الألف ومخرج كلّ من الواو والياء، مما دفعه ذلك إلى أن يصف " الألف " بـ " الهاوي " إذ قال: " ومنها الهاوي، وهو حرف اتّسع لهواء الصّوت مخرجه أشد من اتّساع مخرج الياء

(١) المقتضب ١/١٩٤ .

(٢) الرعاية ، ١٢٥ .

(٣) السابق ، ١٢٦ .

(*) أي : الخليل .

(٤) العين ، ٥٧/١ .

والواو، لأنك قد تضم شفتيك في الواو، وترفع في الياء لسانك قبل الحنك، وهي الألف " (١) وربما كان هذا مقصد القيسي حين قال: الألف أمكن في هواء الفم عند خروجها من الواو والياء؛ فقد سمى العرب الألف (هاوياً) كونه أعلى مراتب الانطلاق في أصوات اللين (٢) بيد أنّ القيسي لم يذكر هذه الصفة (الهاوي) على الرغم من انتشارها في كتب العلماء القدماء: المتقدمين و المتأخرين (٣) من بين الصفات العديدة التي ذكرها تعداداً وقد خصص لها باباً مستقلاً. إذ جاء ذكر هذه الصفة عرضاً وذلك حين تحدّث عن صوت (الألف) (٤).

وقد تبع سيبويه كل من ابن السراج (٥) وابن جني وهو من أشار إلى فكرة امتداد هذه الأصوات، ذلك أنها تمتد حتى يقتطع مخرجها في الحلق. (٦) وكان القيسي قد أشار إلى فكرة الامتداد هذه، بيد أنه قصر هذه الصفة (الامتداد) على الواو في موطن مستقل، حين وصفه بالمتصل فقال: " الحرف المتصل وهو الواو، وذلك لأنها تهوي في مخرجها في الفم، لما فيها من اللين حتى تتصل بمخرج الألف " (٧).

وسياتي الحديث مفصلاً عن هذه الأصوات في فصل المدّ - إن شاء الله - كما أنني لن أعرض لصفتين كان القيسي قد ذكرهما وهما: " المدّ و اللين " وقد استخدمها القيسي للدلالة على ثلاثة أصوات هي " الألف " و " الواو الساكنة التي قبلها ضمة " و " الياء الساكنة التي قبلها كسرة " (٨) و اللين وقد استخدمها للدلالة على صوتين اثنين هما: " الواو الساكنة التي قبلها فتحة " و " الياء الساكنة التي قبلها فتحة. " (٩) إذ سياتي الحديث عن هذا لاحقاً .

(١) الكتاب، ٤/٣٥ وما بعدها.

(٢) في البحث الصوتي، خليل العطية، ٦٠.

(٣) الأصول، ٣/٤٠٤، أسرار العربية، ٢٩٠، المفصل، ٣٩٤ شرح المفصل، ١٠/١٣٠، شرح الشافية، ٣/٢٦١، ارتشاف الضرب، ١/١١

(٤) الرعاية، ١٦٠.

(٥) الأصول، ٣/٤٠٤.

(٦) سر الصناعة، ١/٧.

(٧) الرعاية، ١٣٨.

(٨) السابق، ١٢٥.

(٩) السابق، ١٢٦.

ثالثاً : صفات الأصوات بحسب المخارج

يقول القيسي: "فهذه أربعة وثلاثون لقباً للحروف قد بيّناها وشرحناها وكل واحد من هذه الألقاب يدل على معنى وفائدة في الحرف ليسا في غيره مما ليس له ذلك اللقب، وبقيت عشرة ألقاب تمام (أربعة وأربعين) لقباً، لقبها بذلك الخليل بن أحمد في أول كتاب العين، جعل ألقابها عشرة مشتقة من أسماء المواضع التي تخرج منها الحروف " (١) فهي صفات تشير إلى مخرج الصوت، وقد تمّ الحديث عن هذه الصفات في الفصل الأول حين تحدثنا عن توزيع الأصوات على مخارجها، فأغنى ذلك عن إعادتها هاهنا وهي "الحروف الحلقية، واللّهوية والشجرية، والأسلية، والنطقية، واللثوية، والدلّقية، والشفهية، والجوفية، والهوائية"²، وبيّناها كما ذكرها القيسي كما هو آت:

وبهذه الصفات العشر يكون القيسي قد أكمل الأربعة والأربعين لقباً التي حرص على جمعها وتقديمها وتعليلها إذ يقول: "فذلك أربعة وأربعون لقباً بتكرير لقب واحد (*) فاعرف هذه الصفات والألقاب واختلاف معانيها، وأحكامها وطباعها، فلولا اختلاف صفات الحروف ومخارجها وأحكامها وطباعها التي خلقها الله - جلّ ذكره - عليها ما فهم الكلام، ولا علم معنى الخطاب ولكانت الأصوات ممتدة لا تفهم من مخرج واحد، وعلى صفة واحدة كأصوات البهائم"^(٣).

ونختم هذا الفصل بما قاله القيسي عن الفصلين السابقين: مخارج الأصوات العربية، وصفات تلك الأصوات ومفاده: "قد أتينا على الحروف كلّها على رتبة مخارجها، الحرف بعد الحرف، وبيّنا ما يمكن بيانه من الكلم التي يجب التحفظ بها عند القراءة، وعلّنا ما يمكن تعليقه، وقدّمنا ذكر الألقاب والصفات التي في الحروف ليتقوى بها على معرفة طباع الحروف التي جبلها الله تبارك وتعالى عليها، ليفهم الخطاب ويظهر المراد من المتكلم ولولا اختلاف هذه المخارج واختلاف هذه الصفات والألقاب التي ذكرنا في الحروف لم يفهم الخطاب، ففي ذلك عبرة لمن تفهم وتدبر قدرة الله في ذلك"^(٤).

(١) السابق ١٣٨ وما بعدها.

(٢) السابق ١٣٩، وما بعدها، وانظر معجم العين ٥٢/١ - ٥٨ وحديثه عن هذه الصفات

(٣) ويقصد صفة الهوائية، فقد ذكرها مرتين في الرعاية الأولى في (١٢٦) والثانية في (١٤٢).

(٤) الرعاية ١٤٢ وما بعدها.

(٤) السابق ٢٤١.

الفصل الثالث

المماثلة الصوتية

المماثلة الصوتية

تمهيد

لقد وصف علماء اللغة الصوت اللغوي في اللغة العربية بناء على أساسين:
أولهما : نظري تجريدي ، إذ يدرس الصوت بمعزل عن السياقات النطقية وصولاً لتحديد هوية الصوت من حيث المخرج والصفة.
وثانيهما: دراسة الصوت اللغوي داخل السياق النطقي، أي أثناء نطقنا للأصوات داخل منظومة الكلام المتواصل، لمعرفة التأثير والأثر الناتج من مجاورة الأصوات بعضها لبعض.

وبناء عليه؛ فقد درست في الفصل الأول وفي الفصل الثاني الأصوات دراسة نظرية تجريدية في ضوء رؤية مكي القيسي الصوتية لها، على أي سأدرس في هذا الفصل وما يليه من فصول الصوت اللغوي داخل سلسلة الكلام؛ ليتسنى لي الوقوف على معالجة مكي الصوتية للأثر الناتج من مجاورة الأصوات بعضها لبعض، وبمعنى أوضح لأقدم في هذا الفصل الإجابة عن السؤالين التاليين:

كيف عالج مكي القيسي ظواهر التأثير والتأثير بين الأصوات؟ وكيف استطاع هذا العالم أن يستعين بمعرفته لخصائص الأصوات تفسير تلك التغيرات الصوتية التي حدثت بين الأصوات المتجاورة؟

فحديثاً اصطلح علماء اللغة على تلك التغيرات الصوتية الناتجة من مجاورة الأصوات بعضها لبعض بمصطلح " المماثلة " وقد أدركوا أن تلك التغيرات تؤدي إلى انسجام صوتي لأبنية الكلمات، كما أنها تعتمد إلى تقليل الجهد المبذول أثناء النطق بالأصوات داخل منظومة الكلام، ذلك أن الناطق بالعربية وبغيرها - فيما أحسب ودونما قصد - يسعى إلى الاقتصاد في الجهد العضلي المبذول أثناء نطقه للأصوات إذ يظل كلامه على قدر من الوضوح السمعي.

فهل عرف القدماء التغيرات تلك الناتجة عن التأثر الحاصل بين الأصوات المتجاورة؟ وهل أدركوا حقيقتها ونظامها؟ فإن كانوا قد عرفوا هذه الظاهرة فما المصطلح الذي وضعوه للتعبير عنها؟

وحتى يتسنى لنا الإجابة عن هذه الأسئلة كان لا بد لنا أن ندرس " المماثلة " دراسة شاملة تتضمن مفهومها قديماً وحديثاً، ثم ندرس علّتها، وأنواعها؛ لنقف من خلال ذلك على معالجة القيسي لظاهرة المماثلة.

أولاً: مفهوم المماثلة قديماً وحديثاً:

لقد عرف علماء العربية القدماء هذه الظاهرة، وأدركوا مضمونها وذلك عندما لاحظوا التماثل الذي يحدث بين الأصوات المتجاورة، فعالجوا هذه المسألة تحت موضوعات التصريف العربي المشترك كالإدغام والإعلال، والإمالة، والإبدال، لذا فقد جاءت دراستهم للمماثلة متناثرة هنا وهناك لا ينتظمها باب مستقل.

مع هذا فإننا نستطيع القول : إن القدماء تناولوا هذه الظاهرة في بحثهم الصوتي ، وإن عبّروا عنها بمصطلحات مختلفة عن المصطلح الحديث " كالمضارعة" و " التقريب" و " التشاكل" و " التجانس" وإن الاختلاف هاهنا لا يعدو أن يكون اختلافاً شكلياً.

فسيبويه يعقد باباً تحت اسم: " هذا باب الحرف الذي يضارعُ به حرف من موضعه والحرف الذي يُضارعُ به ذلك الحرف وليس من موضعه"^(١) وقد ضرب لهذا مثلاً يؤكد فهمه الدقيق لهذه المسألة إذ يقول: " فإن كانت سين في موضع الصاد وكانت ساكنةً لم يجز إلا الإبدال إذا أردتَ التقريب، وذلك قولك في التّسدير: التّزدير، وفي يسدُّلُ ثوبه: يزدلُّ ثوبه لأنها من موضع الزاي، وليست بمطبقة فيبقى لها الإطباق "^(٢) وكان قد قال في موطن سابق: " فضارعوا به أشبه الحروف بالبدال من موضعه، وهي الزاي لأنها مجهورة غير مطبقة "^(٣) وقال أيضاً: " فالهاء تكسر إذا كان قبلها ياءٌ أو كسرة لأنها خفيةٌ كما أن الياء خفيةٌ"^(٤)، كما عقد باباً سماه: " هذا باب الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج

(١) الكتاب ، ٤ / ٤٧٧.

(٢) السابق، ٤/٤٧٨ وما بعدها.

(٣) السابق، ٤/٤٧٧ وما بعدها وانظر ٤/٤٦٧ وما بعدها فثمة أمثلة متعددة من هذا الباب .

(٤) السابق، ٤/١٩٥.

واحد" (١) ثم عَقَّبَ على هذا الباب قائلاً والحديث عن إدغام الفاء والباء: " وإنما أصل الإدغام في حروف الفم واللسان، لأنها أكثر الحروف، فلما صارت مضارعة للثاء لم تدغم في حرف من حروف الطرفيين كما أن الثاء لا تدغم فيه، وذلك قولك: اعرف بداراً. والباء قد تدغم في الفاء للتقارب، ولأنها قد ضارعت الفاء فقويت على ذلك لكثرة الإدغام في حروف الفم " (٢) فسيبويه يشير إلى التناسب الصوتي بين الأصوات.

بيد أن المسألة تبدو أكثر وضوحاً عند ابن جني حين قسّم الإدغام قسمين: أكبر وأصغر، ثم قسّم الأكبر قسمين هما: الإدغام المألوف المعتاد وعرفه قائلاً: " إنما هو تقريب صوت من صوت (٣) والثاني وهو: " أن يلتقي المتقاربان على الأحكام التي يسوغ معها الإدغام، فنقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه " (٤) أمّا الإدغام الأصغر فعرفه قائلاً: " فهو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك، وهو ضروب " (٥) ثم ضرب لهذا مثلاً فقال: " ومن التقريب: الحمد لله، والحمد لله " (٦) دليلاً على المماثلة بين الصوائت، وقال أيضاً " ومنه تقريب الحرف من الحرف نحو قولهم في نحو مصدر: مزد " (٧) وقال في موطن آخر: " واعلم أنك كما قد تجد هذه المضارعة وهذا التقارب بين الحروف، فقد تجده أيضاً بين الحركات " (٨) وقد ضرب لهذه الظاهرة من الأمثلة- التي لا نستطيع تقدّمها جميعاً ها هنا - ما يؤكد فهمه الدقيق لهذه الظاهرة (٩).

وقد عرّف اللغويون المضارعة والمقاربة لغة بالتداني، إذ " قال ابن سيده: وقارب الشيء داناه، وتقارب الشيطان: تدانيا " (١٠) وقال ابن منظور: المضارعة: المشابهة، والمضارعة للشيء أن يضارعه كأنه مثله أو شبهه " (١١) لهذا فإن الأشموني لم يبتعد عن سيبويه وابن جني حينما استخدم مصطلح " المشابهة " بدل التقريب والمضارعة عند حديثه

(١) الكتاب، ٤/٤٤٥.

(٢) السابق، ٤/٤٤٨.

(٣) الخصائص، ٢/١٣٩.

(٤) السابق، ٢/١٤٠.

(٥) السابق، ٢/١٤١.

(٦) السابق، ٢/١٤٠.

(٧) السابق، ٢/١٤٤.

(٨) سر صناعة الإعراب، ١/٥١.

(٩) انظر الخصائص ٢/١٣٩- ١٤٥ فئمة أمثلة عديدة تؤكد فهم ابن جني لظاهرة المماثلة (التقريب).

(١٠) لسان العرب، مادة: قرب

(١١) لسان العرب، مادة: ضرع

عن قلب النون الساكنة ميمًا قبل الباء الساكنة^(١) فمصطلح التقريب والمشابهة والمضارعة مصطلحات مترادفة، كما لم يختلف المبرد^(٢) وابن يعيش^(٣) ورضي الدين الاسترابادي^(٤) والسيوطي^(٥) عن غيرهم حين استخدموا مصطلح "التقريب" للتعبير عن هذه الظاهرة.

أمّا المحدثون فقد عالجوا هذه الظاهرة معالجة مستقلة مفصلة؛ إذ وضّحوا أنواعها ومظاهرها، لكنهم - فيما أحسب - لم يبتعدوا في معالجتهم عن تناول القدماء. وقد ارتضى أغلبهم استخدام مصطلح "المماثلة" للتعبير عن هذه الظاهرة، وإن سماها بعضهم "المناسبة"^(٦) لكن هذا لا يُغيّر شيئاً في مفهومها.

والمماثلة في اللغة تعني المشابهة والمساواة، جاء في اللسان: "مثل كلمة تسوية". يقال هذا مثله ومثله كما يقال شبيهه وشبهه بمعنى، قال ابن بري: الفرق بين المماثلة والمساواة أن المساواة تكون بين المختلفين في الجنس والمتفقين، لأن التساوي هو التكافؤ في المقدار لا يزيد ولا ينقص، وأما المماثلة فلا تكون إلا في المتفقين... وإذا قيل: هو مثله على الإطلاق فمعناه أنه يسدّ مسدّه.... والمثل: الشبه"^(٧).

أما في الاصطلاح فقد حدّد علماء اللغة المحدثون المماثلة بتعريفات متعددة لكنها ليست مختلفة في مضمونها، إذ إنها تدور حول فكرة التأثر والتأثير بين الأصوات (الصامتة، والصائتة) للوصول إلى التقارب، أو التجانس، أو التماثل، بين الأصوات المتجاورة.^(٨) ويورد عبد الصبور شاهين تعريفاً للمماثلة يتضمن مفهوماً مفاده: أن الأصوات القوية هي التي تؤثر في الأصوات الضعيفة للوصول إلى التقارب بين الأصوات، إذ قال "

(١) شرح الأشموني، ٦٠١/٤.

(٢) المقتضب ٢٢٥/١.

(٣) شرح المفصل ٤٨/١٠.

(٤) شرح الشافية، ٢٣١/٣.

(٥) همع الهوامع، ١٨٣/٦.

(٦) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسّان ٢٧٣

(٧) لسان العرب، مادة (مثل)

(٨) علم اللغة، علي عبد الواحد وافي ٢٩٨. الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، التطور اللغوي، رمضان عبد التواب ٢٢،

دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر ٣٢٤، الأصوات اللغوية، محمد الخولي ٢٢٠، تحليل الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير، سمير استيئية، ١٦٦.

يقول مؤلفا كتاب النحو التاريخي للغة الفرنسية: لقد لعبت المماثلة دوراً بالغ الأهمية في التطور التاريخي للأصواتي للغة الفرنسيّة، ومن الممكن تعريف أثرها بأنه: صوت أكثر قوة يؤثر في صوت أكثر ضعفاً، فيحيله شبيهاً به^(١)

وارتضى الطيب البكوش أن يطلق مصطلح التقريب بدلاً من مصطلح المماثلة على هذه الظاهرة ليدلّل بذلك على عمق ارتباط المفاهيم السابقة بعضها ببعض، سواء أكانت قديمة أم حديثة، و ليثبت أنّ الاختلاف بينها لا يعدو أن يكون اختلافاً شكلياً، إذ قال: "التقريب هو نزعة صوتين إلى التقارب أي الاتّصاف بصفات متقاربة حتى يسهل نطقهما متتاليين ، وذلك إذا كانا متباعدي المخرج أو كانا متماثلي المخرج، لكنّ أحدهما مجهور والآخر مهموس فكثير ما ينقلب المهموس إلى مقابله في الجهر لمجانسة الحرف المجاور"^(٢).

وفي ضوء ما سبق تكون المماثلة كما يقول عبد القادر مرعي: "مصطلح لغوي حديث يعني تأثر الصوت بالصوت الذي يليه أو الذي قبله تأثراً يجعله مثله أو قريباً منه في الصفة أو في المخرج أو كليهما ، تحقيقاً للانسجام الصوتي في الألفاظ والكلام وتوفيراً للجهد العضلي الذي يبذله الإنسان في أثناء النطق"^(٣).

وقد وضّح علماء اللغة القدماء والمحدثون علّة هذه الظاهرة متفقين على بيان سببها. يقول سيبويه: "وإنما دعاهم إلى أن يقربوها ويبدلوها أن يكون عملهم من وجه واحد، وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد"^(٤)، وقد أشار ابن جني إلى هذه العلة أيضاً بقوله: "فتميل الألف التي بعدها نحو الياء لضرب من تجانس الصوت"^(٥) كما وضّحها ابن يعيش حينما تحدث عن الإدغام قائلاً: "إن الإدغام إنما جيء لضرب من التخفيف"^(٦). فغاية

(١) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، عبد الصبور شاهين ٢٣٢.

(٢) التصريف العربي ، الطيب بكوش ١٥١.

(٣) المصطلح الصوتي عند علماء العربية ، عبد القادر مرعي ص ١٣٣ وانظر : الفكر الصوتي عند السيوطي ، عبد القادر مرعي ، مؤتة للبحوث والدراسات م ٨/٦٤ / ١٩٩٣ ، ١٤٠.

(٤) الكتاب ٤ / ٤٧٨.

(٥) سر صناعة الإعراب ، ١ / ٥٢.

(٦) شرح المفصل ١٠ / ١٢٢.

المماثلة كما وضحا القدماء تتمثل في المجانسة بين الأصوات والتخفيف من الجهد المبذول أثناء النطق، وهذا ما ذهب إليه المحدثون أيضاً^(١).

ويمكن أن نخلص من كل ما سبق إلى أن المماثلة مصطلح لغوي لا يتعدى الاختلاف في مفهومه قديماً وحديثاً الاختلاف الشكلي إذ يعتمدان - وأعني المفهومين - على مجاورة الأصوات المختلفة مخرجاً كان هذا الاختلاف أو صفة، إذ يؤثر صوت ما في صوت آخر يجاوره فيفقد بعض خصائصه الصوتية أو كلها أو يبذل منه صوتاً ثالثاً ليمثل بذلك الصوت المؤثر" على أن يكون الصوتان المبدلان أحدهما من الآخر على علاقة مخرجية ووصفية^(٢) سعياً للانسجام الصوتي وتخفيفاً للجهد العضلي المبذول أثناء الكلام.

ثانياً: أنواع المماثلة

سبق أن قلنا: إن علماء اللغة المحدثين توسّعوا في معالجتهم لظاهرة المماثلة، فدرسوا مفهومها بعناية ودقّة، كما بيّنوا علّة هذه الظاهرة و ضربوا لها من الأمثلة ما يكفي لتوضيحها، وقد دعاهم كلّ هذا إلى أن يلاحظوا أن للمماثلة أنواعاً متعددة ومتنوعة، وتعدد أنواع هذه الظاهرة ناتج من تنوع الأسس التي اعتمدها العلماء في تقسيمهم للمماثلة، فخلصوا إلى أن للمماثلة ستة أقسام مبنية على ثلاثة أسس:

أما الأول فمبني على نظرتهم لاتجاه التأثير بين الأصوات؛ إذ فرقوا بين التأثير الذي يتجه من صوت سابق لصوت لاحق التأثير الذي يتجه من صوت لاحق لصوت سابق.

وأما ثاني هذه الأسس فمبني على قرب الأصوات المتأثرة؛ إذ فرقوا بين الأصوات المتجاورة المتلاصقة التي لا يفصل بينها فاصل صوتي، وتلك التي يفصل بينها فاصل.

(١) التطور اللغوي، رمضان عبد التواب ٢٢، التطور النحوي، برجستراسر ٢١، الأصوات اللغوية، محمد الخولي ٢٢٥، الأصوات اللغوية، عبد القادر عبد الجليل ٢٨٤، المصطلح الصوتي، عبد القادر مرعي ١٣٣. أصوات اللغة، عبد الغفار هلال ٢٣٠.

(٢) أثر القراءات، عبد الصبور شاهين ٢٦٩.

وثالث هذه الأسس مبني على مدى قوّة تأثير الصوت المؤثر في الصوت المتأثر، ففرقوا بين ذلك التأثير الذي يؤدي إلى أن يفقد الصوت المتأثر بعض خصائصه والتأثير الذي يحول الصوت المتأثر إلى جنس الصوت المؤثر، وفيما يلي بيان ذلك:

أ- من حيث اتجاه التأثير :

وتُقسم المماثلة بناء على اتجاه التأثير قسمين :

(١) المماثلة التقدّمية.

(٢) المماثلة الرجعية.

أما المماثلة التقدّمية (١) وتدعى بالمقبلة (٢) أو المتقدمة (٣) فهي أن يؤثر الصوت الأول السابق في الصوت الثاني اللاحق، أي أن التأثير يتجه من الصوت المتقدم إلى الصوت المتأخر، ويعرفها محمد الخولي بأنها " مماثلة يتجه فيها التأثير إلى الأمام وهذا يعني أن صوتاً ما يكون مكيفاً مؤثراً، والصوت اللاحق متكيفاً متأثراً " (٤) ومن ذلك تحول تاء الافتعال في وزن " افتعل " طاء في كلمة " اصطبر " إذ تحولت التاء في " اصتبر " إلى طاء لمماثلة الصاد التي قبلها، ومعنى هذا أن الصوت السابق قد أثر في الصوت اللاحق.

أما المماثلة الرجعية (٥) وتدعى بالمدبرة (٦) أو التوقعية أو الراجعة (٧) فهي أن يؤثر الصوت الثاني اللاحق في الصوت الأول السابق؛ أي أن التأثير يتجه من الصوت المتأخر إلى الصوت المتقدم، وهذا يعني كما يقول محمد الخولي: " إن صوتاً ما يؤثر في صوت

(١) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس ١٨٠ / أصوات اللغة العربية، عبد الغفار هلال ٢٣٢ / دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر ص ٣٧٩ / الأصوات اللغوية، عبد القادر عبد الجليل ٢٨٥ / في الأصوات اللغوية، غالب المطليبي ٥١.

(٢) التطور النحوي، برجستر أسر ١٨، التطور اللغوي، رمضان عبد التواب ٢٢، المصطلح الصوتي، عبد القادر مرعي ١٣٥ في البحث الصوتي عند العرب، خليل عطية ٧١.

(٣) الصوتيات، برنيل مالبرج ١١٨.

(٤) الأصوات اللغوية، محمد الخولي، ٢١٩.

(٥) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس ١٤٦، أصوات اللغة العربية عبد الغفار هلال ٢٣١ / دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر ٣٧٩ / الأصوات اللغوية، عبد الغفار عبد الجليل ٢٨٥ / أثر القوانين، فوزي الشايب ٢، في الأصوات اللغوية، غالب المطليبي ٥١.

(٦) التطور اللغوي، رمضان عبد التواب ٢٢، التطور النحوي، برجستر ١٨، المصطلح الصوتي مرعي ١٣٥ في البحث الصوتي، خليل عطية ٧١.

(٧) علم الأصوات، برنيل مالبرج، ١١٨.

سابق فيكون الصوت اللاحق مكيفاً مؤثراً، والصوت السابق متكيفاً متأثراً^(١)، ومن ذلك قراءة جمهور القراء لقوله تعالى " وقيل من راق "^(٢) بإدغام النون في الراء^(٣) إذ تحوّل صوت النون إلى راء بتأثير من صوت الراء اللاحق له، ومعنى هذا أنّ الصوت اللاحق أثر في الصوت السابق.

ب- من حيث تجاور الأصوات المتأثرة :

وتقسم المماثلة بناء على هذا الأساس إلى قسمين هما :

(١) المماثلة المباشرة .

(٢) المماثلة غير المباشرة .

أما المماثلة المباشرة^(٤) وتدعى بالمتقاربة أو الحقيقية^(٥) أو التجاورية^(٦) أو المتصلة^(٧) أو المتأخمة^(٨) فهي أن يؤثر صوت سابق في صوت لاحق أو صوت لاحق في صوت سابق يجاوره مجاورة متصلة، إذ لا يفصل بينهما فاصل صوتي، ويعرفها محمد الخولي بقوله " وهي مماثلة يكون فيها الصوت المؤثر مجاوراً تماماً للصوت المتأثر؛ أي لا يفصلها صوت ثالث"^(٩) ومن ذلك مماثلة لام التعريف لصوت الشين في قولنا " الشمس" إذ تحوّل صوت اللام إلى شين لمماثلة صوت الشين المجاور له، دون أن يفصل بينهما فاصل صوتي.

أما المماثلة غير المباشرة^(١٠) وتدعى بالمتباعدة أو المتأخرة^(١١) أو المنفصلة^(١٢) أو التباعدية^(١٣) أو غير المتأخمة^(١٤) فهي أن يؤثر صوت سابق في صوت لاحق أو صوت

(١) الأصوات اللغوية ، محمد الخولي ٢١٩ .

(٢) القيامة ، ٢٧ .

(٣) السبعة في القراءات ، ابن مجاهد ٦٦١

(٤) دراسة الصوت اللغوي ، أحمد مختار عمر ، ٣٢٥ ، تحليل الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير ، سمير استيتيه (بحث) ١٦٦ .

(٥) الصوتيات ، برتيل مالبرج ١١٨ .

(٦) الأصوات اللغوية ، محمد الخولي ٢١٩ ، الأصوات اللغوية عبد القادر عبد الجليل ٢٨٩ .

(٧) التطور اللغوي ، رمضان عبد التواب ٢٤ ، أثر القوانين الصوتية ، فوزي الشايب ١٨٥ ، المصطلح الصوتي ، عبد القادر مرعي ، ١٣٥ .

(٨) دراسة الصوت اللغوي ، أحمد مختار عمر ٣٧٩ .

(٩) الأصوات اللغوية محمد الخولي ٢١٩ .

(١٠) دراسة الصوت اللغوي ، أحمد مختار عمر ، ٣٢٥ ، تحليل الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير ، سمير استيتيه (بحث) ١٦٦ .

(١١) الصوتيات ، مالبرج ١١٩ .

لاحق أو صوت لاحق في صوت سابق، على أن يفصل بينهما فاصل صوتي سواء أكان هذا الفاصل صوتاً واحداً أم أكثر. ويعرفها محمد الخولي بقوله: "وهي مماثلة يكون فيها الصوت المؤثر مفصلاً عن الصوت المتأثر بصوت أو أكثر^(٤) ومن ذلك تفخيم السين في "سراط" تحت تأثير الطاء المفخمة، إذ تأثر صوت السين المرقق بصوت الطاء المفخم مع وجود فاصل صوتي بينهما وهما "الراء والألف".

ج- من حيث درجة التأثير:

تختلف الأصوات المتجاورة في نسبة تأثير بعضها ببعض، فقد لا يعدو هذا التأثير أن يكون مجرد انقلاب الصوت من الجهر إلى الهمس ليمائل صوتاً مهموساً آخر مؤثراً أو العكس، أو قد ينتقل مجرى الهواء من الفم لصوت ما إلى الأنف نتيجة تأثره بصوت آخر أو العكس، وقد ينقلب الصوت المتأثر إلى جنس الصوت المؤثر إذ يطابقه تماماً وهذا أقصى ما يمكن أن يصل إليه الصوت في تأثره بما يجاوره وذلك أنه يفنى في الصوت المجاور فلا يترك له أثراً وفناء الصوت في صوت آخر هو ما اصطلح القدماء على تسميته بالإدغام^(٥) وبناء عليه فقد قسم العلماء المحدثون المماثلة قسمين :

١- المماثلة الكلية.

٢- المماثلة الجزئية.

أما المماثلة الكلية فهي التي يتأثر فيها الصوت المتأثر بالصوت المؤثر تأثراً كلياً يصل إلى درجة أن يتحول فيها الصوت المتأثر إلى جنس الصوت المؤثر "إذ يتطابق الصوتان تمام المطابقة"^(٦) ويعرفها محمد الخولي بقوله: "وهي أن يتعدل صوت ليمائل آخر مماثلة كلية كاملة، أي أن يتحول الصوت المتأثر إلى مثل الصوت المؤثر، ويدعو بعضهم هذه الظاهرة إدغاماً"^(٧).

(١) التطور اللغوي ، رمضان عبد التواب ٢٥، أثر القوانين ، فوزي الشايب ١٨٦، المصطلح الصوتي ،مرعي ١٣٧.

(٢) الأصوات اللغوية ، محمد الخولي ٢٢٠.

(٣) دراسة الصوت ، أحمد مختار عمر ٣٧٩ .

(٤) الأصوات ، محمد الخولي ٢٢٠ ، الأصوات اللغوية ، عبد القادر عبد الجليل ٢٨٩.

(٥) الأصوات اللغوية ،إبراهيم أنيس ، ١٤٨.

(٦) دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر ٣٧٩/ أثر القوانين ، فوزي الشايب ١٨٦

(٧) الأصوات اللغوية ، محمد الخولي ، ٢٢٠

ومن ذلك مماثلة اللام في كلمة (الشمس) لصوت الشين المؤثر إذ تحول صوت اللام المتأثر إلى جنس الصوت المؤثر " الشين " فتطابقا تمام المطابقة.

أما المماثلة الجزئية، ففيها لا يقلب الصوت المتأثر إلى جنس الصوت المؤثر، بل يفقد بعض خصائصه، أو قد يتحول إلى صوت آخر ليصبح أكثر قرباً في خصائصه التصويتية من الصوت المؤثر، على أن لا يطابقه تمام المطابقة، ويعرفه محمد الخولي بقوله: " وهي أن يتعدل صوت جزئياً ليمائل صوتاً آخر "^(١) نحو تحول تاء الافتعال في وزن " افتعل " طاء بتأثير من الصاد في لفظة " اصطبر " إذا انقلب صوت التاء إلى صوت الطاء ليصبح أكثر قرباً في الخصائص الصوتية من صوت الصاد، فهو لم ينقلب إلى جنس الصوت المؤثر، بل انقلب إلى صوت ثالث يتقارب مع الصوت المؤثر في الخصائص الصوتية ولهذا فهي مماثلة جزئية.

وفي ضوء ما سبق يمكننا القول: إن سيبويه والقدماء عرفوا هذه الظاهرة، بيد أنهم اقتصرُوا في هذه المسألة على ضرب الأمثلة حين كانت تدعو الحاجة إلى ذلك، فكان لهم بذلك فضل السبق ثم جاء المحدثون ففصلوا القول في هذه الظاهرة، وبيّنوا أنواعها وأشكالها، فكان لهم فضل التوضيح والبيان.

وقبل الخوض في تبيان ما عالجه القيسي من جوانب هذه الظاهرة وددت لو نتوقف قليلاً عند قول إبراهيم أنيس حينما تحدث عن درجات المماثلة قائلاً: " الأصوات المتجاورة تختلف في درجة تأثرها بعضها ببعض، فقد لا يعدو التأثر أن يكون مجرد انقلاب الصوت من الجهر إلى الهمس أو العكس، وأقصى ما يصل إليه الصوت في تأثره بما يجاوره أن يفنى في الصوت المجاور، فلا يترك له أثراً، وفناء الصوت في صوت آخر هو ما اصطاح القدماء على تسميته بالإدغام"^(٢) وكنت قد وضحت من خلال قول إبراهيم أنيس هذا أنّ علماء اللغة المحدثين قسّموا المماثلة قسمين: مماثلة جزئية، ومماثلة كلية، وتم بيان ذلك، وما أردت تكرار البيان لهذه المسألة هنا، ولكني أردت القول: إذا كان فناء الصوت في الصوت يمثل درجة من درجات التأثر بين الأصوات وقد اصطاح علماء اللغة المحدثون على هذه الدرجة بالمماثلة الكلية في حين اصطاح العلماء المتقدمون عليها بالإدغام - فهذا

(١) السابق ٢٢٠.

(٢) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس ١٤٨.

يعني أنّ الإدغام شكل من أشكال المماثلة، فالمماثلة هي الأصل والإدغام فرع عنها، إذ إن الإدغام هو مماثلة تامّة فقط.

فهو لا يكون إلا بين الصوامت بينما تكون المماثلة بين الصوامت بعضها ببعض وبين الصوائت أيضاً، وما يجمع بين الأصل والفرع أن هدفهما واحد؛ ذلك أنهما يهدفان إلى تقليل الجهد العضلي المبذول أثناء النطق.

وقد فرّق الطيب بكوش بين المماثلة والإدغام بقوله " وواضح أن الفرق بين المفهومين جوهري: ففي حين يدل المفهوم العصري على ظاهرة تعاملية تقرب بين الأصوات المختلفة، يدل المفهوم العربي على ظاهرة نطقية تدمج الأصوات المتماثلة، ولا يلتقي المفهوم إلا في الحالة التي يصل فيها التقريب إلى التماثل، إلا أنهما يتشاركان في الهدف وهو اجتناب النقل وفي اختصار المجهود أي في الاقتصاد، وهذه الفوارق هي التي جعلت الإدغام العربي مقصوراً على الحروف (يقصد الصوامت) بينما تشمل (Assimilation) الحركات أيضاً ولا شك أنّ هذا من الأسباب التي دفعت بعض الألسنيين العرب إلى اختيار آخر لترجمة (Assimilation) مثل لفظة مماثلة^(١).

* مفهوم المماثلة عند القيسي

لقد أولى القيسي في معالجاته الصوتية المتنوعة اهتماماً واضحاً لهذه الظاهرة، إذ بسط الكلام في جوانبها، وخصّ للإدغام جانباً كبيراً من ذلك، فقد استوعب كل ما يتعلق بالإدغام من معانٍ وأصول وأحكام وعلل، كما قدّم تعليلاً متنوعاً لبعض الظواهر الصوتية التي شكلت جانباً من جوانب ظاهرة المماثلة.

كان القيسي قد قال بعد أن تحدث عن مذهب ورش في تفخيم اللام: "معظم مذاهب العرب في مثل هذا يقربون الحرف من الحرف؛ ليعمل اللسان عملاً واحداً ويقربون الحركة من الحركة ليعمل اللسان عملاً واحداً"^(٢) مما يعني أن القيسي كان مدركاً لمفهوم هذه الظاهرة. إذ تقرب الأصوات - الصوامت منها والصوائت - بعضها لبعض طلباً للخفة

(١) النظريات الصوتية في كتاب سيبويه، الطيب بكوش ١٥١ وما بعدها.

(٢) الكشف، ٢١٩/١.

وسهولة النطق ذلك لأنّ اللسان يعمل عملاً واحداً . وحتى نكشف عن مدى هذا الإدراك - وأعني إدراك القيسي لهذه الظاهرة - كان لا بد من الاعتماد على أساسين هما:
 أولاً : تعريف القيسي للإدغام ، ومعالجته لهذه الظاهرة .
 ثانياً: التعليقات الصوتية التي كان يقدمها القيسي تحليلاً للظواهر الصوتية التي تحدث بين الأصوات. وإليك بيان ذلك:

عرّف القيسي الإدغام قائلاً " الإدغام معناه: إدخال شيء في شيء فمعنى أدغمت الحرف في الحرف، أدخلته فيه، فجعلت لفظه كلفظ الثاني فصارا مثليين"^(١)، وقد اقتفى القيسي بهذا التعريف خطأ القدماء في بيان المعنى اللغوي، والمعنى الاصطلاحي لما يتناوله من أحكام، إذ بيّن المعنى اللغوي وهو الإدخال، ثم انتقل إلى المعنى الاصطلاحي - وسيتم مناقشة هذا في موطنه لاحقاً - إن شاء الله - حين نتحدث عن مفهوم الإدغام من حيث هو شكل من أشكال المماثلة، وما يهمنا هنا أن القيسي بهذا التعريف يقف عند إحدى درجات المماثلة وهي المماثلة الكلية، إذ يشير إلى فناء الصوت المتأثر في الصوت المؤثر، وهو بهذا لا يختلف عن تعريف بعض المحدثين لهذه الدرجة من درجات المماثلة. حين رأى أن أقصى ما يصل إليه الصوت في تأثره بما يجاوره أن يفنى في الصوت المجاور، فلا يترك له أثراً"^(٢) لهذا فنحن نقف موقف بعض المحدثين الذي عدّ الإدغام من أوضح صور المماثلة، بل أقيسها يقول عبد الصبور شاهين أثناء حديثه عن الإدغام وكونه شكلاً من أشكال المماثلة: "بل هو أقيس أشكالها جميعاً في العربية، فمن الطبيعي أن تنطبق عليه قوانين المماثلة التي قررها المحدثون"^(٣).

أما الأساس الثاني الذي يؤكد أن القيسي قد أدرك مفهوم هذه الظاهرة، فهي تلك التعليقات الصوتية التي كان يقدمها تحليلاً للظواهر الصوتية المختلفة، نحو تعليقه لمن قرأ قوله تعالى " السراط " بالصاد بدلاً من السين، إذ قال: "إن السين حرف مهموس فيه تسفلُ وبعدها حرف مطبق مجهور مستعل، واللفظ بالمطبق المجهور بعد المستقل المهموس، فيه تكلف وصعوبة، فأبدل من السين صاداً لمؤاخرتها الطاء في الإطباق والتصعد ليكون عمل اللسان في الإطباق والتصعد عملاً واحداً، فذلك أسهل وأخف"^(٤) .

(١) السابق ١/١٤٣ .

(٢) الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس ، ١٤٨ .

(٣) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، عبد الصبور شاهين ، ٢٣٦ .

(٤) الكشف ١/٣٤ .

فقد لاحظ القيسي ذلك التنافر الصوتي بين صوتي: "السين والصاد" من حيث إنّ الأول صوت مستقل وإنّ الثاني صوت مطبق مستعل. ثم بنى على هذه الملاحظة أن ثمة صعوبة وثقلاً بهذا النطق على اللسان. وللخلاص من هذا الثقل أُبدل من السين صوت مطبق (الصاد). للقرب الصوتي بين الصاد والطاء فكلاهما صوتان مطبقان مستعليان وفي نطقهما معاً سهولة ويسر.

ونحو تعليقه لمن أمال الألف التي يقع بعدها كسرة حين قال: "وعلة من أماله أنه لما وقعت الكسرة بعد الألف قرّب الألف نحو الياء لتقرب من لفظ الكسر، لأن الياء من الكسر، ولم يمكن ذلك حتى قربت الفتحة التي قبل الألف نحو الكسر، فحسن ذلك ليعمل اللسان عملاً واحداً مُتسفلاً فذلك أخف من أن يعمل مُتصعداً بالفتحة والألف ثم يهبط مُتسفلاً بكسرة" (١) وهو بهذا يشير إلى أن الإمالة وسيلة لتحقيق التماثل بين الأصوات اللغوية التي تتصف بصفات متنافرة مع تجاورها، إذ يرى القيسي أنّ في الألف والفتحة تصعداً واستعلاءً، وأنّ في الكسرة انحداراً وتسفلاً، يجعل أمر نطقهما معاً أكثر مشقة على اللسان وهذا من حيث الكلام النظري صحيح سليم، إلا أنه يشوبه خلط واضطراب من حيث الحقيقة الصوتية لنطق الصوائت، كما أنني لا أتفق معه حين جعل الألف مسبوقه بفتحة، والياء مسبوقه بكسرة؛ إذ لا وجود لهذه الصوائت القصيرة قبل الصوائت الطويلة التي من جنسها. وسيتّم نقاش هذه الأمر في فصل الإمالة.

وتأكيداً لهذا الهدف الذي تقصده الإمالة، فقد ربط سيبويه من قبل بين هدف الإمالة، وهدف الإدغام حين تحدث عن إمالة الألف إذا كان بعدها كسرة إذ قال: "وإنما أمالوها - ويقصد هاهنا الألف - للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقربوها منها كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا: صَدَرَ، فجعلوها بين الزاي والصاد، فقربها من الزاي والصاد التماس الخفة، لأن الصاد قريبة من الدال، فقربها من أشبه الحروف من موضعها بالدال. وبيان ذلك في الإدغام. فكما يريد في الإدغام أن يرفع لسانه من موضع واحد، كذلك يقرب الحرف إلى الحرف على قدر ذلك" (٢).

(١) السابق ١٧٠/١ وما بعدها .

(٢) الكتاب ١١٧/٤.

ثم انظر في قول القيسي الذي نصّه " والقوي من الحروف إذا تقدّمه الضعيف مجاوراً له جذبه إلى نفسه إذا كان من مخرجه، ليعمل اللسان عملاً واحداً في القوة من جهة واحدة"^(١) تجد في هذا النص إشارة واضحة لمفهوم المماثلة، فقد وضّح القيسي هاهنا عناصر المماثلة جميعها، كالتجاور بين الأصوات المختلفة، والتأثر والتفاعل بينها، ثم الهدف والغاية من هذا التأثير. إذ بهذه العناصر الثلاثة يحدد مصطلح " المماثلة عند القدماء والمحدثين، لا بل وفيه إشارة واضحة للأساس الذي تبناه بعض المحدثين تعريفاً لأثر المماثلة إذ قال: "صوت أكثر قوة يؤثر في صوت أكثر ضعفاً فيحيله شبيهاً به"^(٢).

وفي ضوء ما سبق يمكننا القول: لقد كان القيسي على معرفة تامة بجوهر هذه الظاهرة - وأقصد بها المماثلة - إذ تكشف النصوص السابقة التي سقتها عن مدى الإدراك الدقيق، والمعرفة الأكيدة من القيسي لمفهوم المماثلة فقد اتفق مع القدماء والمحدثين على أن هذه الأصوات المتجاورة تتأثر ببعضها ببعض حين تكون متنافرة ومتخالفة، سواء أكان ذلك الاختلاف في الصفة أم في المخرج، إذ يفقد الصوت المتأثر بعض خصائصه ليقارب الصوت المؤثر سعياً إلى هدفين:

أولهما: طلباً لتجانس الأصوات ومواءمتها^(٣) إذ قال " أعلم أن الحروف إنما يبدل بعضها من بعض ويدغم بعضها في بعض للتناسب والقرب الذي بينها"^(٤).

ثانيهما: طلباً للخفة والسهولة أثناء النطق إذ قال: " ليكون عمل اللسان في الإطباق والتصدع عملاً واحداً، فذلك أسهل وأخف"^(٥)، وقال أيضاً " وإذا كان بعد الصاد حرف مطبق مثلها، كان اللفظ بها أسهل لمؤاخراتها ما بعدها، وليعمل اللسان عملاً واحداً في الإطباق والاستعلاء"^(٦) وخلص من كل ذلك إلى أن " اللسان يبادر إلى اللفظ بما قرّب من الحرف، وما هو أليقُ به من غيره، ليعمل اللسان عملاً واحداً"^(٧).

(١) الرعاية ص ٢٠٦.

(٢) أثر القراءات في الأصوات النحو العربي، عبد الصبور شاهين ٢٣٢.

(٣) انظر الرعاية ٢١٠ مثلاً

(٤) الرعاية ٢١٦.

(٥) الكشف ٣٤/١ وانظر ٣٥/١، وانظر الرعاية ٢٠٣، ٢٠٦، ١٨٩-٢١٦.

(٦) الرعاية ٢١٦.

(٧) السابق ٢١٨.

وبقي أن أقول: إن القيسي قد استخدم مصطلح (التقريب) للدلالة على مضمون هذه الظاهرة، إذ قال "فقد قالوا شهيد، لعب فكسروا الأول لكسر الثاني، وهو من حروف الحلق للتقريب"^(١).

ثالثاً: أشكال المماثلة :

ونعني بمصطلح " أشكال المماثلة " تلك الصور والمظاهر المتنوعة والمختلفة التي تتخذها هذه الظاهرة لإحداث التجانس بين الأصوات المتنافرة، إذ تأخذ ظاهرة المماثلة أشكالاً متنوعة ومتعددة حين تسعى إلى إحداث تماثل وتجانس بين الأصوات المتجاورة، فقد يقتصر التماثل بين هذه الأصوات على فقدان الصوت لبعض خصائصه الصوتية كصفة الهمس لمماثلة الجهر أو الإطباق لمماثلة عدمه (الانفتاح) أو الرخوة (الاحتكاكية) لمماثلة الشدة وهكذا، ليجانس الصوت المؤثر، في حين يتحتم عليه وفي موطن آخر أن يغير هذا الصوت موضع نطقه ليجانس موضع الصوت المؤثر. وقد يتعدى الأمر إلى أبعد من ذلك، إذ يفنى الصوت المتأثر في الصوت المؤثر فناء تاماً يصل إلى حد المطابقة (الإدغام).

وقد قدّمت الدراسات الصوتية الحديثة عرضاً مفصلاً لهذه الأشكال كما قدّم العلماء المحدثون تعريفات محددة لها، والذي أردته من هذا الباب تقديم تلك الاحساسات الصوتية التي ظهرت عند القيسي بهذه الأشكال. إذ أزعم - ومن خلال اطلاعي على ما قدمه القيسي - أن القيسي قد أشار إلى جلّ ما قدمته الدراسات الصوتية الحديثة لهذا الموضوع من آراء وتعريفات ومفاهيم ومضامين إذ يكفيني قوله في هذا الشأن " اللسان يبادر إلى اللفظ بما قرّب من الحرف، وما هو أليق به من غيره، ليعمل اللسان عملاً واحداً"^(٢) وإليك بيان ذلك:

١- المماثلة بين الجهر والهمس:

يحدث أن يلتقي في هذا الشكل من أشكال المماثلة صوت مجهور بصوت آخر مهموس؛ فيؤثر أحدهما في الآخر سعياً للمجانسة الصوتية وتقليلاً للجهد العضلي المبذول، إذ يفقد الصوت المتأثر سمته الصوتية كأن تكون هذه الصفة الهمس مثلاً ليمائل بذلك سمة الصوت المؤثر وهي الجهر ليصبح الصوتان مجهورين، أو قد يحدث العكس. وقد نبّه محمد الخولي لهذا الشكل من أشكال المماثلة حين قال: "المماثلة في الجهر: هي أن يتعدل صوت

(١) الكشف ٢٨٤/١.

(٢) الرعاية ٢١٨.

مهموس ليمائل آخر مجهوراً في سمة الجهر ومثال ذلك كلمة (ازدوج) التي أصلها (ازدوج) حيث تغيرت / ت / إلى / د / لتمائل / ز / في الجهر، والمماثلة في الهمس: هي أن يتعدل صوت مجهور ليمائل آخر مهموساً في سمة الهمس. مثال ذلك كلمة (حَبَس) حيث تغيرت / ب / المجهورة إلى المهموسة لتمائل / س / في الهمس^(١). وقد قيد إبراهيم أنيس حدوث هذا التأثير والتأثير سكون الصوت الأول^(٢).

وقد تنبّه القيسي لهذا الشكل من أشكال المماثلة، وتحدث عنه في غير ما موطن. من ذلك؛ قوله: " وإذا كانت الدال بدلاً من تاء وجب على القارئ إظهارها وبيانها لئلا يميل بها اللسان إلى أصلها، وذلك نحو قوله: " مزدجر " و " ازدجر " و " تزدرى أعينكم " وشبهه، لأن الأصل فيه: " مزتجر " و " ارتجر " و " تزتري " ، فلما وقعت " التاء " وهي حرف مهموس ضعيف، بين حرفين مجهورين قويين، وهما الجيم والزاي و" الزاي والراء " خفيت وضعفت لقوة ما قبلها وما بعدها، ولضعفها في أصلها ، فأبدل منها حرف من مخرجها يؤاخي الجيم والزاي والراء، في الجهر والقوة، ويقرب من مخرجهن وهو الدال ليعمل اللسان عملاً واحداً بالحروف القوية المتفقة في الصفة، فلا بد من التحفظ بإظهار لفظ الدال في ذلك وبيانها لئلا يشوبها لفظ التاء الذي هو أصلها^(٣).

فالتاء صوت مهموس، وقد وقع بين صوتين مجهورين هما: الجيم والزاي، لذا فقد انقلب إلى صوت الدال حتى تتجانس الأصوات ويسهل بذلك عمل اللسان. وهي مماثلة في الجهر: إذ انقلب الصوت المهموس (التاء) إلى صوت مجهور (الدال) ليمائل صوتين آخرين مجهورين هما (الزاي والجيم) وهي مماثلة ازدواجية ذلك لأن الصوت يتأثر بصوتين معاً سابق ولاحق، ومعنى هذا أن المماثلة تقدمية ورجعية في آن معاً، وقد تنبه مالبرج في كتابه (الصوتيات) إلى مفهوم مصطلح (المماثلة الازدواجية) حين قسم المماثلة بحسب اتجاه التأثير إلى ثلاثة أقسام: راجعة ومتقدمة ومزدوجة فقال: " والمماثلة إما راجعة أو (توقعية) وتعني أن صوتاً أثّر على صوت سابق له ومتقدمة وتعني أن صوتاً أثّر على صوت تال له، ومزدوجة " حين يضاهاى الصوت صوتين محيطين به^(٤).

(١) الأصوات اللغوية ، محمد الخولي (٢٢٠) .

(٢) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس (١٤٩).

(٣) الرعاية ٢٠٢ وما بعدها وانظر الرعاية ٢٠٧ ، ٢١٤ .

(٤) الصوتيات، برتيل مالبرج، ١١٨ .

وضرب القيسي لهذا الشكل من المماثلة مثلاً آخر يقول فيه: "وإذا سكنت العين وأنت بعدها هاء وجب التحفُّظ بإظهار العين لئلا تقرُّب من لفظ الحاء، وتندغم فيها الهاء فتصير كأنها حاءٌ مشدَّدة، كما قالوا في " مَعَهُم " " مَحَهُم " فأبدلوا من العين حاء، وأدغموا الهاء فيها على إدغام الثاني في الأول، لأن الحاء مؤاخية للهاء في الهمس، ومخرجاها متقاربان" (١).

وهو يشير بهذا الكلام إلى مظهر آخر من مظاهر هذا الشكل من أشكال المماثلة وهو المماثلة في الهمس. إذ انقلب صوت العين المجهور إلى صوت الحاء المهموس ليقترب صوت الهاء المهموس، كما أنها مماثلة رجعية فقد أشار إلى ذلك بقوله: "على إدغام الثاني في الأول" أي أن التأثير يتجه من الخلف إلى الأمام، فصوت الهاء تال لصوت العين المنقلب، فالمماثلة رجعية وهي في الهمس.

ثم انظر في قوله تعقيباً على قراءة من قرأ قوله تعالى "ومن أصدق" بأن جعل الصاد بين الصاد والزاي حين قال "الصاد حرف مهموس، وبعدها الدال حرف مجهور، فقرِّبت الصاد من الدال بأن خُط لفظها بالزاي، لأنه حرف مجهور، مثل الدال، فصار اللسان يعمل في حرفين مجهورين، وحسن ذلك لأن الصاد والزاي من مخرج واحد، ومن حروف الصفير" (٢) تطمئن إلى أن القيسي قد عرف مفهوم ظاهرة المماثلة وعرف هذا الشكل من أشكال المماثلة.

فالمماثلة هنا في الجهر كما أنها مماثلة جزئية؛ إذ فقد الصوت المتأثر (الصاد) بعض خصائصه الصوتية ليمائل الصوت المؤثر (الدال) مماثلة جزئية، وهي رجعية إذ أثير الصوت اللاحق في الصوت السابق فكان الاتجاه من الخلف إلى الأمام.

وقد تحدث القيسي عن هذا الصوت: "الصاد التي يخالط لفظها لفظ الزاي" حديثاً مفصلاً إذ بيّن ماهيته حين أخذ يعرض للأصوات الستة التي استعملها العرب مع التسعة والعشرين. فقال: "الصاد التي يخالط لفظها لفظ الزاي نحو (الزراط) و(قزد السبيل)

(١) الرعاية ١٦٣.

(٢) الكشف، ١/٣٩٤.

وشبيهه.... فلا هي صاد خالصة ولا هي زاي خالصة^(١) إذ مخرج هذا الصوت متوسط بين مخرج الصوتين اللذين اشتركا فيه^(٢) وضرب لهذا الصوت مثالين لتوضيحه: **أولهما:** "الزراط" فقال: "الأصل في الصراط: السين، والسين حرف مهموس منفتح فيه صفير. والطاء: حرف مطبق مجهور لا صفير فيه، والمهموس: ضد المجهور، وهو أضعف منه في النطق والمخرج، والمطبق: ضد المنفتح، وهو أقوى منه في النطق والمخرج، فلما اجتمعت الأضداد في النطق، أبدلوا من السين حرفاً يواخياها في الصفير ومن مخرجها. ويواخي الطاء في الجهر، وهو الزاي، وخطوا بلفظ الزاي الصاد، لمواخاتها لها في المخرج والصفير، ولمواخاتها للطاء في الإطباق، لئلا يُخلَّ بزوال السين وصفيرها، ف قرب لفظها من لفظ الطاء عند ذلك، وصار عمل اللسان من موضع واحد، ولم يُخلُّوا بالسين التي هي الأصل إذ قد عوضوا منها حرفاً من مخرجها فيه من الصفير مثل ما فيها^(٣).

ثانيهما: "قزد" وعلل مسألة ورود هذا الصوت في هذه اللفظة قائلاً: "الدال حرف مجهور لا صفير فيه، والصاد حرف مهموس فيه صفير ففعلوا به ما فعلوا بالسين قبل الطاء، ليعمل اللسان عملاً واحداً"^(٤). وحتى يدل القيسي على وجود هذا الصوت في اللفظة رسمه بالزاي.

وكان سيبويه قد ذكر هذا الصوت في كتابه^(٥) ووصفه ابن دريد فأحسن وصفه حين اشترط سكون صوت الصاد حتى يتحول إلى لفظ الزاي^(٦)، وعبر عنها ابن جني قائلاً: "بأنها التي يقل همسها قليلاً ويحدث فيها ضرب من الجهر لمضارعتها الزاي"^(٧). وفي الدرس الصوتي الحديث وصف هذا الصوت بأنه: الصاد الساكنة التي تأتي قبل صوت مجهور في مثل نطقنا لكلمة (مصدر) حيث تنطق الصاد مجهورة متأثرة بالدال المجهورة بعدها^(٨) فهي إذن الصاد التي يقل همسها ويحدث فيها ضرب من الجهر

(١) الرعاية ١٠٩ وما بعدها.

(٢) السابق ١١١.

(٣) السابق ١٠٩ وما بعدها.

(٤) السابق ١١٠.

(٥) الكتاب ٤/٣٢٢.

(٦) الجمهرة ١/١٣.

(٧) سر صناعة الإعراب ١/٥٠.

(٨) في البحث الصوتي عند العرب، خليل العطية ٣٤/ في التطور اللغوي، عبد الصبور شاهين ٢١١، أصوات اللغة العربية عبد الغفار هلال ٧٦.

لمضارعتها الزاي وقد ضرب لها تمام حسّان مثلاً حياً من ألفاظ أهالي القاهرة حين قال: "هي صاد مجهورة تشبه نطق العامّة في مصر للطاء في كلمة "ظالم: مثلاً" (١).

وهذا يعني أن القيسي وفق في تحليله الصوتي لظهور مثل هذا الصوت "الصاد التي يخالط لفظها لفظ الزاي" في الألفاظ السابقة، إذ جاء التحليل الصوتي الحديث يوافق ما ذهب إليه من تعليل.

٢- المماثلة بين الإطباق وعدمه:

قد يلتقي صوت مطبق بأخر منفتح في هذا الشكل من أشكال المماثلة، فيؤثر أحدهما في الآخر، إذ يصبح الصوتان مطبقين أو منفتحين، وقد أشار القيسي لمثل هذا الشكل من أشكال المماثلة، إذ قال: "وإذا كان بعد الصاد، حرف مطبق مثلها، كان اللفظ بها أسهل لمؤاخرتها ما بعدها، وليعمل اللسان عملاً واحداً في الإطباق والاستعلاء" (٢) ثم ضرب لهذا مثلاً حين قال: "ألا ترى أن التاء التي للافتعال الزائدة المتحركة، إذا وقعت بعد الصاد، قلبت طاء ليكون بعد الصاد ما هو مثلها في الإطباق والاستعلاء فيعمل اللسان عملاً واحداً في الحرفين، وإنما اختير بدل الطاء من التاء؛ لأنها من مخرج التاء، فكانت أولى بالبدل منها من غيرها. وذلك نحو قوله (اصطفى) و (اصطبر) وشبهه، أصل الطاء فيه تاء" (٣).

ويؤكد هذا ما قلناه سابقاً أن القيسي كان مدركاً لمضمون هذه الظاهرة، عارفاً بأشكالها وأنواعها، فهو يصرّح بأن الأصوات المختلفة في الصفات إذا تجاوزت حصل فيما بينها تفاعل صوتي يعتمد على التأثير والتأثر وصولاً إلى التجانس الصوتي، فـصوت (التاء) المنفتح الذي جاء في أوزان الافتعال قلب إلى صوت (الطاء) المطبق بتأثير من صوت (الصاد) المطبق، ليتجانس الصوتان، وهذا ما حصل؛ إذ أصبح الصوتان مطبقين بدل أن كانا مختلفين: أحدهما مطبق والآخر منفتح. والمماثلة هنا تقدمية مباشرة.

وفي موطن آخر يقول تعقيباً على اختلاف القراء في قراءة قوله تعالى "الصراط، صراط" بالسين أي "الصراط، وصراط" أو بالصاد كما هي في خط المصحف: "وحجة من قرأه بالصاد أنه اتبع خط المصحف، وإن السين حرف مهموس فيه تسفّل، وبعدها حرف مطبق مجهور مستعل، واللفظ بالمطبق المجهور بعد المستفل المهموس، فيه تكلف وصعوبة،

(١) اللغة العربية معناها ومبناها تمام حسان ٥٤.

(٢) السابق ٢١٦.

(٣) السابق ٢١٦.

فأبدل من السين صاداً لمؤاخراتها الطاء في الإطباق والتصدُّ ليكون عمل اللسان في الإطباق والتصدُّ عملاً واحداً، فذلك أسهل وأخف، وعليه جمهور العرب وأكثر القراء. وكانت الصاد أولى بالبدل من غيرها لمؤاخراتها السين في الصفير والمخرج، فأبدل من السين حرف يؤاخيها في الصفير والمخرج، ويؤاخي الطاء في الإطباق والتصدُّ وهو الصاد^(١).

فالمماثلة قد حدثت هنا لمجانسة الأصوات في الإطباق، إذ إن السين صوت منفتح، والطاء صوت مطبق، ومعنى هذا أنهما مختلفان في الصفة، مما يشكل هذا صعوبة في اللفظ، فما كان من (الطاء) إلا أن أثرت في (السين) فقلبتَه إلى صوت الصاد المطبق، والمماثلة هنا رجعية غير مباشرة إذ وقع الصوت المؤثر في موقع نال للصوت المتأثر، كم فصل بينهما فاصل صوتي تشكل من صوتين هما: الراء والألف.

٣ - المماثلة بين الشدة وعدمها:

قد يلتقي صوت (انفجاري) شديد بآخر (احتكاكي) رخو في هذا الشكل من أشكال المماثلة، فيؤثر الصوت الشديد في الصوت الثاني الرخو إذ يصبح الصوتان شديدين (انفجاريين)، أو قد يحدث العكس، وقد يصحب هذا التأثير عادة إدغام^(٢).

وقد تنبّه القيسي لهذا الشكل حين قال: "الجيم حرف مجهور شديد، والزاي حرف رخو، فلما فارقت الزاي الجيم في الشدة، مال اللفظ واللسان إلى بدل الجيم بزاي، ليعمل اللسان عملاً واحداً في حرفين رخوين، فكان ذلك أسهل من عمله في حرف شديد وحرف رخو فيه صفير مع تقارب المخارج"^(٣) لهذا فهو يشترط التحفظ بلفظ كلٍّ من الجيم والزاي لئلا يحدث مثل هذه المماثلة إذ يقول: "وإن لم يتحفظ ببيان الجيم صارت زايًا مدغمة في الزاي التي بعدها، وسارع اللفظ إلى ذلك"^(٤) نحو قوله تعالى " رجزاً من السماء" ^(٥) و"الرجز فاهجر" ^(٦).

(١) الكشف ٣٤/١.

(٢) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس ١٥١.

(٣) الرعاية ١٧٦.

(٤) السابق ١٧٦.

(٥) البقرة ٥٩.

(٦) المدثر ٥.

المماثلة هنا مماثلة في الشدة وعدمها، فقد أثر صوت الزاي الرخو في صوت الجيم الشديد، فقلبه إلى صوت رخو مثله، كما أنها مماثلة رجعية؛ إذ اتجه التأثير من الصوت المتأخر إلى الصوت المتقدم، وهي مماثلة مباشرة إذ لم يفصل الصوتين أي فاصل صوتي.

٤- المماثلة بين التفخيم وعدمه :

قد يلتقي صوت مفخم بصوت آخر مُرَقَّق في هذا الشكل من أشكال المماثلة فيؤثر أحدهما بالآخر إذ ينقلب الصوت المرقق إلى صوت مفخم ليجانس بذلك الصوت المؤثر (المفخم) أو قد يحدث العكس، وقد أشار محمد الخولي لهذه القضية، وعبر عنها قائلاً: "المماثلة في التفخيم وهي أن يتعدل صوت مرقق ليمائل آخر مفخم في سمة التفخيم" (١) ولهذا ظهر عنده ما يسمى بـ "التفخيم السياقي: ويقصد به أن يفخم الصوت ليس لسمة ذاتية فيه، بل لتأثره بصوت مفخم مجاور" (٢).

ولقد تنبه القيسي من قبل لهذا الشكل من أشكال المماثلة حين قال " إذا وقع بعد اللام - بأي حركة كانت اللام مشددة أو مخففة - لام أخرى (مفخمة) أو حرف إطباق، وجبت المحافظة على ترقيق اللام الأولى، لئلا تُفخم لأجل التفخيم الذي بعدها، ويسارع اللسان إلى ذلك ليعمل عملاً واحداً" (٣) ثم قال: "فلا بد من التكلف بإظهار ترقيق اللام الأولى لئلا يسبق اللسان إلى تفخيمها لتفخيم ما بعدها" (٤) وهو تنبه واضح يعبر عن الفهم الدقيق لهذا الشكل من أشكال المماثلة من قبل القيسي، إذ قد يؤثر الصوت الثاني المفخم - سواء أكان هذا الصوت لأمًا مفخمة أو صوتاً من أصوات الأطباق المفخمة - في صوت اللام المرقق الأول لإحداث مجانسة صوتية بينهما في التفخيم. وقد ضرب له أمثلة متنوعة من القرآن نأخذ منها ثلاثة أمثلة متنوعة ثم نحللها وإليك بيان ذلك (٥):

الأول : قوله تعالى: "إن ربي لطيف" (٦) إذ جاور صوت اللام المرقق صوت الطاء المطبق المفخم فوجب التحفظ ببيان صوت اللام المرقق كي لا يسارع اللسان إلى تفخيمه متأثراً بصوت الطاء المفخم المطبق.

(١) الأصوات اللغوية، محمد الخولي ٢٢٠ وما بعدها .

(٢) السابق ٢١٦ .

(٣) الرعاية ١٨٩ .

(٤) السابق ١٩٠ .

(٥) السابق ١٨٩ وما بعدها .

(٦) يوسف ١٢ .

الثاني: قوله تعالى: " خَلَقَهُمْ " ^(١) وهنا يرى القيسي أن اللام يمكن أن تفخّم لأجل التفخيم الذي في صوت القاف المفخّم المستعلي.

الثالث: قوله تعالى " ما جعل الله " ^(٢) إذ يرى القيسي أن اللام الأولى تتأثر بتفخيم اللام في لفظ الجلالة ؛ ذلك أن " اللام من اسم الله - جل ذكره - مفخمة أبداً في الابتداء وفي الوصل إذا كان قبلها فتح أو ضم " ^(٣).

ويقول القيسي في موطن آخر " إذا وقع بعد الذال حرف مفخّم: راء أو لام، وجب التحفظ بترقيقها لئلا تتبع تفخيم ما بعدها فيدخلها الإطباق وتصير طاء، وذلك تصحيف " ^(٤) وقد علّل هذه المسألة بقوله " التحفظ بترقيق لفظ الذال في هذا وشبهه واجب لما ذكرناه لأن اللسان يسبق إلى أن يتبع التفخيم، وعليه كلفة في أن يتبع الترقيق التفخيم " ^(٥) وفي هذا النص إشارة واضحة للمماثلة بين الترقيق والتفخيم، فالمماثلة هنا في التفخيم؛ إذ قد يقلب (الذال) المرقق إلى (الطاء) المفخّم لمجانسة صوت (اللام) أو (الراء) المفخّم؛ وذلك لأن النطق بصامتين متنافرين: أحدهما مرقق والآخر مفخّم يشكل ثقلاً في النطق. والمماثلة رجعية؛ إذ يؤثر الصوت اللاحق في الصوت السابق، كما أنها مماثلة مباشرة، إذ لم يفصل بينهما فاصل صوتي، وهي مماثلة جزئية إذ ينقلب الصوت المتأثر إلى صوت مختلف عن الصوت المؤثر حتى يجانسه في بعض صفاته لا جميعها.

كما قال في موطن آخر: "وكذلك تُبَيِّنُ التاء المتحركة قبل الطاء، وإن حال بينهما حائل، نحو " اختلط " وإن لم تُبَيِّنِ التاء مرققة مع ترقيق اللام، قُرِبَتْ من لفظ الطاء التي بعدها، وصارت اللام مفخّمة، وذلك إحالة وتغيير فلا بد من ترقيق اللام والتاء، وإظهار ذلك " ^(٦) فالقيسي يستشعر بالتأثر الذي يمكن أن يحدث بين الأصوات المرققة والمفخمة طلباً لمجانسة هذه الأصوات فيقلّ بذلك الجهد العضلي المبدول أثناء النطق. إذ يحذر في المثال السابق من تفخيم التاء وهي صوت مرقق بتأثرها بصوت الطاء المفخّم مع وجود حاجز صوتي بينهما وهو صوت اللام (المرقق) كما أنه ينتبّه إلى قضية لاحقة لهذه المرحلة وهي

(١) الأنعام ٦.

(٢) النساء ٤.

(٣) الرعاية ١٩١.

(٤) السابق ٢٢٥.

(٥) السابق ٢٢٥.

(٦) السابق ٢٠٧.

مرحلة تأثر صوت اللام المرقق بالصوتين المفخمين وهما: صوت التاء المفخم (المتأثر بصوت الطاء المفخم) السابق، وصوت الطاء المفخم اللاحق. ويمكن تمثيل ذلك بما يلي:

المرحلة الأولى: أ-التاء صوت مرقق ب- متبوع بصوت اللام المرقق (الصوت الحائل) ج- متبوع بصوت الطاء المفخم.

المرحلة الثانية: أ-يتحول صوت التاء المرقق إلى صوت التاء المفخم (الصوت المتأثر) ب- متبوع بصوت اللام المرقق الصوت الحائل بينهما ج-متبوع بصوت الطاء المفخم (الصوت المؤثر) وهنا المماثلة مماثلة رجعية غير مباشرة جزئية.

المرحلة الثالثة: أ-صوت التاء المفخم (الصوت المتأثر) يؤثر في صوت اللام اللاحق فهو أيضاً (صوت مؤثر) ب-متبوع بصوت اللام المتحول من مرقق إلى مفخم بتأثير من الصوت السابق واللاحق ج-متبوع بصوت الطاء (الصوت المؤثر) والمماثلة هنا مماثلة ازدواجية جزئية مباشرة .

وهو إدراك تدقيق من القيسي لمظاهر المماثلة بين الأصوات إذ يشير إلى مواطن تأثر الأصوات بعضها ببعض طلباً للمجانسة والمواءمة بينها بدقة رفيعة.

٥- المماثلة بين الاستعلاء وعدمه :

قد يلتقي صوت مستعل بصوت آخر مستقل، في هذا الشكل من أشكال المماثلة فيؤثر أحدهما بالآخر إذ ينقلب الصوت المستقل إلى صوت مستعل ليجانس بذلك الصوت المؤثر المستعلي أو قد يحدث العكس، سواء أكان هذا التجاور تجاوراً مباشراً أم غير مباشر. وقد تنبه القيسي لهذا الشكل من أشكال المماثلة حين تحدث عن صوت الذال المستقل قائلاً: "وإذا كانت بعدها - أي الذال - قاف صارت إلى لفظ الضاد لأجل الاستعلاء الذي في القاف" (١) سواء أكان هذا التجاور تجاوراً مباشراً كقوله تعالى " إلى الأذقان" (١) أم كان غير مباشر كقوله تعالى " ذاقوا" (٢) .

(١) السابق ٢٢٤ وما بعدها.

ويمكن تحليل ذلك فونولوجياً بما هو آت :

ذ [+ مستقل] ← [ض + مستعل] / - ق [+ مستعل]

وتقرأ : يتحول صوت الذال المستقل إلى صوت الضاد المستعلي في الموقع الذي يكون فيه متبوعاً (مباشرة أو غير مباشرة) بصوت القاف المستعلي، والمماثلة جزئية ويمكن أن تكون مباشرة كما في (الأذقان) أو غير مباشرة كما في (ذاقوا) إذ فصل صوت الألف بينهما.

ومن ذلك أيضاً قوله في قراءة حمزة لقوله تعالى " أنا آتيك به " (٣) " وأمال الهمزة لكسرة التاء في الموضعين في النمل ليعمل اللسان عملاً واحداً في المتسفل " (٤) وسيتم مناقشة هذا في فصل الإمالة.

٦ - المماثلة بين الصوائت :

تقسم الأصوات في اللغة العربية قسمين أصوات صامتة وأصوات صائتة. كما تقسم الأصوات الصائتة قسمين أيضاً هما: أصوات صائتة قصيرة: الفتحة والضمة والكسرة، وأصوات صائتة طويلة وهي: الألف والواو المدية، والياء المدية، وقديماً فرّق سيبويه بين هذين النوعين في الطول فقال: "الفتحة من الألف والكسرة من الياء، والضمة من الواو" (٥) كما قرّب - وفي الوقت نفسه - بين كلّ صائت طويل ونظيره القصير حين قرن الفتحة بالألف والكسرة بالياء، والضمة بالواو. إذ الألف - كما يقول ابن جني - فتحة مشبعة والياء كسرة مشبعة، والواو ضمة مشبعة (٦). وسيكون لهذا الأمر - وأعني حقيقة الأصوات الصائتة والفرق بين تلك الصوائت - حديث مفصل في فصل المدّ. فما يهمنا في هذا الباب أن نعرف أن الأصوات الصائتة الطويلة ونظيراتها القصيرة تتوزع توزيعاً اقترانياً إذ يدل هذا التوزيع على ذلك الانسجام والتجانس النطقي بين كل صائت طويل ورديفه القصير.

فعلى الرغم من الفروق (الكميّة والكيفيّة) بين الصوائت الطويلة ونظيراتها القصيرة، إلاّ أنهما يتجانسان في نطقهما الصوتي إلى حدّ يقرب كلّ واحد منهما إلى نظيره؛

(١) يس ٣٦.

(٢) الأنعام ٦.

(٣) النمل ٣٩.

(٤) الكشف ١/١٧٣.

(٥) الكتاب ٤/٢٤٢.

(٦) سر صناعة الاعراب ١/٢٣.

بغية التخلص من التنافر بين هذه الصوائت، يقول تمام حسّان: "ومما يعود في الذوق العربي أيضاً إلى كراهية التنافر ما يسمونه ظاهرة المناسبة (Vowel harmony) فالمعروف أن الفتحة وألف المدّ من قبيل صوتي واحد، وأن الكسرة وياء المدّ من قبيل آخر، وأن الضمة وواو المدّ من قبيل ثالث، فكل حركة من هذه الحركات الثلاث تتناسب ما كان قبلها. ولقد لاحظ النحاة أن موقعاً ما قد يتطلب حركة معينة بحكم النظام أي بحسب القاعدة ولكن هذه الحركة المطلوبة قد تتنافر مع ما يجاورها أو على الأقل لا تتناسبه، ومن هنا يبدو السياق وقد اتخذ في مكان هذه الحركة حركة أخرى تتناسب مع ما يجاورها^(١).

وهذا يعني أن ظاهرة المماثلة لا تقتصر على الأصوات الصامتة دون الصائتة، فقد يحدث أن يتأثر صائت بصائت آخر يجاوره بسبب تنافرها؛ كأن يجاور صائت أمامي ضيق صائتاً خلفياً ضيقاً، فيحدث بينهما تفاعل وتأثر للوصول إلى ما يسمّى بـ "التوافق الحركي" ^(٢) أو "توافق الصوائت" كما يرتضي بعضهم أن يسميها^(٣) وهذه الموازنة بين الصوائت ضرب من تجانس الصوت، وانسجامه وهدفها الإسراع والخفة^(٤).

فقد برهنت الملاحظة الحديثة على أن "الناطق حين يقتصد في الجهد العضلي يميل دون شعور منه أو تعمد إلى الانسجام بين حركات الكلمات"^(٥)، فهذه التماثل إذن الوصول إلى الانسجام الصوتي والاقتصاد في الجهد العضلي المبذول أثناء الكلام، ومن هنا خرج بعض المحدثين إلى تسمية هذا التماثل بـ "الانسجام"^(٦).

ويقول غالب المطلبي وقد سمى هذه الظاهرة بالانسجام المدّي: "تكاد هذه الظاهرة تكون من السمات الأساسية لبنى طائفة كبيرة من اللغات فهي واضحة في العربية التاريخية وضوحاً تاماً ومن يبحث في الإتياع والإمالة وتغيّر أصوات المد في طائفة من الكلمات يجد حتماً أن ذلك كان نتيجة لخضوع العربية لضرب من الانسجام المدّي"^(٧).

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان ٢٧٣.

(٢) مدخل إلى علم، محمود فهمي حجازي ٢٢٩.

(٣) الأصوات اللغوية، محمد الحولي، ٢٠٩.

(٤) أصوات اللغة العربية، عبد الغفار هلال، ٢٣٤.

(٥) في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، ٩٧.

(٦) في البحث الصوتي عند العرب، خليل العطية، ٧٥ وما بعدها.

(٧) في الأصوات اللغوية، غالب المطلبي، ٥٠.

وقد عرف علماء اللغة القدماء هذا الشكل من أشكال المماثلة، و ضربوا له من الأمثلة ما يكفي للتأكيد على مدى إدراكهم الدقيق لهذه الظاهرة، فهذا ابن جني يُصرّح وبكل وضوح عن مدى معرفته الدقيقة لهذا المظهر من مظاهر المماثلة، إذ يقول: "واعلم أنك كما قد تجد هذه المضارعة وهذا التقارب بين الحروف، فقد تجده أيضاً بين الحركات"^(١).

وكان سيبويه قد عقد باباً سمّاه " هذا باب ما تُكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار"^(٢) وضح فيه أحوال هاء الكناية من حيث الضم والكسر فقال: " اعلم أنّ أصلها الضم وبعدها الواو، لأنها في الكلام كله هكذا"^(٣) ثم فسّر سبب كسر الهاء قائلاً: " فالهاء تكسر إذا كان قبلها ياءٌ أو كسرة، لأنها خفيفة كما أنّ الياء خفيفة"^(٤) فسبويه هنا تحدث عن هذا الشكل من أشكال المماثلة تحدثاً ينم عن إدراك دقيق له - وسيتم توضيح هذه المسألة فيما بعد - .

وما يؤكد هذا الأمر أيضاً تعقيبه على لغة قوم من بكر بن وائل في قولهم " من أحلامكم و بكم " قائلاً: " شبهها بالهاء لأنها علمٌ إضمار وقد وقعت بعد الكسرة، فاتّبع الكسرة الكسرة حيث كانت حرف إضمار، وكان أخفّ عليهم من أن يضمّ بعد أن يكسر."^(٥)

وبيان المسألة كما هو آت:

يتجاوز صائتان مختلفان: الصائت الإعرابي السابق (الكسرة) (أحلام) والصائت البنائي اللاحق (الضمة) (كم)، أو الصائت البنائي السابق (الكسرة) (ب)، والصائت البنائي اللاحق (الضمة) (كم)، فيؤثر الصائت الأول في الثاني ليقبله إلى جنسه وصولاً إلى الانسجام الصوتي بغية التقليل من الجهد المبذول؛ لأن الانتقال من الكسر إلى الضم ثقيل، لهذا فقد لجأ الناطقون إلى المماثلة بين الصائتين ليسهل النطق ويخفّ الجهد المبذول.

ومثال ذلك أيضاً قول ابن جني " ومن التقريب قولهم: الحمد لله، والحمد لله"^(٦) وهذا من باب التجانس بين الصوائت، فالأصل في حركة اللام أن تكون مكسورة، كما أنّ الأصل

(١) سر صناعة الإعراب ١/٥١.

(٢) الكتاب، ١٩٥/٤.

(٣) السابق ١٩٥/٤.

(٤) السابق ١٩٥/٤.

(٥) السابق ١٩٧/٤.

(٦) الخصائص، ١٤٤/٢.

في حركة الدال أن تكون مضمومة، إذ هي حركة إعراب، لكنهما في المثال الأول جاءتا مضمومتين، وفي المثال الثاني جاءتا مكسورتين، وتفسير ذلك أن الضمة في المثال الأول أثرت في الكسرة اللاحقة لها فقلبتها إلى ضمة، والمماثلة هنا تقديمية كلية - إذ اتجه التأثير من الصائت السابق (الضمة) إلى الصائت اللاحق (الكسرة) كما قلبته إلى جنسها.

أما في المثال الثاني فقد أثرت الكسرة في الضمة السابقة لها، فقلبتها إلى كسرة وصولاً إلى الانسجام الصوتي، فالمماثلة هنا رجعية كلية لأن التأثير اتجه من الصائت اللاحق إلى الصائت السابق وقلبه إلى جنسه أيضاً.

والأمثلة على مدى إدراك القدماء لهذا الشكل من أشكال المماثلة - وأعني المماثلة بين الصوائت - متعددة ومتنوعة^(١) ويضيق المجال هاهنا لذكرها جميعاً، فالغاية من هذا البحث الوصول إلى مدى إدراك مكّي القيسي لهذا الشكل من أشكال المماثلة مع تبيان مبسط للقاعدة الصوتية القديمة التي استند إليها للانطلاق في فكره الصوتي بغية تحليل المظاهر اللغوية التي تعرض لها، ومن ثم الكشف عن مدى الاستفادة التي جناها القيسي ممن سبقه، وعرض ما قدمه للدرس الصوتي من أفكار صوتية في هذا الموضوع؛ على أنني سأعرض لجهود السابقين كلما اقتضت الحاجة لذلك أثناء تقديمي لجهود القيسي في هذا المجال.

لقد أدرك القيسي ذلك التناسب بين الصوائت القصيرة ونظيراتها الطويلة حين جعل الضمة مؤاخية لصوت الواو، وعدّ الكسرة مباينة لهذا الصوت، وجعل الكسرة - مقابلاً لذلك - مؤاخية لصوت الياء وعدّ الضمة مباينة له، إذ قال: "ولمّا كانت الواو ثقيلة إذا تحركت، فإنها إذا كانت الحركة التي عليها ضمة، ازدادت ثقلاً. فإن كانت الحركة التي عليها كسرة فذلك أثقل عليها من الضمة، لأنها مؤاخية للضمة؛ إذ هي منها - مباينة للكسرة؛ إذ هي ليست منها.

كذلك الياء المتحركة ثقيلة، فإذا كانت الحركة التي عليها كسرة كانت أثقل (من ذلك). فإن كانت ضمة كانت أثقل من ذلك؛ لأنها مؤاخية للكسرة إذ هي منها، مباينة للضمة؛ إذ هي ليست منها. فالكسرة على الواو أثقل من الضمة عليها، كما أن الضمة التي على

(١) الكتاب، ٣/٣٨٤ وما بعدها/ ٤/١٠٨، الخصائص ٢/١٤٥، المحتسب ٢/٣٣٦، شرح المفصل ٨/٤٧، معاني القرآن، الأخفش ٩/١، إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس ١/١٢٠، الحجة في القراءات السبع ٩٠ حجة القراءات لأبي زرعة ٨٢، البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ١/٢٨٤ وما بعدها، ١/٣٧٨، ٣/٤٤٥، ٤/٣٩٢، ٦/٢٠٠، ٦/١٨٣، همع الهوامع ١/٧٢، ١/١٩٦ وما بعدها إعراب ثلاثين سورة من القرآن، ابن خالوية ١٨، البيان في غريب إعراب القرآن، أبو بركات الانباري ١/٣٤، ٣٨.

الياء أثقل من الكسرة عليها^(١) لهذا فإن الفتحة - عنده - تدل على الألف ، والضمة تدل على الواو، والكسرة تدل على الياء^(٢) .

وقد دعاه هذا الإدراك العميق لما تتطلبه الصوائت من تجانس إلى أن يفسر بعض الظواهر اللغوية بناء على هذا المعيار، فقد فسّر تلك التبدلات الصوتية التي تحدث بين الصوائت القصيرة والطويلة بناء على هذا الأساس وعدّ ذلك ضرباً من ضروب التماثل بين الأصوات، إذ تؤثر هذه الصوائت بعضها ببعضها الآخر وصولاً إلى ما سميناه سابقاً بتوافق الصوائت.

لقد بحث مكي بن أبي طالب القيسي هذا الضرب من ضروب المماثلة في ظاهرتين لغويتين هما: الإمالة والإتباع، وفي بعض مواطن تغير أصوات المدّ في طائفة من الكلمات، أما الإمالة فأنتني سأفصل القول فيها في فصل لاحق، وسيكون لموضوع "الإمالة والمماثلة" نصيب من الدراسة، وأمّا الإتباع فيتحدد بمسائل عدة، إذ يقول القيسي بحقها: "والإتباع في كلام العرب مستعمل كثير"^(٣)

وقد عرّف المحدثون الإتباع بأنه ظاهرة من ظواهر التطور في أصوات المدّ في الكلمات، فالكلمات التي تشمل على أصوات مدّ متباينة تميل في تطورها أثناء النطق إلى الانسجام حتى لا ينتقل اللسان من صوت مدّ إلى صوت مدّ آخر مغاير له.^(٤) ومظاهر المماثلة بين الصوائت عند القيسي تتحقق في عددٍ من المسائل التي تعرّض القيسي لتحليلها وتعليلها تحت باب الإتباع، ومن هذه المسائل :

أولاً : هاء الكناية

سمّى سيبويه هاء الكناية (هاء التذكير)^(٥) طوراً و (هاء الإضمار)^(٦) طوراً آخر، وقد وافقه ابن جني في كتابه (سر صناعة الإعراب) على التسمية الأخيرة^(٧) وهي عند المبرد "الإضمار الذي يلحق الواحد الغائب"^(١) وعند ابن يعيش "ضمير الغائب"^(٢)

(١) الرعاية ٢٣٥ وما بعدها.

(٢) الكشف ٢٧٨/١.

(٣) السابق ٣٧٩/١.

(٤) في الأصوات اللغوية ، غالب المطلبي ، ١٨٣ ، اللهجات العربية ، أنيس ٩٦.

(٥) الكتاب ١٩٠/٤.

(٦) السابق ١٩١/٤.

(٧) سر صناعة الإعراب ٦٢٩/٢.

ويحددها الاسترأبأذي بأنها: "ضمير الغائب المفرد المذكور حين عقد لهذه المسألة باباً سمّاه: " باب الإضمأر الذي يلحق الواحد الغائب " (٣) وهي كذلك عند علماء القراءات (٤).

إن فهاء الكناية ضمير يلحق بالاسم للدلالة على المفرد الغائب للإيجاز والاختصار، إذ الأصل في الضمائر أن تكون مختصرة لأنها جاءت لضرب من الإيجاز والاختصار (٥)

والأصل في هاء الكناية كما جاء في الكتاب في باب " ما تكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمأر" يقول سيويوه: "اعلم أن أصلها الضم وبعدها الواو ؛ لأنها في الكلام كله هكذا " (٦) فهي مضمومة لأنها في جميع أحوالها هكذا تأتي بالضم " في نصبها وخفضها ورفعها " (٧) وقد اتفق المبرد معه على هذا حيث قال: " الأصل في هذا الضمير أن تتبع هاءه واو، فالاسم الهاء وحدها والواو تلحقها لفاء الهاء (٨) وعدّ ذلك مشروطاً بالوصل إذ قال: " فتوصل بها الواو إذا وصلت، فإن وقفت لم تلحق الواو لئلا يكون الزائد كالأصلي". (٩)

وقد استدلّ الزجّاج فيما رواه الاسترأبأذي عنه- بأن الصلة ليست من أصل الكلمة بحذفها في الوقف، يقول الاسترأبأذي: " ذهب الزجّاج إلى أن الصلة بعد الهاء ليست من أصل الكلمة، وهو ظاهر مذهب سيويوه وهذا الذي ذكرنا كله حال الضمير الغائب المفرد المذكور في الوصل، فإذا وقفت عليه فلا بد من ترك الصلة (١٠).

كما أكدّ الزجّاج على أصالة الضم حين قال في ضمة الهاء من عليهم: " فأصل الهاء فيما وصفنا أن تكون معها ضمة (١١) وسبب وجود الواو هو الإشباع كما يقول ابن جنبي:

(١) المقتضب، ٢٦٤/١.

(٢) شرح المفصل، ٩٢/٣.

(٣) شرح الشافية، ٣٠٩/٢.

(٤) النشر، ٢٣٩/١، الاتحاف ٣٤.

(٥) شرح المفصل، ٦٢/٣.

(٦) الكتاب، ١٩٥/٤.

(٧) معاني القرآن، الفراء، ٥/١.

(٨) المقتضب، ٢٦٤/١.

(٩) السابق، ٣٦/١، ٢٦٤.

(١٠) شرح الشافية، ٣٠٨/٢ و ٣٠٩ وما بعدها.

(١١) معاني القرآن وإعرابه، ٥١/١.

"وأما (هو) من نحو قولك: (رأيت هو)، و (كلمتهو) فليس شيئاً؛ لأن هذه ضمة مشبعة في الوصل؛ ألا تراها يستهلكها الوقف" ^(١) وقد أشار عددٌ من العلماء القدماء إلى أصالة الضم في هاء الكناية نحو أبو علي الفارسي ^(٢) وابن خالويه ^(٣) وابن زنجلة ^(٤) والسيوطي ^(٥). وزيادة الواو هنا كما يقول المبرد تلحق الهاء لفاء الهاء ^(٦) وقد وافقه ابن يعيش على هذا فيما بعد ^(٧).

ولخص القيسي الكلام السابق بمضامينه حين قال: " اعلم أن الهاء في (به، عليه) وشبهه هي الاسم ، لكن لما قلت حروف الاسم فكان على حرف واحد، وذلك الحرف حرف خفي ضعيف، قووه بزيادة (واو) فقالوا: " بهو، وعليهو " فهذا هو الأصل ^(٨) فالقيسي كغيره من العلماء القدماء يؤكد أن الهاء وحدها هي الاسم إذ الواو هنا زائدة، وإنما زيدت لأن الهاء صوت خفي ضعيف، فقوي هذا الصوت بزيادة الواو، التي هي إشباع للضمة كما مرّ آنفاً.

وقد أكدت الدراسات الصوتية الحديثة هذه الحقيقة التي يقرّها مكي القيسي في تحليل زيادة الواو بعد الهاء، فنحن نعلم أن صوت الهاء هو صوت مهموس، وأن الأصوات الصائتة هي أصوات مجهورة ، وقد ذهب بعض المحدثين إلى ربط الهمس والجهر بالوضوح السمعي إذ يقول: "يتأثر الوضوح السمعي الصوتي بالجهر والهمس، أما أثر الجهر في وضوح الصوت سمعياً فآثر إيجابي، بمعنى أن الجهر من العوامل التي تزيد من درجة الوضوح هذه، وأما أثر الهمس فلا شك في أنه أثر سلبي، بمعنى أن الهمس من العوامل التي تنقص من درجة الوضوح تلك" ^(٩) لهذا فقد وفق العلماء القدماء حينما علّوا مسألة زيادة الواو - وهي صائت مجهور للهاء؛ وهي صامت مهموس من باب أن الهاء عندهم صوت خفي.

(١) الخصائص ٦٩/١.

(٢) الحجة في علل القراءات ، ٤٥/١.

(٣) الحجة في القراءات السبع، ٢٦، ٣١.

(٤) حجة القراءات ، ٨١.

(٥) همع الهوامع ، ١٩٣/١ وما بعدها ، ١٩٦ وما بعدها.

(٦) المقتضب ، ٢٦٤/١.

(٧) شرح المفصل ، ٩٢/٣.

(٨) الكشف ٤٢/١.

(٩) ظاهرة الوضوح السمعي، (بحث) ، سمير استيتيه ، مجلة أبحاث اليرموك م٦/ع / ١٩٨٨ ، ٦٣.

أمّا لماذا خالفوا أصل الضم في الهاء؟ فقد قال القيسي: "فحجة من وصل الهاء بياء، إذا كان قبلها ياء، وهو ابن كثير، أنه كسر الهاء للياء التي قبلها، لخباء الهاء، فلما كسرها أبدل من الواو، التي زيدت لتقوية الهاء "ياء"، إذ ليس في كلام العرب واو ساكنة قبلها كسرة فقال: "فيهي، وعليهي"^(١). وهذا ما ذهب إليه المبرد حين قال: "فإن كان قبل هذه الهاء ياء، أو كسرة، كان الأحسن أن تبدل من ضمّتها كسرة، لاستتقالهم الضمة بعد الياء"^(٢)، وقد قال سيبويه من قبل بهذا الشأن: "قالها تَكْسُر إذا كان قبلها ياءً أو كسرة، لأنها خفيفة كما أن الياء خفيفة، وهي من حروف الزيادة كما أن الياء من حروف الزيادة، وهي من موضع الألف وهي شبه الحروف بالياء، فكما أمالوا الألف في مواضع استخفافاً كذلك كسروا هذه الهاء، وقلبوا الواو ياءً، لأنه لا تثبت واو ساكنة وقبلها كسرة. فالكسرة ههنا كالإمالة في الألف لكسرة ما قبلها، وما بعدها نحو: كلاب، وعابدٍ وذلك قولك: مررت بهي قبل، ولديه مال، ومررت بدارهي قبل"^(٣).

فمخالفة الأصل هنا يعللها القدماء من باب التقريب بين الأصوات الصائتة بعضها من بعض، فيما سمّاه المحدثون بالمماثلة بين الصوائت؛ إذ بهذا التقريب يتحقق الانسجام الصوتي بين الأصوات، وتحقيق هذا الانسجام هدف يسعى إليه الناطق هروباً من الجهد العضلي الزائد المبذول أثناء النطق بالأصوات المختلفة دونما قصد منه.

بيد أننا نلاحظ اختلافاً بسيطاً بين تعليل مكّي القيسي والمبرد من جهة، وتعليل سيبويه من جهة ثانية في تحليلهم لهذه المسألة؛ ففي الوقت الذي يكتفي فيه كل من القيسي والمبرد بالقرب الصوتي في تعليل كسر هاء الضمير إذا سبقها الياء أو الكسرة، ذلك القرب الذي يجمع كلا من الصائتين: كسرة هاء الكناية، والكسرة التي تسبقها من الناحية الصوتية، يقف سيبويه - إضافة إلى هذا السبب - على جوانب أخرى هي:

١- الجانب الصوتي الذي يجمع صوت الهاء بصوت الياء إذ كلاهما صوتان خفيّان.

٢- الجانب الصرفي الذي يجمع الهاء بالياء إذ كلاهما من أصوات الزيادة.

(١) الكشف ٤٢/١، ولي دراسة عن قراءة ابن كثير كنت قد قدمت بها رأياً حول هذه المسألة * الظواهر الصوتية في قراءة

ابن كثير، علاء الدين غرابية، رسالة ماجستير جامعة اليرموك ١٩٩٩.

(٢) المقتضب، ١/٢٦٤.

(٣) الكتاب ٤/١٩٥.

٣- تقريب فكرة كسر الهاء بمقارنتها بإمالة الألف التي أميلت لكسرة ما قبلها وما بعدها، فكما وقعت الإمالة هنا للألف، فيمكن قبول فكرة كسر الهاء. إذ الهاء والألف من مخرج واحد.

وقد تبع سيبويه في تعليل مسألة كسر الهاء على هذه الجوانب المتعددة كل من أبي علي الفارسي^(١). وتابعهم بذلك^(٢).

في حين اعتمد غيرهم - كما اعتمد المبرد والقيسي من قبل - على الناحية الصوتية في تفسير هذه الظاهرة، مكتفين بهذا السبب فحسب، ومن هؤلاء^(٣) والنحاس^(٤) وابن خالويه^(٥) وابن زنجلة^(٦) والبناء^(٧) والعكبري^(٨) ولعله كان الأكثر توفيقاً في وصف هذه الحالة حين عبّر عن هذه الظاهرة بـ "التجانس الصوتي" إذ قال: "الأصل في هذه الهاء الضم.... وإنما يجوز كسرها بعد الياء، نحو عليهم وأيديهم وبعد الكسر، نحو: به، وبادره، وإنما كسرت لتجانس ما قبلها من الياء والكسرة"^(٩).

وما يجمع سيبويه بغيره من العلماء الذين وقفوا على تعليل هذه الظاهرة هو اهتمامهم بالجانب الصوتي وقدرتهم على إدراك الحقيقة الصوتية التي تجمع الصوائت بعضها ببعض، فقد أدرك القدماء ذلك الثقل المتأني من الإبقاء على ضم هاء الكناية وإشباعها بالواو على الأصل، في الوقت الذي تسبق فيه هذه الهاء بالكسرة - سواء أكانت الكسرة طويلة أم قصيرة - إذ يؤدي هذا إلى وجود التنافر الصوتي بينهما، فالكسرة صائت أمامي، والضممة صائت خلفي، ومعنى هذا انعدام التجانس الصوتي بينهما، والذي بدوره يقود إلى ثقل في النطق فكان السبيل الأنجع للهروب من هذا الثقل هو إبدال الواو ياء لمجانسة الكسر الذي قبلها للحصول على تناسق صوتي يؤدي إلى تقليل الجهد المبذول أثناء النطق.

(١) الحجة في علل القراءات ، ٦٢/١.

(٢) البيان ، ٣٩/.

(٣) معاني القرآن، الفراء ، ٥/١.

(٤) إعراب القرآن، النحاس ، ١٢٤/١ وانظر : إعراب ثلاثين سورة ، ٢٠٦.

(٥) الحجة في القراءات السبع ٢١.

(٦) الحجة، ابن زنجلة ٨٣.

(٧) الاتحاف ، ١٢٤.

(٨) التبيين ، العكبري ١١/١.

(٩) السابق ١١/١.

والمماثلة هنا تقديمية غير مباشرة - وإن اعتبروا الهاء صوتاً غير حصين - إذ اتجه التأثير من الصائت السابق (الكسر الموجود ما قبل هاء الكناية) إلى الصائت اللاحق الموجود بعد هاء الكناية وهو الضمة، ليقبله إلى صائت يجانسه (الياء).

أما جانب الاختلاف بين القيسي وسيبويه في تحليل كل منهما لهذه الظاهرة - وأعني ظاهرة كسر هاء الكناية إذا سُبقت بكسر - فتنتمل بأن القيسي جرد تعليقه من الجوانب المتعددة في تحليل هذه الظاهرة، واكتفى بالجانب الصوتي وأتصور أنه قد وافق الصواب في ذلك. إذ لا تُفسَّر مثل هذه الأمور بالوقوف على الجانب الصرفي الذي يجمع الهاء بالياء كونهما أصوات زيادة، ولا هي من باب المماثلة بين الياء والهاء؛ إذ لا علاقة بكسر الهاء بهذا الجانب، كما لا يتفق هذا مع ما ذهب إليه سيبويه من أن الهاء والألف من مخرج واحد حتى لو سلّمنا جدلاً بما قاله بعضهم: من أن الألف والهاء من مخرج واحد، فإننا لا نستطيع تعليل هذه المسألة من هذا الجانب أيضاً.

لهذا فإنني أتفق مع بعض المحدثين الذي ذهب إلى أن سيبويه كان موفقاً في الوقوف على الجانب الصوتي الذي يُقرَّب كسرة الهاء من الياء أو الكسرة السابقة لها حين قال سيبويه: "قالها تُكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة" ^(١) وإن سيبويه قد أصاب الحقيقة حين شبّه مسألة المماثلة بين كسر هاء الكناية لكسر ما قبلها بإمالة الألف نحو الياء للكسرة التي بعدها، فهما مسألتان من باب المماثلة ^(٢).

في حين أن سيبويه جانب الصواب حين حلَّ المسألة بالاعتماد على الجوانب الأخرى، كالعلّة الجامعة بين المقيس "الهاء" والمقيس عليه "الألف" إذ إن كليهما من المخرج نفسه كما يرى سيبويه، فهذا غير مستقيم، ولأن الهاء خفيفة كما أن الياء خفيفة، إذ ليس لهذه الصفة مسؤولية عن كسر الهاء بدلاً من ضمّها ^(٣).

بيد أنني اختلف مع هذا الباحث فيما ذهب إليه حين رفض قبول فكرة وجود شبه صوتي بين الياء والهاء فلكل واحد منهما مخرج مختلف عن الآخر وصفات مختلفة عن

(١) الكتاب ١٩٥/٤.

(٢) اختيارات عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، محمد النمرات، رسالة ماجستير، اليرموك، ١٩٩٧، ٢٣٤.

(٣) السابق ٢٣٤.

صفات الآخر^(١). فقد ثبت في الدرس الصوتي الحديث أن " الهاء صوت النفس الذي لا يلقى مروره اعتراضاً في الفم واللسان أن يتخذ في نطق الهاء أي موضع من المواضع التي يتخذها في نطق الصوائت؛ ومن ثم فمن المستطاع نطق أنواع من الهاء قدر ما يستطاع من أنواع الصوائت، ولذلك أمكن اعتبار أصوات الهاء " صوائت مهموسة " أي صوائت يصحبها همس لا جهر"^(٢).

وهذا يعني أن ثمة تقارباً صوتياً بينهما من حيث وضعيّة اللسان، ومكان وضعه، ومع ذلك فلا يعول على هذا القرب لتفسير كسر هاء الكناية؛ بل نحتج لهذه المسألة بمثل ما احتج لها القيسي من قبل، إذ قال: "فأما وصل الهاء بياء في هذا النوع، فالياء بدل من الواو، الواو ياء لأن الواو الساكنة لا تكون قبلها كسرة البتة" ^(٣) فهو من باب التجانس الصائتي.

ويفترض القيسي لهذه التبدلات مراحل متتابعة مرت بها الصوائت حتى وصلت إلى هذا التجانس الصوتي الذي انتهت إليه وهي:

أولاً: مرحلة الأصل: أن تقوى الهاء بالواو وصورتها هي:

علي + ه + و ، ب + ه + و

" فهذا هو الأصل "^(٤)

ثانياً: مرحلة تحريك هاء الكناية بالكسر طلباً للمجانسة مع الياء، أو الكسرة السابقة للهاء، مع وجود الواو التي زيدت للتقوية.

علي + ه + و ، ب + ه + و

" فحجة من وصل الهاء بياء إذا كان قبلها ياء، وهو ابن كثير، أنه كسر الهاء للياء التي قبلها لخفاء الهاء "^(٥) وهي بنظري مرحلة غير موجودة، ولعل ما دعاه إلى هذا القول

(١) السابق ٢٣٤.

(٢) علم اللغة، محمود السمران، ١٧٨.

(٣) الكشف ٤٤/١.

(٤) السابق ٤٢/١.

(٥) السابق ٤٢/١.

أنه اعتمد الخط لا اللفظ، حين قال: " فلما كسرهما - ويقصد ابن كثير - أبداً من الواو التي زِيدت لتقوية الهاء ياءً " (١).

المرحلة النهائية:

علي + ه + ي ، بي + ه

وهي المرحلة التي تصل إليها الصوائت إلى التجانس، تلك التي اصطلح عليها المحدثون بـ " توافق الصوائت".

ثانياً: همزة الوصل

سمي البصريون همزة الوصل: " ألف الوصل، والألف الموصولة" (٢) وهي زائدة ليست من أصل بناء الكلمة، وإنما جيء بها ليسهل الوصول إلى الساكن الأول في الكلمة، يقول الخليل: " والألف في اسْحَنَكَ، واقْشَعَرَّ، واسْحَنْفَرَّ، واسْبَكَرَّ ليست من أصل البناء وإنما أدخلت هذه الألفات في هذه الأفعال وأمثالها من الكلام لتكون الألف عماداً وسُلماً للسان إلى حرف البناء؛ لأنَّ اللسان حين ينطلق بالساكن من الحروف فيحتاج إلى ألف الوصل" (٣) فهي مجتنبه للخلاص من الابتداء بالساكن و أكثر ما تكون في الأفعال - كما يقول سيبويه (٤).

ويقول المبرد في شأن هذه الهمزة " فأما الهمزة التي تسمى ألف الوصل، فموضعها الفعل وتلحق من الأسماء أسماء بعينها مختلة والمصادر التي أفعالها فيها ألف الوصل " (٥) فهي عنده همزة وليست ألفاً، فقد جاء الحديث السابق الذي ساقه في باب سمّاه " هذا باب معرفة ألفات القطع وألفات الوصل، وهن همزات في أوائل الأسماء والأفعال والحروف" (٦) وقد أقرّ ابن جنّي هذا الأمر أيضاً حين قال: " اعلم أن ألف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة توصلاً إلى النطق بالساكن، وهرباً من الابتداء به إذا كان ذلك غير ممكن في الطاقة" (٧).

(١) السابق ٤٢/١.

(٢) العين ٤٩/١، الكتاب ١٤٥/٤.

(٣) العين ٤٩/١.

(٤) الكتاب ١٤٤/٤.

(٥) المقتضب ٨٠/١.

(٦) السابق ٨٠/١.

(٧) اللمع ، ٢٢٥، المنصف ، ٧٨.

وقد ذهب ابن جني إلى أنّ أصل هذه الهمزة السكون، وإنما انكسرت للتخلص من التقاء الساكنين حين قال "وهذه الهمزة إنما حُرِّكت لسكونها وسكون ما بعدها، وهي في الأصل زائدة ساكنة"^(١) ثم علل سبب حركتها بقوله "هذه الهمزة وإن كانت ساكنة، فإنما جيء بها قبل الساكن؛ لأنه قد عُلِمَ أنه إذا اجتمعت معه فلا بدّ من حذف أحدهما أو حركته، فالحركة والحذف لم يصلح واحد منهما في الحرف الساكن من الفعل لئلا تزول بنيته التي قد أريدت له من سكون أوله فلم يبق إلا حذف الهمزة أو حركتها فلم يُجز حذفهما؛ لأن ذلك كان يؤدي إلى ما منه هرب وهو الابتداء بالساكن، فلم يبق إلا حركة الهمزة فحُرِّكت فانكسرت على ما يجب في الساكنين إذا التقيا"^(٢).

وقد ذهب معظم القدماء هذا المذهب في نظرتهم لحقيقة هذه الهمزة^(٣) فخرجوا في النهاية إلى أنها متحركة هرباً من التقاء الساكنين بيد أنهم اختلفوا في أصل هذه الحركة، فقد نقل الأنباري مسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين تبحث في أصل حركة همزة الوصل يقول فيها: "ذهب الكوفيون إلى أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل فتكسر في "اضرب" أتباعاً لكسرة العين، وتضم في "ادخل" إتباعاً لضمة العين، وذهب بعضهم إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون ساكنة، وإنما تحرك لالتقاء الساكنين.

وذهب البصريون إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة، وإنما تضم في "ادخل" ونحوه لئلا يخرج من كسر إلى ضم، لأن ذلك مستقل ولهذا ليس في كلامهم شيء على وزن فعُل بكسر الفاء وضم العين"^(٤).

ويبدو لي أن سبب الاختلاف ليس جوهرياً في القضية التي نبحث بها - وأعني قضية التماثل بين الصوائت - ما دامت النتيجة ستؤول بنا إلى أن الاتباع الذي تحدث عنه القدماء إنما هو مظهر من مظاهر المماثلة بين الصوائت، فسواء أكانت هذه الهمزة مكسورة

(١) المنصف ، ٧٨ .

(٢) السابق ٧٨ ، وانظر اللع ٢٢٥ .

(٣) الأصول في النحو ، ٣٦٨/٢ ، شرح المفصل ٥١٨/٧ ، مع الهوامع ٣٧١/٣ ، شرح السيرافي ١٣٥/٩ ، مجموعة الشافية للجاربردي ١٥٧/١ .

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٧٣٧/٢ .

ثم ضمت لضمة عين الفعل؛ لأن الخروج من الكسر إلى الضم مستثقل أم كان أصل هذه الهمزة الإبتاع فتُكسر إبتاعاً لكسرة عين الفعل، وتضم إبتاعاً لضمة عين الفعل، فإن النتيجة واحدة، إذ الغاية من إبتاع حركة همزة الوصل حركة عين الفعل غاية صوتية هدفها الوصول إلى تجانس الصوائت عند كلا الفريقين، بغية التقليل من الجهد العضلي المبذول أثناء النطق بالكسر المتبوع بالضم، فالإبتاع وسيلة لتخفيف هذا الجهد المبذول أثناء النطق.

وقد تحدث القيسي عن هذا الضرب من أضرب المماثلة بين الصوائت حين تحدث عن أقسام النقاء الساكنين، واختلاف القراء في ذلك، فهو يقول في حجة من ضم اللام في " قل" والواو من " أو " : " أنه شبه هذه الحروف بألف الوصل لأن بها يوصل إلى الساكن كما يوصل بألف الوصل، فضمها كما يضم ألف الوصل في الإبتداء لانضمام الثالث، وأيضاً فإنه كره الخروج من كسر إلى ضم ليس بينهما غير حرف ساكن، والساكن غير حائل لضعفه، فلا يُعتدّ به، وألف الوصل لا حظ لها في الوصل، ولا يعتدّ بها حاجزاً، فلما ثقل ذلك ضم الساكن الأول، ليتبع الضمّ الضمّ فيكون أيسر عليه في اللفظ وأسهل"^(١).

فهو يدرك أن ضم الأول الساكن " همزة الوصل" جاء طلباً للمجانسة مع ضم الصوت الثالث ليكون ذلك أسهل على الناطق في اللفظ وأيسر، إذ الإبتاع وسيلة من وسائل تحقيق الانسجام بين الأصوات لتقليل الجهد المبذول أثناء النطق. وعلى هذا الأساس نظر سيبويه إلى هذه المسألة حين قال: " اعلم أن الألف الموصولة فيما ذكرنا في الإبتداء مكسورة أبدأ، إلا أن يكون الحرف الثالث مضموماً فتضمُّها وذلك قولك: اقْتُلْ، اسْتُضْعِفْ، احْتُقِرْ، احْرُنْجِمْ، وذلك أنك قربت الألف من المضموم إذا لم يكن بينهما إلا ساكن، فكرهوا كسرة بعدها ضمة، وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد"^(٢).

والمماثلة في الأمثلة السابقة مماثلة رجعية غير مباشرة - وإن عدّوا الساكن الثاني حاجزاً غير حصين. إذ أثر الصائت القصير (الضمة) في همزة الوصل فضمت ليتبع الضمّ الضمّ، والمماثلة كلية إذ تجانس الصائتان مجانسة تامة.

وقد رأى المحدثون ما رآه القدماء من أن همزة الوصل حُركت للإبتاع والمجانسة، لأنها بحسب رأيهم " صوتية" ليست بهمزة قطع فهي في مثل هذه الحال تنقض الأساس الذي

(١) الكشف ٢٧٥/١.

(٢) الكتاب ١٤٦/٤.

اعتمدوا عليه، وهو عدم جواز البدء بالساكن، وإنما لجأ إليه المتكلمون العرب - يعنون هذا الصوت - في حقبة تاريخية من الزمن لتسهيل عملية النطق بالساكن، لذلك جيء به لتصحيح بناء المقطع العربي، ولاحظوا قلّة وروده في اللغات القديمة (أخوات العربية)^(١).

ولم يقف القيسي في عرضه لأشكال المماثلة بين الصوائت عند هذا الحد، بل قدّم لنا أمثلة أخرى كتلك التي قدمها سابقاً من نحو ضمّ اللام في " قلّ " والواو من " أو " إذ قال: " وأما تخصيص أبي عمرو للضم في لام " قلّ " وواو " أو " فإنه استنقل الكسر في " قلّ " وقبلها ضمة، ثم يخرج إلى ضم، فيصير كسرة بين ضمتين، وذلك ثقيل، فضم اللام ليتبع الضمّ الضمّ، فيخرج من ضمّ القاف إلى ضمّ اللام إلى ضمّ العين (قلّ أعود) فيعمل اللسان عملاً واحداً فذلك أيسر، وأخف في اللفظ من اللفظ بكسرة بين الضمتين "^(٢).

فقد فسّر القيسي ضمّ اللام ها هنا من باب التجانس بين الصوائت إذ إن كسر اللام يؤدي إلى التنافر بين الصائتين: الضمة - الصائت الخلفي الضيق - والكسرة - الصائت الأمامي الضيق - مما ينتج عنه ثقل في النطق ، وللخروج من هذا الثقل العضلي لجأ الناطق لضم اللام حتى يتجانس الصوتان .

كما أنّ ضم اللام يحدث تجانساً مع ضم العين الصائت اللاحق، وهذا يعني أن المماثلة هنا مماثلة ازدواجية، فقد جاء التأثير لصائت اللام (الكسر) من الصائت السابق ضمة القاف مع الصائت اللاحق ضمة العين، فقلّب هذا الصائت الأمامي الضيق إلى صائت خلفي ضيق حتى يتجانس والصائتين الخلفيين السابق واللاحق، فيعمل اللسان عملاً واحداً إذ بهذا التوافق الصائتي يقلُّ الجهد العضلي ويمكن تحليل ذلك فونولوجياً كالآتي:

$$\left[\begin{array}{c} \text{خلفي} + \\ \text{ضيق} + \\ \text{قصير} + \end{array} \right] \text{ u } - \left[\begin{array}{c} \text{خلفي} + \\ \text{ضيق} + \\ \text{قصير} + \end{array} \right] \text{ u } - \left[\begin{array}{c} \text{أمامي} + \\ \text{ضيق} + \\ \text{قصير} + \end{array} \right] \text{ i}$$

(١) دراسات في علم اللغة، كمال بشر ١٣٧-١٧٣، التطور النحوي، بروجسترا سر ٢٩، جهود الكوفيين في علم الأصوات، خليل عطية (بحث مجلة كلية الآداب، البصرة ٤٥ الإعلال في ضوء علم اللغة المعاصر، محمود خريسات، رسالة ماجستير ٢٣٣، ٢٧ وما بعدها، النقاء الساكنين في اللسان العربي، هدى حنسيهويشي، ٧٢.

(٢) الكشف ١/٢٧٥.

ونقرأ : يتحول الصائت الأمامي الضيق القصير (i) إلى الصائت الخلفي الضيق القصير (u) في الموقع الذي يكون متبوعاً ومسبوفاً بصائت خلفي ضيق (u) . والمماثلة ازدواجية غير مباشرة.

وهذا التعليل يوافق قوله في قراءة ابن ذكوان - وقد اختصّ بهذه القراءة - الذي قرأ بضم الساكن الأول (النون الساكنة) من قوله تعالى " برحمة ادخلوا " ^(١) وفي " خبيثة أُجْتُتْ " ^(٢) ومفاد قوله في ذلك: " أما اختصاص ابن ذكوان بالضم في الموضعين المذكورين فإن الكلمة فيهما لما طالت ثقلت، فيثقل الكسر فيهما ثم الخروج إلى ضم، فضمّ لأنه أيسر فيتبع الضمّ الضمّ " ^(٣) بيد أن المماثلة هنا كانت مماثلة رجعية ؛ إذ أثر الصائت الخلفي الضيق (ضمة همزة الوصل المتأثرة بضمة الصوت الثالث) بـ الصائت الأمامي السابق (الكسرة) التي هي الأصل في حركة التقاء الساكنين، لتقلبها إلى صائت من جنسها ليسهل النطق، والمماثلة مباشرة؛ إذ لم يفصل بين الصائتين أيُّ صوت.

ويكفيينا من القيسي في بيانه لتحليل هذه الظاهرة ما يُدلل على إدراكه لمفهوم توافق الصوائت قوله " فإن كان الثاني مما بعدها - ويقصد ألف الوصل - مضموماً ضممتها كراهية الخروج من كسر إلى ضم في كلمة، وكذلك إذا كان الثاني مما بعد الساكن الثاني من كلمتين مضموماً، جاز الضم في الأول، وهو ما ذكرنا نحو: (ولقد استهزئ). ^(٤) فالساكن الأول الدال والساكن الثاني همزة الوصل، وما بعد الساكن الثاني التاء المضمومة - لهذا فيجوز ضم الدال تأثراً بضمة التاء لإحداث تجانس بينهما والمماثلة غير مباشرة رجعية.

ثالثاً * كسر همزة القطع في كلمة (أم)

جاء في الكشف تعقيباً على قراءة حمزة والكسائي بكسر الهمزة من كلمة "أم" في المفرد والجمع وفي الوصل خاصة لقوله تعالى " فلأمّه الثلث " ^(٥) وقوله تعالى " حتى يبعث في أمها رسولاً " ^(٦) وقوله " وفي بطون أمهاتكم " ^(٧): " وحجة من كسر الهمزة أنه اسم كثر

(١) الأعراف ٤٩.

(٢) إبراهيم ٢٦.

(٣) الكشف ١/٢٧٥.

(٤) السابق ١/٢٧٦.

(٥) النساء ١١.

(٦) القصص ٥٩.

(٧) النحل ٧٨، النجم ٣٢، الزمر ٦.

استعماله، والهمزة حرف مستثقل بدلالة ما أجازوا فيها من البدل والتخفيف والحذف ونقل الحركة، دون غيرها من سائر الحروف، فلما وقع أول هذا الاسم، وهو " أم " حرف مستثقل وكثر استعماله، وثقل الخروج من كسر أو ياء، إلى ضم همزة وليس في الكلام (فعل)، فلما اجتمع هذا الثقل أرادوا تخفيفه فلم يكن فيه الحذف، لأنه إجحاف في الكلمة، ولا أمكن تخفيفه ولا بدله لأنه أول، فغيروه بأن أتبعوا حركته حركة ما قبله ليعمل اللسان عملاً واحداً والياء كالكسرة " (١) .

بهذا التعليل يكون القيسي قد أدرك مفهوم المماثلة بين الصوائت إدراكاً واضحاً، إذ علل هذه المسألة - مسألة كسر همزة أم - وأصلها الضم. من هذا الباب، ألا تراه يحس بثقل النطق بالصوائت المختلفة فيما عبر عنه بثقل الخروج من الكسرة - سواء أكانت طويلة أم قصيرة - إلى الضمة. ألا تراه أيضاً يفسر كسر الهمزة من باب التخفيف من الجهد العضلي لأن اللسان يعمل عملاً واحداً بعد أن تجانست هذه الصوائت، فهو ينظر إلى هذه المسألة من باب المماثلة حين أتبعوا الصائت الصائت الذي قبله.

وحتى يُقرب الفكرة إلى أذهاننا شبه هذا الإتيان بين الصائت الأمامي وهو كسرة همزة (أم) والصائت الأمامي السابق (الكسرة الطويلة أو القصيرة) بما فعل في هاء الكناية إذ يقول: " وقد فعلوا ذلك في الهاء في (عليهم) و (بهم) أتبعوا حركته حركة ما قبلها، وأصلها الضم " (٢) وقد تم الكشف عن حقيقة هذه المسألة الأخيرة في السابق.

وقال في كسر الميم من اللفظة نفسها (أم) : " وحجة من كسر الميم مع الهمزة في الجمع أنه أتبع حركة الميم حركة الهمزة ، كما قالوا: " عليهي " وكسروا الهاء للياء وأتبعوا حركة الميم حركة الهاء، فمن قال " عليهمي " بكسر الهاء والميم هو بمنزلة من كسر الهمزة والميم في قوله " في بطون إمهاكم " (٣) . وهذا يعني أن القيسي يعلل كسر صوت الميم من باب الإتيان الذي هو وسيلة للخلاص من ثقل النطق بالصوائت المتنافرة، فالميم حين سُبقت بكسرة كسرت لتتواءم معها، فيخفف بذلك الجهد العضلي المبذول في نطقها معاً، وأكد هذا حين عاد وكرّر التشبيه بين هذه المسألة وظاهرة كسر هاء الكناية إذا سُبقت بكسر والتي كنت قد وضحتها سابقاً.

(١) الكشف/١/٣٧٩.

(٢) السابق/١/٣٧٩.

(٣) السابق/٣٧٩.

وقد تحدث ابن جني عن هذه الظاهرة من قبل وعزاها إلى مماثلة الصوائت، وسمّى ظاهرة الإتياع هذه بهجوم الحركات على الحركات حين قال: "والضرب الثاني مما هجمت فيه الحركة على الحركة من غير قياس كبيت الكتاب (*).

وقال اضْرِبِ السَّاقَيْنِ إِمَّاكَ هَابِلُ

وأصله: أُمَّكَ هَابِلُ؛ إلا أن همزة (أمك) كسرت لانكسار ما قبلها، على حدّ قراءة من قرأ: " فلأُمَّه التلث " فصار: إِمَّاكَ هَابِلُ ، ثم أتبع الكسر الكسر فهجمت كسرة الإتياع على ضمة الإعراب، فابتزتها موضعها؛ فهذا شاذ لا يقاس عليه" (١) فكسرة الإتياع هي كسرة الهمزة المتأثرة بالكسرة السابقة لها. وضمة الإعراب هي ضمة الميم، وإنما كسرت هذه الميم لتأثر ضمّتها بكسرة الإتياع السابقة، فهي مماثلة تقدمية، إذ اتجه التأثير من الصائت الضيق الأمامي (كسرة الإتياع) إلى الصائت الضيق الخلفي (ضمة الإعراب وهي ضمة الميم) وقلبتها إلى صائت ضيق أمامي من جنسها (كسرة) وهي مماثلة تامة مباشرة.

رابعاً : كسر فاء جمع التكسير الذي على وزن فعول

عَقَّبَ القَيْسِي على قراءة حمزة حين كسر فاء فعول، في حين ضمّها أبو عمرو وورش وحفص من قوله تعالى " وأتوا البُيُوتَ من أبوابها " (٢) وقوله تعالى " علام الغُيُوب " (٣) وقوله تعالى " وليضربن بخمورهنّ على جُيُوبهن " (٤) وقوله تعالى " ثم لتكونوا شُيُوخاً " (٥) وقوله تعالى " وفجرنا فيها من العُيُون " (٦) إذ قال: " ووجه القراءة بالكسر أن الكسرة مع الياء، أخف من الضمة معها، فاستثقل ضمة بعدها ياء مضمومة، والضمة مع ياء ثقيلة فاجتمع حركتان ثقيلتان وحرف ثقيل عليه حركة ثقيلة في جمع، والجمع ثقيل، فكسر الأول لخفّته مع الياء، ولتقرّب الحركة من الحرف الذي بعدها" (٧).

(٥) ورد الشاهد في كتاب سيبويه ١٤٦/٤.

(١) الخصائص ، ١٤١/٣.

(٢) البقرة ١٨٩.

(٣) المائدة ١٠٩.

(٤) النور ٣١.

(٥) غافر ٦٧.

(٦) يس ٣٤.

(٧) الكشف ٢٨٤/١.

وقد وافق هذا التحليل الصوتي للقيسي تحليل بعض المحدثين الذي تعرض لدراسة الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب حين قال: "إنَّ تحول الضمة إلى كسرة في هذه الكلمات إنما كان لمماثلة كسرة ياء، فالكسرة صوت أمامي، وكذلك الياء التي هي نصف حركة أمَّا الضمة فهي صوت خلفي، فماتلت الضمة الياء وتحولت إلى كسرة لتماثل الياء"^(١).

خامساً : كسر فاء الفعل والاسم المتبوع بصوت حلقي

قال القيسي: " قالوا: شَهِد، وَلَعِب، فَكسروا الأول لكسر الثاني وهو من حروف الحلق للتقريب، وقالوه أيضاً في الاسم ، فقالوا: سَعِيد ورَغِيف، وشَهِيد، فَكسروا الأول للثاني إذ هو حرف حلق للتقريب من حركته"^(٢) وقد أكد هذه الفكرة حين احتج لمن قرأ بكسر الفاء والعين من (نَعِمًا) حين قال " وحجة من قرأ بكسر النون والعين أن الأصل فيه (نَعِم) بفتح النون وكسر العين ، لكن حرف الحلق، إذا كان عين الفعل، وهو مكسور أتبع بما قبله، فكسر لكسرة ، يقولون: شَهِد ، وشَهِد، وَلَعِب وَلَعِب ، فقالوا في " نَعِم " : نَعِم، وهي لغة هذيل"^(٣)

وقد ذكر سيبويه أن التقريب - الذي تحدّث عنه القيسي - هو مذهب تميم، ذلك أنها تنزع إلى الإتياع في طائفة من الظواهر اللغوية، ففي فاء فعيل وفعل لغتان: فتح الفاء وكسرها واشترط في ذلك أن تكون عين الكلمة صوتاً حلقياً نحو: لئِيم، شَهِيد، سَعِيد، ورجل لَعِب، ورجل مَحِكُ، وأما أهل الحجاز فيجرون جميع هذا على القياس^(٤).

وقد أيدت الدراسات الحديثة مذهب الكوفيين في هذا الإتياع إذ إن الصائت الذي يلي الصوت الحلقي يؤثر في الصائت الذي يسبقه، فيتم التماثل الصوتي أو الانسجام الحركي^(٥) بيد أنني اتفق مع ما ذهب إليه بعض المحدثين حين قال: "ولا نستطيع هنا تحليل تقييد ميل التميميين إلى الإتياع في هذا بكون عين الكلمة صوتاً حلقياً، إذ إن الأصوات الحلقية تحتاج إلى اتساع في مجراها بالفم، فليس هنا ما يعوق هذا المجرى في زوايا الفم،

(١) تحليل الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب ، (بحث) سمير استيتيه ، مجلة البلقاء ع ١ / ١٩٩٦ ، ٣٣ .

(٢) الكشف / ١ / ٢٨٤ .

(٣) السابق / ١ / ٣١٦ .

(٤) الكتاب / ٤ / ١٠٧ وما بعدها .

(٥) التطور النحوي برجستراسر ٤١، في الأصوات اللغوية دراسة أصوات المدّ، غالب المطلبي ١٨٥ جهود الكوفيين ، خليل عطية (بحث) ٥٨ .

ولهذا ناسبها من أصوات اللين أكثرها اتساعاً وتلك هي الفتحة^(١) وكان سيويوه من قبل قد لاحظ هذا حين قال: "فلزمها الكسر ها هنا - والمقصود أصوات الحلق - وكان أقرب الأشياء إلى الفتح"^(٢).

فكان سبب التأثير أنّ عين اللفظة مكسورة، دون أن يقيّد هذا بكون الصوت حلقياً، فقد أثرت كسرة العين على فتحة الفاء فمائلتها فقلبتّها إلى كسرة لتجانسها طلباً لتقليل الجهد العضلي المبذول في النطق، والدليل على ذلك أن ظاهرة الإتياع خرجت في طائفة من الألفاظ عن الأمثلة السابقة دون أن تكون عين اللفظة صوتاً حلقياً يقول القيسي: "والكسر للإتياع كثير في الكلام، قالوا: قسي، وعصي، وعتي، وصلي، وبكي، وهو كثير"^(٣) فقد جاءت الأمثلة السابقة دليلاً على تأثير الصوائت بعضها ببعض دون أن يتقيّد هذا بأن تكون عين اللفظة صوتاً حلقياً.

٧- الإدغام:

يعرّف مكّي القيسي الإدغام قائلاً: "الإدغام معناه: إدخال شيء في شيء، فمعنى أدغمت الحرف في الحرف: أدخلته فيه، فجعلت لفظه كلفظ الثاني فصارا مثلين، والأول ساكن فلم يكن بدّ من أن يُلفظ بهما لفظة واحدة كما يصنع بكل مثلين اجتمعوا والأول ساكن"^(٤) وقال أيضاً: "حق الإدغام دخول الحرف الأول في لفظ الثاني بكليته"^(٥) وهذا التعريف الاصطلاحي للإدغام والذي قدمه القيسي أخذ معناه من المعنى اللغوي، إذ جاء في اللسان: "الإدغام: إدخال حرف في حرف، يقال: أدغمت الحرف وأدغمته على افتعلتّه، والإدغام: إدخال اللجام في أفواه الدواب، وأدغم الفرس اللجام أدخله في فيه، وأدغم اللجام في فمه كذلك"^(٦) وقال الأزهري: "إدغام الحرف في الحرف مأخوذ من هذا، قال بعضهم: ومنه اشتقاق الإدغام في الحروف، وقيل: بل اشتقاق هذا من إدغام الحروف، وكلاهما ليس بعقيق إنما هو كلام نحوي"^(٧) لهذا قال القيسي بعد أن عرف الإدغام اصطلاحاً: "قال الخليل:

(١) في الأصوات اللغوية، غالب المطبّي ١٨٣ وما بعدها، انظر في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس ١٥٨.

(٢) الكتاب ١٠٨/٤.

(٣) الكشف ٢٨٥/١.

(٤) الكشف ١٤٣/١.

(٥) السابق ١٦٢/١.

(٦) لسان العرب، مادة (دغم).

(٧) لسان العرب مادة (دغم)، الصبان ٣٤٥/٤.

يقال أدغمت الفرس اللجام أي: أدخلته في فيه^(١) دليلاً على العلاقة الوطيدة التي تجمع المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحي للإدغام.

وقد اتفق مكي القيسي بهذا التعريف مع القدماء من لدن سبويه إلى المتأخرين من نحاة ولغويين وقراء ومجّودين^(٢)، إذ يجمع هذه التعاريف اعتماد اللسان في الصوتين المدغمين باللسان اعتماداً واحدة لأن المخرج واحد ثم ينبو اللسان عنهما نبوة واحدة، كما التقى معهم في بيان علة هذه الظاهرة اللغوية، فعلة ذلك كما يقول القيسي: "إرادة التخفيف لأن اللسان إذا لفظ بالحرف من مخرجه، ثم عاد مرة أخرى إلى المخرج بعينه، ليلفظ بحرف آخر مثله صعب ذلك، وشبهه النحويون بمشي المقيد لأنه يرفع رجلاً ثم يعيدها إلى موضعها أو قريب منه، وشبهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين، وذلك ثقيل على السامع" وهو بهذا يتفق معهم على أن الإدغام وسيلة من وسائل التخفيف التي اتبعتها العربية للتخلص من ثقل التضعيف*.

ومن تعاريف القدماء قول سبويه: "هذا باب الإدغام في الحرفين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه"^(٣) وعلة ذلك عنده: "أن التضعيف يثقل على ألسنتهم، وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد"^(٤) فالإدغام عنده وسيلة من وسائل التخفيف يلجأ إليها الناطق فراراً من الثقل إذ يقول: "يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له، فلما صار ذلك تعباً عليهم أن يداركوا في موضع واحد لا تكون مهلة، كرهوه وأدغموا لتكون رفعة واحدة، وكان أخف على ألسنتهم مما ذكرت لك"^(٥) وتعود فكرة الإدخال التي ذكرها القيسي تعريفاً للإدغام إلى سبويه حين قال: "والإدغام يدخل فيه الأول في الآخر والآخر على حاله، ويقلب الأول في الآخر حتى يصير هو والآخر من موضع واحد، نحو قد تركتك، ويكون الآخر على حاله"^(٦).

(١) الكشف ١/١٤٣.

(٢) الكشف ١/١٣٤.

(*) ومن تلك الوسائل أيضاً حذف أحد الحروف المتماثلة أو إبدال أحد الحروف المتماثلة، ينظر حقيقة الإدغام، (بحث) جعفر عباينة، مجلة أبحاث البرموك م ٣، ع ٢، ١٩٨٦، ص ٤٧.

(٣) الكتاب ٤/٤٣٧.

(٤) السابق ٤/٤١٧.

(٥) السابق ٤/٤١٧.

(٦) السابق ٤/١٠٤ وما بعدها. المقتضب ١/١٩٧. السابق ١/١٩٧. الأصول ٣/٤٠٥. الجمل في النحو ٣٧٨. الخصائص ٢/٢٢٧. السابق ٢/١٤٠. السابق ٢/١٤٠. المفصل، ٣٩٣. التكملة ٨٠، أسرار العربية، ٣٥٨، شرح الشافية ٣/٢٣٨، الممتع

وقد وافق أغلب علماء اللغة المعاصرين العلماء القدماء في هذا التعليل إذ الإدغام عندهم وسيلة من وسائل التخفيف والتيسير في عملية الإجراء النطقي^(١).

وفي ضوء ما سبق يمكننا القول: إن الإدغام وسيلة للتقريب بين الأصوات إذ يُدمج صوت في آخر، ليصبحا صوتاً مشدداً إذ التشديد - كما يقول الخليل - علامة الإدغام^(٢) على أن يُسكن الصوت الأول قبل دمجها في الصوت الثاني كما يرى القيسي ذلك^(٣) هرباً من الجهد العضلي الزائد المتشكل من تكرار النطق بالصوت الواحد، وإن أشار بعض المحدثين إلى أن "التخفيف والسهولة ليسا الغاية الوحيدة من الإدغام، فهناك ما يكون فيه الإدغام لإحداث نسق صوتي، ومنه ما يكون لتغيير البنى المقطعية في الكلام"^(٤) ويمكن أن ينطبق الهدف الثالث للإدغام - وأعني الذي يغيّر البنى المقطعية في الكلام على حديث القيسي عن علة من أدغم "اتخذتم" فقال: "أن اتخذتم" كلمة طالت فخففها بالإدغام"^(٥) إذ إن اللفظة طالت مقاطعها الصوتية ثم جاء الإدغام ليغير من هذه المقاطع ويخففها.

إن الحديث عن علة الإدغام من حيث إنها وسيلة من وسائل التقليل من الجهد العضلي المبذول ينطوي تحت القانون الذي قال به الدرس الصوتي الحديث والمسمى "قانون الجهد الأقل"^(٦) أو قانون "اختزال الجهد"^(٧) والذي ينص على أن الإنسان حين ينطق أصوات اللغة يميل إلى أن يحصل على الحد الأقصى من التأثير بالحد الأدنى من الجهد فيما يسمى بالميل إلى الأقل أي الميل إلى الأسهل^(٨) إذ يُعدّ الإدغام من أكثر الظواهر اللغوية مساساً بهذا القانون وتحقيقاً له.

في التصريف ٦٣١/٢، همع الهوامع، ٢٨٠/٦. السبعة، ١٢٥/سراج القارئ ٣٣/الإتحاف ١٠٩/النشر ٢١٥/١. شرح المفصل ١٠/١٢١، الممتع في التصريف ٦٣١/٢.

(١) في حقيقة الإدغام، جعفر عبابنة، (بحث) ٥٠. الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس ١٤٩ وما بعدها. دراسة الصوت اللغوي أحمد مختار عمر، ٣٨٧. الأصوات اللغوية، عبد القادر الجليل ٢٩٩.

(٢) العين ٤٩/١.

(٣) التنصرة ١٠٩.

(٤) تحليل الظواهر الصوتية في قراءة الحسن البصري، سمير استيتيه (بحث) ١٩٥.

(٥) للكشف ١٦٠/١.

(٦) مبادئ علم الأصوات العام، بروكرمبي ١٩٦، دراسة الصوت اللغوي أحمد مختار عمر ٣٧٢.

(٧) الأصوات اللغوية، عبد القادر عبد الجليل، ٢٦٥.

(٨) علم الأصوات، المبرج ١٣٤ وما بعدها، الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس ١٨٨، الأصوات اللغوية محمد الخولي ٢٢٤ وما بعدها.

بيد أن الإدغام يتطلب تقارباً أو تماثلاً بين الصوتين المتجاورين ليحدث، وبمعنى آخر فهو يحتاج إلى بيئة متناسقة ليتشكل، وهذا ما تنبه إليه العلماء القدماء - لغويون وعلماء قراءات - حيث قسموا الإدغام إلى ثلاثة أقسام بالنظر إلى درجة التشابه ومقداره بين الأصوات التي يحصل بينها الإدغام وهي:

١- إدغام التماثلين ٢- إدغام المتقاربين ٣- إدغام المتجانسين

"قالتماثل أن يتفقا مخرجا وصفة كالباء في الباء والتاء في التاء وسائر المثليين، والتجانس أن يتفقا مخرجا ويختلفا صفة كالدال في الدال والتاء في التاء والظاء في الظاء والتاء في الدال، والتقارب أن يتقاربا مخرجا أو صفة أو مخرجا وصفة"^(١).

وهذا التقسيم استحدثه علماء التجويد المتأخرون إذ لم يظهر مثل هذا التقسيم بهذا الشكل عند المتقدمين منهم، فما "ميز استخدام المتأخرين أنهم استخدموا مصطلح (المتجانسين) وجعلوا له ولمصطلح (المتقاربين) دلالة محددة، بينما نلح عند المتقدمين أن مصطلح (المتقاربين) يؤدي دور المصطلحين معا"^(٢).

فسيبويه مثلاً تحدث عن هذين النوعين من الإدغام، وتحدث عن النوع الثالث (المتجانسين) ضمن حديثه عن الإدغام في الأصوات المتقاربة^(٣) وكذلك فعل ابن جني^(٤). ومكي القيسي يذكر التماثل والتقارب^(٥) ويغفل ذكر التجانس قسماً مستقلاً لكنه يذكر حالات ينطبق عليها تعريف (المتجانسين) كإدغام الدال في التاء والتاء في الدال^(٦) وإدغام الباء في الميم^(٧) فهو يعد التجانس ضرباً من التقارب إذ هو مشمول بتعريفه للمتقارب وهذا ما يسمى بأصول الإدغام.

(١) النشر ٢١٨/١ وانظر الإتحاف ٢١.

(٢) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، غانم الحمد ٣٩٧.

(٣) الكتاب ٤٣٧/٤، ٤٤٥/٤.

(٤) الخصائص ١٤٠/٢-١٤٩.

(٥) الكشف ١/ ١٣٤ وما بعدها.

(٦) السابق ١٥٧/١.

(٧) السابق ١٥٦/١.

وقد تحدث القيسي عن هذه الأصول في الإدغام في باب مستقل سماه "باب في أصول الإدغام والإظهار"⁽¹⁾ وأول هذه الأصول التي تحدث عنها القيسي في هذا الباب إنما يتمثل بقوله: "اعلم أن الإظهار في الحروف هو الأصل، والإدغام دخل لعلّة تذكر إن شاء الله، وإنما قلنا: إن الإظهار هو الأصل لأنه أكثر، لأن الواقف يضطر فيه الإظهار ولاختلاف لفظ الحرفين"⁽²⁾.

وفيما أحسب فإن حديثه ينطبق على تلك القبائل التي اتصفت بهذه الصفة - وأعني صفة الإدغام - في لهجاتها، إذ الإدغام صفة لهجات القبائل التي سكنت وسط الجزيرة وشرقيها، نحو: تميم وأسد وعبد القيس وبكر بن وائل وكعب وغيرهم⁽³⁾ ومعظمها قبائل بدوّة عدت السرعة في كلامها من أهم خصائص أبنائها، وكان الحجازيون من قریش وتقيف وكنانة والأنصار وهذيل ميالين إلى التاني والتؤدة في الأداء الكلامي إذ يظهرون كل صوت ويعطونه حقه من جهر وهمس وشدة ورخاوة⁽⁴⁾.

كما بين القيسي في هذا الباب أصولاً أخرى للإدغام حيث قال: "اعلم أن أصل الإدغام إنما هو في الحرفين المثلين... واعلم أن غير المثلين، إذا تقاربا في المخرج وسكن الأول، أشبه المثلين اللذين هما من مخرج واحد فجاز فيهما الإدغام ما لم يمنع من ذلك مانع، فعلى هذا يجري الإدغام ويحسن"⁽⁵⁾ ثم أكمل قائلاً: "واعلم أن الإدغام إنما يحسن في غير المثلين، ويقوى إذا سكن الأول وهو على ضربين: أحدهما: إذا كان الحرفان متقاربين في المخرج، والحرف الأول أضعف من الثاني، فيصير بالإدغام إلى قوة لأنك تبدل من الأول حرفاً من جنس الثاني، فإذا فعلت ذلك نقل لفظ الضعيف إلى لفظ القوة، فذلك حسن جيد"⁽⁶⁾.

وقد ضرب لهذا مثالا فقال: "فالذي يزداد قوة مع الإدغام هو إدغام التاء في الطاء نحو: "قالت طائفة" و"ودت طائفة"⁽⁷⁾ لأن التاء حرف ضعيف للهمس الذي فيه والطاء حرف

(1) السابق ١٣٤/١.

(2) السابق ١٣٤/١.

(3) اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي، ٣٣.

(4) في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، ٧٣ وما بعدها.

(5) للكشف ١٣٤/١ وما بعدها.

(6) السابق ١٣٥/١.

(7) الأيتان حسب الترتيب: آل عمران ٧٢، آل عمران ٦٩.

قوي للإطباق، والجهر والاستعلاء والشدة اللواتي فيها فهي أقوى، فهو أقوى من التاء كثيرا، فإذا أدغمت التاء نقلتها من ضعف إلى قوة مكررة، فهذا لا تكاد العرب تظهره، وكذلك أجمع القراء على الإدغام في هذا⁽¹⁾.

أما الضرب الثاني فهو "أن يكون الحرفان المتقاربان في القوة سواء كالمثلين فيحسن الإدغام، إذ لا ينتقص الأول من قوته قبل الإدغام"⁽²⁾ والمثال على ذلك كما يقول القيسي: "إدغام الذال في التاء وذلك أن الذال فيها ضعف وقوة، فالضعف من جهة أنها رخوة، والقوة من جهة أنها مجهورة، كذلك التاء فيها ضعف وقوة، فالضعف من جهة أنها مهموسة والقوة من جهة أنها شديدة، فقد تقاربنا في القوة والضعف من صفاتهما فجاز الإدغام حسن"⁽³⁾.

بيد أن القيسي قد فضل الإدغام في الضرب الأول إذ قال: "والأول حسن في الإدغام لأنك تزيد الحرف الأول قوة في الإدغام"⁽⁴⁾ على أنه استقبح من الإدغام ما نقل فيه لفظ القوي إلى لفظ الضعيف فيقول: "وضرب ثالث من إدغام المتقاربين ضعيف قليل؛ وهو أن يكون الحرف الأول أقوى من الثاني، فيصير بالإدغام أضعف من حالة قبل الإدغام"⁽⁵⁾ ثم وصفه بالقبح قائلا: "والذي يقبح الإدغام فيه لقوة الأول وضعف الثاني فهو إدغام الراء في اللام، وهو قبيح لقوة الراء بالجهر والتكرير اللذين فيه، وضعف اللام لعدم التكرير فيه، وضعف الجهر فيه، فإذا أدغمت نقلت الأقوى إلى الأضعف، وذلك مكروه ضعيف، فقس عليه هذا؛ فإنه الأصل الذي يعتمد عليه"⁽⁶⁾.

والناظر في هذه الأصول يجد أن جلّها مبني على مخارج الأصوات وصفاتها، لا سيما صفات الضعف والقوة، لذا فقد اتبع القيسي هذه الأصول بباب سماه "باب في معرفة الحروف القوية والضعيفة" أبان فيه عن صفات الأصوات القوية من الضعيفة، وقد حددها بعشر صفات وقال: "اعلم أن القوة في الحرف تكون بالجهر بالشدة وبالإطباق وبالتفخيم

(1) السابق ١/١٣٥.

(2) السابق ١/١٣٥.

(3) السابق ١/١٣٥ وما بعدها.

(4) السابق ١/١٣٦.

(5) السابق ١/١٣٥.

(6) السابق ١/١٣٦.

وبالتكرير وبالاستعلاء وبالصفير وبالاستطالة وبالغنة وبالتنقيش⁽¹⁾ وقال أيضا: "اعلم أن الضعف في الحرف يكون بالهمس وبالرخاوة فإذا اجتمعتا في الحرف كان أضعف له"⁽²⁾.

وفي المقابل فبصفات القوة "يقوى الحرف وبعدهما يضعف وكلما تكررت فيه الصفة القوية كان أقوى للحرف، وكذلك إذا تكررت في الحرف الصفة الضعيفة كان أضعف"⁽³⁾ ثم إن "من الحروف ما يلزمه صفة قوية وصفة ضعيفة، وربما لزمه صفتان قويتان وثلاث وأربع، كالصاد التي هي مجهورة مطبقة مستعلية مستطيلة مفخمة، وكالطاء التي هي مجهورة شديدة مطبقة مستعلية، وربما لزم الحرف صفتان ضعيفتان وصفة قوية، كالسين التي هي مهموسة، رخوة، وفيها صفير فعلى هذا من الضعف والقوة يبين حسن الإدغام وبقبحه"⁽⁴⁾.

ولا نكاد نجد تحديدا دقيقا لصفات القوة والضعف عند القدماء بيد أنهم يومنون إلى ذلك في معرض حديثهم عن بعض الأصوات ومواطن تأثرها كقول الخليل: "العين والقاف لا تدخلان في بناء إلا حسنتاه، لأنهما أطلق الحروف وأضخمها جرسا"⁽⁵⁾ وكذلك إشارة سيويوه إذ قال: "المهموس أخف من المجهور"⁽⁶⁾ وقوله أيضا: "الطاء وهي مطبقة لا تجعل مع التاء تاء خالصة لأنها أفضل منها بالإطباق"⁽⁷⁾ وقال: "والراء لا تدغم في اللام ولا في النون، لأنها مكررة وهي تنقش إذا كان معها غيرها فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغم مع ما ليس ينقش في الفم مثلها ولا يكرر، ويقوي هذا أن الطاء وهي مطبقة لا تجعل مع التاء تاء خالصة لأنها أفضل منها بالإطباق، فهذه أجد أن لا تدغم إذا كانت مكررة"⁽⁸⁾.

وقال أيضا: "الشين لا تدغم في الجيم، لأن الشين استطال مخرجها لرخاوتها حتى اتصل بمخرج الطاء فصارت منزلتها منها نحو من منزلة الفاء مع الباء فاجتمع هذا فيها والتنقيش، فكرهوا أن يدغموا الراء فيما ذكرت لك"⁽⁹⁾.

(1) السابق ١/١٣٧.

(2) السابق ١/١٣٧.

(3) السابق ١/١٣٨.

(4) السابق ١/١٣٨.

(5) العين ١/٥٣.

(6) الكتاب ٤/٥٤٠.

(7) السابق ٤/٤٤٨.

(8) السابق ٤/٤٤٨.

(9) السابق ٤/٤٤٨ وما بعدها.

أما ابن جني فقد نص على قوة بعض الأصوات نصا صريحا كما بين الأصل في الإدغام - كما رأى ذلك القيسي - إذ قال: "إنما المذهب أن تدغم الأضعف في الأقوى"⁽¹⁾ أما إشارته إلى قوة بعض الأصوات فذلك قوله: "وأحسن التأليف ما بوعد فيه بين الحروف، فمتى تجاوزا مخرجا الحرفين فالقياس ألا يأتلفا وإن تجشما ذلك بدأوا بالأقوى من الحرفين ... فبدأوا بالراء قبل اللام وبالتاء قبل الدال لأنهما أقوى منهما"⁽²⁾.

ولقد أقرت الدراسات الصوتية الحديثة القانون الذي أشار إليه القيسي حين قال: "والقوي من الحروف إذا تقدمه الضعيف مجاورا له جذبته إلى نفسه إذا كان من مخرجه ليعمل اللسان عملا واحدا في القوة من جهة واحدة"⁽³⁾ على أساس أن الأصوات يدغم بعضها في بعض للتناسب والقرب الذي بينهما"⁽⁴⁾ - وذلك حين صاغ العالم الصوتي الفرنسي (موريس جرامونت) في كتابه (رسالة في الصوتيات) قانونا صوتيا سماه "الغلبة للأقوى (The law of the stronger) ومفاده: أنه حين يؤثر صوت في آخر، فإن الأضعف بموقعه في النطق أو بامتداده النطقي هو الذي يكون عرضة للتأثير بالآخر"⁽⁵⁾ وقد وقف عبد الصبور شاهين عند هذا القانون مطولا، ثم خلص إلى أن "الصفات التي ذكرها جرامونت من الممكن أن ترجع إلى ما سبق أن قررناه بصدد المقاييس التي وضعها النحاة للإدغام" ثم يقول: "لنرى هناك الصفات الذاتية التي تجعل الصوت قويا وقد قسمناها إلى صفات قوة لا يمكن التنازل عنها وهي (الاستطالة والتكرير والصفير والغنة واللين، والمد، وصفة قوة يمكن التنازل عنها أحيانا وهي الإطباق)"⁽⁶⁾.

والناظر في صفات القوة التي ذكرها شاهين يجد أنها مذكورة كلها في تلك الزمرة التي قدمها القيسي للصفات القوية، لا بل إنها قاصرة عن بلوغ عددها ولعل هذا ما يفسره قول عبد الصبور شاهين ومفاده: "والذي وجدناه عند النحاة في هذا الباب أنهم لم يبالوا

(1) المنصف ٣٢٨/٢.

(2) سر صناعة الإعراب، ٨١٤/٢.

(3) الرعاية ٢٠٦.

(4) السابق ٢١٦.

(5) الصوتيات، المبرج ١٨١، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، عبد الصبور شاهين ٢٣٣ الأصوات اللغوية عبد

القادر عبد الجليل ٢٦٨، دراسة الصوت اللغوي أحمد مختار عمر ٣٧٢.

(6) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، عبد الصبور شاهين ٢٣٧ وما بعدها.

مطلقا بسقوط الصفات العامة أو وجودها في حالة الإدغام، فالجهر والهمس والشدة والرخاوة لا تثير مشكلة عند الإدغام ولا تهتم مراعاتها⁽¹⁾.

وقد أكد عبد الصبور شاهين أن (القوة) هي السبب الرئيس في إحداث المماثلة بين الأصوات في الإدغام الرجعي، فأقر ما أقره القيسي من أن القوة الذاتية في الصوت المؤثر هي العامل الرئيس في إبقائه مستقرا ثابتا في معادلة الإدغام، بيد أنه أضاف إلى ذلك صورة أخرى للقوة هذه وتلك هي القوة الموقعية للصوت، إذ يكون الصوت المؤثر بداية مقطع في حين يحتل الصوت المتأثر نهاية المقطع السابق، منوّهاً إلى أن ثمة عاملا أساسيا بديها لحدوث الإدغام هو التقارب بين الصوتين⁽²⁾ ولقد وفق شاهين إذ قرر من خلال دراسته للإدغام الرجعي إن يضيف هذه الصورة للقوة؛ وأعني القوة الموقعية.

أما الأصول الأخرى التي ذكرها القيسي للإدغام فتلك هي:

١- "حروف الحلق لا يدغم في حروف الفم، ولا في حروف الشفتين وقد يدغم بعض حروف الحلق في بعض لتقارب المخارج.

٢- حروف الفم لا تدغم في حروف الحلق، ولا في حروف الشفتين ولكن يدغم بعضها في بعض، وفيها يقع أكثر الإدغام خلا الياء فلا تدغم في غيرها، ولا يدغم غيرها فيها.

٣- حروف الشفتين لا تدغم في حروف الحلق ولا في حروف الفم، لبعد ما بينهن في المخرج، ولا يدغم بعضها في بعض خلا الواو، فلا تدغم في غيرها، ولا غيرها فيها، خلا أن النون الساكنة والتتوين يدغمان في الياء والواو، وكذلك الميم لا تدغم في الياء"⁽³⁾.

وبناء على كل ما سبق نقول: لقد عرف القيسي الإدغام، وبين أصوله المتعددة، وأهمها ما أقره الدرس الصوتي الحديث وسماه قانون (القوة) ولم يقف عند هذا فحسب بل إنه فنّد قول عبد الصبور شاهين ومفاده "إن النحويين إنما يعالجون في هذا التعريف عملية الإدغام وحدها دون إشارة إلى ما يسبقها من حذف للحركة وقلب للصوت الأول من مثل الثاني. أي أنهم اقتصرُوا على تصوير العملية الصوتية... وعملية القلب والتحويل مشتقة

(1) السابق ٢١٦.

(2) السابق ٢٣٨.

(3) للكشف ١/١٤٠.

عن عملية الإدغام سابقة عليها"^(١) حين قال: "لا يقع الإدغام ألبنه مثلين يسكن الأول، فإذا كانا غير مثلين أبدلت من الأول حرفا مثل الثاني، ثم يدغم فيكون بذلك قد أدغمت مثلين"^(٢) فقد بين القيسي المراحل الأولية التي تمر بها عملية الإدغام لا كما صرح عبد الصبور شاهين.

وعود إلى ذي بدء، إلى ذلك السبب الذي سقنا من أجله كل هذا الحديث عن الإدغام، ثم إلى العلة التي من أجلها وضعنا الإدغام في فصل المماثلة تحت بند أشكال المماثلة فقد كنت قد أشرت إلى العلاقة بين مفهومي الإدغام والمماثلة في صفحات سابقة* بناء على تعريف إبراهيم أنيس لمصطلح المماثلة، وعلى أساس تحديده لدرجات التأثير التي تصاحب عملية التأثير، إذ إن أقصى ما يصل إليه الصوت في تأثيره بما يجاوره أن يفنى في الصوت المجاور فلا يترك له أثرا^(٣) فقد خلصت إلى أن الإدغام شكل من أشكال المماثلة، فالمماثلة هي الأصل والإدغام فرع عن هذا الأصل، إذ الإدغام هو مماثلة تامة فقط.

وقد سبقني عبد الصبور شاهين في الحديث عن هذه العلاقة إذ قال: "أما علاقة المماثلة بالإدغام الاصطلاحي فمن الواضح أنها أعم من وجه، من حيث كانت شاملة لكل حالات التأثير، في حين نجده مقتصرًا على حالة الاندماج الصوتي الكامل حيث يفقد الصوت المتأثر وجوده فقدانا كاملا، كما أن الإدغام الاصطلاحي شامل حالة التضعيف التي أشرنا إليها سابقا وهي لا تدخل في نطاق مفهوم المماثلة"^(٤) ويقول أحمد مختار: "إن المماثلة تعني إزالة الحدود بين الصوتين المدغمين وصهرهما معا"^(٥).

وهاهو ذا برجستراسر يبرز لنا علاقة المماثلة الصوتية بالإدغام، فيقول: "إن حروف الكلمة مع توالي الأزمان، كثيرا ما تتقارب ببعضها من بعض في النطق وتتشابه، وهذا التشابه نظير لما سماه قدماء العرب إدغاما، غير أن التشابه والإدغام وإن اشتركا في بعض المعاني، اختلفا في بعضها، وذلك في معنى الإدغام: اتحاد الحرفين في حرف واحد مشدد، تماثلا أو اختلفا، نحو (آمنا) و(ادعى) (أما) (آمنا) فالنون المشددة نشأت عن نونين

(١) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، عبد الصبور شاهين، ١٢٢ وما بعدها.

(٢) التبصرة ١٠٩.

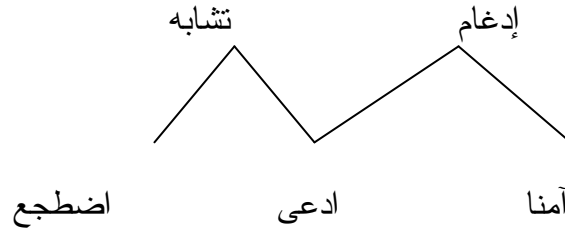
* انظر ص () من الرسالة.

(٣) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس ١٤٨.

(٤) أثر القراءات القرآنية، عبد الصبور شاهين، ٢٣٦.

(٥) دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار، ٣٣٣.

أولاهما لام الفعل، والثانية الضمير، فاتحادهما إدغام وليس بتشابه، وأما (ادعى) فأصل الدال المشددة: دال وتاء، والدال فاء الفعل، والتاء تاء الافتعال، قلبت دالا فهذا إدغام وهو تشابه أيضا، وهذا تخطيط يبين العلاقة بين الإدغام والتشابه^(١):



وبناء على هذه العلاقة بين الإدغام الاصطلاحي والمماثلة فإننا سندرس الإدغام شكلا من أشكال المماثلة، على أننا سنستبعد من هذه الدراسة النوع الأول منه وهو الإدغام بين المتماثلين؛ ذلك "لأن مشكلة هذا النوع من الإدغام نحوية لا صوتية، فلا علاقة له بالمماثلة الصوتية من قريب أو بعيد"^(٢) وسينتظم هذه الدراسة منهجية واحدة قوامها الاحتكام للأسس التي اعتمدها القيسي تفسيراً لمظاهر الإدغام وهما:

تقارب المخارج، وأساس القوة والضعف الذي ركز عليه القيسي في تعليقاته للإدغام؛ لنرى من كل ذلك أن القيسي كان مدركاً للعلاقة التي تربط الإدغام بالتقريب (المماثلة) من حيث هو شكل أساسي من أشكالها، مع تبيان لرأي سيبويه في مسائل الإدغام التي سنعرضها*. على أننا سنكتفي بعرض تعليقات القيسي لحالات الإدغام دون الخوض في المسائل الأخرى كالتعرض لمسألة من قرأ بالإدغام ومن قرأ بالإظهار إذ تخرج هذه المسائل من دائرة منهجية هذه الدراسة. فمنهجية الدراسة تقتضي الكشف عن الفكر الصوتي للقيسي لا البحث في الروايات التي جاء بها. وإليك بيان ذلك.

(١) التطور النحوي، برجستراسر، ٢٢.

(٢) أثر القراءات القرآنية، عبد الصبور شاهين، ٢٤١.

أ- فصل في إدغام الدال:

يقول القيسي: "اختلف القراء في إدغام دال "قد" وإظهارها عند ثمانية أحرف وهن: الجيم والزاي، والذال، والصاد، والضاد، والطاء، والسين، والشين"⁽¹⁾ وهذا يعني أن ثمة من أدغم الدال في هذه الأصوات جميعها. كما ورد عن القراء سوى الحرمين وعاصم إدغام الدال في الناء⁽²⁾ من قوله تعالى "يُرْدُ ثواب"⁽³⁾. وقد علل القيسي إدغام الدال في هذه الأصوات جميعها. معتمدا على الأساسين السابقين: تقارب المخارج، وصفات القوة، وسنعرضها بعد أن نعرض لآراء سيبويه في هذه المسائل.

جوّز سيبويه إدغام الدال في هذه الأصوات جميعها، بيد أنه لم يذكر إدغام الدال في الجيم، وقد نبه إلى ذلك ابن عصفور قائلاً: "وتدغم هذه الستة* في الضاد والجيم والشين والصاد والسين والزاي، ولم يحفظ سيبويه إدغامها في الجيم"⁽⁴⁾ فقد قال سيبويه: "الطاء والدال والطاء يُدغمن كلهن في الصاد والزاي والسين لقرب المخرجين؛ لأنهن من الثنايا وطرف اللسان، وليس بينهن في الموضع إلا أن الطاء وأختها من أصل الثنايا، وهن أسفله قليلا مما بين الثنايا"⁽⁵⁾ وقال أيضا: "والطاء والطاء والذال أخوات الطاء والدال والطاء لا يمتنع بعضهن من بعض في الإدغام؛ لأنهن من حيز واحد"⁽⁶⁾ كما قال: "وقد تدغم الطاء والطاء والدال في الضاد"⁽⁷⁾؛ ثم قال: "وتدغم الطاء والدال والطاء في الشين لاستطالتها حتى اتصلت بمخرجها"⁽⁸⁾.

أما القيسي فقد علل إدغام الدال في هذه الأصوات جميعها وهذا بيان ذلك:

١- إدغام الدال في الجيم:

* عرض القيسي صور الإدغام في التبصرة دون تحليل (١٠٩ وحتى ١١٦) بيد أنه عللها في كتابه الكشف.

(١) للكشف ١/١٤٤.

(٢) السابق ١/١٥٧.

(٣) آل عمران ١٤٥.

* يقصد الطاء والدال والطاء والذال والطاء.

(٤) الممتع في التصريف ٢/٧٠١.

(٥) الكتاب ٤/٤٦٢ وما بعدها.

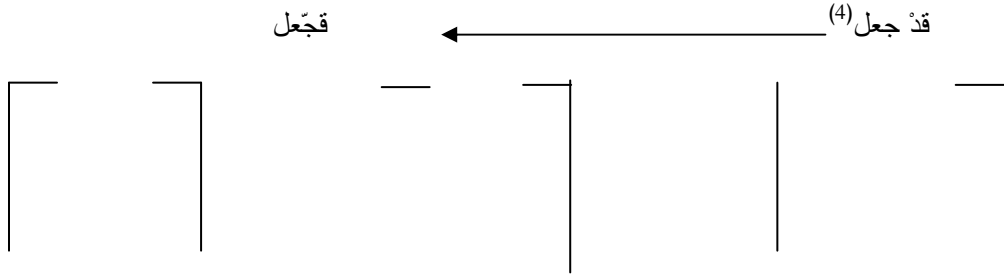
(٦) السابق ٤/٤٦٤.

(٧) السابق ٤/٤٦٥.

(٨) السابق ٤/٤٦٦.

يقول القيسي: "فحجة من أدغم دال "قد" في الجيم هي المؤاخاة بينهما؛ وذلك أنهما من حروف الفم وأنهما مجهوران وأنهما شديدان، فحسن الإدغام لهذا الاشتراك"⁽¹⁾ فالإدغام جائز من حيث إن مخرجي: الدال والجيم قريبان فالدال من أصوات طرف اللسان⁽²⁾ وأصول الثنايا، والجيم مخرجها من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك⁽³⁾ كما أنهما يشتركان في صفتي الجهر والشدة (الانفجارية) حسب الوصف القديم للجيم. وبناء عليه فإن صوت الدال يداني صوت الجيم في المخرج ويطابقه في الصفات.

وفيما أحسب فإن الانتقال من مخرج الدال إلى مخرج الجيم يشكل صعوبة على القارئ فالدال لثوية والجيم غارية متقدمة فكان الأسهل للناطق (اللافظ) بالصوتين أن يجانسهما، فأثرت الجيم بالدال فمائلتها مماثلة رجعية مباشرة. ويمكن تمثيل ذلك فونولوجيا بما هو آت:

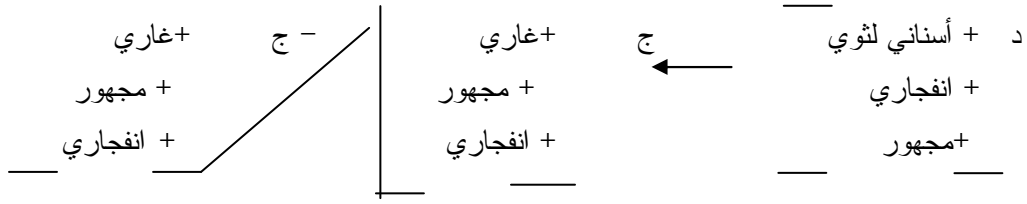


(1) الكشف ١/١٤٤.

(2) الرعاية ٢١٠.

(3) السابق ١٧٦.

(4) الطلاق ١٧٩.



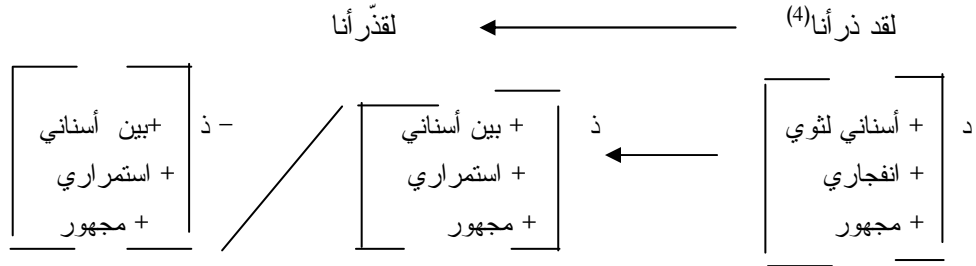
وتقرأ: تتحول الدال (الأسنانيّة اللثوية) إلى الجيم (الغارية) في الموقع الذي تكون فيها متبوعة بالجيم (الغاريّة) والمماثلة رجعية مباشرة.

٢- إدغام الدال في الذال:

علل القيسي إدغام الدال في الذال على نحو تعليله لإدغامها في الجيم فقال: "حجة من أدغم دال "قد" في الذال كالحجة في الجيم سواء، وتزيد قوة الإدغام فيهما لأن لام التعريف تدغم فيهما"⁽¹⁾.

وفيما أحسب فإن التقارب في المخرج والاختلاف في بعض الصفات هو ما عزز هذا الإدغام، فالدال صوت لثوي أسناني والذال من بين الأسنان أو بتعبير القيسي: "بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا"⁽²⁾ كما أنهما مجهوران، بيد أن الدال صوت وقفي (انفجاري) في حين أن الذال صوت رخو (استمراري)⁽³⁾.

فلما كان الانتقال من الصوت الانفجاري (الدال) إلى الصوت الاستمراري (الذال) يشكل صعوبة على اللفظ، فقد ماثلت الدال الذال لتصبح ذالا استمرارية، ويمكن تمثيل ذلك فونولوجيا بما هو آت:



(1) الكشف ١/١٤٤.

(2) الرعاية ٢٢٤.

(3) السابق ٢٢٤.

(4) الأعراف ٥.

وتقرأ: تتحول الدال (الانفجارية) إلى الذال (الاستمرارية) في الموقع الذي تكون فيه متبوعة بالذال (الاستمرارية) والمماثلة رجعية مباشرة.

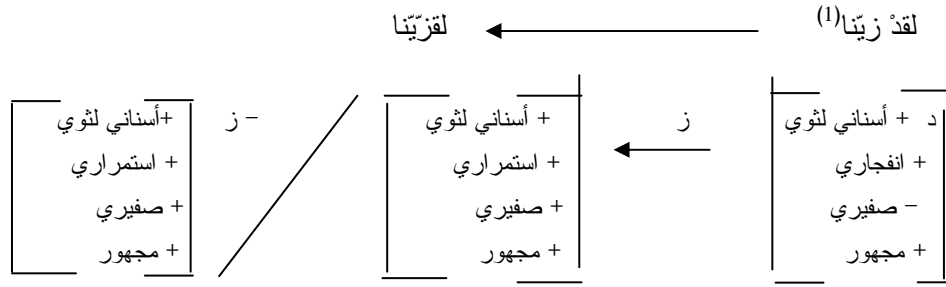
٣- إدغام الدال في الزاي:

وعلة إدغام الدال في الزاي كما يقول القيسي "أنهما اشتركا في المخرج من الفم، وأنهما مجهوران، وزاد الإدغام قوة أن الزاي فيها قوة بالصفير الذي فيها، فإذا أدغمت الدال فيها أبدلت منها زاي وهي أقوى من الدال، فنقلت الدال إلى حرف أقوى منها بالإدغام فقوي ذلك وحسن"^(١).

فلأجل القرب في المخرج والتلاقي في بعض الصفات إذ هما (مجهورتان) أدغمت الدال في الزاي، والذي أراه علاوة على هذه الأسباب أن الاختلاف في بعض الصفات له الأثر الأكبر في هذا الإدغام؛ إذ الدال صوت وقفي (انفجاري) أما الزاي فهي صوت رخو (استمراري)^(٢) كما أنها صفيرية أما الدال فليست كذلك. فلكل هذا ماثلت الدال الزاي فقلبت إلى زاي صفيرية استمرارية لثوية، ويمكن تمثيل ذلك فونولوجيا بما هو آت:

(١) الكشف ١/١٤٤.

(٢) الرعاية ١٩٩.

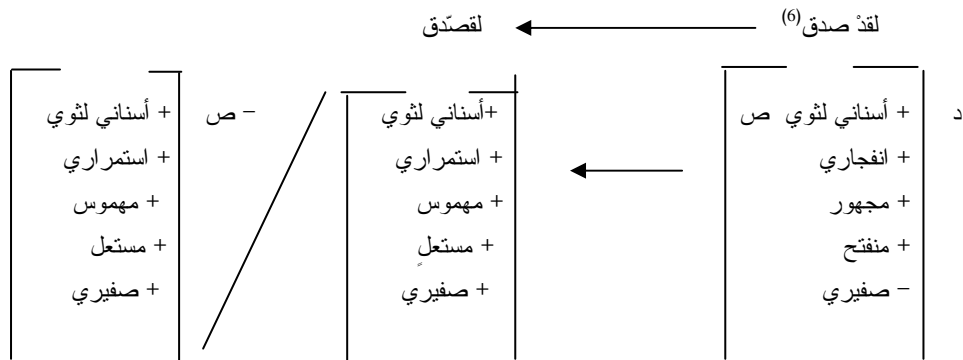


وتقرأ: تتحول الدال (الانفجارية) إلى الزاي (الاستمرارية الصفيرية) في الموقع الذي تكون فيه متبوعة بالزاي (الاستمرارية الصفيرية).

٤- إدغام الدال في الصاد:

علل القيسي إدغام الدال في الصاد قائلاً: "إنهما اشتركا في المخرج من الفم، لأن لام المعرفة تدغم فيهما، ولأن الدال فيها قوة بالجهر الذي فيها، ولأن الصاد فيها قوة مكررة بالإطباق والصفيير والاستعلاء اللواتي فيها، فحصل للدال بإدغامها قوة زائدة لأنك تبدل منها صاداً، والصاد أقوى من الدال لما ذكرنا، وهذا مما يحسن جواز الإدغام ويقويه"^(٢).

فالدال صوت أسناني لثوي انفجاري مجهور والصاد تخرج من ما "بين اللسان وفويق الثنايا السفلى"^(٣) فهي أسنانية لثوية فهما متقاربان في المخرج إلى حدٍّ جدِّ قريب إلا أنهما يختلفان في غير ما صفة؛ فالدال صوت انفجاري مجهور منفتح مستقل^(٤) في حين أن الصاد صوت استمراري مهموس مطبق مستعلٍ صفيري^(٥) فمن هنا كان أمر الانتقال من الدال إلى الصاد من الصعوبة النطقية ما يجعل أمر مماثلتهما أسهل على اللفظ فكان إدغامهما تيسيراً للجهد العضلي المبذول فماتت الدال الصاد بأن قلبت إلى جنسها، ويمكن تمثيل ذلك فونولوجياً:



(١) الملك ٢٧.

(٢) للكشف ١/١٤٥.

(٣) الرعاية ٢١٥.

(٤) السابق ٢٠١.

(٥) السابق ٢١٥.

(٦) الفتح ٢٤.

+ مطبق

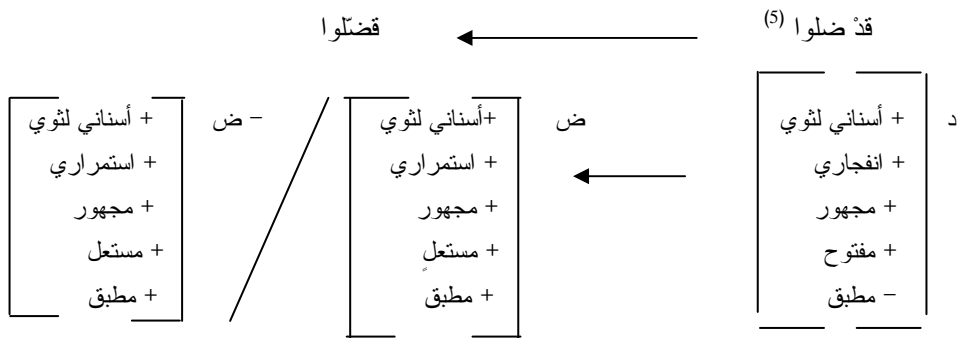
+ مطبق

- مطبق

وتقرأ: تتحول الدال (الانفجارية المجهورة المنفتحة الصفيرية) إلى الصاد (الاستمرارية المهموسة المستعلية المطبقة الصفيرية) في الموقع الذي تكون فيه متبوعة بالصاد.

٥- إدغام الدال في الضاد والظاء:

علل القيسي إدغام الدال في الضاد والظاء على نحو تعليله لإدغامها في الصاد إلا أنه قال: "غير أن الضاد والظاء لا صفير فيهما، وفيهما الجهر كالدال فحسن الإدغام"⁽¹⁾ فالدال صوت أسناني لثوي والضاد صوت يخرج كما يقول القيسي: "من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس"⁽²⁾ فهو أسناني لثوي، وهو مجهور كما أن الدال كذلك، كما إنهما يشتركان في صفة الجهر، إلا أنهما يختلفان في كثير من الصفات، فقديما وصف صوت الضاد بأنه صوت رخو (استمراري)⁽³⁾ مطبق مستعل وفيه استطالة⁽⁴⁾ والدال صوت وقفي انفجاري) منفتح. فكان الانتقال من صوت الدال إلى الضاد يتطلب مجهودا عضليا زائدا فماتت الدال الضاد فقلبتها إلى ضاد ويمكن تمثيل ذلك فونولوجيا بما هو آت:



وتقرأ: تتحول الدال (الإنفجارية المفتوحة) إلى صوت الضاد (الاستمراري المستعلي المطبق) في الموقع الذي تكون فيه متبوعة بالصاد.

وينطبق التعليل الذي قدمته تفسيرا لإدغام الدال في الضاد على إدغام الدال في الظاء، إذ لا فرق بينهما كما يقول القيسي: "الضاد يشبه لفظها بلفظ الظاء؛ لأنها من حروف

(1) للكشف ١/١٤٥.

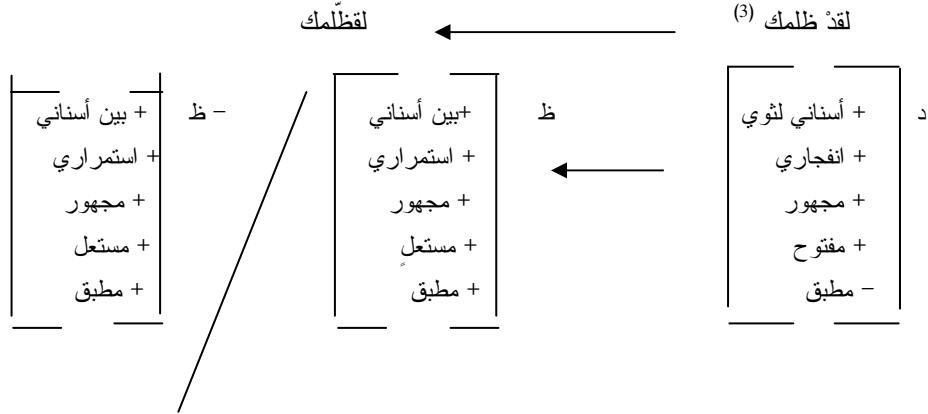
(2) الرعاية ١٨٤.

(3) السابق ١١٩، الكتاب ٤/٤٣٥ وهو في الدرس الصوتي الحديث صوت انفجاري.

(4) الرعاية ١٨٤.

(5) المائدة ١.

الإطباق. ومن الحروف المستعلية ومن الحروف المجهورة، ولولا اختلاف المخرجين وما في الضاد من الاستطالة، لكان لفظهما واحداً^(١) إذ الظاء تخرج من بين الأسنان أو كما يقول القيسي: "بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا"^(٢) فصعوبة الانتقال من الدال إلى الظاء كانت سبباً للإدغام. إذ ماثلت الدال الظاء فجاءتها فقلبت إلى الظاء. ويمكن تمثيل ذلك فونولوجياً بما هو آت:



وتقرأ: تتحول الدال (الانفجارية المنفتحة) إلى الظاء (الاستمرارية المستعلية المطبقة) في الموقع الذي تكون فيه متبوعة بالظاء.

٦- إدغام الدال في السين والشين:

علل القيسي إدغام الدال في السين والشين قائلاً: "حجة من أدغم دال "قد" في السين والشين المؤاخاة التي بينهما في المخرج، وفي إدغام لام التعريف فيهن"^(٤) بيد أن إدغام الدال في السين أقوى من إدغامها في الشين وذلك "لأن السين فيها صفير يقويها ولا صفير في الشين؛ وإنما جاز إدغامها في الشين لما في الشين من التنقيش الذي يقويها"^(٥) ثم إن "الجهر الذي يزول في الدال عند الإدغام أقوى من التنقيش الذي في الشين فالإظهار عندها أحسن لما ذكرنا"^(٦).

(١) الرعاية ١٨٤.

(٢) السابق ٢٢٠.

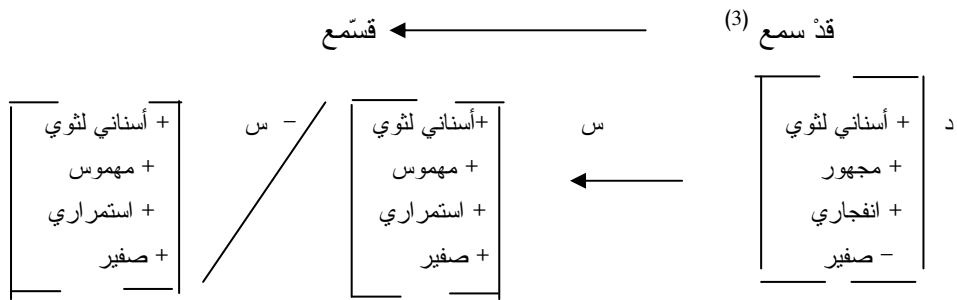
(٣) ص ٢٤.

(٤) للكشف ١/١٤٥.

(٥) السابق ١/١٤٥.

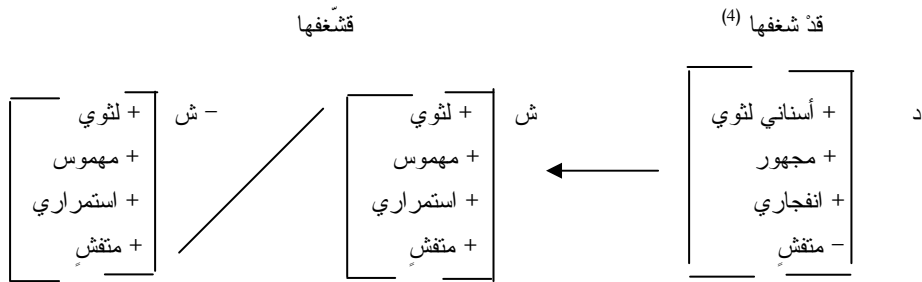
(٦) السابق ١/١٤٥ وما بعدها.

فلتقارب المخرج؛ إذ الدال صوت أسناني لثوي والسين كذلك أو كما يقول القيسي: "من ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا السفلى"⁽¹⁾ ولاختلاف هذين الصوتين في عدد من الصفات؛ إذ الدال صوت وقفي (انفجاري) مجهور في حين أن صوت السين رخو (استمراري) مهموس صفيري⁽²⁾ حدثت المماثلة بين الصوتين، إذ ماثل صوت الدال صوت السين فانقلب إلى جنسه بسبب من القوة الصفيرية التي في السين. ويمكن تمثيل ذلك فونولوجيا بما هو آت:



ونقرأ: تتحول الدال (المجهورة الانفجارية) إلى السين (المهموسة الاستمرارية الصفيرية) في الموقع الذي تكون فيه متبوعة بالسين.

وللعلة التي قدمناها تفسيراً لإدغام الدال في السين نعلل مسألة إدغام الدال في الشين، بيد أن الصفيير الذي في السين ليس في الشين هذا من جانب، ومن جانب آخر كان للتنفسي الذي في الشين أثر في طلب المجانسة بين الصوتين، ويمكن تمثيل ذلك فونولوجيا بما هو آت:



ونقرأ: تتحول الدال (المجهورة الانفجارية) إلى الشين (المهموسة الاستمرارية المتفشية) في الموقع الذي تكون فيه متبوعة بالشين.

(1) الرعاية ٢١١.

(2) السابق ٢١١.

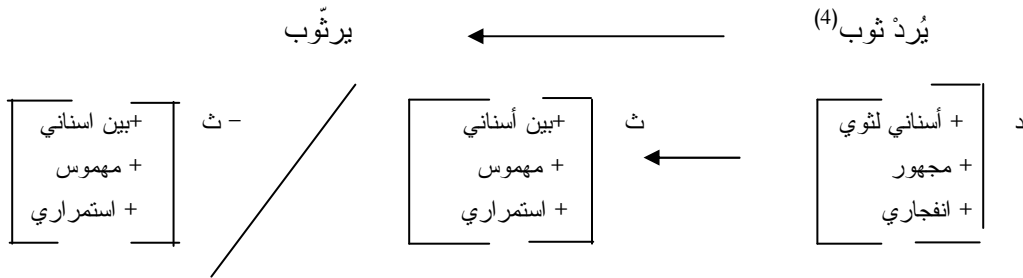
(3) المجادلة ١.

(4) يوسف ٣٠.

٧- إدغام الدال في الثاء:

وصف القيسي إدغام الدال في الثاء بالضعف، لا بل إنه فضل الإظهار في هذه المسألة؛ فهو أولى وأقوى من الإدغام، بسبب أن علة الإدغام ضعيفة؛ إذ لا تتمشى وقانون القوة الذي ارتكز عليه كثيرا فقال: "علة الإدغام ضعيفة؛ لأن الدال أقوى من الثاء، للجهر الذي في الدال، فأنت تتقلها بالإدغام إلى أضعف من حالها، فالإظهار أقوى وأولى"^(١).

وفيما أحسب إن الذي جوّز الإدغام وسوّغه تقارب المخرج بين الصوتين ثم اختلاف الصفات بينهما. مما يعني عدم تجانسهما، إذ الدال صوت وقفي (انفجاري) مجهور والثناء صوت رخو (استمراري) مهموس^(٢) ثم إنه صوت بين أسناني؛ إذ يخرج من ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا^(٣) فالانتقال بين الصوتين يشكل صعوبة على اللفظ فلما لم يكن مانع من إدغامهما، فقد ماثلت الدال الثاء فانقلبت إلى جنسها، ويمكن تمثيل ذلك فونولوجيا بما هو آت:



وتقرأ: تتحول الدال (المجھورة الانفجارية) إلى الثاء (المهموسة الاستمرارية) في الموقع الذي تكون فيه متبوعة بالثناء.

ب- فصل في إدغام تاء التانيث:

أدغم عدد من القراء تاء التانيث في الجيم، والطاء، والصاد، والثناء، والسين، والزاي، والذال. وكل عربي جائر فقد قال عالم العربية سيبويه: "الطاء والدال والثناء يدغمن كلهن في الصاد والزاي والسين، لقرب المخرجين لأنهن من الثنايا وطرف اللسان"^(٥) كما قال: "الطاء والثناء والذال أخوات الطاء والدال والثناء، لا يمتنع بعضهن من بعض في

(١) الكشف ١/١٥٧.

(٢) الرعاية ٢٢٣.

(٣) السابق ٢٢٣.

(٤) آل عمران ١٤٥.

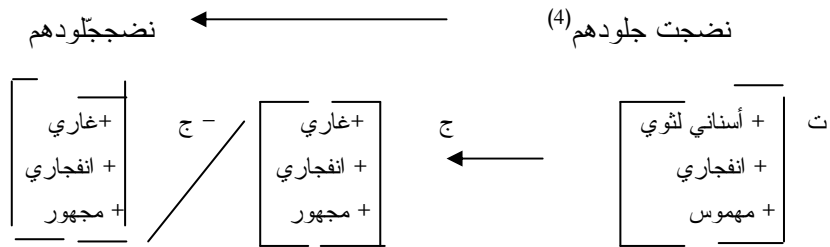
(٥) الكتاب ٤/٤٦٢ وما بعدها.

الإدغام^(١). وقد سبق أن أشرنا إلى أن سيبويه لم يذكر الجيم من بين هذه الأصوات، وقد نبه إلى ذلك ابن عصفور قائلاً: إن سيبويه لم يحفظ ذلك^(٢) وقد علل القيسي إدغام التاء في هذه الأصوات جميعها.

١- إدغام التاء في الجيم:

علل القيسي إدغام التاء في الجيم قائلاً: "إنهما اشتركا في المخرج بيد أن الجيم مجهورة والتاء مهموسة، فالجيم أقوى من التاء وعليه فإن إدغامها في الجيم ينقلها إلى صوت أقوى.

فالتفسير الصوتي لإدغام التاء في الجيم هو، أن صوت التاء يخرج من "طرف اللسان وأصول الثنايا"^(٣) فهو صوت لثوي أسناني في حين أن الجيم صوت غاري، فلما كان الانتقال من التاء الساكنة إلى الجيم المتقدمة عليها يشكل صعوبة بينة من حيث إن اللسان لا يجد فرصة ليستعد لاتخاذ الوضع الذي يقتضيه صوت الجيم تطلب الأمر المجانسة بينهما من حيث المخرج، ثم لما كانت الصفة تختلف حيث إن صوت الجيم مجهور والتاء مهموسة كان الأمر يتطلب تخفيفاً من وجهة أخرى لينكيف جرس صوت التاء بما يناسب صوت الجيم بسبب قوة الجهر الذي في الجيم، فماتلت التاء الجيم بأن قلبت إلى جنسها ثم أدغمت بها وقد ساعد على ذلك اتفاقهما بصفة الانفجارية ويمكن تمثيل ذلك فونولوجياً بما هو آت:



وتقرأ: تتحول التاء (المهموسة) إلى الجيم (المجهورة) في الموقع الذي تكون متبوعة فيه بالجيم.

٢- إدغام التاء في الصاد والطاء:

أما علة إدغام التاء في الصاد والطاء فقد قال القيسي موضحاً إياها: أنهن اشتركن في المخرج، واشتركن في إدغام لام التعريف فيهن، ولأن هذين الصوتين (الصاد والطاء)

(١) السابق ٤/٤٦٤.

(٢) الممتع في التصريف ٢/٧٠١.

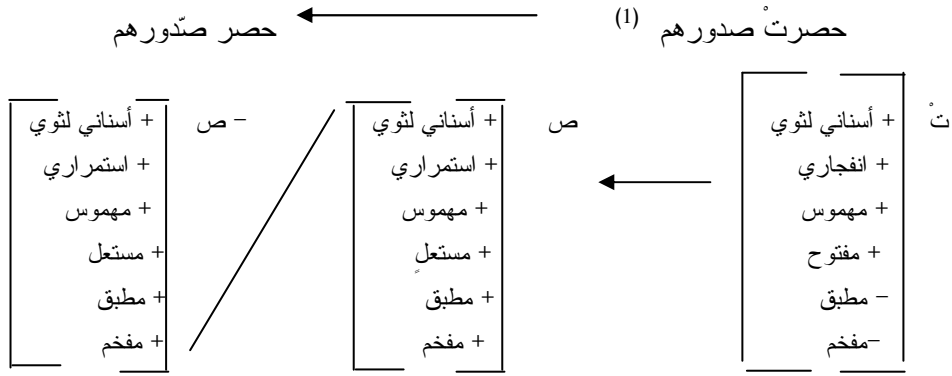
(٣) الرعاية ٢٠٤.

(٤) النساء ٥٦.

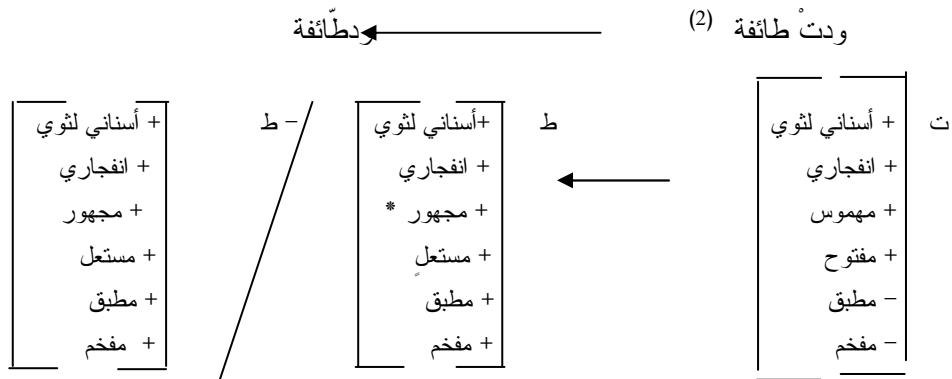
أقوى من التاء، لأنهما مجهورتان كما أنهما قويتان بالإطباق الذي فيهما والاستعلاء فحسن الإدغام لذلك؛ "لأنك تبدل من التاء عند الإدغام حرفاً أقوى منها، فتنتقلها بالإدغام إلى القوة وذلك حسن"⁽¹⁾.

فيمكن تفسير إدغام التاء في الصاد والطاء على أساس أنهن متقاربات مخرجا، بيد أن الاطباق والاستعلاء والتفخيم اللواتي في الطاء والصاد جعلتهما أقوى من التاء فجذبتهما إليهما، وتمت المماثلة الصوتية بينهما، وذلك بالتأثير الرجعي المباشر إذ لم يفصل بين الصوتين: المؤثر والمتأثر فاصل صوتي، ويمكن تمثيل ذلك فونولوجيا بما هو آت:

(1) للكشف ١/١٥٠.



فمن خلال المعادلة الفونولوجية السابقة يتبين أن الانتقال من التاء (الإنفجارية المنفتحة) إلى صوت الصاد الاستمراري المستعلي المطبق المفخم يشكل صعوبة نطقية. فكانت المماثلة بينهما سبيلا للتخفيف وتقرأ المعادلة: تتحول التاء إلى صاد في الموقع الذي تكون فيه متبوعة بالصاد.



وتقرأ: تتحول التاء (المهموسة المفتوحة) إلى الطاء (المجهورة المستعلية المطبقة المفخمة) في الموقع الذي تكون فيه متبوعة بالطاء.

٣- إدغام التاء في الزاي والسين:

علل القيسي إدغام التاء في الزاي على أساس أنهما اشتركا في المخرج، غير أن التاء مهموسة والزاي مجهورة؛ فالزاي أقوى من التاء إذ هي صوت "قوي للصفير الذي فيه والجره"⁽³⁾ وبناء عليه فإن إدغامها في الزاي ينقلها إلى صوت أقوى. أما علة إدغام التاء في السين فذلك لأن "السين فيها صفير يقويها، وهي مؤاخية للتاء في المخرج من الفم، ومؤاخية

(1) النساء ٩٠.

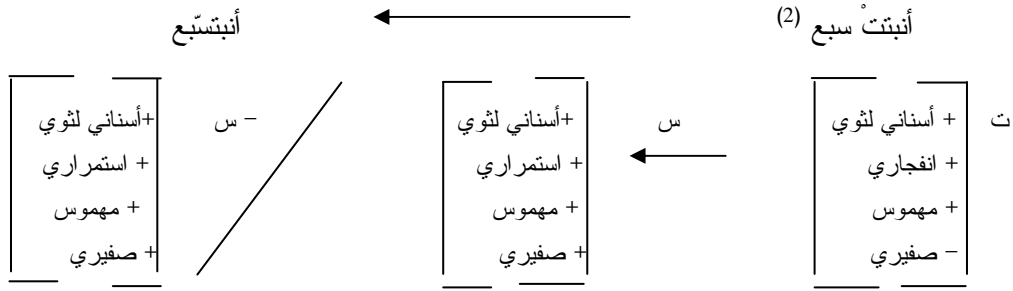
(2) آل عمران ٦٩.

* حسب الوصف القديم لها، أما في الدرس الصوتي الحديث فهي مهموسة.

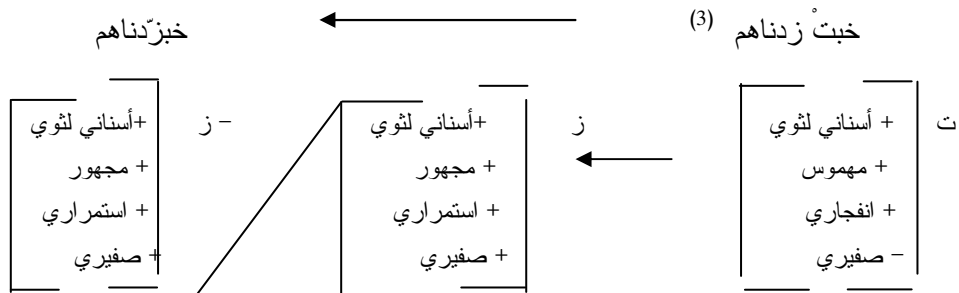
(3) للكشف ١٥٠/١، ١٥١.

لها في الهمس... لكن التاء حرف فيه شدة، تقوم الشدة في القوة مقام الصفيير الذي في السين، فقد تساويا، فحسن الإدغام؛ لأنك لا تنتقل الأول إلى ضعف بل تنقله إلى مثل حاله من القوة والضعف، على أن الصفيير أقوى من الشدة، فحسن الإدغام^(١).

وأحسب أنه يمكننا تعليل مسألة الإدغام هذه على أساس تقارب المخارج بين الأصوات المتأثرة بعضها في بعض، ثم اشتراك بعضهما بصفات محددة كاشتراك التاء والسين بالهمس، إلا أنني أشعر بأن السبب الرئيس للإدغام كان اختلاف صفات الأصوات من حيث إن التاء صوت انفجاري والصوتين (الزاي والسين) صوتان استمراريان كما أنهما صفيريان فانفقد لهذا التجانس بين التاء وهذين الصوتين ولما كان هذان الصوتان أقوى للصفيير الذي فيهما فقد جذبا إليهما التاء وتمت المماثلة بين التاء والسين من جانب وبين التاء والزاي من جانب آخر. تحت التأثير الرجعي المباشر. ويمكن تمثيل ذلك فونولوجيا بما هو آت:



ونقرأ: تتحول التاء (الانفجارية) إلى السين (الاستمرارية الصفييرية) في الموقع الذي تكون فيه متنوعة بالسين.



(١) السابق ١/١٥١.

(٢) البقرة ٢٦١.

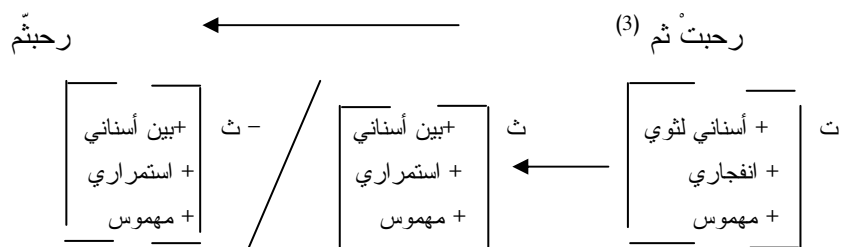
(٣) الإسراء ٩٧.

وتقرأ: تتحول التاء (الانفجارية المهموسة) إلى الزاي (الاستمرارية المجهورة) في الموقع الذي تكون متبوعة فيه بالزاي.

٤- إدغام التاء في الذال والتاء:

علل القيسي إدغام التاء في الذال بناء على اشتراكهما في المخرج من الفم، ولأن الذال أقوى من التاء لما فيها من الجهر فحسن الإدغام لأن "الإدغام يقوى به الحرف الأول، لأنه يبذل بأقوى منه"^(١) أما علة إدغام التاء في التاء فقد كانت علة ضعيفة عند القيسي وإن جوزها إذ قال: "وعلة من أدغم التاء في التاء أن التاء حرف فيه بعض الشدة والرخاوة أغلب عليه، والتاء حرف مهموس والهمس ضعف في الحرف، فكأنما تقاربا لاشتراكهما في الهمس والمخرج، ويجوز إدغام لام التعريف فيهما، فجاز لذلك الإدغام، والإظهار في هذا أحسن وأقوى، لأن التاء أقوى من التاء لما في التاء من الشدة ولما في التاء من الهمس والرخاوة التي تضعفها، ولما في التاء من الشدة التي تقويها"^(٢) إذ لما خرج هذا الشكل من أشكال الإدغام عن القانون الذي ارتسمه القيسي منهجا له في تحليل مسائل الإدغام رجح الإظهار على الإدغام.

ويمكننا تفسير إدغام التاء في الذال والتاء بناء على أساس واحد. وذلك لأن التاء صوت أسناني لثوي انفجاري أما الصوتان الآخران: الذال والتاء فهما صوتان استمراريان هذا من جانب ثم إنهما صوتان يخرجان من بين الأسنان. وعليه فإن الانتقال من الصوت الأسناني اللثوي الانفجاري إلى صوت بين أسناني استمراري ليس بالأمر اليسير فمن هنا تطلب الأمر المجانسة بينهما. فلما كان الصوتان (الذال والتاء) صوتين استمراريين كان أمر نطقهما أسهل من النطق بالصوت الانفجاري، فمائل الصوت الانفجاري الصوت الاستمراري بأن انقلب إلى جنسه. والمماثلة رجعية مباشرة. ويمكن تمثيل ذلك فونولوجيا بما هو آت:



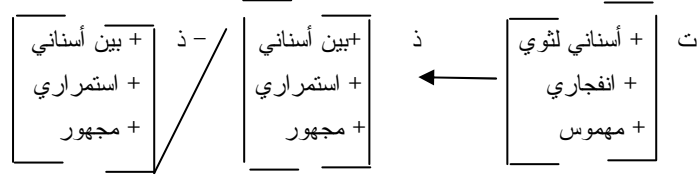
(١) الكشف ١/١٥١.

(٢) السابق ١/١٥١.

(٣) التوبة ٢٥.

وتقرأ: تتحول التاء (الانفجارية) إلى صوت الناء (الاستمراري) في الموقع الذي تكون فيه متبوعة بالتاء.

والذارياتُ ذروا (1) ← والذارياتُ ذروا



وتقرأ: تتحول التاء (الإنفجارية المهموسة) إلى الذال (الاستمرارية المجهورة) في الموقع الذي تكون فيه متبوعة بالذال.

ج-فصل في إدغام الذال:

عقد القيسي لإدغام الذال في الأصوات فصلا سماه "فصل في علّة إدغام ذال" إذ "إظهارها"⁽²⁾ بين فيه أن القراء قد اختلفوا في إدغام الذال في ستة أصوات وهي: السين، والتاء، والصاد، والذال، والجيم، والزاي، وما يهمن في هذا الفصل عرض العلل الصوتية التي قدمها القيسي تفسيراً لإدغام الذال في تلك الأصوات.

وقبل ذال أقول: لقد جوّز سيبويه إدغام الذال في هذه الأصوات غير أنه لم يذكر الجيم من بينها؛ إذ قال: "الطاء، والتاء، والذال أخوات الطاء، والذال، والتاء، لا يمتنع بعضهن من بعض في الإدغام"⁽³⁾ وقال أيضاً: "الطاء والذال والتاء؛ لأنهن من حروف طرف اللسان والثنايا، يدغمن في الطاء وأخواتها* ويدغمن أيضاً جميعاً في الصاد والسين والزاي، وهن من حيّز واحد"⁽⁴⁾.

أما القيسي فقد علل إدغام الذال في هذه الأصوات معتمداً على الأساس الذي اعتمد عليه سيبويه وهو قرب المخرج إلا أنه أضاف إلى ذلك أساس القوة الذاتية في الأصوات. وودت أن أذكر هاهنا ما خلص إليه عبد الصبور شاهين من أن القوة في الإدغام الرجعي تعتمد على صورتين: القوة الموقعية والقوة الذاتية⁽⁵⁾ التي اعتمد عليها القيسي في تعلياته،

(1) الذاريات ١.

(2) للكشف ١/١٤٧.

(3) الكتاب ٤/٤٦٤.

* يقصد التاء والذال.

(4) الكتاب ٤/٤٦٥.

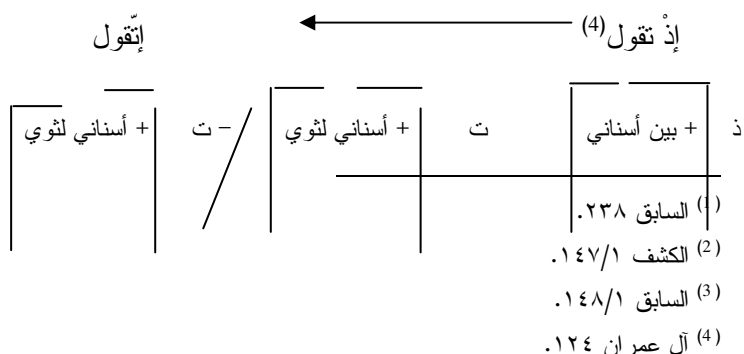
(5) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، عبد الصبور شاهين ٢٣٨.

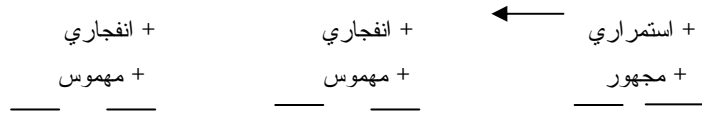
وما دعاني إلى ذكر هذا هنا - أننا نرى صوراً أخرى للإدغام عكس ما سبق، كإدغام التاء في الذال، وستعرض هنا لإدغام الذال في التاء وسنجد ساعتها أن ما خُص إليه عبد الصبور شاهين من أن الصوت المؤثر يحتل بداية مقطع في حين يحتل الصوت المتأثر نهاية المقطع السابق⁽¹⁾ هو كلام دقيق. وتفسير ذلك - فيما أحسب - أن الصوت الساكن يكون عرضة للسقوط في حين تزداد قوة الأصوات إذا تحركت؛ ومن هنا جاء شرط سكون الصوت قبل إدغامه بالآخر.

١- إدغام الذال في التاء والذال:

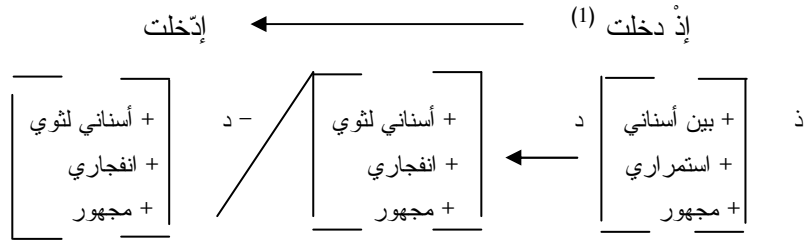
علل القيسي إدغام الذال في التاء قائلاً: "إنهما تواخيا في المخرج، وفي إدغام لام التعريف فيهما، وأنهما قد تقاربا في القوة والضعف، فالذال فيها جهر يقويها، وفيها رخاوة تضعفها وكذلك التاء فيها شدة تقويها، وفيها همس يضعفها وقد تقاربا في القوة والضعف فجاز الإدغام"⁽²⁾ كما علل إدغامها في الدال إذ قال: "إنهما من حروف الفم، وأنهما اشتركا في إدغام لام التعريف فيهما، وأنهما مجهوران، فحسن الإدغام لاشتراكهما في ذلك، وزاده قوة أن الدال من الحروف الشديدة، والذال من الحروف الرخوة، والرخاوة أضعف من الشدة، فإذا أدغمت انتقلت الذال من الرخاوة إلى الشدة، وذلك تقوية للحرف فحسن الإدغام"⁽³⁾.

وفيما أحسب إن الاختلاف في المخرج بين الذال من جانب وصوتي التاء والذال من جانب آخر من حيث إن الذال صوت بين أسناني والتاء والذال صوتان أسناني لثوي - هو العلة لحدوث هذا الإدغام ثم قوى ذلك أن الذال صوت استمراري، وهما صوتان انفجاريان فلكل هذا التباين في الجرس بين هذه الأصوات تأثرت الذال إذ كانت نهاية مقطع بالذال في موقع؛ وبالتاء في موقع آخر؛ لما كانا بداية مقطع لاحق، ثم قوى ذلك أنهما صوتان انفجاريان والذال صوت استمراري. ويمكن تمثيل ذلك فونولوجيا بما هو آت:





وتقرأ: تتحول الذال (الاستمرارية المجهورة) إلى التاء (الإنفجارية المهموسة) في الموقع الذي تكون فيه متبوعة بالتاء.

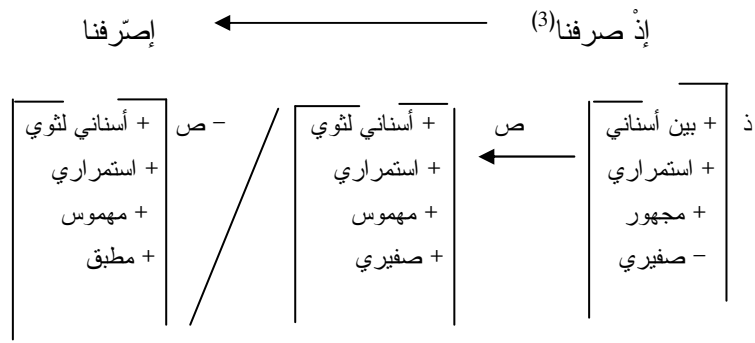


وتقرأ: تتحول الذال (الاستمرارية) إلى الدال (الإنفجارية) في الموقع الذي تكون فيه متبوعة بالدال.

٢- إدغام الذال في الصاد:

وعلة إدغام الذال في الصاد "أن الصاد أقوى من الذال بالصفير، والإطباق، والاستعلاء، والتفخيم اللواتي فيها، فإذا أدغمت فيها الذال أبدلت من الذال حرفاً أقوى منها بكثير، فحسن الإدغام لذلك معها أنهما اشتركا في المخرج"⁽²⁾.

والذي أراه أن الانتقال من النطق بالصوت البين أسناني (الذال) إلى الصاد بما يتطلبه هذا الصوت من ارتفاع مؤخرة اللسان إلى الخلف باتجاه الطبق (أقصى الحنك) إذ هو صوت مفخم مستعل مطبق - يشكل جهداً عضلياً زائداً على اللافظ، فكان التخفيف بان أثر الصوت الأقوى (الصاد) في الذال بأن قلبه إلى جنسه، وقد ساعد على هذا الإدغام اختلاف المخرج بينهما، ويمكن تمثيل ذلك فونولوجياً بما هو آت:



(1) الكهف ٣٩.

(2) للكشف ١/١٤٧.

(3) الأحقاف ٢٩.

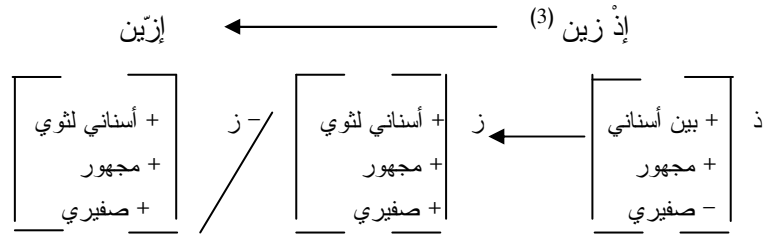
_____ + مطبق _____
_____ + صغيري _____
_____ - مطبق _____

وتقرأ: تتحول الذال (المجھورة المنفتحة) إلى الصاد (المهموسة الصغیرية المفخمة) في الموقع الذي تكون فيه متبوعة بالصاد.

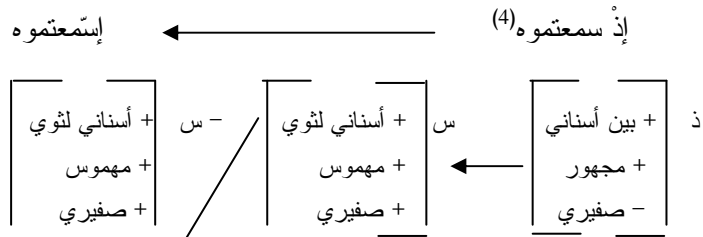
-إدغام الذال في الزاي والسين:

أما عن علة إدغام الذال في الزاي والسين فقد قال القيسي: "الزاي أقوى من الذال؛ للصفير الذي فيها، وقد اشتركا في الجهر والرخاوة وفي الخروج من الفم، وفي إدغام لام التعريف فيهما، فلما كان الإدغام يزيد الزاي قوة بالصفير حسن الإدغام وقوي"⁽¹⁾ ثم قال: "إن السين فيها ضعف وقوة، والضعف فيها مكرر؛ لأنها مهموسة رخوة، وقوتها أنها فيها صفير، والذال فيها رخاوة تضعفها كالسين وفيها جهر يقويها يوازن الصفير، والصفير أقوى فجاز الإدغام لتقاربهما في القوة والضعف، ولأنهما من حروف الفم"⁽²⁾.

والذي أراه أنه يمكن تعليل مسألة الإدغام هذه بناء على الصعوبة التي تتأتى من الانتقال من صوت بين أسناني إلى صوت أسناني لثوي (السين والزاي) انتقالا سريعا بلا فرصة تفصل بينهما، ثم زاد تلك الصعوبة أن الصوتين: الزاي والسين صوتان صفيريان، فما كان إلا أن أثر الصوت الصفيري اللثوي بالصوت السابق له (الذال) فقلبه إلى جنسه تحت تأثير المماثلة الرجعية المباشرة. ويمكن تمثيل ذلك فونولوجيا بما هو آت:



ونقرأ: تتحول الذال إلى الزاي (الصفيرية) في الموقع الذي تكون متبوعة فيه بالزاي.



ونقرأ: تتحول الذال (المجهورة) إلى السين (المهموسة الصفيرية) في الموقع الذي تكون فيه متبوعة بالسين.

(1) الكشف ١/١٤٩.

(2) السابق ١/١٤٩.

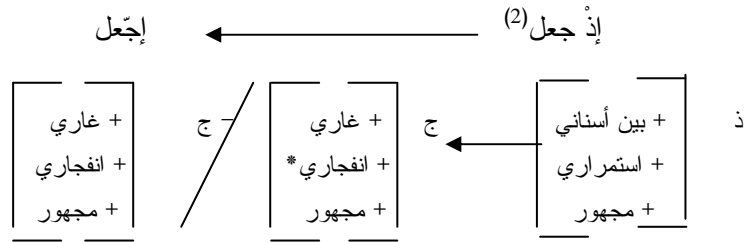
(3) الأنفال ٤٨.

(4) النور ١٢.

٤- إدغام الذال في الجيم:

علل القيسي إدغام الذال في الجيم قائلاً: "الجيم حرف أقوى من الذال لما في الجيم من الجهر والشدّة، والذال حرف رخو مع مؤاخاتها في المخرج فحسن الإدغام؛ لأنك تبدل من الذال إذا أدغمت حرفاً أقوى منها"^(١).

وبحسب تفسيرنا لإدغام الذال في الزاي والسين نعلل هاهنا إدغام الذال في الجيم؛ إذ الجيم صوت غاري كما أنه صوت انفجاري والذال صوت بين أسناني واستمراري فللصعوبة المتأتية من اللفظ بالصوتين معا مائل صوت الذال صوت الجيم بأن أدغم فيه ويمكن تمثيل ذلك فونولوجياً بما هو آت:



ونقرأ: تتحول الذال (الاستمرارية) إلى الجيم (الانفجارية) في الموقع الذي تكون فيه متبوعة بالجيم.

د- فصل في إدغام اللام في الراء والراء في اللام:

ذهب القيسي مذهب البصريين في مسألة إدغام الراء في اللام، إذ الإظهار عنده أقوى من الإدغام وأحسن، وقد ذكر هذا علانية إذ قال: "أما الراء في اللام فقبیح عند سيبويه والبصريين؛ لأنك تذهب التكرير الذي في الراء عند الإدغام، فيضعف الحرف"^(٣) وقد جاء في الكتاب "الراء لا تدغم في اللام ولا في النون، لأنها مكررة، وهي تفتش إذا كان معها غيرها، فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفتش في الفم مثلها ولا يكرّر"^(٤).

(١) للكشف ١/١٤٨.

(٢) المائدة ٢٠.

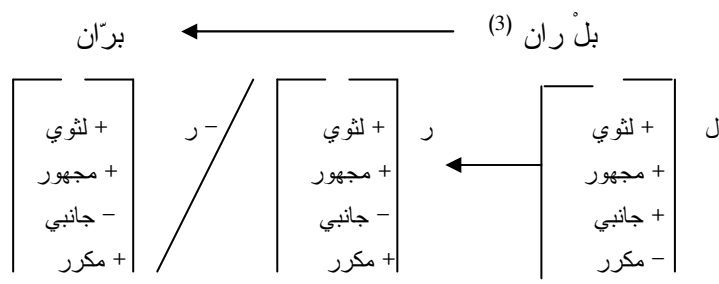
* حسب الوصف القديم له، الرعاية ١٧٦..

(٣) للكشف ١/١٥٧.

(٤) للكتاب ٤/٤٤٨.

أما إدغام اللام في الراء فهو جائز عند سيبويه حيث قال: "وقد تدغم هذه اللام والنون في الراء؛ لأنك تُخَلُّ بهما كما كنت مُخَلًّا بها لو أدغمتها فيهما، ولتقاربهنّ، وذلك: هَرَأَيْتَ، ومَرَأَيْتَ"*(1). وإلى هذا الرأي ذهب القيسي فكان كلامه بمثابة تفسير لكلام سيبويه إذ قال: "فهو حسن لأنك تبدل من اللام حرفاً أقوى من اللام بكثير فذلك مما يقوي جواز الإدغام"(2).

فالاختلاف الصفة بين صوتي: الراء، واللام، وقرب المخرج بينهما؛ إذ كلاهما صوت لثوي أدغمت اللام في الراء. وقد جوّز هذا الإدغام علماء اللغة وعلماء القراءات، بيد أنهم لم يجيزوا إدغام الراء في اللام لأن الراء صوت مكرر وهذا يعني أن طرف اللسان يرتعد بالراء مكرراً للنطق بها، في حين يتحتم عليه أن يقف ساكناً على اللثة أثناء النطق بصوت اللام، مما يعني هذا صعوبة الجمع بينهما أثناء النطق، فلما كان الراء أقوى؛ لأنه مكرر فقد مائل صوت اللام فقلبه إلى جنسه، وقد ساعد على ذلك قرب مخرجيهما، ويمكن تمثيل ذلك فونولوجياً بما هو آت:



وتقرأ: تتحول اللام (الجانبية) إلى الراء (المكررة) في الموقع الذي تكون متبوعة فيه بالراء.

هـ- فصل في إدغام الباء الساكنة في الفاء والميم:

لم يجوّز سيبويه إدغام الفاء في الباء غير أنه جوّز إدغام الباء في الفاء، والباء في الميم؛ حيث قال: "ومن الحروف حروف لا تدغم في المقاربة، وتدغم المقاربة فيها، وتلك الحروف هي: الميم، والراء، والفاء، والشين. فالميم لا تدغم في الباء... وأما الإدغام في الميم فنحو قولهم: اصْحَمَّطْرا، تريد، اصْحَبْ مَطْراً، مدغم.

* يقصد: هل رأيت، من رأيت.

(1) الكتاب ٤/٤٤٨.

(2) الكشف ١/١٥٨.

(3) المطففين ١٤.

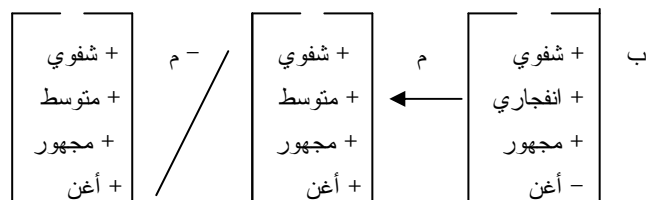
والفاء لا تدغم في الباء لأنها من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العُلَى، وانحدرت إلى الفم، وقد قاربت من الثنايا مخرج الناء، وإنما أصل الإدغام في حروف الفم واللسان لأنها أكثر الحروف، فلما صارت مضارعة للناء لم تدغم في حرف من حروف الطرفين، كما أن الناء لا تدغم فيه، وذلك قولك: اعْرِفْ بَدْرًا.

والباء قد تدغم في الفاء للتقارب؛ ولأنها قد ضارعت الفاء فقويت على ذلك لكثرة الإدغام في حروف الفم، وذلك قولك: اذْهَبْ فِي ذلك؛ فقلبت الباء فاء، كما قلبت الباء ميمًا في قولك اصْحَمَّطْرًا⁽¹⁾.

أما القيسي فقد جوّز إدغام الباء في الميم كما رأى ذلك سيبويه وحجته في ذلك "أن الميم حرف قوي بالغنة التي فيها، والجره والشدة اللذين فيها، فإذا أدغمت فيها الباء نقلت الباء إلى حرف أقوى منها بكثير؛ لأنك تبدل من الباء عند الإدغام ميمًا، وأيضًا فإنهما اشتركا في المخرج من الشفتين"⁽²⁾.

فقد ساعد قرب المخرج بين الصوتين: إذ كلاهما صوت شفوي على إدغامهما، ثم لما كان بينهما اختلاف جرتي من حيث إن الباء صوت انفجاري، والميم صوت وسطي بين الانفجارية والاستمرارية كان أمر نطقهما صعبًا فتطلب الأمر المجانسة بينهما فلما كان صوت الميم أسهل نطقًا من الباء من حيث إنه لا يمنع استمرار الهواء المتدفق في حين يمنعها صوت الباء، فقد قلب صوت الباء إلى الميم للمماثلة بينهما، وهذا ما يُفسّر عدم جواز إدغام الميم في الباء كما يقول سيبويه: "فالميم لا تدغم في الباء"⁽³⁾ ويمكن تمثيل المعادلة السابقة بما هو آت:

يعذب من (4) ← يعذب من



(1) الكتاب ٤/٤٤٧ وما بعدها.

(2) الكشف ١/١٥٦.

(3) الكتاب ٤/٤٤٧.

(4) البقرة ٢٨٤.

وتقرأ: تتحول الباء (الإنفجارية) إلى الميم (المتوسطة الأنفية) في الموقع الذي تكون فيه متبوعة بالميم.

أما إدغام الباء في الفاء فقد فضل القيسي إظهار الباء عند الفاء على إدغامها فيها، وعلل ذلك قائلا: "الإظهار أحسن وأقوى؛ لأن الأول (الباء) أقوى من الثاني (الفاء) للجهر والشدة اللذين فيه، ولضعف الثاني (الفاء) بالهمس والرخاوة اللذين فيه، فإذا أدغمت أبدلت من الأول حرفا أضعف منه فأبدلت من حرف قوي حرفا ضعيفا"⁽¹⁾.

أما حجة من أدغم فذلك "لأن الفاء حرف فيه تفشٍ وذلك قوة فيه، والباء أقوى منه؛ لأنها شديدة مجهورة، والفاء مهموسة رخوة، فلما كان في كل واحد منهما قوة، واشتركا في المخرج من الشفتين جاز إدغام الأول في الثاني"⁽²⁾.

وعن إدغام الفاء في الباء قال القيسي: "الإظهار في ذلك أحسن"⁽³⁾ وإن رأى أن إدغامهما يتوافق وقانون القوة الذي اعتمد عليه كثيرا في تفسيره لمظاهر الإدغام، "قالفاء والباء اشتركا في المخرج من الشفة، واشتركا في منع إدغام لام التعريف فيهما، والباء حرف قوي للشدة الذي فيها والجهر، والفاء أضعف من الباء للهمس الذي فيها والرخاوة؛ فإذا أدغمت نقلت الحرف إلى ما هو أقوى منه"⁽⁴⁾.

أما علته في تفضيل الإظهار فقد أبانها قائلا: "الإظهار في ذلك أحسن لأنه الأصل، ولأنهما منفصلان، ولأن التنفسي الذي في الفاء يذهب مع الإدغام، ولأن لام المعرفة لا تدغم في واحد منهما، ولأن الفاء تخرج من الشفتين إلى الفم؛ لأن للفاء في الثنايا العليا نصيبا، فقد خالفت الباء في المخرج بعض المخالفة، وأيضا فإن القراء غير الكسائي على الإظهار وإجماعهم حجة"⁽⁵⁾ وهو مذهب سيبويه كما أسلفنا، وقد ذكر القيسي أنه مذهب البصريين فقال: "وقد كره الإدغام البصريون، لزوال التنفسي الذي في الفاء، وأجازة الكوفيون"⁽⁶⁾ فهو تابع لمذهب البصريين في ذلك.

(1) الكشف ١/١٥٥.

(2) السابق ١/١٥٥.

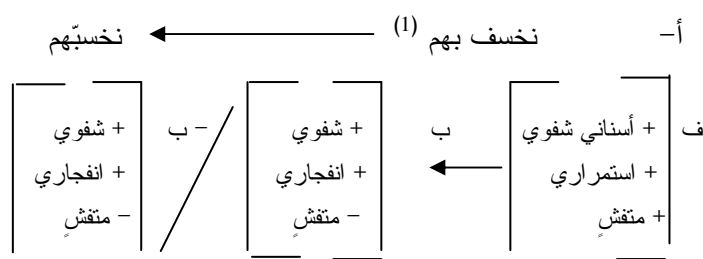
(3) الكشف ١/١٥٦.

(4) السابق ١/١٥٦.

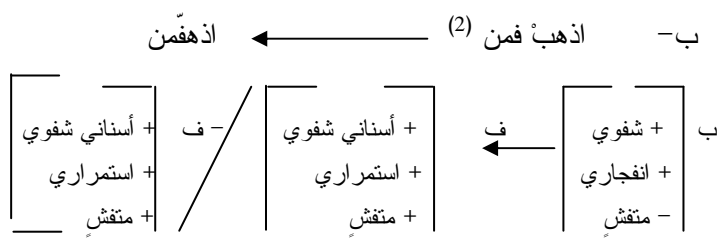
(5) السابق ١/١٥٦.

(6) السابق ١/١٥٦.

والذي أراه أن سبب تجويز علماء اللغة إدغام الباء في الفاء ومعارضتهم لإدغام الفاء في الباء يتأتى من صعوبة النطق بصوت الباء؛ إذ هو صوت انفجاري في حين أنّ الفاء صوت استمراري وهذا يعني أنه لا يمنع استمرار تدفق الهواء إلى الخارج، ولما كان اللفظ يبتغي السهولة في اللفظ قدر الإمكان كان إدغام الباء في الفاء أسهل من إظهارها، كيف لا وفيه الخلاص من تلك الفترة التي يحتبس فيها الهواء. في حين وجد السهولة بإظهار الفاء عند الباء على إدغامها؛ إذ بإدغام الفاء بالباء ينقلب صوت الفاء الاستمراري إلى الباء الانفجارية مما يترتب على ذلك استمرار فترة حبس الهواء لمدة أطول. وفيما أحسب فإن في ذلك جهداً عضلياً لا يقوى عليه إلا من يريد ذلك. ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلتين التاليتين:



ونقرأ: تتحول الفاء (الاستمرارية المنفشية) إلى الباء (الإنفجارية) في الموقع الذي تكون فيه متبوعة بالباء.



ونقرأ: تتحول الباء (الإنفجارية) إلى الفاء (الاستمرارية المنفشية) في الموقع الذي تكون متبوعة فيه بالفاء.

٨- المماثلة وأحكام النون الساكنة و (التنوين) :

آثرت أن أضع هذا المبحث وأعني أحكام النون الساكنة والتنوين في فصل المماثلة ، وحتى أكون أكثر دقة تحت باب أشكال المماثلة ، وذلك بعدما وجدت القيسي يُعلّل تلك الأحكام تعليلاً ينبثق من جوهر مفهوم مصطلح المماثلة ، وهو القائل : "إنما يقع الإدغام في

(1) سبأ ٩.

(2) الإسراء ٦٣.

أكثر الكلام لتقارب مخارج الحروف " (١) و " اعلم أن الحروف إنما يبدل بعضها من بعض ويدغم بعضها في بعض للتناسب والقرب الذي بينها " (٢).

ثم قوّى ذلك عندي أنني قرأت رأياً لداوود عبده - وقد راقني جلّ ما خرج إليه - ومفاده " يمكن فهم جميع أحكام النون الساكنة وهي تنطبق أيضاً على التنوين لأنه ليس سوى نون ساكنة ، وأحكام الميم الساكنة بسهولة - إذ فهم نوع واحد من القواعد الصوتية وهو المماثلة (assimilation) " (٣) وفي ضوء ذلك فإن دراستنا هنا لأحكام النون الساكنة والتنوين ستكون حلقة من بين حلقات عدّة لأشكال المماثلة الصوتية .

عقد القيسي لأحكام النون الساكنة والتنوين باباً خاصاً في كتابيه : الكشف (٤) والرعاية (٥) وقد جعل للنون الساكنة والتنوين ستة أحكام في حال وقوعها قبل غيرها من الأصوات وتلك هي : الإظهار مع أصوات الحلق الستة ، والإدغام وقد قسمه إلى قسمين : إدغام مستكمل (كامل) بلا غنة مع الراء واللام ، وإدغام غير مستكمل (ناقص) لبقاء الغنة مع الياء والواو ومع الميم، والإقلاب إذا لقيتهما باء ، والإخفاء مع باقي الأصوات وهي خمسة عشر صوتاً ، وفيما يلي بيان ذلك :

أولاً : الإظهار

يقول القيسي: اعلم أن للنون الساكنة والتنوين في كلام العرب، وفي القرآن أحكاماً كثيرة مقيدة ، وهما يجريان على ستة أقسام: الأول: أنهما يظهران إذا لقيهما حرف من حروف الحلق في كلمتين وذلك نحو (من هاد) و(من علق) و(من غفور) و(من إله) و(من خلق) و(من حيي) وكذلك التنوين عند هذه الحروف يظهر حيث وقع نحو (عفو غفور) وكذلك إن وقعت النون الساكنة قبل هذه الحروف في كلمة أظهرت أيضاً ، ولا يقع التنوين كذلك، وذلك نحو: (أنعمت) و(منها) وكذلك (فسينغضون) و(المنخقة) و(ينؤون) و(أنحر) (٦) وشبهه وذلك إجماع من القرّاء (٧).

(١) الرعاية ٢٦٢ وما بعدها.

(٢) السابق ٢١٦.

(٣) بعض أحكام التجويد في ضوء علم اللغة ، داوود عبده (بحث) ، ٥٥.

(٤) الكشف ١/١٦١.

(٥) الرعاية ٢٦٢.

(٦) الرد ٣٣. العلق ٢. فصلت ٣٢. آل عمران ٦٢، العنكبوت ٦١، الأنفال، ٤٢ الحج ٦٠. الفاتحة ٧. الأسراء ، ٥١ المائدة

٣. الانعام ٢٦، الكوثر ٢،

(٧) الكشف ١/١٦١، الرعاية ٢٦٢.

ويعلّل القيسي سبب الإظهار مع أصوات الحلق قائلاً: " وعلة ذلك أنّ النون الساكنة والتتوين بعد مخرجهما من الحلق فلم يحسن الإدغام؛ لأنّ الإدغام إنما يحسن مع تقارب المخارج فلما تباعدت مخارجهما لم يكن بدّ من الإظهار الذي هو الأصل، وإنما يخرج من الأصل لعلّة تقارب المخارج، فإذا عدم ذلك رجع إلى الأصل وهو الإظهار، والإدغام في هذا يعدّه القراء لحناً" (١) .

وكان سيبويه من قبل قد أشار إلى هذا الحكم (الإظهار) مع هذه الأصوات الحلقية، بيد أنه استخدم مصطلح (التبيين) للتعبير عن هذا الحكم، كما علّل المسألة بمثل ما علّها القيسي وفي ضوء ذلك يكون القيسي قد اقتفى خطأ سيبويه (٢) وإذ الإظهار مع أصوات الحلق - عنده - هو الأجود والأكثر (٣) وكان المبرّد قد استعمل مصطلح الإظهار إلى جانب مصطلح (التبيين) الذي ظهر عند سيبويه إلا أنه قال وبصريح العبارة: " ولا يكون أبداً مع حروف الحلق إلا الإظهار " (٤) كما أنه اتفق مع سيبويه على أنّ العلة من الإظهار مع أصوات الحلق هو بعد مخرجها عن النون (٥).

أمّا علماء الدرس الصوتي الحديث فإنهم يعرفون الإظهار بأنه نطق النون الساكنة والتتوين خالصتين من كلّ شائبة (٦) بمعنى أوضح أن تحافظ النون على معتمدها في الفم مع بقاء الغنة من الأنف ، فالإظهار يعني نطق الصوت (النون الساكنة والتتوين) دون أيّ تغيير في مخرجه أو في أيّ صفة من صفاته، إذ إن إظهار النون الساكنة موجود في كلّ حالة يبقى فيها مخرج النون لثوياً، إذ يصاحب ذلك مرور النفس في الخيشوم محدثاً صوت الغنة وفي ضوء ذلك ليس ثمة تناقض بين الإظهار ووجود الغنة (٧) وقد أشار القيسي إلى هذه الحقيقة الصوتية إذ قال: " إذا قلت: منه وعنه، فمخرج هذه النون من طرف اللسان، ومعها غنة تخرج من الخياشيم لأنها غير مخفاة، إنما هي ظاهرة مع حروف الحلق" (٨)

(١) السابق ١/١٦١، وانظر الرعاية ٢٦٢.

(٢) الكتاب ٤/٤٥٤.

(٣) السابق ٤/٤٥٤.

(٤) المقتضب ١/١٦١.

(٥) السابق ١/١١٥ وما بعدها.

(٦) الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس ٦٢ ، دروس في علم أصوات العربية جان كانتينو ٦٠.

(٧) الدراسات الصوتية ، غانم الحمد ٤٣٣ ، بعض أحكام التجويد (بحث) داوود عبده ٥٧ وما بعدها.

(٨) الكشف ١/١٦٧.

فالقيسي يصرّح بأن لا تناقض بين الإظهار ووجود الغنة كما خرج إلى ذلك المحدثون كما يقول: "إنهم لو أتوا بالنون مظهرة للزمهم استعمال ألسنتهم بالنون من مخرج الساكنة ومن مخرج غنتها"^(١).

أمّا عن علة الإظهار مع أصوات الحلق كما يراها علماء اللغة المحدثون أولئك الذين تصدوا لهذا الموضوع فقد وافق إبراهيم أنيس القدماء في تخريجهم لهذه المسألة إذ كان سبب ذلك بعد مخرج النون عن مخرج تلك الأصوات^(٢) ويفسر غانم الحمد مسألة (الإظهار) من باب أنّ عدداً من الأصوات الحلقية تخرج من نقطة أعمق من تلك النقطة التي يمكن أن يتخذ فيها النفس مجراه عبر الخيشوم، وهو ما يحصل عند نطق النون، ومن ثمّ لا يمكن أن تنطق الأصوات الأربعة (الهمزة والهاء والعين والحاء) مع الغنة لأنها تتشكّل قبل أن يصل النفس منطقة اللهاة التي تفتح مجرى النفس إلى الخيشوم لإنتاج صوت الغنة وقد يمكن سد مجرى النفس نهائياً من الفم وفتحة عبر الخيشوم (الأنف) في أثناء نطق تلك الأصوات ويكون الصوت الحاصل حينئذ صوتاً سَمِجاً لا وجود له في أصوات اللغة"^(٣).

بيد أنه استثنى صوتي الخاء والغين بناء على النص الذي أورده القدماء وعلى رأسهم سيوييه ومفاده أن " بعض العرب يُجري الغين والحاء مجرى القاف " ^(٤) في إخفاء النون قبلها، من أن ذينك الصوتين أقرب حروف الحلق إلى اللسان (الفم) ويترجح لدي - والكلام ما يزال له - أنهما يخرجان من نقطة تقع بعد النقطة التي يمكن أن يتخذ فيها النفس مجراه عبر الأنف، ومن ثمّ يمكن أن تتأثر النون بمجاورتها إذا لم يتعمل بإخراجهما من مخرجها فتخفي عندها كما تخفي عند القاف^(٥).

وفيما اطلعت عليه فإن أغلب العلماء المحدثين^(٦) يتفقون مع القدماء على أنّ الإظهار يقع إذا وردت النون الساكنة قبل الأصوات الحلقية الستة، في حين أضاف داوود عبده إلى هذه الأصوات جملة من الأصوات التي تشترك مع النون أو لنقل تقاربهما في المخرج، كما

(١) السابق ١/١٦٧.

(٢) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ٦٢.

(٣) الدراسات الصوتية، غانم الحمد، ٤٣٢.

(٤) المفصل ٤٠٠، الكتاب ٤/٤٥٤.

(٥) الدراسات الصوتية، غانم الحمد، ٤٣٢.

(٦) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ٦٢، دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، ٦٠، دراسة الصوت اللغوي أحمد

عمر ٣٨٩، الدراسات الصوتية، غانم الحمد، ٤٣١.

أضاف إليها صوت النون إذ قال: "النون تظهر، أي لا يتغيّر مخرجها أو أي من صفاتها إذا وقعت قبل نون أخرى أو قبل الزاي أو الدال أو الضاد أو التاء أو الطاء أو السين أو الصاد، أما قبل الناء والذال والظاء فإن من الممكن القول إن مخرج النون يتغيّر من الأسنان إلى ما بين الأسنان (رغم أن بين الأسنان والأسنان تعتبر أحياناً مخرجاً واحداً)^(١).

والذي أراه أن النون لم تظهر مع هذه الأصوات التي أضافها هذا الباحث الجليل بناء على تعريفه للإظهار (وهو أن لا يتغيّر مخرجها)، إذ إن الذي حصل - فيما أحسب - أن النون لما كان معتمداً على أصول الثنانيا العليا وقد وقعت قبل أصوات لثوية (الزاي والدال الضاد التاء الطاء السين الصاد) قاربت في مخرجها من هذه الأصوات ، فوقع تماثل بينها إذ قُلبت النون إلى زاي لما وقعت قبل هذا الصوت، كما قُلبت إلى دال لما وقعت قبل صوت الدال وهكذا دواليك. ومعنى هذا أن معتمداً لم يتغيّر كثيراً كما لحظ ذلك مع الأصوات البين أسنانية (الظاء الناء الذال) أو مع الأصوات البعيدة المخرج كما هو الحال مع صوتي القاف والكاف، أو لم يصل إلى حدّ أن تماثل الصوت المُداني لها في المخرج - كما سنتبين الأمر - مع اللام أو الراء .

أقول : إن بقاء معتمد اللسان على اللثة مع هذه الأصوات هو ما أشكل على هذا الباحث تلك المسألة حتى ظنّ أنّ النون قد أظهرت مع هذه الأصوات إذ لا يتصور أن لا تتأثر النون الساكنة بهذه الأصوات، وثمة من نبّه إلى أنّ " تأثر النون يتوقف بما يجاورها من أصوات على نسبة قرب المخرج، فهي أكثر تأثراً بمجاورة أصوات طرف اللسان ووسطه من تأثرها بمجاورة تلك التي مخرجها من أقصى اللسان " ^(٢) ثم كيف لنا أن نفسّر تلك الأخبار التي رواها جان كانتينو ومفادها: " إن لغة سكان صحراء وهران تدغم النون فيها في تاء بعدها نحو (بت) عوض " بنت " ومن الملاحظ أيضاً نزوع (من) و (بن) إلى الإدغام في الحروف الأسنانية الصغرى.... نحو " بن سليمان " تصير " بسليمان " ^(٣) لو أننا قبلنا فكرة أن النون تظهر مع تلك الأصوات التي أضافها هذا الباحث الجليل. وكان المبرّد من قبل قد أكد هذا إذ قال " ولا تقول: من سليمان فتبين " ^(٤). أمّا ما حدث لصوت النون فهو تحصيل حاصل لما سماه القدماء (إدغام المتماثلين) ومعنى هذا أن معتمد

(١) بعض أحكام التجويد في ضوء علم اللغة ، داوود عبده ٥٨.

(٢) الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس ٦٢.

(٣) دروس في علم أصوات العربية جان كانتينو ٦٣.

(٤) المقتضب ٢١٥/١.

النون سيبقى دون تغيير نتيجة للنون المدغمة لا للنون المظهرة كما ظنّ هو، على الرغم من أنه لا فرق هنا في التعبير عن هذه الحالة بالإظهار، أو الإدغام فكلا المصطلحين لا يتنافيان وبقاء معتمد النون في الفم ووجود الغنة كذلك.

بقي أن نقول: إن هذا الحكم (الإظهار) من أحكام النون الساكنة - لا ينطبق عليه مفهوم مصطلح (المماثلة) إذ إنّ الإظهار يعني عدم وجود مماثلة، يقول داوود عبده: " إذا لم يكن هناك مماثلة تامة أو جزئية، أي إذا لم يحدث أيُّ تغيير في مخرج النون أو أي من صفاتها سميّ هذا إظهاراً"^(١).

ثانياً: الإدغام

يُقَسَّم القيسي الإدغام في أحكام النون الساكنة قسمين إدغام مستكمل (كامل) وإدغام غير مستكمل (ناقص) بالنظر إلى ذلك التأثير والتأثير الذي يصاحب النون الساكنة حين تجاور عدداً من الأصوات هي غير تلك الأصوات الحلقية التي سماها علماء التجويد أصوات الإظهار وهي غير تلك التي سموها أصوات الإخفاء كما سنرى بعد قليل. فالنون الساكنة وهي التي تخرج من " طرف اللسان وأطراف الثنايا، ومعها غنة تخرج من الخياشيم"^(٢) ولها مخرجان مخرجها ومخرج غنتها^(٣) تتعرض لمظهرين من مظاهر التأثير: أولهما: أن يفنى صوت النون فناءً تاماً، إذ يشمل هذا التأثير معتمد النون في الفم ومخرج الغنة من الأنف فلا يُبقي لها باقية، وثانيهما: أن يقتصر هذا التأثير على تغيير معتمد اللسان في الفم دون أن يطال الغنة التي تخرج من الخياشيم وإليك بيان ذلك:

أ- الإدغام المستكمل (الكامل) :

ويمكن تعريفه بأنه ذلك النوع من الإدغام الذي به يتحوّل صوت النون الساكنة إلى جنس الصوت اللاحق المؤثر إذ يشمل هذا التأثير تغيير معتمد اللسان وزوال صفة الغنة كلياً في اللفظ، ويتحقّق هذا النوع من الإدغام في حال أن يجاور أو أن يسبق صوت النون كلّ من الراء أو اللام في كلمتين، مجاورة - أو لنقل ملاصقة - إذ لا يفصل بينهما فاصل صوتي، يقول القيسي: " النون الساكنة والتتوين يدغمان بذهاب الغنة في الإدغام إذا لقيتها

(١) بعض أحكام التجويد في ضوء علم اللغة ، داوود عبده (بحث) ٥٦ .

(٢) الكشف / ١ / ١٦٦ .

(٣) السابق / ١ / ١٦٦ .

راء أو لام مشدّان، وذلك من كلمتين " (١) أما إن " وقعت النون الساكنة قبل الراء واللام في كلمة وكانت مظهرة، وعلة ذلك خوف الالتباس المضاعف ولم يقع ذلك في القرآن" (٢).

ويعلّل القيسي مسألة الإدغام هذه من باب قرب مخرج النون من مخرج اللام والراء (٣) على أنه لم يكتف بهذا فحسب بل لقد أبان عن تلك المراحل التي يمر فيها هذا الإدغام حتى يصل إلى مرحلة التشديد فقال: "وزاده قوة أن النون والتنوين إذا أدغما في الراء نُقلًا إلى لفظ الراء، وهي أقوى منهما فكان الإدغام قوة للحرف الأول، وأيضاً فإن لام التعريف تدغم فيهن، ولما كان حق الإدغام دخول الحرف الأول في لفظ الثاني بكليته أدغمت الغنة التي في النون والتنوين معهما، في الراء واللام ولم يبق للغنة لفظ وكمل بذلك التشديد" (٤).

وقد نبّه القيسي إلى أنّ ثمة اختلافاً بين النحويين والقراء في مسألة إدغام النون في اللام والراء، من حيث إن النحويين أجازوا إظهار الغنة مع اللام خاصة، في حين أجمع القراء على إدغام الغنة مع الراء واللام (٥) والذي وجدته في (الكتاب) أن سيبويه يُجيز إظهار الغنة مع اللام والراء (٦) لا بل إن المبرّد يستحسن إظهار الغنة في ذلك (٧).

والذي يبدو أنّ أمر إظهار الغنة مع الراء واللام غير مقطوع الرأي فيه، فهذا رضي الدين الاسترلابادي يخالف المبرّد في أمر إظهار الغنة، فهو يرى أن زهاب الغنة مع الراء واللام هو الأولى وذلك لأنّ النون تقاربهما في المخرج والصفة أيضاً (٨) لا بل إن ابن الحاجب يرى أنّ ترك الغنة هو الأفصح (٩).

أما علماء اللغة المحدثون فقد ذهب أغلبهم - فيما أطلعت عليه - إلى أنّ الإدغام في اللام والراء يعني أن تقلب النون إلى مثل الصوت الكائن بعدها وتدغم فيه إدغاماً كاملاً. إذ

(١) السابق ١٦١/١ وانظر الرعاية ٢٦٣.

(٢) الرعاية ٢٦٣ وانظر الكشف ١٦٢/١.

(٣) السابق ١٦١/١.

(٤) الكشف ١٦١/١ وما بعدها.

(٥) السابق ١٦٢/١.

(٦) الكتاب ٤/٤٥٢.

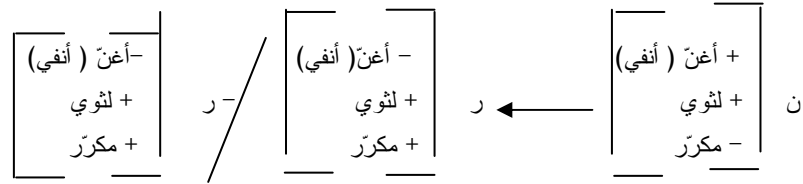
(٧) المقتضب ١/٢١٧.

(٨) شرح الشافية ٣/٢٧٣.

(٩) السابق ٣/٢٨٠.

تفنى هذه النون وتزول غنتها مع هذين الصوتين ^(١) لا بل أن بعضهم قد دعا إلى أن تُدرس أحوال النون الساكنة " من غير أن يُلتفت إلى ما رواه بعض علماء العربية وبعض علماء القراءة من إبقاء الغنة مع اللام والراء ^(٢) على أن يقتصر مصطلح الإدغام - وقد عُني به الإدغام التام أو الكامل أو المحض - على الإدغام الذي لا يبقى معه للنون أثر وذلك مع الراء واللام حيث تصير النون قبل الراء راءً، وقبل اللام لأمًا. وفي هذا السياق يقول داوود عبده: "إذا تحولت النون إلى راء أو لام قبل راء أخرى أو لام فإن العلة السابقة للنون تخرج من الفم لا من الأنف" ^(٣) ذلك لأنه يعرف الغنة بأنها: العلة الأنفية السابقة للنون أو للميم فهي ليست صفة لكلا الصوتين ^(٤).

ويمكن تفسير هذا الإدغام في ضوء مفهوم مصطلح المماثلة فنقول: إن الراء أو اللام - كل حسب موقعه - أثر في صوت النون فقلبه إلى جنسه فيما سمّاه المحدثون بالمماثلة الرجعية المباشرة، وهي كما يصفها داوود عبده "مماثلة تامة" إذ قال: "فإذا أدى تغيير النون إلى أن تصبح كالصوت التالي تماماً، أي إذا كانت المماثلة تامة، سمي هذا إدغاماً" ^(٥) وسميت تامة لأن النون الساكنة قُلبت إلى جنس الصوت المؤثر كلية، وقد وقف القيسي عند هذا التفسير الحديث من قبل حين قال: "إن النون والتنوين إذا أدغما في الراء نُقلا إلى لفظ الراء ... ولم يبق للغنة لفظ" ^(٦) وقال أيضاً: "إذا قلت " من ربهم " فأدغمت صار مخرج النون من مخرج الراء؛ لأنك أبدلت منها راء محضاً عند الإدغام" ^(٧) ويمكن تمثيل ذلك فونولوجياً بما هو آت:



(١) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس ٦٢، دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو ٦١، دراسة الصوت اللغوي،

أحمد مختار عمر ٣٨٩.

(٢) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، غانم الحمد ٤٥٥.

(٣) بعض أحكام التجويد في ضوء علم اللغة (بحث) داوود عبده، ٦١.

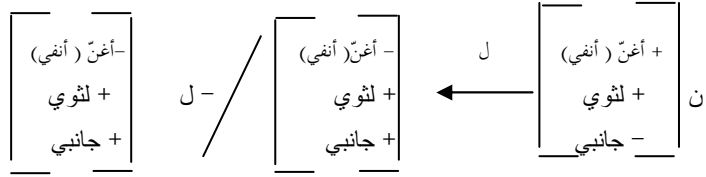
(٤) السابق ٦٣.

(٥) السابق ٥٦.

(٦) للكشف ١ / ١٦١.

(٧) السابق ١ / ١٦٧.

وتُقرأ : يتحول صوت النون الأنفي (الأغن) إلى صوت الراء (الفموي) في الموقع الذي يكون فيه متبوعاً بصوت الراء والمماثلة رجعية مباشرة تامة.



وتُقرأ : يتحول صوت النون الأغن (الأنفي) إلى صوت اللام (الفموي) اللثوي في الموقع الذي يكون فيه متبوعاً بصوت الراء والمماثلة رجعية مباشرة تامة.

ب- الإدغام غير المستكمل (الناقص)

ويمكن تعريفه بأنه ذلك النوع من الإدغام الذي به يتحول صوت النون الساكنة إلى جنس الصوت اللاحق المؤثر إذ يشمل هذا التأثير تغيير معتمد اللسان فقط، وتبقى صفة الغنة موجودة في اللفظ ويتحقق هذا النوع من الإدغام في حالتين هما :

أولاً: أن تلتقي النون الساكنة والتنوين ميماً فيدغمان في الميم وتبقى الغنة غير مدغمة خارجة من الخياشيم، فينتقص حينئذ التشديد، وكذلك إذا لقيت (النون الساكنة والتنوين) نوناً أخرى، فإن التشديد غير مستكمل لبقاء بعض الحرف غير مدغم وهو الغنة وهو إجماع من العرب والقرءاء^(١).

ويفسر القيسي علّة ظهور الغنة في هذا الحكم من أحكام النون الساكنة قائلاً: " الغنة التي كانت في النون باقية مع لفظ الحرف الأول، لأنه مع النون نون ساكنة في حال الإدغام، فالغنة باقية على كل حال، وهو مع الميم إذا أدغمت ميم ساكنة فالغنة لازمة لها على كل حال " ^(٢) فأنت متى أدغمت النون في هذين الصوتين ظهرت الغنة " لأنك أدغمت في حرفين فيهما غنة، وذلك الميم والنون " ^(٣).

كما يعلّل سبب إدغام النون الساكنة (التنوين) في النون واللام مقسماً المسألة إلى قسمين قائلاً: " أما علّة إدغامها في النون فهو اجتماع مثلين الأول ساكن، ولا يجوز الإظهار ألّبتة" ^(٤) إذ لا يجوز في هذه الحالة إلا الإدغام، فثمة قاعدة تقول: "لا بدّ من الإدغام في كل

(١) الكشف ١/١٦٢ وما بعدها ، الرعاية ٢٦٣

(٢) الرعاية ٢٦٣

(٣) الكشف ١/١٦٣.

(٤) السابق ١/١٦٣.

مثّلين النّقى والأول ساكن إلا في حرف المد واللين " (١) أما " علة إدغامها في الميم فلمشاركتهم في الغنة، ولتقاربهم في المخرج، للغنة التي فيهن (٢) فعلى أساس من التقارب المخرجي والتشابه في بعض الصفات يُخرَج القيسي مسألة إدغام النون في الميم، وقد سبقه إلى ذلك سيبويه (٣) ولتقريب المسألة من الأذهان قال: "فصاراتنا بمنزلة اللام والراء في القرب وإن كان المخرجان متباعدين، إلا أنهما اشتبها لخروجهما جميعاً في الخياشيم" (٤) وقد تبعه المبرد (٥) وابن السراج (٦) في ذلك.

وفي ضوء هذين النصين يكون القيسي قد وافق سيبويه في تعليقه لمسألة الإدغام هذه، من حيث إنها اعتماداً قرب المخرج والتلاقي في الصفات مرجعاً لهما في ذلك، بيد أن ما يُلحظ على القيسي في هذه المسألة أنه وصف النون والميم بالشدّة (الانفجارية) في حين لم يذكر سيبويه هذه الصفة إذ يقول القيسي "النون مجهورة شديدة والميم مثلها" (٧) في هذا الموطن.

أما علماء الدرس الصوتي الحديث فقد رفض بعضهم فكرة الإدغام الناقص مع صوت الميم والنون، إذ عدّ ذلك ضرباً من الإدغام التام (٨) في حين أيد بعضهم فكرة ما سمّاه القدماء (الإدغام بغنة) من حيث تسميته بالإدغام الناقص، وقد عرفه قائلاً: "وهو فناء النون مع بقاء ما يشعر بها" (٩) ورأى غيرهما أن إدغام النون الناقص في الميم يمكن أن يسمى إدغاماً تاماً؛ لأنّ النون تحوّلت إلى مثل الصوت الذي بعدها وهو الميم (١٠).

لا بل إن بعضهم يذهب إلى أبعد من ذلك حيث يرى أن ما يحدث للنون إذا وقعت قبل الميم إنما يُسمى بحسب تعريف علماء التجويد لهذه المصطلحات إدغاماً وإخفاءً وإقلاباً من حيث إن الإخفاء يعني تحول النون من مخرجها إلى مخرج الصوت التالي دون تغيير

(١) الرعاية ٢٦٤.

(٢) الكشف ١/١٦٣.

(٣) الكتاب ٤/٤٥٢.

(٤) السابق ٤/٤٥٢ وما بعدها.

(٥) المقتضب ١/٢١٧.

(٦) الأصول في النحو ٣/٤١٦.

(٧) الكشف ١/١٦٣.

(٨) دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو ٦١.

(٩) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس ٦٢.

(١٠) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، غانم الحمد ٤٥٦.

في صفاتها أو إقلابها وذلك لأن الإقلاب مماثلة جزئية، إذ إن النون تتحول من صوت لثوي - مع أن داوود عبده يصفها بأنها صوت أسناني - إلى صوت شفوي مماثلة للباء مع بقاء صفتها دون تغيير^(١).

ثانياً: الحالة الثانية التي يتحقق فيه الإدغام الناقص هي "أن تلقى النون الساكنة والتنوين ياء أو واواً من كلمتين فيدغمان فيهما وتبقى الغنة" التي كانت في النون ظاهرة غير مدغمة في حال اللفظ بالشدة والمدغم، لا في نفس الحرف الأول، لأن الغنة هي نفس الحرف الأول بخلاف إظهار الغنة مع الميم والنون، فالفرق بينهما أنك إذا أدغمت النون في الميم أبدلت من النون وقد كانت فيه غنة حرفاً فيه غنة أيضاً وهو الميم، فصارت الغنة لازمة للفظ الحرف الأول، وإذا أدغمت النون في الياء والواو أبدلت من النون حرفاً لا غنة فيه، فلم تكن الغنة لازمة للحرف الأول، لأنه لا تلزمه الغنة سكن أو تحرك، فتصير الغنة ظاهرة في حال اللفظ بالمدغم خارجة من الخياشيم"^(٢).

وواضح من كلام القيسي أنه يفرق بين الغنة الظاهرة حال إدغام النون في الميم والنون وظهورها في حالة إدغام النون في الواو والياء، ويمكن التعقيب على ذلك: أن الغنة تظهر - فيما أحسب - ظهوراً بارزاً بيّناً حال إدغام النون في الميم، ذلك لأن النون تقلب إلى صوت الميم لأنها تتأثر متأثراً رجعياً مباشراً بالميم اللاحقة، وبهذا القلب نحصل على صوتين: (الميم المقلبة) و(الميم المؤثرة الأصلية) وكلاهما يتّصف بأنه صوت أغنّ، وعليه تظهر الغنة في الصوت الأول كما تظهر في الصوت الثاني، ألا ترى القيسي يقول: "إنه لا يمكن ألبتة زوال الغنة لأنك لا بدّ لك في الإدغام من أن تبدل من الأول مثل الثاني وذلك لا بدّ فيه من الغنة، لأن الأول فيه غنة، والثاني إذا أسكن فيه غنة، فحيثما حاولت مذهباً لزمته الغنة ظاهرة"^(٣) ولهذا يقول إبراهيم أنيس: "الغنة في هذه الحالة هي غنة الميم المشددة"^(٤).

أمّا ظهور الغنة مع الواو والياء فهو أقلّ ظهوراً من السابق ذلك لأن النون ستقلب إلى ياء (أو واو) حسب الصوت اللاحق للنون الساكنة - وكلا الصوتين (الواو والياء)

(١) بعض أحكام التجويد داوود عبده (بحث) ٦٤ وما بعدها.

(٢) الكشف ١/١٦٣ وما بعدها، الرعاية ٢٦٤ وما بعدها.

(٣) الكشف ١/١٦٣.

(٤) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس ٦٥.

ليس فيهما غنة ولهذا قال القيسي: " إذ قلت: "من يؤمن" (١) فأدغمت، فتخرج النون من مخرج الياء، لأنك أبدلت منها حال الإدغام ياء، غير أنك تبقى الغنة خارجة من الخياشيم على ما كانت عليه قبل الإدغام" (٢) وهذا يعني أن ظهور الغنة في هذه الحالة ستقتصر على خروجها من صوت واحد؛ ثم لا ننس أن هذه الغنة ستفتقر إلى معتمد الصوت الأخرى في الفن بعدها، ويبنى على هذا اختلاف ظهور الغنة؛ لأن كمية الهواء ستقل نتيجة انفتاح المجرى الفموي مع هذا الإدغام يقول داوود عبده في هذا الشأن: "الغنة هي خروج العلة من الأنف فهي واحدة في جميع الحالات وما يجعلها تبدو مختلفة هو إما طول العلة أو وجود صحيح أنفي أو أكثر بعدها" (٣) ويقول سمير استيتيه: إن كمية الهواء التي تمر عبر الحجرة الفموية أكبر من كمية الهواء التي تمر عبر الحجرة الأنفية حال إدغام النون مع الياء أو الواو (٤)، ولهذا جوز القيسي إظهار الغنة وإدغامها مع الواو والياء ولم يجوز هذا الإدغام مع الميم والنون فقد قال: "يجوز أن تدغم الغنة ولا تظهر في هذين الحرفين (الواو والياء) ولا يجوز الإدغام في النون والميم إلا بإظهار الغنة فاعرفه" (٥) وإلى هذا الرأي ذهب سيبويه من قبل حيث أجاز إدغام النون مع الواو والياء بغنة وبلا غنة (٦) وليس ثمة اختلاف بين سيبويه ابن السراج في هذا (٧).

كما يتفق القيسي مع المبرد في مسألة عدم إدغام النون في الياء والواو إذ كانت معهما في كلمة واحدة لئلا يقع الالتباس بالمضاعف (٨) إذ أشار المبرد من قبل إلى هذه المسألة (٩).

أما علة إدغام النون الساكنة في الياء والواو فيكشف عنها القيسي قائلاً: "وعلة إدغام النون الساكنة والتنوين في الياء والواو وإظهار الغنة هي ما بينهن من التشابه، وذلك أن الغنة التي في النون تشبه المد واللين، اللذين في الياء والواو، فحسن الإدغام لذلك.

(١) آل عمران

(٢) الكشف/١/١٦٧.

(٣) بعض أحكام التجويد، داوود عبده (بحث) ٦١.

(٤) الأصوات اللغوية، سمير استيتيه ١٤٢.

(٥) الرعاية ٢٦٥.

(٦) الكتاب ٤/٤٥٣.

(٧) الأصول في النحو ٣/٤١٧.

(٨) الكشف/١/١٦٤ وما بعدها، الرعاية ٢٦٥.

(٩) المقتضب ١/٢٢٠.

وأيضاً فإن الواو من مخرج الميم فأدغمت النون فيها كما تدغم في الميم لمؤاخاة الميم الواو في المخرج ولذلك بقيت الغنة ظاهرة، كما تبقى في الميم والياء والواو. ولأنه لما كانت الواو تدغم في الياء نحو: طياً، ولياً، جاز إدغام النون الساكنة في الياء، كما جاز في الواو، وعلى هذا جماعة القراء " (١) ويكاد القيسي ينفرد بالاعتماد على ذلك الشبه بين الغنة التي في النون والمدّ واللين اللذين في الياء والواو لتعليل مسألة الإدغام هذه. في حين اقتفى القيسي خطأ سيبويه في اعتماده الأسباب الأخرى لهذا الإدغام. فقد اعتمد سيبويه على تقارب تلك العلاقات المخرجة التي تربط الأصوات جميعها بصوت النون تلك الأصوات التي تدغم فيها النون، كعلاقة الواو بالميم، وعلاقة الواو بالياء، ثم علاقة الراء واللام بالياء (٢). لهذا يقول المبرد تعقيباً على ما فعله سيبويه: "أدغم النون في الياء، لأنّ الياء والواو عنده بمنزلة ما تقاربت مخارجه" (٣) ويضيف المبرد إلى تلك العلة السابقة عللاً أخرى هي صرفية لا صوتية كمضارعة النون للياء والواو، لأنها تزداد في مواضع زيادتها (٤) أمّا ابن السراج فقد تبع سيبويه دون زيادة أو تفصيل (٥).

ويفسر علماء اللغة المحدثون إدغام النون في الواو والياء بغنة بأنه ضرب من الإدغام الذي من خلاله يتم إنتاج الأصوات المؤنفة في اللغة العربية، فيما عبر عنه جان كانتينو بالواو الخيشومية أو الياء الخيشومية (٦) أو في ما عبر عنه إبراهيم أنيس بالواو الأنفمية أو الياء الأنفمية (٧) وتتشكل هذه الأصوات حين تقلب النون إلى واو أو ياء فتفتح أمام تيار الهواء طريقاً للحجرة الأنفية والقموية معاً، على " أن كمية الهواء التي تمر عبر الحجرة القموية، أكبر من كمية الهواء التي تمر عبر الحجرة الأنفية" (٨) ويقول إبراهيم أنيس بخصوص هذا الإدغام إنه: "نوع من القلب تبعه إدغام ولكنه قلب ناقص إذ لم يتحول الصوت المقلوب إلى كل صفات الصوت المقلوب إليه مما جعل القدماء يسمون هذا النوع إدغاماً ناقصاً" (٩) وقد لا أعدو الحقيقة إن قلت: إن هذا التصور الحديث لما حدث من إدغام النون في الياء أو الواو بغنة لا يفترق كثيراً في الجوهر عما قاله القيسي ومفاده: "إذا قلت

(١) الكشف ١/١٦٤، الرعاية ٢٦٥.

(٢) الكتاب ٤/٤٥٣.

(٣) المقتضب ١/٢٢٠.

(٤) السابق ١/٢١٩.

(٥) الأصول ٣/٤١٧.

(٦) دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو ٦١.

(٧) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ٦٥.

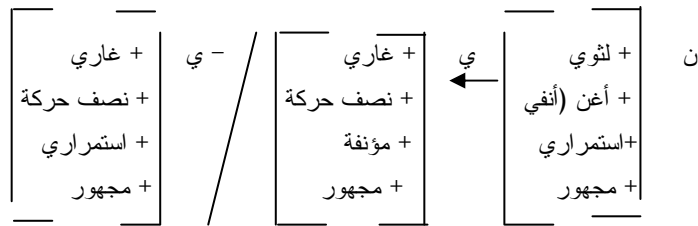
(٨) الأصوات اللغوية سمير استيتيه ١٤٢.

(٩) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس ٦٥.

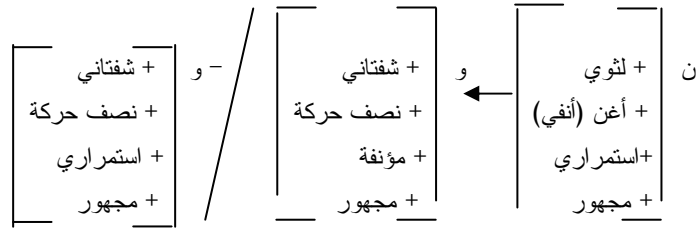
(من يؤمن) فأدغمت ، فتخرج النون من مخرج الياء ، لأنك أبدلت منها حال الإدغام ياء ، غير أنك تبقى الغنة خارجة من الخياشيم على ما كانت عليه قبل الإدغام^(١).

ويطرح لنا داوود عبده سؤالاً يدور حول حقيقة هذه الغنة الباقية وهي - فيما يرى داوود: العلة الأنفية السابقة للنون أو الميم وبالتالي فهي ليست " صوت المدغم " ولا "صفته"^(٢) حال إدغام النون في الواو والياء وحال إدغامهما في الميم والنون إذ يقول: " من الطبيعي أن يكون هناك علة أنفية قبل النون أو الميم ، فالنون والميم صوتان أنفيان وتحول العلة إلى علة أنفية قبلهما مماثلة طبيعية. ولكن كيف نفسر وجود علة أنفية قبل الياء (بعد أن تحولت النون إلى ياء) أو قبل الواو (بعد أن تحولت النون إلى واو) ولم يبق في اللفظ نون تتحول العلة إلى علة أنفية مماثلة لها. والجواب أن هذا ممكن فالمماثلة تكون قد حدثت قبل تحول النون وبقيت رغم تحول النون إلى صوت غير أنفي، فالإدغام بغنة في مثل (من مال ومن يعمل) ينتج من تطبيق قاعدتين متواليتين: أولاً: تتحول العلة السابقة للنون إلى علة أنفية مماثلة للنون ثم تتحول النون بعد ذلك إلى مثل الصوت الذي يليها وتبقى العلة الأنفية على حالها^(٣).

ويمكن تمثيل ذلك فونولوجياً بما هو آت:



ونقرأ: تتحول النون إلى ياء مؤنفة في الموقع الذي تكون فيه متبوعة بالياء (شبه الصائت) والمماثلة رجعية مباشرة.



(١) الكشف ١/١٦٧.

(٢) بعض أحكام التجويد في ضوء علم اللغة ، داوود عبده ، ٦٣.

(٣) السابق ٦٢.

وتقرأ: يتحول النون إلى واو مؤنفة في الموقع الذي يكون فيه متبوعة بالواو (شبه الصائت) والمماثلة رجعية مباشرة.

ثالثاً : الإقلاب

يمكن تعريف مصطلح (الإقلاب) بأنه: قلب النون الساكنة (التنوين) ميماً إذا وقعت قبل الباء بالنظر إلى ما قاله القيسي في هذا الحكم من أحكام النون الساكنة والتنوين إذ قال: "إنهما ينقلبان ميماً إذا لقيتهما باء نحو قوله تعالى "هنياً بما" (١) و " أن بورك " (٢) وكذلك النون مع الباء نحو "أنبيهم" (٣) و "عنبر" تبدل منهما ميماً أيضاً ولا تشديد في هذا" (٤) ويقصد أن لا إدغام في هذا إذ التشديد علامة الإدغام فهو كما يقول: بدل لا إدغام فيه، وقال عن ظهور الغنة في هذه الحالة " الغنة ظاهرة في نفس الحرف الأول، لأنك أبدلت من حرف فيه غنة حرفاً آخر فيه غنة، وهو الميم الساكنة فالغنة لازمة للمبدل وللمبدل منه في نفسه، فلا بد من إظهارها في هذا على كل حال" (٥).

ويعلل القيسي هذا القلب (الإبدال) بقوله: "علة في إبدال النون الساكنة والتنوين ميماً عند الباء، أن الميم مؤاخية للباء لأنها من مخرجها ومشاركة لها في الجهر والشدة، وهي أيضاً مؤاخية للنون في الغنة والجهر، فلما وقعت النون قبل الباء، ولم يمكن إدغامهما فيها لبعدها المخرجين ولا أن تكون ظاهرة لتشبهها بأخت الباء وهي الميم أبدلت منها ميماً لمؤاخاتها النون والباء" (٦) فالقيسي بهذا التعليل يؤكد منهجيته التي اختطها لنفسه في تعليل المسائل الصوتية التي تتعلق بإحداث تغيير في البنية الصرفية للكلمات العربية حين قال: "اعلم أن الحروف إنما يبدل بعضها من بعض، ويدغم بعضها في بعض للتناسب والقرب الذي بينها " (٧) .

ولست أزعم أن القيسي قد كان سباقاً في معالجته لهذه المسألة من حيث تقريره حكم النون الساكنة مع الباء، ومن حيث تعليله لمسألة الإبدال هذه (الإقلاب) لكني - فيما أحسب

(١) الطور ١٩.

(٢) النمل ٨.

(٣) البقرة ٣٣.

(٤) الرعاية ٢٦٦.

(٥) السابق ٢٦٦، الكشف ١٦٥/١.

(٦) السابق ٢٦٦.

(٧) الرعاية ٢١٦.

– لا أعدو الحقيقة إن قلت: كان القيسي أكثر توفيقاً في معالجته لهذه المسألة إذ جاءت عباراته سلسلة واضحة لا يشوبها الغموض، فكانت بحق تفسيراً دقيقاً لقول سيبويه: "وتقلب النون مع الباء ميماً لأنها من موضع تعتل منه النون، فأرادوا أن تدغم هنا إذ كانت الباء من موضع الميم، كما أدغموها فيما قرب من الراء في الموضع، فجعلوا ما هو من موضع ما وافقها في الصوت بمنزلة ما قرب من اقرب الحروف منها في الموضع، ولم يجعلوا النون باء لبعدها في المخرج وأنها ليست فيها غنة ولكنهم أبدلوا من مكانها أشبه الحروف بالنون وهي الميم، وذلك قولهم: ممبك، يريدون: من بك، وشمباء وعمبر، يريدون شنباء وعمبر"^(١).

وينبثق قلبي من أن القيسي كان مفسراً لعبارة سيبويه من كلام القيسي نفسه حين نسب فضل السبق في هذه المسألة لسيبويه حيث جعل كلامه تفسيراً لما قاله سيبويه فأورد كلام سيبويه السابق وشرحه وعقب عليه^(٢).

أما المبرد فقد أقر ما أقره سيبويه وقيد ذلك القلب بسكون هذه النون^(٣) بيد أنه نبه إلى أن الغاية من هذا القلب هو "ليكون العمل من وجه واحد في تقريب الحرف إلى الباء"^(٤) فهي من باب ما أصطلح عليه المحدثون بالمماثلة والتي بها يتحقق التقليل من الجهد العضلي المبذول أثناء النطق. أما ابن السراج فإنه لم يبتعد عما قاله سيبويه في هذه المسألة لكنه كثف كلام سيبويه في تركيزه على الإجابة عن مسألة عدم قلب النون باء إذ قال: "لبعدها في المخرج وأنها ليست غنة"^(٥) وكذا المسألة عند ابن يعيش مع شيء من التفصيل والتوضيح^(٦) ويبني على هذه النصوص القول: إن القدماء اعتمدوا في تعليلهم لقلب النون الساكنة ميماً عند الباء التقارب المخرجي والتوافق الصوتي لصوتي الباء والميم. أما علماء اللغة المحدثون فقد ذهبوا المذهب القديم ذاته من حيث إنهم أقرّوا هذا الحكم مؤكدين أنه كان نتيجة لتأثير الباء الشفوية في النون^(٧).

(١) الكتاب ٤/٤٣٥.

(٢) الرعاية ٢٦٦، الكشف ١/١٦٥.

(٣) المقتضب ١/٢١٦.

(٤) السابق ١/٢١٨ وما بعدها.

(٥) الأصول في النحو ٣/٤١٦.

(٦) شرح المفصل ١٠/١٤٥.

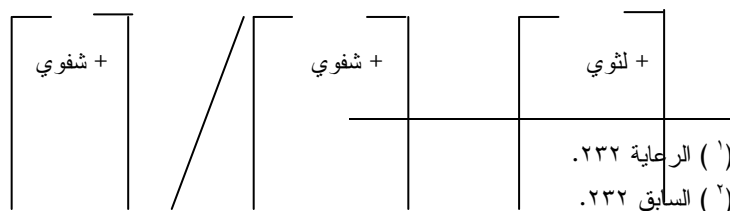
(٧) دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو ٦١. دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر ٣٨٩، الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس ٦٥.

والذي أراه أن القيسي وُفق في الوقوف على الحقيقة في تعليقه لهذه المسألة حيث رأى أنّ الانسجام بين الأصوات المتأثرة بعضها في بعض يعتمد على مدى قوّة الاشتراك في الملامح الصوتية : المخرجة منها والوصفية بين الصوت المؤثر والصوت المتأثر، فلما كانت تلك الملامح قوية واضحة بين الباء والميم من حيث إنهما صوتان شفويان ويلتقيان في صفات عدّة كالجهر والشدة غير " أن الميم فيها غنة إذا سكنت تخرج من الخيشوم مع نفس يجري معها ٠٠٠٠ فلولا تلك الغنة والنفس الخارج معها لكانت الميم باء لاتفاقهما في المخرج والصفات والقوّة " (١) فقد أثرت الباء في النون فقلبتا إلى ما هو شبيه لها وهو الميم إذ إن "الميم مؤاخية للنون للغنة التي في كل واحد منهما تخرج من الخيشوم، ولأنهما مجهورتان" (٢).

ويمكن تسمية هذا النوع من التأثير بالمماثلة الجزئية في المخرج أو المماثلة الجزئية في موضع النطق، أما لماذا الجزئية فذلك لأن الصوت المتأثر تحوّل إلى صوت ثالث إذ ماثل الصوت المؤثر في بعض صفاته دون أن يطابقه تمام المطابقة إذ انقلب إلى مقاربه وليس إلى جنسه يقول داوود عبده: "الإقلاب إذن هو مماثلة جزئية إذ إن النون تتحول من صوت أسناني إلى صوت شفوي مماثلة للباء مع بقاء صفاتها دون تغيير " (٣) أمّا ما قصدناه بالمماثلة في المخرج (أو في موضع النطق) فهذا يعني أنّ التغيير قد أصاب موضع نطق الصوت المتأثر فال به ذلك التأثير إلى أن يكون أكثر قرباً في المخرج من الصوت المؤثر.

ويرى غير باحث محدث أنّ ما حصل للنون في قلبها ميماً عند الباء ينطوي تحت هذا الشكل من أشكال المماثلة وأعني المماثلة في المخرج (الموضوع) وأن الهدف من ذلك التخفيف من الجهد العضلي المبذول ذلك لأن اختلاف المخرجين يحتاج إلى جهد كبير فكان الخلاص منه أن قلبت النون إلى ميم عند مجاورتها للباء (٤).

ويمكن تمثيل هذا التأثير والتأثير بين صوتي الباء والنون بما هو آت:



(٣) بعض أحكام التجويد ، داوود عبده (بحث) ٦٥.

(٤) الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس ١٥١. أصوات اللغة العربية ، عبد الغفار هلال ٢٣٥ وانظر الأصوات اللغوية محمد الخولي ٢٢١.

ن	+	أنفي (أغنّ)	←	م	+	أنفي (أغنّ)	-	ب	-	أنفي	
	+	استمراري			+	استمراري				+	وقفي
	+	مجهور			+	مجهور				+	مجهور

وتُقرأ : يتحوّل صوت النون اللثوي الأنفي الاستمراري المجهور إلى صوت الميم الشفوي الأنفي الاستمراري المجهور في الموقع الذي يكون متبوعاً بصوت الباء الشفوي الوقفي المجهور.

بقي أن نقول: إنّ إبقاء الغنة في هذا الحكم من أحكام النون الساكنة والتنوين متأت من أنّ الصوت المتأثر (النون) هو صوت أغن وأنّ الصوت البديل (الميم) صوت أغن كذلك؛ " فالغنة لازمة للمبدل والمبدل منه في نفسه، فلا بدّ من إظهارها في هذا على كلّ حال " كما حددها القيسي.(١)

رابعاً: الإخفاء

يقول القيسي: "إن النون الساكنة والتنوين يُخفيان عند باقي الحروف التي لم يتقدّم لها ذكر"(٢) ويقصد (أصوات الحلق) (٣) والراء واللام والنون والميم(٤) والياء والواو(٥) والباء(٦) إذ لكل واحدة من هذه المجموعة حكم خاص حين تسبقها (النون الساكنة والتنوين) وقد وقفنا على هذه الأحكام جميعها كما مرّ آنفاً. وفي ضوء ذلك تكون الأصوات التالية: القاف والكاف والجيم والصاد والضاد والسين والزاي والطاء والظاء والذال والتاء والذال والثاء والفاء هي أصوات الإخفاء.

ويمكن تعريف الإخفاء بأنه ذلك التأثير الذي يصيب معتمد النون في الفم، فيؤول به إلى معتمد الصوت المؤثر مع الإبقاء على الغنة أي: خروج الهواء من المجرى الأنفي. يقول القيسي: "إن النون الساكنة مخرجها من طرف اللسان وأطراف الثنايا ومعها غنة تخرج من الخياشيم , فإذا خفيت لأجل ما بعدها زال مع الخفاء ما كان يخرج من طرف اللسان وبقي ما كان يخرج من الخياشيم ظاهراً " (٧) فالقيسي إذن يكشف بوضوح عن مسألة

(١) الرعاية ٢٦٦

(٢) السابق ٢٦٢

(٣) السابق ٢٦٢

(٤) السابق ٢٦٣

(٥) السابق ٢٦٤

(٦) السابق ٢٦٥

(٧) الكشف ١/١٦٦ .

الإخفاء وجوهرها حين يقرر أن مخرج النون المخفأة ينتقل حتى يتصل بمخارج الأصوات التي تقع بعدها نتيجة هذا التأثير بين الأصوات ، وأنّ جريان النفس في المجرى الأنفي لا يمسه هذا التأثير، إذ يبقى المجرى الأنفي مفتوحاً أمام جريان النفس الخارج.

وعن علّة هذا التأثير والتأثر (الإخفاء) يقول القيسي: "وعلة إخفاء النون والتتوين عند هذه الحروف، أنّ النون الساكنة قد صار لها مخرجان: مخرج لها، وهو المخرج التاسع، ومخرج لغنتها وهو المخرج السادس عشر على مذهب سيبويه، فاتسعت بذلك في المخرج بخلاف سائر الحروف، فأحاطت باتساعهم بذلك في المخرج بحروف الفم فشاركته بالإحاطة بها، فخفيت عندها، وكان ذلك أخفّ، لأنهم لو أستعملوها مظهرة لعمَل اللسان فيها من مخرجها، ومن مخرج غنتها، فكان خفاؤها أيسر ليعمل اللسان مرّة واحدة" (١) وبناء عليه يمكن تفسير علّة الإخفاء عند القيسي بالقول: إنّ الإخفاء - فيما يراه هو - وسيلة من وسائل التخفيف من الجهد العضلي المبذول أثناء النطق بالأصوات من حيث إنّ الإخفاء يعني التقريب والمواءمة بين حركات اللسان أثناء النطق بالأصوات مع الإبقاء على صفات بعض تلك الأصوات، ونقصد بتلك الأصوات: الأصوات المتأثرة، أما صفتها فنعني بها صفة الغنة، إذ الغنة كما يقول أنيس: "هي الوسيلة التي لجأ إليها القراء حتى يُحال بين النون وفنائها في غيرها من الأصوات فلولا بقاء الغنة في هذا التأثير لأضحى مفهوم هذه الظاهرة (٢) يعني إدغاماً.

ولقد سبق سيبويه القيسي لهذه المسألة في وصفه حكم النون مع هذه الأصوات، وفي إقراره علّة هذا الحكم، إلا أنّ كلام القيسي كان أكثر وضوحاً وبياناً لهذه المسألة، من حيث إنه وقف على مفهوم الإخفاء، فقدّم له تعريفاً ثم ضرب له أمثلة تزيد الأمر وضوحاً، ولم يكتف بهذا فحسب بل وقف عند عبارة سيبويه وشرحها كما سنرى، فقد قال سيبويه: "وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفاً خفياً مخرجه من الخياشيم، وذلك أنها من حروف الفم، وأصل الإدغام لحروف الفم ، لأنها أكثر الحروف، فلما وصلوا إلى أن يكون لها مخرج من غير الفم كان أخفّ عليهم أن لا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة، وكان العلم بها أنها نون من ذلك الموضع كالعلم بها وهي من الفم، لأنه ليس حرف يخرج من ذلك الموضع

(١) السابق ١٦٦/١ .

(٢) الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس، ٦٣ .

غيرها، فاختروا الخفة إذ لم يكن لبسٌ، وكان أصل الإدغام وكثرة الحروف للفم، وذلك قولك: من كان، ومن قال، ومن جاء" (١).

فسيبويه يقرّر أن الإخفاء وسيلة من وسائل التخفيف من الجهد العضلي المبذول أثناء النطق وهو القائل: "كان أخف عليهم أن لا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة" لكنه لم يبيّن كيف يكون ذلك، فجاء القيسي ووقف عند هذه العبارة فأماط اللثام عن ذلك الجانب الخفي بقوله: "كان ذلك أخف لأنهم لو استعملوها مظهرة لعمل اللسان فيها من مخرجها - أي لبقّي معتمد اللسان على مخرج النون عند اللثة - ومن مخرج غنّتها فكان خفاؤها أيسر ليعمل اللسان مرّة واحدة، ولذلك قال سيبويه في تعليل خفائها: "وذلك لأنها من حروف الفم، وأصل الإدغام لحروف الفم، لأنها أكثر الحروف، فلما وصلوا إل أن يكون لها مخرج من غير الفم، يعني من الخياشيم، كان أخف عليهم ألا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة يريد أنهم لو أتوا بالنون مظهرة للزمهم استعمال ألسنتهم بالنون من مخرج الساكنة ومن مخرج غنّتها، فكان استعمالهم لها من مخرج غنّتها أسهل، مع كثرتها في الكلام، فاستعملوها خفية بنفسها، ظاهرة بغنّتها وكان ذلك أحف" (٢) فالقيسي فسّر التخفيف مع الإخفاء وقد شرح عبارة سيبويه ثم إنه لم يقف عند هذا فحسب بل ضرب مثلاً عقد فيه مقارنة بين حالة النون في (الإخفاء)، وحالة النون في (الإظهار) كيف تكون فقال: "فإذا قلت: عنك ومثلك، فمخرج هذه الغنة من الخياشيم، والنون التي تخرج من طرف اللسان، هي التي خفيت، فإذا قلت: منه وعنّه، فمخرج هذه النون من طرف اللسان ومعها غنة تخرج من الخياشيم، لأنها غير مخفاة، إنما هي ظاهرة مع حروف الحلق" (٣) وهذا الكلام من الوضوح ما يكفي للكفّ عن شرحه وتوضيحه.

ولم يكن المبرّد - فيما أحسب - موقفاً في توضيح حقيقة الإخفاء كما كان ذلك عند القيسي من جانب، كما أنه جانب الصواب حين أنكر ظهور الغنة مع الإظهار من جانب آخر حيث قال: "اعلم أن النون إذا وليها حرف من حروف الفم فإن مخرجها معه من الخياشيم لا يصلح غير ذلك" (٤) وقد اكتفى بذلك دون توضيح، وقال أيضاً: "فإذا كان

(١) الكتاب ٤/٤٥٤.

(٢) الكشف ١/١٦٦ وما بعدها.

(٣) السابق ١/١٦٧.

(٤) المقتضب ١/٢١٥.

معها حرف من حروف الحلق أمن عليها القلب، فكان مخرجها من الفم لا الخياشيم " (١) وهذا ينافي ما قرره القيسي إذ لا تناقض بين وجود الغنة والإظهار ، كما أقر ذلك الدرس الصوتي الحديث.

أمّا علماء الدرس الصوتي الحديث فقد أهمل أغلبهم الحديث عن ظاهرة الإخفاء، ومن تصدّى منهم لهذه الظاهرة ففي ما أحسب لم يضيف على ما قاله القدماء إلا النزر، لا بل إن كلام بعضهم كان أقل وضوحاً من كلام سابقه، وقد أُقرت هذه الحقيقة في نفس بعض الدارسين المحدثين فذهب يقول: "لم يسهم دارسو الأصوات العربية من المحدثين في تجلية حقيقة الإخفاء بشيء زيادة على ما قاله له علماء التجويد، بل إن النفر القليل الذين تحدثوا عن الموضوع جاء كلامهم فيه من التردد والوضوح بما يبعده عن مرتبة الحقيقة المقررة" (٢) مع ذلك فإننا لا نبخس عملهم إذ يكفيهم محاولة التوضيح والإضافة في هذا الموضوع.

ويمكن تقسيم جهود المحدثين إلى قسمين بالنظر إلى حقيقة ما قدّموه وإلى مدى موافقته لما قاله القيسي:

- (المجموعة الأولى) : يقول جان كانتينو: " إذا كانت النون متبوعة بحرف من الحروف الخمسة عشر الأخرى أي: القاف ٠٠٠٠ في نفس الكلمة أو في كلمتين متتاليتين طرأت عليها درجة أولى في الإبدال تسمى (إخفاء) وتسمى النون آنذاك (خفيفة) أو (مخفأة) أو (خفية) وتصير مجرد غنة من الخيشوم لا علاج على الفم في النطق بها " (٣). ويقول إبراهيم أنيس: "الدرجة التي تلي إظهار النون هي ما اصطلح القدماء على تسميته بالإخفاء ويكون هذا مع خمسة عشر صوتاً عند جمهور القراء هي: القاف، الكاف، الجيم، الشين، السين، الصاد، الزاي، الضاد، الدال، التاء، الطاء، الذال، الثاء، الظاء، الفاء، وليس ما سمّوه بالإخفاء إلا محاولة الإبقاء على النون وذلك بإطالتها مما أدى إلى ما نسميه بالغنة، هذا إلى أننا نلاحظ مع ما يسمونه بالإخفاء ميل النون إلى مخرج الصوت المجاور لها " (٤) ويصف أحمد مختار إخفاء النون بقوله: " تطول وتميل - أي النون - إلى مخرج الصوت الذي بعدها " (٥).

(١) السابق ٢١٥/١.

(٢) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، غانم الحمد ، ٤٤٨ وما بعدها .

(٣) دروس في علم أصوات العربية ، جان كانتينو ، ٦٠ وما بعدها .

(٤) الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس ، ٦٤.

(٥) دراسة الصوت اللغوي ، أحمد مختار عمر ، ٣٨٩.

- (المجموعة الثانية) : يقول عبد الصبور شاهين في ترجمته لكتاب " علم الأصوات لمالمبرج": "إخفاء النون الساكنة؛ بمعنى نطقها أنفية مع وضع اللسان موضع الحرف التالي لها بشكل متزامن"^(١) ويقول داوود عبده: "الإخفاء هو تحويل النون من مخرجها إلى مخرج الصوت التالي دون تغيير أي من صفاتها"^(٢) ويقول غانم الحمد معرفاً للإخفاء: "هو ما يزول معه معتمد النون من الفم وينتقل إلى مخرج الصوت الآتي بعد النون بان يتقدم أو يتأخر حسب طبيعة الصوت مع المحافظة على الغنة"^(٣).

والناظر في الآراء السابقة يجد أنها تتوزع - فيما أحسب - في زمرتين يجمع كل واحدة منها التلاقي في تعريف مصطلح الإخفاء ففي الوقت الذي كان إبراهيم أنيس وأحمد مختار عمر يصفون الإخفاء بأنه ضرب من الميل والطول لصوت النون تجاه الصوت المؤثر - ونستثني من هذه المجموعة جان كانتينو لعدم وضوح تعريفه الذي يشوبه النقصان والغموض من حيث إنه لم يقف على الحالة التي آل إليها معتمد النون في اللسان فكل ما قاله: "لا علاج على الفم في النطق بها _ كان عبد الصبور شاهين وداوود عبده وغانم الحمد يصفون الإخفاء بأنه زوال معتمد النون وانتقاله إلى معتمد الصوت المؤثر، ويمكن توضيح هذا الزوال وهذا الانتقال في قول غانم الحمد: "يبدو أن الشكل الذي تتخذه آلة النطق عند إخفاء النون هو ذات الشكل الذي تكون عليه عند نطق الصوت الذي بعد النون المخفأة، فحين نطق (من كان) فإن أقصى اللسان يستند إلى أقصى الحنك عند النطق بالنون، تماماً كما يحدث عند نطق الكاف، وحين نطق النون في (من ذا) فإننا نضع طرف اللسان في موضع نطق الذال"^(٤).

والذي أراه أن المجموعة الثانية كانت الأكثر توفيقاً في تعبيرها عن جوهر مصطلح الإخفاء، إذ إن معنى الإخفاء - فيما أراه - يتفق مع ما ذهبوا إليه وإن القول بأن النون المخفأة تميل إلى مخرج الصوت الذي بعدها " لا يتضح منه المقصود بذلك الميل ولا

(١) علم الأصوات ، مالمبرج ١٢٤ .

(٢) بعض أحكام التجويد ، داوود عبده (بحث) ٦٥ .

(٣) الدراسات الصوتية ، غانم الحمد ٤٥٦ ، وانظر علم التجويد ، غانم الحمد ١٣٣ .

(٤) أبحاث في علم التجويد ، غانم الحمد ١٢٢ وما بعدها .

مقداره" (١) وهو مع ذلك ليس ميلاً بل انتقالاً نتيجة التأثر والتأثير بين النون وما جاورها من أصوات.

كما أنّ الناظر في التعريفات التي قدّمها علماء اللغة المحدثون - نخص منهم المجموعة الثانية - لمعنى الإخفاء يجد أنّ القيسي قد وفق في تعريفه لهذه الظاهرة، من حيث إنها التقيا - وأعني القيسي وتلك التعريفات - في الوقوف على حقيقتين لمعنى الإخفاء وهما: أولاً: زوال معتمد النون في الفم، وثانياً: الإبقاء على المجرى الأنفي مفتوحاً ليتسرب الهواء منه عند حدوث هذه الظاهرة، هذا بالإضافة إلى أن العلماء المحدثين قد أقرّوا ما أقرّه العلماء القدماء من أنّ الإخفاء ضرب من ضروب تخفيف الجهد العضلي المبذول أثناء النطق، ذلك لأنه يمثل شكلاً من أشكال المماثلة (٢).

ويمكن تفسير ظاهرة الإخفاء في ضوء مفهوم مصطلح المماثلة الصوتية وقد سبقني داوود عبده إلى هذا الأمر، بيد أنه لم يتوقف على حقيقة هذا التأثير والتأثر كلية إذ قال: "الإخفاء وهو مماثلة جزئية، وهو بالتحديد مماثلة في المخرج، فعندما يتهيأ المرء لنطق الصوت الذي يلي النون الساكنة فإن هذا التهيؤ يتم خلال نطق النون فتخرج من مخرج ذلك الصوت" (٣) لا من مخرجها (اللثة).

أمّا لماذا سمّيت بالجزئية؛ فذلك لأنّ الصوت المتأثر (النون) لم يتحوّل إلى جنس الصوت المؤثر كلية - إذ لم يطابقه تمام المطابقة لبقاء الغنة، وأضيف إلى ذلك أنها مماثلة رجعية ذلك لأنّ اتجاه التأثير سيكون إلى الخلف إذ الصوت المؤثر لاحق للصوت المتأثر من نحو الإخفاء في قولنا: عنك حيث كان الصوت المؤثر (الكاف) في موقع لاحق للصوت المتأثر (النون) .

وفي هذه الظاهرة (الإخفاء) لا يمكن حصر التأثر والتأثير بين أصوات الإخفاء وصوت النون في قاعدة فونولوجية واحدة؛ ذلك لأنّ التأثر والتأثير في ظاهرة الإخفاء يُنتج لنا خمسة عشر نوعاً من النون المخففة بالنظر إلى عدد الأصوات المخففة عندها، إذ لا يغيب

(١) الدراسات الصوتية ، غانم الحمد ٤٤٩ .

(٢) دراسة الصوت اللغوي ، أحمد مختار عمر ٣١٩ ، بعض أحكام التجويد ، داوود عبده ، ٦٥ ، أبحاث في أحكام التجويد ، غانم الحمد ١٢٣ .

(٣) بعض أحكام التجويد داوود عبده ، ٦٥ .

عن الأذهان أن هذه الأصوات لا تشترك جميعها في المخرج كما لا تشترك في صفاتها من حيث الجهر والهمس ومن حيث الاستمرارية وعدمها، ومن هنا رغبتنا عن تمثيل هذه الظاهرة بقاعدة فونولوجية إذ لا يمكن أن تشمل قاعدة واحدة الأصوات المؤنفة جميعها للأسباب التي قدّمت.

الفصل الرابع

المادة

المدّ:

تمهيد:

يعدّ المدّ من الظواهر اللغوية القرآنية البارزة التي اهتم القيسي في معالجتها؛ إذ توقف عندها ونظر في مفهومها، وأنواعها، وأسبابها، فأبان عن طبيعة المدّ في كل قراءة قارئ؛ وذلك لأن هذه الظاهرة من الظواهر اللغوية التي اختلف القراء في تطبيقها، وحتى أكون أكثر دقة فقد ظهر هذا الاختلاف في درجات هذا المدّ بأقسامه المتنوعة.

ولما كانت أصوات المدّ تمتاز عن غيرها من الأصوات بمزايا عده تتجلى في صفاتها وطرائق نطقها؛ فقد أولى العلماء القدماء والمحدثون كذلك لهذه الأصوات عناية خاصة، فأبانوا عن طبيعتها، وطرائق نطقها، وخصائص نسجها في بناء الكلام؛ كما أنهم وقفوا عند هذه الأصوات ينظرون في علاقة بعضها ببعض، والفرق بين كل منها. وكان القيسي من بين هؤلاء يبيث جهوده الصوتية هنا وهناك ويبني في الدرس الصوتي لبنة جديدة. فكانت له جهود طيبة توزعت على كتب عديدة. سأحاول في هذا الفصل أن أجلوها وأقدرها قدرها.

ولقد أثرت الحديث عما قدمه العلماء القدماء في هذا المجال أولاً - ومن بينهم القيسي - حتى يكون تمهيدا للفصل، وللرد على من يزعم أن القدماء لم يدركوا العلاقة بين الصوائت القصيرة والطويلة وما شابه ذلك من رميهم بالقصور، وقد خصصت مثار النقاش في هذه المسألة للحديث عن مصطلح "الحركات" ونظيره (الصوائت) ومن ثم العلاقة بين الصوائت بعضها ببعضها الآخر؛ لانتهى من ذلك إلى الوقوف عند ما قدمه القدماء والمحدثون من فروقات بين تلك الصوائت، وقد انتظمت كل ذلك منهجية واحدة جوهرها عرض الجهود القديمة ومن ثم الاحتكام بها إلى الدرس الصوتي الحديث ليتسنى لنا الوقوف على حقيقة ما قدمه القدماء من حيث دقته ومدى صحة تلك الآراء. ومن ثم انطلق في مناقشة ما قدمه القيسي عن "المدّ" إذ ينظم هذا النقاش أربعة محاور:

- العلاقة بين أصوات المدّ والحركات.
- مفهوم المدّ وأصواته.
- علل المدّ وموجباته.
- المدّ في أشباه الصوائت.

أولاً : العلاقة بين أصوات المدّ والحركات (الصوائت الطويلة والقصيرة)

مصطلح الصائت

تقسم الأصوات في اللغة العربية قسمين : أصوات صامتة وأصوات صائتة^(١) وتقسم هذه الأخيرة قسمين : أصوات صائتة قصيرة وأخرى صائتة طويلة. أما القصيرة فهي الفتحة والضمة والكسرة، وأما الطويلة : فهي ألف المدّ، وياء المدّ، وواو المدّ، ويفضّل بعض المحدثين استخدام مصطلحات أخرى للتعبير عن هذه الأصوات كاستعمال مصطلح العلة المقابل لمصطلح السواكن^(٢) وبعضهم الآخر يفضل استخدام لفظة " أصوات اللين " لتقابل الأصوات السواكن^(٣) في حين يذهب بعضهم إلى إطلاق مصطلح " الأصوات المتحركة " أو " أصوات العلة " لتقابل مصطلح الأصوات الصامتة^(٤).

ولا يوجد خلاف جوهري بين كل ما سبق فقد قسم بعض المحدثين الأصوات قسمين هما العلة أو الصوائت، والسواكن أو الصوامت^(٥) وهو من تحدث في موطن آخر عن هذه الأصوات فاستخدم مصطلح الحركات^(٦) وذهب آخر إلى تسميتها بأصوات العلة أو المصوتة أو الصائتة أو (الحركات)^(٧) فاستخدم المصطلحات المترادفة السابقة جميعها دليلاً على أنّ الخلاف هنا لا يعدو أن يكون خلافاً شكلياً.

بينما ارتضى آخرون إطلاق لفظة (الحركات) على الأصوات الصائتة^(٨) فكان هذا المصطلح مثار نقاش عند (هنري فليش) إذ رفض استخدامه وفضل استخدام كلمة (مصوت) بحجة أنه لم يستعمل في الدراسات اللغوية العربية القديمة شاملاً لكل ما هو حركة إذ قال: " فالحركات عند القدماء من العرب عناصر ناقصة ولا تقوم بذاتها ، بل لا بد أن يعتمد على

^(١) (اللهجات العربية في القراءات ، عبده الراجحي ٩٥/ دراسة السمع والكلام ، سعد مصلوح ٢٢٣/ الأصوات اللغوية ، محمد الخولي ٤٠ وما بعدها / علم اللغة ، محمود السعران ١٤٨/ علم الأصوات العام ، بسام بركة ٧٧/ الأصوات اللغوية عبد القادر الجليل ١٩٧/ موسوعة النحو والصرف والإعراب إميل يعقوب ٣٤٨.

^(٢) أسس علم اللغة ، ماريوباي ٧٨.

^(٣) الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس ٢٦.

^(٤) (المدخل إلى علم اللغة ، رمضان عبد التواب ٤٢.

^(٥) دراسة الصوت اللغوي ، أحمد مختار عمر ١٣٥.

^(٦) السابق ٣٩٥.

^(٧) علم الأصوات اللغوية ، مناف مهدي ٩١.

^(٨) علم الأصوات العام ، كمال بشر ٧٣، الصوتيات ، برنيل مالبرج ٧٥، المنهج الصوتي للبنية العربية ، عبد الصبور شاهين ١٨٥، الأصوات اللغوية ، سمير استيتيه ٢٠٤.

حرف صحيح أو كالصحيح (الواو - الياء) وذلك من المفاهيم المؤثرة في الدراسة المقطعية ، إذ من الضروري اشتراك الحركة والحرف، والحرف لا يمكن أن يوجد دون حركة بعده، أو دون أن يفيد من حركة الحرف قبله. ومن ثمّ فالحركة في نظر هؤلاء ليس لها وجود مستقل، كما أن هناك تداخلاً بين المفهومين ، إذ إن (الحركة) جزء من (حرف) المد، وهذا التداخل يقضي على صلاحية المصطلحين معاً^(١) .

في حين رد بعض المحدثين هذا الرأي ، ولم يعدّ سبب الرفض مسوّغاً كافياً لرفض المصطلح، فقد استُعمل -فيما يحسب - للدلالة على مضمون الحركات القصيرة (الفتحة، والضمّة، والكسرة) والحركات الطويلة (الألف والواو والياء) في وقت واحد ؛ لذلك فهو لا يجد حرجاً في تسمية حروف المد بالحركات، وابن جني يقول: "الألف فتحة مشبعة ، والياء كسرة مشبعة ، والواو ضمة مشبعة"^(٢). فما دام العلماء العرب ، ومنهم ابن جني، قد أدركوا أنّ حروف المد: الألف والواو ، والياء، هي في حقيقتها إطالة للحركات القصيرة، وما دام هذا الإدراك يعني أنهم قد لمسوا الفرق الكمّي بين الحركات القصيرة، والحركات الطويلة، ما دام هذا كله وارداً، فإن من مقتضيات منهجهم ، تسمية حروف المد هذه بالحركات^(٣) وإلى هذا الرأي ذهب.

كمال بشر^(٤) وكان سمير استيتيه قد ارتضى تسميتها بالحركات، بأن ربط المصطلح بالحقيقة العلمية للحركات، إذ قال " والذي نراه أن مصطلح الحركة تسمية تتمشى مع الحقيقة العلمية للحركات، والتي يمكن أن ينظر إليها من خلال اللسان، تلك الحركة التي يمكن أن تعدّ أساساً لبناء معيار مطّرد، لتمييز الحركات من الصوامت"^(٥) .

وإذا كانت المصطلحات السابقة المتعددة (الصائتة، العلة، الحركات، اللين، المتحركة) قد استعملت جميعاً للتعبير عن تلك الأصوات التي ينطلق الهواء المندفع حال النطق بها من الرئتين دون أن يعوقه أي عائق يحجز الهواء في أي عضو من أعضاء النطق، فهي تُعدّ من باب المترادفات ، بيد أن لكل من هذه المصطلحات سبباً كامناً وراء إطلاقها على هذه الأصوات.

(١) العربية الفصحى ، هنري فلش ، ١٨ .

(٢) سر الصناعة ، ابن جني ج ٢٣/١ .

(٣) الأصوات اللغوية ، سمير استيتيه ٢٠٤ .

(٤) علم الأصوات العام، كمال بشر ١٤٨ .

(٥) الأصوات اللغوية ، سمير استيتيه ٢٠٤ .

وأراني أطمئن لمصطلح (الصوائت) للتعبير عن هذه الأصوات أكثر من غيرها، لا للسبب الذي قدمه سعد مصلوح حين قال : " وقد شاعت تسمية هذه المنطقة بمنطقة الحركات (vowel area) ونفضل أن نسميها طرداً لرأينا في وجوب التمييز ما بين الصائت والحركة - بمنطقة الصوائت (voiced area) وبذلك يستخدم المصطلح الأول مرتباً بلغة معينة ، ويختص المصطلح الثاني بالكلام على الإمكانيات النظرية العامة التي لا تختص بلغة دون لغة"^(١) فحسب؛ بل لأنّ في هذه التسمية خلاصاً لما يشوبها من التشابك والاختلاط غيرها من المصطلحات ، كما يُنقّيها مما نعتت به من قصور.

فقد لحظنا كيف اعترض (هنري فليش) على مصطلح (الحركات)، وذلك لأنها استخدمت قديماً للتعبير عن الحركات القصيرة فقط . وأمّا مصطلح (العلل) ففيه أيضاً خلط واضطراب ذلك أنه يتداخل ومصطلح أصوات العلة ، وقديماً أطلق مصطلح العلة على "الهزمة وحروف المد واللين" وقد سميت بذلك لأن التغيير والعلّة والانقلاب لا يكون في جميع كلام العرب إلا في أحدها"^(٢) .

وثمة تباين واضح في مقصد كلا المصطلحين : القديم الدال على التغيير والانقلاب بين الأصوات فهو مصطلح يشير إلى ظاهرة "صرفية صوتية" والمصطلح الحديث المعبر عن القسم الثاني من الأصوات وهي (الصائتة) فهو مصطلح يشير إلى جزء من الأصوات الكليّة، وينطبق التعليل السابق في رفضنا لمصطلح العلل على رفضنا لمصطلح (اللين)، فقديماً استخدم هذا المصطلح للتعبير عن " الواو الساكنة التي قبلها فتحة والياء الساكنة التي قبلها فتحة" وإنما سُميتا بذلك؛ لأنهما يخرجان في لين وقلة كلفة على اللسان^(٣) ونحن نعلم أن المحدثين قد أطلقوا على هذه الأصوات مصطلح أنصاف الحركات^(٤) أو أشباه أصوات اللين^(٥) أو أنصاف المد^(٦). وإن ثمة فرقاً بين الصوائت وهذه الأصوات، إذ إنّ " أهم صفة في أصوات المد هي عدم وجود عائق أو احتكاك في أثناء نطقها، ولذلك يخرج الهواء من الفم خروجاً سلساً حرّاً، بيد أنه قد ينشأ في بعض الحالات شيء قليل من الاحتكاك في أثناء نطق هذه الأصوات بسبب من

(١) دراسة السمع والكلام ، سعد مصلوح ٢٣٧ .

(٢) الرعاية ١٢٨ .

(٣) السابق ١٢٦ .

(٤) علم الأصوات العام ، كمال بشر ١٣٢ / الأصوات اللغوية ، سمير استيتيه ٢٢٦ - ١٦٢ .

(٥) الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس ٤٠ / في أصوات العربية ، عبد الغفار هلال ١١٩ .

(٦) في الأصوات اللغوية ، غالب المطلبي ٤١ .

ارتفاع اللسان ارتفاعاً يمنع تلك الحرية في خروج الهواء وحينذاك تنتشأ عنها طائفة من الأصوات نطلق عليها مصطلح أنصاف المد (semi - vowel) ^(١).

على أي لا أجزم القول بقبول هذا المصطلح ورفض غيره، بيد أنني أفضل استخدام هذا المصطلح - وأعني الصائت- للأسباب التي ذكرت ، فمسألة الأخذ والرد في موضوع المصطلح ليست بعظيم شأن ما دام مضمون المصطلح يتوافق مع لفظه، إذ المسألة تكمن في تفضيل لفظة على أخرى لأسباب يراها كل باحث هي الأجدر لترقية هذا المصطلح لحيز الوجود والاستعمال دون أن يمسّ هذا من قداسة المصطلحات الأخرى أو يرفضها.

وقديماً أطلق مصطلح (الحركات) على الصوائت القصيرة دون الطويلة، ذلك أن الطويلة عندهم هي حروف مدّ أقرب إلى الصوامت منها إلى الصوائت، بدليل أنهم عاملوها معاملة الصوامت حينما عدّوا الألف والواو والياء في بعض مواطنها ساكنة وما هي إلاّ صوائت طويلة^(٢) وسميت حركات " لأنها تفلق الحرف الذي تقترن به، وتجذب نحو الحروف التي هي أبعاضها، "فالفتحة تجذب الحرف نحو الألف ، والكسرة تجذب نحو الياء، والضمة تجذب نحو الواو"^(٣) وفي هذا إشارة واضحة لظاهرة التأثير والتأثر بين الصامت والصائت.

ومع هذا فقد فرّق القدماء بين الصوائت من جانبيين : الأول حينما فرّقوا بين الصوائت الطويلة، فأشاروا إلى الفرق النطقي بين الألف كصائت اتّسع مخرجه والياء والواو كصائتين قلّ اتّسع مخرجهما، والثاني حين فرّقوا بين الصوائت الطويلة ونظيراتها القصيرة.

يقول القيسي : " الألف أمكن في هواء الفم - عند خروجها - من الواو والياء، إذ لا يعتمد اللسان عند النطق بها على موضع من الفم، ألا ترى أنّ النطق بهذه الحروف إنما هو فتح الفم، أو ضمّه بصوت ممتد، أو غير ممتد حتى ينقطع مخرجه في الحلق، وأصل ذلك الألف"^(٤)

(١) السابق ٤١ وما بعدها.

(٢) انظر الكتاب ٣٦١/٤-٣٨٥ إذ يعامل سببويه الحركات الطويلة معاملة الصامت إذ عدّها ساكنة، وانظر الرعاية ٩٧-١٢٥-١٦٠ إذ يعد القيسي أصوات المدّ سواكن.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢٦/١ وما بعدها.

(٤) الرعاية ١٢٦ وما بعدها.

ويقول في موطن آخر عن الألف: "هو حرف اتسع مخرجه في هواء الفم"^(١) "إذ لا علاج على اللسان فيه عند خروجه"^(٢).

وقد لا نعدو الحقيقة إذا قلنا: إنّ القيسي قد أدرك الفرق بين الصوائت الطويلة، كيف لا وفي النص السابق إشارة واضحة إلى المعيارين اللذين يمكن بهما التمييز بين الصوائت وهما: وضع حركة اللسان، ووضع الشفتين - وسنوضح هذا الأمر توضيحاً أوسع عندما نعرض لما طرحته الدراسات الصوتية الحديثة في هذا الموضوع - إذ نجده يصف وضع اللسان حال النطق بهذا الصائت؛ حيث لا يعتمد اللسان عند النطق بالألف على موضع من الفم، ومعنى هذا أن اللسان يبقى منبسطاً في أسفل الفم دون أي حركة، لهذا فإن درجة اتساع مجرى الهواء حال النطق به تكون أكبر منها حال النطق بالأصوات الصائتة الأخرى (الواو والياء) وهذا ما يوافق نظرة الدراسات الحديثة لهذا الصوت كما سنرى لاحقاً. وأساس هذا الذي قدّمه القيسي وارد في الكتاب فقد تحدّث سيبويه عنه حين وصف صوت الألف قائلاً: "ومنها الهوائي وهو حرف اتسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو لأنك قد تضمّ شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك قبل الحنك وهي الألف"^(٣).

وأما المعيار الثاني - وأعني وضع الشفتين - فقد أشار القيسي إليه حين قال: "ألا ترى أن النطق بهذه الحروف إنما هو فتح الفم أو ضمّه"، وقد اعتمدت الدراسات الصوتية الحديثة هذا المعيار أيضاً للتمييز بين الصوائت.

بيد أنني أشعر بالفرق الواضح بين وصف القيسي السابق لهذه الصوائت، وصف ابن جني، فباعترادي كان ابن جني أكثر وضوحاً من القيسي في التفريق بين هذه الصوائت إذ أشبع الموضوع وصفاً ودقة إذ قال: "والحروف التي اتسعت مخرجها ثلاثة: الألف، ثم الياء، ثم الواو، وأوسعها وألينها الألف، إلا أن الصوت الذي يجري في الألف مخالف للصوت الذي يجري في الياء والواو، والصوت الذي يجري في الياء مخالف للصوت الذي يجري في الألف والواو، والعلّة في ذلك أنك تجد الفم والحلق في ثلاث الأحوال مختلف الأشكال، أما الألف فتجد الحلق والفم معها منفتحين غير معترضين على الصوت بضغط أو حصر، وأما الياء فتجد معها الأضراس - سفلاً وعلواً قد اكتنفت جنبتي اللسان وضغطته، وتفاجّ الحنك عن ظهر اللسان،

(١) السابق ١٦٠.

(٢) السابق ١٦٠.

(٣) الكتاب ٤/٣٥ وما بعدها.

فجرى الصوت متصعداً هناك، فلأجل تلك الفجوة ما استطال .- وأما الواو فتضم لها معظم الشفتين، وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج فيه النفس، ويتصل الصوت. فلما اختلفت أشكال الحلق والقم والشفتين مع هذه الأحرف الثلاثة اختلف الصدى المنبعث من الصدر، وذلك قولك في (أ أ)، وفي الياء (إي) وفي الواو (أو) ^(١).

ورأى بعض المحدثين أنّ هذا الوصف دلالة بيّنة على رهافة حسّ وسلامة طبع، وهو الوصف الذي فتح الباب أمام المحدثين ليفرقوا بين الصوائت ^(٢).

وما يؤكد إدراك القدماء لهذين المعيارين (وضع اللسان ووضع الشفتين) كذلك إشارة الفراء إلى دور الشفتين في نطق الضمة والكسرة حين قال: "يستثقل الضم والكسر لأنه لمخرجهما مؤونة على اللسان والشفتين تنضم بهما الرفعة، ويُمال أحد الشدقين إلى الكسرة فتري ذلك ثقيلاً" ^(٣) وقال بحق الفتحة "تخرج من طرف الفم بلا كلفة" ^(٤) ومن ذلك أيضاً تفسير الاسترأباضي لاتساع مخرج الألف إذ قال: "وإنما كان الاتساع للألف أكثر لأنك تضم شفتيك للواو فيتضيق المخرج وترفع لسانك قبل الحنك للياء، وأما الألف فلا تعمل له شيئاً من هذا، بل تفرج المخرج؛ فأوسعهم مخرجاً الألف، ثم الياء ثم الواو وهذه الحروف أخفى الحروف؛ لاتساع مخرجها، وأخفاهن الألف؛ لأن سعة مخرجها أكثر" ^(٥) ثم انظر ما ذكره فخر الدين الرازي في هذا الشأن حين قال: "من أراد التلّفظ بالضمة فلا بدّ له من ضمّ شفتيه أولاً ثم رفعهما ثانياً، ومن أراد التلّفظ بالفتحة فإنه لا بد له من فتح الفم إذ تنتصب الشفة العليا عند الفتح، ومن أراد التلّفظ بالكسرة فإنه لا بد له من فتح الفم فتحاً قوياً، والفتح القوي لا يحصل إلا بانجرار اللحي للأسفل وانخفاضه" ^(٦) تجد في هذه النصوص ما يؤكد إدراك القدماء لهذا المعيار.

ومن جانب آخر فقد فرّق الدرس الصوتي القديم بين الصوائت الطويلة والصوائت القصيرة، وحصرها الفرق في الطول فقط، وقد نشأت فكرة التفريق هذه من صاحب الكتاب حين قال: "إنما الحركات من الألف والياء والواو" ^(٧) وقال في موطن آخر: "الفتحة من الألف، والكسرة

(١) سر صناعة الإعراب ٨/١.

(٢) أصوات اللغة العربية، عبد الغفار هلال ٩٣.

(٣) معاني القرآن، الفراء ١٣/٢.

(٤) السابق ١٣/٢.

(٥) شرح الشافية ٢٦١/٣.

(٦) التفسير الكبير، ٤٧/١.

(٧) الكتاب ١٠١/٤.

من الياء، والضمّة من الواو^(١) وصاحب الكتاب إذ يفرّق بين الصوائت القصيرة والطويلة هاهنا من جانب فإنما يبني - ومن جانب آخر - علاقة صوتية بين الصوائت الطويلة ونظيراتها القصيرة، فيعدّ الفتحة من الألف وهو بهذا يُقرّب بين الصائت القصير (الفتحة) ونظيره الصائت الطويل (الألف) وهكذا الأمر بين الكسرة والياء والضمّة والواو.

بيد أن المسألة بدت أكثر وضوحاً ونصاعة عند ابن جني؛ حتى ظن بعض الباحثين المحدثين أن ابن جني هو أول من أشار إلى هذه العلاقة^(٢) وهو تصور غير دقيق، لقد عالج ابن جني الموضوع معالجة تنمّ عن تذوّق رائع ورهافة حسّ، ففرّق بين الصوائت الطويلة ونظيراتها القصيرة، وفي الوقت ذاته أقام بينهما علاقة صوتية تجانسية تجمع كل صائت طويل ونظيره القصير في حيّز واحد، إذ قال: "أعلم أن الحركات أبعاض حروف المدّ واللين وهي الألف، والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمّة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمّة بعض الواو، وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمّة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة"^(٣) ثم ساق لهذا الرأي أدلة كثيرة تؤيد ما ذهب إليه^(٤).

فابن جني هنا يُقرّب ويجانس بين الصوائت الطويلة والقصيرة بعلاقة صوتية، كما يحصر الفرق بينها في الطول فقط. وقد خلص إلى نتيجة مفادها أن: "الأحرف توابع للحركات ومُنتَشئة عنها، وأن الحركات أوائل لها وأجزاء منها، وأن الألف فتحة مشبعة، والياء كسرة مشبعة، و الواو ضمة مشبعة"^(٥) وما أضافه في هذه الخلاصة أنه بحث في أصل العلاقة التي تربط الصائت الطويل بنظيره القصير، فوجد أن الصوائت القصيرة هي الأصل والمنشأ في وجود الصوائت الطويلة.

ولم يغفل القيسي عن الكلام على قضية الإشباع هذه، فقد وجدته يعرض لها في غير ما موطن: فالكسرة تُشبع ليتولد عنها صوت الياء، والضمّة تُشبع ليتولد عنها صوت الواو، والفتحة

(١) السابق ٢٤٢/٤ وانظر ١١٤/٤ وما بعدها .

(٢) في كتاب الدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، أحمد نصيف الجنابي ١٩٧٧ . ٥٠ في الهامش .

(٣) سر الصناعة ١٧/١ وانظر الخصائص ١٢٠/٣ وما بعدها . حديثه عن (الحركات الأصليّة والفرعية) على حدّ تعبيره .

(٤) السابق ١٨/١ وما بعدها .

(٥) السابق ٢٣/١ .

تُشبع ليتولد عنها صوت الألف^(١) ولم يكتف ببيان هذه العلاقة الصوتية بين الصوائت الطويلة ونظيراتها القصيرة، بل بحث في أصل هذه العلاقة، وعقد لهذه المسألة باباً خاصاً سمّاه "باب الاختلاف في حروف المدّ واللين والحركات الثلاث أيهما مأخوذ من الآخر وعلل ذلك"^(٢) وقال في هذا الباب: "اختلف النحويون في الحركات الثلاث: الفتحة والضمة والكسرة. هل هي مأخوذة من حروف المدّ واللين الثلاث: الألف والواو والياء؟ أو حروف المدّ واللين مأخوذة من الحركات الثلاث؟ فقال أكثر النحويين: إن الحركات الثلاث مأخوذة من الحروف الثلاثة: الضمة من الواو، والكسرة من الياء، والفتحة من الألف"^(٣) ومعنى ذلك أنهم يجعلون الصوائت الطويلة أصلاً لنظائرها القصيرة، ثم أخذ يسوق إلينا الأدلة التي جاء بها هذا الفريق تأكيداً لما ذهبوا إليه^(٤).

في حين ذهب فريق آخر مذهباً يتناقض ومذهب الفريق الأول، إذ "قال قوم: حروف المدّ واللين الثلاثة مأخوذة من الحركات"^(٥) فجعلوا الصوائت القصيرة أصلاً لنظيراتها الطويلة، ولم يكتف بذكر رأي هذا الفريق بل قدّم لنا ما جاء به هؤلاء العلماء من أدلة وحجج لإثبات رأيهم، ومن هذه الأدلة "أن الحركات إذا أشبعت حدثت منها هذه الحروف"^(٦).

ولم يقف القيسي موقف الفريق الأول كما أنه لم يذهب مذهب الفريق الثاني بل رأى أن ما رآه بعض أهل النظر - كما سماهم القيسي - هو الكلام الصحيح ومفاده "ليست هذه الحروف مأخوذة من الحركات الثلاث، ولا الحركات مأخوذة من الحروف، إذ لم يسبق أحد الصنّفين الآخر، على ما قدّمنا من قول من قال: إن الحروف والحركات لم يسبق أحدهما الآخر، وهو قولٌ صحيح إن شاء الله تعالى".^(٧)

وإن قال قائل أن القيسي لا يشير هنا إلى العلاقة الصوتية التي تجمع الصوائت الطويلة بمثيلاتها القصيرة، وعليه فعلام سقت لنا هذه النصوص التي قالها القيسي؟ فالجواب على ذلك: أنّ القيسي لم ينف تلك العلاقة الصوتية بل بحث في أصلها. فإن كان القيسي يعالج هاهنا مسألة

(١) الكشف ٣٣/١، الرعاية ١٢٥.

(٢) الرعاية ١٠٣.

(٣) السابق ١٠٣.

(٤) السابق ١٠٤-١٠٣.

(٥) السابق ١٠٤.

(٦) السابق ١٠٥.

(٧) السابق ١٠٦.

الأصل في هذه العلاقة إذ يُقدّم لنا الآراء المختلفة للبحث في أصلها، "فكل ذلك يؤكد - دون أدنى شك- على الإدراك الكامل لهذه العلاقة الصوتية بين هذه الأصوات وخصائصها"^(١).

لهذا فقد خلص القيسي إلى أن هذه الصوائت لم تسبق بعضها بعضاً على أنها - وأعني الصوائت- تتوزع توزيعاً اقترانياً إذ تقترن الألف بالفتحة، والواو بالضمّة، والياء بالكسرة، اقتراناً صوتياً لا يفرّقهما إلاّ الكمّ النطقي (الطول) دون أن يؤثر الخلاف الشكلي الباحث في أصل العلاقة بين الصوائت في جوهر هذه العلاقة. "إذ إن فكرة تحديد الأصل والفرع ليست ضرورية هنا، فيكفي أن ندرك ذلك الترابط، وتلك العلاقة التي تجمع بين الأصوات الذائبة"^(٢) من غير الإصرار على تعيين أيها أخذ من الآخر"^(٣) فالمهم عندنا أن نعرف أنّ القيسي كان مدركاً للعلاقة الصوتية التي تجمع الصوائت الطويلة بنظيراتها القصيرة، ويكفيها منه قوله "الفتحة تدل على الألف، والضمّة تدل على الواو، والكسرة تدل على الياء"^(٤).

وحديثاً لم يختلف علماء اللغة مع القدماء فيما ذهبوا إليه من أنّ الصوائت القصيرة أبعاض الصوائت الطويلة، كما اتفقوا معهم على أنّ ثمة فرقاً بين مواضع هذه الصوائت، فقد فرّق علماء اللغة المحدثون بين الصوائت معتمدين على معايير متنوعة ومتعددة أهمها وضع اللسان أثناء النطق، من حيث هبوطه وصعوده، وتقدمه وتأخره، ووضع الشفتين من حيث انفرجهما، وضمهما، واتخاذهما وضعاً محايداً.

وقد كان على رأس المهتمين بهذا العمل (دانيال جونز) الذي أجرى تجارب صوتية دقيقة استنتج منها مقاييس عامة لتلك الأصوات وسجلها فوق اسطوانات يمكن الحصول عليها لمن شاء من المشتغلين بالدراسات الصوتية^(٥) وقد سمّى بعض المحدثين المقاييس العامة هذه (بنظام العلل الرئيسية) وهو نظام يضم ثمانى علل رئيسية^(٦).

بيد أن مصطلح (الحركات المعيارية) قد شاع في كتب الأصوات أكثر من غيره^(٧) وقد استعمل مصطلح الحركات المعيارية (Cardinal Vowels) أول مرة في الكتاب الذي أصدره (بيل)

(١) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، غانم الحمد ٣٤٧.

(٢) يستخدم غانم الحمد مصطلح الذائبة بدلاً من (الصوائت) السابق ١٥٥.

(٣) السابق ٣٤٧.

(٤) الكشف ٢٧٨/١.

(٥) أصوات اللغة العربية، عيد الغفار هلال ١١٢.

(٦) دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر ١٤٨.

(٧) علم الأصوات العام، كمال بشر ١٣٩، الأصوات اللغوية، سمير استيتيه ٢١٤.

سنة (١٨٦٧) تحت عنوان (الكلام المرئي) (visible speech) وقد أعطى دانيال جونز هذا المصطلح مضمونه الذي يعرف به الآن^(١) أما تسميتها بالمعيارية فذلك لاحتدائها في جميع اللغات^(٢).

وقد قامت فكرة الحركات المعيارية بعد "أن فكر جماعة من الرواد في الدراسات الصوتية بابتكار مقاييس عامة لأصوات الحركات بطريق الاستنباط من اللغات المختلفة وبطريق النظر في إمكانيات الجهاز النطقي من حيث النطق بالحركات، وبعد محاولات عدة وتجارب كثيرة توصلوا من ذلك إلى وضع ما سموه (بالنظام المعياري) للحركات أو الحركات المعيارية (Cardinal Vowels) وهي حركات ليست مأخوذة من لغة معينة، ولا يفترض وجودها في لغة معينة كذلك، فربما يوجد بعضها في بعض اللغات وقد لا يوجد البعض الآخر، فهي إذن حركات لا تُنسب إلى أي لغة، وإنما هي "معايير" أو "مقاييس" عامة تنسب إليها وتقاس عليها الحركات لأية لغة يراد دراستها أو تعلمها^(٣).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ثمة حركات معيارية ارتضى بعضهم أن يُسميها بالحركات المعيارية الثانوية، وأخرى بالحركات المعيارية الإضافية^(٤) وبعضهم أضاف عللاً أخرى لمعايير أخرى^(٥).

وما أردت قوله: أنني استعنت فقط (بالحركات المعيارية) التي تتعلق بالصوائت العربية حتى يتم الكشف عن مدى استعانة علمائنا المحدثين في الاستفادة مما قدمه (جونز) للتمييز بين الصوائت العربية كما احتكم غيرنا لهذه المعايير إذ "صار بالإمكان الاحتكام إلى هذه الأصوات في دراسة المدّ في اللغات عامّة"^(٦).

وتقوم فكرة الحركات المعيارية على المعايير التالية:

(١) الأصوات اللغوية ، سمير استيتيه ٢١٤.

(٢) أصوات اللغة العربية ، عيد الغفار هلال ١١٤.

(٣) علم الأصوات العام ، كمال بشر ١٣٩ وانظر دراسة الصوت ، أحمد مختار ١٤٨ وما بعدها / أصوات اللغة العربية ، عيد الغفار هلال ١١٢ وما بعدها / علم الأصوات العام بسام بركة ٧٩ وما بعدها ، الأصوات ، سمير استيتيه في الأصوات اللغوية ٢١٤ وما بعدها ، في الأصوات اللغوية غالب المطلبي ٢٦ وما بعدها .

(٤) الأصوات اللغوية ، سمير استيتيه ٢١٨ وما بعدها.

(٥) دراسة الصوت اللغوي ، أحمد مختار عمر ١٥٥.

(٦) في الأصوات اللغوية ، غالب المطلبي ٣٣.

المعيار الأول: حركة اللسان : ويمكن تفصيل ذلك بما يلي^(١):

- أ- حركة اللسان بالاتجاه العمودي: وهي الحركة التي يتم بها تحديد نوع الصائت وطريقة نطقه، من حيث ارتفاعه وانخفاضه إلى الحنك الأعلى.
- ب- الحركة الأفقية للسان: وهي الحركة التي يتم بها تحديد نوع الصائت وطريقة نطقه من حيث تحركه إلى الخلف أو إلى الأمام.

المعيار الثاني: وضع الشفتين

وبناء على هذا المعيار يوصف الصائت بالنظر إلى شكل الشفتين من حيث ضمهما (استدارتهما) أو انفراجهما (عدم الاستدارة) حين ينطق الصائت، وسمة التدوير وعدمها ظاهرة واضحة في التمييز بين الصوائت العربية، يقول سعد مصلوح في هذا الشأن: "كانت العلاقة بين شكل الشفتين والصوائت موضع ملاحظة اللغويين العرب منذ أول عهدهم بدراسة اللغة. وهذا الأمر ثابت من مجرد اصطلاحهم على تسمية الحركات بالفتحة والضمة والكسرة تبعاً للشكل الذي تتخذه الشفتان عند النطق بها. ويعزز ذلك بالقصص المنسوب إلى أبي الأسود الدؤلي حول تعليل اختيار هذه المصطلحات. بل إن تصنيف الحركات تبعاً لهيئة الشفتين كان هو التصنيف الأساسي في هذا الصدد ودليله إجماع علماء السلف على وصف واو المد بالشفوية فقط وإهمالهم تصنيف الحركات تبعاً لوضع اللسان في الفم"^(٢).

ومن الممكن أن نحدد أوضاعاً ثلاثة للصوائت العربية- ولغيرها في بعض اللغات بناء على هذا المعيار- هي :

أولاً: وضع الاستدارة: عندما تكون زاويتا الشفتين متقدمتين إلى الأمام وغالباً ما تتخذ الشفتان هذا الوضع في أثناء نطق الضمّات.

ثانياً: وضع الانفراج: عندما تكون زاويتا الشفتين مسحوبتين إلى الوراء وغالباً ما تتخذ الشفتان هذا الوضع في أثناء نطق الكسرات.

ثالثاً: وضع الاستواء: عندما تتخذ الشفتان وضعاً محايداً، وغالباً ما يتم ذلك في أثناء نطق الفتحات^(٣).

(١) الأصوات اللغوية، سمير استيتيه ٢١٥، مدخل في الصوتيات، عبد الفتاح إبراهيم ١١١ وما بعدها.

(٢) دراسة السمع والكلام، سعد مصلوح ٢٤٢، وانظر إذا أردت تفصيلاً في هذا الموضوع مدخل في الصوتيات عبد الفتاح إبراهيم ١١٤.

(٣) في الأصوات اللغوية، غالب المطلبي، ٣٤.

وبناء على المعياريين السابقين وصف علماء اللغة الصوائت على النحو التالي:
 أولاً: إذا ارتفع أول اللسان إلى الحنك الأعلى، واتخذ أقصى ما يمكن من الارتفاع، إذ يكون بين اللسان والحنك الأعلى فراغ يسمح للهواء بالمرور دون إحداث حفيف، والشفتان في حالة انفراج تام يبرز أول مقياس لأصوات اللين عند المحدثين وهو ما يشبه في اللغات الأجنبية حرف (i) ويقابل في العربية الكسرة المرققة قصيرة أو طويلة^(١) فالكسرة إذن (طويلة أم قصيرة): صائت أمامي مغلق منقبض وهو أمامي لأن أول اللسان تقدّم عند إخراجه في الجزء الأمامي من التجويف الفمي وترتفع في الوقت نفسه باتجاه الحنك الصلب وهو مغلق لأن ارتفاع اللسان نحو الحنك يتجاوز المحور المتوسط ويضيّق فتحة الفم من حيث المسافة الواقعة بين اللسان والحنك. وهو منقبض لأن الشفتين تكونان منقبضتين لدى إخراجه^(٢).

ثانياً: إذا ارتفع أقصى اللسان إلى آخر حد ممكن نحو الحنك الأعلى إذ يترك من الفراغ ما يسمح بمرور الهواء دون حفيف؛ حدث صوت اللين الذي يرمز إليه في اللغات الأجنبية بالرمز (U) وهنا تكون الشفتان في كامل استدارتهما ويقابل هذا الصوت في العربية الضمة المرققة قصيرة أو طويلة^(٣).

ولهذا يوصف صوت الضمة (الطويلة والقصيرة) بأنه صائت خلفي مغلق ومستدير وهو خلفي بمعنى أن موضع النطق يكون في منتهى التجويف الفمي وأن كتلة اللسان تتراجع نحو الجزء الخلفي للتجويف الفمي، ويرتفع اللسان قليلاً نحو الحنك اللين واللهاة (ومن هنا جاءت تسميته بالصائت اللهوي) وهو مغلق بمعنى أن ارتفاع اللسان نحو الحنك يضيّق المسافة الواقعة بينهما، وهو مستدير لأن الشفتين تكونان مدورّتين عند إخراجه^(٤).

ثالثاً: إذا هبط أول اللسان إلى أقصى ما يمكن أن يصل إليه في الفم، إذ يستوي في قاعه مع انحراف قليل في أقصى اللسان نحو أقصى الحنك، والشفتان - أيضاً - في حالة انفراج تام، فإنه يبرز المقياس الثاني، ويرمز إليه في اللغات الأجنبية بالحرف (a) ويقابل في العربية الفتحة المرققة قصيرة وطويلة^(٥). ولهذا يوصف بأنه صائت خلفي ومفتوح - وهنا الحديث عن الصائت

(١) أصوات اللغة العربية، عبد الغفار هلال ١١٢.

(٢) علم الأصوات العام، بسام بركة ٨٥.

(٣) أصوات اللغة العربية عبد الغفار هلال ١١٣.

(٤) علم الأصوات العام، بسام بركة ٨٥.

(٥) أصوات اللغة العربية عبد الغفار هلال ١١٣.

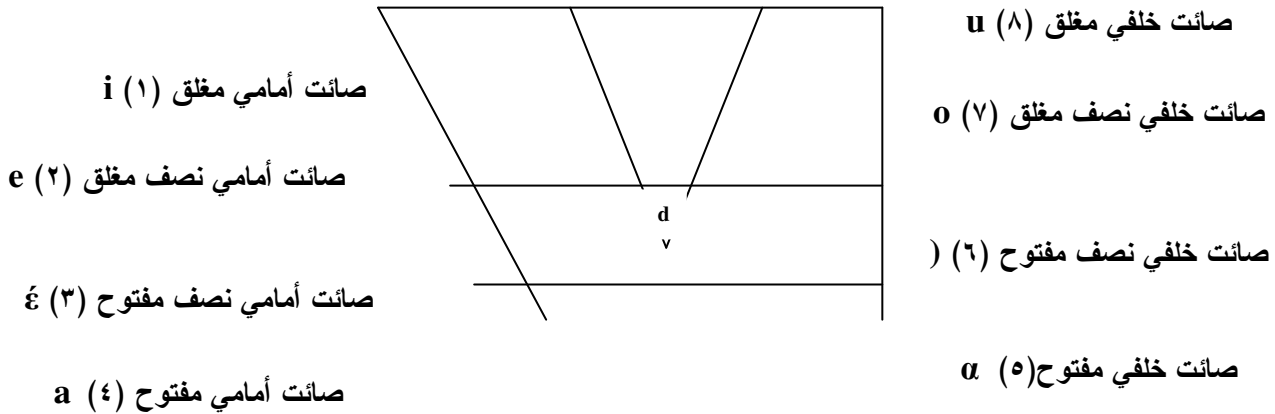
(*) علم الأصوات العام، بسام بركة ٨٥.

المعياري(*) الخلفي، إذ إن الصائت العربي المفتوح (الفتحة) ليس خلفياً بل هو وسطي؛ فاللسان يتجه بوسطه نحو وسط الحنك لدى النطق بهذا الصائت العربي، وهذا يعني أن أعلى نقطة في اللسان حال النطق بالفتحة العربية هي وسطه^(١).

وحتى نتبين الأمر أكثر من هذا العرض السابق، نأخذ هذا الشكل الشائع في الدراسات الصوتية الحديثة والذي يوضح مواطن الحركات المعيارية، لنفرق بينها وبين مواطن الصوائت العربية بشكل أدق وأوضح، إذ يبيّن هذا الشكل مواطن الحركات المعيارية وتدرّجها من حيث الارتفاع والانخفاض، ومن حيث التقدم أو التأخر.

(١) علم اللغة العام، كمال بشر ١٥٢.

وإليك بيان هذا الأمر بهذا الرسم الهندسي:



شكل رقم (١)

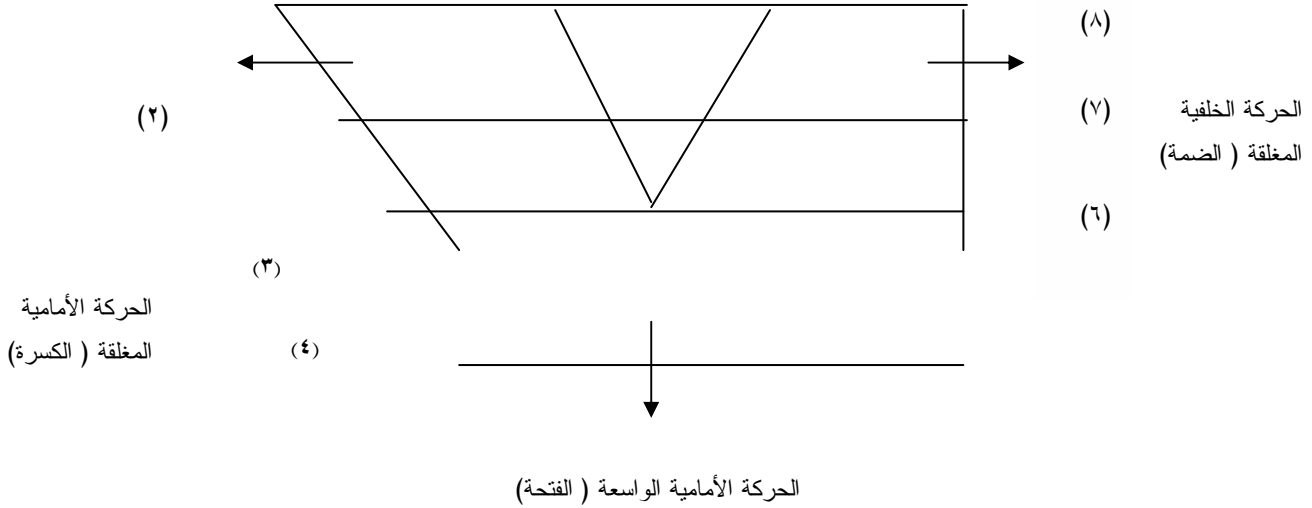
ولا بد هنا من الإشارة إلى حركة معيارية تاسعة؛ حتى يتم التفريق بينها وبين الصائت العربي (الفتحة) إذ بهذا التفريق يتم تحديد موضع (الفتحة) بدقة، ويرمز لها كمال بشر بالرمز (ð) ويصفها قائلاً: "أما الحركة المعيارية التاسعة: (ð) فلا يرتفع اللسان معها إلى الخلف أو الأمام ارتفاعاً ملحوظاً، كما لا ينخفض معها انخفاضاً كبيراً في قاع الفم، أي أنّ هذه الحركة لا تنسب إلى الجزء الأمامي أو الخلفي من اللسان، وإنما إلى وسطه لأنه الجزء المرتفع نسبياً حال النطق بها"^(١) وموضعها محدّد كما هو في الشكل رقم (١) بالرمز (ð).

ثم قدم لنا كمال بشر موازنة بين (الحركات المعيارية)، والصوائت العربية تحت باب سمّاه "موازنة بين الحركات العربية والحركات المعيارية"^(٢)، ويقول في هذا الموطن "اقتصرنا في المقارنة على الحركات العربية الثلاث وهي الكسرة، وقد أشرنا إليها في الشكل (i) والفتحة وقد رمزنا إليها بالحرف (a) والضمّة وقد صورناها بالحرف (u)^(٣). وقد جاء الحديث مفصلاً قس هذا الموضوع وهذا الشكل يبيّن تلك الفروق التي عرض لها كمال بشر.

(١) علم اللغة العام، الأصوات، كمال بشر ١٤١.

(٢) السابق ١٥٠.

(٣) علم اللغة العام، كمال بشر ١٥١، ولا بدّ أن ننوه هنا إلى أن كمال بشر لا يقصر الحديث في هذا الموطن على الصوائت القصيرة الرئيسية الثلاث (الكسرة والضمّة والفتحة) إذ إن الحديث هاهنا عن الصوائت الطويلة والقصيرة معاً، ذلك لأن كمال بشر يتفق مع القدماء في حصر الفرق بين الصوائت القصيرة والطويلة في الطول (الكم) فقط، فهو يعدّ الصوائت العربية ثلاثة فقط: انظر علم اللغة العام، كمال بشر ١٤٨.



شكل رقم (٢)

وبعد أن تبيّنا مواطن الصوائت العربية من (الحركات المعيارية)، وتدرجها من حيث تقدمها وتأخرها، ومن حيث ارتفاعها وانخفاضها، ولحظنا ما هي عليه هذه الصوائت من فوارق صوتية ومواضع نطقية، لا بدّ من أن نستوضح علاقة الصوائت العربية القصيرة بنظيراتها الطويلة.

فهل ثمة فارق نطقي بينهما؟ وحتى نجيب على هذا السؤال نعرض لتلك الآراء التي قدّمها علماء اللغة المحدثون، ثم نوازن تلك الآراء بما قدّمه العلماء القدماء ، ليتسنى لنا الوقوف على مدى إدراك علمائنا القدماء للحقائق الصوتية في زمن افتقر إلى الأجهزة والوسائل الفنية التي تساعد على الكشف عن الحقائق العلمية بدقة.

رأينا كيف أن العلماء القدماء يحصرون الفرق بين الصوائت الطويلة ونظيراتها القصيرة في الطول فقط ففقدوا أن الصوائت القصيرة هي بعض الصوائت الطويلة ، فهذا ابن سينا يقول: " ثم أمر هذه الثلاثة علي مُشكِّلٌ ، ولكني أعلم يقيناً أنّ الألف الممدودة المصوتة تقع في ضعف أو أضعاف زمان الفتحة، وأنّ الفتحة تقع في أصغر الأزمنة التي يصح فيها الانتقال من حرف إلى حرف، وكذلك نسبة الواو المصوتة إلى الضمة، والياء المصوتة إلى الكسرة"^(١)، فهل ذهب العلماء المحدثون المذهب ذاته، أم قدّموا فروقاً أخرى للتمييز بين هذه الصوائت؟

(١) أسباب حدوث الحروف ٨٥.

لم يختلف علماء اللغة المحدثون مع القدماء في ما ذهبوا إليه من أنّ الصوائت القصيرة أبعاض الصوائت الطويلة^(١) فوق بعضهم موقف القدماء في التفريق بين هذه الصوائت ، إذ حصر الفرق بينها في الطول فقط.^(٢)

ويعرّف بعضهم طول الصوت (طول الحركة) على حدّ تعبيره بقوله: "ما دام طول الحركة مرتبطاً بالزمن فإنه يمكن تعريف طول الحركة بأنه المدة الزمنية التي يستمر فيها شكل الفراغات العليا (فراغات فوق الحنجرة) ثابتاً على حاله عند النطق بالحركة، ذلك أن أعضاء النطق عند النطق بالحركة تبقى ثابتة على وضع معيّن مدّة من الزمن، وبالقدر الذي يستمر فيه هذا الوضع مع استمرار تدفق الهواء المنتج للحركة يكون طول الحركة"^(٣) "ومدة الصوت هذه مقيّدة بطاقة النفس أو الهواء الذي تطرده الرئتان أثناء الزفير، ويمكن بذلك للصوائت أن تكون طويلة long مثل / i / في (نظير) و (بشير)، أو قصيرة short مثل / i / في (بشر) و (فطر)"^(٤).

ومن هنا يرى بعضهم بأنّ "المدة الزمنية" اللازمة لإنتاج الحركة الطويلة أطول من المدة الزمنية اللازمة لإنتاج نظيرتها القصيرة^(٥) وهذا يتفق مع تعريف جان كانتينو للصوائت الطويلة حين قال: "يطلق اسم حركات طويلة على الحركات التي يمتدّ فيها إخراج النفس امتداداً يصير معه مدى النطق بها مساوياً لمدى النطق بحركتين بسيطتين بل وقد يتعدّى ذلك"^(٦).

(١) الأصوات اللغوية محمد الخولي ٥٠ وما بعدها / الدراسات الصوتية ، حسام النعيمي ٣٢٦ ، ٣٣٠ / التشكيل الصوتي عند العرب ، سلمان العاني ١١٥ / الأصوات اللغوية ، عبد القادر عبد الجليل ١٩٨ . الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس ١٢٨ .

(٢) علم اللغة العام ، كمال بشر ١٤٨ ، فقه اللغة العربية ، كاسد الزبيدي ٤٣٧ / في الدراسات القرآنية واللغوية ، عيد الفتاح شلبي ٤٧ / في اللهجات العربية أنيس ٦٤٠ . الصوتيات والفونولوجيا مصطفى حركات ٨٩ . المدخل إلى علم اللغة ، رمضان عبد التواب ٩٦ . الحركات الإعرابية بين الدلالة الصوتية ، بحث ، عبد القادر مرعي ١٩٨ .

(٣) الأصوات اللغوية ، سمير استيتيه ٢٤١ .

(٤) علم الأصوات العام بسام بركة ٨٣ .

(٥) الأصوات اللغوية ، سمير استيتيه ٢٤٨ .

(٦) دروس في علم أصوات العربية ، جان كانتينو ١٤٥ وما بعدها .

في حين ذهب آخرون إلى عدم حصر الفرق بين الصوائت الطويلة ونظيراتها القصيرة في الطول فقط؛ أي في الكم فحسب، بل إنها فروق كمية وكيفية في آن واحد، لا بل إن ثمة فرق بينهما في شدة التوتر أيضاً فالصوائت الطويلة تكون مصحوبة بتوتر وجهد عضلي زائد^(١).

وسبب هذا التوتر في الصوائت الطويلة: "أنّ الجهد المبذول في الطويلة أكثر منه في القصيرة، وهذا الجهد يستدعي انقباض العضلات النطقية بشكل أكبر وخاصة عضلات اللسان، مما يؤدي إلى تراجع اللسان للخلف بعض الشيء في الحركات الطويلة"^(٢).

بيد أنه أمر - وأعني الفرق الكيفي - مرهون بنطق هذه الأصوات منعزلة عن السياق فالدراسة التشريحية أثبتت أنّ الخلاف بين العلل الطويلة والعلل القصيرة (منعزلة) ليس خلافاً في الكمية فقط، وإنما في الكيفية، فموقع اللسان مع إحدى العلتين المتقابلتين مختلف قليلاً^(٣).

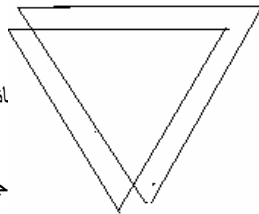
وعلى الرغم من اتفاق كل من أحمد مختار عمر وعبد القادر عبد الجليل على أنّ الفرق الكيفي بين الصوائت القصيرة والطويلة يقاس في حالة الانعزال التام، إلا أنّهما اختلفا في تحديد موضع الصوائت القصيرة من الطويلة من حيث درجتها في الارتفاع والانخفاض، ومن حيث درجة التقدم والتأخر، إذ رأى عبد القادر عبد الجليل أنّ اللسان يكون عند نطق الصوائت القصيرة مرتفعاً قليلاً عن الدرجة التي يكون عليها عند نطق الصوائت الطويلة، وهذا يعني أنّ درجة الإغلاق في الصوائت القصيرة تكون أشد منها في حال النطق بالصوائت الكبيرة^(٤) في حين ذهب -أحمد مختار عمر - وأغلب الدراسات الصوتية على هذا الرأي^(٥) كما وافق معهم في هذا - إلى أنّ اللسان يكون عن النطق بالصوائت الطويلة مرتفعاً قليلاً عن الدرجة التي يكون عليها عند نطق الصوائت القصيرة، كما أنه يكون متأخراً داخل التجويف الفموي مع الصوائت الطويلة مما هو عليه حال النطق بنظيراتها القصيرة. ويتضح هذا من الشكل الذي قدمه في كتابه دراسة الصوت اللغوي^(٦) والذي يوضح فيه مواطن الصوائت القصيرة من الصوائت الطويلة وهو كالآتي:

* ياء المدّ ii

اني ١١٥، دراسة السمع والكلام، سعد مصلوح

جستير الجامعة الأردنية ١٩٩٤، ٢٠.

عبد الجليل، ٢٠١. الأصوات اللغوية، سمير



* واو المدّ uu

(١) الأصوات اللغوية، سمير استيتيه ٢٥١ وما ب ٢٤٣.

(٢) الحركات في اللغة العربية، دراسة في التشكي

(٣) دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر ٩

استيتيه ٢٥٢.

(٤) انظر ما قدمه عبد القادر عبد الجليل من تمثيل هذا الكلام في مخططه من كتاب الأصوات اللغوية ٢٠١.

(٥) دراسة السمع والكلام، سعد مصلوح ٢٤٤ / الأصوات اللغوية سمير استيتيه ٢٥٢ / الإعلال في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة ماجستير ١٩٩٨، ١٠٦.

(٦) دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر ٣٣٠.

* الكسرة i

* الضمة u

* ألف المد aa

* الفتحة a

شكل رقم (٣)

ومعنى هذا أن الصوائت الطويلة تكون أكثر ضيقاً من الصوائت القصيرة حيث يرتفع اللسان عند نطق الصوائت الطويلة إلى درجة أعلى من التي يكون عليها حال نطق الصوائت القصيرة، بيد أن سعد مصلوح لاحظ أن الفروق الكيفية بين صوتي الفتحة القصيرة والطويلة ليست على مثل هذه الدرجة من الوضوح، لذلك فقد عدّ " الكم " هو المميز الأساسي بين الفتحة القصيرة والفتحة الطويلة، على حين يشترك الكم والكيف في تمييز الضمة القصيرة من الضمة الطويلة، وتمييز الكسرة القصيرة والكسرة الطويلة^(١) ولعلّ هذا أت من أن حركة اللسان مع الصوائت الضيقة (القصيرة والطويلة) تكون واضحة ظاهرة في أقصى اللسان وأول اللسان، ويعدم أو يكاد يعدم هذا الوضوح وهذا الظهور حين تكون هذه الحركة في وسطه.

ثانياً: مفهوم المد وأصواته:

المد لغة: "الجذب والمطل"^(٢) وهو في الاصطلاح: "زيادة مط في حرف المدّ على المد الطبيعي، وهو الذي لا تقوم ذات حرف المدّ دونه"^(٣) وفي ضوء هذا يكون لدينا نوعان من المدود: المد الطبيعي (الأصلي) والمد الفرعي والمراد بهذا الأخير: "هو زيادة المد على المد الأصلي، وهو الطبيعي الذي لا تقوم ذات حرف المدّ إلا به"^(٤) فالمد الطبيعي (الأصلي) يمكن التعبير عنه بأنه المدة الزمنية التي تستغرقها أصوات المد في جريان نفسها حتى تصل إلى مرحلة تتميز بها عن الصوائت القصيرة (الحركات) وهو ما عبر عنه القدماء (بالقصر) ويعني إثبات صوت المد من غير زيادة^(٥). وقد سميت أصوات المد بهذا الاسم حسب قول القيسي "لأنهن في أنفسهن مدات"^(٦).

(١) دراسة السمع والكلام، سعد مصلوح ٢٤٤.

(٢) لسان العرب، مادة (مدد).

(٣) الاتقان، ٢٧١/١. النشر ٢٤٥/١.

(٤) الاتحاف ٣٧.

(٥) الاتحاف ٣٧، الاتقان ٢٧١/١.

(٦) الرعاية ١٢٥، التنصرة ٦٧.

أما المدّ الفرعي فيمكن التعبير عنه بأنه ازدياد جريان النفس على تلك المدّة التي يستغرقها المد الطبيعي، وعليه تكون أصواته قد حظيت بكمية صوتية زائدة*، ومدة جريان إضافية على تلك التي اتصفت بها أصوات المد الأصلية، ذلك لأن "عدد الحزم الصوتية في حركة ما، يزداد بزيادة مدة نطق الحركة، وكذلك الشأن بالنسبة إلى تردداتها وسرعة الهواء وحركته"⁽¹⁾.

وأصوات المدّ في العربية كما حددها القيسي هي أصوات المد واللين وهي ثلاثة: "الألف" و"الواو الساكنة التي قبلها ضمة" و"الياء الساكنة التي قبلها كسرة"⁽²⁾ وصوتا اللين وهما: "الواو الساكنة التي قبلها فتحة" و"الياء الساكنة التي قبلها فتحة"⁽³⁾ نحو: شيء، وسوء⁽⁴⁾ فالمد لا يكون إلا في هذه الأصوات ولذلك سميت بأصوات المد يقول القيسي: "وإنما سُمين بحروف المد؛ لأن مد الصوت لا يكون في شيء من الكلام إلا فيهن"⁽⁵⁾ وهذا ما أشار إليه المبرد حين تحدث عن هذه الأصوات قائلاً: "وهي حروف بائنة من جميع الحروف، لأنها لا يُمدُّ صوت إلا بها"⁽⁶⁾. وعلّة ذلك أن هذه الأصوات إنمازت عن غيرها بانطلاق الهواء المندفع حال النطق بها من الرئتين دون ان يعوقه أي عائق يحبس الهواء أو يعوق حركته في أي عضو من أعضاء النطق خلافا لسائر الأصوات الصامتة التي لا تسمح بهذا الامتداد؛ إذ يعوزها حال تكونها أن ينحبس الهواء إما انحباسا كلياً أو انحباسا جزئياً وراء موضع من مواضع النطق، فحال ذلك دون امتدادها.

وأكثرها سعة وانطلاقاً صوت (الألف)؛ لهذا ذهب القيسي إلى أن الألف هي الأصل في المد، والياء والواو مشبهتان به⁽⁷⁾ فالألف "أمكن في هواء الفم عند خروجها من الواو والياء، إذ لا يعتمد اللسان عند النطق بها على موضع من الفم"⁽⁸⁾ و"لا تتحرك أبداً، ولا تتغير حركة ما

* كمية الصوت: "تمثل مقدار ذبذباته وشدته وعلوها) تحليل الظواهر الصوتية في قراءة حمزة (بحث) سمير اسنيتيه ١٦.

(1) السابق، ١٦.

(2) الرعاية ١٢٥، الكشف ٤٥/١.

(3) الرعاية ١٢٦.

(4) الكشف ٤٥/١.

(5) الرعاية ١٢٥.

(6) المقتضب ٢١٠/١.

(7) الرعاية ١٢٥.

(8) السابق ١٢٦ وما بعدها.

قبلها ... ولا تكون إلا ساكنة⁽¹⁾ أما الواو والياء فيمكن تحريك ما قبلها بحركة مغايرة لهما، وهما في هذه الحالة قد نقصتا عن المد الذي في الألف "لتغيّر حركة ما قبلهما عن جنسهما"⁽²⁾ وبناء عليه سيكون مد هذه الأصوات "الواو الساكنة التي قبلها فتحة" و"الياء الساكنة التي قبلها فتحة" دون مد أصوات المد التي جانستها الصوائت القصيرة السابقة لها.

وهذا الذي ذكره القيسي كان ابن جني قد نبّه إليه؛ إذ قال في الخصائص، وقد عدّ لهذه المسألة بابا خاصا سماه "باب في مطل الحروف": "الحروف الممتولة هي الحروف الثلاثة اللينة المصوّتة وهي الألف والياء والواو"⁽³⁾ في حال أن تكون "سواكن توابع لما هو منهن وهو الحركات من جنسهن"⁽⁴⁾ ثم قال: "وقد أجروا الياء والواو الساكنتين المفتوح ما قبلهما مجرى التابعتين لما هو منهما"⁽⁵⁾ كما أشار إلى الذي ساقه القيسي من أن الألف هي الأصل في المدّ وأن الواو والياء ضارعتاها فقال: "إن أصل المدّ وأقواه وأعلاه وأنعمه وأنداه إنما هو للألف، وإنما الياء والواو محمولان عليها، وملحقان في الحكم بها"⁽⁶⁾.

ويقودنا هذا الكلام إلى البحث في أطوال الصوائت وموجباتها إذ الأصل - كما نعلم - في الصوائت أن تكون طويلة أو قصيرة فالطويلة هي أصوات المدّ، والقصيرة هي ما عبر عنه القدماء بالحركات، إلا أن ثمة مواطن يخرج فيها الصائت عن ذينك النوعين، فيطول حتى يبلغ حدا معلوما، سواء أكانت تلك الإطالة مخصوصة بالصوائت القصيرة أم بالصوائت الطويلة، وفي كلتا الحالتين: وأعني الإطالة التي تمسّ الصوائت القصيرة حتى تغدو وسطية لا تبلغ حدّ الطويلة. والمطولة وهو ذلك المدّ الذي يصيب الأصوات الطويلة حتى تزداد في كميتها ومدتها طولا فائضا عن المد الطبيعي. أقول: إن كلتا الحالتين ليس لهما وجود صوتوني (فونيمي) في اللغة العربية، وقد كفى سمير استيتيه الأمر مناقشة إذ دلل على ذلك بأمثلة متنوعة⁽⁷⁾.

ثالثا: علل المد وموجباته:

(1) السابق ١٢٦.

(2) السابق ١٢٦.

(3) الخصائص ٣/١٢٤.

(4) السابق ٣/١٢٥.

(5) السابق ٣/١٢٧.

(6) السابق ٣/١٢٧.

(7) تحليل الظواهر الصوتية في قراءة حمزة، بحث، سمير استيتيه، ١٦ وانظر في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية غالب المطلبي، ٢٢٤ وما بعدها.

لقد بين القيسي أن المدّ في هذه الصوائت لم يكن محض صدفة، بل كانت له أسباب وموجبات وقف عليها وبينها؛ فعلل أحكام المد بعلل صوتية دقيقة، وقيد ذلك بموجبين اثنين هما: الهمزة، والصوت الساكن إذا ولي كل منهما صوت مدّ، وإليك بيان ذلك:

١ - موجبات المدّ:

قال القيسي: "إن سأل سائل فقال: المدّ في أي شيء يكون ولأي شيء يكون؟ فالجواب أن المد لا يكون إلا في حروف المد واللين وهي الألف التي قبلها فتحة، والواو التي قبلها ضمة، والياء التي قبلها كسرة، وإنما يكون المد في هذه الحروف عند ملاصقتهم لهزمة أو ساكن، مشدد أو غير مشدد، نحو: "جاء، وقائم، ودابة، واللائي" في قراءة من أسكن الياء، ويكون المد أيضا في حرفي اللين، إذا أتت بعدهما همزة أو مشدد وحرفا اللين الواو والياء الساكنتان اللتان قبلهما فتحة نحو "شيء وسوء"^(١).

فالمد إذن لا يكون إلا لسبب، والسبب كما ورد عند القيسي هو سبب لفظي، إما أن يكون همزة، وإما أن يكون ساكناً؛ والساكن يشمل المدغم وغير المدغم، كما قد يكون لازماً أو عارضاً، يقول ابن الجزري: "وتلك الزيادة لا تكون إلا لسبب، والسبب إما لفظي، وإما معنوي (فاللفظي) إما همزة وإما ساكن ... وأما الساكن، فإما أن يكون لازماً وإما أن يكون عارضاً، وهو في قسميه إما مدغم أو غير مدغم"^(٢) فذكر القيسي للساكن يشمل جميع أنواعه، المدغم (المشدد) وغير المدغم (غير المشدد) والعارض واللازم.

وموجبات المد السابقة لا تقتصر على قراءات القرآن الكريم بل إنها قانون لغوي عرفته العربية، وقد تنبه إليه علماءها، فهذا ابن جنبي يقول: "أعلم ان هذه الحروف أين وقعت، وكيف وجدت (بعد أن تكون سواكن يتبعن بعضهن غير مدغمات) ففيها امتداد ولين، نحو قام، وسيربه، وحوت، وكوز، وكتاب، وسعيد، وعجوز. إلا أن الأماكن التي يطول فيها صوتها وتتمكن مدتها ثلاثة: وهي أن تقع بعدها - وهي سواكن توابع لما (هو منهن) وهو الحركات من جنسهن - الهمزة أو الحرف المشدد، أو أن يوقف عليها التذکر"^(٣).

(١) الكشف ٤٥/١. وانظر الرعاية ١٢٥.

(٢) النشر ٢٤٥/١ وما بعدها.

(٣) الخصائص ١٢٤/٣ وما بعدها.

وفي موطن آخر قال: "ألا ترى أن الألف والياء والواو اللواتي هن حروف توأم كوامل، قد تجدهن في بعض الأحوال أطول وأتم منهنّ في بعض، وذلك قولك: يخافُ وينامُ، ويسيرُ ويطيرُ، ويقومُ ويسومُ فتجد فيهن امتدادا واستطالة فإذا أوقعت بعدهن الهمزة أو الحرف المدغم ازددن طولاً وامتداداً، وذلك نحو: يشاءُ ويداءُ، ويسوءُ ويهوءُ، ويجيءُ ويفيءُ.

وتقول مع الإدغام: شابةٌ، ودابةٌ، ويطيب بَّكر ويسير رَّاشد، وتموَّد الثوب، وقد قوصَّ زيد بما عليه، أفلا ترى إلى زيادة الامتداد فيهن بوقوع الهمزة والمدغم بعدهن وهن في كلا موضعين يسمّين حروفاً كوامل، فإذا جاز ذلك فلسيت تسمية الحركات حروفاً صغاراً بأبعد في القياس منه⁽¹⁾.

وبالنظر إلى موجبات المدّ، قسم علماء القراءات المدّ إلى نوعين؛ هما:

أ- المدّ مع الهمزة ب- والمد مع الساكن. وإليك بيان ذلك:

أ- المدّ مع الهمزة: ينشأ ثلاثة أنواع من المدود حال اقتران الهمزة بأصوات المدّ هي:

١- المد المتصل: ويحدث هذا النوع من المدود إذا اتصل صوت المدّ بهمزة بعده في كلمة واحدة، نحو (جاء، قائم) أو أن يتصل صوت اللين بهمزة نحو (شيء، وسوء)⁽²⁾ وسمي بالمتصل لأن "الذي وجب المدّ هو باق في الكلمة" ذاتها⁽³⁾.

٢- المد المنفصل: ويحدث إذا اتصل صوت المدّ بهمزة بعده إذ "يأتي حرف المد واللين في آخر الكلمة وبعده همزة في أول الكلمة الأخرى نحو "قلما أفاق" و"في أنفسكم" و"وقوا أنفسكم"⁽⁴⁾ وشبهه⁽⁵⁾.

٣- مدّ البديل: ويحدث إذا جاءت الهمزة سابقة على صوت المدّ، يقول القيسي وهو: "أن يقع حرف المدّ واللين ليس بعده ساكن وقبله همزة مبتدأة أو متوسطة قبلها متحرك نحو (آدم) و(إيمان) و(أوتوا) و(مستنزهون) و(ليواطئوا)⁽⁶⁾ وشبهه⁽⁷⁾.

(1) سر صناعة الإعراب ١٧/١ وما بعدها.

(2) الكشف ٤٥/١.

(3) التنصير ٦٣، ٦٥.

(4) الآيات حسب الترتيب: الأعراف ١٤٣، ١٤٥، التحريم ٦.

(5) السابق ٦٤.

(6) الآيات حسب الترتيب: البقرة ٣١، البقرة ١٠٨، البقرة ١٠١، الأنعام ٥، التوبة ٣٧.

(7) التنصير ٦٠.

ب- المدّ مع الساكن: والساكن لا يخرج عن كونه لاحقاً لصوت المدّ، ويشمل كما ذكرنا المدغم وغير المدغم. كما أنه يتفرع إلى نوعين تبعاً لأصالته وعروضه هما:

١- المدّ اللازم: وهو المدّ الذي يكون فيه السكون الكائن بعد صوت المدّ لازماً غير عارض نحو "دابة" و"الصاخة" و"الحاقة" و"أمين" (1) فكلهم أشبع مدّ هذا (2) فالسكون فيهن لازم ولهذا قال القيسي: "محيائي" و"دابة" السكون فيهما لازم فبانا في المدّ على ما سكونه غير لازم (3) فالسكون في هذه الألفاظ سكون بناء، لذا يقول البناء: "وهو الذي لا يتغيّر وقفاً ولا وصلًا" (4) ويمكن تعريفه بأنه: ما لزم السكون الصوت الذي بعد صوت المدّ، سواء أكان ذلك بالوصل أم بعدمه، فلا يكون هذا الساكن عارضاً نتيجة الوقف عليه فهو كما يقول السيوطي "الذي لا يتغيّر في حاله" (5) الوصل والوقف.

ويقسم علماء التجويد والقراءات هذا المدّ قسمين: كلمي وحرفي ثم يقسمون هذين النوعين قسمين: منقل ومخفف (6).

ولقد وقف القيسي عند هذه الأنواع وإن كان لم يذكر منها إلا العارض واللازم بيد أنه أشار إلى جوهر هذه التعريفات، وسنتبين الأمر بعد أن نعرض للقسم الثاني من أقسام المدّ مع الساكن.

٢- المدّ العارض: وهو مدّ يقع بسبب سكون عارض غير بنائي ولا يكون إلا عند الوقف على المقطع الذي لا بد أن يكون ثلاثياً، أي أن يكون من ثلاثة أصوات، ولا بدّ أن يكون كذلك في ما جذره مدّ طبيعي يجيء بعد صوت ساكن هو في الأصل متحرك جرى له السكون من أجل الوقف عليه (7) ويقول عنه السيوطي: "والسكون إما لازم ... أو عارض وهو الذي يعرض

(1) الآيات بالترتيب: آل عمران ٣٩، عبس ٣٣، الحاقة ١، المائدة ٢.

(2) التبصرة ٦٥.

(3) السابق ٦٦.

(4) الاتحاف ٣٧.

(5) الاتقان ١/٢٧٢.

(6) نظرات في علم التجويد، ادريس عبد الحميد ٨٣ وما بعدها. حق التلاوة، حسني عثمان ١٥٦ وانظر إرهابات ذلك في الاتحاف للبناء، ٤٠.

(7) قواعد اللقاء والتجويد الصوتي، جلال الحنفي ٨٨ وما بعدها.

للوقف ونحوه^(١) وبذا يكون تحقيق المطل في أصوات المد في هذا النوع مقرونا بوقوع الوقف، فإذا حصل الوقف سكن الصوت فطال صوت المد لوجود ساكن عارض.

وقد ذكر القيسي العارض واللازم كما أنه فرق بينهما من حيث مدّة المدّ إذ قال: "ومن هذا الفصل، الوقف على أواخر الكلام التي قبل الآخر منها حرف مدّ ولين نحو "يعلمون، وعليم خبير"^(٢) فإن الوقف عليه لمن أسكن بتمكين مدّ غير مشبع، وذلك لمجيء الساكن بعده، وليس هو في المدّ مثل "محيائي" في الوقف في قراءة من أسكن في الوصل/ ولا مثل "دابة" لأنه سكن عارض و"محيائي" و"دابة" السكون فيها لازم فباننا في المد على ما سكونه غير لازم"^(٣).

كما أنه تنبّه إلى جوهر ما أسماه المحدثون بالمد المتقل الحرفي والمد المخفف الحرفي كما مرّ آنفاً في التقسيمات فقد قال: "أعلم أن فواتح السور إنما يجب المدّ فيها لالتقاء الساكنين فإذا رأيت ساكنين التقياء، فمدّ، ولا يلتقي ذلك إلا فيما كان هجاؤه على ثلاثة أحرف مدّ ولين أو حرفي اللين نحو: كاف، ميم وقاف، وسين وعين، وشبهه، فهذا ممدود للجميع"^(٤) إذ إن "أصل الحروف الوقف عليها لأنها حروف التهجي محكية، غير مخبر عنها بشيء، فالسكون والوقف عليها هو الأصل"^(٥). فإن كان على حرفين فلا مدّ فيه ممكن نحو "ها، وما، ورا، وحا" وشبهه، وكذلك إن كان الثاني ليس بحرف لين نحو "ألف" لأن الثاني (لام) فلا مدّ فيه"^(٦).

وقد فرق القيسي بين مدّ صوت المد في المد اللازم المتقل الحرفي ومد صوت المد في المد اللازم المخفف الحرفي حيث قال: "المدّ في هذا الفصل في أوائل السور لالتقاء الساكنين مشبع عند القراء كلهم، غير أن ما وقع بعده مشدد أمكن في المدّ، من الذي ليس بعده مشدد نحو (طسم)^(٧) (الشعراء) في قراءة من أدغم النون في الميم، هو أمكن مدا من المد في قراءة من أظهر النون"^(٨) ويقول أيضاً: "وتفضيل المدغم بتمكين المد عندي أحسن وأقوى، لأنه إنما يجوز الجمع بين ساكنين، وليس الثاني مدغماً على التشبيه بالمدغم، وليس المشبه بالشيء مثل المشبه

(١) الاتقان ١/٢٧٢.

(٢) الآيات حسب الترتيب: البقرة ١٢، لقمان ٣٤.

(٣) التبصرة ٦٦.

(٤) السابق ٦٨.

(٥) الكشف ١/٦٤.

(٦) التبصرة ٦٨.

(٧) الشعراء ١.

(٨) الكشف ١/٦٦، التبصرة ٦٨.

به، فالأصل أقوى وأمكن من الفرع، والوجه الآخر حسن^(١) إشارة إلى أولئك الذين يجعلون ذلك سواء في حال المد^(٢).

٢ - علل المد:

وضح القيسي علّة المد وقد قسمها إلى جزأين بناء على موجبات المد - جريا على عادته في تتبع العلل واستنباطها؛ وهما: علّة المدّ مع الهمز، وعلّة المد مع الساكن. فقد قال: "فإن قيل: فما العلّة التي أوجبت المدّ فيما ذكرت؟ فالجواب أن هذه الحروف حروف خفية، والهمزة حرف جلد، بعيد المخرج، صعب في اللفظ، فلما لاصقت حرفا خفياً، خيف عليه أن يزداد بملاصقة الهمز له خفاء، فبيّن بالمدّ ليظهر، وكان بيانه بالمد أولى؛ لأنه يخرج من مخرجه بمد، فبين بما هو منه"^(٣).

وكان القيسي قد قيد خفاء أصوات المد حال ملاصقتها بالهمزة بأن تكون تلك الهمزة تابعة لأصوات المد لا سابقة لها. ويظهر هذا من تعقيبه على قراءة من لم يمكن المد في مدّ البديل إذ قال: "وحجة من لم يمكن، وعليه سائر القراء أنّ الهمزة لما تقدمت أمن من خفاء حرف المد واللين معها، وإنما يخاف من خفائه، إذا كانت الهمزة بعده نحو "قائم، وجاء" فلم يمكن مده لكون الهمزة قبله، وهو الاختيار لإجماع القراء على ذلك"^(٤).

وكأنني بالقيسي يعلل المد مع الهمز لأجل أصوات المد نفسها فهي خفية ومن أجل ذلك خيف عليها بملاصقتها للهمزة أن تزداد خفاء، في حين يرى العلماء المتأخرون غير ذلك، فهم يرون أن المد في هذه الحالة لأجل الهمزة مع إشارتهم إلى خفاء أصوات المد. يقول السيوطي: "وجه المدّ لأجل الهمز، أن حرف المدّ خفي، والهمز صعب فزيد في الخفي ليتمكن من النطق بالصعب"^(٥) ولعل هذا ما قصده ابن جني حين قال: "وإنما تمكن المد فيهن مع الهمز لأن الهمزة حرف نأى، منشؤه وتراخي مخرجه فإذا نطقت بهذه الأحرف المصوتة قبله، ثم تماديت بهن نحوه طُئن، وشعن في الصوت، فوفين له، وزدن في بيانه ومكانه"^(٦).

(١) التبصرة ٦٨، وانظر الكشف ٦٦/١ وما بعدها.

(٢) التبصرة ٦٨، وانظر الكشف ٦٦/١ وما بعدها.

(٣) الكشف ٤٥/١ وما بعدها.

(٤) السابق ٤٦/١ وما بعدها.

(٥) الاتقان ٢٧٢/١ النشر ٢٤٦/١.

(٦) الخصائص ١٢٥/٣.

ونحن هنا أمام مسألتين لا بد من الوقوف عندهما في محاولة للخروج بنتيجة مقبولة في مناقشتنا لمسألة علّة المد هذه، أو لاهما: معنى خفاء أصوات المد التي ركز عليها القدماء، وثانيتها: هل كان المد هاهنا لأجل أصوات المد أم كان لأجل صوت الهمزة.

إن كلام القدماء على أصوات المد من حيث إنها أصوات خفية يجعلنا نقف حائرين فيما قصده القدماء بمصطلح "خفية" فهل الخفاء يعني أنها أقل وضوحا في السمع من الأصوات الأخرى. فإن كانت كذلك فقد جانب القدماء الصواب في ظنهم هذا؛ فقد أكد العلماء المحدثون أن الأصوات الصائتة هي الأكثر سماعا من باقي الأصوات. يقول إبراهيم أنيس: "إن الأصوات الساكنة على العموم أقل وضوحا في السمع من أصوات اللين، فأصوات اللين تسمع من مسافة عندها قد تخفى الأصوات الساكنة أو يخطأ في تمييزها"⁽¹⁾ وهو الأمر ذاته الذي أكدته سمير استيتية في بحث خاص عن ظاهرة الوضوح السمعي في الأصوات⁽²⁾.

أم أنّ معنى الخفاء هو أنّ الجهد العضلي الذي يحتاجه الناطق أثناء نطقه للأصوات الصائتة قليل يسير، في حين أنّ الجهد العضلي يكون زائدا أثناء النطق بصوت الهمزة. ويرجح لدي أنّ هذا هو المعنى المقصود ودليلي على ذلك. التقابل الذي أبداه السيوطي إذ قال "المد حرف خفي، والهمز صعب. فزيد في الخفي ليتمكن من النطق بالصعب"⁽³⁾ فهذا التقابل بين الخفاء والصعوبة يوحي بإشارة القدماء إلى التناقض بين الجهد العضلي المبذول أثناء النطق بالأصوات الصائتة من جانب، والهمزة من جانب آخر. ثم قوى هذا الأمر عندي أنني قرأت تفسيراً لمعنى الخفاء عند أحد العلماء المتقدمين إذ قال: "ومعنى كون حرف المد يخفى * إذا تأخرت الهمزة، أنّ حرف المد لما كان مجرد صوت يهوي في الصدر ولا يعتمد على شيء من الأعضاء الناطقة بالحروف، حتى لم يمكن تعلق شيء من الحركات به مادام حرف مد، وكانت الهمزة حرفا جلدًا ثقيلًا ممكنا في المخرج إلى الصدر، وكان الناطق بها لا يكاد يخلو من تكلف وتعمل، فإذا التقيا خيف أن يتأهب المتكلم للنطق بالهمزة قبل توفية حرف المد حقه، فيكون ذلك سببا إلى الإجحاف به، حتى ربما ذهب معظمه أو كاد، فعزموا على بيانه وتقويته بالصبر عليه والزيادة في مده، وحصل عند ذلك انتهاء الصوت إلى موضع الهمزة فكان ذلك أعون على

(1) الأصوات اللغوية إبراهيم أنيس ٢٧.

(2) ظاهرة الوضوح السمعي في الأصوات سمير استيتية ٥٩ وما بعدها.

(3) الاتقان ٢٧٢/١.

* إذ إن علّة المد عنده أنّ صوت المد خفي فإذا وقع بعد الهمزة خيف عليه أن يزيد خفاء فبين بتمكين المد الدر النثير المالكي ٢١٦.

النطق بها" وكأنني بهذا العالم الجليل يوازن بين المجهود العضلي الزائد المبذول أثناء النطق بالهمزة، وبين ذلك المجهود القليل أثناء النطق بالأصوات المدية^(١).

بيد أن الناظر في نص القرطبي يرى أن معنى الخفاء لا يعدو ان يكون عدم الوضوح السمعي للأصوات المدية، ويقابله الظهور لصوت الهمزة فانظر إليه إذ يقول: العلة في وجوب المد تختلف فعلة وجوبه فيما إذا كان بعد حرف المد همزة. أن حرف المد في غاية الخفاء والخفة، والهمزة في غاية الظهور والثقل فهما ضدان، فجاء حرف المد مقرباً لهذه الحروف، ومظهراً لخفائها لتحصل هناك مناسبة ما تحسن الهمزة وتحرسها، ولولا ذلك لم يؤمن من أن يغلب خفاؤها على الهمز فتضعف وتتلاشى^(٢) فالقرطبي يوازن بين الخفة والثقل من جانب والخفاء والظهور من جانب آخر، وقد بينت سابقاً أنه إن كان مقصد القداء من الخفاء عدم الظهور وعدم الوضوح السمعي فهذا لا يتفق مع ما توصلت إليه الدراسات الحديثة.

ويقودنا هذا الحديث إلى طرح السؤال الآتي: هل هدف تمكين المد في أصوات المد إذا وليها همزة كان لأجل صوت المد إذ خيف عليه من الزوال وعدم الظهور، أم كان الهدف لأجل الهمزة إذ بإطالة المد يمكن أن يتم نطقها.

لقد تصدى إبراهيم أنيس لهذه المسألة إذ قال فيها رأياً مفاده: "أما السر في الإطالة فهو - كما يبدو لي - الحرص على صوت اللين وطوله لئلا يتأثر بمجاورة الهمزة أو الإدغام لأن الجمع بين صوت اللين والهمزة كالجمع بين متناقضين؛ إذ الأول يستلزم أن يكون مجرى الهواء معه حراً طليقاً وأن تكون فتحة المزمار حين النطق به منبسطة منفرجة، في حين أن النطق بالهمزة يستلزم انطباق فتحة المزمار انطباقاً محكماً يليه انفراجها فجأة. فإطالة صوت اللين مع الهمزة يعطي المتكلم فرصة ليتمكن من الاستعداد للنطق بالهمزة التي تحتاج إلى مجهود عضوي كبير وإلى عملية صوتية تباين كل المباينة الوضع الصوتي الذي تتطلبه أصوات اللين^(٣).

وفيما أحسب فقد أصاب إبراهيم أنيس في تعليقه لهذه المسألة، حين أشار إلى التناقض الصوتي بين الأصوات الصائتة وصوت الهمزة. فصوت الهمزة له من الملامح النطقية ما يميزه عن جميع الأصوات حتى الصامتة منها؛ فهي صوت حنجري وقفي لا مجهور ولا مهموس؛ إذ

(١) الدر النثر، المالقي، ٢١٦ نقلاً عن جهود المالقي الصوتية في كتابه "الدر النثر" رسالة دكتوراه، محمد حسان الطيان ٣٧٤.

(٢) نقلاً عن الدراسات الصوتية عند علماء التجويد غانم الحمد ٥٢٨.

(٣) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس ١٣٠.

يتم نطقها بإقفال الأوتار الصوتية إقفالاً تاماً، وحبس الهواء خلفها، ثم إطلاقه بفتحها فجأة وهذا يعني أنها لا تحقق جوهر مفهوم الجهر في الأصوات ولا مفهوم الهمس من حيث وضع حركة الأوتار وعدمها، ذلك "لأن للأوتار الصوتية ثلاثة أوضاع رئيسية في الكلام العادي، وضع له حالة الجهر، وآخر لحالة الهمس، وثالث عند النطق بالهمزة العربية"^(١) إشارة إلى حالة القفل التام. أما الأصوات الصائتة فتتكون جميعها وقد انطلق الهواء المندفع حال النطق بها من الرنتنين دون أن يعوقه أي عائق يحجز الهواء في أي عضو من أعضاء النطق، بيد أن لكل صائت من هذه الصوائت - كما مر آنفاً - ما يناسبه من حركات اللسان وعلى أساسها يوصف هذا الصائت بأنه أمامي أو خلفي أو وسطي أو أنه ضيق أو متسع دون أن يعني هذا أن مخرجها محدد بوصفها أمامية أو خلفية، فالصوت الصائت لا مخرج له؛ إذ هو ممتد في الفم كلية. ويبنى على هذا الكلام أن ثمة تناقضا بين كيفية تشكل كل من الصوائت والهمزة.

ثم إن الصوائت "يتميزن بجهرهن أكثر من غيرهن وهو يستلزم مرورا قويا للهواء بين الوترين عند النطق بهن فيكون اندفاعه كبيرا؛ ولذلك هن أقوى الأصوات إسماعا فعند الرغبة بنطق همزة بعدها يحتاج المتكلم إلى جهد أكبر لإيقاف تيار الهواء هذا الذي في أصوات المد لخلق المجرى تماما عند مخرج الهمزة في الحنجرة"^(٢). ولكل هذا الذي سبق من الاختلاف في كيفية إنتاج الصوائت والهمزة، وما يبني عليه من الاختلاف في الصفات الصوتية من حيث إن الهمزة صوت وقفي (انفجاري) وأن الصوائت أصوات اتسعت مجاريها للهواء المندفع؛ جاءت إطالة المد حلاً للمجانسة بين المتناقضات، وأعني الفرق في الملامح الصوتية بين الصوائت والهمزة ومحاولة للمواءمة بينهما؛ فالهمزة صوت انفجاري يكاد يكون الضد الرئيس لصوت المد"^(٣) إذ بهذه الإطالة يستطيع المرء أن يستعد للنطق بالهمزة.

أما علة المد مع الساكن فقد أبان عنها القيسي حين رد على سؤال افترضه قائلاً: "فما علة المدّ لهنّ مع المشدّد أو الساكن بعدهنّ؟ فالجواب أن جميع الكلام لا يُلفظ فيه بساكن إلا بحركة قبله، ولا يوصل أبداً إلى اللفظ بساكن آخر قبله، لأنه لا يبتدأ بساكن ولا يُبتدأ إلا بمتحرك، ولا يوقف على متحرك، فلما وقع بعد حروف المدّ واللين وحرفي اللين حرف مشدّد وأوله ساكن، وحروف المدّ واللين وحرفا اللين سواكن لم يمكن أن يوصل إلى اللفظ بالمشدّد بساكن قبله، فاجتلبت مدّة تقوم مقام الحركة، يوصل بها إلى اللفظ بالمشدّد، وكانت المدّة أولى،

(١) علم اللغة العام (الأصوات) كمال بشر، ١١١.

(٢) القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي الحديث والقديم مي الجبوري، ١٤٠.

(٣) في الأصوات اللغوية، غالب المطلبي، ١٨٠.

لأن الحرف الذي قبل المشدد حرف مدّ، فزيد في مدّه، لتقوم المدّة مقام الحركة، فيتوصل بذلك إلى اللفظ بالمشدد، وهذا إجماع من العرب ومن النحويين^(١).

وليس ثمة فرق بين المدّ للساكن المشدد والمدّ للساكن غير المشدد اللازم كما يرى القيسي إذ يقول: "والعلّة في المدّ للساكن غير المشدد، يقع بعد حروف المدّ واللين كالعلّة في المدّ للمشدّد، لأن بالمدّة يوصل إلى اللفظ بالساكن بعد حرف المدّ واللين، فليس في كلام العرب ساكن يلفظ به إلا وقبله حرف متحرك، أو مدّة على حرف مد، تقوم مقام الحركة"^(٢).

فإطالة المد في صوت المد هي وسيلة يلجأ إليها الناطق لتقوم مقام الحركة في حجب الساكنين عن بعضهما، وإلا كان البديل عن ذلك إبدال صوت المدّ بهمزة والتخلص آنذاك من التقاء الساكنين يقول القيسي: "ألا ترى أن بعض العرب يحرك الساكن الذي قبل المشدد ليصل بالحركة إلى اللفظ بالمشدد، فأثر الحركة على زيادة المد فيقول في دابّة: دابّة، وقد قريء "ولا الضالّين" أبدل من الألف همزة مفتوحة، ليصل بها إلى النطق باللام المشددة"^(٣).

أما المد لأجل الساكن العارض فيما يسمى بالمد عند الوقف - فحكمه أن لا إشباع فيه، في حين أن حكم المد مع الساكن اللازم يلزم الإشباع كما يرى القيسي ذلك أنه يقول: "أما الوقف على أواخر الكلم التي قبل الآخر منها حرف مد ولين نحو: "عليم، وخبير، ويعلمون"^(٤) وشبهه، فإنه يلزم من وقف بالسكون أو بالإشمام فيما يجوز فيه الإشمام أن يمد بين الساكنين مداً غير مشبع لالتقائهما في الوقف ولا يلزم إشباع المد لأن الوقف والسكون عارضان"^(٥).

والحقيقة أن القيسي اقتفى خطأ ابن جني في تعليقه لهذه المسألة فقد سبق ابن جني إلى هذه التعليقات حيث قال: "وأما سبب نعمتهنّ ووفائهنّ وتماديهنّ إذا وقع المشدد بعدهنّ فلأنهنّ - كما ترى - سواكن وأول المتلين مع التشديد ساكن، فيجفو عليهم أن يلتقي الساكنان حشواً في كلامهم، فحينئذ ما ينهضون بالألف بقوة الاعتماد عليها، فيجلعون طولها ووفاء الصوت بها

(١) السابق ٦٠/١.

(٢) السابق ٦١/١.

(٣) السابق ٦١/١.

(٤) الآيات على الترتيب البقرة ٢٩ البقرة ٢٣٤ البقرة ١٣.

(٥) الكشف ٦٢/١.

عوضاً مما كان يجب لالتقاء الساكنين، من تحريكها إذا لم يجدوا عليه تطرفاً، ولا بالاستراحة عليه تعلقاً^(١).

ثم إن قضية إبدال الألف همزة، تلك التي أشار إليها القيسي - كوسيلة أخرى لمنع التقاء الساكنين كان ابن جني من قبل قد تحدث عنها إذ قال: "وربما لم يكتف من تقوى لغته، ويتعالى تمكينه وجهارته، بما تجشمه من مد الألف في هذا الموضوع، دون أن يطغى به طبعه، ويتخطى به اعتماده ووطؤه إلى أن يبدل من هذه الألف همزة فيحملها الحركة التي كان كلفاً بها أو مصانعا بطول المدّة عنها فيقول: شأبة، دأبة^(٢).

ويعلل بعض المحدثين هذه المسألة بمثل ما علل مسألة إطالة المدّ مع الهمز فهو من باب المحافظة على صوت المدّ إذ قال: "وهذا هو نفس السر في إطالة صوت اللين حين يليه صوت مدغم؛ لأن طبيعة اللغة العربية ونسجها تستلزم قصر أصوات اللين الطويلة حين يليها صوتان ساكنان، فحرصاً على صوت اللين، وإبقاء ما فيه من طول، بولغ في طوله لئلا تصيبه تلك الظاهرة التي شاعت في اللهجات العربية قديمها وحديثها من ميل صوت اللين إلى القصر حين يليه صوتان ساكنان^(٣).

وفيما أحسب فقد جانب القدماء الصواب حين عللوا المسألة بهذا الشكل، إذ بنوا تفسيرهم على أساس خاطئ، فأصوات المدّ ليست أصواتاً ساكنة بل هي صوائت طويلة (حركات)، وبناء عليه لم يلتق ساكنان حتى نقول: إن إطالة المدّ هاهنا كان بمثابة حركة يوصل بها إلى الساكن بعدها. والذي أراه إن إطالة المدّ كان بسبب من التجانس الصوتي إلى تطلبه الأصوات حين تتجاوز بغية تخفيف الجهد العضلي المبذول أثناء النطق.

وتفسير ذلك عندي أن الأصوات الصائتة أصوات مجهورة، وثمة علاقة بين الجهر وشدة السرعة في تيار الهواء الخارج. إذ تزداد هذه السرعة لكون الصوت مجهوراً؛ وذلك نظراً لأن الهواء يمكن أن تضيق قوته في مواجهة الوترين الصوتيين المغلقين، ونظراً لأن قوته تحتاج إلى تكثيف يكفيه للمرور من خلال المنفذ الضيق، فإن سرعته تزداد حتى تجعله قادراً على ان ينطلق في سبيله^(٤). وفي ضوء ذلك فإن الإطالة في أصوات المد هي وسيلة يستعد بها الناطق

(١) الخصائص ١٢٦/٣.

(٢) السابق ١٢٦/٣.

(٣) الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس، ١٣٠ وما بعدها.

(٤) الأصوات اللغوية، سمير استيتية، ١٠٥ وبناء عليه فإن شدة الأصوات المهموسة أقل من شدة الأصوات المجهورة، ليس من الناحية النطقية المجردة فحسب بل وإنما من الناحية الفيزيائية، انظر ١٠٤ من المرجع نفسه.

لإيقاف هذا التيار عند النطق بالساكن؛ أي الوقوف على الساكن. هذا إذا ما علمنا أن الأصوات المجهورة "يمكن خفض سرعة الهواء المصاحب لها، لتصل إلى سرعة الهواء التي تتم بها عملية الوشوشة (٢٥-٣٠ سم/ث) في حين يتعذر ذلك مع الأصوات المهموسة" إذ لا يمكن أن تتخفض إلى معدل هذه السرعة^(١).

وما أردت قوله من كل ذلك: أنه يمكن تعريف الإطالة في أصوات المدّ مع الصوت الساكن بأنها: تلك الفترة الزمنية اللازمة لإتاحة الفرصة للناطق بتقليل سرعة الهواء؛ ليتسنى له الوقوف على الساكن أي إيقاف تدفق تيار الهواء إلى الخارج ببسر وسهولة، وعليه يمكن تحليل مسألة إطالة المدّ بناء على هذا التعريف.

بيد أنهم أصابوا الحقيقة حين عدّوا الألف أصلاً للمدّ، والواو والياء شابهتا الألف في ذلك إذا كانت حركة ما قبلهما منهما^(٢) فقد قال ابن جني وقد أبدع في ذلك: "كلما رسخ الحرف في المدّ كان حينئذ محفوظاً بتمامه، وتمادى الصوت به، وذلك الألف ثم الياء، ثم الواو. فشابة إذا أوفى صوتاً وأنعم جرساً من أختيها، ويطيب بكر انعم وأتم من قوص به"^(٣) فقد أثبتت الدراسات التي أجريت على الراسم الطيفي "وهي من ذي البعدين (y, x) فروقا دقيقة بين الحركات من حيث مدّة كل منهما، فتوصل إلى الكشف عن الفروق في المدّة الزمنية للحركات^(٤) كما أظهرت أن "الحركات الخلفية هي في الأعم الأغلب أقصر من الحركات الأمامية المقابلة لها. فالحركة الخلفية (U) أقصر من الحركة الأمامية المساوية لها في الارتفاع (i)، ... ووجد أن الحركات المغلقة أقصر من الحركات المفتوحة ... فكلما تدرجنا في فتح الحركة فإننا نعمل على إطالة الحركة والعكس صحيح كذلك"^(٥).

وينبني على هذا أيضاً أن القيسي قد أصاب الحقيقة حين أقرّ أن المدّ مع أصوات أنصاف الصوائت هو دون المد مع الصوائت نفسها؛ فهذا صحيح لأن أنصاف الصوائت هي أصوات ضيقة جداً بالنسبة للصوائت، وهذا يعني أنها أقصر زمناً من الصوائت حسبما أظهرت الدراسات المخبرية المشار إليها سابقاً، فقد قال القيسي: "وبيان حرف اللين بمد دون البيان في حروف المدّ واللين، لنقص حرفي اللين بانفتاح ما قبلهما عن حروف المد واللين، اللواتي حركة ما قبلهن

(١) السابق ١٠٥.

(٢) الكشف ٤٦/١، الرعاية ١٢٥.

(٣) الخصائص ١٢٦/٣.

(٤) الأصوات اللغوية سمير استيتية، ٢٥٠.

(٥) السابق ٢٥٠ وما بعدها.

منهن^(١) على أننا لا نتقبل منه فكرة أن الصوائت تُسبق بصوائت قصيرة من جنسها، ولهذا فالحقيقة غير تلك التي قدمها القيسي حين علل زيادة المدّ من لفظة "ميم" على لفظة "عين" من "كهيعص"^(٢) إذ قال: "أما مدّ "عين" في (كهيعص) دون مدّ "ميم" قليلا لانفتاح ما قبل الياء في هجاء "عين" وانكسار ما قبل الياء في هجاء ميم"^(٣) فالياء في هجاء "ميم" لم تسبق بكسرة أي بصائت قصير من جنسها؛ بل هي كسرة طويلة (صائت طويل) لصوت الميم أي أنها هي حركة الميم.

بقي أن نقول إن القيسي اكتفى بالإشارة إلى مقدار المدّ مع هذين الصوتين (أنصاف الصوائت) فهو دون المدّ في الصوائت كما فعل ذلك ابن جني من قبل، بيد أن ابن جني أكد أن الواو والياء الساكنتين بعد فتح تبقى فيهما خاصية المدّ؛ وذلك أن الفتحة وإن كانت مخالفة الجنس للياء والواو فإن فيها سرا له ومن أجله جاز أن تمتد الياء والواو بعدها^(٤) وسبب ذلك يعود إلى أنها بعض الألف "وأصل المدّ وأفواه، وأعلاه وأنعمه وأنداه، إنما هو للألف"^(٥).

ونختم هذا الحديث عن المدّ بالقول: لقد وفق القيسي في تبيانه لاختلاف المدّة الزمنية بين أطوال الصوائت العربية الثلاثة حين رأى أن الصوائت تطول مدتها إذا لقيت ساكنا أو همزة وهي زائدة عن المدّ المحض، ويتوسط ذلك المدّ مع أنصاف الصوائت. كما أنه وفق في التمييز بين الأصوات العربية فثمة أصوات المدّ واللين - على حد تعبيره - (الصوائت)، وثمة أصوات اللين (أنصاف الصوائت) تلك التي تسبقها صوائت تخالفها في جنسها.

(١) الكشف ٤٦/١.

(٢) مريم ١.

(٣) الكشف ٦٧/١.

(٤) الخصائص ١٢٧/٣.

(٥) السابق ١٢٧/٣.

الفصل الخامس الأمثلة

الإمالة

أولاً: تعريف الإمالة :

يُعرّف القيسي الإمالة بأنها "تقريب الألف نحو الياء ، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة"^(١) وسمّى هذه الألف بـ "الألف الممالة" ووصفها قائلاً: "هي ألف بين الألف والياء، لا هي ألف خالصة ولا ياء خالصة، إنما هي ألف قريبة من لفظ الياء لعلل أوجبت ذلك"^(٢) ولعلّه قد أخذ مادة هذا التعريف مما قدّمه سيبويه من حديث عن هذه الظاهرة، إذ جاء في الكتاب "الألف تُمال إذا كان بعدها حرف مكسور وذلك قولك: عابِد، وعالم ومساجِد، ومفاتيح ، وعُذافر ، وهابيل وإنما أمالوها (ويقصد الألف) للكسرة التي بعدها ، أرادوا أن يقربوها منها"^(٣) وجاء أيضاً "الألف قد تشبه الياء فأرادوا أن يقربوها منها"^(٤) ويقول في موطن آخر "واعلم أن الألف إذا دخلتها الإمالة دخل الإمالة ما قبلها"^(٥).

وبهذا فقد استقى القيسي المادة الخام لتعريفه من سيبويه إن لم تكن أهمها كـ "التقريب، الصوائت المشتركة بهذا التقريب، اتجاه التقريب" وإن أشار سيبويه إشارة غير واضحة إلى أنّ هذا المصطلح هو من مصطلحات الخليل . فقد قال سيبويه: "زعم الخليل: أن إجناح الألف أخفٌ عليهم ، يعني الإمالة، ليكون العمل من وجه واحد"^(٦) وقال أيضاً: "وقال الخليل: لو سمّيت رجلاً بها وامرأة - ويقصد (حتى، وأما، وإلا) جازت فيها الإمالة " ^(٧).

في حين عرّف المبرد الإمالة - وقد ارتضى مصطلحاً غير التقريب - قائلاً: "الإمالة أن تتحو بالألف نحو الياء لعلّة معيّنة"^(٨) وقد وافقه ابن جني بهذا التعريف، إذ قال: "معنى الإمالة أن تتحو بالألف نحو الكسرة، فتميل الألف نحو الياء لضرب من تجانس الصوت"^(٩) وتابعهم بذلك

(١) الكشف ١/١٦٨.

(٢) الرعاية ١٠٨.

(٣) الكتاب ٤/١١٧.

(٤) السابق ٤/١١٧.

(٥) السابق ٤/١٢٦.

(٦) السابق ٣/٢٧٨.

(٧) السابق ٤/١٣٥.

(٨) المقتضب ٣/٤٢.

(٩) اللّمع ٢٣٩، سر صناعة الإعراب ١/٥٢.

الزمخشري^(١) والأنباري^(٢) والسيوطي^(٣) ورضي الدين الاسترأبادي^(٤) وقد فسرها الأخير بقوله: "ينحى بالفتحة" أي تمال نحو الكسرة أي جانب الكسرة، ونحو الشيء ناحيته وجهته^(٥).

وفي كتاب الأصول في النحو لم يبتعد ابن السراج عن حروف مصطلح "الإمالة" لتعريف هذه الظاهرة، إذ لجأ إلى فعل هذا المصدر فقال: "معنى الإمالة أن تميل الألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة"^(٦) بينما عرفها ابن يعيش بأنها "عدول بالألف عن استوائه، وجنوح به إلى الياء، فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخمة وبين مخرج الياء"^(٧).

وفي ضوء ما سبق نجد أن ثمة اختلافاً بين المتقدمين من العلماء في استخدام الألفاظ للتعبير عن هذه الظاهرة، فسيبويه - وقد تبعه القيسي بهذا - يستخدم لفظة "التقريب"، بينما يستخدم غيرهما ألفاظاً أخرى - كما مر سابقاً - لوضع حد للإمالة "كالعدول، والميل، والنحو" ويرى عبد الفتاح شلبي أن استعمال مصطلح التقريب هو استعمال موفق من قبل العلماء - وقد خص بها علماء القراءات - ذلك لأنه يتصل بما يلتزمونه من الدقة في الأداء، وما يرتضونه من قدر في الإمالة، فهم يتحدثون في دقة عن درجات الإمالة.

أما مادة "نحا" - وهي المادة التي استخدمها النحاة واللغويون - فليست نصاً في التقريب الذي يحرص عليه القراء، إذ قد يفهم من قول النحاة: "أن تنحى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء" أن تنحى جهة الكسرة، أو أن تقصد الكسرة، أو أن تميل جهة الكسرة، وكل ذلك محتمل، قلب الفتحة كسرة، والألف ياء ذلك القلب الخالص الذي يكرهه القراء ويستجيزه النحاة^(٨) إذ ورد عن علماء القراءات قولهم: "إن الإمالة الشديدة يجتنب معها القلب الخالص والإشباع المبالغ فيه"^(٩) وبرأي فقد وفق عبد الفتاح شلبي بتعليل هذه المسألة.

(١) المفصل ٣٣٥.

(٢) أسرار العربية ٢٧٩.

(٣) الإتيان ٢٥٦/١، همع الهوامع ٣/٣٧٥.

(٤) شرح الشافية ٤/٣.

(٥) السابق ٤/٣.

(٦) الأصول في النحو ٣/١٦٠.

(٧) شرح المفصل ٩/٥٤.

(٨) في الدراسات القرآنية واللغوية، عبد الفتاح شلبي ١٨ وما بعدها.

(٩) الإتيان ٢٥٦/١، النشر ٢/٤٢.

لكنني لا أتفق معه فيما ذهب إليه حين أخذ على تعريف القدماء تقريظهم بين الصوائت القصيرة والطويلة، ذلك أنهم عرّفوا الإمالة بأنها تقريب الفتحة من الكسرة، والألف من الياء، إذ الحقيقة العلمية الصوتية الحديثة- بنظره- لا تتفق وهذا التقريظ الذي أقرّه القدماء وارتضاه المحدثون، فهو يرى أن الفتحة والألف صوت واحد، وأن لا فرق بينهما إلا بالطول (الكمية) فالألف اللينة هي فتحة طويلة، والياء اللينة كسرة طويلة كذلك^(١) لهذا فهو يرتضي تعريف الإمالة "بأن تقرّب الفتحة - قصيرة كانت أم طويلة- إلى الكسرة - قصيرة أو طويلة- كذلك"^(٢).

كما لا أتفق مع غيره من المحدثين حين استشعر بأن العلماء القدماء - لغويين وعلماء قراءات - لم يميّزوا من خلال تعريفاتهم للإمالة بين الصوائت الطويلة والقصيرة، ودليله على ذلك أنهم أخذوا يرددون الألف والياء، والفتحة والكسرة في أثناء تعريفهم للإمالة إذ الفرق - عنده- بين الألف (الفتحة الطويلة) والفتحة من جهة، وبين الياء (الكسرة الطويلة) والكسرة من جهة ثانية، ليس إلا فرقاً في الكمية^(٣).

أما اعتراضى على من استشعر بعدم تمييز العلماء القدماء بين الصوائت الطويلة والقصيرة، فيفنده ما ساقه من دليل على ما ذهب إليه، إذ إن ترددهم للفتحة والألف، والكسرة والياء هو إدراك منهم لهذا الفرق الصوتي بينهما، ويكفي من العلماء القدماء ما قاله سيبويه تأكيداً على مدى إدراكهم الدقيق لهذا الفرق: "أمالوا المفتوح كما أمالوا الألف، لأنّ الفتحة من الألف، وشبهه الفتحة بالكسرة كشبه الألف بالياء"^(٤) وكنت قد قدّمت في أوراق سابقة نصوصاً قديمة تؤكد مدى إدراك القدماء لهذا الفرق بين الصوائت الطويلة والقصيرة^(٥).

وأما اعتراضى على من أخذ على هذه التعريفات القديمة تقريظها بين الصوائت الطويلة والقصيرة، وارتضى بأن يعرف الإمالة بأنها: تقريب الفتحة من الكسرة مع التأكيد على فارق الطول بينهما، فمتأت من أن العلماء القدماء كانوا على درجة عالية من الدقة حين ذكروا الألف إلى جانب الفتحة والياء إلى جانب الكسرة في تعريفهم للإمالة؛ ذلك أنهم نظروا إلى هذه الظاهرة - وأعني الإمالة- فوجدوها لا تقتصر على إمالة الفتحة إلى الكسرة فقط، أو إمالة الألف نحو الياء فحسب، إذ قد تحدث الإمالة في أمثلة معينة بأن تقرّب الفتحة نحو الكسرة دون إمالة الألف

(١) في الدراسات القرآنية واللغوية، عبد الفتاح شلبي، ٤٧، ٥٠.

(٢) السابق ٥١.

(٣) المصطلح الصوتي، عبد القادر مرعي، ١٥٧.

(٤) الكتاب ١٤٢/٤.

(٥) انظر ص ٣١٠ وما بعدها من البحث.

نحو الياء لا لشيء إلا لعدم وجود هذا الصائت الطويل من أصله في هذه الأمثلة ، كما قد يحدث العكس، نحو إمالة "الألف" في لفظة (عابد) إلى الياء، إذ لا وجود للفتحة هاهنا حتى تُمال إلى الكسرة.

لهذا فإنني لا أتفق مع هذين الباحثين في أمرين هما :

- أولاً: حينما قررا أنّ الفارق الوحيد بين الصوائت الطويلة والقصيرة هو فارق في الطول (الكم) لا غير، وتم مناقشة هذا فيما سبق^(١).
- ثانياً: حينما ارتضيا أن يكون تعريف الإمالة بمثل ما عرّفها بعض القدماء بأن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة^(٢) على أن يقصد بالفتحة هنا الصائت الطويل (الألف) والصائت القصير (الفتحة) وأن يقصد بالكسرة (الياء) والكسرة القصيرة^(٣) أو بمثل ما عرّفها بعض القدماء بأن يُنحى بالألف نحو الياء^(٤) إذ هي - كما يراها عبد الفتاح شلبي - شاملة للإمالة بأنواعها الثلاثة^(٥) إذ يراد بالألف هنا الفتحة الطويلة والقصيرة^(٦).

والذي أراه أنّ الحقيقة غير ذلك، وحتى يتم بيان ذلك سأقتصر في مناقشتي على رأي ارتضاه كلٌّ من عبد القادر مرعي^(٧) وعبد الفتاح شلبي^(٨) تعريفاً لظاهرة الإمالة، إذ إن نظرة متأنية لما قاله الاسترابطي في هذا الموضوع - وهو الرأي الذي ارتكز عليه الباحثان السابقان - تجعل من السهولة الكشف عن خطأ الاعتقاد بقبول هذه التعريفات القاصرة وأعني أن نقتصر بتعريفنا للإمالة بذكرنا تقريب الألف نحو الياء دون أن نذكر تقريب الفتحة نحو الكسرة أو العكس - إذ تبقى هذه التعريفات غير شاملة لأنواع الثلاثة، أو مضطربة يشوبها الخلط، وهذا

(١) انظر ص ٣١٣ وما بعدها من البحث .

(٢) شرح الشافية ٤/٣ .

(٣) المصطلح الصوتي ، عبد القادر مرعي ، ١٥٨ .

(٤) المفصل ٣٣٥ ، المقترض ٤٢/٣ ، شرح المفصل ٥٤/٩ ، همع الهوامع ٣٧٥/٣ .

(٥) ويعني بها ١- ما كانت في نحو : كتاب وعالم وطاب وهدى وربا : وهنا تمال ألف المد فتصبح مشوبة بالكسرة .

٢- ما كانت في نحو : من الكبر ، وهي إمالة ما قبل الراء ، فتصبح الفتحة مشوبة بالكسرة .

٣- ما كانت في نحو : رحمة ، وهي إمالة ما قبل هاء التأنيث عند الوقف ، فتصبح الفتحة مشوبة بالكسرة ، في

الدراسات اللغوية عبد الفتاح شلبي ٤٨ .

(٦) وإن وردت في كتابه بنص مغاير وهو " أنّ الألف يراد بها الكسرة قصيرة أو طويلة كذلك " لكن هذا واضح أنه خطأ طباعي لا

غير ، السابق ٥٠ .

(٧) المصطلح الصوتي ، عبد القادر مرعي ١٥٨ .

(٨) في الدراسات القرآنية واللغوية ، عبد الفتاح شلبي ١٨-١٩ .

يعني عدم قبول فكرة أن المقصود بالألف الفتحة الطويلة أو القصيرة وبالياء الكسرة الطويلة أو القصيرة وإليك بيان ذلك:

يقول الاسترأبادي: "وإنما لم يقل ينحى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، لأن الإمالة على ثلاثة أنواع: إمالة فتحة قبل الألف إلى الكسرة؛ فيميل الألف نحو الياء، وإمالة فتحة قبل الهاء إلى الكسرة كما في (رحمة)، وإمالة فتحة قبل الراء إليها، نحو الكبر"^(١).

وفي ضوء هذه الأنواع الثلاثة يخرج الاسترأبادي بنتيجة - وقد وافقه هذان الباحثان عليها - مفادها: أن إمالة الفتحة نحو الكسرة شاملة للأنواع الثلاثة إذ "يلزم من إمالة فتحة الألف - من نحو عابدٍ وعالمٍ ومساجد^(*) نحو الكسرة إمالة الألف نحو الياء لأن الألف المحض لا يكون إلا بعد الفتح المحض"^(٢).

فبناء على هذا النص يفترض الاسترأبادي في النوع الأول من أنواع الإمالة وجود فتحة قبل الألف في مثل عابدٍ وعالمٍ ، وعليه فالاسترأبادي هنا لا يقصد بالفتحة (الألف الطويلة) - كما أرادها هذان الباحثان - مما يعني عدم صحة القبول بتعريف الإمالة القائل: بأن تنحو بالفتحة نحو الكسرة؛ لأن هذا التعريف قاصر عن استيعاب الأنواع الثلاثة للإمالة، وعدم صحة القبول بتعريف الإمالة القائل: بأن تنحو بالألف نحو الياء لأنه قاصر أيضاً عن استيعابها.

وإن كان لنا أن نأخذ على القدماء في هذا الأمر من شيء فما علينا إلا أن نرفض ذلك الاعتقاد الذي ذهبوا إليه حين افترضوا وجود فتحة قبل الألف المدية وكسرة قبل الياء المدية؛ فما يقال "لنا من أن ما قبل الألف مفتوح إن هو إلا تصور منطقي للحركات لا وجود له في الأصوات"^(٣) وعليه فإننا نرفض تعريف القيسي للإمالة حين قال: "اعلم أن معنى الإمالة هو تقريب الألف نحو الياء، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة"^(٤) كما نرفض تعريف ابن جني للإمالة حين قال: "إنما هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة فتتميل الألف التي بعدها نحو الياء"^(٥) بهذا

(١) شرح الشافية ٤/٣ .

(٢) إضافة من الباحث للتوضيح.

(٣) شرح الشافية ٤/٣ .

(٤) الدراسات الصوتية عند ابن جني ، حسام النعيمي ٢٠٢ .

(٥) الكشف ١/١٦٨ .

(٦) سر صناعة الإعراب ١/٥٢ .

الشكل؛ إذ يقتصر هذان التعريفان على نوع واحد من أنواع الإمالة - كالإمالة التي تحدث في عابد وعالم، كما أنهما يفترضان وجود فتحة سابقة للألف وكسرة سابقة للياء.

وقد وافقهم بهذا التعريف ابن هشام حين عرّف الإمالة بقوله "الإمالة أن تذهب بالفتحة إلى الكسرة، فإن كان بعدها ألف ذهبت إلى جهة الياء كـ(الفتى) وإلا فالمُمال الفتحة وحدها كنعَم وبِسَحْر)"^(١).

وهذا يتنافى مع الدرس الصوتي الحديث إذ لا وجود للفتحة قبل الألف كما لا وجود للكسرة قبل الياء المدية، فأنا إذ أرفض هذه التعريفات فإنني أرفضها للسببين السابقين، لا لأنها نصوص قديمة ذلك لأنني لا أستطيع أيضاً قبول تعريف جان كانتينو حين عرّف الإمالة قائلاً: "الإمالة، نطق الفتحة نطقاً أمامياً فيقترب من مخرج (e) الفرنسية، بل وحتى الـ (i)"^(٢) ويقصد الكسرة العربية، كما أنني لا أرتضي للإمالة تعريفاً كالتعريف الذي قدمه بعض المحدثين - وقد سار على منهج العلماء القدماء في تعريفه للإمالة - حين قال: "الإمالة هي تقريب الألف نحو الياء والفتحة التي قبلها نحو الكسرة"^(٣) إذ لم يختلف هذا التعريف عن تعريف بعض القدماء الذين وقفنا مع تعاريفهم وقفة يشوبها بعض التحفظ، فهي تعاريف نرفضها؛ لأنها تقصر الفرق بين الصوائت الطويلة والقصيرة في الطول فقط، كما أنها تفترض وجود صائت قصير سابق للصائت الطويل الذي من هو جنسه.

وفي ضوء ما سبق فثمة حقيقتان لا يمكن تجاوزهما أثناء تعريفنا للإمالة وهما:
أولاً: أن لا وجود للصوائت القصيرة قبل الصوائت التي هي من جنسها، إذ يقول جعفر عباينة في هذا الشأن: "إن حروف المد لا يمكن أن تسبق بحركات من جنسها كما ذهب القدماء، فالياء المدية لا تسبق بكسرة، والواو المدية لا تسبق بضمة، والألف لا تسبق بفتحة؛ لأن حروف المد هي نفسها حركات طويلة صرف. والحركة كما قلنا لا تقبل الحركة ولا تدخل عليها"^(٤) وفي ضوء هذه الحقيقة لا يمكن تعريف الإمالة بأنها تقريب الفتحة من الكسرة، وتقريب الألف بعدها نحو الياء.

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٢٠٩/٣.

(٢) دروس في علم أصوات العربية، جان كانييتو، ١٥٧.

(٣) اللهجات العربية في التراث، أحمد الجندي ٢٧٥.

(٤) نظرة في بعض الأوزان الصرفية (بحث)، جعفر عباينة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج (١٢-٢٢)

١٩٨٣، ٣٨ وما بعدها.

ثانياً: ثمة فرق آخر سوى الطول (الكم) لا يمكن تجاهله حين نعرّف الإمالة وهو فارق (الكيف)، إذ لو لم ندرك هذه الحقيقة لوضعنا حداً للإمالة لا يشتمل الأنواع الثلاثة لها، كأن نقول الإمالة: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، ونفترض هنا أن الفتحة تشمل الصائتين الواسعين (الألف والفتحة) ثم نذهب إلى أنه "لا فرق بين أن تُمال الفتحة أو تُمال ألف المدّ، لأنّ العملية العضويّة واحدة في الحالتين"^(١).

إذ الحقيقة غير ذلك، فثمة فارق كفي في إلى جانب الفارق الكميّ يجب مراعاته عند تحديد درجة الإمالة وبناء عليه نستطيع تحديد درجتين أساسيتين من درجات الإمالة هما: "أ- إمالة قصيرة: نشأت نتيجة النحو بالفتحة نحو الكسرة، ومن الممكن أن نرمز لها هنا بالرمز (e) وذلك من نحو الإمالة في (من الضّرر، ومن الكبر، ومن الصّغر، ومن المحاذر). ب- إمالة طويلة: نشأت نتيجة النحو بالألف نحو الياء، ومن الممكن أن يرمز لها بالرمز (ē) "^(٢).

وفي ضوء هاتين الحقيقتين السابقتين فإننا سنرتضي كل تعريف يتّفق مع ما قدمه الدرس الصوتي الحديث إذ يشمل الأنواع الثلاثة للإمالة السابقة الذكر، كتعريف ابن السراج القائل: "معنى الإمالة أن تميل الألف نحو الياء والفتحة نحو الكسرة"^(٣) وقد وافقه بمضمون هذا التعريف الزجاجي^(٤) والأنباري^(٥) والسيوطي^(٦) والبنّا^(٧)، هذا إذا ما أحسنّا الظنّ بابن السراج من أن مراده في هذا توزيع التعريف بحسب ما يقتضيه المثال، فنعرّف الإمالة بأنها: ميل الألف نحو الياء في الأمثلة التي توجد فيها ألف وما بعدها مكسور كعابدٍ وعالمٍ، وبأنها ميل الفتحة نحو الكسرة في الأمثلة التي تحتوي على الفتحة المتبوعة بكسر فقط كما في النوعين الآخرين من أنواع الإمالة.

(١) في اللهجات العربية إبراهيم أنيس ٦٤.

(٢) في الأصوات اللغوية - دراسة في أصوات المدّ، غالب المطليبي ١٦٣.

(٣) الأصول في النحو ١٦٠/٣.

(٤) الجمل في النحو، ٣٩٤.

(٥) أسرار العربية، ٢٧٩.

(٦) الإتيقان ٢٥٦/١.

(٧) الإتحاف، ٧٤.

كما أتفق مع (برجستر آسر) في تعريفه للإمالة إذا كان مقصده من هذا التعريف ما قدّمته من تعقيب على تعريف ابن السراج السابق حين وصف الإمالة قائلاً: "إمالة الفتحة والألف نحو الكسرة والياء" (١) كما أتفق مع سمير استنيتيه حين عرفها تعريفاً واضحاً مفصلاً: "الإمالة إمالة الألف نحو ياء المدّ ، وإمالة الفتحة باتجاه الكسرة" (٢) إذ إن النظرة الصوتية المعاصرة تتفق مع ما ذهب إليه من أنّ الإمالة عدول بالألف عن استوائه وجنوح به إلى الياء لكن "يضاف إلى ذلك إمالة الفتحة نحو الكسرة" (٣).

وعودّ إلى ذي بدء إلى ما قلته سابقاً من أنّ القيسي نهج منهج سيوييه في تعريفه للإمالة حين أخذ مادة هذا التعريف من كلام سيوييه وهي "التقريب ، والأصوات المشتركة بهذا التقريب" وقد تمّ مناقشة هذا الأمر فيما سبق. وهناك مادة ثالثة لا بدّ من توضيحها حتى يتبين الأمر كلياً وتلك هي اتجاه هذا التأثير أو (كيفية هذا التقريب) .

فقد قال القيسي في بيان منهجه في هذا الأمر حين تحدّث عن علّة من أعال الألف بتأثير من الكسرة التي على الراء بعد الألف: " وعلّة من أعاله أنه لما وقعت الكسرة بعد الألف قرّب الألف نحو الياء ، لتقرب من لفظ الكسر لأن الياء من الكسر، ولم يمكن ذلك حتى قرّبت الفتحة التي قبل الألف نحو الكسر" (٤) ويمكن توضيح هذا الأمر بما هو آت :
في الخطوة الأولى: تُقرب الألف نحو الياء بتأثير الكسرة لتقرب الألف من الكسر .
في الخطوة الثانية: تُقرب الفتحة التي قبل الألف نحو الكسرة بسبب إمالة الألف ، ويقول في موطن آخر: "إذا قرّبت الألف إلى الياء في الإمالة لم يكن ذلك حتى تقرب الفتحة التي قبلها نحو الكسرة" (٥).

وهذا يتفق مع منهج سيوييه القائل: "واعلم أنّ الألف إذا دخلتها الإمالة دخل الإمالة ما قبلها" (٦) فهو يرى "أنّ الإمالة إنما تكون في الألف بأن ينحى بها نحو الياء ولأجل الألف المنحو بها في هذا النحو تُغيّر الحركة قبلها" (٧).

(١) التطور النحوي ، برجستر آسر، ٥٩.

(٢) تحليل الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب (بحث) ، سمير استنيتيه ٤١.

(٣) السابق ٤١.

(٤) الكشف ١/١٧٠ ، ١/١٧٩ ، الرعاية ١٣٠.

(٥) التبصرة في القراءات ١١٩.

(٦) الكتاب ٤/١٢٦.

(٧) الدراسات الصوتية عند ابن جني ، حسام النعيمي ٢٠١.

وهو مذهب يخالف مذهب ابن جني حين عرّف الإمالة قائلاً "أن تتحو بالفتحة نحو الكسرة، فتميل الألف التي بعدها نحو الياء"^(١) إذ الأصل في الإمالة - عنده - أن تُمال الفتحة إلى الكسرة لمجانستها الكسرة التي تلي الألف فتُمال الألف لإمالة الفتحة .

أما إذا أردنا أن نحتكم إلى الدرس الصوتي الحديث لهذه المسألة فإن كلا المذهبين فاسد؛ لأنهما قد بنيا على أساس باطل، إذ يفترض كلا المذهبين وجود صائت قصير سابق للصائت الطويل الذي هو من جنسه وهذا ما لا يقبله الدرس الصوتي الحديث.

ثانياً: درجات الإمالة:

قابل القيسي من خلال النص الذي أورده في كتاب الكشف ومفاده "باب تذكر فيه علل الفتح والإمالة وما هو بين اللفظين"^(٢) بين مصطلحين وجب علينا التعريف بهما قبل المضي في توضيح درجات الإمالة لما في هذا التعريف من أهمية في بيان هذه الدرجات ، وهذان المصطلحان هما: الفتح والإمالة.

فقد عرّف علماء القراءات الفتح بأنه "عبارة عن فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف، وهو فيما بعده ألف أظهر، ويقال له أيضاً التفخيم وربما قيل له النصب، كما قسّموا الفتح قسمين: الفتح الشديد، والفتح المتوسط"^(٣) فالشديد هو نهاية فتح الشخص فمه بذلك الحرف^(٤) وتحرم هذه الدرجة من الفتح في القرآن^(٥) بل هو معدوم في لغة العرب وإنما يوجد في لفظ عجم الفرس ولا سيما أهل خراسان ، وهو اليوم في أهل ما وراء النهر أيضاً^(٦) ويقال له التفخيم^(٧) أو التفخيم المحض^(٨).

(١) سر صناعة الإعراب ١/٥٢.

(٢) الكشف ١/١٦٨.

(٣) النشر ٢/٢٣، الإتيقان ١/٢٥٦، الإتحاف ٧٤.

(٤) النشر ٢/٢٤.

(٥) الإتيقان ١/٢٥٦، الإتحاف ٧٤.

(٦) النشر ٢/٢٤.

(٧) الإتيقان ١/٢٥٦، الإتحاف ٧٤.

(٨) النشر ٢/٢٤.

والفتح المتوسط هو: ما بين الفتح الشديد والإمالة المتوسطة وهذا الذي يستعمله أصحاب الفتح من القراء^(١) ويقال له الترقيق^(٢) ولعل المقصود بهذه الدرجة من الفتح الألف أو الفتحة المرفقة في العربية، وهي الصائت الذي يكون مقدّم للسان مستويّاً في قاع الفم والشفتان معه منفرجتان حال النطق به، على أن يرتفع وسط اللسان قليلاً مع نطقه^(٣).

ويرمز لهذا الصائت بالرمز الدولي (a) ويحدد مكانه على المقاييس المعيارية العامة للصوائت العالمية فيما عرفت بمصطلح (الحركات المعيارية) بين الفتح الشديد والإمالة المتوسطة^(٤)، كما هو بين في الشكل (١) من الصفحة (٣٥١).

أما مصطلح الإمالة فقد عرفه القيسي قائلاً: "هو تقريب الألف نحو الياء، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة" ^(٥) وحاول أن يحدد درجة الإمالة هذه حين عرف (الألف المائلة) قائلاً: "هي ألف بين الألف والياء، لا هي ألف خالصة، ولا ياء خالصة، إنما هي قريبة من لفظ الياء" ^(٦) ومعنى هذا أن درجة الإمالة تتوسط الألف المدية والياء المدية بيد أنها إلى الياء أقرب، وهي الدرجة التي أطلق عليها العلماء فيما بعد بالشديدة.

كما ظهرت عند القيسي درجة أخرى من درجات الإمالة وقد سماها "بين اللفظين" واصطلح عليها بـ "التوسط" وعرفها قائلاً "معناها بين الفتح والإمالة، لا هو مفتوح محض، ولا مُمال محض" ^(٧) أي بين الفتح والإمالة وهي الدرجة التي اصطلح عليها علماء القراءات فيما بعد بـ "الإمالة الصغرى".

وثمة درجة كان القيسي قد أشار إليها وهي: "ما هو أقرب إلى الفتح" ^(٨) حين قال: "ومن ذلك أيضاً "ياسين" قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي بإمالة الياء غير أن حمزة أقرب إلى الفتح وفتح الباقون" ^(٩) " لكن الذي عليه العمل كما يقول عبد الفتاح شلبي إمالتان فقط هما^(١):

(١) السابق ٢/٢٤، الإتيان ١/٢٥٧.

(٢) السابق ٢/٢٤.

(٣) علم اللغة العام كمال بشر ١٥٢، دراسات في التجويد والأصوات اللغوية، عبد الحميد أبو سكين ٧٣.

(٤) في الدراسات القرآنية واللغوية، عبد الفتاح شلبي ٤٤، علم اللغة العام، كمال بشر ١٥٣.

(٥) الكشف ١/١٦٨.

(٦) الرعاية ١٠٨.

(٧) الكشف ١/١٨٣، ١/١٧١.

(٨) السابق ١/١٨٨.

(٩) السابق ١/١٨٨.

١- الإمالة الكبرى أو (الشديدة) .

٢- الإمالة الصغرى أو (بين بين).

واختلاف الدرجة في الإمالة هاهنا مبني على مدى قرب الألف الممالة أو الفتحة من الياء أو الكسرة ، فإذا كان هذا القرب من الكسر شديداً فإننا نعت الإمالة هاهنا بالشديدة وبعدهما عن الكسر نَصِف الإمالة بالخفّة ، يقول ابن يعيش في هذا الشأن: "بحسب قرب ذلك الموضع من الياء تكون شدة الإمالة وبحسب بعده تكون خفتها"^(٢).

وقد ظهر مصطلحا: الإمالة الشديدة، والإمالة المتوسطة في كتب القراءات بمصطلحات أخرى، فقد قال ابن الجزري: "الإمالة أن تتحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء (كثيراً) وهو (المحض) ويقال له (الإضجاع)، ويقال له: (البطح) وربما قيل له (الكسر) أيضاً، و(قليلاً) وهو بين اللفظين، ويقال له أيضاً: (التقليل) و (التلطيف) و(بين بين)، فهي بهذا الاعتبار تنقسم أيضاً قسمين: إمالة شديدة، وإمالة متوسطة، وكلاهما جائز في القراءة ، جارٍ في لغة العرب"^(٣) وقد وردت كذلك عند السيوطي^(٤).

ولقد اقتفى ابن الجزري آثار القيسي حين عرّف الإمالة المتوسطة بأنها الإمالة التي هي "بين الفتح المتوسط وبين الإمالة الشديدة"^(٥) وكذا وردت هذه التعريفات عند ابن القاصح إذ "الكبرى متناهية في الانحراف ، والصغرى متوسطة بين اللفظين، أي بين لفظ الفتح ولفظ الإمالة المحضة"^(٦) وثمة حقيقة مهمة قد بيّنها علماء القراءات مفادها أنّ "الإمالة الشديدة يجتنب معها القلب الخالص والإشباع المبالغ فيه"^(٧).

ويمكن توضيح درجات الإمالة بالاعتماد على تلك الدراسة التي قدّمها (دانيل جونز) والتي سعت لإيجاد مقاييس عامّة للصوائت بطريقة الاستنباط من اللغات المختلفة وبطريق النظر في إمكانيات الجهاز النطقي من حيث النطق بهذه الصوائت، فكان لدانيل جونز ذلك بعد أن اعتمد معيارين لهذه المقاييس وهما: حركة اللسان (عمودياً وأفقياً)، ووضع الشفتين، فخرج

(١) في الدراسات القرآنية واللغوية ، عبد الفتاح شلبي ٢٣.

(٢) شرح المفصل ٥٤/٩.

(٣) النشر ٢٤/٢.

(٤) الإتيان ٢٥٦/١ وما بعدها .

(٥) النشر ٢٤/٢.

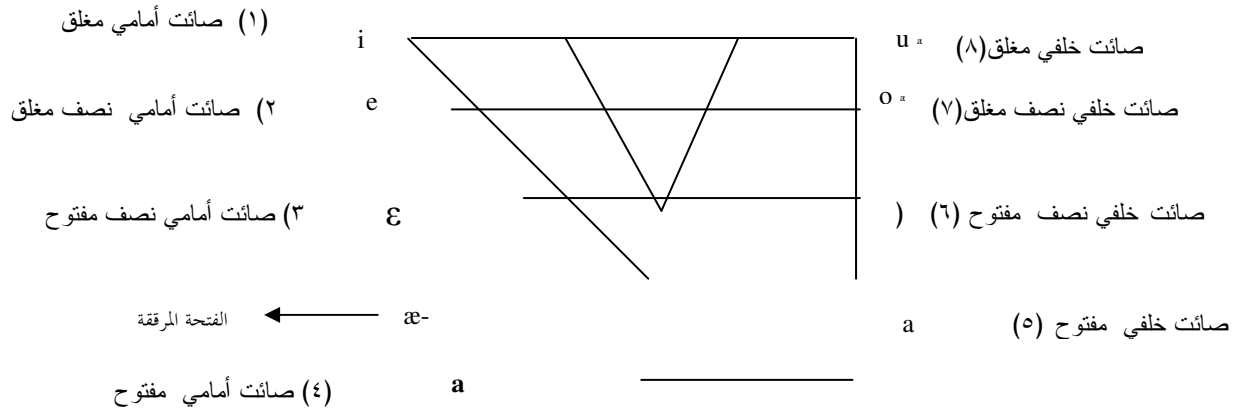
(٦) سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي ، علي بن عثمان بن القاصح ١٠٣.

(٧) النشر ٢٤/٢، الإتيان ٢٥٦/١.

من هذه الدراسة بما يُسمى (بالحركات المعيارية) وهي حركات لا تنسب إلى أي لغة، وإنما هي مقاييس أو (معايير) عامّة ، تنسب إليها وتقاس عليها الصوائت لأية لغة يراد دراستها أو تعلمها، وقد تمّ مناقشة هذا الأمر في الفصل السابق مناقشة مفصّلة، وقد تمّ فيها بيان مواطن الصوائت العربية من هذه الحركات المعيارية كما قدّمته الدراسات الصوتية الحديثة^(١).

(١) انظر ص (٣١٣ وما بعدها) من البحث .

وهذا بيان لما خرجت إليه هذه الدراسة الصوتية ممثلاً بهذا الرسم الهنسي:



شكل رقم (١)

وبناء على ما قدمته الدراسات اللغوية القديمة من وصف لدرجاتي الإمالة وفي ضوء هذا المفهوم في توزيع المقاييس العامة لما يسمى بالحركات المعيارية، يمكن توزيع درجتي الإمالة على النحو الآتي:

- (١) الإمالة الكبرى أو الشديدة أو المحضة أو الإضجاع أو البطح أو الكسر على ما اصطلح عليه بالحركة المعيارية الثانية أو شيئاً قريباً منها والتي يرمز لها بالرمز (e) ويمكن تعريفها بأنها صائت أمامي نصف مغلق يتكون بأن ترتفع مقدمة اللسان تجاه مقدم الحنك الصلب حال النطق به، كما تنفرج معه الشفتان .
- (٢) الإمالة الصغرى أو المتوسطة أو بين اللفظين أو التقليل أو التلطيف أو بين بين على ما اصطلح عليه بالحركة المعيارية الثالثة أو شيئاً قريباً منها، والتي يرمز لها بالرمز (ε) ويمكن تعريفها بأنها صائت أمامي نصف مفتوح يتكون بأن ترتفع مقدمة اللسان تجاه مقدم الحنك الصلب حال النطق به بدرجة أقل من السابقة وتنفرج معه الشفتان أيضاً.

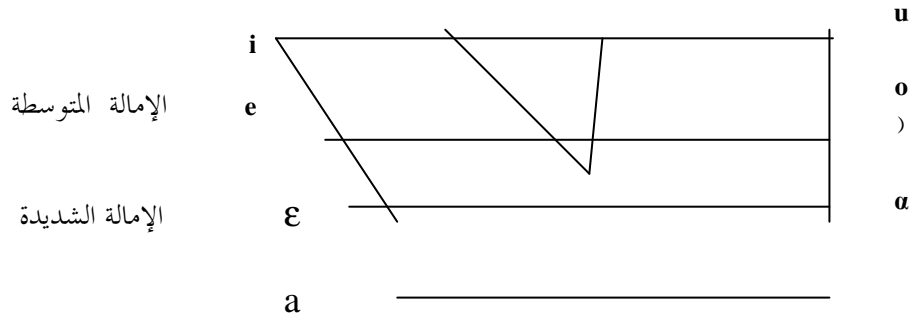
ومعنى هذا أن "درجات الإمالة تقع بين الحركة المعيارية الرابعة (a) حيث يكون اللسان منخفضاً مسطحاً في الفم، والحركة المعيارية الأولى (i) حين يرتفع اللسان إلى أقصى ما يصل إليه في صعوده نحو الحنك الأعلى، إذ بين هاتين الدرجتين تحدث الدرجات الآتية: الفتحة المرفقة (æ) والإمالة الخفيفة (E) والإمالة الشديدة (e)"^(١).

(١) في الدراسات القرآنية واللغوية، عبد الفتاح شلبي ٤٥.

وفي ضوء هذه الحقيقة الصوتية السابقة، وأعني تلك الحقيقة التي تؤكد أن اللسان يرتفع إلى الأعلى حال النطق بالكسرة، والتي فنّدت بالنتيجة أساس نظرة القدماء لهذا الصائت، من حيث أنهم كانوا يعدّون الكسرة صائتاً يطلب من الفم أسفله، والفتحة تطلب من الفم أعلاه^(١) ووجب علينا إعادة النظر في تحديد درجات الإمالة على أساس تلك القاعدة الصوتية التي وضعها ابن يعيش حين قال: "بحسب قرب ذلك الموضع من الياء تكون شدة الإمالة، وبحسب بعده تكون خفّتها"^(٢).

وقد كفى سمير استنبيته الأمر مناقشة حين وضّح مواطن درجات الإمالة معتمداً على النظرة الصوتية الحديثة للصوائت، إذ قال: "وعلى ذلك يكون ما سموه بالإمالة الصغرى قريباً مما نسميه نحن الآن - في علم الأصوات - بالحركة المعيارية الأساسية الثانية، ويكون ما سموه بالإمالة الكبرى قريباً مما نسميه الآن بالحركة المعيارية الأساسية الثالثة"^(٣).

ويمكن تمثيل هذا الرأي الموفّق بالشكل الآتي :



شكل رقم (٢)

بقي أن أشير إلى أن أغلب القدماء قصرُوا الإمالة على نوع واحد، وهو إمالة الفتحة نحو الكسرة أو الألف نحو الياء، أي أنهم قصرُوا هذا المصطلح لتلك الدرجات الواقعة بين

(١) الكشف ١/١٧١، شرح المفصل ٩/٥٥، النشر ٢/٢٨.

(٢) شرح المفصل ٩/٥٤.

(٣) تحليل الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي، سمير استنبيته (بحث) مجلة جامعة الملك سعود، م ٦، الآداب (١)، ١٩٩٤،

الحركة المعيارية الأولى (i) والحركة المعيارية الرابعة (a) بينما ارتضى المحدثون إطلاق مصطلح (الإمالة) على كل ما يقع من درجات تتوزع بين (الثالوث الصوتي)^(١).

وهذا يعني أن ثمة أنواعاً أخرى لدى المحدثين غير النوع الأول القديم، وإن كانوا قد استمدوا هذه الدرجات من كلام القدماء وأخص منهم ابن جني^(٢) فقد عرف بعضهم الإمالة بأنها "حركة واقعة بين أعلى حركة وأدنى حركة - سواء أكانت الحركة أمامية أم خلفية - فأعلى حركة أمامية هي الكسرة (والكسرة الطويلة وهي ياء المد)، وأدنى حركة أمامية هي الفتحة المرفقة (والفتحة الطويلة وهي الألف)، وأي حركة واقعة بين الكسرة والفتحة المرفقة، أو بين ياء المد والألف المرفقة هي حركة مُمالة، كذلك فإن أية حركة واقعة بين الضمة والفتحة المفخمة (أو بين واو المد والألف المفخمة) هي في حقيقتها إمالة"^(٣).

وعرفها آخر بقوله: "هي الاتجاه بصوت اللين طويلاً كان أم قصيراً إلى وضع يكون نطقه فيه شيئاً وسطاً بين صوتين مختلفين من أصوات اللين"^(٤) وقد راق هذا التعريف بعض المحدثين إذ قال: "وهذا التعريف أشمل تعريف للإمالة ويشمل جميع أنواع الإمالة، والتي يمكن أن تكون كالتالي:

١- إمالة الفتحة طويلة كانت أم قصيرة.

٢- إمالة الضمة طويلة كانت أم قصيرة.

٣- إمالة الكسرة طويلة كانت أم قصيرة"^(٥).

ولعلي لا أجنب الحقيقة إن قلت: إن هذه التعريفات الحديثة السابقة والتوسع في إعطاء مدلول مصطلح (الإمالة) أكثر مما كان عليه عند أغلب القدماء؛ إذ شمل ثلاثة أنواع، لا يتباعد - وأعني التعريفات، لا يتباعد - وأعني هذا التوسع - في الجوهر عمّا قاله الفارابي - مع التنبيه إلى مسألة الاختلاف في مصداقية مواقع الصوائت - ومفاده: "والمصوتات الطويلة، منها أطراف، ومنها ممتزجة عن الأطراف، والأطراف ثلاثة؛ إمّا الطرف العالي وهو (الألف)، وإمّا

(١) ارتضيت إطلاق هذا المصطلح على الدرجات الثلاث المتباينة للضم (الضمة والواو المدية)، والفتح (الفتحة والألف)، والكسر (الكسرة والياء المدية) حيث يمكن من خلال الرسم الهندسي تشكيل مثلث بين هذه الدرجات مع التأكيد على الفارق الكمي إلى جانب الكيفي بين هذه الأصوات.

(٢) سر صناعة الاعراب ٥٢/١ وما بعدها.

(٣) تحليل الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي (بحث) سمير استيته، ١٠٧ وما بعدها.

(٤) لغة هذيل، عبد الجواد الطيب، ٦٩.

(٥) المصطلح الصوتي، عبد القادر مرعي، ١٥٨.

الطرف المنخفض وهو (الياء)، وإمّا متوسط وهو (الواو). والممزوجة؛ إمّا ممزوجة من (الألف والياء)، وإمّا من (ياء وواو)، وإمّا من (ألف وواو) وكل واحدة من هذه الثلاثة الممتزجة؛ إمّا مائلة إلى أحد الطرفين أو متوسطة غير مائلة، والمائلة إمّا إلى هذا وإمّا إلى ذلك^(١) فهذا حديث مفصّل واضح عن الأنواع الثلاثة التي تحدّث عنها المحدثون. إذ لا فرق جوهرياً بين ما قدّمه الفارابي وبين ما قدّمه. إذ الفرق الحقيقي بينهما – وأعني بين نظرة القدماء ونظرة المحدثين – كان في تحديد موطن الصوائت.

(١) الموسيقي الكبير، ١٠٧٣.

ثالثاً: علل الإمالة :

ارتضيت تسمية هذا العنوان بعلل الإمالة، لا بعلة الإمالة؛ ذلك لأن أسباب الإمالة تتعدّد بتعدد أقسامها، كما يقول القيسي "اعلم أن العلل التي توجب الإمالة ثلاث: وهي الكسرة وما أميل ليدل على أصله، والإمالة للإمالة"^(١).

ولنبداً بمناقشة هذه العلل واحدة تلو الأخرى، لا كما أرادها القيسي حين قال: "فنبداً بذكر ما أميل لكسرة، ثم نتبعه ما أميل ليدل على أصله، ثم نتبعه ما أميل لإمالة بعده"^(٢) وإنما نبداً بذكر ما أميل لكسرة ثم نتبعه ما أميل لإمالة بعده؛ وذلك لتقارب الأساس في معالجة هاتين العلتين، ثم ننتهي بما أميل ليدل على أصله.

- العلة الأولى: ما أميل لكسرة

لو تأملنا التعريف السابق الذي قدّمه القيسي للإمالة ومفاده "معنى الإمالة تقريب الألف نحو الياء والفتحة التي قبلها نحو الكسرة"^(٣) لخرجنا بنتيجة مفادها أن الإمالة: تقريب صوت من صوت أو بتعبير أدق تقريب صائت من صائت، وقد جاء في اللسان: "القرب نقيض البعد، وقرب الشيء بالضم يقرب قريباً وقرباناً أي دنا"^(٤).

ومعنى هذا أن ظاهرة الإمالة تسعى للتقريب بين الأصوات الصائتة لتجانس بغية تخفيف الجهد العضلي المبذول أثناء النطق، وهي علة قالها القدماء وأكدها المحدثون، فقد قال سيبويه إمام النحاة: "إنما أمالوها - ويقصد الألف - للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقربوها منها كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي"^(٥) إشارة منه إلى ما تحدثنا عنه في فصل المماثلة بين الأصوات فهو يقرب المسألة إلى الأذهان بعقد مقارنة بين التقريب الصائتي الذي يحدث بين الصوائت، والتقريب الصوامتي الذي يحدث بين الصوامت - إذا جاز التعبير - ووضّح ابن جني المسألة توضيحاً ظاهراً حين تحدث قائلاً: "تميل الألف التي بعدها - ويقصد الفتحة - نحو الياء لضرب من تجانس الصوت"^(٦) أو "تناسب الصوت" كما أرادها الفارسي^(١) أو "طلباً للتخفيف" كما عبّر عنها ابن خالويه^(٢).

(١) الكشف ١/١٧٠.

(٢) السابق ١/١٧٠.

(٣) السابق ١/١٦٨.

(٤) لسان العرب، مادة (قرب).

(٥) الكتاب ٤/١١٧.

(٦) سر صناعة الإعراب ١/٥٢، اللّمع ٢٣٩.

وإذا كان سيبويه قد ربط بين الإدغام والإمالة لتقريب الفكرة من الذهن، فقد عدّ ابن جنّي الإمالة نوعاً من الإدغام الذي قسّمه قسمين: إدغام أصغر و إدغام أكبر ، وجعل الإمالة من الإدغام الأصغر؛ إذ قال بهذا الشأن "وأما الإدغام الأصغر فهو تقريب الحرف من الحرف، وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك، وهو ضروب: فمن ذلك الإمالة، وإنما وقعت في الكلام لتقريب الصوت من الصوت"^(٣) ويؤكد ابن جنّي بهذا الكلام ما ذهب إليه حين قال: "اعلم أنك كما تجد هذه المضارعة وهذا التقارب بين الحروف فقد تجده أيضاً بين الحركات"^(٤) كما يوضح قول سيبويه السابق في مسألة التقريب التي ذكرها.

وقبل أن نعرض لرأي القيسي بهذا الموضوع نفضّل أن نُقدم آراء العلماء الذين جاءوا بعده حتى نؤكد أن مذهب القدماء واحدٌ في تعليل هذه المسألة، فقد جاء في المفصل: أن إمالة الألف نحو الياء هو ضربٌ من التجانس الصوتي^(٥) وفسّر ابن يعيش هذا التجانس - وقد وافق القيسي بهذا كما سنرى - قائلاً: "قربوا الألف من الياء لأنّ الألف تطلب من الفم أعلاه، والكسرة تطلب أسفله وأدناه فتتنافرا، ولما تنافرا أجنحت الفتحة نحو الكسرة والألف نحو الياء، فصار الصوت (بين بين) فاعتدل الأمر بينهما وزال الاستئصال الحاصل بالتنافر"^(٦) فغرض الإمالة كما يقول هو: "ليس الغرض منها إلاّ تقريب صوت من صوت"^(٧). وقد وافقهما الأزهري في هذا الرأي أيضاً^(٨).

ويقول الاسترأبادي: "وسبب الإمالة إما قصد مناسبة صوت نطقك بالفتحة لصوت نطقك بالكسرة التي قبلها كعماد؛ أو بعدها كعالم، أو لصوت نطقك بياء قبلها كسيال وشيبان"^(٩) ويُعلّل الأنباري سبب إدخال الإمالة الكلام بقوله: "طلباً للتشاكل؛ لئلا تختلف الأصوات فتتنافر"^(١٠) وكنت قد وضّحت في فصل المماثلة أن المصطلحات التالية: (التقارب، التجانس والتشاكل،

(١) النكلمة ٢٢٣.

(٢) الحجة في القراءات السبع ١٠٠.

(٣) الخصائص ، ١٤١/٢.

(٤) سر صناعة الإعراب ٥١/١.

(٥) المفصل ٣٣٥.

(٦) شرح المفصل ٥٥/٩.

(٧) السابق ٤٧/١٠.

(٨) شرح التصريح على التوضيح ٣٤٦/٢.

(٩) شرح الشافية ٥/٣.

(١٠) أسرار العربية ٢٧٩، البيان في غريب إعراب القرآن ٣٩/١.

والمضارعة) تلتقي في جوهرها مع ما اصطلح عليه المحدثون بظاهرة المماثلة، وقد أكد ابن الجزري هذا حين قال: "وأما فائدة الإمالة في سهولة اللفظ وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع"^(١).

ومن كل ما سبق نستطيع القول: إنّ الإمالة لا تعدو أن تكون نوعاً من أنواع المماثلة فيما اصطلح عليه بالمماثلة الجزئية، تلك التي تتم بين الأصوات بصور شتى، إذ يفقد الصوت جزءاً من خصائصه الصوتية، والتي تُعدّ بمثابة هوية له، بتأثير من صوت سابق أو لاحق سعيّاً للانسجام الصوتي بينهما.

وقد تحدث القيسي عن هذا الغرض حديثاً مفصلاً، وذلك حين تحدّث عن النوع الأول من العلل التي توجب الإمالة وهو - وأعني النوع - ما أميل للكسرة. فقد ضرب القيسي أمثلة متنوعة توضيحاً لهذا النوع وجعل علة هذه الأمثلة جميعها واحدة إذ قال: "وعلة من أماله أنه لما وقعت الكسرة بعد الألف قرب الألف نحو الياء، لتقرب من لفظ الكسر، لأنّ الياء من الكسر، ولم يمكن ذلك حتى قربت الفتحة التي قبل الألف نحو الكسر، فحسن ذلك ليعمل اللسان عملاً واحداً متسلاً، فذلك أخف من أن يعمل متصعداً بالفتحة والألف، ثم يهبط متسلاً بكسرة الراء"^(٢).

فلو سلّمنا جدلاً بأنّ ما قاله القيسي حول حقيقة الكسرة والفتحة من حيث الارتفاع والهبوط صحيح، لاستطعنا القول: إنّ القيسي قد أدرك الوظيفة الصوتية التي تؤديها ظاهرة الإمالة، إذ الغاية من هذه الظاهرة - كما يراها هو - إنما هي تحقيق التقارب بين الأصوات؛ لئلا يكون بينها تنافر، وبالتالي يعمل اللسان عملاً واحداً، وفي هذا تخفيف من الجهد العضلي المبذول أثناء النطق.

بيد أن ما يؤخذ على القيسي في هذه المسألة - وقد تبعه ابن يعيش والأزهري وابن الجزري من القدماء وأحمد علم الدين الجندي من المحدثين - حين قال: "الإمالة تقريب الألف من الياء، لأنّ الألف تطلب من الفم أعلاه، والكسرة تطلب أسفله، فتنافرا ولهذا أُنحِت نحو الكسرة، والألف نحو الياء، و بها زال النّقل وحلّ محله الانسجام والتماثل"^(٣) أنهم عدّوا الفتحة صائناً

(١) النشر ٢٨/٢.

(٢) الكشف ١٧٠/١ وما بعدها.

(٣) اللهجات العربية في التراث، أحمد علم الدين الجندي ٢٧٦/١ وما بعدها.

يطلب من الفم أعلاه، والكسرة تطلب من الفم أسفله، والحقيقة نقيض ذلك تماماً، فالفتحة - كما هي في الدرس الصوتي الحديث - تطلب من الفم أسفله، والكسرة هي التي تطلب من الفم أعلاه.

مع هذا فثمة ما يجمع الفكر الصوتي للقيسي في هذه المسألة والدرس الصوتي الحديث على ما بينهما من تناقض، وهو أنّ الطرفين رأياً فارقاً صوتياً بين الفتحة والكسرة، وبين الألف والياء، وبناء عليه فقد نظرا إلى أنّ الإمالة عاملٌ من عوامل تقليل الجهد المبذول أثناء النطق، ولعلّ ما قاله القيسي حين علّل قراءة من قرأ بإمالة الهاء والياء من قوله تعالى "كهيعص"^(١) تؤكد هذا الإحساس إذ قال: "فمن أمالهما جميعاً أثر الخروج من تسفل إلى تسفل لخفة ذلك، كمن فتحهما جميعاً فأثر الخروج من تصعد إلى تصعد ليعتدل اللفظ"^(٢).

أما الأمثلة التي ساقها القيسي ممثلة لهذا النوع من أنواع الإمالة - وأعني ما أميل للكسرة - فهي متنوعة ومختلفة؛ لهذا فإنني سأقسّم هذه الأمثلة بالنظر إلى نوع المثال، من حيث معالجته في ضوء علم اللغة المعاصر علماً بأنه قد تقدّم بيان العلة في غرض الإمالة لهذا النوع، فلا حاجة هنا لإعادتها .

-النوع الأول: ما أميل لكسر والمماثلة فيه رجعية غير مباشرة:

ويمكن تقسيم هذا النوع قسمين:

أ- ما أميل لكسرة وفي هذا القسم يفرق القيسي بين ما أميل لكسرة إعراب وما أميل لكسرة بناء - وأحسب أن لا قيمة صوتية لهذا التفريق - إذ إن لكلا النوعين وظيفة صوتية واحدة من حيث أن النتيجة ستكون واحدة وهي الوصول إلى الانسجام الصوتي.

ومن ذلك - كما يقول القيسي -: الكسرة تقع بعد الألف على راء، والكسرة إعراب نحو "النار، النهار"، وشبهه، فما بعد الألف راء مكسورة أماله أبو عمرو الدوري.... وقرأه ورش بين اللفظين، وفتحها الباقر"^(٣). ومن هذا أيضاً ما تفرّد بإمالته أبو عمرو الدوري عن الكسائي وليست الكسرة فيه إعراباً على الراء، بل هي بناء، وذلك قوله "من أنصاري"^(٤) و"سارعوا"^(٥)

(١) مريم ١ .

(٢) الكشف ١/١٨٧ .

(٣) السابق ١/١٧٠ .

(٤) آل عمران ٥٢ .

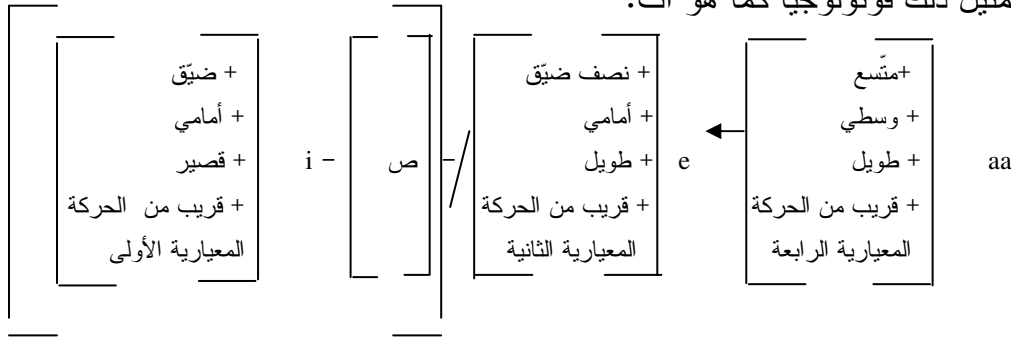
(٥) آل عمران ١٣٣ .

و"نسارع"^(١) و"يُسارعون"^(٢) فيقول القيسي: "أمال ذلك كله لوقوع الكسرة على الراء بعد الألف زائدة، وأجرى كسرة البناء مجرى كسرة الإعراب، والإمالة مع كسرة البناء أقوى، لأنها كسرة لازمة لا تتغيّر وكسرة الإعراب لا تلزم، إلا في حالة الخفض، فهي أضعف"^(٣).

ومن هذا الرأي أيضاً إمالة أبي عمرو الدوري عن الكسائي الألف لكسرة مما لا راء فيه نحو قوله تعالى "آذانهم"^(٤) و"آذاننا"^(٥) و"طغيانهم"^(٦) وعلّة ذلك في هذا كلّ كما يقول القيسي: "يميل الألف نحو الياء للكسرة بعدها، ويميل الفتحة التي قبلها نحو الكسرة ليعمل اللسان عملاً واحداً"^(٧).

والمماثلة هاهنا مماثلة رجعية إذا أثرت الكسرة (الصائت اللاحق) على الألف (الصائت السابق) فأميل إلى الياء، وهي مماثلة غير مباشرة؛ إذ فصل صوت الراء (في بعض الأمثلة) وصوت النون في الأمثلة الأخرى بين الصائتين.

ويمكن تمثيل ذلك فونولوجياً كما هو آت:



شكل رقم (٣)

وتُقرأ تُمال الألف (الصائت المتّسع الطويل الوسطي) القريب من الحركة المعيارية الرابعة إمالة شديدة نحو (e) (الصائت الأمامي نصف الضيق والقريب من الحركة المعيارية الثانية) في الموقع الذي تُتبع بصوت صامت متبوع بالكسرة (i) (الصائت الأمامي الضيق القصير، والمماثلة مماثلة رجعية غير مباشرة).

(١) المؤمنون ٥٦.

(٢) آل عمران ١١٤.

(٣) الكشف ١/١٧١.

(٤) البقرة ١٩.

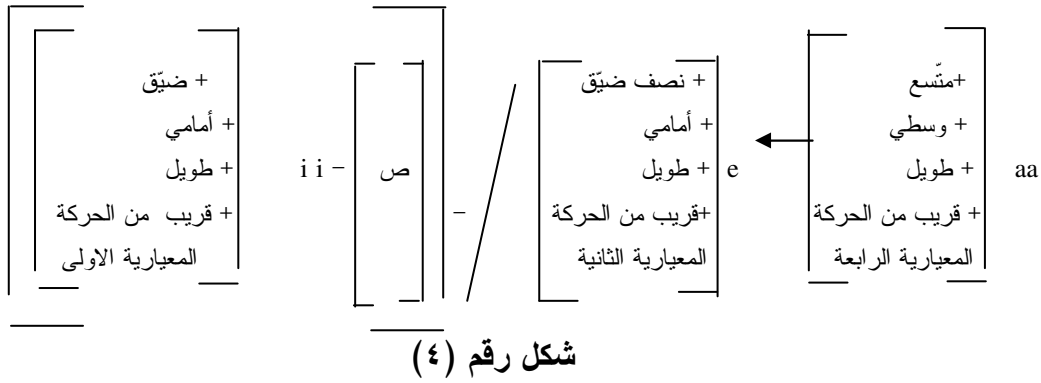
(٥) فصلت ٥.

(٦) البقرة ١٥.

(٧) الكشف ١/١٧١ وما بعدها.

ب- ما أميل للياء المدّية: ومن ذلك قول القيسي "ما نفرّد بإمّالته حمزة من قوله تعالى (أنا آتيك به) (١) أمال الألف على أنها ألف فاعل، وأمال الهمزة لكسرة التاء في الموضّعين في النمل ليعمل اللسان عملاً واحداً في المُتَسَفَّل" (٢) فالمماتلة هنا مماتلة رجعية؛ إذ أثرت الياء المدّية حركة التاء (الصائت الطويل اللاحق) على الألف (الصائت الطويل السابق) فأميلت إلى الياء، وهي مماتلة رجعية.

ويمكن تمثيل ذلك فونولوجياً كما هو آت:



شكل رقم (٤)

وتُقرأ: تُمال الألف (الصائت المتّسع الطويل القريب من الحركة المعيارية الرابعة) إمالة شديدة نحو (e) (الصائت نصف الضيق الأمامي القريب من الحركة المعيارية الثانية) في الموقع الذي يتبع بالياء المدّية (الصائت المتّسع الطويل القريب من الحركة المعيارية الأولى) والمماتلة رجعية غير مباشرة.

وثمة مثال أورده القيسي يجمع النوعين معاً - وأعني المُمال لكسرة والمُمال لياء مدّية - فقد قال: "من ذلك "الكافرين" (٣) إذا كان بالياء، أماله أبو عمر الدوري والكسائي وقرأه ورش بين اللفظين، وعلّة إمّالته للكسر الذي وقع بعد الألف، وحسن ذلك لإتيان الراء بعد الفاء المكسورة مكسورة وبعدها ياء، والياء من الكسرة، فتوالت الكسرات فحسنت إمّالته وقويت" (٤).

فالمماتلة هاهنا مماتلة رجعية من حيث أن التأثير أتجه من الخلف إلى الأمام كما أنها مماتلة غير مباشرة، إذ فصل صوت الفاء بين الكسرة (الصائت القصير المؤثر) والألف (الصائت الطويل المتأثر) كما فصل صوت الراء بين الياء المدّية (الصائت الطويل المؤثر)

(١) النمل ٣٩.

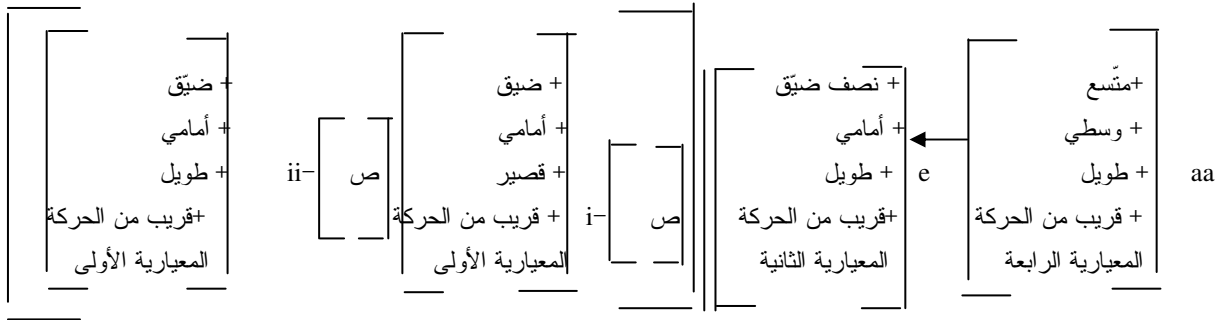
(٢) الكشف ١/١٧٣.

(٣) البقرة ١٩.

(٤) الكشف ١/١٧٣.

والألف (الصائت الطويل المتأثر) ويمكننا القول: إن المماثلة هنا مماثلة رجعية بيد أنها شديدة وارتضيت اصطلاحاً بالشديدة؛ ذلك لأن هيئة هذا التأثير، وحقيقته في هذا المثال تختلف عما هي عليه في الأمثلة السابقة من حيث إنَّ الألف أميلت بتأثير من الكسرة والياء المدية معاً، وهذا ما يفهم من قول القيسي حين قال: "ومن ذلك (الكافرين) إذا كان بالياء"^(١) وفيما أحسب أن المقصود بقوله "إذا كان بالياء" أن تأتي اللفظة في حالتها الجراً والنصب ويبنى على هذا امتناع الإمالة في حالة الرفع.

ويمكن تعريف المماثلة الشديدة: بأنها ضرب من أضرب المماثلة التي يتأثر فيها صوت ما بأكثر من صوت مؤثر في آن معاً شريطة أن يكون اتجاه التأثير محددًا من جانب واحد، كأن نقول: مماثلة شديدة تقديمية في اللفظة التي يتجه فيها التأثير من صوتين أو أكثر إلى الأمام باتجاه الصوت المتأثر، وفي المقابل نقول: مماثلة شديدة رجعية إذا كان التأثير يتجه من الخلف من صوتين مؤثرين أو أكثر، كما مرّ معنا في المثال السابق ويمكن تمثيل ذلك فونولوجياً كالاتي:



شكل رقم (٥)

* مع الاحتفاظ بمواقع الصوامت في اللفظة.

وتُقرأ: تُمال الألف (الصائت الطويل الوسطي المتسع القريب من الحركة المعيارية الرابعة) إلى (e) (الصائت نصف الضيق الطويل القريب من الحركة المعيارية الثانية) إمالة شديدة في الموقع الذي يكون فيه (الألف) متبوعاً بصائت ضيق أمامي قصير (i) وبصائت ضيق أمامي طويل (ii) كذلك، والمماثلة رجعية شديدة غير مباشرة.

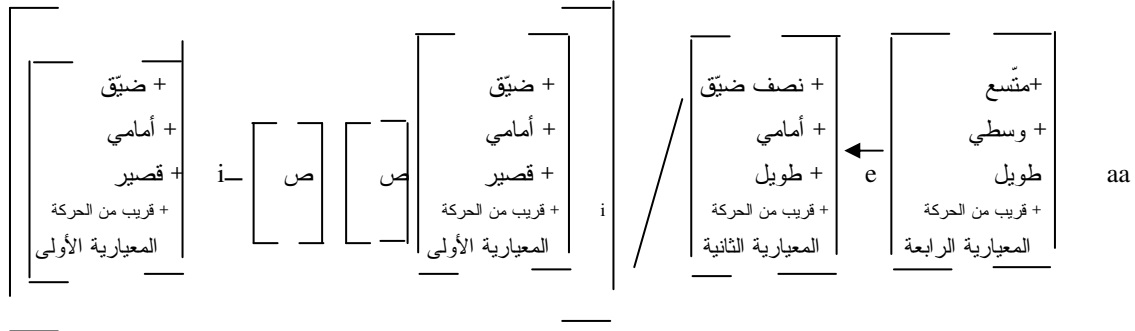
النوع الثاني: ما أميل لكسرة والمماثلة فيه ازدواجية غير مباشرة:

(١) السابق ١/١٧٢.

ومن ذلك قول القيسي: "ما تفرّد به ابن ذكوان من إمالة (المحراب) إذا كان مخفوضاً، وذلك في آل عمران ومريم أمالهما للكسرة بعد الألف، وهو ضعيف من وجهين: أحدهما أن الراء إذا انفتحت قبل الألف تمنع الإمالة، والثاني: أن الكسرة إعراب غير لازمة، لكن تنقوى إمالة (المحراب) قليلاً للكسرة التي على الميم، وللكسرة على الباء، وكلاهما يوجب الإمالة، فلما اجتمعنا قويت الإمالة بعض القوة"^(١).

فالمماثلة هنا مماثلة ازدواجية؛ ذلك لأن التأثير على صوت الألف جاء من الجانبين من صائت سابق (كسرة الميم) وصائت لاحق (كسرة الباء). أمّا قوله في ضعف هذه الإمالة، فقد بيّنتُ أن لا فرق بين الكسر الذي للإعراب والكسر الذي للبناء، إذ كلاهما يؤدي الوظيفة الصوتية في ظاهرة الإمالة، وأمّا قوله في أن الراء إذا انفتحت قبل الألف تمنع الإمالة فباطل؛ إذ إنّ الراء في الحقيقة مفتوحة، ورأيه هذا متأّت من اعتقاده بوجود فتحة قبل الألف وهو اعتقاد غير دقيق.

ويمكن تمثّل ذلك فونولوجياً كما هو آت:



شكل رقم (٦)

* مع الاحتفاظ بمواقع الصوامت في اللفظة.

وتُقرأ: تُمال الألف (الصائت المتّسع الطويل الوسطي القريب من الحركة المعيارية الرابعة) إمالة شديدة نحو (e) (الصائت الطويل الأمامي نصف الضيق القريب من الحركة المعيارية الثانية) في الموقع الذي يكون فيه صوت (الألف) متبوعاً بالكسرة (الصائت الأمامي الضيق القصير) ومسبوفاً بها أيضاً والمماثلة هنا مماثلة ازدواجية غير مباشرة.

النوع الثالث: ما أميل لكسرة والمماثلة فيه تقديمية غير مباشرة:

(١) السابق ١/١٧٢.

من ذلك كما يقول القيسي: "إمالة حمزة والكسائي" أو "كلاهما"^(١) أمالاه للكسرة التي على الكاف، ولم يعتد باللام، لأنّ الحرف الواحد، لا يمنع ولا يحجز، وقد أمالت العرب الألف للكسرة التي قبلها، وقد حال بينهما حرفان نحو قولهم: "لن تضربها، وتريد أن تنزعها"، فأمالوا المكسورة ولم يعتدوا بالهاء لخفائها، ولا بالباء، ولا بالعين، لأنه حرف واحد، فكأنهم قالوا: لن تضربا وتريد أن تنزعا، فالهاء لغوٌ وحرف لا يحجز"^(٢) وهو بهذا يقتفي آثار سيبويه القائل: "هذا باب من إمالة الألف يميلها ناس من العرب كثير، وذلك قولك: يريد أن يضربها، ويريد أن ينزعها لأنّ الهاء خفية، والحرف الذي قبل الحرف الذي يليه مكسور، فكأنه قال: يريد أن يضربا"^(٣).

وكأنني بالقيسي يشير إشارة واضحة - من خلال الكلام السابق - إلى ما عرفه العلماء المحدثون بالمماثلة غير المباشرة، إذ لا يعتد بالصامت الفاصل بين الصائتين (المؤثر والمتأثر) كما بين اتجاه هذا التأثير إذ الصوت المؤثر سابق للصوت المتأثر مما يعني أن اتجاه هذا التأثير سيكون من صوت سابق لصوت لاحق.

أما قضية خفاء الهاء التي أشار إليها القيسي فقد أكدها درس الصوتي الحديث، حين عدّ بعض المحدثين الهاء صوت النفس الخالص الذي لا يلقي مروره اعتراضاً في الفم^(٤) وذكر آخر أنها دفقة هواء كتلك التي تحدث بعد أن ينفرج العضوان الناطقان، إذ يتمكن تيار الهواء من العبور بسرعة وقوة، من بين الوترين الصوتيين، محدثاً صوتاً مثل الهاء"^(٥) ومن هنا جاء خفاء صوت الهاء؛ إذ الهاء صوت مهموس وثمة علاقة بين الوضوح السمعي الصوتي بالجهر والهمس. "من حيث أن الجهر عامل من عوامل وضوح الصوت، والهمس عامل من العوامل التي تنتقص من درجة هذا الوضوح"^(٦).

أما قوله: "أنهم أمالوا المكسورة ولم يعتدوا بالهاء لخفائها"، فهذا متأتم من أنّ اللسان يتخذ في نطق الهاء، أي موضع من المواضع التي يتخذها في نطق (الصوائت)؛ ومن ثم فمن المستطاع نطق أنواع من الهاء قدر ما يستطاع نطقه من أنواع الصوائت"^(٧) وهذا ما يفسر قول

(١) الإسراء ٢٣.

(٢) الكشف ١/١٧٣.

(٣) الكتاب ٤/١٢٣.

(٤) علم اللغة، محمود السعران ١٧٨.

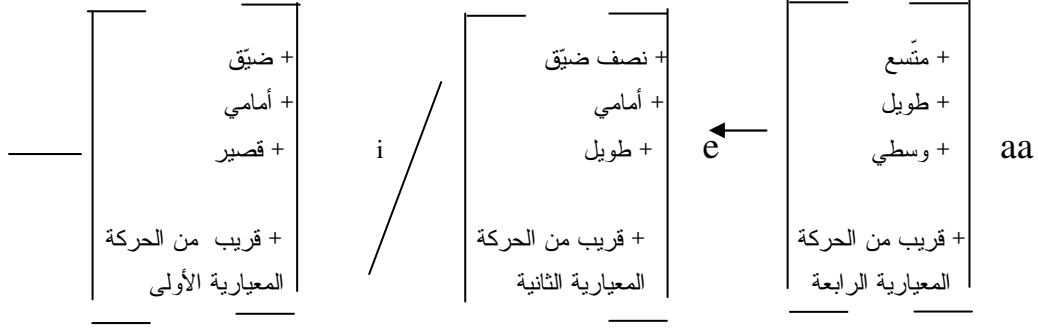
(٥) الأصوات اللغوية، سمير استيتيه ١٣٤.

(٦) الوضوح السمعي، (بحث) سمير استيتيه ٦٣.

(٧) علم اللغة محمود السعران ١٧٨.

العرب : لن تضربا وتريد أن تنزعا بدلاً من " لن تضربها وتريد أن تنزعها" إذ تجانس صوت الهاء مع الصائت الذي يليها (الألف) بكيفية النطق ، وبالتالي غابت أغلب ملامح هذا الصوت بانسجامه مع الصائت الذي يليه.

وأخيراً يمكن تمثيل المثال السابق فونولوجياً كالآتي:



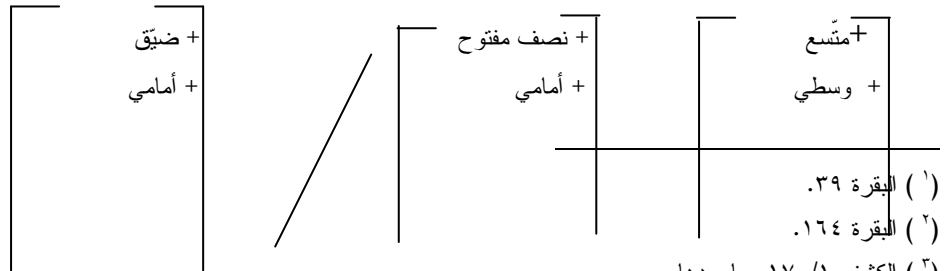
شكل رقم (٧)

* مع الاحتفاظ بوجود الصوامت في اللفظة.

وتُقرأ: تُمال الألف (الصائت المتسع الوسطي القريب من الحركة المعيارية الرابعة) إمالة شديدة نحو (e) (الصائت نصف الضيق الأمامي الطويل القريب من الحركة المعيارية الثانية) في الموقع الذي يكون فيه (الألف) مسبقاً بالكسرة (الصائت الضيق الأمامي القصير) والمماثلة تقدمية غير مباشرة.

وثمة إمالة أخرى أشار إليها القيسي، وتتطوي في تفسيرها تحت باب "ما أميل لكسر" بيد أنها تختلف عما سبق في درجة الإمالة، ومن ذلك تعقيبه على قراءة ورش لقوله تعالى "النار" (١) و "النهار" (٢) وشبهه وهي إمالة بين اللفظين إذ قال: "وعلة من قرأه بين اللفظين أنه توسط الأمر، فلم يُمل؛ لئلا يخرج الحرف عن أصله، ولم يفتح لقوة الكسرة في الراء، فقرأ ذلك بين اللفظين، أي بين الفتح والإمالة" (٣) وحدد هذه الدرجة بقوله: "لا هو مفتوح محض، ولا مُمال محض" (٤) وقد عُرفت هذه الدرجة بمصطلح الإمالة الصغرى (بين بين) عند علماء القراءات كما أسلفنا الذكر.

ويمكن تمثيل ذلك فونولوجياً كما هو آت:



(١) البقرة ٣٩.

(٢) البقرة ١٦٤.

(٣) الكشف ١٧٠/١ وما بعدها.

(٤) السابق ١٨٣/١.

aa + طويل	← ε	i + قصير
+ قريب من الحركة	+ قريب من الحركة	+ قريب من الحركة
المعيارية الرابعة	المعيارية الثالثة	المعيارية الأولى

شكل رقم (٨)

* مع الاحتفاظ بوجود الصامت بين الصائتين

وتُقرأ : وتُمال الألف (الصائت المتسع الوسطي الطويل القريب من الحركة المعيارية الرابعة) إمالة وسطى نحو (ε) (الصائت المفتوح الأمامي القريب من الحركة المعيارية الثالثة) في الموقع الذي يكون فيه (الألف) متبوعاً بكسرة (الصائت الضيق الأمامي القصير القريب من الحركة المعيارية الأولى) والمماثلة رجعية غير مباشرة.

العلّة الثانية: الإمالة للإمالة (*)

رأينا فيما سبق ومن خلال ما قدّمته من تحليل لعلّة ظاهرة الإمالة كيف أنّ الوظيفة الصوتية لظاهرة الإمالة هدفها التقليل من التناثر الصوتي بين الأصوات بغية الوصول إلى تجانسها وتناسبها، وبالتالي التخفيف من الجهد العضلي المبذول، وما ينطوي تحت هذا الهدف أيضاً ما أميل لإمالة قبله أو بعده، وتوضيح الأمر كما هو آت:

يقول القيسي: "الثالث من علل الإمالة المتقدمة الذكر هو الإمالة للإمالة، وذلك نحو "رأى" (١) "ورآه" (٢) و"رآك" (٣) أميلت فتحة الهمزة ، ليوصل بذلك إلى إمالة الألف، وأميلت الراء لإيتيان حرفين ممالين بعدها، ومثله و "تأى بجانبه" (٤) في الموضعين إذا أميلت النون" (٥).

وعلّة هذه الإمالة كما يقول القيسي: "أن الألف التي بعد الهمزة، أصلها الياء تقول: نأيتُ، والنأي، فتظهر الياء، وتقول: الرجلان نأياً، فتظهر الياء، فأمال لتقرب الألف إلى أصلها، ولم يمكن تقرب الألف إلى الياء إلا بتقريب فتح الهمزة إلى نحو الكسرة، ومما يقوي حسن الإمالة في جميع ما ذكرنا أن ألفه أصلها الياء، وأن من أمال أراد إتباع الخط، وذلك أن أكثره مكتوب في المصحف الإمام بالياء، فمن أمال أتى بلفظ خط المصحف واتبعه، ومن فتح قارب خط المصحف ولم يستوفه، فأمال علّة من أمال النون أيضاً من "تأى" فإنه لما وقع بعدها حرفان

(١) السابق ١/١٧٠.

(٢) الأنعام ٧٦.

(٣) النمل ٤٠.

(٤) الأنبياء ٣٦.

(٥) فصلت ٥١، الإسراء ٨٣.

(٦) الكشف ١/١٩١.

مُمالان أمال النون للإمالة التي بعدها، فيكون عمل اللسان من جهة واحدة، وهذا من الإمالة للإمالة، وهو قليل^(١).

ويبدو أنّ كلام سيبويه على الإمالة للإمالة كان مستند الدراسات الصوتية لعلماء العربية، لا للقيسي فحسب، إذ قال سيبويه: "قال ناس: رأيت عماداً، فأمالوا للإمالة كما أمالوا للكسرة: وقال قوم: رأيت علماً ونصبوا عماداً، لمّا لم يكن قبلها ياء ولا كسرة جُعِلت بمنزلتها في عبداً وقال بعض الذين يقولون في السكت بمال: من عند الله، ولزيد مال، شبّهوه بألف عماد للكسرة قبلها.... وتقول عمادا، تميل الألف الثانية لإمالة الأولى:^(٢) وتابعه ابن جني في هذا الرأي، بل اعتمد في توضيحه لهذا الرأي على المثال الذي ساقه سيبويه، فقد جاء في اللّمع: "الإمالة للإمالة، نحو قولك: رأيت عمادا، أمّلت فتحة الميم لكسرة العين ثم أمّلت فتحة الدال للإمالة قبلها"^(٣) وأضاف إليها، وكذلك كتبت كتابا، عملت حسابا^(٤).

وتبعه الزمخشري أيضاً وقد ضرب المثل ذاته^(٥) وعندما شرح ابن يعيش كلام الزمخشري اقترب من أمثلة سيبويه إذ قال: "وقد أمالوا الألف لألف ممالة قبلها قالوا رأيت عمادا ومعزانا" وحسبت حسابا وكتبت كتابا، أجروا الألف الممالة مجرى الياء لقرّبها منها فأجرحوا الألف الأخيرة نحو الياء، والفتحة قبلها نحو الكسرة، كما فعلوا ذلك فيما قبلها من الألف والفتحة، والغرض من ذلك تناسب الأصوات وتقارب أجزاسها"^(٦).

أما الاستراباذي فقد تابع سيبويه من جانب، وتابع القيسي من جانب آخر، إلا أنه فصل القول في هذا وأضاف إلى ما قاله سيبويه والقيسي ضرباً آخر لنوع الإمالة للإمالة إذ قال: "الإمالة للإمالة على ضربين: أحدهما: أن تُمال فتحة في كلمة إمالة فتحة في تلك الكلمة أو فيما هو كالجاء لتلك الكلمة، فالأول على ضربين: إما أن يُمال الثاني إمالة الأول نحو عمادا، أمّلت فتحة الدال وفقاً لإمالة فتحة الميم"^(٧).

(١) السابق ١/١٨٩.

(٢) الكتاب ٤/١٢٣.

(٣) اللّمع ٢٤١.

(٤) السابق ٢٤١.

(٥) المفصل ٣٣٦.

(٦) شرح المفصل ٥٨/٩ وما بعدها. وانظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢١٠/٣ وحديثه عن التناسب في الإمالة.

(٧) شرح الشافية ١٣/٣.

وهو كلام دقيق صحيح، كيف لا وفي هذه النظرة حساسية مرهفة لما يحدث من أثر صوتي بين الأصوات المتجاورة، وفيها من التفسير الذي يتفق والدرس الصوتي الحديث بما اصطلح عليه بالمماثلة التقدمية، تلك التي يتجه فيها التأثير من الصوت السابق إلى الصوت اللاحق، إذ أثر صوت الألف الممال (الصائت التابع الميم) بالألف التابع للدال فمائله فأميل الصائت الثاني لإمالة الأول والمماثلة غير مباشرة.

والقسم الثاني من الضرب الأول كما يقول الاسترابادي - وقد اتفق مع القيسي في هذا:-
"أو يُمال الأول لإمالة الثاني، وذلك إذا كان الثاني فتحة على الهمزة نحو: رأى ونأى، أمال بعضهم فتحتي الراء والنون؛ لإمالة فتحة الهمزة، وذلك لأن الهمزة حرف مستثقل فطلب التخفيف معها أكثر بتعديل الصوت في مجموع الكلمة"^(١).

ولنا في هذا النص الأخير ملاحظات لا بدّ من الوقوف عليها وبالتالي إعادة النظر في مضمونه، لكنّ لو سلّمنا جدلاً بتجاوزها وقبلنا بصحة ما في النص، فإننا نستطيع القول: إن الاسترابادي، وقد سبقه لهذا القيسي من قبل - قد وفق فيما ذهب إليه حين حلّ حقيقة هذا التأثير ووجهته فقد سبق الدرس الصوتي الحديث حين قال: يُمال الأول لإمالة الثاني، إذ اصطلح المحدثون على هذا المضمون بالمماثلة الرجعية التي يتجه فيها التأثير من الصوت اللاحق إلى الصوت السابق، كما تنبّه إلى مفهوم المماثلة بكل دقة من حيث إنه أشار إلى أن تجانس الأصوات ومماثلتها يتطلب تعديلاً للصوت في مجموعه الكلي أي بتأثير الأصوات المتجاورة، وقد سبقه القيسي إلى ذلك أيضاً^(٢) وسيأتي الحديث عن هذا لاحقاً - إن شاء الله.

أمّا الملاحظات التي تُسجّل على هذا النص فتتمثل بـ:
أولاً: افتراضه وجود فتحة للهمزة من الألفاظ (نأى رأى) قبل الصائت الطويل الألف، والحقيقة الصوتية غير ذلك: إذ إن حركة الهمزة هي الصائت الطويل، فالقيسي لم يكن موفقاً إذ قال:
"ولم يمكن تقريب الألف إلى الياء إلا بتقريب فتح الهمزة إلى نحو الكسرة"^(٣).

ثانياً: لقد أضاف الاسترابادي على ما قدّمه القيسي مسألة تخفيف الهمزة؛ إذ هي صوت مستثقل؛ وهي لفنة صوتية دقيقة من حيث إن الهمزة صوت يتطلّب جهداً عضلياً كبيراً أثناء

(١) السابق ١٣/٣.

(٢) الكشف ١٨٧/١.

(٣) السابق ١٨٩/١.

نطقها، كما يرى أن التجانس الصوتي يتطلب إمالة فتحتي النون والراء بتأثير من إمالة الهمزة مع تخفيفها- وهو بهذا يتفق مع القيسي- وهو كلام صحيح من حيث الحكم لهذه الإمالة ، بيد أنه يعوزه التفسير الدقيق إذ أن الحقيقة الصوتية - باعتقادي غير ذلك - فالمُمال في هذه الألفاظ (نأى ورأى) الألف (الصائت الطويل التابع للهمزة) فقط ، وتفسير ذلك أنّ حدّ التخفيف كما يراه الدرس الصوتي الحديث: "أن يبدل من الهمزة حرف علة مناسبة"^(١) ومعنى هذا أن الهمزة حينما تُخفّف ينعدم وجودها في اللفظة، والبديل عن ذلك إيجاد صائت مناسب يقتضيه جنس الصائت المجاور حتى يتحقق التجانس، ولما كان الصائت المجاور هو الفتحة (حركة النون والراء) والألف الصائت اللاحق للهمزة، كان البديل عن الهمزة في هذه الألفاظ الفتحة. هذا من حيث التصوّر المنطقي لا الصوتي، أما التصوّر الصوتي فلا وجود للصائت القصيرة قبل الصوائت الطويلة التي من جنسها "سواء كان الحرف مُملاً أم غير مُمل" ^(٢) ونخرج من هذا كله إلى أن الصائت المتبقي في اللفظة بعد تخفيف الهمزة هو الألف فقط، وهو الصوت المُمال، والذي دعا القدماء للاعتقاد بوجود إمالتين في اللفظة إيمانهم بوجود صائت قصير قبل الصائت الطويل الذي من جنسه.

أما الضرب الثاني من ضربي الإمالة للإمالة- كما ذكر الاستراباذي فهو "أن تُمال فتحة في كلمة لإمالة مثل تلك الفتحة في نظير تلك الكلمة في الفواصل، كقوله تعالى والضحي" ^(٣) أميل ليزواج (قلى)^(٤) وسهل ذلك كونه في أواخر الكلام ومواضع الوقف"^(٥) والغرض من هذه الإمالة التناسب الصوتي كما يرى الاستراباذي إذ قال: "اعلم أنّ الإمالة في الفواصل هي في الحقيقة إمالة للإمالة أيضاً، وذلك لأنه يُمال الضحي لإمالة قلى ؛ لتناسب رؤوس الآي"^(٦).

وقد أشار القيسي لهذا إشارة عابرة دون توضيح حين تحدّث عن الألفاظ التي تكون فيها الألف منقلبة عن ياء وتُمال لتدل على أصلها (الياء) كطغي والهوى - وسيأتي الحديث عن هذه العلة - فقال: "وكل ما وقع من هذا رأس آية ولا راء فيه"^(٧).

(١) أثر القراءات في الأصوات ، عبد الصبور شاهين ، ١٠٨ .

(٢) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، حسام النعيمي ، ٢٠٢ .

(٣) الضحي ١ .

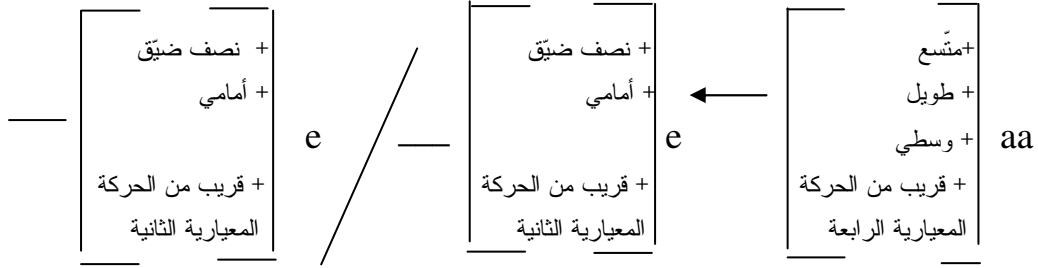
(٤) الضحي ٣ .

(٥) شرح الشافية ١٤/٣ .

(٦) السابق ١٣/٣ .

(٧) الكشف ١٢٨/١ .

ويمكن تمثيل قاعدة الإمالة للإمالة كالاتي :



شكل رقم (٩)

وتقرأ: يُمال الألف (الصائت المتسع الطويل الوسطي القريب من الحركة المعيارية الرابعة) إمالة شديدة نحو (e) (الصائت نصف الضيق الأمامي القريب من الحركة المعيارية الثانية) في الموقع الذي يكون فيه متبوعاً أو مسبقاً بـ (e) (الصائت الأمامي نصف الضيق القريب من الحركة المعيارية الثانية).

العلة الثالثة: ما أميل لتدل إمالته على أصله

جاء في الكشف ما نصه "على هذه العلة تجري أكثر الإمالات وذلك:

- أن تكون الألف أصلها الياء.
- أن تكون الألف زائدة رابعة أو أكثر، فيكون حكمها حكم ما أصله الياء.
- أن تكون الألف للتأنيث.

فتجب الإمالة لتدل على أصل الألف، أو على أن الألف في حكم ما أصله الياء، وذلك باب واسع^(١).

وقد ضرب القيسي لكل هذا أمثلة إذ قال: "قالتى أصلها الياء نحو الياء إمالة حمزة والكسائي لقوله: "أتى، وتعالى ورمى وطغى"^(٢) فهذا كله في الأفعال، وتكون في الأسماء نحو "الهدى، والهوى، ومنتهى"^(٣) وشبهه.

ويأتي في هذا ما أصل ألفه الثاني الواو ثم ترجع إلى الياء في الرباعي نحو "تركى" وزكى، ويرضى"^(٤) وشبهه، فذلك كله يميله حمزة والكسائي ليدلا على أن الألف قد صارت في

(١) الكشف ١/١٧٧.

(٢) الآيات حسب الترتيب: النحل ١، الأنعام ١٠، الأنفال ١٧، البقرة ١١٧.

(٣) الآيات حسب الترتيب: البقرة ١٩٦، النساء ١٣، النجم ١٤.

(٤) الآيات حسب الترتيب: طه ٧٦، النور ٢١، النساء ١١٨.

حكم ما أصله الياء" (1). أما الألف الزائدة التي تجري على حكم الأصلية فتمال، فنحو "كسالى وبتامى، وحوايا" (2) وشبهه، أماله أيضا حمزة والكسائي" (3).

"ومن ما فيه ألف التأنيث، فتمال، لأن التأنيث له الكسر والياء في قوله "أنى لك، ومتى" (4) وشبهه ولأن الألف قد صارت رابعة فيه، فهي في حكم ما أصل ألفه الياء، وذلك نحو "شتى، وصرعى، وقتلى" (5) وشبهه يميله حمزة والكسائي" (6).

"وعلة إمالته لتقرب الألف من أصلها أو حكمها، ولا بد أن يُنحى بالفتحة التي قبل الألف نحو الكسرة؛ فبذلك تتمكن إمالة الألف إلى نحو الياء في هذا وغيره" (7) وكان سيبويه قد تحدث عن هذه العلة مسبقا في كتابه*.

وقد تعرض علماء اللغة المحدثون لدراسة هذه العلة، والبحث فيها، فرأى إبراهيم أنيس أن "الإمالة فيما كان من الياء كانت مرحلة الانتقال إلى الألف فباع عنده كانت "بيع" ثم إمالة ثم فتح" (8) ثم بنى على هذا الكلام أن "قبائل الحجاز التي عُرف عنها الفتح قد قطعت مرحلة أخرى في تطور لهجاتها" (9). فهو يرى أن الإمالة مظهر من مظاهر البداوة وقفت عندها القبائل ولم تتطور الإمالة في ألسنتهم إلى الفتح كما حدث عند الحجازيين (10).

أما ما لم يكن منقلبا عن ياء فقد علّله بالإنسجام الصوتي (11) ثم بنى على هذا أن "كلمة كتاب كما ينطق بها بغير إمالة أقدم في نسجها منها إلى الإمالة" (12) وأما ما كان من الإمالة فيما

(1) الكشف ١٧٧/١ وما بعدها..

(2) الآيات حسب الترتيب: النساء ١٤٢، البقرة ٨٣، الأنعام ١٤٦.

(3) الكشف ١٧٨/١.

(4) الآيات حسب الترتيب: آل عمران ٣٧، البقرة ١٢.

(5) الآيات حسب الترتيب: طه ٥٣، الحاقة ٧، البقرة ١٧٨.

(6) الكشف ١٧٨/١.

(7) السابق ١٧٩/١.

* الكتاب ١١٨/٤ وما بعدها.

(8) في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس ٦٦.

(9) السابق ٦٧.

(10) السابق ٦٠.

(11) السابق ٦٧.

(12) السابق ٦٨.

أصله واو فقد ذكر أنه من الصعب تبريره من الناحية الصوتية كالإمالة في (خاف) لأن حق الإمالة هنا أن تكون نحو الواو لا الياء، وقد ذكر أن المبرد أنكر هذه الإمالة ووصفها بالقبح^(١).

في حين يرى حسام النعيمي "أن ظاهرة صوتية واحدة لا ينبغي أن يتجزأ تفسيرها ومن الصعب أن نقنع بأن الحجازيين كانت لغتهم متقدمة متطورة في مثل لفظة (سار) بغير إمالة وأن التميميين قد تخلفت لغتهم لبقاء الإمالة فيها، ثم تكون لهجة الحجاز متخلفة عن التطور في لفظة كتاب بغير إمالة بينما تكون لهجة البادية أحدث في تطورها لأنها أمالت الألف فيها. إنه لا بد من تفسير واحد لكل أضرب الإمالة، وهو عندي أن يُقال: إن ما نسمعه ألفا الآن كان في الأصل أحد صوتين: رقيق يقرب من الياء، وفخم يقرب من الواو، أما الرقيق الذي يقرب من الياء فجاءت عنه بعد تطوره الأفعال التي عينها ياء كسار يسير، وأما الفخم الذي يقرب من الواو فجاءت عنه بعد تطوره الأفعال التي عينها واو"^(٢) ثم خرج بالنتيجة إلى أن الإمالة والتفخيم ما هما إلا آثار هذين الصوتين، فالصوت الذي يسمع في الإمالة هو صوت الألف قديما حيث تطور صوت الإمالة إلى صوت الألف المحضة - كما نسمعا اليوم - عند قبائل العرب المتحضرة وبقيت آثاره عند القبائل البدوية، وسجلت بعض آثاره عند بعض قبائل الحجاز ولعلها كانت على أطرافها بين الحضارة والبداءة"^(٣).

وأيا كان الأصل: الفتح أم الإمالة، فإن كليهما فرع عن الألف الأصلية إذ يقول السيوطي: "ألف الإمالة والتفخيم فرع من الألف المنتصبة التي ليست فيها ترقيق ولا تفخيم"^(٤) هذا من جانب، ومن جانب آخر لا يمكن لنا أن نفسر الإمالة تفسيراً صوتياً بناء على هذه العلة؛ إذ هي آثار لهجة، وما يقوي هذا عندي أمران أولهما: لا يمكننا أن نتصور أن الناطق بالإمالة أو بغيرها سيبحث في أصل الألف أي منقلبة عن واو أو عن ياء حين يريد النطق بالألفاظ.

وثانيهما: أن حمزة والكسائي، وهما أبرز علماء الكوفة^(٥) هما اللذان كانا يميلان كل ما كان من الأسماء والأفعال من ذوات الياء^(٦) ويعلل عبد الفتاح شلبي هذا الأمر: "أن الكوفة نزل بها رجال من أسد التي اشتهرت بالإمالة - كما بينا سابقاً - وأفرادها يقرأون القرآن في لهجتهم

(١) السابق ٦٩.

(٢) الدراسات الصوتية واللهجية عند ابن جني، حسام النعيمي، ٢٠٤.

(٣) السابق ٢٠٤ وما بعدها.

(٤) همع الهوامع ٤٥٢/٣.

(٥) طبقات النحويين واللغويين ١٢٧ (الكسائي)، سير أعلام النبلاء ٢٧/٧ (حمزة).

(٦) في الدراسات القرآنية واللغوية (الإمالة)، عبد الفتاح شلبي ١٠٩ اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي ١٣٧.

بالإمالة... وقد مضت مدة كافية على نزول هؤلاء الأسديين الكوفة واستيطانهم إياها حتى تكاثروا وسيطرت لهجتهم على لهجة الأعاجم المستعربين والمتفصحين من أمثال الكسائي وحمزة وغيرهم^(١) فالكسائي من أولاد الفرس، بيد أنه دخل الكوفة وهو غلام^(٢).

ثم لا ننسى أن الكسائي أخذ القراءة عن حمزة الزيّات، إذ انتهت إليه رئاسة القراء بعد حمزة الزيّات^(٣) وأن حمزة فارسي الأصل وقد عاش في أحضان قبيلة أسد وربيعه^(٤). فقراءتهما إذن مرآة عاكسة للخصائص النطقية التي كان يتمتع بها أفراد بيئتهم.

رابعاً: أصوات الإمالة:

حدّد القيسي ثلاثة أصوات للإمالة حين قال: " حروف الإمالة : وهي ثلاثة أحرف: "الألف" و" الراء" و "هاء التأنيث"^(٥) ثم علّل سبب تسمية هذه الأصوات بأصوات الإمالة بقوله: "وإنما سُميت حروف الإمالة، لأنّ الإمالة في كلام العرب لا تكون إلاّ فيها"^(٦) وبناءً عليه فلا إمالة إلاّ بهذه الأصوات الثلاثة.

(١) السابق ١٢٨.

(٢) إنباه الرواة، ٢٨/٢٥٦.

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء ١/٣٣٥.

(٤) سير أعلام النبلاء ٧/٧٢.

(٥) الرعاية ١٢٩.

(٦) السابق ١٢٩.

الصوت الأول : الألف

عرّف القيسي الإمالة في الألف قائلاً: "ومعنى الإمالة في "الألف" أن تنحو بها نحو الياء، ولا تقدر على ذلك حتى تنحو بالفتحة التي قبلها نحو الكسرة ، فإذا قلت "في دارهم" أمّلت الألف لأجل كسرة "راء" وأمّلت فتحة الدال لأجل إمالة "الألف"^(١).

وقد بيّنت سابقاً أن لا حقيقة صوتية لوجود الصائت القصير (الفتحة) قبل الصائت الطويل الذي من جنسه (الألف) وبناء عليه فالإمالة - فيما أحسب - حدثت فقط للألف التي هي حركة الدال، إذ لا وجود حقيقي لإمالة ثانية - فيما سمّاه القيسي إمالة فتحة الدال - إذ إن اعتقاده هنا بوجود أكثر من إمالة متأت من أنه يؤمن كغيره من العلماء بوجود الصائت القصير السابق للصائت الطويل الذي من جنسه، وما يؤكد هذا قوله: "الألف وهاء التأنيث يمالان في أنفسهما ويمال ما قبلهما من أجلهما"^(٢) والمقصود بما قبلهما هنا الفتحة^(٣).

وقد ناقشت فيما سبق أمثلة عديدة ومختلفة لإمالة الألف، وقد أغنى ذلك عن إعادتها هنا، إذ فيما ذكرت كفاية لما قصدت إليه، إلا أن ثمة أمثلة فصلّ القيسي القول فيها، و تنطوي تحت هذا الباب، لم أكن قد أشرت إليها، وقد وضعها القيسي في فصل اصطلاح عليه "فصل في إمالة فواتح السور"^(٤) ومن ذلك "إمالة فواتح السور، قرأ ابن كثير وقالون وحفص "الر"^(٥) و"المر"^(٦) حيث وقع بالفتح، وورش بين اللفظين، والباقون بالإمالة، وعلة إمالة هذا النوع أن الألف التي من هجاء "راء" في تقدير ما أصله الياء، لأنها أسماء ما يكتب به، ففرّق بينهما وبين الحروف التي لا تجوز إمالتها، نحو: "ما، ولا، وإلا" هذا مذهب سيبويه في إجازة إمالة هذه الحروف التي في أوائل السور، فإن سمّيت بشيء من هذه الحروف جازت الإمالة"^(٧).

وواضح من كلام القيسي في النهاية أنه يسند الفضل لأهله، إذ اقتفى بهذا الرأي آثار سيبويه القائل: "وقالوا: لا، فلم يُميلوا لمّا لم يكن اسماً، فرقوا بينها وبين ذا، وقالوا: ما، فلم يميلوا لأنها لم تَمَكَّنْ تَمَكَّنْ ذا، ولأنّها لا تتم اسماً إلاّ بصلة، مع أنها لم تَمَكَّنْ تَمَكَّنْ المبهمة، فرقوا بين

(١) السابق ١٣٠.

(٢) السابق ١٣٠.

(٣) الكشف ٢٠٣/١.

(٤) السابق ١٨٦/١.

(٥) يونس ١.

(٦) الرعد ١.

(٧) الكشف ، ١٨٦/١ وما بعدها.

المبهمين، إذ كان ذا حالهما، وقالوا با، وتا، في حروف المعجم - ويعني هنا بالإمالة - لأنها أسماء ما يلفظ به، وليس فيها ما في قد، ولا، وإنما جاءت كسائر الأسماء لا لمعنى آخر^(١).

ومن ذلك أيضاً، من فواتح السور قول القيسي: "ومن فواتح السور "كهيعص" قرأ أبو بكر والكسائي بإمالة الهاء والياء، وقرأ أبو عمرو بإمالة الهاء وحدها، وقرأ ابن عامر وحمزة بإمالة الياء وحدها، وقرأ نافع بين اللفظين، و [قرأ ابن كثير وحفص بالفتح فيهما]، فمن أمالهما جميعاً أثر الخروج من تَسْفُل إلى تَسْفُل، لخفة ذلك، كمن فتحهما جميعاً، فأثر الخروج من تَصْعُد إلى تَصْعُد، ليعتدل اللفظ، ومن أمال الياء أقوى ممن أمال الهاء، لأن من أمال الياء خرج من تَصْعُد إلى تَسْفُل وذلك حسن. ومن أمال الهاء خرج من تَسْفُل إلى تَصْعُد وذلك صعب قبيح^(٢).

وفي هذا الكلام ما يؤكد أن القيسي كان مدركاً للوظيفة الصوتية لظاهرة الإمالة من حيث إنها تدخل الأصوات في تجانس وتناسب ليتسنى للناطق التقليل من الجهد العضلي المبذول، كيف لا وفيها خلاص من التنافر الصوتي والاختلاف النطقي.

ويجدر بي التنبيه هاهنا إلى أن المقصود بإمالة الهاء والياء كما ذكرها القيسي لم يكن لذات الهاء والياء، بل إن المقصود بالمُمال هنا ألف الهاء ذلك أننا نلفظها هكذا (ها) وألف الياء (يا) وسيأتي الحديث عن إمالة الهاء في عنوان خاص، لكن المقصود هنا يختلف.

وقد ظنّ بعض الباحثين المحدثين^(٣) أن القيسي يقصد هنا بالمُمال الصوت المذكور ذاته، مستشهداً لذلك بقول القيسي: "ومن فواتح السور "طسم" و "طس" في الثلاثة^(٤) قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي بإمالة الطاء في الثلاثة للغة التي ذكرت لك^(٥) وقوله أيضاً: "ومن فواتح السور "حم" في السبعة^(٦) قرأه ابن ذكوان وأبو بكر وحمزة والكسائي بإمالة الحاء فيهنّ وقرأ ورش وأبو عمرو بين اللفظين في الحاء وفتح الباقون"^(٧) فرأى هذا الباحث أن القيسي ذهب إلى أن الإمالة هاهنا قد حدثت في (الهاء والحاء والطاء) ثم رجّح - وأعني الباحث - أن الإمالة

(١) الكتاب ٤/١٣٥.

(٢) الكشف ١/١٨٧.

(٣) تحليل الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي رسالة ماجستير، عبير نواف بني مصطفى ١٣٠ وما بعدها.

(٤) الأحرف الثلاثة الآيات الأوائل في السور: النمل، الشعراء، القصص.

(٥) الكشف ١/١٨٧.

(٦) الأحرف على ترتيبها في السور: غافر، فصلت، الشورى، الزخرف، الدخان، الجاثية، الاحقاف.

(٧) السابق ١/١٨٨.

حدثت في فتحة هذه الأصوات لا في الأصوات نفسها، وهذا كلام صحيح من حيث إنه رجح أن تكون الإمالة في الفتح الذي يتبع هذه الأصوات لا في الأصوات ذاتها، بيد أنه جانب الصواب حين ظنّ بالقيسي هذا الظن.

ويمكن أن نعتذر عنه بأنه اعتمد ظاهر قول القيسي لا غير، والحقيقة غير ذلك، فقد ذكر القيسي أنّ أصوات الإمالة ثلاثة فقط وهي: "الألف، الهاء، الراء" فهو بهذا يخرج الأصوات السابقة من أصوات الإمالة هذا أولاً، ولعل نظرة متأنية إلى النصّ الأول الذي أورده القيسي والذي تحدث فيه عن إمالة فواتح السور، كفيّلة بالكشف عن حقيقة ما قصده القيسي حين قال وهو يتحدث عن إمالة "الر" وعلة إمالة هذا النوع أنّ الألف التي من هجاء "ر" في تقدير ما أصله الياء^(١) فالحديث واضح هنا أنه عن الألف لا عن الصوت السابق لها، إذ لا إمالة في الأصوات التي قد ذكرها هذا الباحث.

أما علة إمالة صوت الألف في هذه الألفاظ فقد ذكرها القيسي - وقد أشير إلى هذا الموطن في الصفحات السابقة - بيد أنني أخالفه الرأي في تفسيره ، حين ظنّ أنّ الكسرة تطلب من الفم أسفله والفتحة تطلب من الفم أعلاه، وبنى على هذا الاعتقاد أن إمالة الياء - والمقصود ألف الياء - أقوى من إمالة الهاء - أي ألف الهاء - تعقيباً على قراءة من قرأ بإمالة الياء وحدها^(٢) وعلى من قرأ بإمالة الهاء وحدها^(٣) من قوله تعالى (كهيعص) فقال: "ومن أمال الياء أقوى ممن أمال الهاء؛ لأنّ من أمال الياء خرج من تصعدُّ إلى تسفل، وذلك حسن، ومن أمال الهاء خرج من تسفل إلى تصعدُّ، وذلك صعب قبيح"^(٤).

فلو سلّمنا جدلاً بأنّ نظريته في التحرك من التصعدُّ إلى التسفل صحيحة ، لكان العكس هو الصواب؛ إذ لو افترضنا جدلاً بأن إمالة ألف الهاء قد حدثت فإننا سنتجه بهذه الإمالة نحو التصعدُّ باتجاه الكسرة - حسب ما يقتضيه درس الصوتي الحديث - ومعنى هذا أننا خرجنا من تسفل إلى تصعدُّ وهذا حسن كما يرى القيسي، بينما لو حدثت الإمالة في ألف الياء وحدها لحدثت مماثلة تامة بين الياء والألف الممالة وهي إمالة حسنة لأنها جانست بين الصوتين (الألف والياء).

(١) السابق ١/١٨٦.

(٢) وهم : ابن عامر وحمة .

(٣) وهو أبو عمرو .

(٤) الكشف ، ١/١٨٧.

لهذا فإنني لا أوافق القيسي في تفسيره لهذه الظاهرة بيد أنني أوافق فيه فيما خرج إليه حين وجد أنّ إمالة الياء وحدها حسنة وأنّ إمالة الهاء وحدها صعبة، وأنّ إمالتها جميعاً فيه خفة وتقليل من الجهد العضلي المبذول، وتفسير ذلك عندي كما هو آت:

أنا ننطق (كهيعص) في الدرس الصوتي هكذا (كاف، ها، يا، عيّن، صاد)، لاحظ الآن قرب نهاية المقطع* (ها) من بداية المقطع الذي يليه (يا) تجد أنّهما غير متجانسين، فالمقطع الأول مقطع طويل مفتوح (ها) ينتهي بالصائت الوسطي الطويل المتّسع (الألف) والمقطع الثاني أيضاً مقطع مفتوح طويل (يا) لكنّه يبدأ بشبه الصائت الأمامي الضيقّ (الياء)، من هنا فثمة حاجة بنا إلى إمالة الألف في نهاية المقطع الأول - وأعني ألف (ها) - حتى يتمّ التجانس والتناسب مع (الياء) في بداية المقطع الثاني، طلباً لتقليل الجهد العضلي المبذول أثناء النطق، ولتحقيق هذا الأمر تُمال الألف إمالة شديدة إذ تقترب من (e) (الصائت نصف الضيقّ الأمامي القريب من الياء) ليحدث التجانس بين المقطعين، ثمّ بتأثير من صوت (الياء) يُمال صوت الألف الذي بعدها ليتحقق تجانس لفظي في كل هذه المقاطع الصوتية.

أما قوله أنّ الإمالة في الياء وحدها حسن، فذلك لأنّ التجانس الصوتي سيحدث بين الصوتين في مقطع واحد (الياء و الألف التي تليها) بينما لو أميلت ألف الهاء وحدها لوقع تجانس بين المقطعين (ألف الهاء والياء التي تليه في المقطع الثاني) بينما ينعدم التجانس آنذاك في المقطع الواحد؛ إذ بقيت ألف الياء دون إمالة وفي هذا تنافر صوتي واضح وهو صعب كما وصفه القيسي.

ويمكن تقسيم الإمالة التي تحدث لصوت الألف في فواتح السور بما هو آت:
 أولاً: إمالة الألف لمجانسة الياء: من ذلك إمالة الطاء^(١) من "طسم" و "طس" في الثلاثة^(٢) وتلفظ الألفاظ السابقة كالاتي: "طاء" "سين" و"طا، سين، ميم" ومن ذلك إمالة الحاء^(٣) من "حم" في السبعة^(٤) وتُلفظ هكذا "حاء، ميم" ومن ذلك إمالة الياء^(١) من "ياسين"^(٢) وتُلفظ كما هي في الخط .

* () المقطع : وحدة صوتية تتكون من صائت واحد على الأقل هو نواة المقطع بالإضافة إلى وجود صامت واحد أو أكثر قبل الصائت أو بعده أو قبله وبعده مثل sit , no , in على التوالي . معجم علم اللغة محمد الخولي ٢٧٦ .

(١) الكشف ١/١٨٧ .

(٢) النمل ، الشعراء ، القصص .

(٣) الكشف ١/١٨٨ .

(٤) غافر ، فصلت ، الشورى ، الزخرف ، الدخان ، الجاثية ، الأحقاف .

إننا نلاحظ من كل ما سبق أنّ الألف المُمالة من "الطاء، والحاء، والياء" وهي في مقطع واحد مع الصوت السابق لها تُتبع بمقاطع متنوعة ومختلفة - كلّ حسب المثال الذي ذكر فيه - بيد أنها يجمعها شيء واحد هو أن هذه المقاطع تحتوي على صوت (الياء) نحو (سين، وميم) والذي أردت أن أخصّ إليه من كلّ هذا أنّ الألف أُمليت لمجانسة الياء التي تليها في المقاطع اللاحقة للمقطع الذي تكون (الألف) فيه. فالمماثلة هنا مماثلة في المقاطع الصوتية، وهي مماثلة رجعية غير مباشرة.

ثانياً : إمالة الألف عند الوقف: من ذلك إمالة الطاء والهاء^(٣) من "طه"^(٤) وتُلَفظ كالاتي (طا، ها) ومن ذلك أيضاً إمالة الراء^(٥) من "الر"^(٦) وتُلَفظ (ألف، لام، را) ففي المثال الأول أُمليت أَلِف الهاء لأنها واقعة في موضع الوقف وهو منهج معروف متّبع، فقد قال أبو علي الفارسي "وقد تُمال الألف في الأواخر إن لم يكن ما يوجب الإمالة"^(٧) إذ ليس من قانون صوتي يفسّر الإمالة في هذه الألفاظ وليس فيها ما يمنع الإمالة أو يوجب الفتح، ولهذا يمكننا القول: حدثت الإمالة هاهنا على أساس من الإلتباع اللهجي، كما وينطبق هذا التفسير على إمالة الألف من (را) في المثال الثاني، فالذي أمال هذه الألفاظ: حمزة والكسائي، وهما من علماء الكوفة^(٨) وهي البُقعة التي نسب إليها إبراهيم أنيس ظاهرة الإمالة كلهجة مستعملة^(٩).

بيد أننا نستطيع تعليل إمالة الألف من (طاء) على أنها مجانسة صوتية، حدثت بتأثير الإمالة التي حدثت لألف الهاء في المقطع الذي يليها، والمماثلة هنا مماثلة كلية رجعية غير مباشرة.

(١) الكشف ١/١٨٨.

(٢) الحرف الأول من سورة ياسين.

(٣) الكشف ١/١٨٧.

(٤) طه ١.

(٥) الكشف ١/١٨٦.

(٦) يونس ١.

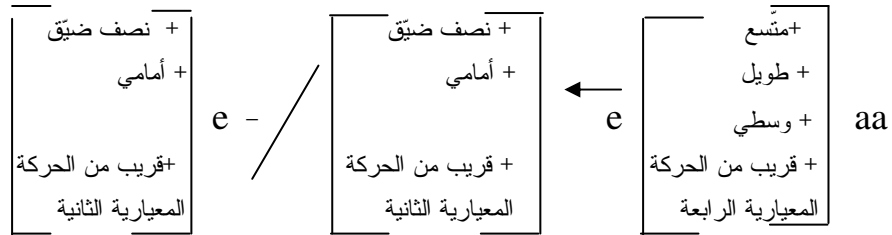
(٧) الحجة في علل القراءات ٤١٧/٦.

(٨) معجم الأدباء ، ٢١٩/٣ ، ١٦٧/١٣ ، غاية في النهاية في طبقات القراء ، ٢٦١/١ ، ٥٣٥/١.

(٩) فقد ذكر إبراهيم أنيس أنه يمكن أن تنتسب ظاهرة الإمالة إلى جميع القبائل الذين عاشوا في أواسط الجزيرة العربية وشرقيها ، وأشهرها نعيم وأسد وطيء وبكر بن وائل وعبد القيس وتغلب ، وأن ينسب عدم الإمالة إلى جميع القبائل التي كانت مساكنها غربي الجزيرة بما في ذلك قبائل الحجاز أمثال قريش والأنصار وتقيف وهوازن وسعد بن بكر وكنانة في اللهجات العربية ، إبراهيم أنيس

فالإمالة في (الألف) (الصائت القريب من درجة الحركة المعيارية الثانية) (e) ماثلت الألف التي قبلها في مقطع (طا) مماثلة رجعية، فأمليت الألف لتصبح قريبة من الحركة المعيارية الثانية (e) ولهذا قلنا مماثلة كلية، إذ انقلب جنس الصوت المتأثر كلية إلى جنس الصوت المؤثر.

ويمكن تحليل ذلك فونولوجياً كما هو آت:



شكل رقم (١٠)

وتقرأ: يُمال صوت الألف إمالة شديدة في الموقع الذي يكون فيه متبوعاً بإمالة شديدة أيضاً.

الصوت الثاني: صوت الهاء

تحدث القيسي عن إمالة الهاء حديثاً مفصلاً تحت باب "علل إمالة ما قبل هاء التأنيث"^(١) إذ وضّح في هذا الباب سبب الإمالة - كما بيّن حقيقتها في هذا الموطن.

فالهاء كما عرفها علماء القراءات: "هي الهاء التي تكون في الوصل تاء آخر الاسم نحو رحمة ونعمة فتبدل في الوقف هاء"^(٢) فهي إن وصلت عادت تاء^(٣) ولهذا السبب قيد القيسي إمالتها في الوقف فقط^(٤) ومن هنا فرق القيسي بين التأنيث التي للإمالة وهاء السكت التي يمنع معها الإمالة إذ قال: "وقد أضاف قوم إلى هاء التأنيث في الإمالة، إمالة ما قبل هاء السكت في كتابيه، وحسابيه" وهو غلط، لا يجوز ذلك، لأن هاء السكت لا تنقلب تاء في الوصل، ولا تشبه الألف، ولا أصل لما قبلها في الإمالة"^(٥).

(١) الكشف، ٢٠٣/١.

(٢) النشر ٦٢/٢، الإتحاف ٩٢.

(٣) الكشف، ٢٠٣/١.

(٤) الرعاية ١٢٩.

(٥) الكشف ٢٠٦/١.

وكان سيبويه قد تحدّث عن هذه الإمالة حين قال: "سمعت العرب يقولون: ضربت ضَرْبَةً، وأخذت أخذَةً، شبّه الهاء بالألف فأمال ما قبلها، كما يميل ما قبل الألف"^(١).

لقد أورد ابن الجزري رأياً أجملَ فيه اتجاهات العلماء القدماء - من لغويين وعلماء قراءات - في حقيقة المُمال في هاء التانيث إذ قال: "اختلفوا في هاء التانيث هل هي ممالّة مع ما قبلها أو أنّ المُمال هو ما قبلها، وأنها ليست ممالّة"^(٢) فيقول: "فذهبت جماعة من المحققين ومنهم الداني والشاطبي إلى أنّ المُمال هاء التانيث مع ما قبلها، وهو ظاهر كلام سيبويه، وذهب الجمهور إلى أنّ المُمال هو ما قبلها وأنها نفسها ليست ممالّة، ثم قال في هذا المذهب: "وهو مذهب مكي"^(٣).

وفي ضوء هذا الكلام السابق فإنّ ابن الجزري يذهب إلى أنّ مكيّاً بن أبي طالب القيسي يرى أنّ المُمال هو ما قبل الهاء فقط، وهو كلام بحاجة إلى إعادة نظر، إذ يعوزه الدقة والصحة، فالقيسي يرى غير ذلك تماماً حين يقول: "الألف، وهاء التانيث يمالان في أنفسهما، ويمال ما قبلهما من أجلهما"^(٤) ويؤكد مذهبه أيضاً بقول آخر مفاده "الألف وهاء التانيث لا تتمكن إمالتهما إلاّ بإمالة الحرف الذي قبلهما"^(٥) وهذا الكلام من الوضوح ما يكفي لأن نقول إن القيسي يرى أنّ الإمالة تحدث في الهاء مع ما قبلها.

والصوت الصائت الذي قبل الهاء هو صوت الفتحة أو الألف حسب ما يقتضيه المثال، إلاّ أنّ القيسي يرى غير ذلك، فهو يظن أنّ صوت الفتحة هو الصائت اليتيم الذي يسبق هاء التانيث، وقد دعاه هذا الافتراض النظري إلى أن يقع في الخلط والاضطراب في تفسيره لبعض الظواهر اللغوية.

(١) الكتاب ١٤٠/٤ وما بعدها .

(٢) النشر ٦٦/٢ .

(٣) السابق ٦٦/٢ .

(٤) الرعاية ١٣٠ .

(٥) السابق ١٢٩ .

فهو يرى أولاً: أنَّ ألف التأنيث تقرب في الإمالة نحو الياء، وليست كذلك الهاء "لأن ما قبلها هو الفتح، وهذا الفتح يقرب من الكسر لا إلى الياء"^(١) أمّا لزوم الفتح لما قبل الهاء فقد علّله بقوله: "فإن سأل سائل فقال: لم فُتح ما قبل هاء التأنيث ولزمه الفتح، وقد كان قبل دخول هاء التأنيث يجري عليه الإعراب، فلما دخلت هاء التأنيث لزم الفتح، وإلا لزم السكون لزوال الإعراب عنه إلى هاء التأنيث؟

فالجواب أنك إذا قلت: "قائم وصائم" جرى الإعراب في الميم، فإذا أدخلت هاء التأنيث انتقل الإعراب على الهاء فقلت: "قائمة، وصائمة" وكذلك ما أشبهه. فلما كان الحرف الذي عليه الإعراب قبل دخول هاء التأنيث قد يكون ما قبله ساكناً في نحو "نعمة، ورحمة" وشبهه، لم يسكن إسكانه، ووجبت حركته، فاختر له الفتح لمشابهة هاء التأنيث الألف التي للتأنيث، التي لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، وكان الفتح أولى به لخفته، ولأن الهاء زائدة، فلم يجمعوا على الاسم الزيادة مع حركة ثقيلة فجعلوها حركة خفيفة، وهي الفتح فلزم ما قبلها الفتح، كما لزم ما قبل الألف، وأيضاً فإن الفتح من موضع خروج الهاء لأنه من الألف، والهاء من مخرج الألف، فكان أولى بحركة ما قبلها لذلك"^(٢).

وحين سئل عن وجود الألف قبل الهاء من نحو "الحياة والزكاة والصلاة والقضاة" وشبهه، أجاب قائلاً: "أصلها الفتح، لكنّها لمّا تحرّكت بالفتح وقبلها متحرك قلبت ألفاً على أصول الاعتلال، فالهاء على أصلها، وإنّما عرّض فيما قبلها عارض تغيّر به عن الفتح وأصله الفتح، ولتغيّره امتنعت الإمالة فيه؛ لأنك إنّما تنحو بالفتحة التي قبل هاء التأنيث إلى الكسرة عند الإمالة، فلما عُدمت الفتحة من اللفظ امتنعت الإمالة في هذا النوع"^(٣) وهو - فيما أحسب - تفسير مبنيّ على افتراض نظري خاطئ.

فالذي أراه أن القيسي جانب الصواب في تفسيره لهذه المسألة حين ظنّ أنّ الذي منع الإمالة في هذه الألفاظ هو افتقارها لما يستحق أن يُمال وهو (الفتحة)، ثم انظر فيما ذهب إليه حين تحدّث عن سبب منع الإمالة مع ألف التأنيث المنقلبة عن واو من نحو "الزكاة" و"الصلاة" تجد كم كان لهذا الافتراض النظري من تأثير على فكر القيسي اللغوي إذ يقول: "فإن وقع قبل هاء التأنيث ألف، منقلبة عن واو، فلا سبيل إلى الإمالة نحو: "الزكاة والصلاة، وعلّة ذلك أنك لو

(١) الكشف ٢٠٣/١.

(٢) السابق ٢٠٣/١ وما بعدها.

(٣) السابق ٢٠٦/١ وما بعدها.

أملت ما قبل هاء التأنيث في هذا لأملت الألف، ولم تقدر على إمالة الألف حتى تميل الفتحة التي قبلها نحو الكسرة، فيخرج الأمر إلى حكم آخر وهو حكم إمالة ذوات الواو وذلك غير مروى عن أحد، ويصير إلى إمالة ألف منقلبة عن واو ثالثة وهذا غير جائز، إذ لا علة توجب الإمالة: لا كسرة، ولا أصل في الياء ولا روي عن أحد^(١).

أقول: لا وجود لهذا الصائت القصير (الفتحة) قبل هاء التأنيث إذا كانت الهاء مسبوقة بالصائت الطويل (الألف) الذي من جنس القصير، فهو تصوّر مبني على الافتراض المنطقي للحركات ولا وجود له من الناحية الصوتية النطقية.

وبناء عليه فمنع الإمالة في هذه الألفاظ مبني على الأسباب التي قدّمها القيسي نفسه في آخر المطاف إذ قال: "إذ لا علة توجب الإمالة، لا كسرة، ولا أصل في الياء ولا روي عن أحد"^(٢) وليس الأمر كما ظن هو من أن الإمالة هنا - وأقصد إمالة فتحة هاء التأنيث-توجب إمالة الألف السابقة لهذه الفتحة والتي هي - وأقصد الألف - من بنات الواو التي لا تمال.

الصوت الثالث: صوت الراء

سبق أن قلنا: إن الإمالة تختص بالصوائت لا بالصوامت فقد خصّها العلماء القدماء بتقريب الفتحة من الكسرة أو الألف من الياء، في حين تجاوز المحدثون هذا النوع إلى أنواع أخرى كتقريب الضمة من الكسرة أو الفتحة من الضمة، ولم يتحدث أحدهم سواء أكان من القدماء أم من المحدثين - على حدّ اطلاعي - عن إمالة الصوامت، أما القيسي فقد ذكر أنّ الراء من أصوات الإمالة^(٣) ويبدو أنّ ما قاله بعض المحدثين بهذا الشأن يُعدّ مخرجاً مقبولاً لديّ في تخريج ذكر القيسي لصوت الراء في هذه الأصوات، حين قال: "لما كانت الحركات تابعة للصوامت عند علماء العربيّة، فقد وصفوا الصوامت بالإمالة كما وصفوا الحركات وهو الأصل"^(٤).

أمّا لماذا خصّ القيسي ذكر هذا الصوت الصامت (الراء) دون غيره من الصوامت فالجواب عن هذا - فيما أحسب - أنّ صفة التكرير التي يتميّر بها هذا الصوت عن غيره من

(١) الكشف ٢٠٦/١.

(٢) السابق ٢٠٦/١.

(٣) الرعاية ١٢٩.

(٤) المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، عبد العزيز الصيّغ ٢٥٦.

الأصوات هي التي جذبت الأذهان إلى هذا الصوت، كيف لا، وقد وجد العلماء القدماء في هذه الصفة ما يُعزّز الإمالة تعزيزاً قوياً إذا ما كان صوت الراء مكسوراً، على أنه يمنع هذه الإمالة إذا كان مفتوحاً أو مضموماً. وقد أكد ابن خالويه هذا الأمر حين قال: "إن للعرب في إمالة ما كانت الراء في آخره مكسورة رغبة ليست في غيرها من الحروف للتكرير الذي فيها"^(١).

فسيبويه - مثلاً - يعقد لهذا الصوت باباً خاصاً سمّاه "هذا باب الراء"^(٢) بحث فيه أحوال هذا الصوت، كما أشار فيه لصفة التكرير هذه، وقد بيّن الوظيفة اللغوية الهامة التي تقدمها هذه الصفة لظاهرة الإمالة إذ قال: "والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة، والوقف يزيدها إيضاحاً. فلما كانت الراء كذلك قالوا: هذا راشد، وهذا فراش، فلم يميلوا، لأنهم كأنهم قد تكلموا براءين مفتوحتين.... فلما كان الفتح كأنه مضاعف وإنما هو من الألف، كان العمل من وجه واحد أخف عليهم"^(٣).

بينما لما كانت الراء مكسورة وجبت الإمالة؛ لأنّ الراء حرف مكرر، فكما أنّ فتحها كفتحتين فكسرتها ككسرتين كذلك وضمتها كضمتين أيضاً. فقد قال سيبويه: "أما الجر فتميل الألف، كان أول الحرف مكسوراً أو مفتوحاً أو مضموماً، لأنها كأنها حرفان مكسوران، فتميل هاهنا كما غلبت حيث كانت مفتوحة، فنصبت الألف"^(٤).

ولكل هذا فقد عدّ سيبويه الراء غير المكسورة من العوامل التي تمنع الإمالة - إضافة إلى أصوات الاستعلاء - كما سنتبين الأمر بعد حين إذ قال: "إذا كانت الراء بعد ألف تمال لو كان بعدها غير الراء، لم تُمل في الرفع والنصب، وذلك كقولك: هذا حمارٌ، كأنك قلت: هذا فعالكُ، وكذلك في النصب كأنك قلت: فعالٌ، فغلبت هاهنا فنصبت كما فعلت ذلك قبل الألف"^(٥) فمتى اتصلت بالألف واو مفتوحة أو مضمومة منعت الإمالة.

وقد تبني العلماء الذين جاءوا بعده هذا الرأي^(٦) ولعلّ كلام ابن جني في هذه المسألة من الوضوح بالقدر الذي يُغني عن شرحه إذ قال: "إن كانت بعد الألف راء مكسورة، جازت الإمالة

(١) الحجة في القراءات السبع ٢٢٠ وما بعدها.

(٢) الكتاب ١٣٦/٤.

(٣) السابق ١٣٦/٤.

(٤) السابق ١٣٦/٤.

(٥) السابق ١٣٦/٤.

(٦) الأصول في النحو ١٦٠/٣، أسرار العربية ٢٨١، شرح الشافية ٢٠/٣، شرح المفصل ٦١/٩.

.... فإن كانت الراء مضمومة أو مفتوحة منعت الإمالة كما تمنع المستعلية^(١) وقد خصص لهذا الكلام السابق باباً سماه "الراء والإمالة"^(٢).

فنتيجة لكل ما تقدّم من دراسة لأحوال هذا الصوت وصفته، وما خلصت إليه من أنّ لصوت الراء قيمة لغوية وظيفية زائدة يقدّمها لهذه الظاهرة، فقد خصص القيسي لهذا الصوت (الراء) حيزاً مميّزاً لتمييزه عن غيره إذ قال "إن الراء حرف تكرير الفتحة عليه قوينة كأنها فتحتان"^(٣) وقال أيضاً بحق هذا الصوت: "لما كانت - ويقصد الراء - مفتوحة، وهي حرف تكرير، كانت الفتحة عليه مقام فتحتين"^(٤) وقال أيضاً: "والكسرة عليه مقام كسرتين"^(٥).

خامساً: موانع الإمالة :

ثمة عاملان لا اختلاف عليهما بين العلماء القدماء - لغويين وعلماء قراءات - يمنعان الإمالة أولهما: أصوات الاستعلاء، وثانيهما: الراء إن لم تكن مكسورة، وقد أشار القيسي إليهما، إذ قال في حق الأول منهما: "إذا كان قبل الهاء حرف من حروف الاستعلاء، أو عين أو حاء، فإنّ هذه الحروف حروف مستعلية في الحنك، ومنها حرف الإطباق^(*) ينطبق اللسان بالحنك مستعلياً عند حروفها، فكره ابن مجاهد أن ينحى بهذه الحروف نحو الكسر بعد استعلائها وتصعدّها وانطباقها بالحنك، فكان الفتح أولى بها، لأنّه أشبه بحالها من الكسر، لأنّ الكسر ضدّ حالها، وحروف الاستعلاء سبعة: الغين، والحاء، والقاف، والطاء، والظاء، والصاد، والضاد"^(٦) فهي إشارة عابرة لا ينتظمها باب مستقل.

وكان سيبويه هو الذي أسس لهذه القاعدة التي اشتهرت بين النحاة فيما بعد حين أشار إلى أن الحروف المستعلية هي التي تمنع الإمالة^(٧) وقد تبعه في هذا أغلب العلماء القدماء^(٨).

(١) اللّمع في العربية ٢٤٢ وما بعدها .

(٢) السابق ٢٤٢ .

(٣) الكشف ٢٠٥/١ .

(٤) السابق ٢١٥/١ .

(٥) السابق ٢١٥/١ .

(٦) الأصل أن ترد هنا حروف لأنها أربعة أحرف (الصاد والضاد والطاء والظاء) وليست حرفاً واحداً .

(٧) الكشف ٢٠٤/١ وما بعدها .

(٨) الكتاب ١٢٨/٤ .

(٩) المقتضب ٢٢٥/١، الأصول في النحو ١٦٠/٣، الجمل في النحو ٣٩٤ وما بعدها، اللّمع في العربية ٢٤١، أسرار العربية ٢٨٠ شرح المفصل ٥٩/٩، شرح الشافية ١٤/٣ وما بعدها، الإقناع ٢٦٩/١، الإقناع ٢٦٠/١، همع الهوامع ٣٨٣/٣، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢١٠/٣ .

ويعلّل سيبويه سبب منع الإمالة مع هذه الأصوات إذ يقول: "وإنما منعت هذه الحروف الإمالة لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها، كما غلبت الكسرة عليها في مساجد ونحوها، فلما كانت الحروف مستعلية وكانت الألف تستعلي، وقربت من الألف، كان العمل من وجه واحد أخف عليهم، كما أن الحرفين إذا تقارب موضعهما كان رفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم فيُدغمونه"^(١). وقد أكد سيبويه عدم حدوث الإمالة مع هذه الأصوات في العربية الفصحى حين قال: "ولا نعلم أحداً يميل هذه الألف إلا من لا يؤخذ بلغته"^(٢) ولا حاجة بنا أن نذكر ما رده العلماء القدماء بعد سيبويه في هذه المسألة، إذ لم تتجاوز في مضمونها ما جاء في الكتاب^(٣).

فالقيسي إذن يرى - كما رأى سيبويه من قبل - أن ثمة تناقضاً وتنافراً صوتياً بين الظاهرتين (الإمالة والاستعلاء) فالاستعلاء يتطلب صعود اللسان تجاه الحنك الأعلى، بينما تتطلب الإمالة انحدار اللسان تجاه الأسفل^(٤) وقد أكد ابن يعيش هذا فقال: "قد ذكرنا أن هذه الحروف من موانع الإمالة، لأن الصوت يستعلي عند النطق بها إلى أعلى الحنك، والإمالة تسفل، وكان بينهما تناف"^(٥).

وقد أصاب العلماء القدماء - ومنهم القيسي - في هذه المسألة جانباً من الصواب حين خرجوا بهذا الحكم - وأعني عدم الإمالة بوجود أصوات الاستعلاء - بيد أنهم جانبوا جانبه الآخر لما عللوا المسألة بهذا الشكل الذي قدمناه سالفاً إذ ابتعدوا بتفسيراتهم عن الحقيقة الصوتية، وذلك عندما ظنوا أن الكسرة تطلب من الفم أسفله (وهي السبب الرئيس في الإمالة) والألف تطلب من الفم أعلاه (وهي السبب الرئيس للفتح) إذ يتنافى هذا والحقيقة الصوتية الحديثة.

وتعليل هذه المسألة حسبما يقتضيه الدرس الصوتي الحديث أن هذه الأصوات الاستعلائية (أصوات الإطباق، والغين، والقاف، والخاء) هي أصوات مفخمة، وقد اتفق على هذا القدماء^(٦) والمحدثون^(١) وتُعرف هذه الصفة بأنها "ارتفاع مؤخر اللسان إلى أعلى قليلاً في اتجاه

(١) الكتاب ٤/١٢٩.

(٢) السابق ٤/١٢٩.

(٣) يُنظر الهامش (٤) من الصفحة السابقة.

(٤) الكشف ١/١٧١.

(٥) شرح المفصل ٩/٦٠.

(٦) النشر ١/١٦١.

الطبق، وتحركه إلى الخلف قليلاً في اتجاه الحائط الخلفي للحلق"^(٢) ويعرّف بعضهم التفخيم "بأن يرتفع طرف اللسان وأقصاه نحو الحنك، ويتقعر وسطه، كما يرجع اللسان قليلاً إلى الخلف والترقيق عكس ذلك"^(٣).

وبناء عليه فثمة تناقض بين ما تتطلبه ظاهرة الإمالة من ارتفاع مقدمة اللسان تجاه مقدم الحنك (نحو الياء والكسرة) وما تتطلبه صفة الاستعلاء من ارتفاع مؤخر اللسان تجاه طبق اللين (مؤخر الحنك)، ومن هنا منعت الإمالة مع هذه الأصوات .

أمّا الاستثناء الذي قدّمه سيبويه حين قال: "فإذا كان حرف من هذه الحروف قبل الألف بحرف وكان مكسوراً، فإنه لا يمنع الألف من الإمالة"^(٤) وقد فرّق بين أن تكون هذه الأصوات بعد الألف أو أن تكون قبلها إذ قال: "وليس بمنزلة ما يكون بعد الألف، لأنهم يضعون ألسنتهم موضع المستعلية، ثم يصوبون ألسنتهم، فالانحدار أخفّ عليهم من الإصعاد"^(٥) فيحتاج إلى توضيح وتفسير .

فالذي أراه في هذه المسألة: أن الألف الصائت الذي لا يحتاج إلى جهد عضلي ذي شأن -كالذي تتطلبه الصوائت الأخرى (الضمة والكسرة) من ارتفاع أقصى اللسان أو طرفه - يتأثر بما يجاوره تأثراً واضحاً سريعاً، فهو يتأثر بالأصوات الاستعلائية فيخرج مفخماً متأثراً بها، كما يتأثر بالكسر المجاور فيخرج مُمالاً فيما يسمى "بالتأثر السياقي" فلما كان الألف مجاوراً وحتى تكون أكثر دقة مسبقاً بأصوات الاستعلاء التي تتطلب التفخيم وقد جاءت هذه الأصوات مكسورة فالأولى أن يتأثر هذا الصائت بالكسر لملاصقته له، ذلك لأنّ بنية الكلمة تكون هكذا: ((ص) استعلائي) متبوع بـ (كسرة) متبوع بـ(الألف) فصوت الألف يتأثر بالكسر الذي يتطلب إمالة فيمال. ولا يتأثر بأصوات الاستعلاء التي تتطلب تفخيماً؛ لأنّ ثمة حاجزاً بينهما يمنع ذلك وهو الكسر، "ذلك قولك: الضّعاف، والصّعاب، والطناب، والصّفاف، والقفاف، والخباث، والغلاب"^(٦).

(١) مناهج البحث في اللغة تمام حسان ٩٠، المصطلح الصوتي عبد القادر مرعي ١٥٤، دروس في علم أصوات العربية، جان كانييتنو ٣٧.

(٢) دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر ٣٢٦.

(٣) مدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث، محمد حسن عبد العزيز ٨٠.

(٤) الكتاب ١٣٠/٤.

(٥) السابق ١٣٠/٤.

(٦) السابق ١٣٠/٤.

أمّا إذا كانت هذه الأصوات الاستعلائية قبل الألف، إذ تكون ملاصقة له نحو (قائم) أو مجاورة على أن لا يفصل بينهما - الصائت الذي يتطلب الإمالة (الكسر) نحو (قوائم)، فإن المسألة تختلف هنا؛ ذلك لأن اللسان ينطق بالأصوات الاستعلائية (وما يرافقه بهذا النطق من تفخيم) ثم ينطق بالألف مفخّمة متأثراً بالأصوات المفخّمة التي تسبقه.

وبناء عليه فقد أصاب القيسي الحقيقة حينما فسّر إمالة الألف مع صوت الاستعلاء المفخم (الضاد) المكسور من كلمة (ضعافاً) إذ قال: "اعلم أنّ الإمالة فيه حسنة مع حرف الاستعلاء في "ضعافاً" لأنّ الذي تمتع معه الإمالة لتصدّه مكسور، وهو الضاد فلم يعتدّ به، للكسرة التي هي عليه لأنها توجب الإمالة، لأنه لما انكسر تسفلّ عن استعلائه وتصدّه بالكسر الذي هو من الياء، فضعف تصعده عن منع الإمالة، فجازت الإمالة للكسرة وحسن ذلك، لأنهم يميلون مع حرف الاستعلاء، وبين المُمال والكسرة حرف ساكن نحو: مقلاة، ومعطار، يقدرّون الكسرة كأنها حرف الاستعلاء لسكونه فإذا كانت الكسرة، على المستعلي نفسه، كان أكد في جواز الإمالة"^(١).

بينما لم يوفق سيبويه حينما ظنّ أنّ الفتحة هي التي منعت الإمالة من مثل "قائم وقوائم" إذ قال: "ولا يكون ذلك في قائم وقوائم، لأنه جاء الحرف المستعلي مفتوحاً، فلما كانت الفتحة تمنع الألف الإمالة في عدّاب، وتابل، كان الحرف المستعلي مع الفتحة أغلب، إذا كانت الفتحة تمنع الإمالة، فلما اجتمعاً قويا على الكسرة"^(٢) فالذي أراه أن الذي منع الإمالة هو وجود أصوات الاستعلاء لا الفتحة، وقوى ذلك عدم وجود الكسرة، وقد جاء في الكتاب أمثلة عديدة ظهرت فيها الإمالة لما كان في بنية الألفاظ صوت الكسرة مجاوراً (سواء أكانت هذه المجاورة مباشرة أم غير مباشرة) للألف^(٣).

وثمة دليل آخر على أنّ الألف تتأثر بما يجاورها مجاورة مباشرة إذ تُمال أو تمنع - إضافة إلى ما قدّمناه - من نقاش حول الاستثناء الذي قدّمه سيبويه من عدم منع إمالة الألف مع أصوات الاستعلاء إذا كانت مكسورة، فقد قدّم سيبويه أمثلة أخرى تُمنع معها الألف من الإمالة، إذ قال: "وكذلك إذا كان الحرف من هذه الحروف بعد ألف تليها، وذلك قولك: ناقد، وعاطس،

(١) الكشف ١/٣٧٧.

(٢) الكتاب ٤/١٣٠.

(٣) السابق ٤/١٣٠ وما بعدها.

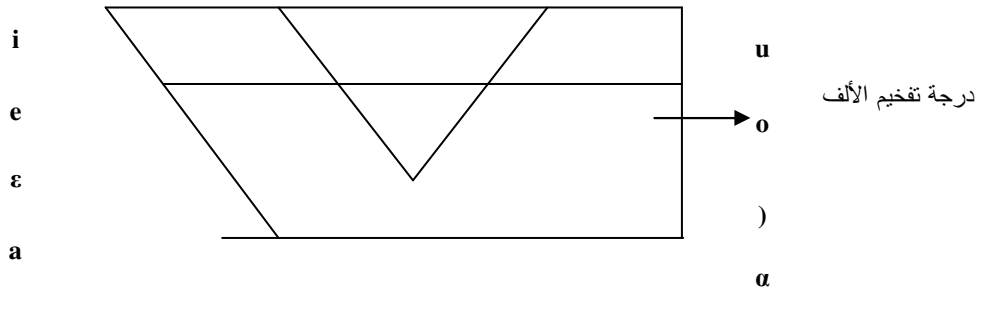
وعاصمٌ، وعاضِدٌ، وعاظِلٌ، وناخِلٌ، وواغِلٌ^(١) إذ نلاحظ في هذه الأمثلة أنّ الألف مُنعت من الإمالة لأنها تلاصق أصوات الاستعلاء ملاصقة تامة، وإن كان في بنية الألفاظ السابقة ما يستوجب الإمالة وهو الكسر.

ولعلّ تفسير هذه المسألة بدا واضحاً، فقد مُنعت الألف من الإمالة لأنها تأثرت بالتفخيم الذي جاورها مجاورة مباشرة، فغدت هي مفخّمة أيضاً، وفسّر علماء اللغة المحدثون صوت الألف المفخّمة بأنه صوت يحدث من ارتفاع مؤخر اللسان نحو مؤخر الحنك ارتفاعاً يزيد على ارتفاعه مع الفتحة المفخّمة التي تلي أصوات الاستعلاء، ويقلُّ عن ارتفاعه مع الضمة، ويكون وضع الشفتين مع ألف التفخيم وضع انضمام لا يبلغ الاستدارة التامة كما هو الشأن مع الضمة^(٢).

ويحدّد جان كانتينو درجة تفخيم الألف هذه بالدرجة التي تقترب من الحركة المعيارية السابعة (o) إذ يقول: "إنّ التفخيم لا يطلق على الحروف فقط، بل أيضاً على الحركات، فهناك في العربية (ألف التفخيم) وهي فيما يبدو فتحة خفيفة (أي a) تميل إلى الحركة الخفيفة نصف المنغلقة (أي o)"^(٣).

وفي ضوء ما سبق يمكننا تحديد درجة تفخيم الألف مع أصوات الاستعلاء بتلك الدرجة التي تقترب معها اللسان من درجة الحركة المعيارية السادسة (r) وهي تلك الدرجة التي يرتفع معها أقصى اللسان (مؤخر اللسان) نحو الحنك الأعلى (باتجاه الحركة المعيارية الثامنة (u))

أو بما يقرب منها تجاه الحركة المعيارية السابعة (o) وهي كالاتي :



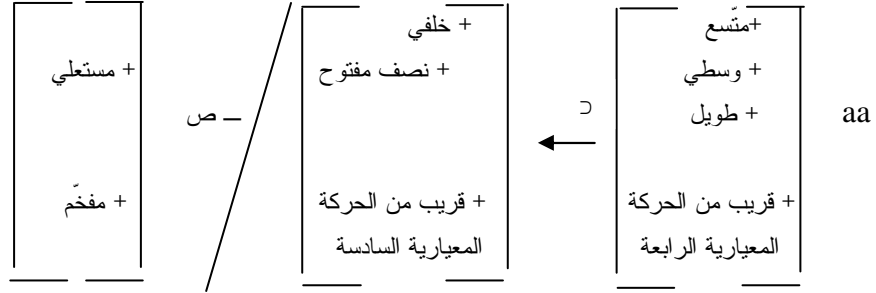
(١) السابق ٤/١٢٩.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها تمام حسان ٥٣، في الأصوات اللغوية، غالب المطلبي ١٦٨، المحيط محمد الأنطاكي ٤٣/١.

(٣) دروس في علم أصوات العربية جان كانتينو ٣٧.

الشكل رقم (١١)

ويمكن تمثيل ذلك فونولوجياً كالاتي :



شكل رقم (١٢)

وتقرأ : يُفخّم صوت (الألف) (الصائت المتّسع الوسطي) الطويل القريب من الحركة المعيارية الرابعة) تفخيماً خفيفاً نحو (١) الصائت الخلفي نصف المفتوح القريب من الحركة المعيارية السادسة) في الموقع الذي يكون فيه متبوعاً أو مسبوقاً بصوت من أصوات الاستعلاء المفخمة ، بشرط أن لا يفصل بينهما فاصل صائتي يتطلب الإمالة (الكسر) .

أما إضافة القيسي لصوتي: الحاء والعين^(١) إلى الأصوات التي تُمنع معها الإمالة، فتفسير ذلك عندي: أنّ هذين الصوتين صوتان حلقيان ويناسبهما الفتح لا الكسر، ويتضح ذلك من قوله: "وعلة ذلك أنّ الهمزة والهاء من حروف الحلق، وحروف الحلق بعيدة من الكسر، لبعدها من الياء، قوّة في الفتح لقربها من الألف، وكذلك الحاء والعين فيما ذكرنا أولاً، فلما كانت كذلك قوي الفتح، وبعد الكسر فتركت على فتحها، واختير ذلك فيها"^(٢) وقيد ذلك بأن يكون ما قبل هذه الأصوات فتحة أو ضمة أو ساكن غير الياء ، ليس قبلها كسرة نحو سفاهة"^(٣) و"النشأة"^(٤) و"محشورة"^(٥) و "ررة"^(٦) " ^(٧) وهي ملاحظة كان سيبيويه قد أشار إليها حين قال: "لزمها الكسر وهنا - ويعني أصوات الحلق - وكان أقرب الأشياء إلى الفتح"^(٨).

(١) الكشف ١/٢٠٤.

(٢) السابق ١/٢٠٥.

(٣) الأعراف ٦٦.

(٤) العنكبوت ٢٠.

(٥) ص ١٩.

(٦) عيس ١٦.

(٧) الكشف ١/٢٠٥.

(٨) الكتاب ٤/١٠٨.

ولقد أقرت الدراسات الصوتية الحديثة حقيقة هذه المسألة بيد أنها جاءت بتفسير مغاير للتفسير القديم مفاده: أن الأصوات الحلقية يناسبها الصائت المتسع (الفتحة) أكثر من الصوائت الضيقة، ذلك لأن الأصوات الحلقية تحتاج إلى اتساع في مجراها بالفم، فليس ثمة ما يعوق هذا المجرى في زوايا الفم، ولهذا تناسبها من أصوات اللين أكثرها اتساعاً وتلك هي الفتحة^(١).

ومع ذلك فإن الحقيقة - فيما أحسب - في عدم الإمالة مع الأصوات الحلقية لم تكن فيما قدمه القيسي من علة، بل إن انتقال هذه الأصوات للكسرة في الأمثلة التي قدمها القيسي سابقاً^(٢) هو السبب الذي من أجله منعت الإمالة، إذ لا يوجد ما يقتضي الإمالة وهو الكسر، ولهذا فقد قال القيسي فيما بعد بأسطر قليلة: "فإن انكسر ما قبلها - ويقصد الأصوات الحلقية - أو كان ياء، قويت الإمالة وجازت، واستعملت في قراءة الكسائي، لأن الكسرة والياء توجبان الإمالة"^(٣).

وفي ضوء ما سبق أخلص إلى نتيجة مفادها، أن الكسر هو ما يوجب إمالة الألف، أو الفتحة، سواء أكان هذا الصوت حلقياً أم غير ذلك، ويُسْتثنى من ذلك موضعاً واحداً، وهو أن يلاصق صوت الألف أصوات الاستعلاء ملاصقة تامة، إذ لا يفصل بينهما الصائت الأمامي الضيق (الكسر) فإن حصل ذلك وجبت الإمالة.

وهذا - أي ما خلصت إليه - ينطبق على ظاهرة إمالة الألف مع الراء المكسورة، وعدم الإمالة ما لم تكن كذلك، أي أن تكون مضمومة أو مفتوحة. يقول القيسي: "إن الراء إذا انفتحت قبل الألف تمنع الإمالة"^(٤) وعنده "أن الراء حرف تكرير، الفتحة عليه قويّة، كأنها فتحتان، فإذا انفتحت ما قبلها أو انفتحت ما قبل الساكن الذي قبلها تقوى الفتح فيها"^(٥) وقال بحق الراء المضمومة "المضمومة لا تحسن الإمالة فيها ألينة"^(٦) وقد تم مناقشة هذا فيما سبق، أثناء حديثنا عن صوت الراء، فقدمت الآراء القديمة التي جاء بها العلماء القدماء، وفي ضوءها يكون القيسي قد وافق العلماء من قبله ومن بعده في ذكره لهذا المانع الثاني.

(١) في اللهجات العربية لإبراهيم أنيس ١٥٨، في الأصوات اللغوية، غالب المطبلي ١٨٣ وما بعدها.

(٢) الكشف ٢٠٥/١.

(٣) السابق ٢٠٥/١.

(٤) السابق ١٧٢/١.

(٥) السابق ٢٠٥/١.

(٦) السابق ٢١٢/١.

وما يجدر التنبيه إليه ان القدماء جعلوا الراء غير المكسورة بمنزلة أصوات الاستعلاء في منع الإمالة إلا أنهم جعلوها أقل قدراً في تأثيرها من أصوات الاستعلاء في منع الإمالة. يقول ابن يعيش: "ولم تكن في القوة كالمستعلية؛ لأن الراء وإن كانت مكررة فليس فيها استعلاء هذه الحروف"^(١). وقد سبق إلى هذا السيرافي حين قال: "لم تكن الراء المفتوحة التي قبل الألف بأقوى منت حرف الاستعلاء لمنع الإمالة"^(٢).

-التفخيم والترقيق:

لقد أثرت دراسة ظاهرتي: التفخيم والترقيق في فصل الإمالة بعدما وجدت شبيهاً جدياً قريب من ذلك التقابل بينهما وبين ظاهرتي: الفتح والإمالة كما سنرى لاحقاً، إذ سببني على هذا التقابل الكشف عن العلاقة بين (التفخيم والفتح) من جانب و(الترقيق والإمالة) من جانب آخر.

أكد الدرس الصوتي الحديث أن التفخيم ظاهرة صوتية ناجمة عن الأطباق، حيث يأخذ اللسان شكلاً مقعراً، وعن الاستعلاء حيث يتراجع أقصى اللسان نحو أقصى الحنك^(٣) ومن هنا عرف بعض المحدثين (التفخيم) بأنه "ارتفاع مؤخر اللسان إلى أعلى قليلاً في اتجاه الحائط الخلفي للحلق ولذلك يسميه بعضهم "الأطباق" بالنظر إلى الحركة العليا للسان، ويسميه بعضهم "التحليق" بالنظر إلى الحركة الخلفية للسان"^(٤) أما الترقيق فهو المصطلح المقابل لمصطلح التفخيم، ويعني عدم تراجع مؤخر اللسان إذ لا يضيق فراغ البلعوم عند النطق بالصوت^(٥).

وكنت قد ذكرت في فصل صفات الأصوات أن القيسي ذكر صفة التفخيم من بين الصفات المتعددة التي جمعها وتحدث عنها، بيد أنه لم يذكر الصفة المقابلة لها (الترقيق) من بينها، وربما كان هذا من باب "أن كثيراً من علماء التجويد يذهب إلى اعتبار الترقيق والتفخيم من الأحكام التي تخص الأصوات في حالة التركيب"^(٦) كما ذكرت أن القيسي جعل التفخيم صفة ثابتة في أصوات الأطباق في حين عدّها صفة عرضية مقيدة لصوتي الراء واللام إذ قال:

(١) شرح المفصل ٦٢/٩ .

(٢) كتاب سيبويه وبهامشه شرح السيرافي ٢٦٨/٢ طبعة بولاق .

(٣) مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ٩٠ .

(٤) دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ٣٢٦، التشكيل الصوتي، سلمان العاني ٧١ .

(٥) محاضرات في اللغة، عبد الرحمن أيوب، ١٠٥، علم الأصوات، مالمبرج، ٣٧ .

(٦) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، غانم الحمد ٢٩٣ .

"ويكون أيضا للراء واللام في بعض المواضع تفخيم"^(١) وهذا يعني أن صفة التفخيم في هذين الصوتين صفة مكتسبة لا صفة ثابتة، وبناء عليه فإن دراستي هاهنا لصوتي الراء واللام ستكون دراسة على مستوى التركيب، منطلق في هذا رؤية القيسي الصوتية لهذين الصوتين أقدم ما قدّمه وأحل ما يحتاج إلى توضيح في هذه المسألة.

وما يجدر التنبيه إليه أن القيسي يستخدم أحيانا مصطلح (التغليظ) للدلالة على مفهوم مصطلح (التفخيم) على أن هذا لا يغيّر من مفهوم كلا المصطلحين، إذ أن "التفخيم والتسمين والتجسيم والتغليظ بمعنى واحد" كما يقول بعض علماء التجويد^(٢) وإليك بيان ما قدّم عن تفخيم الراء وترقيقها وتفخيم اللام وترقيقها.

أولا: تفخيم الراء وترقيقها:

قسم القيسي الراء بالنظر إلى حركتها إلى أربعة أقسام: ساكنة ومكسورة ومفتوحة ومضمومة، ثم قدّم لهذه الأقسام أحكامها في باب مستقل سماه "باب أحكام الراءات وعللها"^(٣) وهي على النحو الآتي:

أما الراء المكسورة فحكمها الترقيق إذ لا اختلاف بين القراء أنها غير مغلّظة^(٤) فحكم المكسورة أنها تخرج عن أصلها إذ إن الراءات أصلها التغليظ والتفخيم ما لم تتكسر الراء، فإن انكسرت غلبت عليها فخرجت عن التفخيم إلى الترقيق نحو "كافرين" و"قادرين" و"شاكرين"^(٥) وشبهه^(٦).

وتفسير ذلك عندي أنه لما كان التفخيم في الاصطلاح يعني تقعر سطح اللسان أثناء النطق وتراجع مؤخره قليلا^(٧) وكان الصائت (الكسر) صائتا أماميا مغلقا ويعني أن أول اللسان يتقدم عند إخراجة في الجزء الأمامي من التجويف الفمي ويرتفع الحنك الصلب؛ كان أمر الجمع بين ذينك الحركتين: الحركة الخلفية للسان في التفخيم والحركة الأمامية للسان حال نطق (الكسر) أمرا مشكلا إذ إنهما متضادتان. وبناء عليه فقد رقت الراء بمعنى أن مؤخر اللسان لم

(١) الكشف ١/١٣٧.

(٢) جهد المقل، ١٥٤.

(٣) الكشف ١/٢٠٩.

(٤) التبصرة ١٤٠.

(٥) الآيات حسب الترتيب، البقرة ١٩، القلم ٢٥، آل عمران ١١٤.

(٦) الكشف ١/٢٠٩.

(٧) دراسة السمع والكلام، سعد مصلوح، ٢٠٦.

يرجع إلى الوراثة بل إن مقدم اللسان تحرك إلى الأمام مجانسة لحركة (الكسر) الصائت الأمامي، إذ إن الترقيق في الراء إمالة نحو الكسرة" كما يقول القيسي⁽¹⁾ وأن الراء المفخمة تعدُّ من الناحية الصوتية أحد أصوات الأطباق⁽²⁾.

أما قول القيسي ومفاده: إن كانت الراء مكسورة غلبت الكسرة عليها، فإنه يقصد هاهنا بالكسر الياء المدية لا الكسرة السابقة للراء من كافرين وشاكرين وقادرين" إذ إن حركة الراء في هذه الأمثلة هي الياء المدية، على أن هذا لا يغيّر من جوهر التفسير السابق، فمن باب المجانسة بين الكسر (الصائت الأمامي الضيق: الطويل والقصير) والترقيق يمكن تفسير هذه الظاهرة فنقول: إنها مماثلة إزدواجية مباشرة؛ إزدواجية ذلك لأن التأثير في الراء جاء من الاتجاهين: السابق واللاحق، فالكسرة (الصائت الأمامي القصير) السابقة لصوت الراء أثرت في الراء كما أثرت الياء المدية (الصائت الأمامي الطويل) اللاحقة لصوت الراء فيها أيضاً، وأما أنها مباشرة فذلك لأنه لم يفصل بين المؤثر والمتأثر أي فاصل صوتي.

وأما الراء الساكنة "فحرف ضعيف لسكونه، فهو يدبره ما قبله مرّة وما بعده مرّة لضعفه في نفسه"⁽³⁾ فإذا كان قبلها كسرة لازمة نحو "فرعون" و"أنذرهم"⁽⁴⁾ أو بعدها ياء نحو "مريم"⁽⁵⁾ و"قرية"⁽⁶⁾ فلا اختلاف فيها أنها مرققة⁽⁷⁾.

وتفسير ذلك عند القيسي أنها ترقق في الحالة الأولى "لقربها من الكسرة التي قبلها"⁽⁸⁾ وهي ترقق في الثانية أي إذا كان بعدها ياء "لقربها من الياء التي بعدها"⁽⁹⁾ فإن انكسر ما قبلها وأنت الياء بعدها فذلك أقوى في ترقيقها نحو "مربة"⁽¹⁰⁾ فالقيسي يستشعر بحسه المرهف التأثير الذي يحدث بين الأصوات ويفسره على أساس من التجانس الصوتي؛ إذ ترقق الراء في الأمثلة الأولى لقربها من الكسرة التي قبلها فالمماثلة هنا تقديمية مباشرة، وترقق في الأمثلة الثانية لقربها من الياء التي بعدها فالمماثلة رجعية مباشرة، على أن التأثير يزداد قوة إذا كان تأثيراً تقديمياً

(1) الكشف ٢٠٩/١.

(2) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس ٦٠.

(3) السابق ٢٠٩/١.

(4) البقرة ٤٩.

(5) الأنعام ١٢٣.

(6) البقرة ٨٧.

(7) التبصرة ١٤٠.

(8) الكشف ٢٠٩/١.

(9) السابق ٢٠٩/١.

(10) هود ١٧.

* التبصرة ١٤١

ورجعياً في أن واحد كما في المثال الأخير "مرية" إذ المماثلة هنا مماثلة ازدواجية ومباشرة أيضاً.

أمّا إن انفتح ما قبل هذه الراء الساكنة أو انضم فحكمها أنها "مغلّظة" للجميع خلا رواية القيسي لورش وتفسير ذلك - فيما أحسب - أن الراء لما كانت ساكنة وكان ما قبلها مفتوحاً أو مضموماً كان التفخيم لها أقرب مجانسة من الترقيق إذ يتطلب التفخيم ارتفاع مؤخر اللسان إلى الراء قليلاً في اتجاه الحائط الخلفي للحلق وهو ذاته ما يطلبه الصائت الخلفي (الضمّة) ومعنى هذا أن تفخيم الراء في هذه الأمثلة هو ضرب من ضروب المجانسة بين الأصوات وتقليل الجهد العضلي المبذول بتقريب الحركة الخلفية للسان في التفخيم وفي الضمة.

وما يجدر التنبيه إليه أنّ هذا حكم الراء الساكنة "ما لم يأت بعدها حرف من حروف الاستعلاء، فإن أتى بعدها حرف من ذلك غلب على الراء التغليظ للحرف المستعلي الذي بعدها نحو "خرقة"⁽¹⁾ و"إرصادا"⁽²⁾ و"شبهه"⁽³⁾ إذ إن صوت "الاستعلاء هو الذي أوجب التغليظ في الراء"⁽⁴⁾ فالقيسي يرى أن صوت الاستعلاء هو الأكثر تأثيراً في الراء من الكسر ولهذا فخمّت الراء ولم ترقّق، أما لماذا فخمّت الراء حال مجاورتها صوت الاستعلاء فذلك لأن الصوت المستعلي - كما مرّ آنفاً - هو صوت مفخّم إذ التفخيم صفة لأصوات الاستعلاء.

وقد عرّف بعض علماء التجويد الاستعلاء قائلاً: أن يستعلي أقصى اللسان عند النطق بالحرف إلى جهة الحنك الأعلى⁽⁵⁾ وهو الأمر ذاته الذي يتطلبه التفخيم وبناء عليه فإن تفخيم الراء كان هنا من باب المجانسة الصوتية التي يفرضها الصوت المستعلي أثناء نطقه على الأصوات المجاورة، والمماثلة هنا رجعية مباشرة إذ لم يفصل بينهما فاصل صوتي.

أمّا الراء المفتوحة والمضمومة فكل القراء فيهما على التغليظ إلا ما فيه الإمالة، فأهل الإمالة على أصولهم خلا إن ورشاً خالفهم في أصول⁽⁶⁾:

(1) التوبة ١٢٢.

(2) الكشف ٢١١/١.

(3) السابق ٢٠٩/١ وما بعدها.

(4) السابق ٢١١/١.

(5) جهد المقل ١٢٤.

(6) الكشف ٢٦٠/١ وما بعدها، التبصرة ١٤١ و ما بعدها.

فمن ذلك أن يكون ما قبلها ياء ساكنة نحو "خبير" و"قدير" و"ميراث"⁽¹⁾ أو كسرة لازمة نحو "ذكر الله" و"يصرون"⁽²⁾ غير عارضة، أو يكون قبلها ساكن غير الياء قبله كسرة نحو "إكراه"⁽³⁾ وليس بعد الراء حرف استعلاء فورش وحده يرقق الراء إذا كانت هذه الشروط، فإن انفتح ما قبلها أو انضم أو أتى بعدهما حرف استعلاء غلظ ورش الراء كجماعة القراء نحو "سراط" و"فراق"⁽⁴⁾ و"شبهه"⁽⁵⁾.

وفي هذا النص يؤكد القيسي ما ذكره سابقا من أن سبب الترقيق كان لوجود الكسر السابق لصوت الراء، وإن مانع هذا الترقيق كان لسبب وجود صوت الاستعلاء، وتفسير هذه المسألة كما مرّ أنفا فالمماثلة في الأمثلة الأولى مماثلة تقديمية مباشرة، إذ أثرت الياء المدية في الراء فرقتها، وقد كانت سابقة لها على أنه لم يفصل بينهما بفاصل صوتي فهي مباشرة، وهي كذلك في الأمثلة الثانية إذ أثر الصائت الأمامي القصير (الكسرة) في الراء وكان سابقا لصوت الراء أيضا. أمّا في المثال الأخير فقد كانت المماثلة مماثلة تقديمية غير مباشرة ذلك لأنه فصل بين الصوت المؤثر والمتأثر بصوت ساكن هو (الكاف).

وقد ذكر القيسي موانع أخر للترقيق غير وجود صوت الاستعلاء، فمن ذلك ان تكون الكسرة على صوت من أصوات الحلق أو ما يقرب منها إذ يفصل صوت ثالث أصوات الحلق عن صوت الراء نحو:

أولاً: "عشرون"⁽⁶⁾ فعلة تفخيم الراء كما يقول القيسي: "أنه" لما كانت الكسرة بعيدة من الراء، لكونها على حرف حلق، وطالت الكلمة وقويت الشين في الإحالة بين الراء والكسرة بالتقشفي الذي فيها، لم يعتد بالكسرة فغلظ الراء، لأنه الأصل، ولأن المضمومة لا تحسن الإمالة فيها ألبتة فضعفت كونها مرققة فغلظت"⁽⁷⁾ فالكسرة حركة صوت العين (الصوت الحلقى) وقد فصل صوت الشين (المتقشفي) بينها وبين الراء.

(1) الآيات حسب الترتيب : البقرة ٢٣٤- البقرة ٥٢٠. الأنبياء ٣٤

(2) الآيات على الترتيب : المائدة ٩١ ، الواقعة ٤٦ .

(3) البقرة ٢٥٦

(4) الآيات حسب الترتيب : الفاتحة ٦ ، الكهف ٧٨

(5) الكشف ٢١٠/١ وما بعدها، التبصرة ١٤١.

(6) الأنفال ٦٥

(7) الكشف ٢١٢/١.

ثانيا: "عمران" فعلة تفخيم الراء فيها كما يقول القيسي: "لما كانت الكسرة على العين وهي من حروف الحلق، وحال بينها وبين الراء الميم وفيها - أي الميم - غنة، قوي الحائل، وبعد ما بين الراء والكسرة لقوة الحائل، وبعده من الراء، ولبعد الحرف الذي عليه الكسرة من مخرج الراء، فكأن الكسرة بعّدت من الراء لبعده الحرف منها، وزاده قوة لكون الألف بعد الراء، والألف من الفتحة فقوت الألف فتحة الراء، وضعف الترقيق، فغلّظت"⁽¹⁾ فالكسرة حركة صوت العين (الصوت الحلقى) وقد فصل صوت الميم (الأغن) بينهما.

ثالثا: "إبراهيم، إسرائيل"⁽²⁾ وعلة تفخيم الراء كما يقول القيسي: "لما كانت الكسرة على همزة، وهي من حروف الحلق بعّدت الكسرة من الراء. لكونها على حرف بعيد في المخرج من الراء فبعّدت الراء، وقوي الحائل، وطال الاسم، وقوى الراء في الفتح الألف التي بعدها في الاسمين. فضعف الترقيق. فغلّظت"⁽³⁾ فالكسرة حركة لصوت الهمزة (الصوت الحلقى) وقد فصل صوت الباء (الصوت الشديد) بينها وبين الراء في المثال الأول وفصل صوت السين (الصوت الصفيري) بينها وبين الراء في المثال الثاني.

رابعا: "كبرا" وعلة تفخيم الراء في هذه الكلمة كما يقول القيسي: "لما كانت الكسرة على حرف قريب من القاف، والقاف قريبة من حروف الحلق، وبعيدة من الراء، بعّدت الكسرة من الراء لذلك، وحال بينها حرف قوي، وهو الباء، فكأن الفتح هو الأصل، ولم يعتد بالكسرة، وغلّظ الراء"⁽⁴⁾ فالكسرة حركة لصوت الكاف (الصوت الطبقي القريب من الأصوات الحلقية) وقد فصل الصوت الشديد (الباء) بينها وبين الراء.

والناظر في الأمثلة السابقة (عشرون، عمران، إبراهيم، إسرائيل، كبرا) يجد أنها تحتوي على الأصوات الحلقية المكسورة كما صرح القيسي بذلك، وأنها قد فصلت عن الراء بصوت ثالث أيضا، وأراني مطمئنا لكل هذا، لا بل إنني أتفق مع القيسي في تعليقه لتفخيم الراء حيث قال: "الكسرة بعّدت من الراء على قدر بعد الحرف الذي الكسرة عليه من الراء في المخرج والصفة فبعد عملها في الراء وقوى التخليط فيها"⁽⁵⁾ فلبعد الكسرة (الصائت المسبب للترقيق) عن الراء (الصوت القابل للتأثير) فُخمت هذه الراء على أصلها، فلو أردنا أن نقسم الألفاظ السابقة

(1) السابق ٢١٢/١.

(2) الآيتان بحسب الترتيب. البقرة ١٢٤ ، البقرة ٤٠

(3) الكشف ٢١٣/١.

(4) السابق ٢١٢/١.

(5) السابق ٢١٢/١.

على مقاطعها الصوتية لوجدنا أن الراء تقع في مقطع آخر غير ذلك الذي يقع فيه الصائت المسبب للترقيق (الكسرة) ولهذا فإن تأثيرها أي الكسرة - على الراء سيكون تأثيراً ضعيفاً لبعدها عن هذا الصوت وإليك بيان ذلك:

- ١- عشرون ----- عش، رون.
- ٢- عمران ----- عم، ران.
- ٣- إبراهيم ----- إب، را، هيم.
- ٤- كبرا ----- كب، را.

إلا أنني لا أتفق مع القيسي في جملة من الأمور وهي:

أولاً: لعلي لا أجانب الصواب إن قلت: إن القيسي قد تكلف الأمر حين قيّد مسألة تفخيم الراء بوجود صوت حلقي أو غيره، ودليلي في ذلك أن كلمة "وزرك"^(١) قرأت بالتفخيم، ولما علل القيسي تفخيمها قال: "لما كان الحائل حرفاً قوياً من حروف الصفير قوي في الإحالة بين الكسرة والراء، فضعت الترفيق، فغلظت الراء لأنه أصلها"^(٢) فالكسرة كانت حركة لصوت (الواو) وهو ليس صوتاً حلقيّاً وقد فصل بينها وبين الراء بفصل صوتي هو الزاي الصوت الصفيري.

وبناء عليه نجل ما سبق بقاعدة صوتية فونولوجية فنقول: إن فصل بين الصائت المسبب للترقيق (الكسر) والصوت القابل للتأثير (الراء) بفصل، وكان هذا الفاصل صوتاً قوياً كأن يكون انفجارياً (شديداً)، أو صفيراً، أو صوت غنة أو صوت تفشٍ أو غيره - فخمت الراء؛ لبعدها الكسرة عن صوت الراء.

ثانياً: لقد جانب القيسي الصواب في تحليله مسألة تفخيم الراء في اللفظتين التاليتين: "مدرارا" و"قارارا"^(٣) إذ قال: "أو مما خرج عن هذه الأصول ما تكررت فيه الراء، والثانية مفتوحة أو مضمومة وقبل الراء الأولى كسرة أو ساكن قبله كسرة، فغلظت ورش كسائر القراء وذلك نحو: "مدرارا" و"قارارا" وعلّة ذلك أن الراء الثانية لما كانت مفتوحة، وهي حرف تكرير كانت الفتحة عليها مقام فتحتين فقويت الفتحة في الراء الأولى، لقوتها أيضاً في التكرير، وزادها قوة قوة الفتحة في الراء الثانية، والألف التي بينهما من الفتحة، فكأنه اجتمع خمس فتحات والتغليظ يكون

(١) الشرح ٢

(٢) الكشف ٢١٣/١.

(٣) الأنعام ٦، النمل ٦١

مع الفتح، فقوي التعليل لذلك وضعت الكسرات التي قبل الراء لتكرير الفتحا بعدها، فكان التعليل في الراء أقوى وأولى لذلك، إذ هو الأصل وعليه كل القراء^(١).

فالذي أراه أن الفتحة لم تكن سببا للتعليل (التفخيم) في كلا اللفظتين (مدرارا) وكنت قد بينت في موطن سابق أن الصوائت تكون تابعة للصوامت من حيث التأثير والتأثر فهي المتأثرة لا المؤثرة، وفي ضوء ذلك لا يمكن تفسير التفخيم للراء من باب أنها مفتوحة أو أنها جاورت صوت الألف،— ففي ما أحسب إن القاعدة الصوتية السابقة التي سقناها في الملحق الأول هي الملاذ لتفسير التفخيم من اللفظة الأولى (مدرارا) إذ جاءت الكسرة حركة لصوت الميم وهو صوت بعيد عن صوت الراء فقد فصل بينهما بفواصل صوتي وهو صوتا (الذال والألف) ولهذا قلّ تأثير الكسرة (الصائت المسبب للترقيق) في الراء.

أما اللفظة الثانية فتفسير تفخيم الراء فيها — فيما أحسب — بينى على وجود الصوت المستعلي المفخم (القاف) في تلك اللفظة إذ ماثلت الراء في تفخيمها تفخيم الصوت المفخم السابق لها. وبناء عليه فالمماثلة هنا تقديمية غير مباشرة إذ فصل الصائت الوسطى المفتوح (الفتحة) بينهما وهي تقديمية لأن صوت القاف (الصوت المؤثر) جاء سابقا للصوت المتأثر (الراء) فكان اتجاه التأثير من السابق إلى اللاحق.

ثالثا: إن الناظر في كلمة (فنظرة) يجد أن القيسي قد جانب الصواب حين فسّر تفخيم الراء من هذه اللفظة قائلا: لما حال بين الكسرة والراء حرف من حروف الإطباق والاستعلاء قوي ذلك في الإحالة والحجز بين الكسرة والراء فضعف الترقيق فغلّظت الراء لأنه "أصلها"^(٢) إلا أنه أصاب الحقيقة في تعليل غيرها "إصرهم، ومصر"^(٣) ففي هاتين اللفظتين فصل الصوت المستعلي المطبق (الصاد) حقيقة بين الكسرة والراء على أنه لم يحدث هذا في اللفظة الأولى (فنظرة) إذ إن الكسرة هي التي فصلت بين الراء والصوت المستعلي المفخم، على أنني أعزو سبب التفخيم في هذه الألفاظ الثلاثة إلى وجود الصوت المفخم المستعلي فيها سواء أكان الصوت المستعلي المفخم ملاصقا لصوت الراء كما في المثالين الأخيرين أم مفصولا عنه بالصائت القصير كما في

(١) الكشف ٢١٥/١.

(٢) السابق ٢١٣/١.

(٣) الآيات حسب الترتيب : الأعراف ١٥٧ ، يونس ٨٧

المثال الأول إذ إن "تأثير الصوت المفخم يمتد إلى المقاطع المجاورة"⁽¹⁾ وأن "الحرف المطبق المفخم قوي لا يردّ قوته حرف حائل" كما يقول القيسي⁽²⁾.

على أنني أقدر للقيسي رهافة حسّه حين فسّر ترقيق الراء الأولى من قوله تعالى (بشّر) ⁽³⁾ قائلاً: "وعله ذلك أنّ الراء الأولى، لما أتى بعدها راء مكسورة وهي حرف تكرير، والكسرة عليها مقام كسرتين ولم يحل بينهما حائل قويت الكسرة فعملت في الراء الأولى فقربت فتحة الأولى إلى الترقيق الذي هو بين اللفظين ليقرب من كسرة الراء الثانية فيعمل اللسان عملاً يقرب بعضه من بعض فأما الراء الثانية فلا اختلاف في ترقيقها، لأنها مكسورة ولأنها إذا كان يرقق من أجلها ما قبلها فهي أولى بالترقيق وأحرى أن لا تكون غير مرققة وترقيقها إجماع من القراء"⁽⁴⁾ فهو يستند إلى الوظيفة الصوتية التي يقدمها (الترقيق) في الألفاظ حين علّل مسألة ترقيق الراء الثانية بهذا الشكل؛ إذ ترقق لأن الراء الأولى مرققة فهو يعزو هذا الترقيق لهدف صوتي هو التقليل من التنافر الصوتي بين الأصوات بغية الوصول إلى تجانسها وتناسبها وبالتالي التخفيف من الجهد العضلي المبذول لقوله: فيعمل اللسان عملاً يقرب بعضه من بعض.

ثانياً: تفخيم اللام وترقيقها:

يقول القيسي: "أعلم أن اللام حرف يلزمه تفخيم وتغليظ، لمشاركته الراء في المخرج، والراء حرف تفخيم ولمشاركته النون في المخرج والنون حرف غنة"⁽⁵⁾ فالأصل في اللام الترقيق كما يرى القيسي ذلك إذ يقول: "الترقيق هو الأصل، ألا ترى أنه لا يجوز تفخيم كل لام، ولا يجوز ترقيق كل لام، فالأعم هو الأصل، والتفخيم في اللام داخل فيها لما ذكرت لك من مقاربتها للراء وللنون في المخرج، وأيضا فإن الترقيق عليه كل القراء، فإجماعهم حجة"⁽⁶⁾.

وقد كشف إبراهيم أنيس عن الفرق بين اللام المفخمة (المغلظة) والمرققة قائلاً: "أما الفرق بين اللام المرققة والمغلظة فهو في وضع اللسان مع كل منهما؛ لأن اللسان مع المغلظة يتخذ شكلاً مقعراً كما هو الحال مع أصوات الإطباق"⁽⁷⁾.

(1) التشكيل الصوتي، سلمان العاني ٣٠.

(2) الرعاية ١١٣.

(3) المرسلات ٣٢.

(4) الكشف ٢١٥/١.

(5) السابق ٢١٨/١.

(6) السابق ٢١٩/١ وما بعدها.

(7) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس ٥٩.

أما مواطن تفخيم اللام فقد حددها القيسي في حالتين: الأولى للتعظيم نحو اللام من اسم (الله) جلّ ذكره، فهي مفخمة أبداً للتعظيم إلا أن يأتي قبلها كسرة فترقق للكسرة^(١) فالتفخيم لازم لاسم الله - جلّ ذكره - إذا كان قبله فتح أو ضم^(٢) وتفسير ذلك - فيما أحسب - أن ما قدمته من تعليل لترقيق الراء إذا لاصقت كسرة ينطبق على ترقيق اللام إذا لاصقتها أيضاً. فالكسر يناسبه الترقيق من حيث إنهما يطلبان حركة أمامية واحدة، فهما على نقيض التفخيم الذي يطلب تقعر اللسان وارتفاع أقصى اللسان باتجاه الحنك.

والثانية: تفخّم لصوت الإطباق، إذ إن صوت الإطباق مفخم، فاللام تفخم لأجل التفخيم في صوت الإطباق وعلّة ذلك "ليعمل اللسان عملاً واحداً في التفخيم"^(٣).

فالقيسي يعلل مسألة تفخيم اللام تعليلاً صوتياً؛ وهو تعليل سليم من حيث إنه يقف على الحقيقة الصوتية لمظاهر التأثير والتأثر بين الأصوات داخل منظومة الكلام؛ إذ يمكن فهم أحكام الراء واللام فهماً دقيقاً إذا فهمت القاعدة الصوتية (المماثلة)، تلك التي تعبر عن كل تفاعل صوتي يسعى إلى إيجاد تناسب صوتي ليخفّ بذلك الجهد العضلي المبذول أثناء الكلام. وعلى هذا الأساس فسّر القيسي هذه المسألة قائلاً: "وأما تفخيمها لحرف الإطباق قبلها فتقرّد به ورش... وعلّة من فخم هذا النوع أنه لما تقدّم اللام حرف مفخم مطبق مستعل، أراد أن يُقربّ اللام نحو لفظه، فيعمل اللسان في التفخيم عملاً واحداً"^(٤).

وتأكيداً لهذا الأمر ومحاولة في تقريب الفكرة من الأذهان فقد أجمل القيسي مظاهر المماثلة؛ ليؤكد أن الترقيق والتفخيم هو مظهر من مظاهر المماثلة فقال: "وهذا هو معظم مذاهب العرب في مثل هذا يقربّون الحرف من الحرف ليعمل اللسان عملاً واحداً، ويقربّون الحركة من الحركة ليعمل اللسان عملاً واحداً، وعلى هذا أتت الإمالات في عملها، وعلى هذا أبدلوا من السين صاداً إذا أتى بعدها طاء أو قاف أو غين، أو خاء، ليعمل اللسان في الإطباق عملاً واحداً، فذلك أخف عليهم من أن يتسغل اللسان بالحرف، ثم يتصعد إلى ما بعده"^(٥).

(١) الكشف ٢١٨/١ وما بعدها.

(٢) الرعاية ١٢٩.

(٣) الكشف ٢١٨/١.

(٤) السابق ٢١٨/١.

(٥) السابق ٢١٩/١.

وأختم الحديث عن الترفيق بالتنبيه إلى أن موانع الترفيق هي موانع الإمالة ذاتها، وأن مواطن الترفيق هي حالات الإمالة عينها، فموانع الترفيق تكمن في عاملين: أولهما: وجود صوت التفخيم (الاستعلاء) وثانيهما: أن تفتقر الراء للكسرة، وهي موانع الإمالة نفسها، ثم إن هدفها - فيما أحسب - وفيما رواه القيسي واحد. فكلهما يهدفان إلى التقليل من الجهد العضلي المبذول والوصول إلى التناسب الصوتي والتجانس اللفظي.

وهذا الحديث يقودنا إلى البحث في العلاقة بين (التفخيم والفتح) من جانب و(الإمالة والترفيق) من جانب آخر.

فقد كشف القيسي عن العلاقة بين الإمالة والترفيق حيث قال: "الترفيق في الراء إمالة نحو الكسرة"⁽¹⁾ فالترفيق مرحلة سابقة للإمالة، ولهذا قال الاسترابادي: "تسمى الإمالة إذا بالغت في إمالة الفتحة نحو الكسرة، وما لم تباليغ فيه يسمى "بين اللفظين" ترفيقاً"⁽²⁾. فلعلي لا أعدو الحقيقة إن قلت: إن الترفيق كان يطلق على المرحلة الأقل ارتفاعاً من الصائت الضيق الأمامي القريب من الحركة المعيارية الثانية؛ لهذا يقول عبد الصبور شاهين: "الترفيق مرحلة أولى في سلم الإمالة يليه أن تمال الفتحة إلى الكسرة ليحدث انسجام بين الصامت وحركته"⁽³⁾ ثم لا ننسى أن العلماء سموا حركة طرف اللسان تجاه الحنك مع الراء ترفيقاً وهي الحركة ذاتها التي تتطلبها الفتحة إذا أميلت ولهذا يقول عبد الصبور شاهين: "ضيق المخرج في حالة الراء المرققة كاف تقريباً لأداء الكسرة الممالدة دون غيرها من الحركات"⁽⁴⁾.

كما كشف القيسي عن العلاقة بين التفخيم والفتح إذ قال: "التفخيم ضرب من إشباع الفتح"⁽⁵⁾ الفتح الذي "يبقي الألف والفتحة على أصلهما"⁽⁶⁾ وقد أطلق علماء التجويد على الفتح الشديد مصطلح (التفخيم)⁽⁷⁾ ودلوا على معرفة ذلك بالتمثيل له من خلال الحكم عليه "فحكمه لا

(1) السابق ٢٠٩/١.

(2) شرح الشافية ٤/٣.

(3) أثر القراءات في النحو والأصوات، عبد الصبور شاهين ١٧٤ وما بعدها.

(4) السابق ١٧٤.

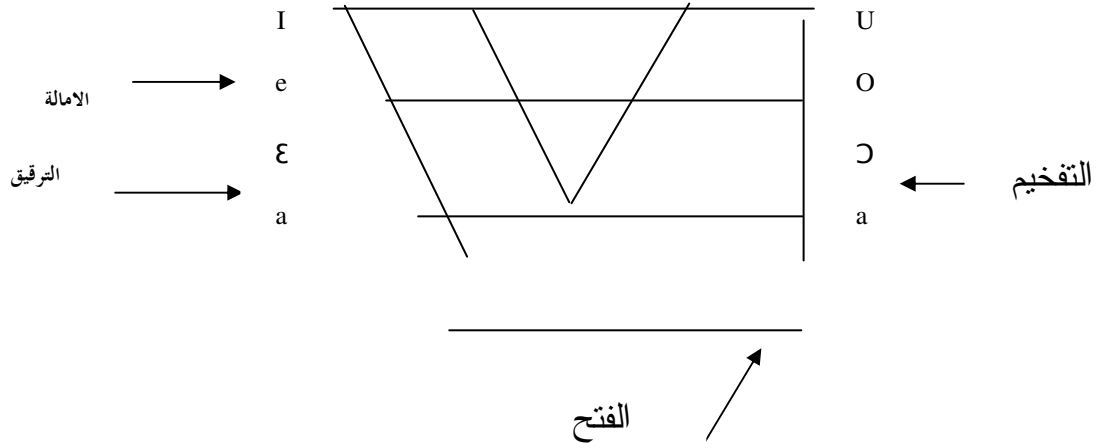
(5) الكشف ٢١٥/١.

(6) النشر ٢٥/٢.

(7) النشر ٢٥/٢.

يجوز في القرآن بل هو معدوم في لغة العرب، وإنما يوجد في لفظ عجم الفرس ولا سيما أهل خراسان، وهو اليوم في أهل ما وراء النهر أيضا^(١).

وبناء عليه - وفيما يبدو لي - أن القيسي أصاب الحقيقة في رأيه هذا، لا بل إنه وقف على أدق درجات حركة اللسان، تلك الحركة التي اعتمدها المحدثون في التمييز بين الصوائت، أو فيما سمي بالحركات المعيارية حسب وصف دانيال جونز لها. ولهذا يمكننا القول: إن الإمالة والترقيق من واد، والتفخيم وهو ضرب من ضروب إشباع الفتح من واد آخر معه ويمكن تمثله ذلك بما يلي:



(١) السابق ٢٤/٢ الاتقان ٢٥٦/١، الاتحاف ٧٤.

(الفصل السادس)
الهمز وأحكامه وعالله

الهمز وأحكامه وعلله:

لقد نال مبحث الهمز وأحكامه وعلله من القيسي الحظ الوافر كما كان لغيره من المباحث السابقة، إذ كان له من العناية والبحث والدراسة الشيء الكثير، فقد شغل القيسي بقضايا الهمزة المتعددة والمختلفة فيما يتعلق بوصف الهمزة مخرجياً ونطقياً بتلك التبدلات النطقية التي تصيب هذا الصوت من حيث تحقيقه طورا وتسهيله طورا وإبداله بصوت طورا آخر.

فوقف القيسي عند كل هذا محددا مخرج هذا الصوت (الهمزة) ثم متحدثا عن صفاته المتنوعة وعارضا لأهم أحكامه، فمفسراً معللاً لتلك التبدلات الصوتية كلها، وبدورنا سنقف عند هذه التفاصيل نعرضها، ثم نحتكم بها إلى آراء الدرس الصوتي الحديث حتى نتبين الصواب الذي وافقه القيسي من جانب والخطأ الذي وقع فيه من جانب آخر.

المبحث الأول: صوت الهمزة

خالف أغلب المحدثين القدماء في تحديد مخرج صوت الهمزة فهي عندهم حنجريّة انفجارية⁽¹⁾ ويصفها بعضهم بالوقفة الحنجرية "Glottal stop" ويعرفها قائلًا "الوقفة الحنجرية هي الصوت الذي ينتج عن طريق إقفال المزمار بإحكام وذلك بسحب الأوتار الصوتية بعضها إلى بعض بشدة إذ تتداخل الحواف الأمامية للأوتار الصوتية، الأمر الذي يجعل من المستحيل على الهواء المحصور أن يقوى على فتح الوترين الصوتيين مهما تعاظم ضغطه إلى أن ينفرج الوتران الصوتيان من تلقاء أنفسهما بشكل مفاجئ فيتحرر الهواء المضغوط مصحوبا بصوت أشبه بالفرقة ويكون الحنك اللين مرتفعا فالهمزة على هذا صوت وقي حنجري مهموس مرقق⁽²⁾.

ثقل الهمزة نطقيا:

أكد العلماء القدماء، وقد وافقهم على ذلك العلماء المحدثون الصعوبة النطقية لصوت الهمزة، فقد رأينا كيف أن للهمزة خصوصية صوتية تميزها عن الأصوات العربية جميعها، كيف لا وهي الصوت الحنجري البعيد المخرج، الذي هو نبرة تخرج من الصدر باجتهد.

(1) المحيط في الأصوات، محمد الأنطاكي ٨٤. علم اللغة، محمود السعران ١٧ وما بعدها، علم اللغة العام، كمال بشر، ١١٢، الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ٨٩ وما بعدها.

(2) محاضرات في اللسانيات، فوزي الشايب، ١٥١.

فقد أشار القيسي في غير ما موطن إلى أن الهمزة أثقل الأصوات العربية، وأن العرب تستقلها حيث قال: "الهمزة على انفرادها حرف بعيد المخرج جلدٌ صعب على اللافظ به، بخلاف سائر الحروف العربية ولذلك استعملت العرب في الهمزة المفردة ما لم تستعمله في غيرها من الحروف فقد استعملوا فيها: التحقيق، والتخفيف،... وذلك كله لاستئصالها"⁽¹⁾.

ولم يغفل العلماء القدماء هذا الأمر، فهذا الخليل يقول: "وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة، فإذا رفَّه عنها لانَّت"⁽²⁾ ويقول سيبويه عن سبب تخفيفها: "إنها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد وهي أبعد الحروف مخرجا فتقل عليهم ذلك، لأنه كالتهوع"⁽³⁾ وكذلك هي عند ابن يعيش القائل: "الهمزة حرف شديد مستقل يخرج من أقصى الحلق إذ كان أدخل الحروف في الحلق، فاستقل النطق به إذ إخراجته كالتهوع فذلك من الاستئصال ساغ فيها التخفيف"⁽⁴⁾ وهو الرأي ذاته الذي تبناه رضي الدين الاسترلابادي حيث يقول: "اعلم أن الهمزة لما كانت أدخل الحروف في الحلق ولها نبرة كريهة تجري مجرى التهوع ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها، فخففها قوم"⁽⁵⁾ فنطقها دون تخفيف هو ضرب من التكلف واحتمال الصعوبة⁽⁶⁾. ويقول السيوطي بحقها: "اعلم أن الهمزة لما كان أثقل الحروف نطقا وأبعد مخرجا، تنوع العرب في تخفيفه بأنواع التخفيف، وكانت قریش وأهل الحجاز أكثرهم تخفيفا، ولذلك أكثر ما ورد تخفيفه من طرقهم"⁽⁷⁾ وتكاد تجمع كتب العربية على أن تحقيق الهمزة من لهجات تميم وقيس وبني أسد ومن جاورها؛ أي قبائل وسط شبه الجزيرة وشرقها، وأن تسهيلها لهجة أهل الحجاز⁽⁸⁾.

فسبب تخفيف الهمزة إذن هو الخلاص من النقل النطقي الذي يتمتع به هذا الصوت "أما الهمزة فنقيلة جدا، ولذلك يخففها أهل التخفيف منفردة" كما يقول ابن عصفور⁽⁹⁾ وقد أكد الدرس الصوتي الحديث هذا الأمر، يقول إبراهيم أنيس: "قد مالت اللهجات العربية في العصور

(1) الكشف ٧٢/١، الرعاية ١٤٥.

(2) العين ٥٢/١.

(3) الكتاب ٥٤٨/٣.

(*) التهوع: تكلف القيء.

(4) شرح المفصل ١٠٧/٩.

(5) شرح الشافية ٣١/٣.

(6) سر صناعة الإعراب ٦٩/١ وما بعدها.

(7) الإيقان، ٢٧٧/١.

(8) في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس ٧٨.

(9) الممتع في التصريف، ٤٠٤.

الإسلامية إلى تخفيف الهمزة والفرار من نطقها محققة لما تحتاج إليه حينئذ من جهد عضلي^(١).

فالمحدثون متفقون من جانبهم مع القدماء على ثقل الهمزة وصعوبة نطقها محققة، فهي صوت انفجاري (شديد) وعبر إبراهيم أنيس عن هذه الشدة لصوت الهمزة قائلاً: "إن انحباس الهواء عند المزمار انحباساً تاماً ثم انفراج المزمار فجأة عملية تحتاج إلى جهد عضلي قد يزيد على ما يحتاج إليه أي صوت آخر، مما يجعلنا نعدّ الهمزة أشقّ الأصوات"^(٢) فنقل الهمزة ناتج عن "انحباس الهواء خلف الأوتار الصوتية ثم انفراج هذه الأوتار فجأة، وهذه عملية تحتاج إلى جهد عضلي كبير" كما يقول رمضان عبد التواب^(٣).

ومما ينطبق على تخفيف الهمز قانون السهولة والتيسير، ذلك القانون الذي نادى به علماء الدرس الصوتي الحديث تفسيراً لما يحدث للغة من تطور نحو السهولة والتيسير، إذ تحاول اللغة التخلص من الأصوات العسيرة، وتستبدل بها أصواتاً أخرى، لا تتطلب مجهوداً عضلياً زائداً كبيراً^(٤).

فلما كانت الهمزة من أصعب الأصوات نطقاً لجأ أهل اللغة إلى تخفيفها، وقد ذكر برجسترآسر سبباً علمياً لتسهيل هذه الهمزة، فيقول: "إنّ الهمزة أصعب إخراجاً من غيرها من الحروف فينبغي لإخراجها تغليق فم الحنجرة، وهو مفتوح في غيرها، فينقطع الزفير المتواصل الخروج أثناء الكلام"^(٥) وأهل اللغة الذين خففوا الهمزة هم أهل الحضر وأهل التحقيق هم أهل البادية، كما يقول عبده الراجحي: "القبائل التي كانت تحقق الهمزة قبائل كانت تعيش في البادية، أما قبائل التسهيل فهي تلك التي كانت متحضرة في الحجاز، وبخاصة قريش في مكة والأوس والخزرج في المدينة"^(٦) وربما يفسر هذا أن النطق بالهمزة لا يناسب المدنيّة التي تبحث في تطورها عما هو سهل بدليل أنّ المقارنات الساميّة توضح أن الهمز طور تاريخي أذهب في القدم من طور التسهيل^(٧) ثمّ لما علل مهدي المخزومي تحقيق الهمز عند القبائل البدوية، وتسهيله عند

(١) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس ٧٨.

(٢) السابق ٧٨.

(٣) التطور اللغوي، رمضان عبد التواب ٤٧ وما بعدها.

(٤) لحن العامة والتطور اللغوي، رمضان عبد التواب ٤٥، التطور اللغوي مظاهره وعلله، رمضان عبد التواب ٤٧، الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ١٨٨ وما بعدها.

(٥) التطور النحوي، برجسترآسر ٤٢.

(٦) اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي، ١٠٦.

(٧) فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ٤١.

كما قسم الهمزة المتحركة قسمين، وذلك بالنظر إلى ما قبل هذا الصوت، فخلص إلى أن الهمزة المتحركة يمكن أن تكون^(١):

١- همزة متحركة مسبقة بمتحرك وقد تكون هذه الحركة أولاً: مخالفة لحركة الهمزة.

وثانياً: موافقة لحركة الهمزة.

٢- أو همزة متحركة مسبقة بساكن ويقسم هذا الجزء إلى أقسام كما سنرى لاحقاً.

(١) السابق ٩٢.

وإليك بيان ذلك:

أ- الهمزة الساكنة:

يقول القيسي: "اعلم أن الهمزة المتوسطة تنقسم قسمين: ساكنة ومتحركة" فإذا أردت تسهيل الساكنة أبدلتها واواً إذا انضم ما قبلها نحو "تؤمن" و"توتي، وياء إذا انكسر ما قبلها نحو "بئر وبئس" وألفا إذا انفتح ما قبلها نحو "يأتي ويأمر" ولا يكون قبلها إلا متحركاً⁽¹⁾.

وهذه الأحكام ليست مقصورة على قراءة القرآن الكريم، بل إنها قانون لغوي عرفته العربية، وقد تنبّه إليه علماءنا، فهذا سيبويه يقول: "إذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة فأردت أن تخفف أبدلت مكانها ألفا، وذلك قولك في رأس وبأس وقُرأت: رأس وبأس وقَرأت، وإن كان ما قبلها مضموماً فأردت أن تخفف أبدلت مكانها واواً وذلك قولك في الجونة والبؤس والمؤمن: الجونة والبوس المومن، وإن كان ما قبلها مكسوراً أبدلت مكانها ياء كما أبدلت مكانها واواً إذا كان ما قبلها مضموماً، وألفا إذا كان ما قبلها مفتوحاً، وذلك الذنب والمثرة: ذيب وميرة، فإنما تبدل مكان كل همزة ساكنة الحرف الذي منه الحركة التي قبلها، لأنه ليس شيء أقرب منه ولا أولى به منها"⁽²⁾.

وكل ذلك من باب التخفيف إذ يقول سيبويه: "اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء: التحقيق والتخفيف والبدل... وأما التخفيف فتصير الهمزة فيه بين وبين وتبدل وتحذف"⁽³⁾. وقد وضح القيسي علّة التخفيف بقوله: "الهمزة على انفرادها حرف بعيد المخرج جلد صعب على اللفظ به، بخلاف سائر الحروف، مع ما فيها من الجهر والقوة، ولذلك استعملت العرب في الهمزة المفردة ما لم تستعمله في غيرها من الحروف، فقد استعملوا فيها: التحقيق والتخفيف وإلقاء حركتها على ما قبلها، وإبدالها بغيرها من الحروف وحذفها في مواضعها وذلك كله لاستتقالهم لها"⁽⁴⁾ فهم "يخففون المفردة استخفافاً لنقل الهمزة المفردة"⁽⁵⁾ ثم يضاف إلى ذلك "أن التخفيف لغة أهل الحجاز، وأيضا فإنّ التخفيف أخف على القارئ، مع موافقة لغة العرب والرواية"⁽⁶⁾ بيد أن التحقيق هو الأصل كما يقول القيسي: "فحجة من حققها في فاء الفعل وعينه ولامه أنه أتى بها على الأصل فأظهرها محققة، كما يفعل بسائر الحروف، وخف ذلك عليه

(1) التبصرة ٩٢، الكشف ٧٧/١.

(2) الكتاب ٥٤٣/٣ وما بعدها.

(3) السابق ٥٤١/٣.

(4) الكشف ٧٢/١.

(5) السابق ٧٠/١.

(6) السابق ٨١/١.

* أهل التحقيق هم: تميم وقيس وبني أسد ومن جاورها أي قبائل وسط شبه الجزيرة وشرقيها، اللهجات العربية في التراث، أحمد الجندي ٣٣٦/١، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي ١٠٥.

وسهل لانفرادها، إذ ليس قبلها همزة، وزاده قوة أن كثيراً من العرب والقراء يحققونها*، مع تكررها على أصلها، فكان تحقيقها وهي مفردة آكد وأخف وأقوى: وأيضاً فإنه همز ذلك ليبين أن الأصل الهمزة، إذ لو خفف لجاز لظان أن يظن أنه لا أصل للكلمة في الهمز فكان في الهمز بيان أصلها"⁽¹⁾.

أما لماذا أُبدلت ألفا لما كان ما قبل الهمزة الساكنة مفتوحاً، وواو إذا كان ما قبلها مضموماً وياء لما كان ما قبلها مكسوراً فقد علل القيسي ذلك قائلاً: "فأما الساكنة فهي تجري على ما قبلها، فما قبلها من الحركة يدبرها لأنها لما كانت ساكنة ضعفت، فلم تدبر نفسها إذ لا حركة فيها، ولا قوة فدبرها أقرب الحركات منها، وهي الحركة التي قبلها، فإذا انفتح ما قبلها أُبدلت ألفا لأن الفتحة من الألف، والألف من إشباع الفتحة تحدث. وكانت الألف أولى بالبدل لأنها أخت الهمزة في المخرج، ولأن الألف إذا احتيج إلى حركتها في بعض اللغات أُبدل منها همزة وإذا انضم ما قبلها أُبدل منها واو ساكنة لأن الضمة من الواو، والواو من إشباع الضمة تحدث، ولأن الواو تبدل منها الهمزة إذا انضمت أو تطرفت بعد ألف زائدة نحو "دعاء" وأصله "دعاو" ونحو "وجه" فجعلت هي أيضاً في التخفيف للهمزة عوضاً من الهمزة وذلك نحو: "تؤمن" و"تؤتي" وإذا انكسر ما قبلها أُبدل منها ياء ساكنة كالهمزة لأن الكسرة من الياء، والياء تحدث من إشباع الكسرة، ولأن الياء تبدل منها همزة، إذا تطرفت بعد ألف زائدة نحو "سقاء" أصله "سقاوي" فجعلت هي في التخفيف للهمزة عوضاً من الهمزة وذلك نحو: بئس وبئر" فهذا حكم الساكنة في التخفيف وعلتها"⁽²⁾.

وفيما أحسب إن الذي قال به القديس من أن الهمزة الساكنة تُبدل ألفا إذا كان ما قبلها مفتوحاً وواو إذا كان ما قبلها مضموماً وياء إذا كان ما قبلها مكسوراً يحتاج إلى إعادة نظر، وإنما تفسيره عندي أن الهمزة لم تبدل بالألف أو بالواو أو بالياء إنما أسقطت ثم أشبع الصائت القصير السابق لهذه الهمزة فتولد عن هذا الإشباع الصوائت الطويلة؛ فالواو من إشباع الضمة والياء من إشباع الكسرة والألف من إشباع الفتحة.

ولقد وقف عبد الصبور شاهين عند هذا، وعدّ هذا التخفيف ضرباً من أساليب أهل الحجاز فقال: "فهم حين اجتمعت في الكلمة (حركة قصيرة + همزة) في مثل رأس وذئب -

(1) الكشف ٨٠/١.

(2) السابق ١٠٢/١ وما بعدها.

اسقطوا الهمزة التي لا تناسب نبرهم*، ولجأوا إلى أن يعوضوا موقعها بوساطة نبر الطول، فنطقوا الكلمتين: راس، ذيب، محققين بذلك هدفين:

أولهما: نبر المقطع ذاته بطول الحركة.

وثانيهما: الاحتفاظ بالإيقاع المقطعي، أعني زنة الكلمة كما لو كانت مهموزة⁽¹⁾ إذن فالهمزة تذهب ويتخلف عنها طول في الحركة السابقة عليها⁽²⁾.

فبعد الصبور شاهين يرى أن ثمة صوراً مختلفة للنبر، وذلك بعد أن تأمل العلاقة بين الصورتين المختلفتين للألفاظ المهموزة وغير المهموزة في الكلمة الواحدة. حيث خرج بنتيجة مفادها أن ثمة صورتين متقابلتين لسلوك كل من الشعبيين، شعب تميم وشعب الحجاز إذ أصبح مسلماً أن نبر تميم كان نبر توتر همزي، وأن نبر حاضرة الحجاز كان في الغالب نبر طول، وأحياناً كان يأخذ صورة التوتر غير المهموس، أعني صورة التضعيف⁽³⁾ فأهل الحجاز كانوا يعنون بالنبر الكمي (نبر الارتفاع بالصوت) وهذا ما يفسر احتفاظها بأصوات المدّ وكرهت بقاء الهمزة⁽⁴⁾.

ب- الهمزة المتحركة:

تتباين أحكام الهمزة المتحركة بحسب ما قبلها، إذ قسمها القيسي قسمين فقال: "وأما المتحركة فتقسم أيضاً قسمين: أحدهما أن يكون قبلها ساكن، والآخر أن يكون متحركاً"⁽⁵⁾ ثم فصل أحكامها على أساس من هذا التقسيم:

(1) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، ١٠٩.

(2) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، عبد الصبور شاهين ١٦٩.

(3) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، ١٠٩.

(4) في الأصوات اللغوية، غالب المطلبي، ١٨١.

* يعرف علماء اللغة المحدثون النبر بأنه وضوح نسبي لصوت أو مقطع؛ إذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع في الكلام، وعند النطق بالمقطع المنبور تنتشط أعضاء النطق غاية النشاط. دراسات في علم الأصوات العربية، داود عبده، ١٠٤، الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس ١٦٩، اللغة العربية معناها ومبناها، ١٧٠، مدخل إلى علم اللغة الحديث، قسطندي شوملي ١٠٢، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة عبد العزيز مطر، ٣١١، التشكيل الصوتي، سلمان العاني ١٣٤.

(5) التبصرة ٩٢.

أولاً: الهمزة المتحركة المسبوقة بمتحرك:

يقول القيسي: "فإذا كان قبلها متحرك وكانت الحركة فتحة جعلتها بين بين، أي بين الهمزة المتحركة والحرف الذي منه حركة الهمزة"⁽¹⁾:

- ١- إن كانت مفتوحة فبين الهمزة المفتوحة والألف نحو: "رَأَى" و"نَأَى"⁽²⁾.
- ٢- وإن كانت مضمومة فبين الهمزة المضمومة والواو الساكنة نحو "يُؤُوسَا" و"يُؤُودُهُ"⁽³⁾.
- ٣- وإن كانت مكسورة فبين الهمزة المكسورة والياء الساكنة نحو "بِئْسَ" و"يئِسَ"⁽⁴⁾.

لقد اقتفى القيسي خطأ سيبويه في تقديمه لهذه الأحكام، إذ جاءت أحكام الهمزة عند القيسي موافقة تماماً لما هي عند سيبويه؛ فقد قال سيبويه: "اعلم أن كل همزة مفتوحة كانت قبلها فتحة فإنك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة وتكون بزنتها محققة، غير أنك تضعف الصوت ولا تتمه وتخفي؛ لأنك تقرّبها من هذه الألف وذلك قولك: سأل في لغة أهل الحجاز إذا لم تحقق كما يحقق بنو تميم، وقد قرأ قبل (بين بين)"⁽⁵⁾.

و"إذا كانت الهمزة منكسرة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والياء الساكنة كما كانت المفتوحة بين الهمزة والألف الساكنة. ألا ترى أنك لا تتم الصوت هاهنا وتضعفه لأنك تقرّبها من الساكن، ولولا ذلك لم يدخل الحرف وهنّ، وذلك قولك: يئِسَ وسئمَ "وإذ قال إبراهيم"⁽⁶⁾ وكذلك أشباه هذا"⁽⁷⁾.

و"إذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والواو الساكنة والمضمومة قصتها وقصة الواو قصة المكسورة والياء، فكلُّ همزة تقرّب من الحرف الذي حركتها منه"⁽⁸⁾. وكذلك في المقتضب⁽⁹⁾ وفي شرح المفصل⁽¹⁰⁾ وفي شرح الشافية⁽¹¹⁾.

(1) السابق ٩٢ وما بعدها.

(2) الأيتان بحسب الترتيب الأنعام ٧٦، الإسراء ٨٣.

(3) الأيتان البقرة ٢٢٥، النساء ١١.

(4) الأيتان البقرة ١٠٢، المائدة ٣.

(5) الكتاب ٥٤١/٣ وما بعدها.

(6) الأنعام ٧٤.

(7) الكتاب ٥٤٢/٣.

(8) السابق ٥٤١/٣ وما بعدها.

(9) المقتضب ١٥٥/١.

(10) شرح المفصل ١١٢/٩.

(11) شرح الشافية، ٤٧/٣.

وأودُّ هنا لو نتوقف قليلاً عند ما سمّاه علماء اللغة القدماء "همزة بين بين" إذ بتفسيرها نقف على حقائق علمية هامة، فقد وصفها القيسي قائلاً: "هي مستعملة في كلام العرب، وفي القرآن يجعلون الهمزة مخففة، بين الهمزة والألف، وبين الهمزة والواو، وبين الهمزة والياء، نحو "رأي" في المفتوحة و"يؤوس" في المضمومة و"سئيم" في المكسورة. فلا هي همزة محققة خالصة، ولا هي حرف آخر خالص غير الهمزة، لكنها في حال تخفيفها بين حرفين - بزنتها محققة"⁽¹⁾.

ولم يشر سيبويه إلى كيفية نطقها من قبل، إلا أن ابن جني قد سبق القيسي لهذا فقد قال في سر صناعة الإعراب: "أما الهمزة المخففة فهي التي تسمى همزة بين بين - ومعنى قول سيبويه "بين بين" أي هي بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها، إن كانت مفتوحة فهي بين الهمزة والألف وإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو إلا أنها ليس لها تمكن الهمزة المحققة، وهي مع ما ذكرنا من أمرها في ضعفها وقلة تمكنها بزنة المحققة، ولا تقع الهمزة المخففة أولاً أبداً لقربها بالضعف من الساكن"⁽²⁾.

أما علماء اللغة المحدثون فقد بحثوا في هذه المسألة، فوقفوا عند ما يُسمّى تجوّزاً همزة بين بين، حيث رفض بعضهم هذه التسمية فقال: "ليس من الصواب: أن يُقال هذه همزة مسهلة، أو هذه بين بين؛ إذ لا وجود في الواقع للهمزة في هذه الحالات، حيث إن وضع الحنجرية قد تغيّر إلى وضع آخر غير وضع الهمزة"⁽³⁾ وهذا الوضع الآخر وصفه تمام حسان قائلاً: "تصير في النطق مجرد خفقة صدرية لا يُصاحبها إقفال للأوتار الصوتية"⁽⁴⁾.

أما إبراهيم أنيس فيقول: "تسهيل الهمزة بين بين؛ هذا هو تعبير القدماء من القراء عن تلك الحالة الغامضة لنطق الهمزة...، أما التكيف الصوتي لهذه الحالة فليس من اليسير الجزم بوصفه وصفاً علمياً مؤكداً، وإذا صح النطق الذي سمعته من أفواه المعاصرين من القراء، تكون هذه الحالة عبارة عن سقوط الهمزة من الكلام، تاركة حركة وراءها، فالذي نسمعه حينئذ لا يمت إلى الهمزة بصلة بل هو صوت لين قصير يسمى عادة حركة الهمزة من فتحة أو ضمة أو

(1) الرعاية ١١٠ وما بعدها.

(2) سر صناعة الإعراب ٤٨/١.

(3) أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنحو العربي، عبد الصبور شاهين، ١٦٨.

(4) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ٥٣.

كسرة^(١) وقد أكد هذا عبد الصبور شاهين قائلاً: (بين بين) ليس في الواقع سوى حركة "معترفاً بفضل السبق لإبراهيم أنيس^(٢). وإلى ذلك ذهب سمير استيتيه حيث قال: "إن ما عبر عنه علماء اللغة المتقدمون بهمزة بين بين هو إسقاط للهمزة مع الإبقاء على حركتها"^(٣) فهي إذن نطق لصائت قصير لا يُمتُّ للهمزة بصلة.

وبناء على ما سبق من تعريف لهزمة بين بين، نقول: لقد سقطت الهمزة تاركة وراءها حركتها (الصائت القصير التابع لها) مما أدى إلى أن يلتقي في البنية المتوسطة صائتان: الصائت السابق للهمزة قبل سقوطها والصائت اللاحق للهمزة بعد سقوطها. فتشكل عن ذلك:

١- الصائت الوسطي الواسع (الألف) من التقاء الفتحة بالفتحة، ورحم الله ابن الحاجب إذ قال: "تبدل الهمزة المفتوحة ألفاً إذا انفتح ما قبلها مثل سال"^(٤) ولم يعبر عنها بالتسهيل بين بين.

٢- أشباه الصوائت (الواو) من التقاء الفتحة بالضمّة و(الياء) من التقاء الفتحة بالكسرة. ويعقب عبد الصبور شاهين قائلاً: "ونضيف هنا أنّ (بين بين) يعني في الواقع سقوط الهمزة أساساً، واتصال الحركتين قبلها وبعدها مباشرة، إذ يتكون لدينا المزدوج بالمعنى الكامل، وفي هذه الصورة للمزدوج يضعف وجود الانزلاق الذي تنشأ عنه أنصاف الحركات (الواو والياء)"^(٥).

وقد عزا بعض العلماء المحدثين سقوط الهمزة هاهنا إلى قانون صوتي أطلق عليه قانون الوقوع بين صوتي مدّ Intervocalic Position (الموقعية بين علتين) إذ إنّ موقعاً من هذا القبيل قد يؤدي بالصامت إلى الاضمحلال أو الضعف أو الانحراف عن مخرجه، وقد لوحظ أنّ معظم الأصوات التي تخضع لتأثيرات هذا القانون من تلك الطائفة من الأصوات التي أطلقنا عليها مصطلح الأصوات الانفجارية، ومنها صوت الهمز هذا^(٦) وقد عللّ غالب المطلبي هذه المسألة قائلاً: "لعلّ ذلك كان بسبب من أنّ الصوت الانفجاري هو صوت يكاد يكون الضد الرئيس لصوت المدّ، إذ إنه يتم بحبس الهواء حبساً تاماً ثم إطلاقه على هيئة انفجار، في حين أن أصوات المدّ تعتمد في حدوثها على حرية خروج الهواء وعدم وجود أثر للاحتكاك، ومن أجل

(١) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ٧٨ وما بعدها.

(٢) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين ١٠٥.

(٣) الظواهر الصوتية في قراءة يعقوب الحضرمي، سمير استيتيه ٧٢.

(٤) شرح الشافية ٤٧/٣.

(٥) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث عبد الصبور شاهين ١٠٥.

(٦) أسس علم اللغة، ماريوباي، ١٤٣، وانظر في الأصوات اللغوية، غالب المطلبي، ١٨٠.

هذا التناقض في طبيعة الأصوات تحاول أصوات المدّ أن تقلل من حدّة هذا الانفجار أو تلغيه إلغاءً تاماً⁽¹⁾.

هذا حكم الهمزة إن كانت متحركة وما قبلها كان متحركاً بالفتح أما إن كانت متحركة بالفتح وما قبلها كان مكسوراً أو مضموماً فحكمها كما يقول القيسي: "أنك تبدل من المفتوحة ياء مع الكسرة نحو "رِيَاءُ النَّاسِ"⁽²⁾ وواو مع الضمة نحو "يُؤَاخِذُكُمْ"⁽³⁾ ويحسن أن تبدل منها ألفاً إذا انفتح ما قبلها وليس بالمطرّد، وليس يستعمل البديل إلا في الساكنة والمفتوحة إذا انضم ما قبلها أو انكسر إلا على فتح في غيرهما"⁽⁴⁾.

وقد جاءت هذه الأحكام عند القيسي كما هي عند سيبويه فقد جاء في الكتاب: "اعلم أن كل همزة كانت مفتوحة وكان قبلها حرف مكسور فإنك تبدل مكانها ياء في التخفيف وذلك قولك في المِئْر، مِير، وفي يريد أن يُفْرئَكَ يُفْرِيكَ، ومن ذلك: من غلامٍ بِيَيْكَ، إذا أردت من غلامٍ أبِيكَ"⁽⁵⁾.

أما علة هذا التخفيف فقد فصل القيسي القول فيها؛ إذ قسمها قسمين بالنظر إلى الهيئة التي جاءت بها هذه الهمزة، فثمة علة للهمزة المفتوحة المسبوقة بفتح، وأخرى للهمزة المسبوقة بحركة مخالفة لحركتها كأن ينضم ما قبلها أو ينكسر.

فحكم تخفيف المفتوحة إذا انفتح ما قبلها أو كان ألفاً، أنها تجعل بين الهمزة المفتوحة وبين الألف في "رأى"⁽⁶⁾ و "جاء"⁽⁷⁾ وعلة ذلك كما يقول القيسي: "أنها لما لم يكن قبلها ساكن، تُلقَى حركتها عليه، ولم يحسن فيها البديل كالساكنة لقوتها في الحركة، فكان تدبيرها بحركتها أولى من تدبيرها بحركة ما قبلها لأنها لو جرت على البديل جرت على حكم حركة ما قبلها، فكانت حركتها أولى بها وحركتها الفتح، فلو أبدلت منها ألف على حكم حركتها لم تكن الألف إلا متحركة بمثل حركة الهمزة، فتعود همزة كما كانت لأن الحرف الذي يجري على البديل يجري

(1) في الأصوات اللغوية، غالب المطلبي ١٨٠.

(2) البقرة ٢٦٤.

(3) البقرة ٢٢٥.

(4) التبصرة ٩٢.

(5) الكتاب ٥٤٣/٣.

(6) الأنعام ٧٦.

(7) النساء ٤٣.

على حركة الهمزة مع البديل أو سكونها، ألا ترى أن المفتوحة إذا انضم ما قبلها أو انكسر جرت على البديل فأبديل منها حرف من جنس ما قبلها ويكون ذلك الحرف متحركاً بمثل حركة الهمزة، وأن الساكنة تجري في البديل على سكون الهمزة^(١).

ويُكمل قائلا: "فالهمزة التي تجري على البديل لها حكمها وأصلها في الحركة أو السكون، فلو جرت المفتوحة التي قبلها فتحة أو ألف، على البديل لأبديل منها حرف تكون حركته كحركة الهمزة، وذلك يؤول إلى رجوع لفظ الهمزة لأن الألف لا تتحرك عند الضرورة إلا بأن تبديل منها همزة، فامتنع في الهمزة المفتوحة التي قبلها فتحة أو ألف إلقاء حركتها على ما قبلها لأنه متحرك، أو لأنه ألف، والألف لا تلقى عليها الحركة لأنها تصير همزة، ويعود الأمر مع التخفيف إلى تغيير وحدوث همزة تحتاج أيضا إلى تخفيفها فيصير التخفيف للهمزة يحدث الهمز، وليس هذا من كلامهم، فلم يكن بد من جعل الهمزة المفتوحة التي قبلها فتحة أو ألف، بين بين في التخفيف، وكان جعلها بين الهمزة المفتوحة، والألف أولى لأن حركتها الفتح، والفتح من الألف، والألف تحدث من إشباع الفتحة، فكانت حركتها أولى، والحرف الذي من حركتها أولى بها"^(٢).

وبناء على ما قمنا بتقديمه من تفسير لما حدث للهمزة الساكنة المتحرك ما قبلها، فإننا نفسر مسألة تخفيف الهمزة المتحركة بالفتح المسبوقة بفتحة التفسير ذاته، فقد سقطت الهمزة تاركة وراءها حركتها (الصائت القصير المفتوح) في البنية المتوسطة (قبل الفوقية) ثم التقى صائتان قصيران واسعان شكلا (الصائت الواسع الطويل "الألف") في البنية الفوقية.

أما علّة حكمها إن كانت مفتوحة وكان ما قبلها مضموماً أو مكسوراً؛ وذلك أنها تبديل منها مع الضم واوا مفتوحة نحو "يؤاخذ" ومع الكسرة ياء مفتوحة نحو "مير" جمع مئرة " فذلك أنها لما لم يمكن إلقاء حركتها على ما قبلها، إذ هو متحرك، ولا تلقى حركة على حركة، ولم يمكن فيها أن تجعل بين بين لأنها لو جعلت بين بين لجعلت بين الهمزة والألف، والألف لا يكون قبلها ضم ولا كسر فامتنع ذلك أيضا فيها، ولو جعلت بين الهمزة المفتوحة والواو لكانت بين الهمزة وبين حرف ليس هو من حركتها، وكذلك الياء، وأيضا فإن التي قبلها ضمة لو جعلت بين الهمزة والياء الساكنة لم يتمكن ذلك، إذا ليس في كلام العرب ياء ساكنة قبلها ضمة، ولو جعلت التي قبلها كسرة، بين الهمزة والواو الساكنة لم يتمكن ذلك، إذ ليس في كلام العرب واو ساكنة قبلها كسرة، فلم يكن بد فيها من البديل على حكم حركة ما قبلها ببديل منها واو مفتوحة إذا انضم

(١) الكشف ١/١٠٣.

(٢) السابق ١/١٠٣ وما بعدها.

ما قبلها؛ لأن الواو من الضمة تتولّد، وياء مفتوحة إذا انكسر ما قبلها؛ لأن الياء من الكسرة تتولّد، وإنما فتحها على حكم فتحة الهمزة التي هما بدلان منها، والبدل أبدا تجري حركته على مثل حركة ما أبدل منه⁽¹⁾.

وقد تحدث سيبويه عن علّة هذا الإبدال من قبل قائلا: "وإنما منعك أن تجعل الهمزة هاهنا بين بين من قبل أنها مفتوحة، فلم تستطع أن تتحو بها نحو الألف وقبلها كسرة أو ضمة، كما أن الألف لا يكون ما قبلها مكسورا ولا مضموما، فكذلك لم يجيء ما يقرب منها في هذه الحال، ولم يحذفوا الهمزة إذ كانت لا تحذف وما قبلها متحرّك، فلما لم تحذف وما قبلها مفتوح لم تحذف وما قبلها مضموم أو مكسور، لأنه متحرّك يمنع الحذف كما منعه المفتوح"⁽²⁾.

والذي أراه أن ما سماه القيسي إبدال الهمزة ياء إن كانت مفتوحة وما قبلها كان مكسوراً، أو إبدالها واوا إن كانت مفتوحة وما قبلها مكسوراً؛ قريب جداً مما أقرّه الدرس الصوتي الحديث حين رأوا أن أشباه الصوائت (الواو، والياء) تتشكل عندما تبدأ الأعضاء بتكوين صائت ضيق (الكسرة مثلاً) ثم تنتقل بسرعة إلى (صائت) آخر أشد بروزاً، إذ لا يدوم طول الصائت الأول زمنياً ملحوظاً⁽³⁾ فلعلّه كان يحس من الناحية الصوتية أن وجود الياء أو الواو بارز في حالة الانتقال من الفتحة إلى الصائت الضيق الآخر، فالياء تتكون من الانتقال من الفتحة إلى الكسرة، والواو تتكون من الانتقال من الفتحة إلى الضمة. أو يمكن "أن تتشكل الواو من تتابع الضمة والفتحة أو العكس... كما يمكن أن تتشكل الياء من تتابع أي حركة مع الكسرة سواء أكانت الكسرة سابقة أم متأخرة فيما يُسمى بالانزلاق الحركي"⁽⁴⁾.

وما أردت الوصول إليه من كلّ هذا أن ما وصفه القيسي بالإبدال إنما يُفسّر في الدرس الصوتي الحديث - فيما أحسب - بأن أسقطت الهمزة مخلفة وراءها حركتها، ثم تشكّل عن التقاء الصائتين المختلفين السابق واللاحق (شبه الصائت) ويمكن تمثيل ذلك بما يلي:

المرحلة الأولى: البنية العميقة: همزة مفتوحة مسبوقه بضمة (يُؤأخذ).

المرحلة الثانية: البنية قبل الفوقية: إسقاط الهمزة مع الإبقاء على حركتها (يُأخذ).

المرحلة الثالثة: البنية الفوقية: إنتاج شبه الصائت (الواو) (يُؤأخذ).

(1) السابق ١٠٤/١.

(2) الكتاب ٥٤٣/٣.

(3) علم اللغة، محمود السمران، ١٧٩ وما بعدها، علم اللغة العام، كمال بشر، ١٣٢ وما بعدها.

(4) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، فوزي الشايب ٤٧٨ وما بعدها.

وهكذا مع تشكّل الياء، ولكن بوضع الصائت الأمامي الضيق (الكسرة) بدلاً من الصائت الخلفي الضيق (الضمة).

أما الهمزة المكسورة والمضمومة إذ تحرك ما قبلها بأي حركة كانت أو كان ألفاً، فإنهما يجعلان في التخفيف بين بين، المكسورة بين الهمزة المكسورة والياء الساكنة نحو: "سئم وقائم وسائل وبإمام"^(١) وشبهه، والمضمومة بين الهمزة المضمومة والواو الساكنة نحو "يؤوده وجاؤوا" ولأمه، ويؤوس"^(٢) وشبهه"^(٣).

وهو الرأي ذاته الذي ذهب إليه سيبويه، ولهذا فقد عارض القيسي مذهب الأخفش (ت ٢١٠هـ) حين رأى أن "المكسورة التي قبلها ضمة أنها تجعل بين الهمزة والواو نحو "ولأياب الشهداء إذا ما دعوا"^(٤) فالأحسن كما يرى القيسي أن "تجعل بين الهمزة والياء"^(٥) وهو مذهب سيبويه، ويلزم من فعل هذا أن يجعل المضمومة التي قبلها كسرة بين الهمزة والياء نحو "يستهبون" وذلك غير مستعمل عند سيبويه وهو مذهب الأخفش"^(٦). وقد تمّ عرض مذهب سيبويه مفصلاً من قبل في صفحات سابقة*.

أما علّة هذا التخفيف فقد بينه القيسي قائلاً: "وعلّة ذلك أنهما لمّا لم يتمكن إلقاء حركتهما على ما قبلهما، لأنه متحرك أو ألف، وذلك ممتنع: إلقاء الحركة على الحركة أو على الألف، ولم يمكن بدلها لقوتها بحركتهما، على ما ذكرناه من العلة في منع البديل في المفتوحة، التي قبلها فتحة أو ألف، فقسهما عليها، فالعلة واحدة. فلما امتنع إلقاء الحركة والبديل لم يبق إلا أن يجعلها بين بين، فجعل بين الهمزة والحرف الذي منه حركتهما، إذ هو يتولّد عند إشباع حركتهما. وكان أولى بذلك لقربه منهما، ولأنه يُبدل من الحركة التي قبله، الواو من الضمة، والياء من الكسرة، ولم يتمكن أن يجعل بين الهمزة والألف، لاختلاف حركة ما قبلهما، والألف لا تتغير حركة ما قبلها، فجعلت المضمومة بين الهمزة والواو؛ لأن الواو أولى بها من الياء والألف لما قدّمنا.

(١) الآيات بحسب الترتيب آل عمران ٣٩- المعارج ١، الحجر ٧٩.

(٢) البقرة ٢٥٥، آل عمران ١٨٤، النساء ١١، هود ٩.

(٣) الكشف ١/١٠٥.

(٤) البقرة ٢٨٢.

(٥) التبتيرة ٩٤.

(٦) السابق ٩٤.

* انظر ص (١٤، ١٥) من الرسالة.

وجُعِلت المكسورة بين الهمزة والياء، لأن الياء أولى بها من الواو والألف لما قدمنا، كما كانت الألف أولى بالهمزة المفتوحة التي قبلها فتحة أو ألف، لأن الألف أولى بها، إذ هي منها، ومن إشباع حركة واحدة يتولد ذلك الحرف، ويتكون في اللفظ، وقد ذهب الأخفش إلى أن تخفيف المكسورة التي قبلها ضمة، بين الهمزة والواو⁽¹⁾.

وفي محاولة لتبيان رأي سيبويه ودفاعاً عن مذهبه في هذه المسألة ارتأى القيسي الحديث عن مذهب الأخفش في مسألة تخفيف المكسورة التي قبلها ضمة إذ يجعلها بين الهمزة والواو وعلته في ذلك، ومذهب سيبويه وعلته في ذلك. يقول القيسي: "وعلته - أي الأخفش - في ذلك أنه لو جعلها بين الهمزة والياء الساكنة، كما يقول سيبويه، لصارت ياء ساكنة قبلها ضمة، وذلك لا يجوز. وسيبويه يقول: إنها ليست بياء ساكنة محضة، إنما هي بين بين بزنتها متحركة. فكما تكون الضمة قبلها وهي متحركة كذلك تكون قبلها، وهي بين بين، وهو الاختيار، وكذلك اختلفوا في المضمومة التي قبلها كسرة، فالأخفش يجعلها بين الهمزة والياء، للكسرة التي قبلها. وسيبويه يجعلها بين الهمزة والواو؛ لأنها بين الهمزة المضمومة والياء الساكنة مضمومة فحركتها أولى بها من حركة ما قبلها، والعلة في هذه كالعلة فيما قبلها، وذلك نحو: "سئل، ولأمه"⁽²⁾⁽³⁾.

وفي محاولة للكشف عن صحة أي المذهبين أدق تصوراً لهذه المسألة من الناحية الصوتية نظر عبد الصبور شاهين إلى هذه الحالة وأعني الانتقال من الضم إلى الكسر فخرج بنتيجة مفادها: "أنه وبعدما سمعنا - والكلام لعبد الصبور شاهين - القراء وحاولنا مجاراتهم في نطقهم نجزم بأن الناتج من ازدواج الحركة واو - لا ياء، وإن كان القارئ غير حريص على ذلك، وإنما هو ينطق بكسرة في إثر ضمة على ما سبق، محاولاً تصوير ما يُسمى بالاختلاس"⁽⁴⁾.

ولعل ما يؤيد كلام عبد الصبور شاهين في هذه المسألة وتأييد مذهب الأخفش بالنتيجة - ما قاله غير ما باحث في قضية تشكل أشباه الصوائت (الواو والياء) إذ خرجوا بنتيجة مفادها؛ أن الياء تتكون بأن "تتخذ الأعضاء الوضع المناسب لنطق نوع من الكسرة، تاركة هذا الوضع إلى حركة أخرى بسرعة ملحوظة، أما الواو، فتتخذ أعضاء النطق الوضع المناسب لنوع من الضمة

(1) الكشف ١٠٥/١ وما بعدها.

(2) الأيتان بحسب الترتيب: البقرة ١٠٨، النساء ١١.

(3) الكشف ١٠٦/١.

(4) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، عبد الصبور شاهين، ١٧٠ وما بعدها.

ثم نترك هذا الوضع بسرعة إلى حركة أخرى وتتضم الشفتان^(١) وبناء عليه فإنّ مذهب القيسي ومذهب سيويه من قبله - لا يرقى إلى الدقة التي وصل إليها مذهب الأخفش في هذه المسألة ويمكن تمثيل ذلك بما يلي:

المرحلة الأولى: البنية العميقة: همزة مكسورة مسبوقه بضم (سئل).
المرحلة الثانية: البنية قبل الفوقية: اسقاط الهمزة مع الإبقاء على حركتها (سئل).
المرحلة الثالثة: البنية الفوقية: إنتاج شبه الصائت (الواو) (سؤل).

ويعقب عبد الصبور شاهين في هذا المجال قائلاً: "من المؤكد أنّ الانزلاق بين الحركتين في حالة (بين بين) أقلّ ظهوراً منه في حالة القلب الكامل"^(٢) أي في حالة الإبدال التام. ويمكن تمثيل هذه المسألة من مسائل تخفيف الهمزة بالمعادلة التالية:

الهمزة ← Ø / صائت ضيق+ — صائت ضيق -

وتقرأ: تسقط الهمزة في الموقع الذي تكون مسبوقه فيه بصائت قصير ومتبوعه بصائت قصير مخالف للصائت السابق.

ثانياً: الهمزة المتحركة المسبوقه بساكن:

قسم القيسي الهمزة المتحركة المسبوقه بساكن قسمين:
أولاهما: أن يكون هذا الساكن ألفاً.
وثانيهما: أن يكون الساكن غير الألف.

ثم قسم هذا الجزء إلى قسمين: ١- أن يكون الساكن الذي قبل الهمزة ليس بصوت مدّ ولين. ٢- أن يكون الساكن الذي قبل الهمزة صوت مدّ ولين (الواو والياء) وينقرّع عن هذا الجزء قسمان فرعيان هما: أ- أن يكون صوتا المدّ واللين (الواو والياء) زائدين للمدّ خاصة. ب- أن يكون صوتا المد واللين (الواو والياء) غير زائدين وإليك بيان ذلك:

أولاً: حكم الهمزة المتحركة المسبوقه بساكن هو (الألف):

(١) علم اللغة، محمود السعرا، ١٨٠، علم اللغة العام، كمال بشر، ١٣٣.

(٢) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، ١٠٦.

يقول القيسي: "إن سكن ما قبل الهمزة المتحركة بأي حركة كانت فانظر إلى ذلك الساكن، فإن كان ألفاً جعلتها كلّها بين بين، المفتوحة بين الهمزة والألف، والمضمومة بين الهمزة والواو الساكنة، والمكسورة بين الهمزة المكسورة والياء الساكنة"⁽¹⁾ فحكمها إذن أن "تجعلها بين بين لا غير نحو "جاءوا، وجاءنا، وقائم"⁽²⁾ وشبهه"⁽³⁾.

وهذا مذهب سيبويه عينه في الهمزة المتحركة المسبوقة بألف إذ جاء في الكتاب ما نصه "إذا كانت الهمزة المتحركة بعد ألف لم تحذف، لأنك لو حذفتها ثم فعلت بالألف ما فعلت بالسواكن التي ذكرت لك لتحولت حرفاً غيرهما، فكرهوا أن يبدلوا مكان الألف حرفاً ويغيروها، لأنه ليس من كلامهم أن يغيروا السواكن فيبدلوا مكانها إذا كان بعدها همزة فخفوا، ولو فعلوا ذلك لخرج كلام كثير من حدّ كلامهم؛ لأنه ليس من كلامهم أن تثبت الياء والواو ثانية فصاعداً وقبلها فتحة، إلا أن تكون الياء أصلها السكون... والألف تحتل أن يكون الحرف المهموز بعدها بين بين"⁽⁴⁾ وكذا جاء في شرح المفصل"⁽⁵⁾.

وعلّل القيسي حكم هذا التخفيف أي جعلها بين بين - قائلاً: "وعلة ذلك أنهما لما لم يتمكن إلقاء حركتهما على ما قبلهما، لأنه متحرك، أو ألف، وذلك ممتع: إلقاء الحركة على الحركة أو على الألف، ولم يمكن بدلها لقوتها بحركتهما على ما ذكرنا من العلة في منع البديل في المفتوحة التي قبلها فتحة أو ألف، فقسهما عليها، فالعلة واحدة، فلما امتنع إلقاء الحركة والبديل لم يبق إلا أن يجعلها بين بين، فجعلنا بين الهمزة والحرف، الذي منه حركتهما إذ هو يتولد عند إشباع حركتهما، وكان أولى بذلك لقربه منهما، ولأنه يبدل من الحركة التي قبله الواو من الضمة، والياء من الكسرة، ولم يتمكن أن يجعلها بين الهمزة والألف لاختلاف حركة ما قبلهما، والألف لا تتغير حركة ما قبلها، فجعلت المضمومة بين الهمزة والواو، لأن الواو أولى بها من الياء والألف لما قدمنا، وجعلت المكسورة بين الهمزة والياء، لأن الياء أولى بها من الواو والألف لما قدمنا كما كانت الألف أولى بالهمزة المفتوحة التي قبلها فتحة أو ألف، لأن الألف أولى بها، إذ هي منها، ومن إشباع حركة واحدة يتولد ذلك الحرف ويتكون في اللفظ"⁽⁶⁾.

(1) الكشف ١/١٠٧.

(2) الآيات حسب الترتيب: آل عمران ١٨٤، المائدة ١٩، آل عمران ٣٩.

(3) التبصرة ٩٤.

(4) الكتاب ٣/٥٤٦ وما بعدها.

(5) شرح المفصل ٩/١٠٩.

(6) الكشف ١/١٠٥ وما بعدها.

ويمكن تفسير ما حدث للهمزة المتحركة المسبوقة بالألف بناء على أساس تعريف الدرس الصوتي الحديث لهمزة بين بين، إذ ليس من العسير تصور ما حدث عند التقاء الصوائت المختلفة بعد سقوط الهمزة، يقول عبد الصبور شاهين عن نبر الحجاز في هذه المسألة: "حين اجتمعت في الكلمة (فتحة طويلة + همزة + حركة قصيرة) في مثل: سائل، وقائل - اسقطوا الهمزة على عادتهم، واحتفظوا لها بموقعها أيضاً، فتحول نبر التوتر الهمزي إلى نبر طول، يتحملة العنصر الثاني من المزدوج، وهو بداية المقطع المنبور"⁽¹⁾.

ثانياً: حكم الهمزة المتحركة المسبوقة بساكن غير الألف:

ويختلف حكم هذه الهمزة بحسب الساكن الذي قبلها:

١- فإن كان الساكن ليس بصوت مدّ ولين ولا بصوت لين "ألقيت عليه حركة الهمزة في التخفيف، ولا يجوز غير ذلك، نحو "المسألة، والمشامة، والقرآن"⁽²⁾ وشبهه، تقول في التخفيف: "المسألة، والمشامة، والقرآن" فتلقى حركة الهمزة على الساكن قبلها، وتحذفها استخفافاً وقيل: تحذفها لسكونها وسكون ما قبلها، لأن الحركة عليه عارضة والأول أحسن"⁽³⁾ وهو مذهب سيبويه إذ قال: "علم أن كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخفف حذفتها وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها، وذلك قولك: مَنْ بوكَ وَمَنْ مَكَ وَكَمْ بِلُكَ، إذا أردت أن تُخفف الهمزة في الأب والأم والإبل"⁽⁴⁾.

كما قال في الكتاب: "وإذا أردت أن تخفف همزة (ارأوه) قلت: رَوَهُ تلقى حركة الهمزة على الساكن وتلقى ألف الوصل؛ لأنك استغنيت حين حركت الذي بعدها، لأنك إنما ألحقت ألف الوصل للسكون، ويدلّك على ذلك: رَ ذاك، وَسَلْ خَفُوا ارأُ واسأل"⁽⁵⁾ فهي أمثلة للساكن الذي ليس بصوت مدّ أو لين.

وعلة هذا الحكم كما يرى القيسي "أن الهمزة لما وقع قبلها ساكن، غير حرف مدّ ولين، ولا حرف لين، لم يمكن جعلها بين بين، لأن همزة بين بين لا تقع بعد ساكن غير الألف، لئلا يجتمع ما هو قريب من الساكن، ولم يمكن بدلها، إذ ليس قبلها حركة تُدبّرُها وتُبدلُ على حكمها،

(1) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، ١٠٩.

(2) الآيات بحسب الترتيب، أولها مثال لا حرف منه في القرآن والثاني الواقعة ٩، البقرة ١٨٥.

(3) الكشف ١١٠/١.

(4) الكتاب ٥٤٥/٣ إذ الأصل أن تقول: مَنْ أبوكَ، وَمَنْ أمكَ، وَكَمْ إيلكَ.

(5) السابق ٥٤٦/٣.

إذ البديل في الهمز إنما يجري على حكم حركة ما قبله ولا حركة قبل هذه، فلم يبق إلا إلقاء حركتها على ما قبلها، فعليه العمل في هذا. وأيضا فلو أبدلت من الهمزة حرفا، حملا على البديل مع حرف المدّ واللين الزائد، لأبدلته من جنس ما قبله فكنت تُبدل من الهمزة في (المشمة) شيئا، وفي "المسلة" شيئا، وهذا تغيير للكلام وإحالاته، فامتنع ذلك، ولم يكن بد من إلقاء الحركة"^(١).

ويكاد يجمع أغلب علماء اللغة القدماء، وعلماء القراءات على أنّ حذف الهمزة هنا من باب التخفيف والتسهيل لا بل أبلغ باب التخفيف إذ إن "نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وإسقاطها هو نوع من أنواع تخفيف الهمز المفرد، وذلك أنّ الساكن يتحرك بحركة الهمزة، وتسقط هي من اللفظ لسكونها"^(٢) ويؤكد هذا بعض علماء اللغة المحدثين حيث يقول: "تلك القراءات جميعها جاءت على لغة المسهلين من العرب، وهم قريش ومن جاورها"^(٣).

وهذه الحالة من حالات التخفيف المتعددة، هي إحدى الحالتين اللتين أهمل فيهما العربي نظام النبر المألوف - كما يقول عبد الصبور شاهين: "حين يجتمع في الكلمة (همزة + حركة قصيرة) مثل يسأل ويجأر، وقد اكتفى في تخفيف هذا النوع بحذف الهمزة، ليصبح نطق الكلمتين: يسأل ويَجْر، ولسنا نشك في أن موقع النبر في هاتين الصيغتين، قد انتقل من المقطع الذي كان مهموزا إلى المقطع السابق عليه، وهو الأول في كل منهما"^(٤).

ويمكن تمثيل هذه المسألة من مسائل تخفيف الهمزة بالمعادلة التالية:

الهمزة ← Ø / صامت ساكن - صائت قصير

وتقرأ: تسقط الهمزة في الموقع الذي تكون فيه متبوعة بصائت قصير ومسبوقة بصامت ساكن.

٢- وإن كان الساكن صوت مدّ ولين أو صوت لين فإن حكم الهمزة معه يختلف بحسب الوظيفة اللغوية التي جاء من أجلها هذا الساكن:

(١) الكشف ١/١١١.

(٢) الحجة في القراءات السبع، ابن خالوية ١٢٣، الألفات، ابن خالوية ٣٢، النشر ١/٣١٧، الأتحاف ٥٩، شرح الشافية ٣/٣٢، شرح المفصل ٩/١٠٩.

(٣) اللهجات العربية في التراث، أحمد الجندي ١/٣٢٧.

(٤) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، ١١٠.

أفإن كان هذا الساكن أحد صوتي المدّ واللين (الواو والياء) وكان زائدا للمدّ خاصة "لا لإلحاق بناء ببناء كالألف فأبدل من الهمزة التي قبلها واو زائدة، واوا ساكنة، وأدغم إحداهما في الأخرى، نحو قولك في "قروء" "قرو". وأبدل من الهمزة التي قبلها ياء زائدة ياء ساكنة، وأدغم إحداهما في الأخرى، نحو قولك في "هنيئا" "هنيئا"، وفي "خطيئة" "خطيئة"، ألا ترى أن "قروءا" وزنه "فعول" الهمزة لام الفعل، والواو قبلها زائدة، ليست بلام ولا عين ولا فاء، وأن "هنيئا" وزنه "فعليل"، الهمزة لام الفعل، والياء قبلها زائدة، ليست بلام ولا عين ولا فاء، ومثله "النسيء"⁽¹⁾ لأنه "فعليل" فهما زائدتان لم يدخلتا لإلحاق بناء ببناء، فيكونا كالأصلين فأفهمه"⁽²⁾.

وكذا جاء حكمها عند سيبويه إذ قال: "وإذا كانت الهمزة المتحركة بعد واو أو ياء زائدة ساكنة لم تلحق لتلحق ببناء ببناء، وكانت مدّة في الاسم والحركة التي قبلها منها بمنزلة الألف، أُبدل مكانها واو إن كانت بعد واو، وياء إن كانت بعد ياء، ولا تحذف فتحرك هذه الواو والياء فتصير بمنزلة ما هو من نفس الحرف، أو بمنزلة الزوائد التي مثل ما هو من نفس الحرف من الياءات والواوات"⁽³⁾.

أما لماذا أبدلوها ولم يجعلوها بين بين فيقول سيبويه: "كرهوا أن يجعلوا الهمزة بين بين بعد هذه الياءات والواوات إذ كانت الياء والواو الساكنة قد تحذف بعدها الهمزة المتحركة وتحرك، فلم يكن بدّ من الحذف أو البدل، وكرهوا الحذف لئلا تصير هذه الواوات والياءات بمنزلة ما ذكرنا، وذلك قولك في خطيئة خطيئة، وفي النسيء النسيء يا فتى، وفي مقروء ومقروءة: هذا مقروء، وهذه مقروءة"⁽⁴⁾.

أما القيسي فقد فصل القول في تبيان العلة لهذا الحكم فقال: "وعلة ذلك أن الهمزة لما كان قبلها حرف مدّ ولين زائد، زيد للمدّ لا للإلحاق كالألف، وأردت تخفيفها، لم يمكن جعلها بين بين" وذلك: "أن همزة بين بين قريبة من الساكن فكنّت تجمع بين ساكنين، وجاز ذلك في الألف للضرورة، إذ لم يمكن أن تبدل من الهمزة حرفا وتدغمه في الألف، لأن الألف لا تدغم، ولا يدغم فيها لأن ذلك يوجب حركتها وإبدالها همزة، فتخرج عن لفظها وبنيتها، ويتغير الكلام ولم يمكن إلقاء الحركة على الألف لأنها تتقلب أيضا همزة، ولأن الألف في نية حركة، ولا تلقى

(1) التوبة ٣٧.

(2) الكشف ١/١٠٧.

(3) الكتاب ٣/٥٤٧.

(4) السابق، ٣/٥٤٧.

حركة على حركة وامتنع ذلك أيضا في الواو والياء الزائدتين للمد لأنهما زيدا للمد كالألف وهما أختا الألف في المد واللين وفي السكون، فلم يمكن إلقاء الحركة عليهما "ولا كون الهمزة بعدهما بين بين، فلم يبق إلا الحذف أو البدل، فبعُد الحذف لأنه إخلال بالكلمة ولأنه لا يبقى ما يدل على المحذوف، فلم يبق إلا البدل، فأبدل من الهمزة حرف مثل الزائد الذي قبلها، وأدغم الأول في الثاني لاجتماع المثليين، والأول ساكن، ولكونهما في كلمة متلاصقين، وجاز في أختي الألف الإدغام، وهو لا يجوز في الألف، لأنهما قد يتحركان وقد تتغير حركة ما قبلهما كسائر الحروف ولأنهما في كلمة متصلتين لا يقدر فيهما الانفصال، فجاز فيهما ما يجوز في سائر الحروف عند اجتماع المثليين والأول ساكن. فالواو والياء أخذوا بحظهما من مشابهتهما الألف، في امتناع إلقاء الحركة عليهما، كما امتنع ذلك في الألف، وأخذوا بحظهما من مشابهتهما سائر الحروف، غير الألف، في جواز الحركة فيهما، وجواز تغير حركة ما قبلهما كسائر الحروف، فجاز أن يدغما كسائر الحروف، وهذا أصل في كثير من الحروف، يكون فيه شبه من حرف وشبه من حرف آخر، فيحكم له مرة بشبهه أحدهما ومرة بشبهه الآخر، وحكم ياء التصغير تقع قبل الهمزة فتخفف الهمزة حكم الزائد في الإبدال والإدغام، لأنها زائدة زيدت لمعنى التصغير كما زيدت ياء "خطية" لمعنى المد، لم يزادا ليلحقا بناء ببناء فيكونا كالأصول"⁽¹⁾.

ب-أما إن كان الساكن أحد صوتي المدّ واللّين (الواو والياء) وكان غير زائد، فلَكَ "في الهمزة في التخفيف وجهان:

أحدهما وهو الأحسن: أن تلقي عليه حركة الهمزة.

والثاني: أن تبدل مع الواو واوا وتدغم الأول في الثاني، ومع الياء ياء، وتدغم الأول في الثاني وذلك نحو: "سيئت، وسوء"⁽²⁾ إن شئت قلت: "سيت، وسو" في التخفيف، وهو الأحسن، تلقي حركة الهمزة على الساكن قبلها وتحذفها، وإن شئت قلت: "سيّت، وسوّ" تبدل وتدغم.

وكذلك في حرفي اللين نحو: "سوءة، وكهَيئة"⁽³⁾ لك إلقاء الحركة وهو الأحسن، ولك

الإبدال والإدغام على التشبيه بالزائدة، والإبدال والإدغام في هذا أضعف منه في حرف المدّ واللّين الأصلي المذكور قبله، لأن حرفي اللين أبعد مشابهة للحروف الزوائد من حرفي المدّ

(1) الكشف ١٠٧/١ وما بعدها.

(2) الأيتان بالترتيب، الملك ٢٧، البقرة ٤٩.

(3) الأيتان بالترتيب المائة ٣١، آل عمران ٤٩.

واللّين الأصليين، فحرفا اللين أقرب إلى مشابهة سائر الحروف غير حرف المدّ واللّين فحملهما على حكم سائر الحروف في إلقاء الحركة عليهما أحسن وأقوى من الإبدال والإدغام^(١).

وقد بين القيسي علة تفضيله الحكم الأول - أي إلقاء حركة الهمزة على الساكن في هذه المسألة - على الحكم الثاني وهو الإبدال مع الإدغام قائلًا: "وعلة ذلك أن الواو والياء لما خرجا عن تمكّن شبه الألف بكونهما غير زائدين، أشبها سائر الحروف غير الألف، فجاز فيهما أن تلقى حركة الهمزة عليهما، كما يفعل ذلك في سائر الحروف غير الألف وهو الاختيار، فأما الوجه الثاني فإنه لما بقيت في الواو والياء الأصليتين مشابهة بالواو والياء الزائدتين في أنهما ساكنان كالزائدتين، وأن حركة ما قبلهما منهما كالزائدتين وأنهما يُمدّان كالزائدتين، كان معهما الإبدال والإدغام على التشبيه بالزائدتين، وحكم الياء التي دخلت ليلحق بناء ببناء حكم الأصلي إن وقعت قبل الهمزة، لأنها إنما دخلت لتقوم مقام الأصلي، في لحق بناء ببناء، وذلك نحو: "جَيْالٌ" وهو الضبع، هو ملحق ببناء جَعْفَرٍ، فلو حذفت الهمزة جاز إلقاء الحركة، والإبدال والإدغام، ومنه قراءة أبي بكر عن عاصم (بعذاب بنيس)^(٢) هو "فَيْعَلٌ ملحق بـ جَعْفَرٍ"^(٣).

وهذا مذهب سيويه في الهمزة المتحركة المسبوقة بصائت طويل غير زائد، فقد جاء في الكتاب ما نصه: "وتقول في: أبي إسحاق وأبو إسحاق: أَيْسِحَاقٌ وأَبُو سِحَاقٍ. وفي أبي أيوب وذو أمرهم: ذُو مَرِّهم وأَبِي يُوبٍ، وفي قاضي أبيك: قاضي بِيك وفي يغزو أمّه: يَغْزُو مَهْ لأن هذه من نفس الحرف.

وتقول في حَوَابَةٍ: حَوَابَةٌ؛ لأن هذه الواو ألحقت بنات الثلاثة ببنات الأربعة، وإنما هي كواو جَدُول. ألا تراها لا تغيّر إذا كُسِّرت للجمع تقول: حَوَائِبٌ، وإنما هي بمنزلة عين جعفر"^(٤).

والفرق بين الحالتين: الحالة الأولى وهي إلقاء حركة الهمزة على الصوت الصائت قبلها أو على شبه الصائت - وبين الحالة الثانية وهي إبدال هذه الهمزة صوتًا صائتًا وإدغامه في الصائت الذي قبله، أن الحالة الأولى تحقق النبر الذي استعاضه أهل حاضرة الحجاز أحيانًا عن

(١) الكشف ١/١٠٩.

(٢) الأعراف ١٦٥.

(٣) السابق ١/١٠٩ وما بعدها.

(٤) الكتاب ٣/٥٤٧ وما بعدها.

نبر الهمز الذي اختصَّ به أهل تميم فيما سمّاه علماء الدرس الحديث بنبر التضعيف⁽¹⁾ في حين لم تحقق الحالة الثانية صور النبر المشهورة، ويعقب عبد الصبور شاهين في هذا الموضوع قائلاً: "الحالتان اللتان أهمل فيهما العربي نظام النبر المألوف هما: ..وثانيهما: حين يجتمع في الكلمة (كسرة طويلة أو ضمة طويلة + همزة + حركة قصيرة) وهي الصورة التي حدث فيها التضعيف، وقد سلك بعض العرب مسلكاً آخر في تخفيفها حين اكتفوا بإسقاط الهمزة، ونقل حركتها إلى ما قبلها، تماماً كالصورة السابقة، وبذا يُقال في كلة خطيئة: خطيئة، وفي مقروءة: مقروءة، وهي صيغ تؤكد لنا انتقال النبر فيها إلى المقطع الأول"⁽²⁾.

ويبنى على الكلام السابق أن حالة إلقاء حركة الهمزة على الصائت السابق تحقق السهولة واليسر في النطق أكثر مما تحققها صورة الإدغام؛ وذلك لأنَّ في الإدغام (التضعيف) نبرا أيضاً كما أسلفنا الذكر، إذ إن جميع أعضاء النطق تنشط غاية النشاط أثناء النطق بالصوت المدغم، مما يترتب عليه عدم تحقيق الهدف من الخلاص من الهمزة في الألفاظ المدغمة.

ونكتفي بالقول في نهاية هذه المسائل بما قاله سيبويه: "واعلم أن الهمزة إنما فعل بها هذا من لم يحققها؛ لأنه بعد مخرجها، ولأنها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجاً، فنقل ذلك، لأنه كالتهوع"⁽³⁾.

المطلب الثاني: اجتماع الهمزتين:

يقول القيسي: "اعلم أن الهمزتين تجتمعان في كلمة وكلمتين فنبداً بذكر ما هو من كلمة، ثم نتبعه بذكر ما هو من كلمتين"⁽⁴⁾.

أولاً: اجتماع الهمزتين في كلمة:

قسم القيسي هذا الضرب من أقسام اجتماع الهمزتين قسمين فقال: "إن هذا الباب ينقسم قسمين: قسم لا اختلاف فيه بين القراء، وقسم وقع فيه الاختلاف"⁽⁵⁾:

(1) المصطلح الصوتي، عبد القادر مرعي ١٩٣، الأصوات اللغوية، عبد القادر عبد الجليل ٢٤٥، الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير، علاء الدين غرابية، ١٣٩، الصوتيات والفونولوجيا مصطفى حركات، ٤٠، لحن العامة، عبد العزيز مطر ٣١١ وما بعدها.

(2) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث عبد الصبور شاهين، ١١٠.

(3) الكتاب ٥٤٨/٣.

(4) التبصرة ٧٠، الكشف ٧٠/١.

(5) المصدران السابقان بالصفحات ذاتها.

أ- القسم الذي لا اختلاف فيه بين القراء:

يقول القيسي: أما مالا اختلاف فيه بين القراء فهو أن يكون همزة متحركة بأي حركة كانت بعدها همزة ساكنة، فهذا لا اختلاف أن فيه: الأولى محققة والثانية مسهّلة على البدل، تبدل واوا إذا انضم ما قبلها وياء إذا انكسر ما قبلها وألفا إذا انفتح ما قبلها وذلك نحو "من آمن/ وآدم، وأوتي وإيمان"⁽¹⁾ ولا يجوز إلا ذلك"⁽²⁾ وعلى ذلك لغة العرب فيها، إذ رفضوا استعمال تحقيق الثانية في هذا النحو حيث وقع"⁽³⁾.

بيد أنهم استثنوا من ذلك لفظة "أئمة"⁽⁴⁾ جمع إمام، فإن الثانية ساكنة في الأصل، ولكن لما أقيمت عليها حركة الميم الأولى تحركت بالكسر فجاء تحقيقها على المشابهة بـ "أئذا"⁽⁵⁾ وبه قرأ الكوفيون وابن عامر"⁽⁶⁾.

وفي الكتاب روى سيبويه عن الخليل أنه قال: "إني رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الآخرة، وذلك: جائٍ وآدم. ورأيت أبا عمرو أخذ بهنّ في قوله عز وجل: "ياولنا ألد وأنا عجوز"⁽⁷⁾ وحقق الأولى وكلّ عربي. وقياس من خفف الأولى أن يقول: ياولنا ألد"⁽⁸⁾ ويقول أيضا: "اعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بدّ من بدل الآخرة، ولا تخفف لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم التقاء الهمزتين الحرف"⁽⁹⁾ ويضرب لهذا مثلا بقوله: "ومن ذلك أيضا: آدم، أبدلوا مكانها الألف لأن ما قبلها مفتوح"⁽¹⁰⁾.

ويرى المبرد أنه ليس من كلام العرب تحقيق الهمزتين وأن هذه المسألة قد اتفق عليها إلا فيما نقل عن أبي اسحاق الحضرمي إذ قال: "اعلم أنه ليس من كلامهم أن تلتقي همزتان فتحققا جميعا؛ إذ كانوا يحققون الواحدة فهذا قول جميع النحويين إلا عبدالله بن أبي اسحاق

(1) الآيات حسب الترتيب: البقرة ٢٨٣، طه ١١٧، البقرة ١٣٦، الطور ٢١.

(2) التبصرة ٧١، الكشف ٧٠/١.

(3) الكشف ٧٠/١.

(4) التبصرة ٧١، التوبة ١٢.

(5) مريم ٦٦.

(6) التبصرة ٧١.

(7) هود ٧٢.

(8) الكتاب ٥٤٩/٣.

(9) السابق ٥٥٢/٣.

(10) السابق ٥٥٢/٣.

الحضرمي فإنه كان يرى الجمع بين الهمزتين⁽¹⁾ وعلته في ذلك أنهما "بمنزلة غيرهما من الحروف فأنا أجريهما على الأصل، وأخفف - إن شئت - استخفافاً، وإلا فحكهما حكم الدالين"⁽²⁾ وطريقة التخفيف كما يراها المبرد أن يبدلوا الثانية منهما ويخرجوها من باب الهمزة⁽³⁾.

وعلة هذا البديل كما يرى القيسي: "أن الهمزة الثانية لما كانت لا تنفصل منها الأولى، ولا تفارقها في جميع تصاريف الكلمة استنقلوا ذلك فيها، مع كثرة استعمالهم لذلك، وكثرة تصرفه في الكلام فتركوا تحقيقها استخفافاً، إذ كانوا يخففون المفردة استخفافاً لتقل الهمزة المفردة، فإذا تكررت كان ذلك أعظم ثقلاً، فإذا لزم كل واحدة منهما الأخرى كان ذلك أشد ثقلاً، فرفضوا استعمال التحقيق للثانية في هذا النوع، لما ذكرنا، وعليه لغة العرب وكلّ القراء"⁽⁴⁾.

وجاء في شرح المفصل تعليل هذه المسألة كما علّلها القيسي ومفاده "إذا اجتمع همزتان ازداد الثقل ووجب التخفيف، فإذا كانتا في كلمة واحدة كان الثقل أبلغ ووجب إبدال الثانية إلى حرف لين"⁽⁵⁾.

فعلى أساس من الثقل النطقي المتشكل من التقاء الهمزتين خفف العرب هذا الجهد العضلي المبذول بأن أبدلوا من الهمزة الثانية صوتاً صائتاً بحسب الصائت القصير الذي يحرك الهمزة الأولى، وهذا ما اعتقده القدماء، والحقيقة فيما أحسب أن الهمزة الثانية أسقطت، ثم أشبع الصائت القصير (حركة الهمزة الأولى)، فتشكل عن ذلك الإشباع صائت طويل من جنس الصائت القصير ولهذا قالوا: تبدل أي الهمزة الثانية - واوا إذا انضم ما قبلها، وياء إذا انكسر ما قبلها وألفا إذا انفتح ما قبلها. ولم يقولوا خففت بتسهيلها بين بين إذ شعروا بوجود هذه الصوائت شعوراً بيتياً.

ويمكن تمثيل ذلك في معادلة فونولوجية بما هو آت:

(1) المقتضب ١/١٥٨.

(2) السابق ١/١٥٩.

(3) السابق ١/١٥٩.

(4) الكشف ١/٧٠.

(5) شرح المفصل ٩/١٦١.

الهمزة ← Ø / همزة + صائت قصير - صائت قصير

وتقرأ: تسقط الهمزة في الموقع الذي تكون فيه متبوعة بصائت قصير ومسبوقة بهمزة متحركة بصائت قصير.

ب- القسم الذي وقع فيه الاختلاف:

قيد القيسي هذا التقسيم من اجتماع الهمزتين في كلمة قائلا "وذلك أن يكونا متحركتين"⁽¹⁾
ثم جزأ هذا القسم ثلاثة أجزاء:

(1) التبصرة ٧١.

الأول: أن تكونا مفتوحتين:

نحو "أأنذرتهم"^(١) و "أأنت قلت للناس"^(٢) "فقرأ الحرميان وأبو عمرو وهشام في ذلك بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، فيمدون حينئذ غير أن مدّ ابن كثير أنقص قليلاً وتسهيلهم الثانية مختلف فيه"^(٣):

١- أما أبو عمرو وقالون وهشام فإنهم يحققون الأولى ويجعلون الثانية بين الهمزة والألف، يدخلون بينهما ألفاً، وكذلك يفعل ابن كثير غير أنه لا يدخل بين الهمزتين ألفاً^(٤) وحجة من خفف الثانية من كلمة وأدخل بين الهمزتين ألفاً كما يقول القيسي "وهو مذهب أبي عمرو وقالون عن نافع وهشام عن ابن عامر، أنه لما كانت الهمزة المخففة بزنتها محققة قدر بقاء الاستتقال على حاله مع التخفيف فأدخل بينهما ألفاً ليحول بين الهمزتين بحائل يمنع من اجتماعهما"^(٥) وجاء في الكتاب قول سيبويه: "ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفاً إذا التقيا وذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا"^(٦).

والذي أراه أن ما سمّاه القدماء تسهيل الهمزة وإدخال ألف بينهما؛ إنما هو إسقاط للهمزة والإبقاء على حركتها من جانب ثم إشباع الصائت القصير السابق (حركة الهمزة الأولى) من جانب آخر ليتحول المقطع الأول من مقطع قصير مفتوح (أ) ص ح * إلى مقطع طويل مفتوح (أ) فيما عبّر عنه العلماء القدماء (بإدخال ألف بين الهمزتين) فالألف المذكورة ناتجة عن إشباع حركة الهمزة الأولى. وما يؤكد هذا أن ابن مجاهد لما وصف قراءة أبي عمرو والآخرين قال: "أأنذرتهم" بهمزة مطولة ثم همزة مخففة"^(٧).

(١) البقرة ٦.

(٢) المائدة ١١٦.

(٣) التبصرة ٧١.

(٤) السابق ٧١.

(٥) الكشف ٧٤/١.

(٦) الكتاب ٥٥١/٣.

* ص (الصامت) ح (حركة).

(٧) السبعة، ١٣٤.

٢- أما ورش فإنه يبذل الثانية ألفا فيمد لأنه استفهام ولأنها همزة تقدّمت حرف المد واللين، ولأن الألف بعدها ساكن وهو النون من (أنذرتهم وأنت) وقد قيل إنه يجعلها بين الهمزة والألف وهو أقيس في العربية، ولكن يتمكن إشباع المدّ مع البذل مالا يتمكن مع غيره وبالإشباع قرأت^(١).

أما قوله: إن ورشاً أبذل الثانية ألفا فيمكن تحليله بما هو آت:

- في البنية قبل الفوقية: أسقطت الهمزة مع الإبقاء على حركتها (أنذرتهم).
 - في البنية الفوقية: التقى صائتان متشابهان (حركة الهمزة الأولى، والحركة المتبقية بعد إسقاط الهمزة الثانية، فشكلاً صائتا طويلاً هو الألف.
- أما لماذا المدّ؛ فذلك لأنّ الألف ستلقى ساكناً بعدها (النون الساكنة) وهذا مما يوجب المد كما مرّ آنفاً. وقد علل صاحب الأتحاف المدّ قائلاً: "مع المدّ للساكنين"^(٢).

ورأى القيسي في ذلك أن "بين بين أقيس وأحسن له ولغيره، ممن خفف الهمزة الثانية ومع الألف يشبع المد"^(٣) أما حجة ذلك التخفيف فقد قال فيها القيسي: "هو ما قدّمنا من استئقال الهمزة المفردة، فتكريرها أعظم استئقالاً وعليه أكثر العرب، وهو مذهب نافع وابن كثير وأبي عمرو وهشام وأيضاً فإنه لما رأى العرب وكل القراء قد خففوا الثانية إذا كانت ساكنة استئقالاً كان تخفيفها إذا كانت متحركة أولى، لان المتحرك أقوى من الساكن وأثقل، وأيضاً فإن جماعة من العرب ومن القراء قد كرهوا اللفظ بالهمزة المفردة فخففوها ساكنة ومتحركة نحو: "يومن ويواخذ"^(٤) فكان تخفيفها أولى وأقيس"^(٥).

وقرأ أهل الكوفة وابن ذكوان بتحقيق الهمزتين^(٦) وحجة من حققهما "أنه لما رأى الأولى في تقدير الانفصال من الثانية، ورآها داخلة على الثانية قبل أن لم تكن، حقق كما يحقق ما هو من كلمتين، وحسن ذلك عنده لأنه الأصل، وزاده قوة أن أكثر هذا النوع بعد الهمزة الثانية فيه ساكنة، فلو خفف الثانية التي قبل الساكن لقرب ذلك من اجتماع ساكنين، لا سيما على مذهب من

(١) التبصرة ٧١ وما بعدها.

(٢) الأتحاف ٤٠٨.

(٣) الكشف ٧٧/١.

(٤) الأيتان بالترتيب: البقرة ٢٣٢، النحل ٦١.

(٥) السابق ٧٣/١ وما بعدها.

(٦) التبصرة ٧٢.

يبدل من الثانية ألفا، فلما خاف اجتماع الساكنين حقق، ليسلم من ذلك، ولأنه أتى بالكلمة على أصلها محققة، ولأنه لو خفف الثانية لكانت بزنتها محققة^(١).

الثاني: أن تكون الهمزة الأولى مفتوحة والثانية مضمومة:

يقول القيسي: "وجميع ما في كتاب الله تعالى منه ثلاثة مواضع في آل عمران "قل أُؤنبئكم" وفي ص "أنزل عليه الذكر" وفي القمر "ألقي" (2) فقرأ:

أ- الحرمان وأبو عمرو بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، يجعلونها بين الهمزة المضمومة والواو الساكنة، غير أن قالون يدخل بين الهمزتين ألفا فيمد وكذلك روى ابن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمرو.

ب- والذي قرأت به على الشيخ أبي الطيب لأبي عمرو بغير مد كورش وقرأ على غيره لأبي عمرو وفي رواية الرقيين بالمد وفي هذه الثلاثة كقراءة قالون.

ج- وقرأ الكوفيون وابن ذكوان بالتحقيق ووافقهم هشام على التحقيق في آل عمران وقرأ في ص والقمر مثل قالون بالمد⁽³⁾.

وعلى ذلك - كل على حدا - هي ذاتها العلة التي تقدّمت في القسم الأول إذ يقول القيسي: "والعلة في الجمع بين الهمزتين من كلمة المختلفتي الحركة نحو: "أئذا وأئناكم"⁽⁴⁾ وشبهه، وبه قرأ الكوفيون وابن ذكوان وفي تخفيف الثانية وهي قراءة ورش وابن كثير وفي إدخال الألف بينهما مع تخفيف الثانية وهي قراءة أبي عمرو وقالون وهشام وهو ما قدمنا من العلة في الهمزتين المنفتحتين في الحركة، من كلمة نحو "أأنذرتهم" ففسه عليه، فالعلة واحدة⁽⁵⁾ وهذا يعني أن هذه العلة ستطبق أيضا على القسم الثالث.

الثالث: أن تكون الأولى مفتوحة والثانية مكسورة:

(١) الكشف ٧٣/١.

(٢) الآيات بحسب الترتيب: آل عمران ١٥، ص ٨، القمر ٢٥.

(٣) التبصرة ٧٣.

(٤) الآيتان بالترتيب، الرعد ٥، آل عمران ١٥.

(٥) الكشف ٧٤/١.

وقد مثل القيسي لهذا الضرب قائلاً: "وذلك نحو "أذا" و"أئن ذكرتم"⁽¹⁾ وما كان مثله: أ- "قرأ الحرمان وأبو عمرو بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، وجعلوها بين الهمزة والياء الساكنة غير أن أبا عمرو وقالون يدخلان بين الهمزتين ألفا فيمدان حينئذ"⁽²⁾.

ويمكن تفسير القسمين الثاني والثالث بما يلي:

أما قراءة الحرميّين وأبي عمرو من أنهما يحققان الأولى ويسهّلون الثانية ياء إن كانت الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، وواو إذا كانت الأولى مفتوحة والثانية مضمومة، فالذي أراه أنهم أسقطوا الهمزة الثانية لتحلّ محلّها حركتها فنطقوا فتحة متبوعة بكسرة في الحالة الأولى وفتحة متبوعة بضمة في الحالة الثانية، "ولا مرأ في أن ازدواج الحركة في الحالتين ينتج عنه صوت لين مركب"⁽³⁾.

أما وصفه لقراءة قالون من أنه كان يدخل ألفاً بين الهمزتين فإنما تفسيره عندي أن الألف ناتجة عن إشباع حركة الهمزة الأولى. ويمكن تمثيل ذلك بالمعادلة الفونولوجية التالية:

الهمزة ← Ø / همزة متحركة بصائت مفتوح - بصائت

وتقرأ: تسقط الهمزة في الموقع الذي تكون متبوعة فيه بصائت ضيق ومسبوقة بهمزة متحركة بصائت وسطي مفتوح.

ب- "قرأ الكوفيون وابن عامر بالتحقيق، وخالف بعض القراء هذا الأصل في هذا الفصل"⁽⁴⁾ على أنه ذكر المواطن التي خالف فيها بعض القراء هذا الأصل ولا حاجة لنا بذكرها هنا إذ لم يعللها"⁽⁵⁾.

ثانياً: اجتماع الهمزتين في كلمتين:

قسم القيسي هذا الباب قسمين:

(1) الآيات بحسب الترتيب مريم ٦٦، يس ١٩.

(2) التبصرة ٧٣.

(3) أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنحو العربي، عبد الصبور شاهين، ١٧٠.

(4) السابق ٧٣.

(5) السابق ٧٣ وما بعدها.

الأول: أن تكون الهمزتان متفتحتي الحركة.
الثاني: أن تكونا مختلفتي الحركة، فنبدأ بذكر ما اتفقت فيهما الحركة ثم نتبعه بما اختلفت فيهما الحركة.

الأول: الهمزتان المتفتقتا الحركة من كلمتين:

يقول القيسي: "اعلم أن هذا الباب ينقسم ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أن تكونا مفتوحتين نحو "جاءَ أحدهم" و"شاءَ أنشره"⁽¹⁾: ١- فقرأ ورش وقنبل بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، يبدلان منها ألفاً، والأحسن أن يترجم لقنبل أنه جعلها بين بين، ولورش بالبدل ليصح له المدّ الذي روي عنه، ولو قيل لورش بين بين لم يستكر لأنه يمد لقرب الهمزة من الألف في حال والتسهيل، والبدل أمكن في إشباع المد، وبين بين أقوى في أصول العربية والأحسن، لكني لم أقرأ إلا بإشباع المد ولا يتمكن ذلك على تقدير البدل، فالرواية تدعو إلى البدل على ضعفه في العربية، والنظر يدعو إلى كون الهمزة بين بين"⁽²⁾.

٢- وقرأ قالون والبيزي وأبو عمرو بحذف الأولى وتحقيق الثانية فإذا وقفوا على الأولى رجعت المحذوفة وتمكن المد، وكذلك في المكسورتين والمضمومتين في قراءة أبي عمرو"⁽³⁾.

٣- وقرأ الكوفيون وابن عامر بتحقيق الهمزتين في ذلك حيث وقع"⁽⁴⁾.

القسم الثاني والثالث: أن تكونا مكسورتين أو مضمومتين نحو "هؤلاءٍ إن كنتم" و"على البغاءٍ إن أردن"⁽⁵⁾ في المكسورتين. و"أولياءُ أولئك"⁽⁶⁾ وليس في القرآن من المضمومتين غير هذا الموضع⁽⁷⁾ فقرأ:

أ- "قرأ ورش وقنبل بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، سهّلاها على البدل: يُبدلان من المكسورة ياء، ومن المضمومة واوا، وقد قيل إنها بين بين، والبدل أحسن في قراءة ورش خاصة، لأن

(1) الآيتان بحسب الترتيب: المؤمنون ٩٩، عبس ٢٢.

(2) التنبصرة ٧٥، الكشف ٧٧/١ وما بعدها.

(3) التنبصرة ٧٧.

(4) السابق ٧٧.

(5) الآيتان بحسب الترتيب البقرة ٣١، النور ٣٣.

(6) الأحقاف ٣٢.

(7) التنبصرة ٧٧.

الرواية عنه أنه مدّ الثانية، والمدّ لا يكون في همزة بين بين لأنها مسهّلة بزنتها محققة إلا على ما ذكرنا في المفتوحتين وإذا أُجيب منا هذا على البديل صحّ المدّ الذي روي⁽¹⁾.

ويعلّل القيسي تخفيف الثانية قائلاً: "وحجة من خفف الثانية لأن الثانية تقع للتكرير وبها يقع الاستتقال فحذفها لأنها أولى بالتخفيف من الأولى. وأيضاً فإن الأولى قبلها ساكن في أكثر هذا الفصل. فلو حذفها لقرب اللفظ من الجمع بين ساكنين فأثر تخفيف الثانية لذلك، إذ قبلها متحرك، وبه قرأ ورش"⁽²⁾.

إن ما وصفه القيسي بإبدال الهمزة صوتاً صائتاً؛ إنما هو إسقاط للهمزة والإبقاء على حركتها، ثم النطق بالصائتين القصيرين جملة واحدة؛ ليشكل هاهنا صائتاً طويلاً. فالألف من الفتحيتين، والواو من الضمتين، والياء من الكسرتين.

ب- "وقرأ البزي وقالون بتسهيل الأولى وتحقيق الثانية، يجعلان المكسورة كالياء المختلصة الكسرة، والمضمومة كالواو المختلصة الضمة، وتحقيق ذلك بين بين، ولا يشبع المد إذا سهّلت الأولى، وقد تقدم ذكر هذا أنه فيه الوجهين أعني المد وتركه"⁽³⁾.

أما حجتهما بتخفيف الأولى فقد وضحاها القيسي قائلاً: "وحجة من خفف الأولى أنه لما رأى الثانية، لا بد لها من التحقيق في الابتداء. أجرى الوصل على ذلك فحققها، فوجب تخفيف الأولى إذ قد حصل التحقيق للثانية لما ذكرنا، وأيضاً فإنه لما كان بالثانية يقع الاستتقال والتكرير، خفف الأولى ليزول لفظ التكرير والاستتقال عن الثانية"⁽⁴⁾.

ج- قرأ أبو عمرو بحذف الأولى وتحقيق الثانية، جعلها تقوم مقام الأولى وتغني عنها، وكذلك الوجهان أيضاً في المد وتركه مع الحذف لأبي عمرو⁽⁵⁾ وحجته بحذف الأولى - وقد وافقه البزي وقالون على الحذف في المفتوحتين "أنه جعل الثانية تقوم مقام الأولى وتغني عنها وفي المدّة الأولى وجهان: المدّ؛ لأن الحذف عارض ولأن الثانية تقوم مقام الأولى. وعلة ترك المد

(1) السابق ٧٧.

(2) الكشف ٧٥/١.

(3) التبصرة ٧٨.

(4) الكشف ٧٥/١.

(5) التبصرة ٧٨.

أنه لعدم الهمزة التي من أجلها وجب المد وكذلك الاختلاف فيها، في قراءة من ترك مد حرف لحرف المد، وتركه على ما ذكرنا من العلل فيما تقدم⁽¹⁾.

د- وقرأ الكوفيون وابن عامر بتحقيق الهمزتين في ذلك⁽²⁾ وحجة من حقق الهمزتين المتفتحتين كما يرى القيسي "هو ما قدّمنا من تقدير انفصال الأولى من الثانية، وان الوقف يفصل بينهما، وأن تخفيف الثانية في الوزن كالتحقيق فقرأه على الأصل، وهو التحقيق، فعلى العلل المتقدمة في الهمزتين من كلمة في هذا الفصل، وله مزية في القوة في التحقيق أن الأولى منفصلة من الثانية، في الوقف، وأن الوصل كأنه عارض، وبه قرأ الكوفيون وابن عامر⁽³⁾.

أما سيبويه فقد قال "اعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة، فإن أهل التحقيق يخفون إحداهما ويستقلون تحقيقهما.... كما استقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة، فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتُحققا، ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة، وهو قول أبي عمرو وذلك قولك "فقد جا أشراطها، ويا زكريا إنا نبشرك"⁽⁴⁾ وقال في موطن لاحق "وأما أهل الحجاز فيخفون الهمزتين لأنه لو لم تكن إلا واحدة لخفت"⁽⁵⁾.

ومن كلام سيبويه نستطيع أن نخلص إلى ما يلي:

أولاً: أهل التحقيق يخفون إحداهما ويستقلون تحقيقهما.

ثانياً: ليس من كلام العرب تحقيق الهمزتين من كلمتين.

ثالثاً: من كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الثانية.

رابعاً: أهل الحجاز يخفون الهمزتين.

ونظر ابن جني إلى مسألة تحقيقهما على أنه من باب الضعف لا اللحن فقال: "أما التقاؤهما على التحقيق من كلمتين فضعيف عندنا، وليس لحنًا، وذلك نحو: قرأ أبوك، وقالوا أنؤمن كما آمن السفهاء ألا إنهم هم السفهاء" و"يمسك السماء أن تقع على الأرض" و"أنبئوني

(1) الكشف ٧٥/١.

(2) التبصرة ٧٨.

(3) الكشف ٧٤/١ وما بعدها.

(4) الكتاب ٥٤٨/٣ وما بعدها.

(5) السابق ٥٥١/٣.

بأسماءٍ هؤلاءٍ إن كنتم صادقين" (1) فهذا كله جائز عندنا على ضعفه" (2) فتحقيق الهمزتين عنده من باب الضعف وليس من باب اللحن.

وعلى نهج سيبويه مضى ابن يعيش (3) وجاء في شرح الشافية "وجاء في المتفقتين حذف إحداهما وقلب الثانية كالساكنة" وفسر رضي الدين الاستراباذي القول قائلاً: "نقل عن أبي عمرو حذف أولى المتفقتين... ونقل عن ورش وقنبل في ثانية المتفقتين قلبها حرف مد صريحاً، أي ألفاً إن انفتحت الأولى وواو إن انضمت وياء إن انكسرت...، ومن خففها معاً - وهم أهل الحجاز - جمع بين وجهي التخفيف المذكورين الآن" (4) ومن كلام الشافية وشرحها نستطيع أن نخلص إلى ما يلي:

أولاً: لم يرد التحقيق في الهمزتين المتفقتين من كلمتين.

ثانياً: ورد عن العرب والقراء الحذف والتخفيف، كحذف أبي عمرو.

وقال الأزهري: "مذهب الخليل، أن تجعل مكان الهمزة الثانية همزة بين بين، أعني بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها، فإذا كان مضموماً جعل الهمزة بين الواو والهمزة، فقال: "أولياءٌ أولئك" في حين كان مذهب أبي عمرو أنه يخفف الهمزة الأولى منهما فيقول "على البغاء إن أردن"، "وليس له من دونه أولياءٌ أولئك في ضلال مبين" (5) فيجعل الأولى في البغاء بين الهمزة والياء ويكسرهما، ويجعل الهمزة الأولى في "أولياءٌ أولئك" بين الواو والهمزة ويضمها" (6) وأما ابن أبي اسحاق وجماعة من القراء فإنهم يجمعون بين الهمزتين" (7).

الثاني: الهمزتان المختلفتا الحركة من كلمتين:

قال القيسي: "هذا الباب ينقسم خمسة أقسام" (8):

الأول: أن تكون الأولى مضمومة والثانية مكسورة نحو: "ولا يَأبُ الشهداءُ إذا ما دعوا" (1) وحكمها كما يرى القيسي وقد وافق سيبويه في مذهبه هذا أن تحقق الأولى وتسهّل الثانية يجعلها بين الهمزة والياء خلافاً لمذهب الأخفش الذي يجعلها بين الهمزة والواو" (2).

(1) الآيات بحسب ترتيبها البقرة: ١٣، الحج: ٦٥، البقرة، ٣١.

(2) الخصائص ١٤٣/٣.

(3) شرح المفصل ١١٦/٩ وما بعدها.

(4) السابق ٦٥/٣ وما بعدها.

(5) الآيتان بحسب الترتيب، النور ٣٣، الأحقاف ٣٢..

(6) تهذيب اللغة ٦٨٦/١٥.

(7) السابق بالصفحة ذاتها.

(8) التبصرة ٧٨.

الثاني: أن تكون الأولى مضمومة والثانية مفتوحة نحو "السفهاء ألاً"⁽³⁾ وحكمها كما يقول القيسي: "إن كانت الهمزة الثانية مفتوحة وقبلها ضمة أبدلت منها واواً مفتوحة"⁽⁴⁾.

الثالث: أن تكون الأولى مفتوحة والثانية مكسورة نحو "أم كنتم شهداء إذ حضر"⁽⁵⁾ وحكمها أن تسهل الهمزة الثانية بين الهمزة والياء"⁽⁶⁾.

الرابع: أن تكون الأولى مفتوحة والثانية مضمومة نحو: "جاء أمة رسولها"⁽⁷⁾ فإن كانت كذلك فتسهيلها أن تجعل الثانية بين الهمزة والواو"⁽⁸⁾.

الخامس: أن تكون الأولى مكسورة والثانية مفتوحة نحو: "من في السماء أن يرسل"⁽⁹⁾ وحكمها كما يرى القيسي: "أن تبدل من الثانية ياء مفتوحة"⁽¹⁰⁾.

وقد لخص القيسي الأحكام السابقة قائلاً: "وقرأ الباقيون بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية إن كانت مضمومة فبين الهمزة والواو، وإن كانت مكسورة فبين الهمزة والياء وإن كانت مفتوحة قبلها ضمة أبدلت منها واواً مفتوحة وإن كانت مفتوحة قبلها كسرة أبدلت منها ياء مفتوحة"⁽¹¹⁾.

وقد نسب الأزهري مذهب القلب هذا إلى الخليل وسيبويه؛ حيث قال: "أمّا سيبويه والخليل فيقولان: "السفهاء ولا" يجعلون الهمزة الثانية واواً خالصة، وفي قوله تعالى: "أأمنتم من في السماء أن ياء خالصة"⁽¹²⁾.

الفرق ما بين البديل والتسهيل في هذه كلّها، أنّ "الانزلاق بين الحركتين في حالة (بين بين) يكون أقلّ ظهوراً منه في حالة القلب الكامل"⁽¹³⁾ وإلا فكل ما حدث هو إسقاط للهمزة لتحلّ محلّها حركتها إذ "لا شك أنّ الانتقال من الفتح إلى الضم ينتج الواو، والانتقال من الفتح إلى

(1) البقرة ٢٨٢.

(2) الكشف ٧٨/١، ١٠٦ وقد سبق الحديث عن هذا.

(3) البقرة ١٣.

(4) الكشف ٧٨/١.

(5) السابق ٧٨/١.

(6) الكشف ٧٨/١.

(7) المؤمنون ٢٤.

(8) الكشف ٧٨/١.

(9) الملك ١٧.

(10) الكشف ٧٨/١.

(11) التبصرة ٧٩.

(12) تهذيب اللغة ٦٨٦/١٥.

(13) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث عبد الصبور شاهين، ١٠٦.

الكسر ينتج الياء، ولكن القارئ غير حريص على النطق بياء أو بواو، ولذا وصف نطقه بالاختلاس⁽¹⁾.

وقرأ الكوفيون وابن عامر بالتحقيق في جميع ذلك وقد أكد الأصبهاني ذلك قائلاً: "أما ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف فإنهم يهزمون همزتين في جميع ذلك متفقتين كانتا أو مختلفتين"⁽²⁾.

ويبنى على هذا الكلام أن سيبويه جانب الصواب حين قال: "ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة، وهو قول أبي عمرو وذلك قولك "فقد جا أشراطها" ويا زكرياً إنا" ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة سمعنا ذلك من العرب وهو قولك "فقد جاء أشراطها" و"يا زكرياء إنا"⁽³⁾ دلالة على اختلاف الهمزتين في الحركة من كلمتين، إذ ورد تحقيقهما في القراءات القرآنية وهي سنة متواترة، فرأى سيبويه إنما يمثل رأي النحويين كما يقول المبرد "النحويون يرون إذا اجتمعت همزتان في كلمتين كل واحدة منهما في كلمة تخفف إحداهما"⁽⁴⁾.

أما حجتهم في تحقيق الهمزتين المختلفتي الحركة من كلمتين كما يرى القيسي: "فهو ما قدّمنا من أنّ الأولى منفصلة من الثانية، وأنه الأصل، وأن الوقف على الأولى والابتداء بالثانية بالتحقيق فيهما للجميع، فأجرى الوصل مجرى الوقف، وخفّ عليه اجتماعهما، إذ هما من كلمتين، وإذ انفصال الثانية من الأولى ممكن مقدّر منوي وهي قراءة الكوفيين وابن عامر، في نحو: "جاء أمة رسولها، والسفهاء ألاً" وشبهه فقس عليه ما قدّمنا"⁽⁵⁾.

(1) أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنحو العربي، عبد الصبور شاهين ١٧٠.

(2) المبسوط، الأصبهاني ١٢٦ وكذا ورد في العنوان، لابن الطاهر الأندلسي ٤٧ وما بعدها والتيسير للداني ٣٧.

(3) الكتاب ٥٤٩/٣.

(4) المقتضب ١٥٨/١.

(5) الكشف ٧٦/١.

الخاتمة

بعد هذا العرض المفصّل للتفكير الصوتي عند مكي بن أبي طالب القيسي في ضوء علم اللغة المعاصر، أخصّ أهم النتائج التي وصلت إليها في هذا البحث:

- ١- اقتفى مكي بن أبي طالب القيسي خطأ سيبويه في دراسته كثيراً من المسائل الصوتية، فقد رأينا كيف أن القيسي كان يحتكم لآراء سيبويه، ومن هذا أنه عدّ مخارج الأصوات ستة عشر مخرجاً على الرغم من ميّله الواضح لاعتبارها سبعة عشر.
- ٢- حدد مكي بن أبي طالب القيسي عدد الأصوات العربية بتسعة وعشرين صوتاً وقد اتفق بهذا العدد مع ما أجمع عليه أغلب العلماء القدماء، وفي مقدمتهم شيخ العربية (الخليل) وتلميذه (سيبويه) بيد أنه خالف المبرد، والفرّاء في ذلك، اللذين عدّاهما ثمانية وعشرين بإخراج الهزمة منها.
- ٣- ذكر مكي بن أبي طالب القيسي أغلب أعضاء النطق، وتوصل إلى نتائج قيمة تكاد تكون قريبة من نتائج الدراسات اللغوية الحديثة؛ نحو تحديده موطن "اللهاء" وتعريفه لها؛ إذ لم يسبقه أحد لمثل هذا على حدّ إطلاعي.
- ٤- خالف مكي بن أبي طالب القيسي سيبويه وأغلب العلماء القدماء حينما أخرج صوت الألف من الأصوات الحلقية، وقد اقتفى بذلك خطأ الخليل الذي أخرج هذا الصوت منها أيضاً، فالألف عند القيسي هواء لا مستقر لها في المخرج، ولهذا فلا مخرج لها. وقد أيدت الدراسات الصوتية الحديثة هذا المذهب.
- ٥- اختلف مكي بن أبي طالب القيسي مع العلماء المحدثين في توصيفه بعض الأصوات، لكنه لم يختلف مع القدماء في هذا، وتلك الأصوات هي:
 - أ- **الهزمة**: إذ عدّها درس الصوتي القديم صوتاً مجهوراً في حين اتفق أغلب العلماء المحدثين على عدم جهرها. فمنهم من وصفها بالمهموسة، ومنهم من وصفها بأنها صوت لا مجهور ولا مهموس. وأراني أطمئن إلى هذا الرأي الأخير.
 - ب- **القاف**: إذ عدّها درس الصوتي القديم صوتاً شديداً (انفجارياً)، يخرج من أقصى الحنك، مجهوراً، في حين عدّها المحدثون صوتاً لهويّاً انفجارياً مهموساً. وقد رجحنا لتخريج مسألة الاختلاف هذه بأن القدماء ربما كانوا يتكلمون عن قاف تختلف عن قافنا المعاصرة، وقد أيدنا ذلك بأدلة وبراهين.

ج- **الضاد:** أجمعت الدراسات الصوتية الحديثة - فيما اطلعت عليه - على أن وصف العلماء القدماء لصوت الضاد إنما ينطبق على صوت قديم فقدنا نطقه اليوم؛ فقد يصف العلماء صوت الضاد بأنه صوت رخو (احتكاكي) يتم إنتاجه من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس. أمّا علماء اللغة المحدثون فقد وصفوه بأنه صوت انفجاري يتم إنتاجه بانطباق اللسان على أصول الثنايا. فالخلاف بيننا وبين القدماء محصور في أمرين أولهما: يتعلق بموضع النطق، وثانيهما: بكيفية مرور الهواء عند النطق بهذا الصوت.

د- **الطاء:** عدّ الدرس الصوتي القديم الطاء صوتاً مجهوراً في حين عدّها المحدثون صوتاً مهموساً.

٦- استخدم القيسي مصطلحي: "الخفيفة" و"الخفيفة" للتعبير عن ذلك الصوت الخارج المسموع في التجويف الأنفي (الغنة) بيد أنه خصص لكل واحد منهما موطناً للاستخدام. فالغنة التي تخرج مع أصوات الإخفاء سمّاها (النون الخفيفة)، والغنة التي تحدث مع باقي الأصوات - خلا الرء واللام إذ لا غنة معهما - سمّاها (النون الخفيفة).

٧- انفرد القيسي - فيما اطلعت عليه - من بين العلماء القدماء بجمع أكبر عدد من ألقاب الأصوات؛ إذ تجاوز عددها الأربعين لقباً. على أنه لم يجذر لهذه الألقاب - في غالب الأحيان - ونستثني من ذلك حديثه عن تلك الألقاب العشرة التي نسبها إلى الخليل.

٨- أغلب ألقاب الأصوات التي ذكرها القيسي كانت لسببويه لكنّ القيسي زادها توضيحاً وتفسيراً، وانفرد بإضافة بعض المصطلحات إليها؛ نحو مصطلح (المخالطة) و(المتصل) و(المهتوف) و(الجرس).

٩- تمثّل الأساس الذي اعتمد عليه القيسي في تعليقه لمظاهر الإدغام والإبدال في مقولته: "اعلم أن الحروف إنما يبدل بعضها من بعض، ويدغم بعضها في بعض: للتناسب والقرب الذي بينها". وقد أكد الدرس الصوتي الحديث اشتراط هذه العلاقة بين المبدل والمبدل منه.

١٠- استطاع القيسي، على الرغم من اعتماده على الملاحظة الذاتية، تحديد الأصوات المجهورة والمهموسة، وهي في أغلبها الأصوات ذاتها التي ذكرها المحدثون. إذ تمكن من خلال ضوابطه - وهي ضوابط القدماء ذاتها - أن يصل إلى نتائج قيمة في هذه المسألة، وإن لم يُشر إلى ضابط المحدثين في التمييز بين الصوت المجهور والمهموس، وأعني ذبذبة الوترين الصوتيين وعدمها. فقد أحسّ - كما أحسّ غيره من العلماء - بما كان يجهله من دور هذين الوترين من خلال إشارتهم لصوت الصدر.

١١- اتضح من خلال البحث أن القيسي أدرك مفهوم (المماثلة)، لا بل عرف أن هذه الظاهرة لا تقتصر على الصوامت دون الصوائت فقال: معظم مذاهب العرب يقربون الحرف من الحرف، ويقربون الحركة من الحركة ليعمل اللسان عملاً واحداً، ثم إنه تنبّه إلى أشكال المماثلة جميعها تلك الأشكال التي وَهَمَ بعضنا أنها من صنيع العلماء المحدثين، فتحدّث القيسي عنها في غير ما موطن. ولم يكتف بهذا بل مثل لها بأمثلة يتبعها تفسير صوتي وتحليل ينم عن حسّ مرهف.

١٢- أقرت الدراسات الصوتية الحديثة القانون اللغوي الذي وضعه القيسي ومفاده "القوي من الحروف إذا تقدّمه الضعيف مجاوراً له جذبه إلى نفسه إذا كان من مخرجه ليعمل اللسان عملاً واحداً في القوة من جهة واحدة" حين صاغ العالم الصوتي "جرامونت" قانوناً صوتياً سماه "الغلبة للأقوى" وأساسه أن الصوت الضعيف هو الذي يكون عرضة للتأثر بالآخر.

١٣- ذهب القيسي مذهب من أسماهم أهل النظر ولم يحدد لهم حين رأى أن الصوائت لم تسبق بعضها بعضاً إذ "ليست الحروف (أصوات المدّ) مأخوذة من الحركات الثلاث، ولا الحركات مأخوذة من الحروف، إذ لم يسبق أحد الصنفين الآخر".

١٤- أثبتت الدراسات الصوتية الحديثة أن ثمة فوارق أخرى غير فارق الكم الذي ركّز عليه القدماء في تمييزهم الصوائت الطويلة من نظيراتها القصيرة من نحو فارق: (الكيف) أيضاً.

١٥- بيّن الباحث أن علّة المدّ سواء أكانت للهمز أم للساكن بعدها إنما تُفسّر من باب ميّـل الأصوات إلى التجانس، وقد عرضنا لهذا داخل البحث.

١٦- وَهَمَ القيسي كما وهم أغلب العلماء القدماء - بأن ثمة صوائت قصيرة تسبق الصوائت الطويلة التي من جنسها، ثم بُني على هذا الوهم أنهم أخطأوا حين عرّفوا الإمالة: بأنها تقريب الألف نحو الياء، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة.

١٧- توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن ثمة حقيقتين لا يمكن تجاوزهما لمن أراد تعريف الإمالة إذ تكون شاملة لأنواع الإمالة. أولاهما: أن لا وجود للصوائت القصيرة قبل الصوائت الطويلة التي هي من جنسها، وثانيهما: أن ثمة فارقاً سوى الطول (الكم) لا يمكن تجاهله حين نريد أن نعرّف الإمالة وهو فارق (الكيف).

١٨- بيّن القيسي أن الغاية من الإمالة هي المجانسة الصوتية بغية تخفيف الجهد العضلي المبذول أثناء الكلام، وتتحقّق هذه المجانسة بعلّة أولى سماها: ما أميل لكسرة، وبعلّة ثانية سماها: الإمالة للإمالة، على أنها تتأى عن العلّة الثالثة التي ذكرها وهي: ما أميل لتدل إمالته على أصله، وقد خرجت من هذا المبحث بتعليقات صوتية كثيرة تنفق وهذه الغاية، إذ لا يمكننا أن نفسر الإمالة تفسيراً صوتياً بناء على هذه العلّة، فهي - فيما أحسب - آثار لهجة ليس غير.

١٩- كشف الباحث عن العلاقة التي تربط التفخيم بالفتح من جانب والترقيق بالإمالة من جانب آخر، فالفتح والتفخيم من واد، والترقيق والإمالة من واد آخر. ثم بيّن الباحث أن الترقيق درجة أقل من درجة الإمالة بالقياس إلى ارتفاع طرف اللسان، وأن التفخيم درجة أعلى من درجة الفتح بالقياس إلى ارتفاع مؤخر اللسان. فموانع الترقيق هي ذاتها موانع الإمالة.

٢٠- أكد العلماء القدماء والمحدثون ثقل تحقيق الهمزة، مما عزز هذا الأمر صحّة ما ذهب القيسي إليه حين رأى أن تسهيل الهمزة جاء مطلباً لتخفيف الجهد العضلي المبذول أثناء النطق بهذه الهمزة. وقد اتفق هذا المذهب وقانون السهولة والتيسير الذي قدّمه المدرس الصوتي الحديث تفسيراً لما يحدث للغة من تطور نحو السهولة والتيسير.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ١٩٩٩ .
- في اللهجات العربية، الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٤ .
- من أسرار اللغة، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦ .
- ابراهيم محمد نجا، التجويد والأصوات، مطبعة السعادة، مصر (د.ت) .
- أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، المكتبة الثقافية، بيروت (د.ت)
- أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ١٩٧٨ .
- أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، دار المعارف، مصر، ١٩٧١ .
- دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة ، ١٩٩٧ .
- أحمد نصيف الجنابي، الدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري، القاهرة، دار التراث، ١٩٧٧ .
- الأخفش، سعيد بن مسعدة البلخي ، (ت ٢٢١هـ) ، معاني القرآن الكريم، تحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب ، بيروت، ط١، ١٩٨٥ .
- إدريس عبد الحميد الكلاّك، نظرات في علم التجويد، الطبعة الأولى، الجمهورية العراقية، ١٩٨١ .
- الأزهرى ، خالد بن عبد الله، ت ٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى باب الحلبي وشركاه، القاهرة، (د.ت).
- الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد، (ت ٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مراجعة محمد النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٤ .
- تهذيب اللغة، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكاتب العربي، ١٩٦٧ .
- الاسترأبادي، رضي الدين محمد بن الحسن النحوي، (ت ٦٨٦هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ١٩٨٢ .

- الأشموني، أبو الحسن علي نور الدين بن محمد (ت ٩١٩هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٥٥.
- الأصبهاني، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران (ت ٣٨١هـ)، المبسوط في القراءات العشر، تحقيق:/ سبيع حمزة حاكمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥.
- إميل يعقوب، موسوعة النحو والصرف والإعراب، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٨٨.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات، (ت ٥٧٧هـ)، أسرار العربية، تحقيق بركات يوسف هبّود، الطبعة الأولى، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، ١٩٩٩.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٣.
- البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، ١٩٦٧.
- الأندلسي، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف، (ت ٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وتعليق مصطفى النمّاس، الطبعة الأولى، مطبعة النسر الذهبي، القاهرة، ١٩٨٤.
- تفسير البحر المحيط، مطابع النصر الحديثة، ١٩٨٣.
- المبدع في التصريف، تحقيق عبد الحميد طلب، الطبعة الأولى، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٣.
- الأندلسي، أبو الطاهر اسماعيل بن خلف المقرئ الأنصاري (ت ٤٥ هـ)، العنوان في القراءات السبع، تحقيق خليل العطية وزهير زاهد، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥.
- الأنصاري، زكريا بن محمد، (ت ٩٢٦هـ)، الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد، تحقيق نسيب نشاوي، تقدم نور الدين عتر، ط١، دار المكتبي، دمشق، سورية، ١٩٩٥.
- الأنصاري، ابن هشام أبو محمد عبد الله بن يوسف المصري، (ت ٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: هادي حمودي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٤.

- ابن الباذش، أبو جعفر أحمد بن علي بن خلف الأنصاري (ت ٥٤٠هـ)، الإقناع في القراءات السبع، تحقيق: عبد المجيد قطامش، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٣.
- برتيل مالمبرج، علم الأصوات، ترجمة محمد حلمي هليل، عين للدراسات والبحوث الإنسانية - مصر، ١٩٩٤.
- علم الأصوات، تعريب: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، مصر (د.ت).
- برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، تحقيق وتعليق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤.
- بسام بركة، علم الأصوات العام، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، (د.ت).
- ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك ابن مسعود (٥٧٨هـ).
- الصلاة، بعناية عزت العطار الحسني وتصحيحه، مكتب نشر الثقافة الإسلامية، ١٩٥٥.
- البناء، أحمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي، ت ١١١٧هـ)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، تعليق: علي الضباع، دار الندوة، بيروت، لبنان.
- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩.
- مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٧٩.
- الجار بردي، فخر الدين أبو المكارم أحمد بن الحسن التبريزي، شرح الشافية دراسة وتحقيق نبيل أبو عمشة: رسالة دكتوراه، جامعة دمشق ١٩٩٠.
- جان كانتينو، دروس في علم أصوات العربية، نقلة إلى العربية، صالح القرمادي، نشرات مركز الدراسات والبحوث، الجامعة التونسية، ١٩٦٦.
- ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، (ت ٨٣٣هـ)، التمهيد في علم التجويد، تحقيق: غانم قدوري الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦.
- غاية النهاية في طبقات القراء، عني بنشره ج. برجستراسر، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٣٢.
- النشر في القراءات العشر، تقديم علي محمد الضباع، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨.
- جعفر ميرغني، جرس اللسان العربي، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، ١٩٨٥
- جلال الحنفي البغدادي، قواعد التجويد والإلقاء الصوتي، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٧.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية (د.ت).
- سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٩٩٣.
- كتاب اللع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د.ت).
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: عبد الفتاح شلبي وآخرين. ط٢، قدم لها محمد بشير الأدلبي، دار سزكين، ١٩٨٦.
- المنصف في شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، مطبعة مصطفى بابي الحلبي بمصر، ١٩٥٤.
- حسام النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دار الرشيد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٠.
- حسني عثمان، حق التلاوة، مكتبة المنار، الأردن، ١٩٨٧.
- حلمي خليل، التفكير الصوتي عند الخليل، ط١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨.
- الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الرومي (ت ٦٢٦هـ)، معجم الأدياء، ط١ تحقيق عمر فاروق الطباع، ١٩٩٩، مؤسسة المعارف، بيروت، لبنان.
- ابن خالوية، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، (ت ٣٧٠هـ)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن، المكتبة الثقافية، بيروت، ١٩٨٧.
- الألفات، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، (د.ت).
- الحجة في القراءات السبع، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، قدم له فتحي حجازي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩.
- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، (ت ٦٨١هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (د.ت).
- خليل إبراهيم العطية، في البحث الصوتي عند العرب، منشورات دار الجاحظ، بغداد، الجمهورية العراقية، ١٩٨٣.
- الداني، أبو عمر عثمان بين سعيد، (ت ٤٤٤هـ)، التيسير في القراءات السبع، عني بتصحيحه: أوتوبرتيزل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٦.
- داوود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٧٩.

- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري، (ت ٣٢١هـ)، جمهرة اللغة، مكتبة المثنى، بغداد (د.ت).
- الدمشقي، شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد العكري الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، ط١، دار ابن كثير، دمشق، ١٩٩٩.
- دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة: يوسف غازي ومجيد نصر، دار النعمان لبنان، ط١، ١٩٨٤.
- ديفيد بروكربي، مبادئ علم الأصوات العام، ترجمة محمد فتيح، ط١، ١٩٨٨.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، (ت ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والاعصار، تحقيق: بشار عواد معروف وآخرين، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤.
- الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد القرشي الطبرستاني (ت ٦٠٦هـ)، التفسير الكبير، ط١، مكتب تحقيق دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ١٩٩٥.
- رمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوانينه، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ١٩٨٣.
- لحن العامة والتطور اللغوي، القاهرة، ط١، ١٩٦٧.
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ط٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٨٥.
- ريمون طحان، الألسنية العربية، ط٢، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨١.
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، (ت ٣١٦هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، طبع بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٣م.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، (ت ٣٤٠هـ)، الإبدال تحقيق فوزي الهابط، دار الولاء للطباعة والنشر، شبين الكوم، ١٩٩٣م.
- الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، اربد، الأردن، ١٩٨٤.
- الزركلي، خير الدين، الأعلام، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩.

- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة.
- المفصل في علم العربية، وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل، للسيد محمد بدر الدين الحلبي، ط٢، دار الجيل، بيروت، لبنان.
- ابن زنجله، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٥، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٧.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، (ت ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٩٩.
- سعد مصلوح، دراسة السمع والكلام، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٠.
- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، (ت ٦٢٦هـ)، مفتاح العلوم، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، دار الرسالة، بغداد، ١٩٨٢.
- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، (ت ٢٤٤هـ)، الإبدال، تحقيق: حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٨.
- سلمان العاني، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ترجمة ياسر الملاح، ط١، المملكة العربية السعودية، جدة، النادي الأدبي الثقافي، ١٩٨٣.
- سمير استيتيه، الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزائية، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٣.
- سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، (ت ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، لبنان.
- الكتاب، ط١، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر، ١٣١٧هـ.
- ابن سيده، أبو الحسين علي بن اسماعيل، (ت ٤٥٨هـ)، المخصص، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨.
- ابن سينا، الشيخ الرئيس، علي الحسين بن عبد الله، (ت ٤٢٨هـ)، رسالة أسباب حدوث الحروف، تحقيق: محمد حسّان الطيّان ويحيى ميرعلم، تقديم ومراجعة شاکر الفحّام وأحمد راتب النفاخ، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، سورية، ١٩٨٣.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت ٩١١هـ)، الإلتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، (د.ت).

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الفكر، ط٢، ١٩٧٩.
- المزهر في علوم اللغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، مكتبة دار التراث، القاهرة.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨.
- صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٨.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، (ت ٧٦٤هـ)، الوافي بالوفيات، بإعتناء: دوروتيا كراوفولسكي، النشرات الإسلامية، دار النشر فرانزشتايز شتوتفارت، ط٢، ١٩٩١.
- ابن الطحّان، أبو الأصبع، السماتي الإشبيلي، (ت ٥٦٠هـ)، مخارج الحروف وصفاتها، تحقيق: محمد يعقوب تركستاني، مركز الصحف الإلكتروني، ط١، بيروت، ١٩٨٤.
- الطيب بكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ط٢، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، ١٩٨٧.
- عبد الحميد محمد أبو سكين، دراسات في التجويد والأصوات اللغوية، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٨٣.
- عبد الرحمن أيوب، أصوات اللغة، مطبعة دار التأليف، القاهرة، ١٩٦٣م.
- الكلام إنتاجه وتحليله، ط١، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤.
- محاضرات في اللغة، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٦.
- عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، (أبو عمرو بن العلاء)، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٧.
- في التطور اللغوي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥.
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠.
- عبد العزيز الصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات القرآنية، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠.

- عبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١.
- عبد الغفار هلال، أصوات اللغة العربية، ط٣، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٦٦.
- عبد الفتاح إبراهيم، مدخل في الصوتيات، دار الجنوب للنشر، تونس.
- عبد الفتاح شلبي، في الدراسات القرآنية واللغوية، الإمالة في القراءات واللهجات العربية، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.
- عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ط١، دار صفاء للنشر، عمان—الأردن، ١٩٩٨.
- عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، منشورات جامعة مؤتة، عمادة البحث العلمي، ١٩٩٣.
- عبد الواحد حسن الشيخ، التناظر الصوتي والظواهر السياقية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ١٩٩٩.
- عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦.
- عصام نور الدين، علم الأصوات اللغوية الفونونيكا، دار الفكر اللبناني.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن الأشيلي، (٦٦٩هـ)، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان.
- علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، ط٧، دار نهضة مصر، القاهرة.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، ت ٦١٦هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البيجاوي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
- غالب المطلبي، في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٤.
- غانم قدوري الحمد، أبحاث في علم التجويد، ط١، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢.
- -الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ط١، مطبعة الخلود، بغداد، ١٩٨٦.
- الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد بن طرفان، (ت ٣٣٩هـ)، الموسيقى الكبير، تحقيق: غطاس عبد الملك خشبة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، (ت ٣٧٧هـ)، التكملة، تحقيق: كاظم المرجان، ط٢، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٩٩٩.

- الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، مراجعة محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.
- الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين القهوجي وبشير جويحاني، ط١، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٩٣.
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، (ت ١٧٥هـ)، العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال، (د.ت).
 - الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (ت ٢٠٧هـ)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٥.
 - فندريس، اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٥٠.
 - فوزي الشايب، محاضرات في اللسانيات، ط١، دار الثقافة، عمان، ١٩٩٩.
 - ابن الفاصح، أبو القاسم علي بن عثمان بن محمد بن الحسن، (ت ٨٠١هـ)، سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي. دار الفكر، مكتبة البحوث والدراسات، بيروت، ١٩٩٥.
 - قسطندي شوملي، مدخل إلى علم اللغة الحديث، ط٢، القدس، ١٩٨٦.
 - القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، (ت ٦٢٤هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب، القاهرة، ١٩٥٥.
 - القيسي (مكي بن أبي طالب القيسي ت ٤٣٧هـ)، التبصرة في القراءات، تحقيق: محيي الدين رمضان، ط١، المنظمة العربية للتربية والثقافة، الكويت، ١٩٨٥.
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تحقيق: أحمد حسن فرحات، ط٣، دار عمار، عمان، الأردن، ١٩٩٦.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محيي الدين رمضان، ط٥ مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٧.
- كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٩٧٧.
 - كاصد الزبيدي، فقه اللغة العربية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٧.
 - الكتبي، محمد بن شاعر الكتبي (ت ٧٦٤هـ)، عيون التاريخ، نسخة دار الكتب الظاهرية، دمشق، سورية.

- كمال بشر، دراسات غي علم اللغة، ط٩، دار المعارف بمصر، ١٩٨٦.
- علم اللغة العام (الأصوات العربية)، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٨٧.
- اللغوي، أبو الطيب عبد الواحد بن علي الحلبي، (ت ١٣٥١هـ)، الإبدال، تحقيق: عز الدين التتوخي، طبعة دمشق، ١٩٦١م.
- ابن المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد عاش في القرن الرابع الهجري)، دقائق التصريف، تحقيق: حاتم صالح الضامن وآخرين، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٧.
- ماريوباي، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، ط٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٣.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت ٢٨٥هـ)، الكامل في اللغة والأدب، الطبعة الخيرية، (د.ت).
- المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٥.
- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس البغدادي، (٣٢٤هـ)، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢م.
- محمد الأنطاكي، دراسات في فقه اللغة، ط٤، دار الشرق العربي، بيروت، شارع سورية.
- المحيط في أصوات العربية، ونحوها وصرفها، ط٣، دار الشرق العربي، بيروت، شارع سورية.
- محمد الخولي، الأصوات اللغوية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٠.
- معجم علم الأصوات، ط١، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ١٩٨٢.
- محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٩٥
- محمود السعران، علم اللغة، دار النهضة العربية، بيروت،
- محي الدين رمضان، في صوتيات العربية، مكتبة الرسالة الحديثة. عمان، الأردن، ١٩٧٩م.
- المرادي، بدر الدين الحسن بن قاسم المشهور بابن أم قاسم، (ت ٧٤٩هـ)، شرح التسهيل.
- المراكشي، عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق: محمد سعيد العريان، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٦٣.

- المرعشي، محمد بن أبي بكر الملقب بساجقلي زادة ، (ت ١١٥٠هـ)، جهد المقل، دراسة وتحقيق: سالم قدوري الحمد، ط١، دار عمار، عمان، الأردن، ٢٠٠١.
- مصطفى حركات، الصوتيات والفونولوجيا، ط١، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ١٩٩٨.
- مناف مهدي محمد، علم الأصوات اللغوية، ط١، عالم الكتب بيروت، ١٩٩٨.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفرقي المصري (ت ٧١١)، لسان العرب المحيط للعلامة ابن منظور، معجم لغوي.
- مهدي المخزومي، الخليل بن أحمد الفراهيدي، (أعماله ومنهجه)، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨٦.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط٢، مطبعة مصطفى الباني الحلبي وأولاده بمصر، ١٩٥٨.
- مي فاضل الجبوري، القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، ط١، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٠.
- النحاس، أو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، (ت ٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧.
- نصر محمد مكي، نهاية القول المفيد في علم التجويد، المطبعة المليجية، ط١، ١٣٢٣هـ .
- هنري فليش، العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد، دار المشرق، ط٢ لبنان، بيروت، ١٩٨٣.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش ابن علي، (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.

الرسائل الجامعية :

- آمنة بنت مالك، مصطلحات الدراسة الصوتية في التراث العربي، رسالة دكتوراة ، جامعة الجزائر، معهد اللغة والأدب العربي، ١٩٧٧.
- إبراهيم السامرائي، المصطلحات الصوتية في كتب التراث ، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٣.
- حسين علي عبود، الدراسات الصوتية لدى علماء التجويد، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ١٩٩٣.

- زيد خليل القرالة، الحركات في اللغة العربية، دراسة في التشكيل الصوتي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ١٩٩٤.
- علاء الدين أحمد الغرايبة، الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير، رسالة ماجستير جامعة اليرموك، ١٩٩٩.
- علي عبد اله النعيم، الوتران الصوتيان وتحليل وظائفهما النطقية في دراسة أصوات اللغة العربية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٨٩.
- فوزي حسن الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، رسالة دكتوراة، ١٩٨٣، جامعة عين شمس.
- ماهر عيسى حبيب، مفهوم الدرس الصوتي عند العرب حتى نهاية القرن الخامس الهجري، رسالة ماجستير، جامعة تشرين.
- محمد أمين النمراة، اختيارات عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩١.
- محمد حسان الطيّان، جهود المالقي الصوتية في كتابة الدر النثر، رسالة دكتوراة، جامعة دمشق، ١٩٩٤.
- محمود سالم خريسات، الإعلال في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٨.
- هايل محمد الفقراء، ظاهرة الإنسجام الصوتي في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ١٩٩٦.

- الدوريات:

- أحمد الحمو، محاولة النسية في الإعلال، عالم الفكر، (المجلد ٢، العدد ٣، ١٩٨٢).
- جعفر عباينة، في حقيقة الإدغام/ مجلة أبحاث اليرموك، المجلد الثالث، العدد الثاني، ١٩٨٥.
- جعفر عباينة، نظرة في بعض الأوزان الصرفية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٣٥، ١٩٩٤.
- حسام النعيمي، التحول والثبات في أصوات العربية، مجلة المجمع العلمي العراقي، العدد ٣٧، مجلد ١، ١٩٨٦.

- خليل العطية، جهود الكوفيين في علم الأصوات، مجلة كلية الآداب في جامعة البصرة، العدد ٢٢، ١٩٩١.
- داوود عبده، بعض أحكام التجويد في ضوء علم اللغة، مجلة البيان، (العدد ٢٦٦-٢٦٧)، ١٩٨١.
- سمير استيتية، تحليل الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، العدد ١، ١٩٩٦.
- سمير استيتية، تحليل الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير، مجلة جامعة أم القرى، العدد ٩، ١٩٩٤.
- سمير استيتية، تحليل الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد ٦، الآداب، ١، ١٩٩٤.
- سمير استيتية، تحليل الظواهر الصوتية في قراءة يعقوب الحضرمي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٤٧، ١٩٩٤.
- سمير استيتية، ظاهرة الوضوح السمعي في الأصوات، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد ٦ العدد ١، ١٩٨٨.
- سمير استيتية، ميكانيكية النطق والأصوات المهموسة والمهجورة، مجلة اللغة العربية بدمشق، المجلد ٦٢، العدد ٣، ١٩٨٧.
- صبيح التميمي، التحليل الصوتي للتغيرات التركيبية عند علماء العربية القدامى، الثقافة العربية، ليبيا، العدد ١١ - ١٢.
- الطيب بكوش، النظريات الصوتية في كتاب سيبويه، حوليات الجامعة التونسية، العدد ١١، ١٩٧٤.
- عبد الرحمن أيوب، الأصوات عند سيبويه، كلية عبد الله يابسيرو - كانو، ج ١، ١٩٧٥.
- عبد القادر مرعي، الفكر الصوتي عند السيوطي، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد ٨، العدد ٦، ١٩٩٣.
- علي الحمد، قراءات في حرف الوصل بين القدماء والمحدثين، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، المجلد ٢، العدد ٢٥-٢٦، ١٩٨٤.
- هادي النهر، الدراسات اللغوية عند العرب المعطيات والمآخذ، مجلة آداب الجامعة المستنصرية، العدد ٣، ١٩٧٨.
- يحيى مباركي، صوت الهمزة بين القدماء والمحدثين، مجلة جامعة أم القرى، السنة التاسعة، العدد ١٢، ١٩٩٦.

- يوسف الهلّيس، فضل علماء المسلمين القدماء في علم الصوتيات الموجهي والسمعي، بحث غير منشور هذه بحوث دوريات فكيف أرجع إلى هذا البحث الذي وضع معها .

Abstract

Makki Bin Abi Talib Al-Qaysi's phonological thought in the light of modern linguistics

**By
Alaaddin A. AL- Gharaiben**

**Supervisor
Ja'afar Ababneh**

This study attempts to point out the conceptualization of Arabic phonetics in the works of Makki Ben Abi Talib Al Qaysi. To Achieve this end, the study starts with an introduction in which the researcher presents the significance of this topic, the reason why he picks Al Qaysi to be the focus of this study, and the previous related literature and its usefulness. The introduction closes with the methodology of research adopted and the difficulties the researcher faced throughout the work.

As a transition to the following six chapters, the study sheds light on the life of Makki Al Qaysi, namely his name, lineage, origin, birth, upbringing, his old age, his eminent disciples, and his death.

Chapter 1 tackles the points of articulation in Al Qaysi. The chapter involves five subjects: the number of Arabic speech sounds, the number and order of points of articulation, and finally the distribution of speech sounds on their points of articulation.

Chapter 2 discusses the distinctive features of Arabic phonetics as conceived by Al Qaysi. The chapter consists of three subjects: The characteristics of the sounds that have conflict, the characteristics of sounds that have no conflict, and the features of speech sounds in relation to their points of articulation.

In chapter 3 the phenomenon of assimilation is highlighted. This chapter includes three subjects: the concept of assimilation recently and in the past, types of assimilation, and forms of assimilation. The chapter pinpoints Al Qaysi's ideas and illustrations of this phenomenon.

Chapter 4 presents the phenomenon of vowel prolonging. It involves four subjects: the relationship between prolonging and punctuation marks, on the one hand, and the concept of vowel prolonging and its sounds, on the other, alongside with the rationale and requirements of prolonging. The chapter concludes with vowel prolonging in semi-phonetics.

Chapter 5 is devoted to the phenomenon of "Imalah" (rendering /a/ into /e/). The chapter covers five subjects: definition of Imalah, its degrees, its rationale, its sounds, and its constraints. It also tackles velarization and non-velarization of sounds. The chapter concludes with an attempt to reveal the relation of Imalah and non-velarization to non-emphatic /a/ and velarization.

Chapter 6 involves a study of Alhamzah (glottal stop), its rules and rationale. The chapter includes two main subjects: the sound of Alhamzah in terms of its points of articulation and characteristics. The second subject is about the rules of two glottal stops when they come together.

The study closes with conclusions with which the researcher comes up. The findings of this study show that ancient scholars, including Makki Al Qaysi, have offered much to Arabic phonetics. Notwithstanding their dependence on mere observation, they were able to lay foundations on which modern scholars, who use modern technology and advanced audio laboratories, build up their accurate conceptualization of modern phonetics.